

1040

2. 11. 12



هو شي على شرح المحلى لجمع الجوامع، تأليف علي بن

أحمد الشعراني - كان حيا . ٧٠ هـ . كتب ٢٨٢ هـ .

٢٩٣ ق

١٧ س

٥٠ ر ٢٠ ٤٠ ١٤ سم

نسخة جيدة، الأقوال بالحمرة، خطها نسخ معتار .

١٢٣

معجم المؤلفين ٧ : ٣١

١- أصول الفقه الاسلامي - الشعراني ، علي بن أحمد

- كان حيا . ٧٠ هـ . بعد تاريخ النسخ .

أبدي ما كان عندهم لا مذهب ولا دين ولا كواكب
منهم ولا ناس الكفر واليهود هم مدعيه
من أبيه لقد الله يا عديم عبادهم
حميه بالنبيه الحسين عليه السلام

الحسين بن علي بن أبي طالب
عليه السلام

عطا الياسين بنار في البقعه
عيسى محمد بن علي بن علي

عيسى

١١٧٠
١٢٩٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	عيسى بن علي بن علي
اسم المؤلف	عيسى بن علي بن علي
تاريخ النسخ	١٢٨٢
عدد الاوراق	٢٩٤
ملاحظات	(شعر صرف)



70.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فيقول العبد الفقير المعترف بالجهل والقصور على بن أحمد النخعي الشافعي الشريفي عفي الله تعالى عنه هذه حاش على الشرع المشهور بغير جمع الجوامع لعمدة المحققين جماعة المدققين الجلال المحي تعمده الله بالرحمة والرضوان ومكة المكية في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
لحان أرجوا نعيم نعمها انه هو الصالح الجواد المحقق كل مراد **قوله** الحمد لله على فضله على الخصال
هذا الاشارة الى موجود ذهني سوا كان وضع الخطبة قبل وضع الشرع او بعده لا في المشار اليه هو المعاني لانها هي المقصودة بالذات وما النقول والمعارف فوسائل اليها ولا يخفى ان المقام امور ذهنية لا خارجية كما حقق ذلك بعض افاض المتأخرين **قوله** المتفهمين اي المحصيلين للعلم شيافشيا **قوله** من شره بيان لما **قوله** على الفاظه اي مفردة المعقدة المتعلقة **قوله** ويبين مراد اي من المركبة **قوله** وبحق سائلة اي احكامها بالدلالة **قوله** ويجري دلائل المعني يخلصها عما يحل بوجه الدلالة من التحريم الذي هو الخالص من الرق جعل الشخص الذي هو تطبيق الدليل على المعنى وهذا اسلوب يبدع اذ كل من تبين المراد والتحقيق والتحرير

هنا وبالتحرير يحصل

قوله

والتحرير فرع عن سابقه ومتاخر عنه في الوجود **قوله** وكل من صفاته جميل يعني ان الوصف بالجميل المنه هو مفهوم الحمد لعمري كل بصدق كل الصفات وبعضها والمعبر بالارادة الكل هو المقام اذ القول بنحو ذلك اللهم هو التعظيم وعبادة جميع الصفات بابع في التعظيم **قوله** اذ المراد به علة ان مراده التعظيم قول الجاهل الذي كبا اذ يصح اسناد الاحكام الى العبد باتفاق منا ومن المعتزلة وان اختلف المراد به فاندفع ما قيل ان التعيين لا يناسب اصول الشريعة لا الاخبار بان سيجعلها كان الحمد لكونه ثنا انما يتادى باللسان استحالة الاخبار عنه في حال القلبس به اذ كل من الخبر عنه الذي هو الحمد من اخبار قول فلذا قال سيجدد دونه موجود اشارة الى ذلك وكذا القول في قوله يوجد ان اذ الصلوة لكونها رعا والضرعة لكونها غاية السؤل يستحيل الاخبار عنها في حال القلبس به لادخل منها ومن الاخبار قيل يستحيل ^{اي لا} فلو لم يكن من قابل واحد في وقت واحد فلا بد من تأخير من الخبر عن من الاخبار الذي الحال فاندفع ما قيل ان المضاع صالح للحال والاستقبال فاما المعاني المستقبالة ^{في} بنوثة المظهر لما كان اللزوم فهنا مساو باللائمة ^{وايضا} لا تعم صحت اثبات اللزوم به **قوله** من تعظيم الله بيان للزوم **قوله** بتأويله متعلق بتعظيم وقوله امتلاك علة اظهرها **قوله** وقال ما تقدم من تحريك اللهم دون الحمد للاختصاص مع ان غرضه الاختصاص ما امكن للتلفيد بخطاب الله المتفاد من الكاف وتذاته المنفا من اللهم لكن على قوله الاختصاص ^{منه} مؤجلة من جهة ان من الداخلة على الفعل التفضيل لا جماع الالف للام واجيب بان من متعلقة باخره مقدرا لا بالاحضر المذكور كما في قوله ولست بالاكثرت منهم **قوله** اذ القصد بها تفعيل لكونها صفة الحمد او للعدول يعني ان وجه العدول كون

وايضا

المعدول عنه ثاب بصيغة واحدة والمعلول اليه نتائج الصفات برعاية الابلية كما مر في جميع اخذه
 من اللزوم الجنسية مع لام الله لا فائدة للزم مع هذه الضميمة قصر جميع افراد الخ على الله تعالى
 اذ ثبت فرد منه غيره لو وجد الجنس فيه فلا يصح انه مالم الجنس المحال والواقع خلافه
 وحيز بقوله من الخلق عن حمد الخالق فانه قديم تعالى عن اتصاف بالملك **قوله** لا الاعلام بذلك
 اي بانه مالم لجميع الحمد من الخلق وقوله الذي هو وصف للعلم بذلك وقوله من جملة الاصل اي
 فرد من افراد تلك الجملة وقوله من الاعلام بمضمونه بيان للصل المذكور يعني ان الاصل في
 المعاني التي تقصد بالخبر هو الاعلام بمضمونه وخلاف الاصل هو الاعلام بان الخبر عام بمضمونه
 فالقصد بعم الاعلامين والاصل يختص به الاول ثم ان الاول اعني الاعلام بمضمونه الخبر
 كلي فانه افرادها الاعلام بانه مالم لجميع الحمد من الخلق **قوله** رعاية الابلية اي لا يوضع
 اللفظ **قوله** بان يراد الشائئ بمض الصفات ورد عليه انه اذا انتفت رعاية الابلية احتمل
 ازالة الكل كالبعض فما المعين لارادة البعض ويجوز ان ما ذكره الشارح اقتصار
 على المحقق وطلب المشكوك فتأمل **قوله** فذلك البعض اي من حيث انها ماعم مطلقا
 هذه الوحدة لصدقها اي وحدها وبها مع غيرها وبغيرها مطلقا القليل والكثير
 وانما اقتصر الشارح على الكثير لانه بلغ في رعاية الابلية وقوله في الجملة اي بالنسبة الى
 بعض النقاد يردونه بعضا اذ على تقدير ازالة تلك الوحدة به لا بلفية **قوله** نعم
 اي كمن وقع بذلك توهم انه ارجحية الشائئ على الشائئها من كل وجه **قوله** من حيث يفضلها
 اي يعينها **قوله** بمعنى انعام اي لا بمعنى المنعم به اذ الحمد على صفة الله اولى به على اثارها

قوله

قوله وعلى صلة تخذ اي لا للتعليل لما فيه من راحة سؤال الادب **قوله** اي في مقابلتها اي لفظا
 اونية وقوله لا مطلقا اي بان يتجوز عن كونها في مقابلتها اللفظا اونية فاندفع ما قبل
 اذ قول الشارح والثاني مندوب ويرد عليه ما اذا اطلق الحمد فقط او قصد ايقاعه
 في مقابلة النعم قال بعض المتأخرين والمرد يكون الحمد على النعمة انه اذا اصد وقع
 واجبا لا بمعنى انه اذا انعم الله على عبد بنعمته يجب عليه ان يحمد عليها ولا لوجب
 عليه استغراق عمره في الحمد لعدم تصور الشك كانه عن النعم انتهى وقيل يجاب بان
 الشكر لا يشخصه الانسان بل يعجز الجان والاركان فيمكن استغراق عمره في
 الشكر بان يعتقد انه سبحانه مولى النعم مدعنا له بذلك وعروض النفع لا
 يمنع استمرار الاعتقاد كما ان العقلة في الايمان لا ترتبه وهو كلام جيد **قوله**
 بوصف النعم لان الحمد بعد النكرات صفات وقوله بما هو شأنها اي عاقبتها
 المستمرة **قوله** بقوله الباء الا ليجرد النغذية والباء الثانية للظرفية اي بوصف
 هو شأنها واقع في قوله **قوله** في علمها فيه اشارة الى ان اللزوم في الحمد لله لا يترك
 اي الحمد في تحمده وفيه اشارة ايضا الى ان الموزن بزيادة النعم هو الحمد عليها
 لكنه هو الشكر **قوله** اي يسلم متوقف على الالهام له الخ بقتضي ان يوزن بمعنى
 يقتضي اي يستلزم يعني ان الحمد لتوقفه على الالهام والاقتدار عليه اللذين هما
 من جملة النعم مستلزم لزيادة النعم ضرورة استلزام المتوقف للمتوقف عليه فكان
 ينبغي تفسير يوزن بيقضي ويستلزم ليلزم قوله لانه **قوله** حتى يوقف

تفسير يوزن بمعنى
 اللزوم فيكون الجواز
 في الاستلزام في
 المستند الذي قوله
 لانه صدر

بالحد الذي جعل المحل واقفا عليها ومحيطا بحدها **قوله** تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 لاحصائها لا استيعاب بالعد والعدم يمكن بدونها اي وان شرعتم في عدّها لا تحصوها
قوله اللزيم نعمت لراد **قوله** مطاوعا ^{مشي} **قوله** المتعدى الفعل المتعدى قد ينشأ عنه
 فعل يقصر عنه لفعول واحد ويسمى هذا الفعل الثاني مطاوعا بالكر والاول يسمى
 مطاوعا بالفتح ويزاد ههنا متعد الى مفعول واحد فيكون زادا لازما كازداد **قوله**
 من الصلاة عليه نحو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتخلف معناها بالاضافة
 الحق تعالى وبالاضافة الى الخلق فهو على الاول الرحمة الموقرنة بتعظيم من الله
 وعلى الثاني سوان الرحمة المذكور من الله كما يعتبر في مفهوم النبي مع الايجاء اليه
 بشرع قيد زبديفه وهو الامر بالتبليغ وفي مفهوم الرسول زيادة على ما اعتبرت في قول
 الاول من الايجاء والامر ان يكون معه كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله وكل
 ان الامر بالتبليغ على الاول معتبر وجودا في مفهوم الرسول وعدم ما في مفهوم النبي
 خاصة وغير معتبر وجودا وعدم ما في مفهوم النبي مطلقا وقس على الامر بالتبليغ
 الكتاب والنسخ على القول الثاني فيعتبر وجودا في مفهوم الرسول وعدم ما في مفهوم النبي
 المطلق ولا يعتبر وجودا لعدم ما في مفهوم النبي المطلق ولذلك اخذ الشارع رحمه الله
 تعالى الامر على الاول والكتاب والنسخ على الثاني غاية في تعريف المطلق وقيد هو
 بالامر على الاول وبالكتاب والنسخ على الثاني **قوله** فانه كان له ذلك اي كتاب
 او نسخ لبعض شرع من قبله **قوله** فالنبي اعلم اي عموما مطلقا من الرسول على القولين

امرنا بذلك
 قوله او امر
 بتبليغه عطف
 على وانما يامر
 بتبليغه فهذا القول
 الثاني ص

فيكون

فيكون النبي على القول الاول اعلم من النبي على القول الثاني لانه على القول الثاني غير الرسول
 على القول الاول **قوله** وقال بنيتك دور رسولك اي مع ان الرسول اشرف
 لجمعية الصفات النبوة والرسالة والمقام مقام تعظيم والجواب ظاهر **قوله**
 لانه النبي مخبر عن الله يصح ضبطه بفتح الباء وبكسر هاء لان ^{قيد} يقيد يرد بمعنى
 اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول لانه يبلغ للناس ما اوحى اليه ويخبر ما اوحى اليه
 على لسان الملك او دونه والفتح اظهر لا طراد على الاقوال الثلاثة في تعريف النبي
 والكسر لا يطرد على القول الاول في جميع افراد النبي وان اشهر الضبط به عن
 الشارع وقال بعضهم لاخبار عن الله لا ينحصر في الشرع الموحى اليه بل يعلم
 الاخبار عن ان الله بانه وغير ذلك كالاخبار عن الله بمعضل مقاييم في خلقه
 ونحو ذلك لبعض من الاغراض المحمودة فيكون مناط التسمية موجودا على الكسر والفتح
 في جميع الاحوال **قوله** قبل ان تخفف المهور ^{ان} فيسأوي في باخذ الاشتقاق **قوله**
 وقيل انه الاصل لا يخفى ان التذكير اظهر لانهما التعريف انه اصل المهور وليس
 مراد ابل المراد انه اصل براسه مستقل وان امكن ان يتكلف في الاعتذار عنه
 بان التعريف للعهد الذهني اذ الاصل المقرر في الازهار عدم القلب **قوله**
 من النبوة فاصل بينو اجتمعت الوو واليا وسقت احدهما بالكون
 فقلت الواو يا وادغت اليا في اليا فصار **قوله** منقول اي الى العلمية من اسم
 منقول الفصل المضعف والتضعيف ههنا للتكثير في الفصل كما اشار الى ذلك

الشام بقوله بانه يكثر حد الخلق له **قوله** لكن في خصاله المحبة علة بانه يكثر حد الخلق
له او تفاولا وهذا اقرب **قوله** كما روى في السير سند لكون التفاول علة حاملة على
التسمية **قوله** وقد حقق الله رجاءه اي جوده لوفيقته لما سبق به علم الله القديم
كما اشار الى ذلك بقوله كما سبق في علمه **قوله** هادي الامة نعت لمحمد وان كان من
اضافة الوصف لفعله ظاهرا الا ان القصد منه الدوام والاستمرار كما صرح
بفي الكتاب وغيره في مالك يوم الدين **قوله** اي والهيا بلطف اعتبر هذا القيد
في مفهوم الهداية لفعل الرغبة لذلك عن اهل اللغة والمراد بالامة امة الدعوة
لان الهداية بهذا المعنى لا تختص بامة الاجابة اما الهداية بمعنى خلق الالهة في القلب
المختصة بالله عز وجل فتختص بامة الاجابة ولان تطلق الهداية بهذين المعنيين
صح فهمها عن النبي صلى الله عليه وسلم تارة واشباتها اخرى فالمنفية خلق الهة و
للتبينة الدلالة الى طريق المعامل الى المطلوب **قوله** يعني لا دين الاسلام الرشاد
سلوك طريق يوصل الى المطلوب او الوصول الى المطلوب والفي ضد فهو سلوك
طريق لا يوصل الى المطلوب او الوصول الى غير المطلوب وهذا اولى من تفسيره
لعدم سلوك طريق يوصل الى المطلوب او عدم الوصول الى المطلوب وان كان
مورد التفسير واحد الا ان الاول هو المناسب للضدية المصريح بها في كلام
الشام لانه الضدين وصفانه وهو بيان والمراد بالرشاد هنادين الاسلام من
اطلاق اسم السبب على السبب كما اشار الى ذلك الشام بقوله الذي هو لتمكنه في القول

به الى

٤
به الى الرشاد وهو ضد الفوق بانه نفسه **قوله** وعلى انه كور بالحار رعاية للدرب لانه توكير
المعلق يستلزم تكرير المتعلق فيدل على ان الصلة على الال نوع لغز ولا يخفى ذلك
انه افواه صلى الله عليه وسلم بصلوة تحضه ابلغ في الادب من التبريك بينه
وبين الله في صلوته واحدة **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم قسم سهم نوى القرب بلغ
لحظ طريق الاستدلال من هذه الاحاديث ان يقال اقارب الموضات من بني هاشم
وبني المطلب تحرم عليهم الصدقة لاختصاصهم دون بني عيمهم بسهم ذوي القرب
وكل من تحرم عليه الصدقة اله فاقارب المذكور به انه ودليل الصفحة الحديث
الاول والاخير حيث افاد الاول اختصاص السهم المذكور بهم وافاد الاخير حرمة
الصدقة عليهم ودليل الكبرى الحديث الثاني والثالث ايضا **قوله** ولا غسالة
الا يدي عطف تفسير **قوله** والصحيح جواز اضافة ال الى ضمير لعل شبهة
للمانع ان الال انما يستعمل في الاشرف وذوي الخطر والمفصح عن ذلك هو
لظاهرة الضمير والجواب منع الحصر اذ حكم الضمير حكم مرجعه دلالة وعدم ما **قوله**
اسم جمع لصاحبه صرح بالاضافة في المفرد للتصريح بها في اسم جمعه اذ الغرض
هنا صاحب مخصوص وهو الصحابي كما اشار الى ذلك الشام بقوله بمعنى الصحابي
قوله ما قامت الظروف اي وجدت **قوله** اي الصحف اي مجموع الورق والكتابة كما اشار
اليه بقوله من عطف الجزية على الكل **قوله** صرح به اي مع اغناء التفسير بالكل عنه لانه على
اللفظ الدال على المعنى لان الكتابة تدل على الالفاظ الدالة على المعاني لما تقر في اصول

بلغ

الدين التي وجودات اربعة وجوب في الاعيان بالتحقق وجود في الازهار بالتخييل وجود
في العبارات باللفظ الدال ووجود في الكتابة بالقوش الدالة فالكاتب تدل على العبارات
والعبارات تدل على ما في الازهار وما في الازهار تدل على ما في الاعيان والمزيد بالاعيان
الموجودات الخارجية واما تفسيرها بالوجود الخارجي فلا يخلو عن تسامح اذ لو ريد
لحقيقة لا يصح كونها ظرفا للوجود الخارجي ضرورة ان الشيء لا يصح ان يكون ظرفا
لنفسه وبالمجدة فلما كان المقصود من الصحف السطور صريح بها لثبوتها لكونها
لغير الاله **قوله** اي المعاني فاطلاق العيوب التي هي حقيقة في عيوب الباصرة على المعاني استعارة
تصريحية كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع والقربة اضافة الى الالفاظ وهذا معنى
صحيح وان احتملت عبارة المص جوها اخر منها ان يكون اضافة العيون الى الالفاظ
لفاظ من قبيل لجين الماء والمعنى للالفاظ التي هي كالعيون في الاهتد اذ الالفاظ
يبتدئ بها الى المعاني **قوله** كما يبتدئ بالعيون الباصرة بيان وجه المناسبة بين المعنى
الحقيقي والمجازي والباصرة اسم نسب اي زادت البصر والالفاظ البصرة **قوله** مدققيان
تفسير يكون ما صدر به ظهيرة وكتب العلم هي الطروس الكرم والسطور العلم عبارة
عن عيون الالفاظ **قوله** المذكور اي العلم المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم قيام
ببناؤها الخفية اشار الى ان مقام صدر بمجي والاصل ما قامت الطروس والسطور
لعيون الالفاظ قياما مثل قيام بياضها وسودها في التبايد ببقاء الدنيا فهو مصل
بين النوع عاملة الذي هو مصاد ايضا كما في قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزا مؤفرا ثم

حذف

حذف الموصوف اعنى قياما وقيمت صفة بقاء ثم حلت وقيمت ما اصبحت اليه
مقامها ثم ايدل بمزادته وهو مقام **قوله** اللذين لها فيه اشار الى ان وجه تبايد
الطروس والسطور بياضها وسودها كون البياض والسود لا يبين لهما
كونها ماضية قائمين بهما لا يبين لهما والمزوم وجوده موقت بوجود لا زنه
اذا انتفا اللزوم يستلزم انتفا المزوم **قوله** وقيامها اي الكتب بيان ملكة التليد
قوله لا خد لهم يعني ان قيام اهل العلم مستلزم لاحد لكونه لا خد سبيله
عادة ولا خد مستلزم لقيام الكتب لكونه سبب لاحد **قوله** بطرق اي انواع من
الاسانيد **قوله** لا تزال عطف ببيان حديث الصحيحين **قوله** لا يزيد بيان
لسند التجاري في تفسير الطائفة باهل العلم **قوله** بقوله من يرد الله به
خبر ابقه في الدين والفقهاء في الدين هم اهل العلم المبعوث به النبي
الكريم لشموهم اهل الحديث والتفسير والفقه وتخصيصهم بالخير
عرف طاري **قوله** المبدو بما هو منه اي بالخطبة التي الصلوة منها **قوله** من كتب ما يفهم
به ذلك العلم اي علم الاصول من جملة الالات التي يفهم بها ذلك العلم المبعوث
به النبي الكرم اذ الاصول لقب على القواعد التي توصل بها الى استنباط الاحكام
الشريعة الفرعية نحو والاستنباط طريق الى العلم المذكور فيلزم من تبايد كتب
العلم ودوامها تبايد كتب ما يفهم به اذ دوام المتوقف يستلزم دوام المتوقف
عليه وتبايد هذا الكتاب الذي هو من جملة المتوقف عليه يستلزم تبايد الصلوة

ثم لا يخفى ان المراد بها الكتب دوامها بالنوع **قوله** بضبط المص الى لا توقف المعنى
عليه اذ يصح دفع بالتشديد بل هو المبلغ **قوله** اي تخضع ونذل بيان المعناه لغة او الصيغة
لغة لادلة والمخضع والتخضع التذلل والتخضع **قوله** منع اي طلب منع وهو من اضافة
المصدر لمفعوله كما اشار اليه الشارع **قوله** اي شالك غاية السؤال اي نهايته واعلاه
في تبينه غاية السؤال التي هي من جملة انواعه بالتخضع والدلالة من المبالغة مالا
لا يخفى فليست ما اشتمل عليه من الخضع والدلالة صادرة عن الخضع والدلالة
فيها **قوله** اي لتعوق لانه اشار الى ان الموانع كما على بعض النسخه معنى
العووق **قوله** هذا الكتاب في تقدير هذا الكتاب وليس المراد به معناه لغة / تحرير اي
لا نالينا بقربية السياق وهو قوله لا في من في الاصول اليه قوله مع مزيد كثير لظهور
ذلك في انه كان اكمل تاليفاً له من حمل الاكمال على اكمال التاليف بناء على
تصوره في الدهر كما لا يتصفا بما وصفه به في الخطبة لكنه خلاف الظاهر وبما
يجلج فالدال على حذف هذا التمييز المخصوص القربية المذكورة **قوله** لكن في الا
من نفع به علة لقوله خبر كثير قدمت عليه للهتمام **قوله** فيما امله حال من كثير
وقايدتها الجواب عما يقال من ان كثرة الانقاع مع عدم تحققها حين السؤال
فلجواب بانها لو لم تحقق خارجاً لكنها تحققت وجا **قوله** وعلى كل خبر مانع بيان
السبب في تعدد الموانع **قوله** واسار بتسمية الخيع ان دلالة على هذا الجمع انما هي
بطريق الاشارة ولح المعنى الاصل الاضافي اذ دلالة للعالم من حيث الوضع

العلمي

7
العلمي على انية الذات من حيث هو **قوله** الى جملة الاشارة الى ان في الجمع
للاستفراق والعموم وفي قوله كل تصنيف جامع اشارة الى ان افراد الجمع المحي
باللوم الاستفراقية احاد لا مجموع بل دليل صحة استثناء المفرد منه وقوله
كل تصنيف جامع اي لما تفرق من السائل فيما هو فيه من في الاصول وتوضيحه
ان في القنن مصنفات جامعة لما تفرق منها من السائل وهذا الكتاب
جامع لما في تلك المجموع **قوله** فاضلع عن كل مختصر لا يخفى انه كان من الحق للقاء
ان يتقابل لجامع لا بالمختصر اذ الاختصار لا يستلزم عدم الجمع لا الجمع
باعتبار المعاني لا باعتبار الالفاظ لكنه نظر الى الغالب والغالب
هو الجمع من شأن البسوطات لا المختصات ثم ان فاضله مصدر يتوسط
بينه في الادنى والاعلا بينهما بنفي الادنى واستبعاد على نفي الاعلا و
ستحالة فلو لا يعطى الدرهم فاضلع عن الدينار وههنا الشارع
استعمل في عكس ذلك فجعله متوسطاً بين اثبات الاعلا والادنى معقد ما
ما لا علم الذي هو كل تصنيف جامع على الادنى الذي كل مختصر يتبينها بثبوت
الاعلا على ثبوت الادنى وهو استعمال صحيح لا ياباه المعنى ولا القياس **قوله**
يعنى اي بكل مصنف لا فسر اللفظ بحسب مفهومه لغة اشارة الى بيان المراد به
بقوله يعنى **قوله** ولم يادفع لان التثنية تفرق في المقصود بخلاف المفرد لانه لو
كان اسم جنس والاعلى الى الماهية بل قدس من وجهة او غير لها قد صدق بالاشياء

بغير الجمع

لكنه ليس بنصافي ذلك فيحتاج الى قرينة تعيين المقصود **قوله** اي من اصول
الفقه الخ اشارة الى ان اللزوم في الاصول بتعريف المهد والمهد هو اصول
الفقه واصل الدين **قوله** المحتتم بما يناسبه الجواب عما يقال ان هذا الكتاب
ات بالقواعد القواطع من قنونه ثلاثة فكيف حصر في قنوين فاجاب بان الفقه
الثالث لما تناسب الفقه الثاني من حيث انه علم يبحث عن احوال النفس **قوله**
الباطنة ويميز الاحسن منها من غير كمال الفقه الثاني علم يبحث عن
العقائد الدينية الحقيقية ويميز لها عن الفاسدة جعل جزئيا الفقه الثاني
لشدة هذه المناسبة كما اشار الى ذلك بقوله المحتتم ان الخاتمة التي جزأته قطع حكم
في الفقهين **قوله** وفي كذا لما كانت هذه الاضافة تتضمن اشكالا لوقوع كل من المضاف
والمضاف اليه على ذات واحدة اشارة الشارح الى رفع هذا الاشكال بان المراد من
المضاف الذات ومن المضاف اليه اللفظ المخصوص بازيها ومنهم من يفهم بانها
من اضافة الاعم الى الاخص قصد الى الاجمال ثم التفصيل وعلى كل فاللفظ
حاصله فلا اشكال **قوله** ومن وما بعد هاهنا تسامح اذ البيان هو ما بعد هاهنا خاصة
فقد قدم جواب عما يقال ان في تقديم البيان مخالفة للقاعدة من ايراد البيان
بعد الجبره لكونه اوقع في النفس لانه التي اذا وردت على النفس تطلب وتنفذ
لبيانها فاذا ورد عليها البيان كان اوقع عند هالان الحاصل بعد الطلب لغرضه
المساق بل لا تنبغي والقاعدة اي التي هو مفرد القواعد قضية اي قول يصح ان يقال

لقايله

لقايله انه صادق فيه او كاذب كلية هي القضية التي تحكم فيها على كل فرد فرد
من افراد موضوعها وقوله تعرف منها احكام جزئياتها اي جزئيات موضوعها
وهذا بيان للفقه من الكلية وكيفية التعرف بان تجعل الكلية كبرى **قوله** سبيلة
الحصول فينبغي للمطلوب كانه يقال اقيموا الصلاة امر وكل امر للجواب
حقيقة فاقبوا الصلاة للعبادة حقيقة والعم في قوله الخوالا امر للجواب المستغرق واللام
بالامر ههنا اللفظي وله صيغة افضل فانه الجمهور على انها حقيقة في الجواب وما
لفظ امر فوضوعه للقدرة المشتركة بين الجواب والندب وهو الاقتصار **قوله** والعم
ثابت لله تعالى لما مثل للقاعدة الكلية بمثال من اصول الفقه مثل لها
بمثال من اصول الدين ولا يخفى ان التمثيل بذلك للقاعدة الكلية فيه تسليح
باطلاق العلم على التعلق التكرار في المتعلقات وما للعلم فصفة واحدة
لا تعدد فيها ولا تكثر وترتيب هذه القاعدة على ما تقر بان يقال ان اكتشاف
زيد علم وكل علم ثابت لله تعالى فان اكتشاف زيد ثابت لله تعالى وبالجملة
فهذه القضية كلية باعتبار التعلق هي سبيلة من اصول الدين **قوله** والقاطعة
اي التي هو مفرد القواطع وقوله بمعنى المقطوع بها بيان لما هاهنا الواقع
لا تفسير لدولها حق يكون المجاز في لفظة فينا في صريحه بان المجاز في الا
سناد الخ لانه ذلك تحليط يحل عنه منصب الشارح فتأمل **قوله** للجملة
الفعل اي كالمقطع ورضاهما اي للفاعل بصدوره عنه اذ قيامه به

والفصول به لوقوعه عليه فهو القطع بالقواعد التي الختم بضمونها قوله و
التصريح بكونه تطلق النصوص تارة على الالفاظ الواردة في الكتاب و
التارة سواء كانت قطعية للدلالة او تارة على ما هو مضمون المدلول لا يحتمل
غيره والمرد به هنا مجموع الامرين قوة المثبتة نصت النصوص والاجماع
وقوله للبحث الخ اي لضمون قولنا كل مخلوق مبثوث وكل مكلف محاسب
واسناد ذلك الى النصوص والاجماع دون العقل لانه لاحظ العقل في الحكم
بوقوعه وانما حفظ الحكم بامكانه واما وقوعه فمذكور في النصوص السمعية
والاجماع القطعية المستند اليها ولما كانت اصول الدين على قسمين عقلية
وسمعية مثل الدواعي بالعقل والثانية بالنصوص والاجماع ولما كان قوله
وكاجماع الصحابة دليل على ما يتعلق باصول الفقه ادخل الكاف اشار
الى ان هذا النوع اخرها لجهة القياس اي في قولنا كل قياس حجة وقوله وخبر الواحد
عطف على القياس وقوله حيث تعليل لقوله وكاجماع الصحابة المثبتة لجهة
القياس وخبر الواحد وفيه اشارة الى ان الاجماع على المحجة يكون لا مخرج به وقوله
الذي هو في مثل ذلك اي المذكور من القياس وخبر الواحد وقوله العامة اي
كل مكلف وقوله وفان عانة خبر العذبة فان من اصول الفقه ما ليس بقطعي
لخوفاً للتغليب بالنسبة لاصول الفقه في القواعد خاصة اذ كله قواعد كما ان التغليب
بالنسبة لاصول الدين في القواعد خاصة اذ كله قواعد فمؤكد كقاعدة ان الله معبود لا
هذه

هذه قضية غير كلية اذ الحكم فيها على ذات معين وهو الله عز وجل وقوله كقاعدة بمعنى
مستفدة وخاتمة بيانية فمؤكد ليقول الاصوليين الذي هو الاصل لان الغرض
تثنية الجمع الذي هو اصول لا المفرد الذي هو اصل وقوله اشارة بمعنى انما عدل عن
الاصل في التثنية الى غير اشارة للتخفيف الذي هو جهة مرجحة على غيره ولما اورد عليه
ان في هذا الاشارة اليها ان الاصوليين تثنية اصل مفرد لا محققا
اجاب بانه لا يباس لان الالف واللام في الاصوليين للمعنى المذكور والمعنى
ذكره اصول الفقه واصول الدين في اي بلوغ فيه اشارة الى ان مبلغ مقيد
رسمي بين النوع بمعنى بلوغ والاصل بلوغا مثل بلوغ الخ فحذف الموصوف واقبت
الصفة مقامه ثم حذفت هي ايضا واقيم ما اضيفت اليه مقامها وتغير عنه
بمردفه وهو مبلغ وفسر على ذلك نظايرهم والتشهير من عطف اللام
غالباً على ملزمة اذ الغالب ان المجد يشتمل ثوابه ويلف اذ ياله والمرد به هنا ازالة
ما يعوق ويشغل عن المجد فممن تلك الاحاطة متعلق بلوغ وفيه اشارة الى
مقدري الكلام حذف من الثاني لدلالة الاول عليه لان المعنى على التشبيه
ومن في قوله من تلك الاحاطة وفي قوله المص من الاحاطة بالاصليين يحتمل
ان يكون بمعنى في فحوازي ما اذ خلقوا من الارض اي في الارض وان تكون للغة
تخويف منه اي اليه ويحتمل ان يكون مبلغ اسم مكان فيكون مفعولاً به للبالغ
وقوله من الاحاطة بالاصليين بيان مبلغ قدم عليه ولا حاشية الى الحذف

الطعام لا الا فكيف يوصف به المنه لاجاب بانه لا يدع في ذلك لانا لا نبي
ثابت للماني لجملة لثبوت لبعض اصنافه كانه منم والثاني فانه تعليلية
وعطشت الى لقائك اي اشتقت ان قبل لم افرد كل منهما بالتفسير
ولم لم يجمع بينهما في تفسير واحد بان يقال عطشت وجمعت الى لقائك
اي اشتقت مع محافضة على الاختصاص واجيب بان فائدة ذلك التخصيص
على استعمال كل منهما في الاشتقاق وهذا انما يحصل بما ذكر لا يجمعهما في تفسير
واحد لانهما ذلك انه التفسير يرجع الى الجمع من حيث هو مجموع الصادق
باحدهما فقط كما يصدق بكل منهما فلا يكون فيه تخصيص على المقصود والله
تعالى اعلم بالصواب المحيط ايضا الاقرب لفظا يرجع ايضا الى قوله
البالغ من الاحاطة بالاصحاب والاقرب معنى رجوعه الى قوله الورد من
زها الخ اذ مناه المحيط بماني الزها في اي خلاصة اي فيكون استعارة
تحقيقية حيث شبه خلاصة الشرحين بالزبدية المستحجة من اللبس ثم
اطلق اسم الزبدية عليها على المختص لما كان الشرح مستعليا على المتنا
مستلدا عليه على وعلى وان كان الظاهر تعديده باللام وناهيك
بكثرة فوايد لها صيغة مدح مع تأكيد مثل حسبك من رجل وناهيك من
رجل قال الجوهري يقال ناهيك من رجل ونهيك منه ونهال من وتاويله
انه بجله وغنا به بينهما عن تطلب غير انتهى فالمعنى انها بكثرة فوا

يدلها

يدلها بغير بيان عن تطلب غير لها فاخذ الشارح لهذا من المقام ان العرض
مدح جمع الجوامع بكثرة الفوايد حيث اخبط تلك الزبدية قوة بالتنوين
يصح من جهة المعنى اضافة مزيد الى ما بعده فيكون بمعنى زيادة
وتنوينه كالهو الرواية فيبقى على كون اسم مفعول متو على تلك الزبدية رجع
الى قوله مزيد لكن اخبر ليان الضبط وينحصر جمع الجوامع اي انحصار
الكل في اجزائه يعني المعنى المقصود منه لوجه الى هذه العناية وورد بطلانه
لخصر بنحو الخطبة فاجاب بان المراد بجمع الجوامع المعنى المقصود منه سواء كان
مقصودا بالذات وهو الكتب السبعة او بالغابر وهو المقدمات ولهذا الى
بغير ذلك شارة الى انه تفسير مراد لا تفسير مفهم اللفظ كالهو عادت
في هذا الشرع كقصد من الجيس هي بكسر الدال فقط من قدم اللزم
قبل يجوز ان يكون من قدم المتعلق لانها تقدم الناطق فيها على غيره وقوله
ومنه اي من قدم اللزم بحسب المارة وقوله في لغة اي والكثير كسر مقدم
الرجل وقوله من قدم المتعلق اي بواسطة فعله المجهول وهو قدم وقوله
ي في امور متقدمة يعني مقدمات وقوله مقدمة راجع الى الكسر وقوله
او مقدمة راجع الى الفتح وقوله على المقصود بالذات قيد بذلك
لانها وان كانت مقصورة لكن لا بالذات بل بالغير مع توقفها اشارة
على بعضها الى ان هذه الامور من قبيل مقدمة الكتاب على ما اشار اليه

بعض المحققين كالسعد التفتازاني في المطول وغيره حيث فرق بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب بأن مقدمة العلم فقال لما يتوقف
عليه مسائل العلم لمعرفة حله وموضوعه رعايته ومقدمة الكتاب لطائفة
قدمت امام المقصود لارتباطها بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها
ام لا وان نازعه في هذه التفرقة السيد **ق** اذ يثبتها الى الحكم واقسامه الا
لهوى تارة كان يقول الافعال بعد البعثة لا تخلو من حكم وينبغيها
اخرى كان يقول الافعال قبل البعثة لاحكام فيها ثم ان قوله اذ يثبتها
الى دليل التوقف اذ ثبات الشيء ونفيه فرع تصور ويرد عليه انه لا
حاجة في تصورهما الى تعريف المفيد للكنة والحقيقة بل يكفي فيه كونه
بوجه ما ويمكن الجواب بان التصور بالتعريف من ماحدقات التصور
بوجه ما فالنصور بالتعريف متوقف عليه في الجملة **ق** في التعادل والتركيب
مختلفا اذ يكون تارة من جهة اللفظ وتارة من جهة السند وتارة
من جهة المعنى جمعه وان كان مصدر المقصد التنويع وقوله بين هذه الادلة
عند تعارضها اشارة الى انه لما كان معقودا لما هو من احوال الادلة
ناسب ايراده عقب الادلة فان قيل ينبغي ان يزيد بعد قوله عند تعارضها
لفظة لكونها ظنية كما افصح به في شرح الورقات جوابا عما يقال كلام
الشارح يحل عن التناقض فكيف يتصور فيه التعارض وحاصل الجواب

ان تعارض

التعارض انما جاز كونه الادلة ظنية متناوذة لادلة فلا يصح التعارض
في القطعيات منها هذا الجواب انه انما استغنى عن زيادة هذه اللفظة لانه الصحيح
المصر في الكتاب السادس بانه لا تعارض بين قطعيين **ق** الرابط لها بعد لولها
اي عند المجتهد لا في نفس الامر فانها بحسب نفس الامر مرتبطة بملولها
نظر فيها المجتهد اولا لم ينظر في قوله الرابط لها اشارة الى بيان منة
ايراد الاجتهاد عقب ما تقدم **ق** وما يتبعه من التقليد فالبحث في الاجتهاد
مقصود للدصولي بالذات بخلاف التقليد فان البحث فيه بطريق التبعية وما مضى الله
لجواب عما يقال كيف ينحصر جمع الجوامع للموضوع في ثلاثة فنون هي اجراض وحده
منها وهو اصول الفقه وحاصل الجواب ان اصول الدين لما افتتح بمسئلة التقليد
في اصول الدين ناسب ذكره في الكتاب السابع للموضوع في الاجتهاد وما يتبعه
من التقليد ثم لما كان التصوف مصليا للقلوب لنصفية لها عن الرذائل
ناسب ضمنه الى اصول الدين المصطلح للقلوب ببيان العقائد الحققة فاشتمل
الكتاب السابع على القنبرين الاخرين فصاح لخصاص جمع الجوامع فيما ذكر من
المقدمات والكتب السبعة **ق** الكلام في المقدمات احضرته انه يقول المقدمات
قوة افتتاحها اي افتتاح مقصودها لانه المفتح به حقيقة وان كان هو اصول
الفقه لكان ذكره توطية للتعريف لا يقال التعريف من جملة المقدمات فيلزم
افتتاح الشيء بنفسه لانا نقول السالون افتتاح الشيء ببعض اجزائه ولا

مانع منه **واما** اي بضابط يضبط مسابله الكثير في اي جمعها ويحصرها
بحيث لا يشذ منها شيء والمراد بالمسابل القواعد نحو الامر للوجوب والضابط
لها هو القدر المشترك بينهما وهو العلم بقواعد يتصل بها الاستنباط
الاحكام الشرعية من اولها التفصيلية **في** ليكون على بصيرة اي على
نفس بصيرة او على تبصر في طلبها وعبر بالطلب دونه الطلب لان
الطالب يطلب المسابيل شيئا فشيئا ولما كان في طلب المسابيل من الكلفة
ابضا وشار بقوله ليكون الخ الى انه يكفي في الطلب التصور بوجوبها واما
التصور بالتعريف فيحتاج اليه في التطلب على بصيرة لكن المقابل انه يقول
ان العلة الاولى وهو التصور لا تقتضي افتتاح المقدمات بالتعريف بل
ذكره قبل الشروع في الاصول الا انه يقال الفرض تصور او لا يكون على
بصيرة من اول الامر **في** ان لا نطلبها قبل ضبطها اي قبل تصورها بما
يضبطها **في** وضباع الوقت فما لا يعنيه اي يهمل وفي الحديث من حسن
اسلام المرى تركه ما لا يعنيه اي يهمل **في** اي الفهم المسمى بهذا اللقب اعلم
ان اصول الفقه قد يعتبر من حيث معناه الاضافي فيتوقف على معرفة
اجزائه الثلاثة المضاف والمضاف اليه والاضافة وقد يعتبر من حيث
المتى اللقب فلا يتوقف على شيء منها ويعرف بالقواعد الكلية او دراكمها كاجرى
عليه المص وشار اليه الشارع وفي كلامه اشارة الى ان اصول الفقه علم للفنا

لاسم جنس وفي قوله المشرع مدحه بيان لكونه لقبا فان اللقب علم بشيء
او ذم باعتبار معناه الاصل في اصول الفقه معناه الاصل في ما ينبغي
عليه الفقه في الدين وهو وصف مدح وقواذ الاصل اي لغة ما ينبغي عليه
غيره ولهذا علة لكونه مشرعا مدحه وانه مدحه باعتبار الابتناء اي غير
المعينة تفسير باللائم اذ معنى الاجمال لغة الاختلاف والجمع وعرفنا
عدم الابضاح وكل منهما مستلزم لعدم التقييد ولا يخفى ان القواعد
الكلية قد مشتركة افرادها لادلالة فيها على التقييد فرد فرد **في**
كطلق الامر من اضافة الصفة الى الموصوف والاعم الى الاخص وهو
والنهي اي وكطلق وكذا القول في الباقي ثم ان المراد بالامر والنهي
صبيغهما الا افضا الفعل او الكف المخصوصين او القول المقتضي لذلك
فان ذلك حقيقة في الاحجاب والندب او التحريم والكرهية كما سيحكي
ان شاء الله تعالى **في** المبحوث عن اولها الخ لما مثل الشارع رحمة الله
تعالى الطرق المذكورة التي هي قواعد كلية مدونة بمطلق الامر والنهي
الخ وورد عليه ان هذه مفردات لا قواعد فاشار الى دفع هذا الايراد بان
القواعد الكلية ليست هي الامر والنهي وما بعد لها من حيث ذاتها ومفهومها
بل من حيث انها موضوعات لمحاولات مخصوصة كالوجوب من قولنا
الامر للوجوب والحرمة من قولنا النهي للحرمة وبجته من قولنا فعل النبي

صلى الله عليه وسلم حجة اى دال على جواز الفعل وهكذا انما ايراد وغير
ذات عطف على مطلق واسم الاشارة راجع الى الادلة المذكورة اى
وغير الادلة المذكورة من الدلة التى تاتي كالظاهر والمؤثر والمطلوب
والمقيد الخ **وقيل** معنيها اعلم باسما العلوم كالاصول والفقه الخ
يطلق كل منها تارة على المعلومات الخاصة وقارة على ادراتها فالترقيف
للاول مبنى على الاول والثاني ^{عبر الثاني} واطلاق المعرفة على الادراك الجازم المتعلق بها
لقواعد الكلية جاز على بذهب من يرى التفرقة بين المعرفة والعلم **وقيل** ان
الاصول لغة الادلة لا يخفى ان الاصل لغة ما يبنى عليه غيره واما اصطلاح
فقير به الدليل وقد يرد به المستصحب الى غير ذلك من الاطلاقات
المعروفة فالادلة من جملة ما ينطلق عليه الاصول اصطلاحا فكيف
يدعى ان هذا معناها لغة على وجه المحصر كما افادته الصيغة ويمكن
ان يقال ان الادلة من جملة ما صدقات معنى الاصول لغة لا يتنا
المدلولات عليها والمحصر مبنى لاحقيقي اى ذ الاصول لغة الادلة
المعروفة **وقيل** كافى تعريف جميعهم الفقه بالاحكام بالعلم اى والعلم المذكور
فهم خاص لتعلقه بالاحكام المختصة فينبه وينسج للمعنى اللغوي ثلثه
لكلية والجزئية فالمناسب ان يعرف الاصول بالقواعد الكلية المختصة
التي هي ادلة جزئية من حيث تعلقها بجزى وهو الفقه لمناسبتها لمعنى

الاصول

الاصول لغة الذى هو مطلق الادلة مناسبة الجزى الكلية فلا منافاة بين وصف
احكام الفقه واصوله بالكلية والجزئية اذ وصفها بالكلية من حيث انها
لا تخص سئلة بعينها ووضعها بالجزئية من حيث تعلقها بجزى ثم ان
قوله كافى تعريف جميعهم المحرر قد يعارض بانهم فسروا الاصول بالتلبس
بالاصول **ولا يخفى** ان المتلبس بالشئ هو النصف به ومن المعلوم ان
الاصول تصنف بالمعرفة لا بالادلة الا ان يقال يكفي في نسبة التلبس
دنى ملائمة **وقيل** معنى المرجحات لما كان مفهوم الطرق لغة المسالك
التي ينفى اشارة الى انه تفسير مراد وكذا القول في قوله معنى صفات
المجتهد **وقيل** طرق مستفيدة اطلق الطرق على صفات المجتهد لانه يتصل
بها الى استنباط الاحكام من الادلة فمضى طرق للاستنباط **وقيل** اى بعد فنها
فلا سفاقة من معرفة المرجحات لاسم وصف اخر قايم بها وكذا القول
في قوله اى بقياها بالمرى كما سببه عليه **وقيل** اى ما يدل عليه من جملة دلائله
اى من بين افراد تلك الجملة المتعارضة لترجيح عليها بمرجح مما سياتى في
الكتاب السادس فتلخص الافراد كلها ادلة تفصيلية له لكون الدال في الحقيقة
منها عند التعارض واحد لرجحان تشتمية الباقي ادلة اما مجازا ومعنى ان
من شأنها ان تكون ادلة لصلاحها لذلك لولا وجود الدليل الراجح فنسب
قوله من جملة الترجيحية **وقيل** اى لقيامها بالمرى لم يقل بالمجتهد لانها انما تقوم

به قبل الاجتهاد لانه المجتهد هو المستفيع وسعة في تحصيل ظرر بحكم ولهذا فرغ
 من الوقوف على الادلة بعد الاتصاف بتلك الصفات **قوله** اي اهله الاستفاد
 الخ ليس المراد الاستفاد بالفعل اذ لا يلزم من مجرد قيامها به ذلك
 بل لابد في كونه اهله للاستفاد بعد قيام تلك الصفات به من معرفة
 والمرجحات كما يشير الى ذلك **قوله** اي اهله لاستفادتها بالمرجحات **قوله** فيستفيد
 الاحكام منها بالنصب عطف على استفادتها اي اهله لان يستفيد
 الادلة فيستفيد الاحكام منها **قوله** ولتوقف على ذكرها قدمت على الاختصاص
 اي ليس ذكر الآخرة العلة **قوله** التي هي الفقه لغت استفادة وفيه تجوز
 حيث اطلق الفقه الذي هو العلم بالاحكام الخ على الاستفاد التي هي
 سببه ومنشأه هكذا قيل ويمكن ان يقال انه لا ينفى الاستفاد
 الاحكام الا العلم بها فله تجوز يوضح ذلك ان الاستفاد هي الادلة
 وهو عين العلم **قوله** على الوجه السابق هو اعتبار المعرفة في المرجحات و
 القيام في الصفات وذكرها في تعريف الاصول فقالوا اصول الفقه
 دلائل الفقه الاجمالية والمرجحات وصفات المجتهد اي على الوجه المذكور وقبل
 معرفة ذلك **قوله** دون التفصيلية اي وان شاركت الاجمالية في توقف الفقه
 عليها وبني على حكمة اخرجها من سبي الاصول مع مشاركتها للاجمالية
 في توقف **قوله** لكثرة ما جدد اي فله يحسن جعلها بمرتبها جزا من العلم وفي

الاجمالية

الاجمالية غنية عنها كونها كلياً فليعلم من حكم الكليات حكم الجزئية
 مثله يعلم من حكم مطلق الامر حكم كل جزئي من جزيئاته وهكذا **قوله** ومن
 المرجحات وصفات المجتهد عطف على **قوله** من ادلته وهذا ينحصر ان سبي
 الاصول مؤلف من ثلاثة اجز الادلة الاجمالية والمرجحات وصفات المجتهد
قوله واقطعها الصنفين والضمير للمرجحات وصفات المجتهد
 ولعل شبهة في الاسقاط ان سبي الاصول عنده هو الادلة الاجمالية وهذه
 ليست من الادلة وانما جعلها القوم من الاصول لان سبي الاصول
 عندهم ينافي الفقه وهو ما يتوقف عليه وهذا يصدق بالمرجحات صفات
 المجتهد على ما ذكر **قوله** وذكرها حينئذ اي حين اذ لم تكن من الاصول **الاصول**
قوله في تعريف الفقيه يعني قولهم هو ذو الدرجة الوسطى الخ بناء على ان الضمير
 الذي هو صدر التعريف رجع الى الفقيه او الى المجتهد الذي جعل تعريفاً
 للفقيه وتعريف التعريف تعريف **قوله** وما قالوا الفقيه العالم بالاحكام
 اي الذي هو مفهوم الفقيه لان الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية الخ ولو
 قالوا ذلك لجروا على منوالهنا فقالوا الاصول هو العارف بالادلة الا
 جمالية **قوله** الموافق لظاهر المتن وانما كان موافقاً لظاهر لان المتن يحمل
 تقدير مضاف قبل ضمير استفادتها واستفادها وهو جزيئات اي
 استفادة جزيئاتها واستفيد جزيئاتها كما قال اي في منع الموانع فانه

قال فيه جعل المعرفة بطرق استفادتها جزاء من مدلولي الاصول لم يسبقني
اليه احد فذكره في معرض المدح واخذ المستقبون في معرض الذم فهو وكان ذلك
اي ما ذكره من ان المرجحات وصفات المجتهد طريق للدلائل الاجمالية
وجزئيات الكلية عينه بالذات لكونه مجعها وصادقا عليها فثبت لها
ثبت له وقد ثبت لها التوقف فثبت له قوه وهواي ما سري اليه مندفع
بان التوقف التفصيلية ما ذكر من المرجحات وصفات المجتهد لا من حيث
كونها جزئيات الاجمالية بل من حيث تفصيلها اي تعيينها وخصوم
سوادها المفيد للعلم لان مناط الدلالة وهذا القدر خاص بها
لا يبعد احوالها الى الكلي فمناط الدلالة في وجوب الصلاة مثلا انما استفيد
من خاص بانه اقيم الصلاة لا من كون يطلق الامر للوجوب اذ العالم
لا يستلزم الخاص فوله على ان توقفها الجزئيين لا يتر لنا وقلنا ان توقف
التفصيلية على المرجحات وصفات المجتهد من حيث كونها جزئيات
الاجمالية ايضا على ذلك فله يصح اعتبار الامرين جميعا في سمي
الاصولي لان توقفها على صفات المجتهد من حيث حصولها للمري لا من حيث
والفتنير في سمي الاصولي من حيث حصولها وتوطيع ذلك ان المجتهد
لا هو العارف بكذبه الفوائد التي يتصف بمعرفة الاصولي وهي
هذا المعنى لا يصح توقف الفقه عليها وانما يتوقف على الصفات من حيث

قيامها

قيامها بالمجتهد والصفات من حيث قيامها بالمجتهد ليست قواعد يعرفها
الاصولي فله يصح قولهم انهم ذكر ما في تعريف الاصولي ما يتوقف علم الاصولي
قوله من ذلك اي حال كون صفات المجتهد بعض المراتب اي بعض ما ذكر
من المرجحات وصفات المجتهد قوه لكونها من الاصول علة الفقهود عليها
وطرق استفادة واستفيد جزئياتها فطرق الاستفادة والمنفعة الجزئية
الاجمالية لا لنفس الاجمالية كالفعل المص قوه وانما قولهم المتقدم الخ جواب
عما يقال كيف تنفي الحاجة الى تعريف الاصولي مع ان المص قد سلك
في تعريفه سلك القوم في تعريف الفقيه حيث اخذ في تعريفه ما يتوقف
الفقيه كما تقدم والجواب قوله لان مفهومها يختلف اذ مفهوم الفقيه العام
بالاحكام الشرعية العملية المكسب من ادلتها التفصيلية ومفهوم المجتهد
المستفزع وسعة في تحصيل ظر بحكم فله يصح تعريف احدهما بالآخر
لان التعريف يستلزم اتحاد المفهوم قوه اي الخرا انما قال ذلك لان المص لم
يذكر فيما نقل عنه الشارح تمام التعريف فلهذا انما اى للمعلم به من تعريف
الفقه والاجتهاد فوس على ان بعضهم الخ رد لقوله ما قالوا على وجه السلب
الكلي بنصريح بعضهم به وهويجاب جزى ولا يخفى ان الإيجاب الجزى
يناقض السلب الكلي وفي قوله نصري بما علم التزاما جواب عما يقال
ما الفايقة في نصيح بعضهم به مع العلم به من تعريف الفقه والله تعالى

الاصولي دون
مفهوم الاصولي
معرفة القواعد
الفقهية

اعلم بالصواب **قوله** والفقه العلم بالاحكام لئلا ينزل تعريف الفقه بالتقاضي
المعنى الاضافي لاصول الفقه لتوقف معرفة المركب على معرفة اجزائه
وان كان غرضه بيان المعنى اللقبى خاصة لكون المعنى الاضافي هو
الاصل **قوله** اي بجميع النسب التامة مطلق الحكم تارة ويرد به المحكوم عليه
وتارة ويرد به المحكوم به وتارة ^{ادراك} ويرد به وقوع النسبة الحكمية او لا وقوعها
وتارة ويرد به خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف الخ وتارة ويرد
به النسبة التي هي وقوع النسبة الحكمية او لا وقوعها وهي هذا المعنى قد تكون
تامة بان يحصل بها فائدة يصح السكوت عليها وقد تكون ناقصة بان
لا يحصل بها ذلك كالنسبة في غلام زيد ونحوه فاشارة الشارع الى ان
المراد بالحكم هنا النسبة التامة ولم يحمله على ادراك وقوع النسبة او لا
وقوعها على ما هو الصحيح في تعريف الحكم المتبادر منه عند الاطلاق لانه
بهذا المعنى عين العلم فلا يصح تعلق العلم به وعلم من اضافة الوقوع الى
النسبة الحكمية ان هذه النسبة عارضة للنسبة الحكمية التي هي اضافة
ذات الموضوع بوصف المحمول او سلبه عنه لا تنفس النسبة الحكمية كانوا هم
قائل **قوله المبعوث** به النبي الكريم لم يقل الرسول بدل النبي لانه يلزم
التكرار مع **قوله المبعوث** ولكونه النبي اكثر استعمالا كانه عليه في
الخطبة **قوله** اي المتعلقة بكيفية عمل الخ اشارة الى الجواب عما يقال ان اراد

بالعلم

17
بالعلمية المتعلقة بافعال الجوارح الظاهرة خرج عن التعريف العلم
بالحجاب النية وتحريم الربا والحسد ونحو ذلك فله يكون جمعا وان
اريد بها ما يقع المتعلق بعمل القلب دخل فيه جميع الاعتقادات التي
هي اصول الدين فله يكون مانعا والجواب ان اختيار الشق الثاني ولا يخل
الاعتقادات لان التعلق فيها بحصول العلم في القلب لا بكيفية
العلم على ان الاعتقادات في التحقيق من قبيل العلم كما اشار
اليه الشارع **بقوله** العلمية لانه قبيل الافعال وان الخلق عليها
ذلك بناء على تعارف اللغة فالشارح على هذا ادرج الكيفية لله
شارة الى ان الحكم انما يتعلق بالعمل اذا وقع على وجه صحيح يعتبر
شرعا واما من اسقط الكيفية فقال لاحاجة الى تقييد العمل بذلك
اذ العمل حيث الخلق فالمراد به الواقع على الوجه الصحيح اذ هو المقبر شرعا **قوله**
اي من الادلة التفصيلية لله حكيم لم يقل ادلة الاحكام التفصيلية
وان كان لخصر دفعا لقولهم ان التفصيلية في المتشكك ثلث لله
حكام وفي كلامه اشارة الى ان الاضافة في ادلتها على معنى اللهم اي
الادلة المختصة بالاحكام **قوله** فخرج بقيد الاحكام الاضافة بيانية و
قوله العلم بغيرها لم يقل غيرها لان الجنس هو العلم **قوله** من الذوات
والصفات المراد بالذوات ما ان وجد في الخارج كان قائما بنفسه

قد خل فيه الماضيات وان كانت قائمة بالقول لا بنفسها فانها لو وجدت
في الخارج كانت قائمة بنفسها فيصح **قوله** كصور الانسان وبالصفات
المعاني وجدت في الخارج لم تقم بنفسها فيدخل فيه صفات الباري
سبحانه والافعال والامور الاعتبارية وفي **قوله** كصور الانسان واليا
من الخ لم يقل كالعلم بالانسان الخ اشارة الى ان العلم بالمفردات
سابق للتصور لا التصديق **قوله** العقلية اي المدركة بالقول و
الحسية اي المدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة المدركة لجزيئاتها **قوله**
كالعلم بان الواحد نصف الاثنين هذا من قبيل البديهيات المدركة
باول توجه العقل **قوله** وانه النار محرقة اعترض بان الاظهر ان يقول
وان هذه النار محرقة اذا الظاهر انه مثال للحسية والحس انما يدرك
الجزيئات واما الكليات كنبوت الاحراق مطلق النار فلا يدركه
الا العقل واجيب بانه العقل لما كان مدركا لها مدركا بوساطة
الحس المدرك لجزيئاتها صح اطلاق الحسية عليها كما انه يصح اطلاق
العقلية عليها ايضا واورد عليه ايضا انه اغفل التنبيه على خروج الو
ضعية الخارجية بقيد الشرعية ايضا واجيب بانها داخلية في العقلية
العقل بها استحسانا كما انها داخلية في الحسية لاستنادها الى الحس
الذي هو السمع من الوضع او الناقل **قوله** العلمية الخ وهي قسمان قسم

يصح

يصح استقلال العقل باذنه وان ورد به الشرع ايضا كالتوحيد وقسم
خط العقل منه الحكم بالامكان واما وقوعه فموقوف على النقل كروية
الله تعالى في الآخرة والى ذلك اشار الشارح رحمه الله بالمثالين
قوله وبقيد المكتسب علم الله وجبريل الخ اما علم الله تعالى
فله تعالى عن الانتصاف بالضرورة والاكتمال بالانتصاف
بأحدهما يستلزم الحدوث فان الضرورة هي الحاصل بغير قدرة
واختيار والاكتمال هو الحاصل بالقدرة والاختيار وعلم الله
تعالى منزوع عن الحدوث لشوته انزلا واما علم جبريل الخ ^{والنهي}
للدليل حاصل منه لا عن الدليل والمراد بالنبى الجنس واما علم
الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم الحاصل بالاجتهاد بناء على القول
بذلك فباعترار حصوله عن دليل شرعي يصح ان يسمى فقها بالالا
صطلاح قال الكمال ابن ابي شريف وتسميته فقها هو الذي اقتضا
كلام البرماوى في شرح الفية انتهى لكن لقابل ان يقول المتبر في سمي
الفقه هو العلم بمعنى النظر لا بمعنى العلم حقيقة الا ان يقال هذا
الاعتبار بالنظر الى اكثر الافراد ولهذا الجواب بعينه يجري في الحكم للجمع
عليه **قوله** وبقيد التفصيلية العلم بذلك المكتسب للخلد في الخ قال الكمال
ابن ابي شريف رحمه الله تعالى الخ اذا قلنا ان الخلد في استقبالها

وقوله من اكابر الفقهاء لا يخفى موقعه اذ به يتحقق انتقاض عكس التوفيق **لانه**
 علته لا ينافية والضمير في احكامها ليست والثلاثين **مسألة** **بمعاودة النظر**
 بتمسك النظر فيها وليس بشرط على الشرط التمكن من العلم بها بالتطويع **بلغ**
 ان يرد بالمعاودة الرجوع الى جنس النظر **والاطلاق العلم على مثل هذا**
 التمسك شائع عرفا اي حق صار حقيقة تعريفية وهذا اشارة الى الجواب عما
 اعترض به صدر الشريعة في توضيحه على الجواب المذكور **فانه** اعترض بان
 التمسك البعيد حاصل لغير الفقه والقريب لا ضابط له لئلا يعرف ان
 اي قدر من الاستعداد يقال له التمسك والقريب وحاصل الجواب ان المراد
 بالتمسك القريب وقولك لا ضابط له ممنوع فان معناه ملكة يقتدر بها
 على ادراك جزئيات الاحكام وقد اشتهر عرفا اطلاقه على هذه الملكة
 فان قيل في جعل العلم اولا بمعنى النظر وثانيا بمعنى التمسك تناف اجيب
 بانه لا تنافي لان غايته ان العلم اطلق على معنيين مجازيين احدهما ا
 انتهى للاخر وكونهما مجازيين بحسب اللغة لا ينافي انهما صار بالاشتراك
 حقيقة عرفية **فخلاف الظاهر** اذ الظاهر من الالفاظ المتعددة في
 معرض التقيد ان كلامها قيد مستقل لا جزو قيد **وان** الى ما تقدم
 اي في الاحتراز ان يحترز به عما يحترز بكل منهما على انفراد **المعارف**
 لئلا اشارة الى ان لام الحكم تعريف الحقيقة تعريف العهد الذهني لا الذي

لان الحكم فيما سبق بمعنى النسبة الثامنة ولهمنا بمعنى خطاب الله المتعلق
 الحروف في عدوله عن المعروف الى المعارف بصفة التفاعل اشارة الى
 اشتراكهم في تلك المعرفة **اي** كلامه النفسي الان الى الكلام حقيقة تهيئ
 الكلام نحو الغير للفهم والمراد به هنا الكلام المخاطب به من الخلق
 المصدر على المفعول والصفة الاولى مخبرية للكلام اللفظي لان اطلاق
 كلام الله عليه حقيقة كانطلاقة على النفس والصفة الثانية كاشفة
 اذا النفسي لا يكون الا اذ **المسمى** في الازل قيل لا يصح تعلقه
 بالمسمى ولا كونه حالاً من ضمير فيه لاستلزامها وجوب التسمية بذلك
 في الازل بل وجود الاستعمال في الازل لقوله حقيقة لان الحقيقة هي
 اللفظ المستعمل فيما وضع له اولاً بل المراد المسمى فيما لا يزال بالخطاب
 ملحوظا وجوده في الازل **فان** يقول يمكن ان يتعلق بالمسمى والمسمى له
 بذلك هو الله تعالى وليس المراد انه سماه بهذا اللفظ المركب من
 هذه الحروف الهجائية المخصوصة بل باسم اذا غير عنه بحروف هجائية
 كانت هي هذه الحروف **وقوله** حقيقة يشير به الى ان تسميته بذلك
 في الازل واقعة متحققة لا يتجوز بها عن غيرها **فان** كاسياتي
 اي في توجيه كونه حقيقة من انه مثل المعدوم منزلة الموجود ولا يخفى
 ان هذا التوجيه لا يدل على المدعى بل تحقيق المجازية اذ الخطاب حقيقة

توجيه الكلام نحو الغير للدفع اليه وهذا انما يتصور في الموجود وانما في المعدوم
فامر تقديري وسياتي في هذا ازيادة ايضا ان شاء الله تعالى **قوله**
تخييرا في اتيانه بالوودون او اشارة الى اعتبار التعلقين جميعا
في مفهوم الحكم فقوله اذ لا حكم قبلها كما سيأتي اي لا اختلاف التعلق
التخييري **قوله** اي يلزم ما فيه كلفة اشارة الى اشتراط لفظ
المكلفين معنيين وان المراد به اولا احدهما وثانيا الاخر وقوله
كما يعلم مما سيأتي عنده لتفسيره بالملزم ما فيه كلفة **قوله** فتناول اي
الفعل في تعريف لا التعريف لانه انما يتناول انواع الخطاب **قوله** لا
اعتقادي وغيره قد ذكر الشارح كالسعد التفتازاني في الكلام على
تقسيم الايمان بالتصديق ان التصديق من الكيفيات النفسية
دون الافعال الاختيارية وان التكليف باسبابه كالقا الذهب ^{بالتكليف}
وصرف النظر وتوجيه الحواس وهذا هو الملامم لجعله فمما سبق العلية
فقد اخرجنا للاعتقادية الا ان يحمل ما ذكره ههنا من تناول الفعل
للعقادي على التسامح ولا ان الايمان لما اعتبر فيه مع التصديق الذي
هو التجلي والانكشاف الادعاء والاستسلام سمي فعلا بهذا الاعتبار
قوله وغيره اي غير الاعتقادي من افعال القلوب كالنية ومحبة الله
ورسوله **قوله** اي القولي وغيره اي غير القولي من افعال الجوارح
الظاهرة

الظاهرة **قوله** والكف عطف على الفعل والمراد بالفعل في عبارة الشارح العرفي
وفي عبارة المتن ما يعبر العرفي وغيره **قوله** والكلف الواحد الخ لا ان الكلف
اسم جنس يصدق بالقليل بالتعبير به اظهر من التعبير بالكافين
اظهار المفرد في الجنس دون الجمع وفي ادخال الكاف في **قوله** كالنبي
صلى الله عليه وسلم في خصايصه ادخال نحو خزيمة في جعل شهادته شهادة
اشتهر **قوله** والمتعلق اي والخطاب المتعلق متلبا باوجه اي انواع التعلق
قالا للمدبسة لاصلة المتعلق اذ الخطاب متعلق بالافعال في حال
التباسة بالوجه لا بالوجه **قوله** من الاقتصا الجازم المحذور للوجه
وقوله من الاقتصا اي للفعل او الكف **قوله** الجازم يشمل الاحجاب
والتحريم وغير الجازم يشمل النذب والكرهية وقوله الايشة نعت الاحكام
قوله لتناول حيثية التكليف للاخيرين منها اي للاقصا غير الجازم
والتخيير وقوله كالاول اي للاقتضا الجازم الظاهر لتناول حيثية
التكليف لغيره بخلاف الاخيرين فان في تناول حيثية المذكورة لهاتين
خفا لعدم الالتزام فيهما فان معنى التكليف على الراجح التزام ما فيه كلفة
لا طلب ما فيه كلفة ولا يخفى ان الاقتصا الجازم هو عين الالتزام ووجه
تناول التعريف للخطاب بساير انواعه ان **قوله** من حيث انه مكلف
للتقليل اي المتعلق بفعل التكلف لاجل الزامه بما فيه كلفة فيدخل

الخطاب بأبوابه ونوعه وفيه نظر من وجهين الاول انه يخرج للالزام بنفسه اذ العلة
 غير المعلول والثاني ان الحيثيات من شأنها الاخراج لا الادخال ولوحمل
 المكلف في موضعين على البالغ العاقل كما اظهر ويتم به ايضا الاحتراز
 عن خطاب الوضع اذ لم يتعلق بالفعل من حيث التكليف بل من حيث
 وجود السبب المربوط به الحكم ويمكن جواب عن الاول بان يتعلق الخطاب
 بالفعل صادقا بالتعلق على وجه اللزوم وبالتعلق على غير وجه اللزوم
 وصدقه بالتعلق الاول اظهر واولى من صدقه بغيره فاذا تعلق الخطاب
 بالفعل لدجل الالزام فتشمله للالزام اولى كما اشار الى ذلك الشارح
 بقوله كالاول الظاهر التحم وعن الثاني انه بتقدير تسليمه اعلم ان كل **قوله** ثم
 الخطاب المذكور الجواب عما يقال لا اطلع لنا على الكلام النفسي اثباتا
 ولا تنقيا الاخره وجاز لا دخولا لانه صفة قائمة بذاته تعلقا بالطريق
 الى ذلك فاجاب بان الطريق اليه الالفاظ القرينية والسنية لدلائلها
 عليه لا تقرر في اصول الدين من ازال لظني وجودات اربعة وجود في الاعيان
 بالتحقيق وجود في الادهان بالتحصيل وجود في العبارة باللفظ الدال
 وجود في الكتابة بالنقوش فالكتابة تدل على العبارة وهي على ما في الاد
 وما في الادهان **قوله** ثم لما كان بحيث اهل هذا الفن انما هو عن
 لفاظ الدالة على الكلام النفسي لكونها ادلة الاحكام الفقهية قال الشارح

يدل

يدل على الكتاب والسنة ولم يقل الفاظ الكتاب والسنة **قوله** وذوات
 المكلفين اي من الثقلين والملايكه وقيد بالمكلفين والجمادات
 لان المقصود القرين خارج الخطابات الواردة على التعريف وهي خاصة بمن
 ذكر **قوله** كدلول الله لا اله الا هو فالله لا اله الا هو دال على خطاب اي
 كلام نفسي قائم بذات الله تعالى معناه حصر الالهية فيه سبحانه وتعالى
 ونفيها عن غيره وظاهر كلام الشارح ان هذا راجع لذاته تعالى اول ذاته
 وصفاته **قوله** خالق كل شيء راجع الى صفاته اي الفعلية وقد علمت ان الاول
 راجع الى صفاته لدلالته على الوحدةانية ويمكن ان يكون راجعا الى ذاته وصفاته
 والدلالة على الذات استفادة من الله الذي هو الاسم الدال على الذات المتجمع
 لجميع الصفات والحكم بانحصار الالهية فيه يرجع الى صفة الوحدةانية
 وبالجملة فدلالته على الذات من لفظ الله ودلالته على الصفات من الحكم
 بالوحدةانية وانما قال كدلول لان الكلام خروجاً ودخولاً في الكلام النفسي
 قوله تسير الجبال فمذا الخطاب تعلق بذرات الجبال من حيث تسيرها
قوله وبما بعده اي وهو قوله من حيث انه مكلف **قوله** مدلول وما تعلمون فان
 هذه المدلول وان تعلق بفعل المكلف لكن لا من حيث انه مكلف بل من حيث
 انه مخلوق لله تعالى **قوله** ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ الخريقال
 عليه قد تعلق الخطاب بفعل غير البالغ العاقل نفسيا في **قوله** صلى الله

نوعه

عليه وسلم رفع القلم الخ لا يقال الكلام في الخطاب المتعلق باوجه التعلق من الأقطار
الخ وهذا المختص بفعل المكاف لا نأقول ترد هذا الفرصة لأخراج الخطاب
المتعلق بذات الله تعالى وصفاته الخ فان هذا يدل على التعلق على وجه
الاطلاق وقد يجاب بان المنفي عن الصبي هو الخطاب المخصوص وهو الخطاب
المقتضي أو الخبير وأما تعرض الخطاب المتعلق بذات الله تعالى وصفاته
فليان خروجه من تعريف الحكم الشرعي الذي هو الخطاب المخصوص وأما
ق صلى الله عليه وسلم رفع القلم الخ فهو بيان لعدم تعلق الخطاب المتعلق
باوجه التعلق عن فعل الصبي والمجنون لا متعلق بفعلها على وجه النفي إذ
المتعلق بفعلها على وجه النفي هو لا بفعل الصبي والمجنون كذا ويكون نفيها
بمعنى النفي فليتا مل ثم ان **ق** ولا خطاب يتعلق بالجواب عن سؤال وهو
ان ههنا ثلاثة فيود المصنف اعني فعل واضافته الى المكلف ومن حيث انه
مكلف وقد بينت محترز الاول والثالث دون الثاني فما وجهه فاجاب
بانه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل حتى يحتاج الى الاحتراز
عنه بالاضافة **ق** وولي الصبي والمجنون الجواب عن سؤال واراد على
قوله لا خطاب يتعلق الخ وتقريره ان الخطاب قد يتعلق بفعل غير البالغ
العاقل وهو اجاب الزكاة وغيره الا تعلق في ماله فاجاب بان هذا الخطاب
انما يتعلق بفعل الولي لا بفعلها **ق** باء اي يدفع وقوله ما وجب اي من

مثل ان

مثل اوقية ومعنى وجب ثبت او وجب شرعا والمعنى ما وجب اداؤه شرعا
على الولي والمرد بالزكاة القدر المخرج فهو مثال لما وجب في ماله ما ايضا
وبالضمان غرم البذل فهو عطف على الزكاة فهو مثال لما وجب في ما
لهما ايضا وما يدل على ان المراد بالضمان غرم البذل **ق** كما يخاطب صاحب
البهيمة بضمان الخ فان المراد به غرم البذل قطعا **ق** حيث ظرف خرج
مخرج الشرط اي اذا اضطر الخ **ق** لتزله عنه يخاطب وقوله في هذه الحالة
اي حيث ظرف **ق** وصحة عبادة الصبي الجواب عما يقال قد ورد ان عبادة
الصبي كصلواته وصومه صحبة مثاب عليها والصحة والاثابة يستلزم
الامراة هما فرعة والامر نوع من الخطاب المذكور وقد نفي الخطاب المذكور
لجبابا ونذبا عن فعله **ق** ليس اي ما ذكر من الصحة والاثابة اي حق
يلزم تعلق الخطاب بفعله وقوله كافي البالغ الذي يظهر من كلامه ان
الصحة في عبادة البالغ لاجل انه مأمور بها بخلاف الصبي وهذا يخالف
ما سياتي من ان الخطاب الوارد يكون للشيء صحبا من قبيل خطاب الوضع
لا التكليف ويمكن الجواب بان الصحة تستلزم الامر اما على تعريف ابن الحاجب
لها من انها موافقة امر الشارع فظاهره واما على تعريف المعص فلا ان الصحة
في العبادات تستلزم الامر **ق** ولا يتعلق الخطاب بفعل كل مكاف الخ يعني
ان اللوم في المكلف للعموم في اشخاص المكلفين المستلزم للعموم في الاحوال

والأزمنة والامكنة مع ان المصريح بان لا يشمل الغافل وقا ليه على ما سبقت
من الأصواب امتناع تكليف الغافل الخ فيكون الحد غير مطرد لدخول ما ليس
من افراده فيه وتقرير الجواب من وجهين الاول وهو مبني على الظاهر ان
اللام في المكلف للجنس لا للعموم والثاني هو مبني على التحقيق انها للعموم لكن
في الاشخاص لا في الدحوال اما على مذهب الفرقى من ان العموم في الاشخاص
لا يستلزم العموم في الدحوال فظاهر واما على ما مشى عليه المص من الاستلزام
فالمقربة الاثنية الصارفة عن الاستلزام هذا هو الظاهر في تقرير كلامه
ويجمل وجهها اخر وهو ان يكون جواب ايراد تقريره ان اللام في المكلف للفرق
والشمول فلا يدخل في الحد شي من افراد الحدود اذ لا يتعلق شي منها بفعل
كل مكلف فيفسد عكس التعريف فاجاب بجوابين الاول بناء على الظاهر وهو
ان اللام للجنس الصادق بالقليل والكثير لا للاستفراق فلا يفسد عكس
التعريف على تقدير كون اللام للاستفراق لان ما ذكر يرجع الى انتفاء تكليف
البالغ العاقل في بعض احواله على نوال ما سبق في الجواب على الوجه الاول
قوله واما خطاب الوضع الاتي فليس الخ لانه الخطاب انما يتناول الخطاب
المعلق بفعل المكلف على وجه الالتزام او على وجه ينشأ عن الالتزام ولا ذلك
خطاب الوضع فيكون الحد جامعا مانعا اذ لا يخرج عنه شي من افراد الحكم
المتعارف ولا يدخل فيه شي من افراد غيره **قوله** لكنه لا يشمل الخ فيكون غير

تام والله تعالى اعلم **قوله** واستعمل المص كغيره ثم للكان المجازي الذي
بمضي او على حقيقة ما يتضمن استعمال معنى استعار والقوة ههنا على
لتجوز الاشارة بها الى ان الحكم خطاب الله **قوله** ويبين عطف على
استعمل اي ويبين للكان على وجه التعيين في كل محل بما يناسبه على ما سبقت
او بالتبيين الذي سيأتي في هذا الشرح وفي **قوله** ويبين الخ اشارة الى
ان ثم لا دلالة فيها على ازيد من مشاربها اليه لو حفظ فيه كونه مكانا ولما
بيان ذاته وحقيقته فيقرية خارجية تختلف باختلافها **قوله** كقوله التي
بالفا الشعرية بتفريع ما بعد لها عما قبلها لان ثم ههنا جزى من خبريات
تلك الكلية وقوله اي من هنا خبر بقوله لقيام اي مقام معناه واعلم ان
ثم حقيقة في للكان الحقيقي البعيد وقد استعملت ههنا في للكان
المجازي القريب فيها تجوز من وجهين **فقوله** اي من هنا اشارة الى
لتجوز بها عن للكان الحقيقي الى للكان المجازي وقوله من اجل ذلك
اشارة الى ان من التعليل ويمكن ان تكون لا بتد الغاية لان ما بعد
من الحكم نشأ عن المكلف وهو ان الحكم خطاب الله **قوله** لنقول نراد نقول
لان هذا المقول ثابت في نفس الامر غير موقوف لجعل الحكم خطاب الله
تجوز قولنا لاحكام الله فانه يصح ^{تكونه} تعلولا لذلك من حيث اخذنا
لخطاب جنسا يتناول الحدود وغيره وبإضافته الى ابعاد خرج خطاب

البعد في اللغة وهو ان الحكم حقيقة

من سواه فلاحكم لاختطابه وفي زيادة نقول اشارة ايضا الى العامل في ثم
والغاية في تقديم المعمول الاختصاص اي لم نقل ذلك الا لاجل ان
الحكم خطاب الله تعالى فلاحكم للعقل بشي الخ معنى حكم العقل
عندهم على ما نقل ادراكه حكم الله تعالى في الافعال قبل البعثة كما يشير الى
ذلك قول الشارع الاتي فربما يتبعها حسنة او فجة عند الله وقوله اي لا يؤخذ
الامن ذلك ولا يدرك الآبه وليس العقل مستبد بالحكم كما يوهمه ظاهر
المتن فان قيل فعلى هذا الحكم لغير ان يتبع باتفاق الفريقين فما وجه ترتيب
فلاحكم الا الله على جعل الحكم خطاب الله فاجيب بان الغرض انه لا طريق
الى ادراك الحكم الا اخبار الله بواسطة الرسل وليس للعقل في ادراكه
مدخل وان لم تفصح عن ذلك عبارة المص لكن من العلوم ان المراد
لا يدفع الايراد لا يقال يمكن جعل ادراك الحكم حكما فيصح الاختلاف
في اختصاص الحكم بالله تعالى لاننا نقول فيكون ادراكه بالقياس مثلا
حكما باتفاق الفريقين فلا يصح الاختصاص باتفاقا ولا يخفى منعه **قوله**
ما سياتي عن المعتزلة قال العلامة الكمال ابن ابي شرف اي من ترتب المدح
والذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا على الفعل ومن وجوب شكر المنعم عليه
ومن الخطر والاباحة والوقف عنهما لهم قيل ورد الشرع ويعبر عن بعض ذلك
وهو ترتب المدح والذم والثواب والعقاب على الفعل بالحسن والقبح العقليين

فقوله

فقوله المعبر عن بعضه نفت لما في قوله ما سياتي انتهى **قوله** ولما شاركه
اي هذا البعض في التعبير اتي في مطلق التعبير بما اي بالحسن
والقبح عنه اي ذلك البعض وقوله ما يحكم به العقل وفاقا فاعل يشارك
وقوله بد آية اي بما يحكم به العقل وفاقا خبر بالحسن والشرع وهذا جواب
عما يقال ما الفائدة في تقسيم الحسن والقبح الى المعاني الثلاثة مع ان النزاع
انما وقع في المعنى الثالث والجواب ظاهر **قوله** والحسن والقبح للشي لا يفتا
الا حسن ان يقال والحسن للشي والقبح للشي لاختلاف الموضوع في الحسن
والقبح لانا نمنع اختلاف الموضوع دايم بل قد يبرر الحسن والقبح على شي واحد
باعتبارين مختلفين كما سيقف ذلك في تقرير الكذب النافع والصدق الضار
قوله بمعنى ملازمة ذلك الشيء للطبع ومنافرته له ثم ان قوله ملازمة يصح ان يكون
بالهز على الاصل لانه من الالتيام اي الانضمام والتوافق وان يكون بالياء
تحقيقا **قوله** ويعني صفة الكمال والنقص اي بمعنى كون الشيء صفة الكمال
والنقص لان صفة الكمال والنقص هي المعنى القايم بالشيء للفيد لكماله كالعلم
اول نقصه كالجهل ولا يخفى ان ذلك المعنى منصف بالحسن او بالقبح لانه نفس
الحسن او القبح فلا من تقدير الكون **قوله** اي يحكم به العقل اتفقا اي من جميع
العقل والشرع موبد العقل في ذلك **قوله** ويعني ترتب المدح الخ اي من
الشارع ولما عاد الجار لاجل ان هذا النوع الاخير يخالف النوعين

الطبع
علامية

السابقين **قوله** عاجل ظرف المدح والذم وقوله اجل ظرف الثواب والعقاب
للا ترتيب في الدنيا لكن لا يخفى ان العقاب تحت المشية فيما عدا الشر **قوله**
حسن الطاعة لتناول الواجب والمندوب لترتيب المدح عاجل والثواب
اجل على كل منهما وقوله وقبح العصية يختص بالجرام فالمكروه ليس
بقيح على هذا **قوله** اي لا يحكم به اي كل من الحسن والقبح بهذا المعنى لا الشرع ثم
لا يخفى انه يكفي في نسبة الحسن والقبح الى الشرع بهذا المعنى مجرد حكمهما كان على
وجه الحرام لا لئلا كان غرض المصنف من اهل السنة حصر الحكم فيهما
بهذا المعنى في الشرع صرح به الشارح اخذ من المقام وايضا فان ما يحكم به العقل
وفاقا لا يمنع الشرع من الحكم به ايضا بخلاف الشرعي فانه لا مدخل عندنا
للعقل فيه وفي **قوله** الا الشرع المستلزم للتجوز في الاسناد دون الثابت
الذي هو الحاكم حقيقة مراعاة للمحافظة على ذكر المنسوب اليه في المنسوبة
ويمكن ان يكون حكم الشرع مجازا عن الافادة والدلالة كما يشير الى
ذلك **قوله** اي لا يبوخذ الا من ذلك الخ وفي التعبير بالرسول دون
الانبياء اشارة تعلم عامر في تعريف النبي والرسول **قوله** لما في الفعل من
مصلحة الخ اشارة الى ان حكم العقل به بطريق الاستفاضة والاعتدال
لا بطريق الفيض والالهام **قوله** يتبعها اي احديها فافرد الضمير لان المصنف
باو ومعنى يتبعها يلزمها **قوله** اي يدرك العقل ذلك فيه اشارة الى بامر

من ان

من ان معنى حكم العقل عندهم انه يدرك لما عند الله من الحكم لانه مقضب
قوله اي يدرك العقل ذلك اي الحسن والقبح عند الله بالضرورة اي لا با
تطرو ولا استللال ولك ان تقول كيف يلزم هذا مع قوله لما في العقل من مصلحة
او منفعة والجواب ان هذا من الضروريات التي قياساتها معها فلا يحتاج الى النظر
بمعنى ترتيب المقدمات **قوله** كمن الصدق النافع لانه لما اشتمل على مصلحة
محضة بحسب ذاته وفي وصفه ادرك العقل بالضرورة لاحسنه عند الله ولما
الكذب الضار فلما اشتمل على مفسدة محضة لقبحه في ذاته وفي وصفه ادرك
العقل بالضرورة قبحه عند الله **قوله** كحسن الكذب النافع لانه لما اشتمل على
مفسدة بالنظر الى ذاته وعلى مصلحة بالنظر الى وصفه ترد والعقل في حسنه
وقبحه عند الله لا شتماله على جهتين متقابلتين فحكمه عليه بالحسن عند الله
بالنظر الى ثمة جاب النفع وترجيحه على جهة الضرر وحكمه عليه بالقبح
عند الله بالنظر الى ان دور الفاسد مقدم على جلب المصالح واما الصدق
الضار فان لاحظ فيه ذاته حكم بحسب عند الله وان لاحظ فيه وصفه لكون
دور الفاسد مقدا على جلب المصالح حكم بقبحه عند الله **قوله** فيما خفي على
العقل اي من حسن العقل او قبحه لحقا ما فيه من مصلحة او مفسدة **قوله** وقوله
كثير عقل وشري اشارة الى سوابق احدهما القطعي والاخر معنوي تقرير الاول
ان من الشرط الخبر ان يطابق للبدا افراد وغيره وذلك بفقودهم سالك افراد

الخبر وتبيين المبدأ أو تقرير الثاني ان المص قد ذكر في المقابل في جانب الذم
والمقابل فواجهه فاجاب عن الاول بان **قول** عقلي وشرعي ليس خبرا عن الفقه
الحسن والقبح بل خبر بمبدأ حذف مطابق له في الافراد لفظا ومعنى او معنى
فقط وعن الثاني بان وجه اقتضاه على احد المقابلين في الجانبين للعلم بالحكمة
من ذكر المقابلة وفي قوله الانسب اشارة الى اجواب سوال مترتب على جواب
السوال الثاني وتقريره سلمنا وجه الحذف لكن ما وجه تعيين الذم والمقاب
دون مقابلهما فاجاب بان وجه ذلك كون المقابل المذكور انسب باصول
المعتزلة وقواعدهم اذ من قواعدهم ان الجزا لكونه عدلا يجب على الله تعالى
بالنظر الى الحكمة بحيث لا يتخلف ولا يختلف وعدم التخلّف والاختلاف موجود
في المقابل دون الثواب اذ الموجود فيه الاول خاصة **قول** وبشكر المنعم الى الفائدة
في ذكر هذه المسئلة بعد المسئلة السابقة الشاملة لهذه وغيرها الزام
المعتزلة على التنزل وتقدير ان الحسن والقبح بالمعنى الثالث عقليا **قول** وما
صله انا لو تنزلنا وسلمنا ذلك فذكر المنعم شرعي لا عقلي اذ لو جيب بالعقل
لكان فائدة والا لكان عينا فيكون قبيحا والفائدة لا تصح رجوعها الى الله
تعالى لتعاليه عن ذلك ولا الى العبد في الدنيا اذ لا فائدة له في المتعة بل
اذا خلى العقل ونفسه وبما حكم بحصول الضرر له بالشكر فان الدنيا والآخرة
بالنسبة الى فضل الله تعالى اقل من فليس بالنسبة الى اعظم ملوك الدنيا

بلا

بل بالنسبة ولا مناسبة وانما يذكر ذلك تقريبا للعقل ولا يخفى ان اعظم
ملوك الدنيا الواحد الى احد فيغلب ثم ان المنعم عليه شكره على ذلك
بين الملاح حصل له ما لا يخفى من الغضب على الشاكر بل ربما انقم
فيه بذلك فلو لا ان الشكر ورد بطلب الشكر على القليل والكثير
نظر الى كون الحق تعالى هو الملهدي لذلك لمنع العقل من الشكر لذلك
واما في الاخرة فلما جبال للعقل فيها حتى يقضي العقل بحصول الفائدة
فيها قال الكمال بن ابي شريف كذا في علم ان كلام الشارح يقضي ان
موضوع هذه المسئلة هو الشكر بالمعنى اللغوي المتعارف وهو خلاف
المشهور اذ المشهور ان موضوع المسئلة هو الشكر بالمعنى العرفي
وهو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق واعطاه لاجله كصفر
النظر الى مصنوعات والسمع الى تلقي اوامر واذارته وعلى هذا القياس
وعن هذا ينبغي قول المضد في تقرير دليل المسئلة لان منه اي من
عقل الوجبات وترك المحرمات الفعلية وهو ما خوذ من كلام الامدي
بعبارة اتم تحرير من عبارة الامدي ومن عبارة المص في شرح المختصر
تهى ويمكن الجواب عن الشارح بان الذم في الشكر للعموم واما في الموضعين
لتفصيل الجمل كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وعلى هذا
في الكلام اشارة الى ان محل النزاع هو الشكر بالمعنى العرفي وفي اطلاق

الثاني المختص بالسان على فصل القلب والجوارح **قول** بالخلق اي المخلوق اولا
يجاد وعلى الاول يكون الوزن بالكم اي الموزن وعلى الثاني بالفتح اي ايجاد
الموزن وقربا للطابقة وعلى هذا ينبغي ان يكون ايجاد بمعنى الموجد ليصح تعلق
الانعام الذي هو ايجاد النعمة به اذ لو اريد به حقيقة ايجاد لتعلق ايجاد بنفسه
الا ان تحمل اليا على اللابسة الكلي للجزئي بوجوده فيه قابل **قول** بان يعتقد
تفسير الشنا بالقلب فان قيل لا اعتقاد من مقولة العلم فكيف يتعلق به
الاجاب الذي من شرطه ان يكون متعلقا فعلا اختياريا اجيب بان المقصود من
تعلق الاجاب به تعلقه باسباب الاختيارية المقررة كالظن **قول** بان يعتقد
انه تعالى وليها اي موليها اي الخلق وما عطف عليه **قول** خلافا للمعتزلة راجع الى
قول لا العقل الخ **قول** ولا حكم قبل الشرع الخ الدعي لذكر هذه المسئلة الحسن
والفج بالمعنى الثالث من فروعها فان قلنا ان العقل مدرج لحكم الله تعالى
في الفعل لما فيه من مصلحة او مفسدة او انتقاها فالحكم ثابت قبل الشرع والا
وهو الحق فلو تم ان الشرع يقال بتارة بمعنى الملة والدين وهو الوضع الالهي
المبعوث به النبي الكريم فيكون بمعنى المشروع ومنه قول الشارع فيما سبق اي لا
خود من الشرع المبعوث به النبي الكريم وتارة بمعنى البعثة فيكون باقيا على معناه
المصدرى ولهذا هو المراد لنا كما اشار اليه الشارع ليطابق الآية المستدل بها
قول لاحد استعماله هنا في الاجاب وان كان لا يستعمل لاني النفي لكونه بمعنى

انسان

انسان ولان المعنى على النفي اذ المعنى لاحكم بوجوده حين لم يبعث احد من الرسل
قول لا انتفا لازمه اي حين اذ لا شرع فهو ظرف لا انتفا وتمامه وانتفا اللزوم
يستلزم انتفا اللزوم وقوله من ترتب بيان للزوم والمراد كما قال بعض
المحققين ترتب استحقاق الثواب والعقاب لا ترتبهما بالفعل الا قد
يتخلف احدهما عن الاخر ولكن اعترض على كون الترتب المذكور لازما للحكم اذ
الحكم هو الخطاب المتقدم الذي من اقسامه التخيير الذي لا يترتب عليه ثواب
ولا عقاب ويمكن الجواب بان التخيير تابع للاجاب والتحريم الذي له مناط التكليف
كان المذهب تابع لهما ويدل على ذلك **قول** الشارع فاما من فاته لولا وجود التكليف
لم يجهد او بان ترتب الثواب والعقاب لازم لجنس الحكم في الجملة **قول** بقوله
تعالى متعلق بانتفا **قول** اي ولا متبئين جواب عما يقال من شرط الدليل
ان يطابق المدعى ويدل عليه بتمامه والمدعى هنا انتفا الشيين والاية انما تدل
على انتفا احدهما فاجاب بمنع دلالة الآية على احدهما اي فقط بل دلت على
الامرين معا وانما حذف احدهما للاستفهام عن ذكره بذكر المقابلة من العذاب
فصلت المطابقة بين الدليل والدعوى **قول** عن ذكر الثواب اي عن ذكر انتفا
به بذكر انتفا مقابله من العذاب **قول** الذي هو اظهر في تحقق معنى التكليف
بمعنى انهما وان اشتركا في ظهور التحقيق لكن العقاب اظهر لارتباطه بالتكليف
وعدم انفكاكه عنه بخلاف الثواب اذ قد يتحقق مع انتفا التكليف كما في صلاة الصبي

وصورة **قوله** وانتفا الحكم الرجواب عما يقال كيف ينتفي الحكم الذي هو خطاب
الله القديم المستحيل انتفاه فاجاب بان الحكم ليس هو بوجه الخطاب
بل مع اعتبار التعلق التجيزي الحادث فينتفي بانتفاه اعتباره قيل
في ماهيته **قوله** اي الشأن في وجود الحكم الشأن هو الحديث المطابق للواقع يعني
ان الامر ثابت في الواقع لوجود الحكم كل وقت هو ان وجود الحكم موقوف ^{موقوف} فالشأن
هو وقف وجود الحكم للوقوف فلا يصح الاخبار عن الامر بمعنى الشأن بقوله
فحين ان يكون **قوله** موقوف خير هو انه محذوف والصير على التقديرين عابد
على وجود الحكم والتقدير بل الامر في وجود الحكم هو وان اي الوجود موقوف دليل
الشراح انما اعفل التصريح بهذا المقدر لوضوح **قوله** اشار بهذا يعني ان
الوقف يقال تارة بمعنى توقف وجود شيء على آخر وتارة بمعنى التخيير والتردد
في وجود الشيء او تعيينه والمراد به حيث ما اطلق في كلامنا المعنى الاول
كما اشار الى ذلك المصم بقوله بل الامر موقوف الى ورده فمر عبر من امتنا
بان الحكم في الافعال قبل البعثة موقوف اراد ذلك فلما خالف من ثقتي من الحكم
فيها اي في الافعال قبل البعثة **قوله** وبل هذا لا ينتقال من غرض الى الغرض لما
علمت من ان المراد موقف الحكم الوقف بالمعنى الاول فلو كان المراد به للمعنى
الثاني لكانت بل لا بطلان لا للانتقال من غرض الى آخر **قوله** وان اشتمل اي
الفرض الاخر وهو وقف وجود الحكم على ورود الشرع على الفرض الاول وهو انتفا

الحكم قبل ورود الشرع وفي كلامه اشارة الى دفع ما يقال ان من الشرط لكونها
للانتقال المخايقة بين الفرضين وحاصل الجواب تسليم الشرط ولكن يكفي
في المخايقة اشتمال الفرض الثاني على غير ما اشتمل عليه الاول ولان اشتمل
على الاول **قوله** وحكمت المعتزلة العقل اي نسبت اليه الحكم في الافعال اي
افعال المكلفين قبل البعثة والمراد بالافعال هنا ما يعم لاقوال وافعال
القلوب كالنية والاعتقادات وغير ذلك وهذه المسئلة ليست مكررة
مع مسئلة الحسن والقبح بالمعنى الثالث لان تلك مخصوصة بالواجب
والمندوب والحرام كما يرشد اليه **قوله** بمعنى ترتيب المدح والذم لوجهه ثم
الافعال الخمسة ومثل هذا لا يعد تكرار او الى هذا اشار الشارح بقوله
في الافعال قبل البعثة حيث اطلق لافعال ولم يقيد لها بالحسن والقبح
وبما تقررا من دفع ما يقال سياتي ان الحسن الماذون يعم المباح وان
القبح المنهي ولو بالعموم قد يحل خلاف الاول وجهه لا ندفاع ان الحسن والقبح
في المسئلة السابقة اخص من الحسن والقبح بالمعنى الاخر **قوله** ضروري اي
حيلي تقضية الحيلة والطبيعة كالتفريق في الهوى ومعنى الاختياري الوجود
بارادة العبد واختياره **قوله** لخصوصه يتعلق بقوله قضى اي وما قضى به في شيء
منها اختياري لاجل ما اختص به من مصلحة او مفسدة او غيرهما لا يعتداه
الى غيره من الافعال الاختيارية والى ذلك الاشارة بقوله بان ادرك

فيه مصلحة الخوفا للسمية فالخصوص علة للقضا وادراكه ذلك علة للقضا
لاجل الخصوص **قوله** او على المصلحة فعلة اي ولم يتملك تركه على مفسدة لقرينة
المقابلة والمطف المقتضى للمغايرة وقوله او تركه اي ولم يتملك فعله على مفسدة
بالقرينة المذكورة وقوله وان لم يتملك اي كل من فعله وتركه لان المضارع في سياقه
النفي بمنزلة النكرة في سياقه وهو معنى قوله فيما سبق انتفاها **قوله** في بعض الخصوص
الخوفا كان قول المتن فان لم يقض العقل الخوفا نقضا لقوله فيما سبق وحكمت
المعترلة العقل الخوفا لان ذلك يقضي ان المعترلة حكمت العقل في جميع الافعال
ولهذا يدل على انهم بقواعده الحكم في بعض الافعال والسالبة الجزئية تناقض للوجبة
الكلية اشار الى التوفيق بين الكلامين بان قوله فان لم يقض العقل ليس نفيا
لقضا العقل في ذلك البعض من اصله حتى يلزم التناقض بل القضاية فيه
لخصوصه فالعقل يزعمهم حاكم في كل فعل دايما لكن يارة يكون حكمه في بعض الافعال
لخصوصه بان ادرك فيه مصلحة الخوفا يارة يكون لعمومه اي لا مرفيه
وغيره من الافعال **قوله** لخصوصه علة للنفي لا للنفي **قوله** على اقوال متعلو باختلاف
وقوله ذكرها لان الضمير كناية عنها فلا يقال انه لم يذكرها بل ذكر ثنائيهما فقط
قوله لهم حال من الضمير المضاف اليه العايد على الاقوال اذا الفرض بيان ان
جميع الاقوال لهم لا الثالث فقط **قوله** مع انه لا يخلو اشارة الى انها مانعة
للمجمع والخلو لا مانعة للمجمع فقط وفي قوله مع انه لا يخلو اشارة الى ان العقل

حاكم

حاكم بواحد منهما قطعاً وان لم يدرك عينه فلا خلاف في القضا وانما الخلاف
في تعيين المقتضى به وبهذا يعلم ان **قوله** او لا فاختلاف في قضاية فيه اي في تعيين
جهة القضا لا في اصل القضا **قوله** لانه اي ذلك البعض في نفس الامر **قوله**
فبإح اي جائز فالمراد بالاباحة الاباحة بالمعنى الاعم الصادق بالهوب و
التدب والكراهية وخلاف الاولى لا بمعنى التحيير فان قبل قاعدة ثبوت
احد شقي التردد بين النفي والاثبات قطعاً فيتم مطلوب الوقف من ثبوت
واحد من الخطر والاباحة اجيب بان شقي التردد المنع وعدمه واحد لهما وهو
العدم وقع قطعاً لكنه لا ينحصر في الاباحة بل تصدق لعدم الحكم من اصله
وبالاباحة التي هي الاذن والثابت في الوقع لاول منهما فلو لم مطلوب الوقف
قوله ولها القولان فيه يجوز الملقوق الملزوم على اللزوم اذ القولان لهما الخطر
والاباحة لا المحذور واللباح كما يشير اليه **قوله** ثالثها الوقف عن الخطر والاباحة
وقوله دليل الخطر **قوله** دليل الخطر لما كان الخطر والاباحة من قبيل
الاحكام والوقف ليس من قبيلها عاير في جانبها بالدليل وفي جانبها بالعبر
اذ هو ليس فكونه بحكم الدليل له وانما يحتاج الى توجيه **قوله** ان الفعل تصرف
في ملك الله بغير اذنه اي وكل تصرف كذلك مخطور فاقص على المقدمة
الصغرى وحذف الكبرى والنتيجة للعلم بهما وقوله اذ العالم الحويثاف
للمقدمة الصغرى ورد ابن الحاجب المقدمة الكبرى بانها ان كان مستند لهما

المقل فممنوع او السمع فمخرج عن محل النزاع ولم يبرهن الشارع لذلك لان
عرضه بيان مراد الشارع المتيقن من غير تعرض للدولة وقوة وضعها بخلاف
ابن الحاجب فانه تصدى لذلك **قوله** ومناضه خص المنافع من بين الاعراض
لقول في دليل الاباحة ان الله خلق العبد وما ينتفع به ولتعلق النرض
بالمنافع خاصة **قوله** فلم يلج له اي ما ينتفع به من الاعيان والمنافع لكان
خلقها عبثا لكن خلقها ليس بعبث فثبت الاباحة **قوله** من ان قول بعض فقهاء
اي معشر الهل السنة وقوله عن شعب ذلك اي تفرد وقوله للعلم بانهم تابعوا
مقاصدهم يعني لا يقال لعلمهم وافقوا المعتزلة عن قصد لاننا علم قطعا
انهم لم يتبعوا المعتزلة في شيء من قواعدهم ومقاصدهم فقولهم بذلك
مع تشبهه عن اصول المعتزلة انما وقع مع الغفلة عما ذكر فيها اي في الافعال
قبل الشرع وقوله مراد به نفي الحكم اي لا التوقف في عين الحكم **قوله** وهو من لا
يدري اي من البالغين العقل بقرينة تعريف الحكم السابق **قوله** امثالا اي
قصد الطاعة الامر فان الاشتغال افعال من مثل بوزن ضرب اذا قام و
انتصب فمعناه القيام والانتصاب للتيان بالما مور به وذلك لا
يتصور بدون قصد طاعة الامر **قوله** وذلك اي الاثيان به امثالا
قوله فيمتنع تكليفه اورد عليه ان المتوقف على العلم بالتكليف به هو الاثيان لانفس
التكليف فلا يمتنع تكليفه وقت الغفلة بشيء لياتي به وقت العلم وقد

يجاب

يجاب بانه لا تمتع للتكليف حينئذ او بان الكلام مفرغ على ان الخطاب لا
يتعلق الا عند المباشرة كما اختاره المصنف ولهذا الجواب اقصد فان افعال
الله لا تعلل بالثمرات وان اجيب بان الثمرة تابعة لافعال الله بالنظر
الى المكلف لا الى الحق تعالى لتعاليه عن ذلك وعن ان يبعثه شيء على شيء
فان قيل قيد الامتثال ان كان معتبرا وجب اعتباره في تعريف الحكم و
الاخذ طرده فلو يكون مانعا وان لم يكن معتبرا لم يتم الجواب اجيب
بانه معتبرا وقد اعتبر في التعريف باضافة الفعل فيه الى المكلف وتقييد
المكلف **قوله** من حيث انه مكلف وقد اشار الى ذلك الشارع بقوله
فلون مقتضى التكليف الحرثم انه يكفي اعتباره ولو في توقف الثواب عليه
بالنسبة الى النهايات فلو ينافي ما صحح الشارع كالمصنف في لا تكليف الا
بفعل من عدم اعتبار قصد الاشتغال في الخروج عن عهدة النهي بيجاب
بان كلام الشارع في الماسورات لان ذلك هو المتبادر من الاثيان با
لشيء وهذا اظهر قتاسل **قوله** وان وجب بعد تيقظه لمراد اي بخطاب
الوضع لا بخطاب التكليف كما اشار الى ذلك بقوله لوجود سببهما
قوله ولا مندوحة له اي لا سعة ولا خلاص من ندحت الشيء اذا وسعته
قوله فامتناع اي استحالة تكليفه بالمجا الى اي الوقوع عليه او بتقيضه اي
عدم الوقوع عليه **قوله** لعدم قدرته على ذلك اي المجا اليه وتقيضه

لان القدرة صفتها يتمكن من الفعل والترك وذلك منتفى في كل من الوجه
 الوقوع والمنع الوقوع فان قيل المجا اليه واجب فكيف يوصف بالمجا اليه
 اجيب بان وصفه بالوصفين باعتبارين مختلفين فاصفه بالوجوب بالنظر
 الى تعلق العلة العجيبة به كمالا لقاسن شالقه وبلاستحالة بالنظر الى تعلق
 العلة الفاعلة بالاختيار **قوله** من الاختيار بيان للفائدة **قوله** هل ياخذ
 في المقدمات اي كالمزم ووضع يده على الصخرة **قوله** وكذا اي ومثل المذكور
 من الفاضل والمجا **قوله** لعدم قدرته على امتثال ذلك اي التكليف فان الفعل
 للذكره اي الصادر لاجل الاكراه لا يحصل الامتثال به فان الامتثال كما علم
 مما هو لا يتيان بالمكلف به من حيث هو مكلف به اي لاجل التكليف والايثار
 لاجل الاكراه ينافي ذلك **قوله** ولا يمكن لا يتيان معه اي مع الفعل للذكره
 بنقيضه لما يلزم على ذلك من امكان الجمع بين النقيضين **قوله** مكافيه تقوية
 للبالغة لا قيد للاحتراز اذ لا فرق بين المكافى وغيره في اصل الحكم **قوله** لعدم
 قدرته علة يمتنع وقوله عليه اي الترتل مع الفعل واورد عليه ان هذا مع قوله
 ولا يمكن لا يتيان معه بنقيضه يقتضي كل منهما ان موضع النزاع تعلق التكليف
 بفعل المكروه حال المباشرة مع ان الخلاف في المسئلة مع المعتزلة ولهم قائلون
 بانقطاع التكليف حال المباشرة مطلقا من غير فرق بين فعل المكروه وغيره فلا
 معنى تخصيص فعل المكروه وقد وافقهم امام الحرمين على انقطاع التكليف

حال المباشرة

٢١
 حال المباشرة مع انه قابل بتكليف المكروه وذلك يقتضي ان موضع النزاع غير
 ما ذكر وهو ان الفعل الذي اكره عليه قبل صدوره لداعي الاكراه هل
 يجوز عقلا تعلق التكليف به قال الكمال ابن ابي شريف بعد ان قرر الا **قوله**
 وعند هذا يظهر نبوت الخلاف بين الفريقين وان التحقيق مع الثاني
 لامع الاول كما زعم الشارع في الامرين انتهى **قوله** ومن توجيهيهما الذي خيره
 نت مكافيه والضمير في خيره للقاتل وفي بينهما النفس ومكافيه وتنشئة
 عايد على الوصول المفرد كالهنا على تولهم تثنية الموصول **قوله** لداعي الشرع اه لا
 للذكره **قوله** ومن توجيهيهما يعلم انه لا خلاف بين الفريقين توجيه الاول
 لقوله لعدم قدرته الحر وتوجيه الثاني لقوله لقد رتبته لاول ناظر الى
 امتناع التكليف حال المباشرة والثاني ناظر الى ما قبل التلبس بالفعل
 فلو خلاف بين الفريقين **قوله** وان التحقيق مع الثاني الاول فان القدرة
 على الفعل انما تتعلق بالفعل حال مباشرته فلا تكليف قبلها والا كان
 تكليفها بما لا يطاق فقبل التلبس بالمكروه عليه لا تكليف به ولا بنقيضه
 وبعد التلبس بالفعل للذكره يمتنع الا يتيان به امتثالا وينقيضه ليلزم
 يلزم الجمع بين النقيضين لهذا تقرير كلامه وقد علمت ما فيه الا ان يجاب
 بان مخالفة الاول لاصله لا يتأتى كون التحقيق معه فيما خالفه اصله
 فيه ثم لا يخفى ان ما صححه المصنف من ان التكليف انما يقع حال المباشرة قول

خارج عن قولي المعتزلة ولا شاعرا اذ النزاع انما هو في مقارفة القدرة ولما
 التكليف فلو يتوقف عليها بل على الاستطاعة بمعنى سلامة الاسباب ولا
 لات لان العادة لم تجر بيجار الاسباب والالات بعد فقد لها حين الشروع
 في الفعل بخلاف الاستطاعة بمعنى القدرة التي يكون بها الفعل فان عادة الله
 اطردت بوجودها حين الشروع في الفعل ان كانت الاسباب والالات
 سالمة فالكاfer مكلف بالايمان حال كفره والمسلم مكلف بالحق مثل قيل الشروع
 لوجود الاستطاعة بمعنى السلامة المذكورة وقد صرح بذلك النسفي
 كثير واقرب على ذلك السعد التفتازاني في شرحه حيث قال فالواضحة
 التكليف تعتمد هذه الاستطاعة بمعنى سلامة الاسباب والالات لا
 الاستطاعة بالمعنى الاول يعني القدرة التي يوجد بها الفعل فقول الشارح
 وان التحقيق مع الاول يعني على ما صحح المصنف فمما سياتي من ان التكليف انما يوجد
 مع الفعل والله اعلم بالصواب **قوله** ويتعلق الامر بالمعدوم اي بالمكلف
 المعدوم فيتناول معدوم الذات والصفات التي يتوقف عليها التكليف
 كما اشار الى ذلك الشارح بقوله بمعنى انه اذا وجد بشروط التكليف الخ
 حيث اعتبر في وجوده انصافه بشروط التكليف فيدل على ان وجوده بدو
 كذا وجود والمراد بالامر الطلب القضي للفعل جاز ما كان او غير جازم
 لصدق الطلب النفسي بالامر من حقيقة والنزاع انما هو في صفة الامر

قوله

قوله بمعنى انه اذا وجد بشروط التكليف يكون مأمورا قبل وعليه ان اراد
 يكون مأمورا على وجه التخيير لزم تفسير التعلق المعنوي بالتعلق التخيير
 وان اراد يكون مأمورا لا بقيد لزم ان لا يكون مأمورا حال عدمه وهو يقبض
 المطلوب من اثبات كونه مأمورا حال عدمه فاللذيق بالايضاح كما قاله
 الكمال ابن ابي شريف تبعا للمعضدان يقال بمعنى ان المعدوم العاقل علم الله
 انه يوجد بشروط التكليف طلب منه في الازل ما يفهمه ويفعله حين
 وجوده بالشروط المذكورة انتهى وقد يجاب عن هذا التشكيك باننا
 تحتار الشق الاول وهو ان يكون مأمورا على وجه التخيير ومعنى **قوله**
 بمعنى انه اذا وجد الخ انه رتب عليه في الازل ذلك ولا معنى للتعلق المعنوي
 الا ذلك فهو بمعنى ما ذكره المعضد **قوله** في فهم التعلق المعنوي ايضا اي كانقوا
 التعلق التخييري حالة العدم لتغيرهم الكلام النفسي المنقسم الى الامر و
 غيره على الاصح وانتفا المقسم يستلزم انتفا الاقسام المستلزم لانتفا
 التعلقين في الازل اذا انتفا للمتعلق يستلزم انتفا التعلق لكن اورد عليه
 ان الامر هو الايجاب والندب كما سياتي وهما نوعان من الحكم الذي هو الخطاب
 المتبر في مفهومه مجموع المتعلقين فلا يمكن تعلق الامر من حيث هو امر
 بالمعدوم لانتفا التعلق التخييري المتبر في مفهومه لاعتباره في مقسمه
 لذي هو الحكم نعم يمكن ان يتعلق به من حيث انه خطاب ويمكن ان يقال

بلغ معنى ومقابلة
 التخيير الطائفة

الامرارة يعتبر كونه قسما من ذات الخطاب لا بقيد كونه قسما من الحكم الذي
 هو الخطاب باعتبار التعلقين فاهنا مبني على الاعتبار الاول وما ياتي
 من ان الامر هو الاجاب لمبني على الاعتبار الثاني فلا تناقض ثم ان
 لهذا كل مبني كما ترى على ان الخطاب لا يسمي حكما بدون التعلقين اما
 اذا قلنا ان مسمى الحكم هو الخطاب النفسي الذي من شأنه التعلق
 المكلف عند وجوده شرائط التكليف كما يدل عليه كلام ائمة اهل السنة على
 ما نقله عنهم الكمال ابن ابي شريف فلا اشكال **قوله** اي طلب كلام الله النفسي
 اشارة الى ان اللدم في الخطاب للمهد الذكرى ثم لا يخفى ان الاقتضا
 التحيز النفسيين خطاب نفسي حقيقي لا امر يترتب على الخطاب النفسي
 كما يشير الى ذلك قول الشارح في آخر الكلام على بيان اقسام الخطبة
 نعم يخصر فيقال الاجاب اقتضا العقل الجازم وعلى هذا القياس
 انتهى فاسند الاقتضا الى الخطاب اسناد مجازي من اسناد الفعل او
 معناه الى المصدر قال شيخنا العلامة القافى في حاشيته اعلم ان
 الطلب من الله **قوله** افضل شرفهم من اعتبار هذا كما بين الحاجب
 فقسم الحكم الى طلب وتحيز ووجد الامر باقتضا فعل الجرو والنهي بها
 قضا كلف الجرو ومنهم من نزل الطلب اي النوع المسمى به من كلام الله
 نطرا منزلة الطالب فاسند الطلب اليه اسناد مجازي من اسناد
 الفعل

الفعل او معناه الى المصدر واشتق له منه اسم فاعل ووجد الامر والنهي
 بالقول المقضي الجرو والمص بني على هذا الاعتبار تقسيم الحكم وعلى
 الاعتبار الاول وجد الامر والنهي بما ياتي في مبحثهما انتهى **قوله**
 الفصل اي الاجاد فصوله من المكلف متعلق بالفعل وكذا قوله **قوله** كانه
 في حديث الصحاحين الجرو كانه في حديث الصحاحين اي يخصص بالجلوس
 قبل التحية وفي حديث ابن ماجه وغيره اي يخصص بالصلوة في الاعطاف
قوله وهو النهي عن ترك المندوبات ليكونها واحدا عاما فيطابق
 المثال ما مثل به ثم قال السر في جمع الاوامر وافراد النهي تعدد متعلقات
 الاوامر وهي افعال متنوعة واتحاد متعلق النهي وهو الكف عن تلك
 المندوبات كما يشير الى ذلك لفظه انتهى **قوله** يفيد النهي عن
 تركه قال شيخنا المذكور وهو على منوال قوله المستفاد من اوامرها وقال
 هنا يفيد ومستفاد وفي بحث الامر ان الامر بالشيء عين النهي عن تركه
 او يتضمنه لان المراد بالامر والنهي هنا اللفظيان وفيما ياتي
 القسميان وفي الاولين تنفي العينية والضمن وفي الاخيرين تنفي الافاد
 التي هي الدلالة والله تعالى اعلم انتهى **قوله** اي فالخطاب المدلول عليه لغير
 المخصوص يسمى خلاف الاول في اطلاق خلاف الاول على الخطاب شعاعا
 ظاهرة قال الكمال ابن ابي شريف في حاشيته اعلم ان المعروف للـ **قوله**

قال شيخنا العلامة القافى في حاشيته ان بالنهي مفعولا متعلقا بالتذكير المضاف الى
 المندوبات

كذا في حاشية
 القافى

تقسيم الاحكام الى خمسة وهي باعد اخلاف الاولى وان الكراهية عندهم طلب
الترك طلبا غير جازم وعليه فيقال في التقسيم او غير جازم فكذا
يندر عليه الشارح فتعلق الكراهية بطول عندهم على ذى النهى المخصوص وغيره
ولما كانت الكراهية في الاول وهو ذى النهى المخصوص اكد منها في الثاني وهو
ذو النهى غير المخصوص ووقع الخلاف في اشياء اهل الى من الاول او الثاني خص بعض
الفقهاء الثاني باسم وهو خلاف الاولى تميزا له كما قال امام الحرمين في النهاية
التعرض للفصل بينهما مما احدثه المتأخرون وقد ظهر بذلك ان تقابله
الكراهية بخلاف الاولى وجعله اسما للنوع من الخطاب النفسى امر اختراع للمصنف
وانزع مخالفته لطريقة الاصوليين مخالف لطريقة البعض المذكور من
الفقهاء ايضا لان هؤلاء انما سمو بخلاف الاولى متعلق الحكم بالحكم بل تسمية
الطلب النفسى القايم بالذات المقدسة بخلاف الاولى صادر عن غفلة عن
مساواة للدوب وما بعد التوفيق انتهى قوله كما بسى متعلقه بذلك فعلم ان
الحوان قلت الغرض ان متعلقه الترك خاصه فكيف يصح تقسيمه اليه والى
الفعل قلت المتعلق هو الترك المقابل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق
الترك فيصدق بالفعل المطلوب تركه بل هو في هذا القسم متعلق بالترك
وان كان بواسطة الفعل قائل قوله بين قسي المخصوص اى قسي الخطاب للدول
عليه بالنهى المخصوص وغيره قوله اخذ اعلة زاده وقوله من متأخري الفقهاء اى

من كلام متأخري الفقهاء وقوله حيث ظرف كلام المقدور بخلاف الاولى
في مقابلة بالمكروه قرينة على ان المراد به متعلق الخطاب لا نفس الخطاب
وهذا يويد ما سبق في كلام الكمال ابن ابي شريف قوله ورفق اعطف على قابله الى
وحيث فرقوا وقوله في النهاية اى مفرقا في النهاية بالنهى المقصود الخ قال
فيها والمراد بالنهى المقصود ان يكون مصرحاً به كقوله لا تقبلوا كذا
او نهيتكم عن كذا بخلاف ما اذا امر بمصحب فان تركه لا يكون مكرها
فان الامر بالشئ وان كان نهيا عن ضده الا ان استفدناه بالادنى وليس
بمقصود انتهى قوله اى المقام تفسير لغز المخصوص وقوله نظرا الى جميع الاوامر
النذبية يعنى لان النهى النفسى المتعلق بخلاف الاولى انما يستفاد من الامر
النذبي اللفظي او الفعل الدال عليه بواسطة دليل يعنى الاوامر النذبية
وذلك الدليل هو ان الامر النفسى بالشئ نهى عن ضده فنهى النهى غير
المخصوص ببعض الاوامر النذبية بخلاف النهى النفسى المتعلق بالمكروه فانه
مستفاد من نهى لفظي مخصوص بمتعلقه هكذا قرر العلامة ابن ابي شريف
قوله كما يقال في قسم الندوب اى قسم من الندوب قوله ذكر التحيير سم واجيب
بان لا يختص في الطلب بل شاع في كلهم بمعنى الحكم والقضا ومنه قولهم
هذا اللفظ يقتضى كذا او مقتضاه كذا اى يقتضى الحكم به والافتضاء هذا
المعنى يقع على الفعل والترك والتحيير مجاز الى الاسناد كما شاع فيه بمعنى

الطلب لما مر من انه ليس بطلب حقيقة والحاصل ان الاقتضا كما انه ليس بطلب حقيقة كذا لا يخرج حقيقة فإسناد كل من الطلب والتحيز اليه إسناد مجازي قوله وان ورد الخطاب النفسي قد فسر الخطاب بما سبق بكلام الله النفسي فتقيده هنا بالنفس صفة كاشفة اولدفع توهم ارادة اللفظي بسبب اسناد الورد اليه اذ شاع وصف اللفظي به دون النفسي وان كان اسناده الى كل منهما مجازا لان حقيقة الورد المجازي والانتقال من مكان الى مكان وذلك من صفات الاجسام وقد نبه الشارح على ذلك قوله وهي فيه اجود لانها لمطلق الجمع فتقيد اجتماع الاقسام في المقسم بخلاف اوقاتها لاحد الشئين او الاشياء فقد توهم ان المراد واحد منها فقط قوله اي كون الشيء اقصر على الجور وان كان المقدر مجموع الجار والجور لان المقصود اولا وبالذات هو الجور ومن هنا كثير ما تسمعهم يقولون الظرف والجور قوله للمعلم به معنى اي من جهة المعنى اذ من المعلم ان السبب وماعطف عليه اقسام للشيء لا للخطاب قوله وغير فعله صادق بما ليس بفعل اصلا وبفعل غير المكلف وقد نبه الشارح على ذلك بالمثالين قوله لو جوب الضمان في ماله واداء الولى منه المراد بالوجوب المضاف الى الضمان الثبوت وبالمضاف الى اداء الولى الوجود بالمعنى الشرعي قال بعض المحققين وهو قريب من المشترك في معنيته وانما قال قريب ولم يقل من المشترك في معنيته لاختلاف الوصفين اذ الوجود

الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الشرعي كما علمت قوله وبسبب خطاب وضع ايضا اي فله اسمان مفرد ومركب وكلتا التسميتين حقيقة قوله كما تقدم اي من ان الخطاب المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف قوله ومن خطاب كرر من الله شارة الى ان الذي عرف حدوده من التقسيم السابق اقسام خطاب التكليف وخطاب الوضع نفسه لاقسام خطاب الوضع قوله وسياتي حدود السبب وغيره من اقسام المتعلق بخطاب الوضع في اطلاق المتعلق على الشيء المنقسم الى السبب وغيره تجوز حيث اطلق المتعلق على متعلق المتعلق اذ المتعلق حقيقة هو الكون في قول وسياتي الى اشارة الى انه يؤخذ من حدود السبب وغيره حدود اقسام خطاب الوضع لكون السبب وغيره متعلقات تلك الاقسام فتؤخذ من حد السبب ان جعل الشيء شيئا معناه جعل الشيء بحيث يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته ومن حد الشرط ان جعل الشيء شرطا معناه جعل الشيء بحيث يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهكذا قوله الدافع لله عتراض وجه الدفع ان الحد عند الاصوليين اعم منه على اصطلاح المناطقة والاعتراض انما يتوجه على المناطقة وفي حد الاصوليين له بالجماع المانع الصادق بالحد والوهم عند المناطقة اشارة الى ذلك ويدل عليه ايضا كما

قال الكمال بن ابي شريف تصريحهم بان الحد ينقسم الى حقيقي ورسمي ولفظي
ن لان المميز فيها خارج عن المالاية اذ لا يخفى ان لاقتضا والتخيير خارج
عن ذات الخطاب **ن** نعم يختصر استدراك على قوله الدافع للاعتراض
يعني لكن على كلامه اعتراض من وجه اخر وهو ان ما ذكره في تعريف اقسام
خطاب التكليف قابل للاختصار فينا في ما ذكره اخر الكتاب من ان
اختصار هذا الكتاب متعذر وروم النقصان منه **ن** **ن** الجازم
نفت اقتضا **ن** فالمعبر عنه هنا بما عدا الاباحة الخ هذه العبارة لا
تقتضي الا حصر المعبر عنه هنا بما عدا الاباحة في المعبر عنه في ما سياتي
بالامر والنهي وذلك لا يستلزم دعوى الترادف بل حصر الذات في الذات
ولهذا لا يستلزم حصر المفهوم في المفهوم فلا اعتراض **ن** مترادفات
تثنية مترادف ويصح اطلاقه على الواحد بقيد مع فيقال مترادف مع
الاخر فيطبق حد التثنية على المترادفين فله يقال ان المثني يعتبر في
مفهومه صلة حيثه للتجريد وعطف مثله عليه وذلك مفقود هنا **ن**
اي اسمان المعنى واحد اي اصطلاحه حافلا ينافي اختلافهما في لاخذ التثنية
كاسياتي **ن** بدليل قطعي اي متساوان كان ظني الدلالة **ن** الثابتة
نفت قراءة اي الثابت طلبها على وجه الجزم لا صلاة الخ يزيد من حديث
الصحيحين او عطف بيان له او خبر مبتدأ محذوف اي وهو لا صلاة

الخبر قوله وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم اي وما ثبت عكسه قوله اي
للخلاف لفظي اذ لا نزاع في ان الثابت بدليل قطعي لا يندرج في حقيقة
ما ثبت بدليل ظني وكذا العكس وانما النزاع في اللفظ والتسمية كما
قررر الشارع قوله وكل من المقدر والثابت الخ لان الغرض بمعنى التقدير
لا يختص لغة بالقطعي بل يعم الظني وكذا الثابت لا يختص لغة بالظني
بل يعم القطعي ايضا فتبع الاصطلاح اللفظي في عدم التخصيص وحكم
بالترادف في الغرض والواجب فاطلق كلامه على الفعل المطلوب
طلبا جازما سواء ثبت بدليل قطعي او ظني بخلاف الغرض على ما اخذنا في
حقيقة فانه اعتبر في مفهومه لغة القطع فالمناسب تخصيص
اصطلاحها بما ثبت بدليل قطعي كما ان الواجب اعتبر في مفهومه
لغة السقوط فالمناسب ان يخص اصطلاحها بما ثبت بدليل ظني لكونه
ساقطا من قسم المعلوم اذ العلم لا يجامع الظن والحاصل انه لا بد
من مناسبة بين المفعول والمفعول عنه فكل من الماخذين له وجه ولكن
لما كان ما اخذنا اكثر استعمالا من ما حله اعتبرناه دون قوله لانه امر ظني
لان الفساد والصحة من تعلقا بخطاب الوضع والفقه باحتة عن
الخطابين التكليفي والوضعي لانه يبحث عن افعال المكلف من حيث تحمل
وتحرم او تصح وتفسد قوله لا مدخل له في التسمية او رد عليه ان ظنية

الدليل لما كانت سببا للتسمية بالواجب أي الساقط ولعدم النفا
بالترك وكانت قطعية الدليل سببا لصد ذلك كان لعدم النفا
مدخل في التسمية باعتبار سببه وإن لم يكن له مدخل باعتبار نفسه
وقد يجاب بأن الشارح لم يعتبر السبب فالفاية في كلامه تفسير
إلى الجواب **قوله** أي القاضى وغيره كاليفوى تليد القاضى والخوارزمي تليد البغوى
قوله ولم يفعل أي لم أقصر على طلب أصله **قوله** ولم يتعرضوا أي القاضى وغيره **قوله**
أي عابدا إلى اللفظ والتسمية أي تسمية المذنب بكل منها **قوله** من الأقسام
الثلاثة أي المستحب والطوع والسنة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة
أي باتفاق **قوله** إذ السنة الطريقة والعادة أي وما فعل مرة أو مرتين ليس
بعادة **قوله** ولا أكثر نعم أي يسمى كل من الأقسام الثلاثة باسم من الأسماء
الثلاثة **قوله** طريقة وعادة في الدين لا استمرار فعله في الدين وإن لم يتكرر فعله
من الشارع **قوله** ومجرب للشارع بطلبه أي وقد طلبه بالقول أي وإن لم يفعله
وقوله بطلبه أي ولا بالعموم **قوله** أي لا يجب إتمامه إشارة إلى أن قوله ولا يجب
للمذنب مجاز من إطلاق الكل على البعض والقرينة والقرينة قوله بالشرع
أن الجز الذي به الشرع غير واجب بل هو سبب في الوجوب فلا يكون
المذنب مجملته واجبا بل إتمامه لأن المذنب يجوز تركه لو قال بعض
للمحققين هذه في معنى كبرى قياس من الشكل الأول صفراء قوله وترك
إتمامه

إتمامه الخ تقريص تركه إتمام المذنب المبطل لما فعل منه تركه لم تركه
جائز فتركه إتمامه جائز وهو المراد من نفى وجوبه وعوضه بان تركه
لإتمام المبطل لما فعل تركه لما لم يفعل وأبطال لما فعل لا مجرد تركه
فلم يتخذ الوسط واتحاد شرط لا نتائج انتهى ولا يخفى أن هذه المعارضة
مستندة إلى الآية وهي قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فإن لأعمال فيها
جمع مضاف فيعم كل عمل فرضا كان أو نفلا فعمل شرعا الفرق بين الترك
المجرد والترك المصحوب بالابطال والجواب أن الآية مخصوصة بالحديث
وهو أنه صلى الله عليه وسلم أفطرها من صوم النفل كما ورد في الصحيح ولا فرق
بين الصوم وغيره فما خرج الحديث النفل من الآية وحديثه فله فوق في ترك
النفل بين أن يكون تركا مجردا أو على وجه الإبطال وبالحمل ولا بطلان من ما صلات
الترك وقد دل الحديث المخصوص للآية على أنه لا فرق بين أن يكون الترك
على وجه الإبطال أو لا فاتحاد الوسط الذي اتحاد شرطه في النتائج فلا غبار
على كلام الشارح **قوله** وعوض في الصوم المعارضة أن يورد الخصم في
مقابلة دليل المستدل دليلا والأعلى نقض مطلوبه **قوله** بحديث
الصائم الخ وجه الدلالة أن قوله إن شاء صام يدل على أنه لم يشع في الصوم
وقوله وإن شاء أفطر يدل على أنه شاع فيه ويتخرج الثاني بأبقاء الصائم
على حقيقته وإفادته حملنا حكما شرعا فدل على أنه المراد بقوله إن شاء صام

ثم الصوم لا انتا الصوم كما يقول الحنفى قال الكمال بن ابي شريف ولو عورض
استدلال ابي حنيفة بالاستدلال بانته صلى الله عليه وسلم افطرها من
الصوم الطوع كاثبت في سلم لسلم عن المعارضة **قوله** فلا تتناولها الاعمال
اي حكما ففي بعض العبارات يجوز لانه لو تناول الاعمال لصا لفظا لم
يجز فاعدم تناول الاعمال مجاز عن خروج حكمها عنها **قوله** المندوب
اشارة الى ان الحج مقيد بصفة محذوفة معلومة من المقام لان المورد نقضا
للقاعدة الكلية يتعين ان يكون مندوبا واما الضمير في لان فله في مواعيد
على مطلق الحج لا على الحج المندوب ضرورة ان المضاف غير المضاف اليه كما
اشار اليه بقوله اي الحج **قوله** والعمرة كالحج فما ذكر بمعنى من وجوب الايام
لان نفلها كفرضها بنسبة وكفارة وغيرها **قوله** بشرطه اي المذكور في محله
بان يكون فرض رمضان ادا وان يكون الافطار جماعا ثم به بسبب الصوم **قوله**
ودون الصلوة مطلقا اي فرضا ونفلا **قوله** ففارق الحج والعمرة غيرهما من
باقي المندوبات فهذا هو السبب في مخالفة الشافعية ومن قال بقولهم
لا صلهم فيهما وبيد ايعلم ان قوله ووجوب اتمام الحج الى خارج مخرج الجواب
عما يقال ما بالكم قد خرجتم عن اصلكم في الحج والعمرة والموجبة الجزئية
تناقض السالبة الكلية والحاصل الجواب ان ذلك لمعنى يخرج الحج والعمرة
ولهم ان الشرع اعتبر مساواة نفل كل منهما لفرضه في الامور ولم يعتبر

تلك

تلك المساواة في غيرهما من العبادات فالنقص غير وارد لان اتمام الحج
والعمرة لم يجب بمجرد الشرع فبما بل لو خط مع ذلك مشابهة نفلها
لفرضها في الامور المذكورة **قوله** والسبب اي الذي هو احد متعلقات
خطاب الوضع فاللزم فيه للعهد المذكور وكذا اللزم في الحكم **قوله** كذا
الكاف بمعنى مثل يستد او قوله في المستضي في خبر **قوله** مراد للصبيان
جهة الاضافة اي لبيان سببها الذي هو من قبله وهو قوله المتعلق به حيث
انه تعرف الحق ولو لا هذه الزيادة لكان الحد غير مانع لصدقه على الافعال
المكلف بها الاضافة للحكم اليها ولا تدخل في قوله او غير ذلك لان معناه
غير بخصوص وهو بيقية الاقوال الاية في معنى العلة كما اشار اليه الشارح
بقوله اي موثر بذاته **قوله** الاقوال بالرفع بدل او عطف بيان لقوله
معرفة او غير ما او خبر يستد المحذوف **قوله** اي حيث ما اطلقت على شئ
اي في كلام ائمة الشرع كما صرح به الشارح في بحث القياس احتراز
عن الحكم فان معناها عندكم المؤثرة قطعا واسار بقوله اي حيث
ما الحو الى ان هذه الاقوال نشأت من اختلاف الافهام في مراد من
اطلقها من الاية اي هل مراد بالعلة المعرفة او المؤثر للحركة لانها
اصطلاحات متخالفة لقابليتها بمعنى ان بعضهم اصطلاح على انها معنى
المعرفة الحو والفرق بين المعنيين ظاهر **قوله** لوجوب الجلود مثال لا قيد لا يقال

بل هو قيد لأن علة الرجم ليست مجرد الزنا بل هو مع الاحصان لا نأخذ قوله
 الاحصان شرط في العلة لا شرط فيها وفي التعبير عن الحكم في هذا وما
 بعده بالوجوب والحرمة دون الإيجاب والتحريم كما سبق إشارة إلى أن
 الحكم الذي هو الخطاب السابق باعتبار أنه وقفاً تعالى إلى الجواب وتحريم
 وباعتبار تعلقه بالفعل وجوب وحرمة فهما متحدان في اختلاف اعتبار
 كاصح به القصد وغيره من المحققين ومثل الإيجاب والتحريم بقيته
 لأحكام وإن أخذ لفظها فختلف بالاعتبار فالنذب والكراهة والابته
 باعتبار أنها أوصاف له تعالى تكون بمعنى جعل الفعل مندوباً ومكروهاً
 ومباحاً **قوله** وإضافة الأحكام إليها مبتدأ وخبره كما يقال الحر يعني للحر
 الإضافة اللغوية أي التعلق والاسناد كقولك لبحار المضيد للعدة و
 السببية كاللحم واللبا بالفعل **قوله** نظر إلى اشتراط المناسبة وهي
 منتزعة في السبب الوقتي لأنها كما سياتي ملزمة الوصف لأفعال
 العقل والاقوات لا مدخل لأفعال العقل فيها نفياً ولا إثباتاً
قوله الذي هو الحق أي كما يفهم من إضافته إلى الحق أي كما سياتي في باب
 القياس **قوله** وسبق أنها لا تشترط فيها ذلك في الإجماع من
 سأل العلة بخصوصية في بعض النسخ باللبا الموحدة وفي بعضها بال
 للحم والاول هو الظاهر لأن البيان للماهية بالخاصة وإنما كان

بيننا

بيننا بالخاصة لأن إضافة الحكم إلى السبب أمر خارج عن ماهية
 السبب **قوله** مبين لمفهومه أي لذاته وحقيقته ولا يخفى أن الرسم مبين
 أيضاً للمفهوم وإن كان البيان بالعرضيات **قوله** والشرط يأتي أي تعريفه
 أضرب استيناف بياني لأنه جواب عن سؤال اقتضية الجملة الأولى أي ما السبب
 في تأخيرها إلى هناك والوجوب ظاهر **قوله** لأن اللغوي من أقسامه إذا شرط
 كل من قسم بحسب جماعه إلى شرعي ولغوي وعقلي وعرفي **قوله** يخص خبره
 ومن أقسامه حال **قوله** وسأيله لا يثبته إلى أي ذكره في بحث المخصص بحديثه
 مناسب وبحسب مسأيله متعين **قوله** المناسب خبر الشئ وقوله كما
 أظهره مثال ويصح أن يكون كالظمهارة خبر الشئ ويكون المناسب
 لغته **قوله** المراد عند الإطلاق أي عن الإضافة فهو وإن أطلق لفظاً لكنه
 مقيد معنى فلا يقال إن التعريف غير جامع لخروج مانع السبب والعدة
 منه لأن التعريف لما منع مخصص لا مطلق المانع **قوله** الوجودي احتراز
 عن العددي وقوله ظاهر احترازه عن الحق كالعقلي وقوله المنضبط أي
 لا التفاوت بحسب الأشخاص والأحوال كالمشقة في السفر وقوله المعروف
 فقيض الحكم أخرج به السبب **قوله** ولكي أي الإثبات في باب الفصاح
 التي هي أمراً ضافياً لم يقل بشئ لأن الإضافة أخص من النسبة يتوقف ثقلها
 على ثقل نسبة أخرى والنسبة أمر يتوقف ثقله على ثقل غير نسبة

بلغ

لأنها منتزعة

كان او غير لها والابوه من القبيل الاول لانها بنوقف تقامها على تفعل
نسبة اخرى وهي النبوة **قوله** وان قال المتكلمون ان خلافا بين ما
ذكره هنا وبين نصيحة في اخر الكتاب ان الامور الاعتبارية ليست
وجودية لان ما لها على اصطلاح الفقهاء وما هناك على اصطلاح المتكلمين
قوله والصحة من حيث هو الضمير مبتدأ محذوف والخبر اى من حيث هي صحة
قوله الشاملة لصحة العبادة والصحة المقد اخذ من قوله وقيل في
العبادة اسقاط القضاء فدل ذلك على ان التعريف للقدر المشترك
بينهما **قوله** وقوع الفعل ذى الوجهين
محذوف الوقوع واقام المضاف اليه وهو الفعل مقامه فاضاف الموافقة
اليه ثم جاء بالوقوع تمييزا فالمقصف بذى الوجهين حقيقة هو الوقوع
لا الفعل **قوله** اى الفعل مبتدأ اول والصحة مبتدأ ثانى خبره موافقة
بالجملة خبر الاول **قوله** لاستجماع ما يعتبر فيه شرعا اى من وجود الشرائط
والاسباب وانتها الموانع **قوله** لا تتعا ذلك اى الاستجماع **قوله** كمرقة الله
تعالى اعترض بما تقر في اصول الدين من ان شرط الاعتداد بالمرفة
ان تؤخذ من النبي صلى الله عليه وسلم اعتدوا بها الا فلا وما سياتى في
مسئلة التقليد في اصول الدين من اطلاق الصحة على الايمان نفيها وثباتها
وبان الزمخشري قد فرضها الذي هو الشرع بالباطل ويمكن الجواب

انما هو المقصود منها شرعا وهو اخذها من النبي صلى الله عليه وسلم

عن الاول

عن الاول بان المرفة المعتمدة الموافقة على الوجه المتعارف لا يتصور فيها
لاموافقة الشرع والا كانت جهلا لا مرفة كما ذكره الشارح وعمما
بعده بان المراد بالصحة والبطون فيه اللغويان والكلام في الصحة و
البطون اصطلاحا **قوله** فصحة العبادة اى اذا عرفت تعريف الصحة من حيث
هي فصحة العبادة **قوله** اى اغناؤها عما كان الاسقاط فرع الترتيب
والعلاق ولا يتصور ترتيب القضاء مع ابقاء العبادة في الوقت على
وجهها فسر الشارح الاسقاط بالاغناء وما كان لاغنا قد بولهم
ما يتولهم من الاسقاط فسر الشارح بقوله بمعنى انه لا يحتاج الى
فلها ثانيا واشار بذلك ايضا الى انه ليس المراد بالقضا حقيقة التي هي
فعل ما خرج وقت بل الفعل ثانيا **قوله** كصلوة من ظن انه تطهر الخ بهذه
العلم ان المراد باستجماع العقل ما يعتبر فيه شرعا الاستجماع في ظن المكلف
لا في الواقع **قوله** موافقة الشرع لم يقل موافقة المقعد ذى الوجهين كما
قال في العبادة لان المقعد لا يكون الا ذا وجهين ثم ان قوله الماتن وصحة
المقد ترتب اثره اشكالا لان بالسببية في قوله بصحة تقتضى ان الصحة
سبب لترتب الاثر وضافة الاثر الى المقعد تقتضى ان السبب هو المقعد
اذ لا معنى لكون الشئ مترتبا على الشئ الا انه اثر له ومسبب عنه فيلزم
استناد الترتيب الى شئ دون غيره الى غير دونه وهو تناقض وجيب

بان الصفة هي السبب حقيقة ولما كانت صفة للعقد تعد معه كائنتي
الوحد اضيف الاثر اليه مجازا شيئا بعد اضافة الحال للحل فيكون مجازا مرسل
وبان العقد سبب معد للترتب الاثر ثم اذا انصف العقد بالصحة حصل
الترتب بالعقل فصح اضافة السببية الى كل منهما بهذا الاعتبار واورده
على عكس تعريف الصحة لاطلاق في الحيز وان صحح غير موافق الشرع وقد
يجاب بان الطلاق في الحيز مستجمع لما يعتبر فيه شرعا من حيث انه طلاق
فكان صحيحا ولا ينافي ذلك حرمة لما رخص الحيز فالصلاة في ثوب النجس
قول كل الانتفاع في البيع قال بعض المحققين لم كالانتفاع لان قد يتخلف
عن الصحيح ويوجد مع الفاسد انتهى ثم ان ترتب الحل الذي هو حكم قديم
على العقد الحارث باعتبار تعلقه بالسبب في الحقيقة هو تعلق الحل
قول وتوقف الترتب الخ جواب عما اورده المص على كون الصحة منشا الترتب
بمعنى انها حيث ما وجدت نشأتها وحاصل الجواب اننا نختار ان الصحة منشا
بالمعنى المذكور ولا يرد ما ذكر لان توقف الترتب فيه على انتفاء المانع لا يقع
في السببية **قول** اليتاني لاختصار وهو حذف بصرية منه اذ يلزم ان يقول
على ناخير الخبر واجزاء العبادة بصحتها لكن اورد عليه انه يلزم على هذا
الصنيع العطف على معمولين مختلفين لما ملين لان العبادة عطف على
العقد العامل فيه صحة واجزاؤها عطف على ترتب العامل فيه الابتداء ويمكن

رفع اللزوم

رفع اللزوم بتقدير الصحة كما اشار اليه الشارح فيكون من عطف الجمل لاسن عطف
المفردات والتقدير لا ينافي لاختصار لان مرجع الاختصار الى اللفظ
لا التقدير **قول** لتقدم مرجع الضمير عليه اى لكونه لأصل وان كان الضمير
عند عدم التخيير عايد على متأخر لفظا لرتبة لان رتبة المبتدأ ومكانا
من متعلقاته التقديم **قول** لا يتجاوزها الى العقد اشارة الى ان القصر اضافي
ولما ان الباقي قوله بالمطلوب دخلة على القصر عليه لا على المقصور الذي
الكثير الشايع **قول** كالعقد اى كالا يتجاوز الى العقد باتفاق القولين
قول والمعنى ان الاخر الى اخر اشارة الى ان هذا القصر من باب قصر الصفة
على الموصوف **قول** مثلا حال من حديث ابن ماجه وفيه اشارة الى ان منشا
الخلاف لا ينحصر في هذا الحديث لوروده على احاديث في ذلك كافي
قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى برقة ولن تجزى على احد بعدك على ضبطه
بضم التام مضارع اجز لا يفتحها مضارع جزا بمعنى قصا وغير ذلك من
لاحاديث **قول** فاستعمل الاجزاء في الاضحية لان الاستعمال وهو لاطلاق
اعم من ان يكون ايجابا او سلبا ومنه يعلم ان المراد من الاختصار الاستعمال
قول فاستعمل الاجزاء في الاضحية لا يخفى ان الاجزاء والوجوب والندب باغا
نريد على الافعال حقيقة دون الاعيان فاستعمل ذلك في الاضحية مجازا
والمعاني الحقيقية اجزا ليجها ووجوبه او ندبه **قول** اتفاقا حال من العجب

لان لا ضجة في الاول مختلف في وجوبها **قوله** لا تجزئ صلاة الخفية ان
 صلاة نكرة في سياق التثنية فتم الفريضة والنافلة او افراد الفريضة وعلى كل
 فالاجزاستعمل في الوجوب اتفاقا اما على الثاني فظاهر واما على الاول الظاهر
 فان الاستعمال في الفريضة والنافلة مستلزم للاستعمال في الفريضة فقط
 هذا والتحقيق ان المراد بالوجوب ما توقف عليه صحة الفعل ولا يخفى ان الصلاة
 مطلقا تتوقف على الفاتحة فريضة كانت او نافلة **قوله** فهو مخالفة العقل في
 الوجهين اي عبادة كان او عقدا وقوله وقوعا تميز عن النسبة في ضمير ذي
 الوجهين اي ان الفعل له وجهان من حيث الوقوع لا من حيث ذاته
 واثار بقوله فهو مخالفة الى ان التقابل فيه من تقابل الضدين كما ان التقابل
 في الثاني من تقابل العدم والملكة **قوله** الذي علم انه مخالفة ذي الوجهين تحرر
 محل النزاع اذا الفساد بمعنى عدم اسقاط القضاء لا مجزئ فيه قول ابي حنيفة
 لان الفساد عنده مسقط كاساق في كلامه فلا يتصور عنده الفساد
 بمعنى عدم اسقاط القضاء فله ينصب الخلاف فيه بهذا المعنى **قوله** بان كان
 منها عنه متعلق بخالفة والبالا للسببية **قوله** كافي الصلاة بدون بعض
 الشروط والاركان لا يخفى ان عدم الشروط كالطهارة من قبيل الاوصاف
 فتكون مخالفة لله تعالى عنها الوصفها الاصلها اللهم الا ان يرد بالاصل
 ما يتوقف عليه وجود الشيء ذاتيا كان كالركن او خارجيا كالشرط **قوله** اي البيع

تفسير للركن لترتيب البيع منه ومن العاقلين والصيغة **قوله** فيبائهم لله
 عنه ويفيد بالقض الملك الخبيث لانه شروع في اصله والمراد بكونه
 خبيثا انه مطلوب التفاسخ شرعا رعا للمعصية **قوله** صح نذره او رد
 علمه من قبل المخالف ان لا التزام المضاف الى الجور محرم والتعليل بمنع
 اذ لا سلم لخصار المعصية في العقل وكانهم نظر والاصوم من حيث
 له صوم لا من حيث اضافته الى يوم النحر **قوله** ويوم عطف على صح وقوله
 لتخصر عن المعصية راجع الى يوم ببطر وقوله وبقي بالنذر راجع لقوله
 وقضايه وقوله ولو صار خرج من عهدك نذره اي التكبف بنذره وقوله لانه
 ادى الصوم اي فعله **قوله** فقد اعتد اي ابو حنيفة وقوله بالفساد اي من
 عقد وعبادة ولقائل ان يقول بظهور من تفريح الاعتداد على الظاهر
 دون الباطل ان الخلاف منسوى لالفظي كما اشار اليه الشارح
 لان يقال ان هذا امر فقهي لا يدخل له في التسمية كما تقدم **قوله** كاتسي
 يتعلق بهل وفيه نظر لان الاستفهام له صدر الكلام فكان ينبغي ان يؤخذ
 قوله كاتسي بطردنا عن قوله هل تسي فساد او هذا الظاهر بعينه مجزئ فيما
 سبق في بحث ترادف الفرض والواجب ويمكن الجواب بان الاستفهام تقدير
 لا تحقيقي اذ الفرض حكاية اقوال الخلاف فتكون هل في نية الطرح كما ذكره بعض
 المحققين والله تعالى اعلم **قوله** والاداء فلي بعض الخواورد عليه انه يقتضي

تحقق الادراك عبارة بفعل بعضها في وقتها وان لم يفعل البعض الآخر اصله وفعل
بعده الصوم او الحج او الصلوة والمفوض في وقت اقل ممكن فاشارة الشارح الى
رفع الاول بقوله يعني مع فعل البعض الآخر والادفع الثاني بقوله او بعده
في الصلوة وفي دفع الثالث بقوله لكن بشرط الحز ولا يمكن في التعريف ما يدل
على خصوص الصلوة ولا على ان المراد بعض خاص استند في كونه مراد الى انه
معلوم من محله اي كتب الفقهاء قال المال بن ابي شريف رحمه الله تعالى ولا يخفى
ان مثل ذلك لا يصلح استند الا اذا افترض ان المخاطب بالتعريف يعلم
ان المراد بالبعض الميم فيه بعض معين وان في الصلوة خاصة وان لم
وقوع ما فيها في الوقت او بعده لا قبله لم يفعله التعريف شيئا بل ربما تكلف
في تنزيل ما يعلم من ذلك على الفاظ التعريف هذا على ان الشارح لم يتعرض
لما يدفع ايراد الحج وقد يقال انما اقتصر على الصلوة والصوم لان الحج لا يوصف
بان قضاء لا يمكن ان يفعله المكلف بعد وقته فتسمية ادا بالمعنى الكفوي
من ادب الدين بمعنى قضيتها لا بالمعنى الاصطلاحي وتسمية المفعول
منه بعد فاسده قضا حجاز وتضييقه بالشروع فيه لا يقضي ذلك كالصلوة
في الوقت بعد افسادها انتهى **قوله** صلى الله عليه وسلم في الحديث من ادرك
ركعة اي من اوقع ركعة من الصلوة في وقتها فقد ادرك الصلوة كالمأمور
واسه اعلم **قوله** لاضافة الى مثل ما اضيف اليه المعطوف يريد بالمعطوف لفظ كل

وفيه

وفيه تجوز حيث اطلق المعطوف على جزئ المعطوف اذ المعطوف للموجلة و
قبل الحز **قوله** والمودى ما فعل لما كان ظاهرا العبارة يقضي ان ما فعل اشارة
الى بعض العبارة على القول الاول وكلها على الثاني وعليه من الايراد ما قد علمت
حول الشارح العبارة عن ظاهرها الموهوم **قوله** للفساد بقوله من كل العبارة
في وقتها على القولين اوفيه وبعده على الاول والحاصل ان ما وقعت على الكل على القولين
لكن الثاني يعتبر وقوع الكل في الوقت والاول يعتبر وقوع البعض بشرطه
في الوقت والبعض الآخر فيه او بعده لما فعل **قوله** في اي للمودى لم يقل
اي للمودى ابتد اشارة كما قال بعض المحققين الى ان اللزم في الوقت لتعريف
العهد المذكور لتقدم ذكر الوقت مضافا الى ضمير ما في قوله كلما دخل وقته
ثم ان قوله اي للمودى مع قوله الزمان المقدر له شرعا اي للمودى يلزم عليه الدور
لاخذ كل من الوقت والمودى في تعريف الآخر ويمكن ان يقال انه تعريف لفظي
لمن عرف المودى والوقت من خارج ولكن التطبيق بينهما وكذا القول في الاداء
بالنسبة الى كل من المودى والوقت ايرادا وجوبا وايضا في الايراد ان المودى
لا يعرف الا بعد معرفة الاداء الاشتقاق منه والاداء يتوقف على المودى
لتوقفه على الوقت الماخوذ في تعريف المودى واما توقف كل من الاداء والوقت
على الآخر فلاخذ كل منهما في تعريف الآخر اما اخذ الوقت في تعريف الاداء فظاهر
واما اخذ الاداء في تعريف الوقت فبواسطة اخذ المودى المتوقف على الاداء في

في تعريف الوقت واما الجواب فظاهر وقول المص شرعا منصوب على الظرفية الجارية
 كما اشار الى ذلك الشارح بقوله فاما بقدر له زمن في الشرع **قوله** وايضا البين
 اي ايام الليالي البين **قوله** كالنذري المندوب **قوله** وغير لهما اي من عبادة لم يقدر
 لها زمن في الشرع وليست نفلا ولا نذرا مطلقين **قوله** لا يسي فعله اذ ولا
 قضا لم يذكر البعض وان كان اوفق بكلام المص لان البعض انما يكون فيما قدر
 له زمن يقع بعضه فيه تارة وكله اخرى وقد علمت مما مر ان ذلك لا يتصور
 في غير الصلاة **قوله** من الزمان المذكور اي في قوله والوقت الزمان المقدر له شرعا
الحق مع فعل بعضه الاخر للتمتة للتعريف على القول الثاني يعني ان التعريف
 له تمتة مرادة معلومة من علمها فليس ناقضا انما كان يلزم النقص لو كان
 المراد به البعض فقط وفيه ما سبق **قوله** والحديث المتقدم الخ فالعنى من ادرك
 مقدار ركعة بعد زوال عذره فقد ادرك ما تجب به الصلاة فتترتب
 تلك الصلاة في زمته **قوله** كفى بل كان اوضح لان لاختلاف العبارة قد يولد لهم اختلاف
 المراد **قوله** استدراكا مفعول من اجله عاملة فعل واللام في قوله لما مقوية **قوله**
 للفعل بدل اشتمال من ما او عطف بيان **قوله** اي لان بفعل منه يكون المصدر
 مسبوقا من فعل المفعول كما قال بعض المحققين على ان المحفوظ في الاقتصار السابق
 هو الفعل المطلوب دون خصوصية الفاعل من الفاضل او غيره كما افصح به
 قوله مطلقا انتهى **قوله** من قول ابن الحاجب وغيره وجوب هو احسن على مذهب

المص لا على مذهب ابن الحاجب فان النوافل الوقتية اذا فاتت لا تقضى عنده
 الا الفجر فانه يقضى قيل حقيقة وقيل مجازا **قوله** كان اوضح واخصر اما كونه
 اخصر فلا نه اختصاره للام الجر ولام التعريف واما كونه اوضح فلو اتحاد
 متعلق الاقتصار على هذا وتعدده على صنيع المص الحجح لحفا مناه الى جعل
 الثاني بدل اشتمال من الاول او عطف بيان كما تقدمت الاشارة الى ذلك
قوله وان الفقد سبب الوجوب في حقهما اي وتختلف الوجوب والندب لوجود
 مانع وسبب الوجوب او الندب هو البلوغ والعقل ودخول الوقت وقوله **قوله**
 الخ علة ان فقد **قوله** وخرج بقيد الاستدراك اعادة الصلاة الخ المراد الاعادة
 اللغوية فلا ينافي ما ياتي من تقييد الاعادة بالوقت **قوله** ولما اطلق البعض
 في الاداء الخ جواب عما يقال ان تعريف القضا غير منعكس لانه لا يتناول فعله
 بعض ركعة في الوقت والباقي بعده مع ان الجميع قضا والحاصل الجواب انه
 اطلق الكل وسكت عن البعض الذي هو دون ركعة فلم يضم اليه للعلم
 به مع قصد التقابل بين الاداء والقضا ويرد عليه ما سبق **قوله** والفرق بين
 هذا اي الحاجب بالقييد وبين ذي الركعة اي وبين العقل والركعة ان الركعة
 تشمل على معظم افعال الصلاة اذا غابت منها النخبة والجلوس لها **قوله** واما
 عرف المصدر اي الاداء والقضا والمفعول اي المودى والقضى المستغنى
 باحدهما اي بتعريف احدهما عن تعريف الآخر **قوله** اشارة علة عرف او قل

وقال اعترض بين المعلول وعلمته وفائدة هذا الاعتراض المتبصر من عمدة هذا القول لما صرح به ابو عبد الله البرماوي في شرح الفية الاصول من ان اطلاق الاداء والقضاء في عبارة الاصوليين والفقه من اطلاق المصدر على المفعول الذي صار له رتبة وتكرار حقيقة عرفية انتهى **قوله** في ذلك اي التصدير وقوله الحج نعت ذلك وقوله الى تاويل المصدر صلة الحج **قوله** اي بكلمة اشار الى ان الاختصارية باعتبار الكلمات دون الحروف **قوله** كالجزم من مدخولها اي معها اذن من المعلوم انها جز من المجموع لامن المدخول **قوله** فلو تعد فيه اي مع كلمة بل بعد مجموعها كلمة **قوله** وزاد مسألة البعض الحرفية تجوز ان للمسئلة حكم وهو من قبيل التصديقات والبعض واقع في التعريف وهو من قبيل الصورات وقد يجاب بان المسائل كثير اما نطلق والمراد بها المباحث اعم من ان تكون تصديقية او تصورية **قوله** اجرا على زاد قوله الواصفين لذات الركعة اي للصلوة صاحبة الركعة في الوقتة بالاداء والقضاء **قوله** وبعض الفقهاء حقق اي نظرا في نفس الامر فوصف في الوقت منها اي من ذات الركعة **قوله** الذي فر منه الخ نعت تبعية اي فلغراض من ذلك وصف الجميع اما بالاداء او بالقضاء **قوله** وعلى هذا اي تحقيق بعض الفقهاء والقضاء اي القول بالقضاء **قوله** وكذا اي بآثم على الاداء اي على القول بالاداء نظرا لتحقيق اي المحقق للاصوليين وتحقيق بعض الفقهاء وان قيل التحقيق هو اثبات

كون

كون الشيء حقا ثابتا في الواقع فحين حقق شي لا يكون ضده حقا فالصلوة ذات الركعة في الوقت ان كان وصف جميعها بالاداء والقضاء حقا كما قاله اولاه لم يكن وصف بعضها فقط بذلك حقا كما قال ثانيا اجيب بان الحق اولاه ليس وصف الجميع بذلك حقيقة بل بسبب تبعية الخارج عن الوقت للدخل وبالعكس كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وان كان وصفها بهما في التحقيق الخ وثانيا هو ان الوصف بذلك في نفس الامر للبعض الواقع في الوقت او بعده لا لجمع اي فلا تنافي ان التحقيق في الاول للسبب وفي الثاني للموصوف **قوله** ولاعادة الدم فيها للجنس والحقيقة وكذا كل لام دخلت على العرف المراد بها الماهية والحقيقة والمراد هنا حقيقة اصطلاحا كما هو معلوم **قوله** اي المعاد يلزم عليه ان الاول الدور لان المعاد مشتق من الاعادة فتوقف معرفته على معرفتها ضرورة التوقف معرفة المقطع على المقطع منه وتوقف معرفتها على معرفته لاحد في تعريفها الثاني ان اعادة الضمير على المعاد الذي هو حقيقة فيما وقع عليه الاعادة يستلزم ان الاعادة اقل ما يتحقق بفعل الشيء ثانيا ولعل في تفسيره له بقوله اي فعل الشيء ثانيا اشارة الى دفع الابرار من الاول فلان المراد من المعاد ذاته بقطع النظر عن وصفه بالاعادة واما الثاني فللشارة الى ان اضافة المعاد انما حصل من تعلق الفعل به ثانيا لا ان الفعل وقع

في صفة ومقابلته
الظاهر

عليه بعد اتصافه بالإعادة حتى يلزم المحذور فكان يفنى عن ذلك إعادة الضمير
ابتدأ الشيء المدلول عليه بالإعادة التزاماً بأن يقول ولا إعادة بشيء فعله أي
فعل ذلك الشيء ثانياً فلو خلل أي بطلون من اختل الشيء بطل وقوله في ضلله
نعت خلل أي خلل واقع في فعله وقوله من فوات شرط الخبر بيان لقوله خلل
قوله مع النجاسة أي في بدن المصلي أو لباسه أو مكانه ولهذا عبر بالمعيرة
الصادقة بكل من التلوث قوة سهواً أما عدا فلا يسي الفصل إعادة لتلويحه
بالفعل الأول فلا اعتبار به قوة أو حصول فضيلة للمجهول هذا المقدر يتميز
العذر عن الخلل فالعذر لعم فوه في الأصل أي أصل موضعها شرعاً وقوله في
وقت لا في جماعة أول الظرفين فيه متعلق بالمفعولة والثاني حال منها
قوله من غير خلل لا بد من هذا القيد في مراد المتن ليصح التفرع قوة لتروده أي
المص في شمول الثاني لأحد قسمي القوة فمن فصل الصلوة لم يبان لما اطلقوا
عليه الإعادة ولهذا مفهوم كل تحت قسمان أحدهما استواء الجماعتين بحسب
الظاهر ولهذا هو المنزلة في شموله كما يصرح به الشارح والثاني زيادة
الجماعة الثانية بفضيلة قوة من كون الإمام أعلم الزبائن للفضيلة التي
تميزت بها الثانية وتقسيم لها قوة قد يقال خبر وقسم وقوله يعتبر
احتماله أي يحكم بوجوده والضمير للشيء المال وقوله في تناوله أي القسم
قوان الإعادة قسم من الأجزاء إذا قيد بالفعل ثانياً بالخلل أو عذر

والأدنى

ولاد الأعم **قوله** مصطلح الأكثرين أي مصطلح عليه عند الأكثرين فحذف
المجاور والمجاور وقد يقال يلزم عليه حذف الجار والمجاور مع أنه نائب
الفاعل ويمكن الجواب بأن الجار حذف ولا فاعل رفع الضمير واستتر
في اسم المفعول بعد اتصاله إليه توسعاً **قوله** وقبل أنها قسيم له بأن
يقيد الأداة بالأولية والإعادة بالثانوية والقدر المشترك بينهما الباء
الواقعة في وقتها المعين وأما تقييد الإعادة بالخلل العذر فهو بيان
لسبب الإعادة لأفضل مخرج **قوله** أفاد أي فوه مودة فاطلق المصدر على المفعول كما
صنع ابن الحاجب **قوله** والإبان سبقت بإدخال مع وقوعها في وقتها المعين لهذا
مع أن ظاهر العبادة صادق بما فعلت في غير وقتها المعين لشمول التقيد لذلك
لكن المعنى والمقام يدفع **قوله** والحكم الشرعي تقييد الحكم بالشرعي زيادة بيان
لأنه المراد عند الإطلاق **قوله** أي الماخوذ من الشرع بمعنى أنه لا يؤخذ إلا من الشرع
ولا بد من الإبان كما تقدم **قوله** من حيث تعلقه بمعنى أن الحكم خطاب الله القسي
وكلامه القديم لا ركني المستحيل عليه التغير فلا يصح استناد التغير إليه إلا
باعتبار تعلقه بالحدث المتغير في مفهومه كما مر **قوله** من صعوبة فيه إشارة إلى
أن التغير منه محذوف لدلالة المتغير إليه عليه وفي قوله له إشارة إلى أن
الصعوبة والسهولة من أوصاف الحكم لا الفعل لطلب ما جرى عليه المصنوع
لجماعة من الرخصة والمرتبة من أقسام الحكم لا الفعل الذي هو متعلق الحكم

قوله كان تقدير من الحرمة فالحرمة فيها صعوبة على المكلف لما فيها من الزجر والمنع وما
الحل فيه سهولة لما فيه من لاذن وعدم التجايز لكن سياتي ان المراد بالحل
المعنى الاعم وهو لاذن في الفعل الصادق بالوجوب وسياتي الكلام فيه **قوله**
الحل اي الفعل او الترك وافرد الضمير لان المصنف باو وقوله لعذر علة
تغير وقوله مع قيام السبب اي وجوده وفي قوله المتخلف عنه الخ ورفع لما يقال
كيف ينتفي الحكم الاصل مع وجود سببه والجواب انه يتخلف لما مع وهو وجود
العذر فقوله المتخلف بكسر اللام نعت للحكم الاصل **قوله** اي فالحكم المتغير
السهل السهل اشار به الى التحويل دفع ما يتوهم من ظاهر المتن ان الرخصة هي
الحكم المتغير اذ هو المحدث عنه لكن صرف عنه لفظ الرخصة فانها لغة
السهولة كما اشار اليه الشارح والتصنف بالسهولة هو المتغير اليه لا المتغير ثم
لا يخفى ان المطابق لعبارة المتن كون المتغير اليه هو السهولة لا السهل لكن
سهل ذلك ان المتغير من حيث الوصف فله فرق بين ان يضاف الى الوصف
او محله **قوله** يسي رخصة اشار الى ان هذه التسمية طارئة للحكم من الاصطلاح
الشرعي **قوله** وهي لغة السهولة اي مطلقا فنقل اصطلاحا الى سهولة خاصة
وهي السهولة في الحكم كما اشار اليه بالتعبير بالسهولة المعروفة بلام العهد **قوله**
كامل الميتة مثل كل من الفعل والترك بمثالين فنقل للفعل باكل الميتة والسهم والترك
بالقصر وفطر رمضان ولم يقل في الفطر الذي هو ترك الصوم كما قال في القصر

لانه

لانه يعلم بالمقابلة **قوله** اي اكل الميتة تفسير للضمير المستتر في وجبا ولذا
رفع على انه فاعل للوجبا وقس على ذلك البقية **قوله** لكن في السفر اي لكن ندبة
في سفر الحر ثم هو خد يد للندبة **قوله** خروجها من قول اي حنيفة اي من خلاف قوله
اي حنيفة **قوله** واتي بهذه الاحوال اي على وقفه دونها الاولى للاول وهكذا
والكثير كون الاولى للآخر نحو اقيت لهذا مصعقة نخدرا وقوله للزمر
اي التي لا تختل عن اصحابها **قوله** يعني الرخصة كحل المذكور اشارة الى ان
قوله كحل الميتة وما عطف عليه على تقدير مضاف هو حل اذ الرخصة الحكم
المتغير اليه السهل كما مر واكل وما عطف عليه متعلق بالحكم المذكور لانفسه
وفي بيان حل المذكورات بقوله من وجوب الخ اشارة الى ان المراد بالحل
لاذن في الفعل الصادق بالوجوب والندب والاباحة لاستواء الطرفين
الصادق بالاباحة فقط **قوله** وهي اي اسبابها قايمة اي موجودة **قوله** ولذا
اي الحل وقوله الاضطرار الخ نشر للف وقوله وشقة السفر اي في الصلاة
والصوم **قوله** وسهولة الوجوب الخ جواب عما يقال الوجوب لسهولة فيه
اذ هو الزام وتكليف فاجاب بان سهولته من حيث موافقته لمريض النفس
في بقاءها فان كل من غرض النفس والوجوب طالب لبقائها فاشتركا في
متعلق واحد وهو بقاءها ومن نظر اليه من حيث انه الزام قال انه غريزة كما
اشار الى ذلك بقوله وقيل انه غريزة الخ **قوله** ومن الرخصة اي من افرادها وهذا

بيان لفائدة الكاف في قوله كان تغير من الحرمة الى الحل ان الكاف تشير بان مدخولها
فرد من افراد الرخصة لانها ما هيها **قوله** اباحة ترك الجماعة من اضافة المصدر
الى المفعول وقوله في الصلوة يحتمل ان يتعلق باباحة وتركها وهو ظاهر **قوله**
لمرض يصح تعلقه بالاباحة وبالترك **قوله** وحكمه الخ اشارة الى انطباق حد
الرخصة على ما ذكره والضمير في حكمه لترك الجماعة وقوله الصعبة اشارة الى
الجواب عما يقال كيف توصف الكراهة بالصعوبة مع انها لا الزام فيها
وحاصل جواب ان صعوبتها وان لم تكن ذاتية لكنها سببية اذ الكراهة اقتضا
الترك اقتضا يترتب عليه اللوم على الفعل دون الائم والاباحة تحييل لوم
في متعلقه لا فعلا ولا تركا **قوله** والاى وان لم يحصل التغير بقعوده السابق بان
انقضى من اصله او انتفى قيد من قيوده السابقة والى لهذا اشار الشارع بقوله
اى وان لم يتغير الحكم كما ذكر اى على الوجه المذكور **قوله** لمن لم يحدث اى في
حق من لم يحدث واللام فيه متعلقة بالحل او بالترك المضاف اليه
الحل **قوله** بمعنى انه خلاف الاولى دفع لما يتولهم من ان الحل بمعنى استوا
الطرفين **قوله** لما كثروا ان قيل المشقة في الثبات لا تنقيد بحال الكثرة
لثبوتها قبلها فالجواب منع ذلك اذ لولا المصابرة المذكورة اضاع
لدين ولا يخفى سهولة المصابرة لحفظ الدين بخلاف ما بعد الكثرة المذكورة
عن المصابرة حينئذ **قوله** والسهل المذكور اندرج فيه شيان السهل لاعم

عذرا

عذرا ولا مع قيام السبب لانه اى الحكم المذكور عزم امر اى قصد قصد
صما وقوله امر اى شانه هو ثبوت وتحملة على الكلف صعب عليه او سهل
وقوله اى قطع وحتم اشارة الى ان عزيمة فريدة بمعنى مفعولة **قوله** واورد
على التعريفين الخ اى تعريف الرخصة والعزيمة الماخوذ من من التقسيم **قوله**
فانه عزيمة ويصدق عليه تعريف الرخصة اى فينقض به حد العزيمة عكسا
حيث كان من افرادها ولم يدخل فيه وحد الرخصة طرأ حيث دخل فيه وليس
من افرادها وجه الدخول ان الخيض عذر في الترك فيصدق ان الحكم بتغير من صعوبة
الى سهولة لعذر **قوله** ويجازى بمنع الصدق اى صدق تعريف الرخصة عليه وحال
الجواب ان الخيض عذر لكن من حيث الترك وما من من حيث الفعل ففيه اعتبار
ان ومن مانعته فشا وجوب الترك لان عذريته فلم يتغير الحكم فيه من صعوبة
الى سهولة بل من صعوبة الى مثلهما وبتقدير تسليم انه تغير الى سهولة من
حيث موافقة الوجوب المذكور لفرض النفس والتغير لا العذر بل مانع
قوله اقرب الى اللفظة اى الى المعنى اللغوي لان المعنى اللغوي للرخصة وهو
السهولة وصف الحكم المسمى بها كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارع
والمعنى اللغوي للعزيمة وهو القصد المصمم فتعاق بالحكم المسمى بها كما
اشار اليه الشارع بعد تفسير اللفظة بالقصد المصمم بقوله لانه عزم
امر اى قطع وحتم بخلاف الفعل الذي هو متعلق بالحكم فانه ليس موصوفا

ولا متعلقا لذلك لكن لما كان متعلقا للحكم الموصوف او المتعلق كان
بينه وبين المعنى اللغوي للوحدة والفرقة نوع من القرب فلذا غير بصيغة
القضيل **قوله** والدليل اي الذي هو واحد لادلة الواقعة في تعريف اصول
الفقه والفقه **قوله** اي الوصول بكلفة اخذه من صيغة تقتل فانها ترد
للكلف ومعناه كما قال الجاربردي ان الفاعل يتعالى ذلك الفصل كشيء
اذا معناه استحصال الجماعة وكلف نفسه اياها لتحصل له انتهى قال
بعض المحققين ولا يخفى ان كثير من الادلة كالعالم للصانع يسهل
الوصول به الى مطلوبه فالاولى ان تكون الصيغة للفعل المتكرر اي لتلك
على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو جرعة اي شربة جرعة بعد
جرعة فالجاربردي ومنه تفهمه اي حصل له فهمه شيئا محبا بعد شيء
انتهى وحمل الصيغة هنا على التدريج وان كان صحيحا لكن يمكن الجواب
عن الاول بان من شأن الوصول بالدليل الى المطلوب الكلفة او انها
ثابتة لجنس الدليل وان المراد الكلفة النسبية فبان يكون النظر فيه التفسير
الصحيح النظر والجهة السبب **قوله** ان ينتقل الذهن اي العقل بها الباء
للسببية او للدلالة وقوله الى ذلك المطلوب اي المطلوبية علمه او ظنه **قوله**
المسماة نعت ثاب للجهة اي المسماة عند الاصوليين والمناطق وجه الدلالة
اي سببها **قوله** ومعنى الوصول اليه بما ذكر اي صحيح النظر علمه او ظنه لان

العلم والظن من قبيل الادراك المفسر بوصول النفس الى المعنى بما
كما ياتي **قوله** فالنظر هنا اي في هذا الحد الفكر لا بقيد المودى الخ توضحه
النظر هو الفكر المودى الى علم او ظن كما ياتي والمراد به هنا الفكر لا بقيد
المودى حذر من التكرار اذ يصير المعنى الدليل ما يمكن التوصل اليه صحيح
النظر فيه المودى الى علم او ظن الى علم او ظن بمطلوب خبري فاطلق اسم
المقيد على المطلق مجازا للقربة المذكورة ولما لزوم التكرار لو اراد
الحقيقة فتقوله كما ياتي متعلق بالمنفى وهو قيد **قوله** كالنار لوجود
الدخان استدلال بالعلة المعاول وما قبله استدلال بالمعلول على العلة
وانما كانت دلالة النار على الدخان ظنية لانها قد تخلو عن الدخان اذا لم
تخالط شيئا من الاجزاء الترابية **قوله** الدليل القطعي اي المقيد للقطع و
الظني المقيد للظني **قوله** واقم الصلة لوجوبها اشارة الى ان المراد
بالامر هنا صيغة الامر لا حقيقة التي هي الطلب اذ الطلب حقيقة
في الوجوب والندب **قوله** فبالنظر الصحيح متعلق يتصل بعلمه قدم
عليه للاختصاص وقوله فبالنظر الصحيح اشارة الى ان قوله بصحيح
النظر من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** اي بحركة النفس فيما تنقله
منها الجوابان لفهم النظر فيها وقوله بما من شأنه الجوابان لفهم النظر
الصحيح وقوله كالحديث والاحراق والامر بالصلاة امثلة لما تنقله

النفس من تلك الأدلة وتقع حركتها فيها بالامن حيث انها مضمرة بل من حيث
ثبوت كل منها الموضوع الصغرى الذي هو الدليل المعبر عنه بالحد الاصغر فحكم
عليه اعني كلامها بحمول الكبرى الذي هو المطلوب المعبر عنه بالحد الاكبر وثما
خصها بوقوع الحركة فيها كونها عبارة عن الحد الاوسط المستلزم للمطلوب
فالحركة واقعة فيه اولا وبالذات وفي غيره من باقي الحدود بطريق التبع قال
قوله بان ترتيب متعلق بنصل والصغير للون في عايد على الادلة وما تعلقه
النفس منها والمطلوبات وفي قوله بان ترتيب تصريح بان الترتيب غير النظر
بمعنى حركة النفس في المقولات حيث جعل النظر بهذا المعنى متوقفا على
الترتيب والمتوقف غير المتوقف عليه فيكون الترتيب شرطا للنظر لان ماله في
يستلزم انتفاؤه انتفاءه وقد تبع الشارع ابن الحاجب في اشتراط الترتيب
خلاف ما عليه جماعة من متأخري المنطقيين والاصوليين حيث ذهبوا الى
ان النظر والترتيب بمعنى واحد فاقدم عرفوا النظر بمعنى الفكر بانه ترتيب
امر حاصل للتأدي بها الى مجهول **قوله** دون يتوصل الى مع انه احضرو
قوله لان الشيء يكون دليلا لان الدليل كما قال السعد التفتازاني مفروض
الدلالة وهي كون الشيء بحيث يفيد العلم او الظن عند النظر فيه وهذا
حاصل نظريه اولم ينظر انتهى وقوله وان لم ينظر فيه النظر المتوصل به اي ان
لا ينظر فيه من غير وجه الدلالة او منه لامع الترتيب المذكور وانما ادخل

املا او ينظر فيه

الشارح البقي على التردد ون التوصل مع انه الجارى على سنن ما سبق لثبوت صدق
العبارة بصورة باطلة من جملة ثلوث صور لاوى ما اذا لم ينظر فيه بالكلية
الثانية ما اذا انظر فيه نظرا فاسدا الثالثة ما اذا انظر فيه نظرا صحيحا
لكن ثم يتوصل به الى المطلوب وهذه الصورة الثالثة باطلة فلما
ادخل النفي على النظر لم تدخل **قوله** وان ادى الى اقصى ما عبر به السعد
التفتازاني قال فان قيل لا فضا الى المطلوب يستلزم امكن التوصل
اليه لاحالة فلما يمنع فان معنى التوصل يقتضى وجه دلالة بخلاف الاضا
انتهى فمن هنا قال الشارح لان الفاسد لا يمكن التوصل به الى المطلوب
لا انتفاء وجه الدلالة عنه وان ادى اليه بواسطة اعتقاد او ظن **قوله** من
اعتقد ان العالم بسيط اي من حيث العموم لا بالنظر الى كل فرد منه
ان منه المواليد الثلاثة التي هي الحيوان والمعدن والنبات وهي مركبة
من العناصر الاربعة والبسيطة كالاجسام الفلكية والمقول والنفس
عند الحكماء **قوله** ومن ظن ان كل شخص له دكان فيه اشارة الى ان الخطاء
في اعتقاد البساطة من وجهين الاول الثبوت لقيام الدليل على تركب
العالم اما من الجواهر الفردة كما هو الحق او من الجبولى والصورة على
ما ترعهم الفلاسفة والثاني استلزامها للصانع والخطا في اعتقاد
التسخين من وجه واحد وهو استلزام التسخين لوجود الدخان

فلذا سطر الشارح الاعتقاد في البساطة على الجهتين والظن على الثانية فقط
قوله بان تصور متعلق بتوصل وسياتي حد الحد جواب عما يقال ما حقيقة
المسيح **قوله** الشارح لذلك اي الحد الانسان والغير **قوله** واختلفت امكننا
الهل العالم اي اختلفوا في جواب هذا الاستفهام وفي قوله الشارح بالاطلوب
اشاره الى ان الله في العالم للعهد الذكري اذ سبق له ذكر تقديره في قوله
الى مطلوب خبري وقوله الحاصل بالرفع نعمت العلم وفي التصريح به اشارة
الى ان العاقل في الطرف وهو عقبة محذوف للدلالة المعنى عليه **قوله** عادة
اي جرت به عادة الله تعالى المستمرة فله يتخلف العالم عنه الاخرقا للعادة
قوله كوجود الجوهر فانه لازم عقلا لوجود العرض لا يمكن انفكاك العرض
عنه **قوله** مكتسب اي حاصل بالكسب والاختيار ويقابله الضروري
لحصوله لغير قدرة واختيار كما اشار الى ذلك الشارح في تعليل المقتال
بقوله لان حصوله اي بعد النظر اضطراري لا قدرة على دفعه اي عند
انفكاك حصوله **قوله** لا انفكاك عنه اي بعد حصوله **قوله** فلا خلاف الا في التسمية
لان كلا من التجهيزين متفق عليه بين الخصمين اذ الاول ناظر الى السبب
والثاني ناظر الى حصوله في نفسه **قوله** وهو المكتسب انساب لان المكتسب
فيه مدخل في الجملة لتعلقه بسببية فتسميته بالمكتسب انساب دفعا
لتوهم انه ضروري لا يحتاج الى نظر اصلا لا في نفسه ولا في سببه **قوله** قد

ينزل

ينزل لما مضى اي ارجح من السبب او ساو له **قوله** او اظهر خلاف المظنون مثله
ظهر للمظنون نفسه اذ الظن لا يجامع العلم **قوله** بولد العلم فسر والتوليد
بان يوجب الفعل لفاعله فعلا اخر كما يحجب حركة اليد حركة المفتاح بنا
على ان افعال العباد مخلوقة لهم اما بطريقة المباشرة او بطريقة التوليد
وعندنا الكل مخلوق الله فعلى كون العلم مكتسبا او ضروريا ان الله تعالى
يخلفه بعد مباشرة العبد لاسبابه بطريق اختيار او بغير مباشرة
واما المعتزلة فيزعمون انه بايجاد العبد كالظن وان كان إيجاد النظر
بطريق المباشرة وايجاد العلم بطريق التوليد وبالجمله فلو تياتي اختلافهم
في انه مكتسب او ضروري مع قولهم بالتوليد وفي قول الشارح عند لهم شك
الى رفع ما يتوهم من تنظير توليد العلم بتوليد حركة اليد حركة المفتاح
ان التوليد في النظر به متفق عليه **قوله** وعلى وانه اي وانه قولهم في تولد العلم
عن النظر والجوار والجور متعلق يقال بعده قدم عليه للدوام **قوله** وان
لم يجب عنه لما مر من انه لا ارتباط بين الظن وبين امر ما الخ والاعتراض ما
ذكره الشارح بانه انما يتجه كونه دليلا على عدم ثبات الظن بعد حصوله
لا على انتفا حصوله عقب النظر الصحيح فان القياس اذا كان صحيحا للصحة
لا يتخلف عنه حصول الظن الناظر للرب للقياس عقب نظره فيكون
مرتبطا به عادة اولر وما وما يتخلفه بعد حصوله في شيء اخر **قوله** وللمحد عند

الاصوليين اشار الى ان الله في الحد للعميد الذهني **قوله** ولا يميز كذلك اي
الشيء عماده الا ما لا يخرج عنه شيء من افراد الحدود وان اخرج عنه شيء من امكن
التمييز فاصرا على البعض الداخل ولو دخل فيه شيء من غير اهل الاخطات افراد
الحدود بغير اهلها فلا يحصل التمييز **قوله** والاول اي بالتمييز الشيء عماده مبين
لفهم اي لحقيقته كونه حدا بالذاتيات والثاني وهو قوله ما لا يخرج عنه شيء
من افراد الحدود ولا يدخل فيه شيء من غير اهلها مبين لخاصته لا لفهمه وحقيقته
لكونه تعريفا بالعرضيات ويعبر عنه بالرسم عند المناطقة **قوله** اي الذي كلما و
جد وجد الحد ورفله وجد ولم يوجد الحد ولم يكن مطردا ولا مانعا لان
اللفظ الوضعي لا يخلو عن الدلالة فان لم يتناول الحد و تناول غير الحد
فله يكون مانعا **قوله** اي الذي كلما وجد الحد وجد هو فان وجد الحد
ولم يوجد الحد بان صدق الحد ود على فرد لم يصدق عليه الحد لم يكن
منكسا ولا جاسعا لجميع افراد الحد وخرج ذلك الفرد عنه وفي اثبات
الشراح تبعا للعصبة بالفا التفرعية بعد تفسير كل من المطرد والمنكس
تنبيه على ان المنع وصف غير الاطراد لكنه لازم للاطراد والجمع وصف
غير الانكسار لكنه لازم للانكسار **قوله** فانه غير جامع وغير منكس
اي وان كان مانعا مطردا اذ كلما وجد وجد الانسان **قوله** فانه غير مانع وغير
مطرد اي وان كان جامعاً منكسا ان لا يخرج عنه فرد من افراد الانسان **قوله**

وتفسير

وتفسير المنكس يستد اخبره قوله اظهر في المراد وقوله المراد بالجوهرية
للمنكس وعكس مرفوع بالمراد على انه نايب فاعل وقوله ما ذكر متعلق بتفسير
والماخوذ والموافق كل منهما مجرور نعتا لما ذكر وصح رفع كل منهما على انه نعت
لتفسير ولاول اظهر **قوله** الموافق في اطلاق العكس للمعرف اي للقوى فان
العكس للقوى هو تبديل الجزئين مع بقا الكم والكيف بحاله كما اشار الى ذلك
بقوله حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس اي وكل ناطق انسان وكل
انسان حيوان ولا عكس اي وليس كل حيوان انسان بخلاف العكس الاصطلاحي
وهو منطقي فانه تبديل الجزئين مع بقا الكيف بحاله دون الكم **قوله** اظهر
في المراد اي لموافقته للمعرف بخلاف تفسير ابن الحاجب فانه لا يوافق
المعرف ولا الاصطلاح **قوله** اي معنى الجامع تفسير المراد بالمنكس **قوله**
الله زم لذلك التفسير اي لكونه عكس نقبضه فانه اذا كان وجود الحد
مستلزما لوجود الحد بحيث لا يوجد الحد وفي صورة ما بدون وجود الحد
لزم من ذلك انه كلما انتفى الحد انتفى الحد وضرورة ان انتفا الله زم
يستلزم انتفا الملزوم **قوله** نظر اعله تفسير ابن الحاجب **قوله** حقيقة
لمحل التزاع واستغنى المص عن التقييد بذلك لانه المتبادر عند الاطلاق
قوله اذ ان اي الازل موجود فذل اشار الى الازل والخبر محذوف
لان اذا انما تضاف الى الجملة **قوله** حقيقة حال من لها سماء العائدة الى الخطاب

قوله عند وجود من يفهم واسماعه اياه اي عند اسماعه اياه فيعتبر في كون التسمية
حقيقة ثلاثة امور الاول كون التسمية فيما لا يزال لاني لا زل والثاني وجود
من يفهم والثالث اسماعه اياه وقصر الشارح في الاستدلال على عدم الحقيقة
بانعدام الامر الثاني فقط لانه كان في اتقا الحقيقة كما لا يخفى **وقرأ**
عنه وقع **نوع** على خلاف ما هو المعادة اي وهو السماع من جهة واحدة **وقرأ** وعلى
كل اختصاص بان كل اسم اما على الاول قطا له واما على الثاني فلكونه سمعة من
جميع الجهات وغيره انما سمعه بواسطة فيكون من جهة واحدة فان قيل قد
وقع ذلك لفريق من الانبياء عليهم الصلوة والسلام كنبينا صلى الله عليه وسلم
ليلة الاسراف وجه الاختصاص يجب بان وجه التسمية لا يلزم اطراؤه ولعل
في قول الشارح وعلى كل الحرف اشارة الى هذا **وقرأ** بتنزيل المعلوم المعنى ان الخطاب
للمعلوم واقع في الازل حقيقة لانه لما كان موجودا في العلم بمعنى ان الله تعالى
علم انه سيوجد فيما لا يزال ولا بد من نزول منزلة الموجود في الخارج فالجواز انما هو
في التنزيل لاني الخطاب وبهذا اندفع ما يقال ان التنزيل ينافي الحقيقة لانه
من الخلق ما بالفضل على ما بالقوة ومن قبل مجاز الاول ولهذا قريب مما قاله
المصنف كابن الحاجب في المنتهى من ان معنى الخلاف تفسير الخطاب فان قلنا
انه الكلام الذي علم انه فهمهم كان خطابا اي حقيقة وان قيل انه الكلام الذي
افهمهم لم يكن خطابا انتهى **نوع** لعدم من يتعلق به هذه الاشياء اذ ان يعنى

52
وعنده يستلزم عدم تعلقها وعدم تعلقها يستلزم عدمها فاورد
عليه ان عدم التعلق ان اريد به عدم مجموع التعلقين المعنوي والتجيزي
صح قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها اذ لا يوجد مجموع التعلقين
الا بوجوده يعنى من يتعلق به الاشياء والموجود عند عدمه هو المعنوي فقط
وبطل قولنا وعدم تعلقها يستلزم عدم الثبوت الامر منها مع التعلق
المعنوي فقط فلم يستلزم عدم مجموع التعلقين لعدمها وان اريد به
عدم جميعها اي كل منهما انعكس الامر اي صح قولنا وعدم تعلقها
يستلزم عدمها لانه اذا لم يوجد تعلق معنوي ولا تجيزي لم يتصور
وجود تلك الانواع اذ من جملتها الامر ولو وجد لتعلق تعلقا معنويا
عند عدم من يتعلق به وبطل قولنا وعدمه اي من يتعلق به هذه الاشياء
يستلزم عدم تعلقها لما علمت من ان عدم من يتعلق به لا يستلزم انعدام
كل من التعلقين بل انعدام التجيزي فقط والجواب ان معنى هذا الاعتراض
بثبوت التعلق المعنوي للامر في الازل والقابل لعدم التعلق
لا يثبت الامر في الازل فضلا عن تعلقه فلا اعتراض لانه اذا اريد لعدم التعلق
عدم مجموع التعلقين لا يبطل قولنا وعدم تعلقها يستلزم عدمها اولا ثبوت
عنده للامر متعلقا في الازل بالمعدوم تعلقا معنويا واذا اريد به عدم جميعها
اي كل منهما لا يبطل قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها اذ لا وجود لواحد من

التعلقين مع عدم من تتعلق به عند هذا القابل قائل **قوله** عند وجود من تتعلق
به هذه الاشياء اي وهون اجتماع فيه شروط التكليف لانها لا تتعلق به بحجج الوجوه
بل اذا وجد بشروط التكليف فلذلك لم يصح بالشروط استغناء بالتعلق **قوله**
بتنزيل المدوم او رد عليه انه قد اعتبر في الحكم مجموع التعلقين المعنوي و
التجيزي واعتبار ذلك في القسم يستلزم اعتبار في اقسامه ومنها الاك
وما بعده فاین التنزيل والجواب ان هذا القابل يرى للمعتبر في الحكم بحسب التعلق
المعنوي فلا يبرأ **قوله** وما ذكر في القول الضعيف بلزوم حال من **قوله**
الجنس مجرد عن انواعه اي والمستلزم للحال حال ووجه استلزامه للحال ان
كلما وجد في الخارج لا يكون الامينا مشتملا على الجنس كل لا تصين فيه ولا
تخص **قوله** الا ان يراد منها انواع اعتبارية اي بحسب فصولها فمى انواع
للكلام لا لتعلقه كما قيل بنا ان النوع مركب من الجنس والفعل لا عارض
للجنس والجواب ان محل ذلك في الانواع الحقيقية لا الاعتبارية **قوله** اي
عروض له يجوز خلوه عنها يحدث بحسب العلاقات توضيح ان الكلام
صفة واحدة لا تعدد فيه ولا تكثر كالعلم وغيره من الصفات القديمة للتع
والتكثرا عما هو بحسب العلاقات العارضة الخارجية عن حقيقة الكلام فيجوز
خلوه عنها **قوله** كما ان تنوع اليها على الثاني اي الاصح لكن الفرق بين القولين
انه لا يجوز انفكاكه ولا خلوه عنها على الثاني بخلاف الاول **قوله** فمن حيث

اي فالكلام من حيث تعلقه في الازل على الاصح او فيما لا يزال على القولين
يتنى على وجه الاقتضا لفعله اي ايجاده فالمراد بالشئ الفعل بمعنى الحركات
والسكات الحاصلة بالمصدر والفعل لايجاد واو في قوله فيما لا يزال
للتنوع والاضافة في قوله على وجه الاقتضا بيان ان اضافة الاعم الى
الاخص عند من يمنع الاضافة البيانية **قوله** وقدم هاتين المسئلتين الى تسميته
خطا با وتنوع **قوله** المتعلقين بالمدلول في الجملة لان المدلول هو المطلوب
الخبري وهو اعم من الكلام لصدق به وبغيره كنبوت الصانع ووجه بعضهم
قوله في الجملة بان تعلقه ما في الكلام ليس من حيث كونه مدلول بل من حيث
تسميته خطا با ومن حيث تنوعه الى الامر والنهي والخبر وغيرها ويمكن
توجيهه ايضا بان الكلام النفسي بعد العلم به دليل لا مدلول لكن لما
كان مدلوله اعليه بالالفاظ القرآنية مثله صدق عليه انه مدلول في الجملة **قوله**
المتعلق بالدليل اي لوقوعه في الدليل **قوله** لا استبعاد ما يطول اي لا استبعاد
النظر ما يطول عن تقسيم الادراك الى النصور والتصديق ثم التصديق الى علم
واعتقاد وظن وولهم وشك ومن الكلام في تعريف العلم والجهل والسمي **قوله**
اي حركة النفس في المقولات اي التفانها اليها **قوله** او تصوري في العلم فيه
اشارة الى ان الظاهر من الدليل موقفا اذ الدليل كاعلمت لا يقع الا
في مطلوب خبري بخلاف النظر فانه يقع في المطلوب الخبري كذلك يقع

في المطلوب التصوري **ف** فإنه أي النظر الفاسد يورث إلى ما ذكر أي من العلم والظن
انما ناديت النظر الفاسد بواسطة الظن إلى الظن وظاهره واما ناديت
إلى العلم بواسطة اعتقاد فنية أشكال لأن العلم ثابت لا يزول بالتشكيك
والحاصل بالنظر الفاسد يزول بتبين فساد النظر وان حمل كلامه على المسحة
والتجوز باطل في العلم على الاعتقاد كان توهم من جهة أن ما ذكر واقع على العلم
والظن حقيقة إذ هو المقدم ويمكن الجواب كما أشار إليه بعضهم بأن
الاعتقاد الواقع في النظر قد يكون طريقا في الوقوف على موجب العلم من عقل
أو حس أو عادة فيحصل العلم بالنظر إلى ذلك الموجب وضح اسناد التأييد
إلى النظر المذكور بواسطة الاعتقاد لكونه طريقا في الوقوف على موجب المذكور
فهو سبب للعلم في الجملة وبالجملته فالكلام لا يخلو من تسريح **و** والادراك
أي الذي هو قدر مشترك بين العلم والظن الذين هما نتيجة النظر والفرض
الأصلي بيان حقيقة العلم والظن واما تقسيم الإدراك إلى الأقسام
المذكورة فلكونه طريقا إلى معرفته **ما** أي وصول النفس إلى المعنى الحسيان
لمعنى الإدراك اصطلاحا واما معناه لغة فالبلوغ مطلقا من أدركت الشيء
بلغت دركه أي اقضاه والمراد بالمعنى هنا ما يشمل الذات والباقي بتمامه
للملابسة **و** بلوحكم معراج الإدراك وقوله من أيقاع النسبة الخربيات
للحكم ولهذا بينا على أن الحكم نقل من أفعال النفس لا إدراك كما يشير إلى ذلك

قوله فما

قوله فما سياق قريبا وقيل أن الحكم ادراك أن النسبة الخربيات فاسد الشارح
للحكم في كلام المصنف بذلك لأنه تابع للرأي مختصركلله **و** ويسمى أي
الادراك بلوحكم **و** فيسمى شعورا من الشعار الذي يلبس فوق الشعروما
يليه يسمى دثارا وهو في الغالب انفس من الشعار لكونه يلبس للجمل ومن هنا
قال صلى الله عليه وسلم الناس شعار ولا نصار دثارا وادراك قال فان كانت
الرواية يعكس ذلك فلما في الشعار من سدة القرب والملاصة **و** يعني
والادراك للنسبة وطرفها أشار بذلك إلى أن الحكم متوقف الوجود على
ادراك النسبة وطرفها جميعا فلا بد من حصول الإدراك للصاحب للحكم
على ادراك الثلثة ثم يخلو فادراك لاعم الحكم فان المراد به جنس الادراك
الصديق بادراك كل منها على حدة وبإدراك الجميع واليه أشار بقوله
لمسبق لادراك لذلك **و** أيقاع أن الكاتب الخزعطف على ادراك **و**
المصادقين في الجملة يشير إلى أن التصديق هو النسبة إلى الصدق والخبر وأن
احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله هو الصدق ليس إلا واما الكذب فاحتمال
عقله كاصح به السعد التفتازي في المطول وغيره واما القول بأنه لا مدخل
للتصديق في الصدق ففيه نظر **و** قال بعضهم وهو التحقيق هو القطب قال
في شرح المطالع أن التحقيق أنه ليس للنفس هنا أي في معنى التصديق تأثير فقل
بل ادعان وقبول للنسبة وهو ادراك أن النسبة واقعت أو ليست بواقعة

قال والحكم وابقاع النسبة والاسناد كلها عبادات والفاظ اي توهم بحسب
اللغة ان للنفس بعد تصور النسبة وطرفها فعله ولا عبرة بايمها فان
لهذه الالفاظ وان وضعت للعقل لغة لكن لم يرد بها حقايقها **وقد** كاقيل
ان سماء اي التصديق ذلك اي الحكم وحده على القولين في معنى الحكم هل
هو ايقاع الخواصر ان الوقع او اللوقع وما ضعفه الشارح هنا هو الذي
اختار جمع من المحققين وكنشاح المطالع واليد وغيرهما قال السيد في حاشية
شرح التسمية للقطب هذا هو الحق لان تقسيم العلم هذين القسمين انما هو
لاستبار كل منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم الادراك المسمى بالحكم
ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو المحجة المتقسمة الى اقسامها وباعد هذا
الادراك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور الحكم به
وتصور النسبة الحكمية بشارك ساير التصورات في الاستحصا بالقول
فله فائدة في ضمها الى الحكم وجعل الجميع قسما واحدا من العلم مسمى بالتصديق
لان هذا المجموع ليس طريق خاص انتهى **وقد** اذ هو اي الحكم المنقسم الى جازم وغيره
اذ ما عداه لكونه من قبيل التصورات لا يتصور فيه غير الجزم ولهذا من باب
الاستخدام حيث اطلق التصديق او لا على المعنى المركب من التصورات
الثلاث والحكم وبعده اضمير الى التصديق بمعنى الحكم مجازا من اطلاق
اسم الكل على الجزء بقريته تقسيمه الى جازم وقوله اي الحكم الجازم فيه اشارة

الى انه

الى انه من اضافة الصفة الى الموصوف قوله بان كان لموجب اي لا يرتضي
ويجعله عادة بمعنى ان الله عز وجل اجري عادة بان يخلق العلم للفيد عنه
لا بمعنى التاثير كالهوى المعترلة في العزل وقوله من حسن الخزيان لانواع
الموجب ثم ان الحسن في كلامه يشمل الظاهر كما في الحكم بان الشمس ضربة
والباطن كما في الحكم بان لنا جوعا وعطشا وقوله فيكون مطابقا للواقع
اشارة الى ان المص استغنى بقيد عدم التغير عن قيد المطابقة لاستلزامه
اياء وقوله كالتصديق اي الحكم الى امثلة للدواع الثلاثة على طريق اللف
والنشر المرتب وانما قدر التصديق ثم فسر بالحكم ولم يقصر على الحكم
لان المقسم في كلامه هو التصديق بمعنى الحكم فاني بعبارة ثم فسر
على مراده قوله اي الحكم الجازم قيد الحكم بالجازم لاعتبار المقسم في كل من
اقسامه قوله بان لم يكن لموجب لما كان السبب في عدم قبول التغير كونه
لموجب كان السبب في قبول التغير عدم ذلك للموجب قوله طابق الواقع
ام لا اشارة الى ان هذا حد مطلق الاعتقاد والمطابقة وعدمها
فشرط خارج عن الماهية قوله اذ يتغير الاول اي المطابق بالتشكيك اي
خاصة اما الاطلاق على ما في نفس الامر فيصير علمه والثاني اي
غير المطابق قوله وهو اعتقاد الخ اشارة الى ان هذا ابتداء تقسم لطلق
الاعتقاد لان تمام التعريف فقوله ان طابق الواقع المطابقة لهم هنا بمعنى

الموافقة لا بمعنى الصدق والحمل فله يرد انه لا يصح حمل الادراك على الواقع
الذي هو النسبة الخارجية **و** كاعتقاد المقلدان الصمعي مندوب او رد عليه ان
الاعتقاد اعل من الظن فكيف يكون موجب التقليد اعله من موجب الاجتهاد
مع ضعف التقليد لكونه تابعا للاجتهاد واجيب بان ظن المجتهد لكونه ناشيا
عن الامارات قريب من العلم ثم واثقوى من مجرد الاعتقاد الخالي عن الامانة
وبانه ظن يودير الى العلم بوجوب العمل عليه بما ادى اليه اجتهاده **و** اى الواقع
لم يحذف اى ليله يتغير وقطع المتن بكسر القاف الساكنة ومن شرط المرجع ان
لا يتغير المتن **و** بيان كان معه احتمال نقض المحكوم به اى عند الذكر لو قد
فان الظن كما قاله العضد اعتقاد بسيط وقد لا يخطر نقضه بالبال ولكن
ينبغي ان يكون بحيث لو اخطر نقضه بالبال يجوز ويكفي تميزه في التوقيف
لو قدر نقضه لمنع انتمى من وقوع النسبة الحريان للمحكوم به **و** الرجحان
المحكوم به اى من حيث الحكم لرجحان دليله **و** لنقضه اى باللام دون
على لان على الله استقلاله ولهد موجود في الرجحان دون المرجوحية **و** من كل
من النقيضين اى الوقوع والله وقوع وقوله على البدل متعلق بالحكم به بمعنى
ان الحكم بكل منهما انما يتصور على وجه البدلية لاستحالة الحكم بذلك
على سبيل المعية **و** بخلاف ما قبله اعترض بين الخير والابتداء **و** اعتقاد
ان المراد بالاعتقاد هنا مطلق الادراك وقوله يتقاوم اى يتعادل

وقيل ليس الوهم والثلث من التصديق اي من افراد التصديق بمعنى الحكم
امن اجزا التصديق بالمعنى المركب من التصورات الثلاثة والحكم
اذ الوهم فلا خفاة الطرف المرجوح اي عند الحكم بالربح لكونه تقيضه والنقض
اسرع خطورا بالبال من الظير **قوله** والثلث التردد في الوقوع واللك
وقوع اي من غير حكم باحدهما **قوله** قال بعضهم وهو التحقيق يعني السعد
النفتان في السيد فانها صرحا بذلك **قوله** والمساوي اي من كل من الجانبين
لبوافق ما **قوله** اي القسم المسمى بالعلم اشارة الى ان اللام لتعريف العهد
الذكرى **قوله** من حيث تصور بحقيقة اي لا من حيث تصور بوجه ما **قوله**
بقرينة السياق سند لهذه الحديثية **قوله** اي يحصل اي تحصل صورة وتذكر
حقيقته مجرد الثقات النفس اليه يعني عنه اذ هو اخص من مطلق الضروري
الحاصل بغير نظر واستلال ثم اعلم ان الضروري يطلق تارة على العلم الحال
بالضرورة وتارة على متعلقه والمراد به هنا الثاني اذ المعنى ان حقيقة العلم
معلومة بالضرورة كما اشار اليه الشارح بقوله من حيث تصور بحقيقته
قوله بجميع اجزائه لان التصديق عند الامام مركب **قوله** ومنها تصور العلم
الخرفان قوله لان علم كل احد الخيخل كما قال الكمال ابن ابي شريف الى ان كل
احد يحكم بان علمه بوجوده معلوم له فان عبر عن ذلك قال علمي باني
موجود معلوم لي **قوله** علمي باني موجود محكوم عليه فلا بد من تصور **قوله**

مقوله في غير فطر واكتساب مقريحي بنفيا يقوله الحضم والافقوله بحجر القات النفس اليه صح

معلوم في محكوم به فلا بد من تصورهما وتصور النسبة بينهما والحكم
كل منهما ضروري ومثل ذلك حكم كل احد بان علمه بانه ملئذ او بانه متا لم
معلوم له فقولنا ومنها اي ومن اجزا التصديق المذكور تصور العلم بانه موجود
او ملئذ او متا لم لانه تصور المحكوم عليه وبني الجواب على ان الحكم لا يتوقف
على تصور المحكوم عليه بالحقيقة الذي هو محل النزاع بل يكفي تصور بوجه ما
انتهى فيكون تصور مطلق العلم التصديق بالحقيقة ضروريا لان الحكم
يضمن المطلق **قوله** حكم الذهن اي العقل فالحكم في الحقيقة هي النفس
الناطقة لكن لما كان الحكم نسب اليه مجازا وقوله المجازم نعمت
الحكم والجزم عدم احتمال النقيض وخروج بالمطابق للاعتقاد الفاسد
وبقوله لموجب الاعتقاد الصحيح **قوله** لكن يعدل الخ استدراك على قوله
مع قوله انه ضروري لا يهاجمه ان هذا القول قبل حدهما في عبارة المتن
قوله فثم لهذا الترتيب الذكري اي فالترتيب بين الذكريين لا بين مفهومهما
قوله اذ لا قابلية في حد الضروري لان قابلية الحد تصور الحدود والعلم
به من الحد والضروري حاصل بدون الحد فيستحيل حصوله من الحد لا
ستحالة تحصيل الحاصل فحده عبث **قوله** لوصوله اي في النفس **قوله** وان كان
سباق المصا اي كضيق الامام بخلافه **قوله** عما ورد على حدودهم اي من الاعتقاد
القوية **قوله** اختيار اي منه للقول بانه ضروري **قوله** اختلفوا في حد العلم

اي في العبارة

51
اي في العبارة المحدود بها هل يجد اولا لقوله وعندى اي بديهي فان فيه اشارة
الى ان من عداه لا يخالفه انه نظري حتى يخالف في الحد اذ تقديم الظرف
يفيد الاختصاص كما صرح به اهل البيان **قوله** اي ضروري فسر البديهي بذلك
مع انه من انواع الضروري ليلزم قوله نعم قد يجد الضروري **قوله** لا فائدة
العبارة عنه اي لا فائدة تصور بجملة قوله نعم قد يجد الضروري لان فائدة
حقيقة الضروري ويجوز عن التعبير عما في نفسه فاذا وقف على الحد اذ فائدة
لقدرة على التعبير عما في نفسه وهذا يخص عموم قوله سابقا فلا يجد
اذ لا قابلية في حد الضروري **قوله** وقال امام الحرمين فهو اي العلم من حيث
تصوره والقبالة في قوله نظري ان المقابلة انما تتم بين الضروري والظرف
لا بين الضروري والمسر **قوله** اي لا يحصل الا بنظر دقيق واقع موقع النيل
لقوله نظري عسراي لانه لا يحصل الا بنظر دقيق وحاصله مع الاتضاح ان
النظر الدقيق عسر على النفس ويسري العسر منه الى تصور العلم بحقيقته
فسر النظر بسبب العسر تصور العلم بحقيقته وفي قوله بسبب عسر اشارة
بان الفاسبية **قوله** المسبوق بذلك التصور العسر اذ التوقف على العسر
عسر وقوله صونا علنا الامساك **قوله** من اقسام الاعتقاد اطلاق الاعتقاد
هنا على مطلق الادراك كما هو مصطلح الحكماء فليس لهذا اي التميز حقيقة عندنا
بل هو عارض من عوارض الخاصة **قوله** ثم قال المحققون لا يتفاوت العلم

في جزيئاته اي فهو من قبيل المتواطى لاس فيل الشك وقوله وانما التفاوت فيها
بكثرة المتعلقات بالتفاوت فيه بانظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق وانما باللباقة
والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بان حال عن الجامع لان علم الله ازلي قديم وعلم
المخلوقات حادث **قوله** وعلى هذا يقال بتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم
عليه الا بعلوم واحد فله بصور التفاوت بكثرة المتعلقات تنوع التفاوت على هذا
يكون نقلة الفعلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد بالف النفس احد
المعلومين دون الاخر كما ذكره الشارح في الجواب **قوله** اقوى في الجرم فالتفاوت ترجع
الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يدرك اصله الحرفية اشارة الى ان التعريف الاول
يتناول قسمي الجمل البسيط والمركب **قوله** لانه اي ادراك الشيء على خلاف
هيبة جهل المدرك بما في الواقع مع الجهل بانه جاهل به فهو مركب من جهلين
جهلة وجهله بجهله فلذا سمي بالمركب **قوله** اي ادراك ما من شأنه ان يعلم بينه
وبين ما من شأنه ان يقصد ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فيما
من شأنه ان يعلم وان يقصد كالمعلومات الشرعية ويفارق ما من شأنه
ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه ان يقصد ليعلم
كاسفل الارض وما فيه ويفارق ما من شأنه ان يقصد ليعلم ما من شأنه ان
يعلم فيما من شأنه ان يقصد ليعلم وليس من شأنه ان يعلم كذاته تعالى
فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم لتعذر اسباب علمه في الدنيا

اي يعلم ما
من شأنه

او في الدنيا

او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة
قوله لاجراجه الجهاد الخ علة التقييد في قوله غيره وقوله لان انتفا العلم الخ
علة استغنى وقوله انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لانتفا العلم
محل بقبول ذلك المحل لله تصاف بالشيء المنفي **قوله** واستعماله اي المص في
القول الضعيف التصور بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور الساج و
والصدق كما اشار اليه بقوله ويقسم اي حين اذ يستعمل بمعنى مطلقا
الادراك الى تصور ساج الخ وقوله خلاف فليبق اي من استعماله في التصور
الساج خاصة وبه يعلم ان للتصور استعمالين وان استعماله في مطلق التصور
قليل بالنسبة الى استعماله في التصور الساج كما اشار الى ذلك بقوله وان
كان قليلا **قوله** اي الفعلة لما كان حقيقة المذاهل عدم التصور بسبب
الخبرة والذهن كما في قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت
اشار الى ان المراد به ما هو اعم من ذلك وهو مطلق لفعلة **قوله** بخلاف
النسيان الفرق بينهما ان السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها
في الحافظة حيث تنبه بادي تنبيه بخلاف النسيان فانه زوال الصورة عن المدركة
والحافظة جميعا فيحتاج حينئذ في حصول الصورة الى سبب جديد فقوله
الحاصل اي في الحافظة بعد انتقاله عن المدركة **قوله** المادون فيه اي فلما
حذف الجار ارتفع الضمير واستقر في المادون وفي تفسير الحسن في القبيح

هنا بالمأذون والمنهى ولو بالعموم وبما سبق بما يترتب المدح والذم الحر الاخص
من الاول التنبيه على ان لهما اطلاقين كائنته ذلك ببعض المحققين وقد تقدم
على ذلك التنبيه فيما مر **قوله** احوال لازمة اي للمأذون بمعنى انه لا يخلو عن واحد
منها او لانه بمعنى ان كل حال منها لازم لنوع ونظير ذلك قول النجاشي
المال ذهباً وفضة **قوله** قيل وفعل غير المكلف اي وقيل ليس الحسن هو المأذون
فيه خاصة بل الحسن هو المأذون فيه وفعل غير المكلف كما اشار الى ذلك الله
بقوله ايضا **قوله** والساهي الحر اشارة الى ان المكلف هنا الملزم ما فيه كلفه
لا يجد البالغ العاقل **قوله** نظر اعله قيل **قوله** والقيح على القولين في الحسن **قوله**
المنهى عنه اي فلما حذف الجار ارتفع الضمير واستتر في المنهى على وزن ما
مر في المأذون فيه **قوله** كما تقدم اي في تقسيم الحكم وتعليل ذلك بان الامر
بالشيء نهى عن ضده **قوله** اي بالمعنى الشامل لخلاف الاولى بناء على ما عليه
الاقدمون من ان المراد عندهم بالمكروه ما يشمل خلاف الاولى كما مر
ولو حمل المكروه على المعنى الآخر وهو الفعل الذي اقضى الخطاب تركه اقضا
غير جائز بنهي مخصوص لغهم خلاف الاولى من باب اولى لكن دلالة المطلق
اول **قوله** وان لم يورد به الا لثنا عليه بقرينة قوله الحسن ما امرنا يا لثنا عليه
قوله سو كان جازر الفصل الحرفية اشارة كما قال بعضهم الى ان المراد بجواز
الترك سلب الوجوب عن الفعل الصادق بوجوب الترك **قوله** والا لكان

ممتنع

ممتنع الترك لما تقدم من ان الوجوب هو الفعل المطلوب طلبا جازما بان لم
يجز تركه **قوله** وقد فرض جازم اي فيكون ممتنع الترك جازم الترك وهو اجتماع
النقيضين وهذا الدليل يسمى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال
نقيضه **قوله** لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر اي حضره وهو بصفات التكليف
بدليل توجه الامور اليه ووجه الدلالة ان الحكم وهو الوجوب المستفاد من الامر
قد علق بوصف وهو الشهود وتعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فيكون
الشهود علة لوجوب الصوم **قوله** وجواز الترك لهم اعذرهم اشارة الى
التخص عن اجتماع النقيضين بمعنى ان علة اجتماع النقيضين مشروط بشرط
وهو اتحاد الجهة وذلك مفقود هنا فان الجهة هم هنا منفكة او علة الوجوب
الشهود وعلة الجواز للعذر فلا تناقض **قوله** المانع من الفعل ايضا كما ان الجواز
للترك والموانع هنا المحرم اي سبب التحريم لا مانع الحكم لان الحكم وهو
الوجوب مع الحبس ثابت عنده **قوله** واجيب عن الدليلين بان شهود
الشهر سبب موجب عند انتفا العذر لا مطلقا لان الشهود سبب والعذر
مانع ومن شرط تأثير السبب انتفا المانع **قوله** والاما وجوب قضا الظاهر للحر
اي بناء على ان علة وجوب القضا وجوب الاداء على القاضى كما يدل عليه اخر كلامه
اما على العلة في وجوب القضا الوجوب في الجملة فلا يتأتى ذلك **قوله** والريض
حس في الجملة اي لا تفصيل وبيان ذلك كما قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله ان

المريض قد يتبع منه الصوم ليجتمع عنه وقد يمكنه لكن مع شقة تبين الفطر فاذا
 قيل انه عاجز عن الصوم حسا على الإحلال مع ذلك نظر إلى عدمه في إحدى حالتين وان
 كان لا يصح نسبة العجز إليه تفصيلا بالنظر إلى الحالة الأخرى انتهى **قوله** مبنى على
 ان أدور مفكك الحروف أي هذه المادة والمراد الصدر **قوله** وفي القدر المشترك
 إشارة إلى ان الاشتراك معنوي لا لفظي اذ لم يوضع لكل منهما اختصاصه وقوله
 طلب الفعل تفسيرا للقدر المشترك بينهما **قوله** ورجح الامد على هذا جرى المص
 والشاح في تعريف الامر النفسي بقولهما اقتضا فعل غير كف مدلول عليه بغير كف
 جاز ما كان الطلب او غير جازم **قوله** اما كونه مامورا الخ إشارة إلى بيان التشرى
 تفسير المامور بقوله أي سمي بذلك **قوله** أي من ههنا تقدم الكلام على نظيره من
 غير حاجة إلى إعادة **قوله** وهوان المندوب إلى الخرم إشارة إلى ان هذا التفرع
 على حكم المندوب لا على حكم المباح ايضا اذ لا مدخل له في العدول عن تعريف
 التكليف بالطلب إلى تعريفه بالالزام **قوله** أي من اجل ذلك مقتضاه ان انتفا
 التكليف بالمندوب علة لتعريف التكليف بالالزام مع ان الامر بالعكس كما شئى عليه
 المص في شرح المختصر كالمضد وغيره **قوله** فتد ظرف مكلف بهما قدم عليه للاختصاص
قوله كالواجب والحرام قال بعض المحققين ذكرهما وان كانا متفقا عليهما مع المندوب
 والكروه أي بالمعنى الشامل لخله الأولى ليرجع إلى الأربعة الإشارة بقوله على
 ذلك فيعلم ان هذه الأربعة والمباح هو المراد بقوله تسمية للقسام انتهى **قوله** بفصل

المنع إضافة بيانية **قوله** على السواى في جواز الفعل والترك **قوله** وترك الحرام واجب
 قال بعض المحققين ههنا صغرى مطوية والتقدير بالمباح لا يتم الواجب إلا به
 وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما سياتى والمباح واجب وهو عين الدعوى
 المفسرة بما ذكر وما كانت الصغرى يتوقف اثباتها على ثلاث قضايا وهي
 ان كل مباح يتحقق به ترك حرام وترك الحرام واجب وما يتحقق به الشيء لا يتم
 إلا به حذف الصغرى لقيامها مقامها طلبا للاختصاص وانتهى لكن على الصغرى
 منع ظاهر لان ترك الحرام لا يخص في التلبس بالمباح بل يتحقق بعد التلبس
 من اصله ونعقب بأنه لا يخرج بذلك عن اصل الوجوب بل عن الوجوب العيني
 إلى الوجوب الخيري اذ حاصله ان المباح احد الامور التي لا يتحقق ترك الحرام الا
 بها فن هنا اعترف المص في شرح المختصر بحقيقة ما قاله الكمبي لكن باعتبار
 الجهتين وقد اشار بعض المحققين إلى التخلص عن دليل الكمبي بان ترك الحرام
 الذي يوصف بالوجوب هو الكف على الوجه المختص المضمن للفصد وهو فعل
 مغاير لسائر الافعال الوجودية التي هي اضداد الحرام فمن سكت جوارحه عن الحرام
 او حر كها في مباح او غيره من غير ان يخطر بباله الحرام ولا دعت النفس إلى الإيذاء
 منه كف فلا يكون آتيا بالترك الواجب وان كان غير آثم اكتفا بالانتفاء لا
 في حقه **قوله** كما اشار إليه المص أي إلى ان غيره لا يخالف في ذلك فان مفهوم
قوله من حيث هو انه من حيث عارضه مامور به ولا كان عدم المخالفة هي

وافقة الغير في صحيح قوله وكون المباح غير مأمور به صريح في قولهم وكونه
مأمور به صريح قوله اسند الخالفه المنفية او لا الى ضمير الكعبي وثانيا الى
ضمير الغير كما به عليه بعض المحققين **قوله** اذ هي التحيير الحر قال بعض المحققين
تفسيرها بالتحيير في قوله وبالاستغناء في قوله يودي الى ان الخالف لفظي **قوله** من
الاذن في الفصل بيان الجواز وقوله بما اى مع فضل المخرج فضل الوجوب يقوم
اي يحصله وقوله من الاذن في الترتيب بيان ما يقوم **قوله** من الاباحة تقسيم
لعدم الخرج فمن لبيان الاقسام اى بقى واحد منها لا يعينه كما اشار الى ذلك
بقوله اذ لا دليل على تعيين احد **قوله** وقيل الجواز الباقي بمقومين لهذا
التقرير ان هذا القول وما بعده خلاف في تفسير الجواز الباقي على القول
الصحيح الاصح لا مقابل الاصح اذ مقابل ما نقله عن القرالى **قوله** اذ بارفع
الوجوب ينتفى الطلب بمعنى ان الوجوب طلب خاص مشتمل على جنس
وهو مطلق الطلب وفضل وهو الجرم فاذا رفع ارتفع بجنسه وفضله و
القابل ببقائه الاستحباب يقول لا يلزم من ارتفاع قيد الوجوب
ارتفاع الطلب من اصله اذ التحقيق بارتفاع الوجوب انتفا الطلب الجازم
فذلك لا يستلزم انتفا الطلب من اصله فيثبت الطلب الغير الجازم
اذا اصل عدم ارتفاعه ولما كان ارتفاع الوجوب في التحقيق يتحقق برفع
منع الترتيب ذهب القابل بالاصح الى ان الباقي بعد نسخ الوجوب هو الجواز

قوله لان

قوله لان في ايتها الامر بذلك تقدير اى لا امر محال لان لفظ لاية خبر
قوله بوجوب واحد منها اى يدل على وجوبه فان الكلام في الامر اللفظي
لا النفسى والا لكان عين الايجاب فيتحد للموضوع والمحمول فله يصح
الحمل **قوله** وهو القدر المشترك الخ اشارة الى انه ليس المراد بالهم حقيقة
بل القدر المشترك والفرق بينهما ان الهم واحد منها معين في نفسه وان
انهم علينا امر بخلاف القدر المشترك فانه امر كل واحد من غيرهما يوجد
في ضمن اى معين منها فالاعتناق مثلا واجب من حيث كونه واحدا من
الثلاثة لان حيث كونه اعتقاكا وكذا القول في الباقي **قوله** فثبنا بفعلها
ثواب واجبات الخ فيه اشارة الى ان المراد الكل الجمعي لا الكل الجمعي قوله
حيث اقتصر عليه اما اذا فصل الكل فالامر ظاهر **قوله** لان الامر يتعلق بكل
منها لتفصيل لوجوب الكل وسقوطه بواحد **قوله** ان سلم ذلك اى لا نسلم
اولا ان الامر يتعلق بكل منها بخصه على الوجه المذكور بل يتعلق بالقدر
المشترك وهو واحد منها من حيث كونه احدها لان حيث خصه سلمنا
ذلك لكن لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ما ذكر من حيث انه يشاب
بفعلها ثواب واجبات وبما تبتركمها عقاب ترك واجبات **قوله** اوجب
عقلا ان يعلم الامر **قوله** فان فعل الخ تضييع على الثالث **قوله** بل يكفي
في علمه الخ يعني ان العلم الذي لا يتحقق الايجاب بدون ذلك هو ان يعلم الامر

الواجب حسب ما اوجبه فاذا اوجب شيئا بعينه وجب ان يجعله كذلك واذا
اوجب احدا لأمور المعينة من حيث هو واحد ها وجب ايعله على الوجه الذي
اوجب عليه والالم يكن عالما بما اوجبه واللازم محال فكذا الملتزم وتعلق
علم الله بما يفعله كل مكلف من خصال الواجب المخير لا يوجب وجوب ذلك
المفعول عيناً على فاعله بل هو علم بما يستقط به عنه الطلب لاحدها من حيث
هو واحد ها او يحصل به الامتثال كآثره العلوية الكمال ابن ابي شريف رحمه الله
قوله لتمييز احد المعينات الهم اي من جهة تشخصه فلان في وصفه بالثمين
من حيث كونه واحداً من تلك المعينات الثمين عن غير ها كما اشار الى ذلك
يقوله من حيث تعيينها وهو متعلق بتمييز **قوله** اي الواجب في ذلك اي الامر
بواحد الحر وقوله بان يفعله متعلق يختار وقوله للاتفاق علة هو تخالفا
وقوله على الخروج اي خروج المكلف وقوله للقطع اي الاتفاق **قوله** لما قالوا
علة نفى في الظاهرين **قوله** لما في فعله الحر اي بناء على قاعدتهم في التحسين
والتصحيح عقلاً **قوله** على قولنا اي بناء على قولنا **قوله** وفيها اعلم ثوابا اي ان فعلت
وعقابا ان تركت وادنى كذلك اي ثوابا وعقابا الحر **قوله** اي المشاب عليه
ثواب الواجب تحويل للعبارة عن ظاهرها من انه عين الواجب فان الواجب
على قولنا هو واحد ها لا بعينه **قوله** ان عوقب اشترط ذلك في العقاب لان
العاصي تحت المشيئة فالسجانه وتعالى ويفض ما دون ذلك لمن يشا

واما الثواب

واما الثواب فمخروم به فضله منه تعالى لا وجوباً عليه قال تعالى انا
لا نضيع اجر من احسن عملاً ونحو ذلك من الايات كقوله تعالى فمن
يعمل مثقال ذرة خيراً يره فانها جارية على ظاهرها بدليل الايات **قوله** بلغ
والاحاديث المعاصرة لذاتها بخلاف قوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة
شراً يره وقوله تعالى من يعمل سوءاً يجزيه ونحو ذلك فانها مصروفة
عن ظاهرها بالايات والاحاديث الدالة على ان ما عدا الشرك من الكبار
والصغار تحت المشيئة او انه لا يلزم من رواية الجزاء وقوعه فان قلت
ان ذلك يسيء في رواية جزاء الخبر قلت هذه مصروفة عن ظاهرها بدليل
غيرها من الايات كقوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملاً **قوله** لانه
لوفعله فقط لم يعاقب اي فان ضمام غير الى لا يزيد عقوبة
قوله فان تساوت اي الاشياء وهذا مفهوم قوله وفيها اعلم ثوابا وعقابا
فثواب الواجب والعقاب على واحد اي فعل وترك واحد منها وقوله
فعلت اي جميعاً **قوله** اولها اي من حيث انه اولها **قوله** وثواب مستأنف
وقوله على كل من غير ما ذكر لثواب الواجب هو اعلاها في متفاوتة واحد
في المساوية على القول الصحيح وادها على المقابلة **قوله** نظر اعلى محل
حتى غاية احدها من حيث انه احدها **قوله** فيقال تفصيل الاجمال في
قوله فيما تقدم **قوله** النهي قابل الامر بالنهي لا بالتحريم كما فعل المصنف لانه انب

كالاجتناف **قوله** واحدا منها مقابل قوله يوجب واحدا منها وقوله بالمعنى
السابق هو القدر المشترك بينهما في ضمن اي معين منها **قوله** وثياب يتركها
امثالاً لقيد الترك بالامثال دون الفصل لان الترك قد يكون لغير الامثال
كنسيان واقله س ونحو ذلك بخلاف الفعل فان من شأنه والغالب عليه
الامثال لما فيه من اعمال الجوارح على ان الراجح انه لا يشترط في الحصول الثوب
على الفعل قصد الامثال بخلاف الترك فالقييد في جانب الترك دون
الفعل على هذا الاعتبار عليه **قوله** وقيل المحرم مقابل وقيل الواجب وغير
الاسلوب هنا كما فعل المصنف هناك **قوله** وقيل المحرم في ذلك اي النهي عن
واحد من اشياء وقوله بان يتركه متعلق يختار **قوله** وهي تساوية قيد في الترك
بشرط والفصل وقوله او بعضها اخف الخ قسم تساوية **قوله** سوا فعلت اي
التساوية او المقارونة وانما قال فعلت ولم يقل تركت لان الترك لا ترتيب
فيه فلو لا ارتكاب المحرم به دون ما قبله از الغرض ان المحرم واحد منها لا بعينه
ولا يحصل ذلك الا بالاخير **قوله** ترك راجع للشباب وقوله وقيل راجع للمقابلة
وقوله من حيث انه احدها اي لان حيث خصصه وقوله حتى غاية احدها
من حيث انه احدها **قوله** حيث لم يرد بطريقة يشير به الى انه لا بحث للغة
عن تحريم ولا غيره من باقي الاحكام الشرعية نفيها ولا اثباتا لان ذلك من
وطبيعة الشرع لكن لما كانت واردة بطريق الاحكام من الفاظ الدالة

عليها

عليها الجريبة الشريعة المطهرة على اسلوبها نسب عدم ورود ما ذكره **قوله**
اليها والغرض نفي الورد بطريق ذلك **قوله** قلنا الاجماع مستندة الى ان
حيث ذاته فانه لا بد له من مستند من كتاب او سنة فلذا صرف الابه
عن ظاهرها **قوله** مطلق الفرض هو الذي لا يكون باعتبار شيء ولا باعتبار
عدم شيء وقوله المتقدم نعت الفرض او مطلق الفرض **قوله** مهم المهم ما يتم
بشأنه **قوله** يقصد اي بطلب من اطلاق اسم السبب على السبب بقرينة
قول الشارع ولم يقيد القصد بالجزم فالطلب هو الموصوف بالجزم وغيره
ولو كان القصد مستمرا في معناه الحقيقي الذي هو الارادة لم يختلف الوجه
عن الوجود اذ الكلام في قصد الشارع **قوله** يقصد حصوله عبر بالحصول
دون التحصيل لان الحصول مقصود اولاً وبالذات والتحصيل مقصود
ثانياً وبالعرض لانه سبب الحصول وان كان الذي يتوجه اليه الطلب هو
التحصيل لكون الطلب انما يتعلق بفعل ويمكن ان يكون الحصول اسم مصدر
بمعنى التحصيل **قوله** في الجملة هو معنى قوله من غير نظر بالذات الى فاعله **قوله** كل من
جمع حرفة وهي كما قال بعضهم العمل باليد والصناعات جمع صنعة وهي العلم
الحاصل من التمرن على العمل **قوله** اي واحد من المكلفين فيه اشارة الى ان المراد
بالعين الذات **قوله** كالنبي صلى الله عليه وسلم تتناول الكاف خيرية وقصة
مشهورة **قوله** احذر ازاعة النفي وهو يقيد **قوله** الكافي نعت القيام وقوله

عن عهده أي التكليف به وقوله جميع المكلفين نايب الفاعل ببيان **قوله** وان
لم ينعرضوا له أي صريحاً والضمير للصحيحين **قوله** في الأغلب اخرج الخصايس **قوله**
ولما عارضته هذا أي الدليل وهو شدة اعتنا الشارع به وقوله وان اشار بمباعدة
على اشار المص **قوله** ويدل لما اخترناه أي للدلالة من التبعية على ذلك كأنه
قال ليفعل بعضكم وقد استدل بالآية لقول الجمهور لأنه خاطب الجميع بالآية
على وجه الاكتفاء بفعل البعض كما ذكره البيضاوي في تفسيره على أن القائل
بأنه على البعض يكفي بالوحدان حصلت به الكفاية ولا يشترط في البعض
أن يكون جماعة كما يشعر به ظاهر الآية إذ لا منة للجماعة ومن هنا عدل
المص عن علم المشقة بالاستيلاء والاحتاطة حساً وحقاً إلى اللوم الدالة
على الاختصاص الذي هو عدم محاورة المقصود للمقصود عليه وان كان
مقصوداً على بعض أفرادها إشارة إلى أن الاستدلال استيناس لا يصلح
للازمام الغير لا مكان معارضة بما ذكر **قوله** فانه اهل لذلك أي لأن يقوى
بقول الجمهور وقوله ثم مداره أي مدار فرض الكفاية من حيث التعلق والسقوط
كما اشار إلى ذلك الشارع بالتفريع **قوله** ومن لافله يشمل من ظن أن غيره
فعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً إذ الأصل براءة الذمة **قوله** ثانياً ومن لافله
صادق بمن ظن أن غيره لم يفعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً ولا يخفى نسبة
السقوط الكل والوجوب لقول البعض كما عبر بذلك **قوله** أي يصير بذلك

فرض عين

فرض عين بيان المفهوم اللغوي وفيه إشارة إلى أن تفعل ههنا للصيرورة
ولما كان هذا التقسيم يستلزم انقلاب الحقائق المحال إردفة بالمقصود
منه بقوله يعني مثله **قوله** كما يجب الاستمرار في صف القتال أي في الكون
في صف القتال إذ الفرض هو الكون لا الصف إلا أن يراد به الاصططافان كما
ذكره بعض المحققين **قوله** بالنظر إلى الأصول اقتد لان غرض الأصول البحث
عن الكليات فالمطلب لذلك أن يحمل النعيين بالشرع أصله وأخراجه
تعلم العلم بمعنى يخصه **قوله** وان كان ما ذكره البارزي بالنظر إلى الفروع
اضبط أي من جهة إفادته ما يتعين وما لا يتعين على وجه الحصر **قوله** لسقوط
الطلب بقيام البعض بها عن الكل الحزاي وذلك كإضافة تفصيل سنة
الكفاية فاندفع ما قيل قد ينافي في كون سنة الكفاية أفضل من سنة
العين لانتفا العلة وهي السعي في إسقاط الائتم عن الأمة إذ لا ائتم في الترتيب
هنا وجه الاندفاع أنه كما يحصل هناك إسقاط الائتم يحصل هنا
إسقاط الطلب **قوله** ومن المكلفين في إجماعه من إشارة إلى أن المراد الأكثر
من الفريقين لكن المجموع أكثر من المقابل فيصدق بكثير من الفقهاء وقليل
من المتكلمين **قوله** وعكس **قوله** على أن جميع قدر الشارع على ليصح حمل الخبر على
المبتدأ **قوله** الذي يسهو ونحوه نفت لوقت إدايه بحسب اشتماله على الأجزاء
المتعددة التي يسع كل منها الفرض فليس في كلامه إيعا إلى أن المراد بالجميع

الجميع كما قبل ان ذلك انما يمتنع لو كان قوله الذي يسعه وغيره نقلاً للجمع **وقوله** وذلك
 يعرف بالواجب الموسع اي الموسع وقته **وقوله** جواز الرجوع الى الوقت يعني ان
 اصل وقت الظهر وقت جواز الظهر ثم اضيف وقت الى الظهر ونصب جواز
 بعد تأخير عنهما على التخيير البين للنسبة الإضافية كما ذكره بعض المحققين
قوله من وقت الضرورة اي وهو ما اذا ادرى من جزاء من الوقت بعد زوال المانع
 من الوجوب كالصباح والجنون والحضر والنفاس فان الصلاة تجب مع قائلها
 ان كانت تجمع معها بشرط ان يكون ذلك الجزاء قدر تكبير وقيل قدر ركعة
 وقوله بشرط اي وهو ان يكون المفعول في الوقت ركعة فاكش **قوله** اي مريد التا
 خيراً ما الموضع حقيقة فلا يتصور فيه عزم لضي ما يقع فيه العزم وهو اول الوقت
قوله العزم فيه اي في الوقت فيه اشارة الى ان الواجب عند القاضي باول
 الوقت الصلاة او العزم على فعلها بعله ثم ينسحب هذا العزم على آخر الوقت
 كاستحباب النية على اجزاء العبادة الطويلة بعد عزيمتها وقد تبع الشارع
 في هذا التفسير امام الحرمين وابن القسيري وفي قول الشارع وغيره بعد
 قوله كالقاضي ايجز بكر من المتكلمين ولم يقل وانما اشارة الى ان القاضي
 لم ينفرد بذلك وقد اشار الشارع بهذا وبفعله العزم فيه كما قال الكمال ابن
 ابي شريف رحمه الله ما شفع به المصنف وغيره على القاضي تبعاً لجماعة من
 الاقدمين وحاصل التشيع ان قوله بوجوب الفصل او العزم في كل جزاء من

اجزاء الوقت

اجزاء الوقت لا يعرف الا عنه ومن تابعه كالامدي وانه معدود من هفواته و
 من العظام في الدين لانه يحجب بطله دليل وحاصل الرواية لا يقول
 بوجوب الفصل او العزم في كل جزء من اجزاء الوقت بل في الجزء الاول خاصة
 ثم ينسحب لهذا العزم على اجزاء الوقت وانه لم ينفرد بذلك قال امام الحرمين
 ولا ينبغي ان يظن بهذا الرجل العظيم غير هذا **قوله** عن المندوب بل يجوز
 تركه بالكلية فان اخر عنه اي الاول فقضا اي ففعله قضاء **قوله** ولنقله اي
 القاضي قال بعضهم انه لا يفسد المفعول بعد الاخر فضا يسد مسداً اي
 في نفى الاعم **قوله** لا تشق وجوب الفصل قبله اي الوجوب التجيزي **قوله** اي
 الجزاء الذي يصل به الاداسوا كان الاول والاخر اجزاً مما بينهما **قوله** اي اخر الوقت
 بيان لغاية البقاء والغاية هنا داخلية فيما قبلها **قوله** المتبين به نعم لان
 يبقى وكذا الضمير في به يعود عليه وليس الفت والضمير لآخر وان اقرب
 لفظ الا المتبين انما هو بالبقاء **قوله** وان اخر الفصل عنه بالفرة على المتبين
 وحاصله ان البقاء بصفة التكليف الى اخر الوقت يتبين به وجوب الفصل
 قدم عليه او اخر عنه **قوله** وبومر به قبله جواب عما يقال ان هذا الشرط يستلزم
 عدم الامر لعدم العلم بوجوب الشرط **قوله** حيث هو ظرف مكان استعمله
 في الزمان اي نفى اي وقت وجب بان وجد شرطاً لوجوب وقت ادائه
 عنه اي الكرخي كما تقدم عن الحنفية من ان وقت الوجوب ما اتصل

في قوله وجوب الفصل
 في قوله لا تشق
 في قوله بوجوب الفصل
 في قوله بوجوب الشرط
 في قوله بوجوب الفصل

الاول من الوقت والا فالآخر **قوله** وان خالفهم فيما شرطه اى من البقا وقول
تذكره اى بشرطه دون الاول اى ما تقدم عنه الخفية وقوله المعلوم مما قدمه
اى لكونه من الخفية فقوله قولهم ولما انقرض عنهم بالشرط تعرض له **قوله**
فالجهمور قالوا اشارة الى ان خبر الجهمور محذوف وهو قالوا وقوله اذا
خبر ببند محذوف اى فعله فهو جزئى مقول القول لان مقول القول
لا بد ان يكون جملة والسرى تقدير الخبر ان الخبر لا بد ان يكون عين البند
والاداء ليس عين الجهمور **قوله** وجواز التاخير مشروط بسلاسة العاقبة
اعترض بان سلاسة العاقبة متأخرة عن جواز التاخير فله يصح ان يكون
مشروطا بها وان كان المراد العلم بسلاسة العاقبة كان تكليفا بالحال
اذ لا سبيل الى العلم بها وان اريد ظن سلاستها فله وجه للعصيان
بتاخير الحج الى الموت عند حصول ظن عدمه قبل الفصل وهو اشكال فى
محتاج الى حله بالجواب عنه فليسا **قوله** والالم يتحقق الوجوب لان تحققه
يستلزم تحقق العصيان بالترك ونفى اللزم يستلزم نفي اللزوم وهذا الدليل
لا يجزى فى غير الحج لان له وقتا مقدرا يتحقق العصيان باخراجه عنه من غير
عذر فله يلزم من انتفا العصيان مع الموت انتفاؤه مطلقا والمستلزم
لانتفا الوجوب هو الثانى لا الاول **قوله** الذى لا يتم الوجوب المطلق الا به
اى لا يوجد مع عدمه وان توقف وجوده على غيره ايضا فالقصر فى قول الاب

اضافى

77
اضافى اى للاضافة الى عدم ذلك الشئ لاطلاق **قوله** واجب بوجوب الواجب
تحرير محل النزاع اذ لا خلاف فى وجوب ذلك المقدور كفى نفسه وانما
النزاع فى ان وجوبه بوجوب الواجب او بوجه ما **قوله** اذ لو لم يجب لجاز ترك
الواجب الحرقيه بحث لبعض المحققين وهو ان الوجوب الذى وقع مقدما
ان كان هو المقيد بوجوب الواجب كاهو موضوع المسئلة فالتالى غير لازم
اذ لا يلزم من عدم ايجابه بوجوب الواجب ترك الواجب اذ قد لا يجب
بوجوب الواجب ويجب بوجه ما فيوجد الواجب المتوقف عليه وان كان هو
المطلق اى الوجوب بوجه ما فاللزم حينئذ من الدليل وجوب الفصل
المقدور بوجه ما وهو غير محل النزاع **قوله** لا استناد المسبب اليه اى فى الوجود
قوله وهو المسبب مطلقا شرعا كان او عقليا او عاديا لا استناد المسبب اليه
فى الوجود كالذى نقاه وهو الشرط العقلى والعادى اما ما عدا السبب
الشرعى فظاهر واما الشرعى فالفرق بينه وبين الشرط الشرعى استناد
المسبب اليه فى الوجود فاجابه ايجاب له ضرورة فله حاجة الى ايجابه بايجابه
بخلاف الشرط الشرعى **قوله** يريد المنع ان السبب ينقسم كالشرط المحروظا
كلام المصنف انحصاره فى الشرعى **قوله** نعم قال بعضهم القصد بطلب المسبب
للاستدراك على القاعدة المذكورة ولهى بالايتم الوجوب المطلق الا به اخر
فان مقتضاها ان الواجب بالنسبة الى السببية هو المسببات وهل يجب

الاسباب بوجوبها ام لا وحاصل الاستدراك ان هذا الكلام ظاهر في فان
 الواجب في الحقيقة هي الاسباب لانها التي في وسع التكليف كالنظر للامان
 وحر الرقبة للموت والتكليف تابع للامتناع وقوله قال بعضهم هو المولى ^{الدين} **ف**
هي عن المقيّد وجوبه الخ فالفرق بين الواجب المطلق والمقيّد ان المطلق واجب
 في حد ذاته لا يتوقف وجوبه على المقدور المذكور بل يتوقف فعله عليه والمقيّد
 يتوقف نفس وجوبه على المقدور فالجمعة بالنسبة الى الحضور بعد تمام العدد
 واجب مطلق على النسبة الى وجود العدد واجب مقيّد فلا يجب تحصيل ^{العدد}
 لجمعة وقس على ذلك **ف** لا يترك غيره استثناء مفرغ من أصل شرط
 ان يكون بعد نفى او شبهه وتعذر بمعنى انتفى اي لم يمكن وشاهد ذلك ما في
 الا ان يتم نوره **ف** ^{الاشبهت} يعني الاختلاط هو داخل شئ في غير محض
 لا يتميز كافي اختلاط المائعات والحبوب المتحمة النوع والصفة ولا يخفى
 ان هذا مفقود في الزوجة والاجنبية لان كلاهما يتميز في حد ذاتهما
 وانما حصل الاشتباه بينهما لكن لما كان الاختلاط يستلزم الاشتباه
 اطلق الملتزم واريد اللازم **ف** اي حرم قربانها عليه اشارة الى ان التكليف
 انما يتعلق بالافعال كالقربان لا بالذوات ونظيره ذلك ما ذكره في قوله
 تعالى حرمت عليكم اسماءكم حيث قدروا النكاح قبل اسماءكم وقالوا اي
 نكاحهم **ف** فلم يتعذر في ذلك الخ توجيه لمطف اختلطت وطلق على

تعذر

تعذر فان العطف يقتضي المفاهيم وعدم دخول المعطوف في المعطوف
 عليه والفا في قوله فلم يتعذر للمسببة اي لا يتعذر سبب ظهور الحال هذا
 تقرير كلامه واورد عليه انه اذا انتفى التعذر سبب ظهور الحال خرج عن
 موضوع المسئلة وهو ما لا يتم الواجب الاية فهو واجب فلا يحسن تفريقه
 عليه بقوله فلو تعذر ترك المحرم الخ وقد يجاب بان الواجب يتوقف عليه
 في الجملة ضرورة التوقف حاصل حال الاشتباه ولا يترط استمرار التوقف
 على انه يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع فتأمل **ف** لا حاجة الى ذكر ما رآه
 وهو قوله من زوجيته مثله لظاهر تصوير الثانية ولطابق الضمير في
 المسيلتين المرجع في التثنية **ف** بما بعض جزئياته فيه تلويح كما قال بعضهم
 بما سيجي في بحث الامر من انه لطلب الماهية **ف** بان كان منهيّا عنه
 سبب في الكراهية بالمعنى المحرم **ف** لا يستأول اي الامر المكروه منها اي
 لا يتعلق به اي لا يتعلق بالماهية في ضمنه **ف** فلا يصح الصلوة في الاوقات
 المكروهة او رد عليه انه انما يتشبه على تعريف ابن الحاجب للصحة بانها
 موافقة امر الشرع لا على تعريف المص لها بانها موافقة الشرع لصدقها
 بالاباحة فلا يصح استنتاج نفى الامر وقد يجاب بانها في العبادات
 تستلزم الامر فيصيح **ف** اي التي كرهت فيها الصلوة اشارة الى ان اسناد
 المكروهية الى الاوقات مجاز عقلي من اسناد ما للشيء الى ظرفه **ف** وصح

تفسيرها

التووي في بعض كتبه اي التحقيق وفي كتب الطهارة ما شرح المذهب وصح في كيفية
 الصلوة من شرح المذهب وفي الروضة وشرح الوسيط انها كراهية تحريم وقد اشار
 الى ذلك التمس بقوله ايضا **قوله** بان تناو لها الامر اي لكون الصحة في العبادة
 كما عرفت فلا يرد ان موافقة الشرع اعم من تناول الامر لوجودها في العقود المبجلة
 فلا يصح تفسيرها به **قوله** لزم التناقض اي بين الفعل والتارك **قوله** دل على ذلك
 اي على رجوع النهي لامر خارج عنها حديث مسلم اي حيث قال فيه فانها اي
 الشمس تطلع حين تطلع بين فري شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار
قوله انقص الحنفية اي عن الالتزام السابق وهو قولنا لكان الشيء الواحد
 مطلوب الفعل والتارك الخروج وجه الانفصال ان رجوع النهي الى امر خارج
 يستلزم تعدد الجهة في الامر والنهي فلا تناقض وقوله ايضا اي كما انفضل
 هذا القول الضعيف **قوله** اما الصلوة اي فرضا او نفلا في الامكنة وهذا مفهم
 قول المصنف في الاوقات **قوله** وكل من هذه الامور اي المتعرض لها يشغل القلب
 عن الصلوة ويشوش الخشوع اي بذهبه او يضعفه **قوله** فالنهي في الامكنة
 ليس لنفسها اي الصلوة بخلاف الارزمنة على الاصح فان النهي عنها النفس
 الصلوة فيها لا يخرج عنها فان ترقى اي الصلوة في الامكنة والصلوة
 في الارزمنة واعترض بان هذا ان سلم في غير ساعتي الطلوع والغروب فهو
 فيها ممنوع بناء على ان النهي فيها الخارج وهو موافقة عباد الشمس كما مر عن الحقيقة

لا تنفس الزمان

لا تنفس الزمان فابن الافتراق واجب بان موافقة عباد الشمس في سجودهم عبادة
 عن ايقاع الصلوة في هذا الزمان الخاص من حيث هو ايقاع فيه بخلاف الصلوة
 في الحمام مثله فان متعلق النهي فيها وهو النقص لوسوسة الشياطين من حيث
 انها مما يشغل القلب ويخل بالخشوع عام لمتعلق النهي عن الصلوة في المنصوب
 وهو شغل ملك الغير وقد يفرق ايضا بان الزمان اشد لزوما للفعل من
 المكان لعدم انفكاكه عن الفعل بخلاف المكان ولا يخفى على المتأمل ان الايراد
 اقوى من الجواب بوجهيه **قوله** لا لزوم بينهما شدة الشارح كالعضد دفعا
 للنقص بصوم يوم الخرفان لا يصح مع انه ذو وجهتين يطلق الصوم المضاف
 فلا يقال انه ما موربه من حيث هو الصوم المسمى عنه من حيث انه مضاف
 الى يوم الخرفان المضاف يستلزم المطلق بخلاف الصلوة والنصب
 لا مكان كل منهما بدون الخرفان التي هي واحد بالشخص اشارة كما قال بعض
 المحققين الى ان الكلام في الواحد بالشخص من حيث هو هو لكن الجمع هو فرض
 المسئلة في الصلوة في المنصوب وليس ذلك لخصمها بل لكونها واحد بالشخص
 فتتعدى الصحة منها الى الافعال المشاركة لها في كونها واحد بالشخص فحصل
 امر كل واحد على ما بالصحة وهو الواحد بالشخص **قوله** والاول تقرب اي للفهم
 لاقتصار على واحد من الاحتمالات رادع اي زاجر حيث ذكر الاحتمال الخفيف
 وهو حرمان كل الثواب دون غيره وهو احتمال ان لا يعاقب اصله وان يعاقب

بشر حرمان التوب او حرمان بعضه فقط وحاصله ان العدلان متفقان على حرمان
 لاحتمالات المذكور فالثاني قرر الامر على ما هو عليه كما اشار اليه الله بقوله
 وهذا هو التحقيق والاول اقصر من الاحتمالات على بعضها تقريبا للفهم الخ
 اي نادى الحر لا يخفى ان التوبة هي الندم والافلاع والعزم على ان لا يعود و
 الشارح قد اقتصر في تفسيرها على ما عدا الافلاع لان الافلاع قد تحقق
 بالخروج على الوجه المذكور فلو اريد بالتوبة حقيقتها المتناولة للافلاع
 لزعم كون الشيء قديما في جبرية **قوله** من طلب الكف بيان لكفاية التوب وقوله
 بخروجه متعلق بانقطاع والباسبية **قوله** فاعتبر في الخروج جهة معصية
 اي وهو الضرر يشغل ملك الغير بغير اذنه وجهه طاعة وهي تفرغ
 ملك الغير امتالا للدم **قوله** وان لم تزل الاولى الثانية اذ الخروج ثانيا
 يلزم شغل ملك الغير بغير اذنه واما الثانية فلا يلزم الاولى اذ الشغل
 المذكور لا يستلزم الخروج ثانيا **قوله** مجتمعا اي يمكن كل من المقالات الثلاثة
 لا تخلو سلب كلي وهو سلب سلب فمناه الاجاب الكلي اي لا في
 كل وقعت حكم **قوله** ولا اي اختياره الثالثة **قوله** لان مرادها بالحكم فيه الخري
 مرادها الحكم العقلي المعروف بنسبة امر الى اخر ايجابا او سلبا فهو اعم من
 الشرعي لصدقه بانتفايه ايضا والاولى ان يجاب بان قوله حكم الله ان
 لاحكم اي فيما يظهر لنا وقوله لا تخلو وافق عن حكم اي عند الله تعالى وان لم

نطلع

نطلع نحن عليه والافلاع نسبة بين علمنا بالاحكام وبين علمه تعالى بها حتى
 ينفي حكمه تعالى في بعض الافعال عند مجزئنا عن ادراك الحكم فيه كما افاد ذلك
 بعض المحققين من المنقذين لامام الحرمين **قوله** اي سو كان محال لذاته الخ
 المستحيل لذاته المتع عقله وعادة بالنظر الى نفس مفهومه كالمجمع بين
 الصدين وقلب الحقائق والمستحيل لغايه هو الممكن في نفسه لكن لا يتعلق
 به القدرة الحادثة سواء امتنع لا لنفس مفهومه كخلاف الاجسام ام لم يمتنع
 كحل الجبل او الطير ان الى السماء لان **قوله** او عقلا لاعادة كإيمان
 من علم الله انه لا يمكن العلم بعدم وقوعه لا يخرج عن كونه ممكنا في حد ذاته
 لان العلم لا ينفي المعلوم كما يخرج الممكن عن كونه ممكنا فالعادة لا تحيل
 الايمان ممن ذكره بالنظر الى نفس الايمان لا بالنسبة الى صدوره عن
 ذكر فان العادة لم تجز صدوره فرد منه والمقل لا يخالف العادة فيما ذكر
 ومن هنا اعترض على الشارح في اثبات هذه القسم فان كل ما يحيل العقل لا يجوز
 العادة اذ الممكن المادي ما اعتيد وجوده وما هو كذلك لا يمنع العقل
 والايمان ممن ذكره بالنظر الى مجرد الايمان ممكن عقله وعادة وبالنظر الى
 صدوره عن ذكره متع عقله وعادة اذ لا يوجد فرد منه وغاية ما يحيل
 في الجواب ان يقال ان الله لم يخلق الاستحالة المادية مجرد الايمان بقطع
 النظر عن صدوره عن ذكره والعادة قد اطردت بوقوع الايمان وفي الاستحالة

المعلقة الصدور عن ذكر اختلاف علم تعالى بحال **قوله** أي الحال يعني
غير تعلق العلم بالحال له على إعادته على مطلق الحال وتقييده بالحال الغير
تعلق العلم ولم يعد على قوله ما ليس متنعاً بالمرتب بالحال لذاته بينهما
فلا يصح عود الضمير عليه لعدم صحة المعنى ولا على ما ليس متنعاً بالمرتب
للفصل فتعين عوده المطلق للحال وتقييده بما ذكره لأن المعنى عليه وإنما
لم يدرج الدمام مع أصحاب هذا القول لئلا تفوت الإشارة إلى الزيادة
كما يقول الشارح **قوله** من قبل نفسه متعلق بمنع أي حكم بالامتناع الكاين
من قبل نفسه أي حكم بمنع طلب الحال المذكور من أجل أنه حال وهو معنى
قول الشارح أي لاستحالة وتبين أن الطلب مع العلم بالاستحالة لا
يتصور كونه طلباً حقيقياً إذ طلب الشيء حقيقة فرع عن إمكان حصوله ولا
إمكان عبثاً **قوله** فاختلفاً لخرى لأن ما أخذ قول المعتزلة ومن معهم هو قولهم
لأنه لظهور امتناع الحر وما أخذ أمام الحريين الاستحالة والحاصل أنهما
اتفقا على الحكم بالمنع واختلفاً في المآخذ **قوله** كما في قوله تعالى كونوا قردة فهنا
صيغة طلب لكونهم قردة وصدور هذا الكون منهم حال لاقدرة لهم
عليه فالمراد إهانته ومن هنا قال الكشاف في سورة الاعراف أن هذا
الطلب عبارة عن مسخهم قردة **قوله** والامام سرور لخرى بقوله كما نقله
المصنف في شرح المختصر أن أريد من التكليف بالحال طلب العقل فهو حال

من العلم

من العلم باستحالة وقوع المطلوب وإن أريد ورود الصيغة وليس المراد بها
طلباً مثل كونوا قردة خاصين بتعين ممنوع انتهى **قوله** إلى اختلاف المآخذ
هو صيغة الأفراد والمقصود بالرفع صفة الإشارة **قوله** أما وقوع التكليف بالمرتب
أي المتنع بالغير فلا نه تعالى كلف الثقلين بالإيمان الخرافة بأن التكليف بالحال
لتعلق العلم واقع بالاتفاق والكلام في غير من بقية أقسام الحال الغير ولا يحسن
إثبات محل النزاع بحال الوفاق **قوله** أي لا يصدق النبي في شيء حمله على السلب الكلي
ليتناق له دعوى التناقض إذ لو حمل على الإيمان الشرعي وهو تصديق النبي صلى
عليه وسلم في جميع ما علم بالضرورة مجيبه به لم يناقض تصديقه في أنه لا يصدق
هذا التصديق **قوله** وفي هذا التصديق الإشارة لا قرب مذكور أي تصديقه
في خبره عن الله الخ وقوله حيث اشتمل على إثبات التصديق في شيء أي وهو أنه
لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله ونفيه ونفيه في كل شيء أي وهو الذي تعلق
به هذا التصديق والموجب الجزئية تناقض السالبة الكلية **قوله** عدم وقوعه
بواحد منهما أي المتنع للذات والمتنع للغير ثم استثنى من الثاني قوله لا في المنع
لتعلق الحر **قوله** الأكثر أن حصول الشرع الحر أو رده عليه أنه يقتضي كون
وجوب الصلوة على المحدث من محل النزاع والذي يفهم من أصول الحنفية بأنه
عليه المولى محمد الدين في حواشيه أنه لا نزاع لهم في ذلك ونحوه أنما تراعهم في تكليف
الكافر بالعبادة بل قد حكى الصلي أهدى الإجماع على تكليف المحدث بالصلوة

بمعنى جوب لا بيان بها وبالطهارة فلها انتها **ف** لا اى والا يمكن شرطها فلا يمكن
 امتثال ان اراد حال اقسام ولا بصرا اذا كان الامتثال يتحقق ولو مع التراخي وان اراد
 مع التراخي فمفعول كما اشار اليه الشارح بقوله واجب بان كان الامتثال بان يوفق بالشرط
 بعد الشرط اى بعد الايمان بالشرط وقد وقع هذا الامتثال الممكن في حق المحدث
 المكلف بالصلوة لكن قد علمت ان هذا ليس من حل النزاع **ف** معنى من الاكثر هنا
 هم القائلون بصحة التكليف بالشرط ووقوعه حال عدم الشرط فريقان
 الاول وهم اكثرهم القائلون بوجوب الشرط بوجوب الشرط
 والثاني لا يقولون بذلك فمعنى ليجاب الشرط عند عدم الشرط عند هو
 لاجاب الايمان به عند وجود الشرط واما خلاف الاكثر هنا وهم القائلون
 بعدم الصحة والوقوع فلا يصور منهم القول بوجوب الشرط بوجوب الشرط
 لان ذلك فرع التكليف بالشرط حال عدم الشرط لتقدم السبب على المسبب
 ولو بالذات **ف** هو مفرضة في تكليف الكافر بالفروع بمعنى ان حل النزاع امر
 كلي وهو صحة التكليف بالشرط ووقوعه حال عدم الشرط لكن فرض العلماء ذلك
 في امر جزئي وهو تكليف الكافر بالفرع تقريبا للفهم وكثيرا ما يفعلون ذلك عند
 اشتراك جميع الجزيات في المآخذ **ف** مع انتفاء شرطها في الجملة انما قال
 في الجملة لان المتوقف على النية هو بعض المأمورات كالصلوة ونحوها دون
 البعض الاخر كالعتق والجهاد ونحو ذلك ودون المنهيك مطلقا اولان

الاجمال

الايمان شرط الشرط فهو شرط في الجملة **ف** والذين لا يدعون مع الله الها اخرجه
 الدليل ان قوله تعالى ولا يقتلون النفس الحرة طغف على صلة الذين فيسألكم
 في الحكم وهو لقي الاثم ومضاعفة العذاب فيكون ذلك من قوله تعالى ومن
 يفعل ذلك اشارت الى الصلة وهي الاشتراك وما عطف عليه بقوله وتفسير
 الصلة اى في الآية الاولى بالايمان لانها شعار اى علامته والزكاة بكلمة
 التوحيد اى لادنها تركي قابلها اى ظهره وذلك اى وتفسير ذلك من قوله
 تعالى من يفعل ذلك لا قراده اى لكونه موضوعا للشارة الى مفرض بالتزك
 فقط فخلل الظاهر ما تفسير الصلة بالايمان فلو ان قوله تلو ولم تكرر
 نطمع المسكين بتفسيره لان المراد به الاطعام الواجب وهو الزكاة واما
 تفسير الزكاة بكلمة التوحيد فلو ان قوله ولم تكرر نطمع المسكين بتفسيره
 تفسيرها بحقيقة الشرعية واما تفسير لفظ ذلك بالشرك خاصة فلو ان
 يضعف بالنسبة الى الوعيد ذكر القتل والزنا **ف** مطلقا اى مأمورات
 ومنهيات **ف** اذا المأمورات منها يعنى المتوقفة على النية كما يرشد اليه قوله
 فما سبوت توقضا على النية وقوله هنا لا يمكن مع الكفر فعلها **ف** والمنهيات
 محمولة اى مقيسة عليها **ف** ككون الطلاق سببا لحرمة الزوجية مثال لما يبيح
 اليه من الوضع وفي المبارة تجوز حقيقة الكلام ان يقال كالحطاب
 الوارد بكون الطلاق الحركية عبر به الشارح في تعريف الوضع ومعنى

رجوعه اليه كونه متحدا معه ذاتا وان اختلفا بالاعتبار اذ الخطاب بيان الطلاق
سبب لتحريم الاستمتاع هو الخطاب بتحريم الاستمتاع بسبب الطلاق وكل
اوضح ذلك بعض المحققين **ف** لا ما لا يرجع اليه بان يكون متعلقه سببا
لغير خطاب المكلف كالخطاب يكون الاثلاف سببا للضمان **و** ترتب آثار
المفوق وهو مثال ايضا للوضع غير الراجع وفي العبارة ايضا تسامح اذ الترتب
سبب عن صحة العقد التي هي من متعلق الوضع كما مر ولا يخفى ان متعلق المتعلق
متعلق **ف** وذلك ظاهر في ادراى فلا يحتاج الى بيان لكون متعلقه الفصل
ولا يخفى ان هذا يجب الاصل الاغلب والافقد يكون متعلقه المكلف ايضا
في نحو كف وعز **و** وذلك اي الكف المفسر بالانتهاء فصل يحصل بفعل
الضد اي بضد من اضداد المنهى عنه **ف** وذلك اي الانتفاء مقدور المكلف
لخروج جواب عن الدليل على بطلان مذهب ابي هاشم ونقيرم لو كان المكلف
به في المنهى الانتفاء كان مقدورا للمكلف ولا بصورة ذلك لانه عدم وعدم
غير مقدور اذ هو مستمرين الازل فلا يصلح اثرا للقعدة الحادثة ونقيرم
الجواب لان سلم ان عدم غير مقدور للمكلف كيف ونسبة الطرفين
الى القعدة على السواء فاستمرار عدم مقدور للمكلف لانه قادر على ان
يفعل ذلك الفصل فيزول استمرار عدمه وهذا معنى قول الشارح
وذلك مقدور للمكلف بان لا يشاء فعله الذي يوجد بمشيئته ومنه هنا

قالوا القاد

قالوا القادر من اذا شا فعل واذا لم يشاء لم يفعل اذ لا تتعلق المشيئة لعدم
الفعل الاعلى معنى عدم تعلقها بالفعل **ف** فيه اي السكون يخرج عن هذه
المنهى على جميع الاقوال لكن بشرط تقدم الداعية على القول الاول اذ لا عدد
للشروط بدون شرط فلذا سكت الشارح رحمه الله عن التنبيه على ذلك و
بهذا اندفع ما يقال انه لا يخرج عن العهدة على القول الاول بحج السكون بل
بالكف الذي يحصل بالسكون بعد الداعية **ف** مع الانتهاء ظرف يشترط
وقوله استلزامه للترك **ف** وانما يشترط اي فيه قصد الترك **ف** الحديث الصحيح
المشهور انما الاعمال بالنيات في الاستدلال بالحديث اشكال لان هذا انما يقتضي
على قواعد الحنفية لا على قواعد الشافعية ومن قال بقولهم اذ الجارى على قواعدهم
انما صحة الاعمال بالنيات وهو اقرب الى الحقيقة اللغوية اذ الحقيقة اللغوية انما وجود
الاعمال بالنيات وهي توجد صورة بدونها فتفى للصحة اقرب الى تفى الوجود من تفى
الثواب فلا استدلال لا يطابق المدعى واجيب بان الحديث انما نص على الاعمال
وهي حقيقة في الافعال دون التروك فثبت التروك على الاصل في عدم اشتراط
النية للاعتداد بهما فطلب النية فيها لمجرد الثواب وبرود هذا الجواب ترجيحهم
التروك لكفا لنفس الذي هو من قبيل الافعال واجيب عن الاشكال ايضا بان
الاعتداد بشمل الاعتداد ولو من جهة الثواب ولا يخفى انه خلاف الظاهر
من الاعتداد وايضا فلا يبقى فرق بين تقدير الاعتداد وتقدير الثواب

في الحديث **ف** بعد دخول وقت الزمان وقبله اعله ما معنى الالزام ظاهر ومعنى
الاعلام افضل اذا دخل الوقت فان هذا الفعل واجب اذا دخل وقت
ولا يخفى ان هذا خاص بامر الاجاب اما امر الندب الموقت فحاج عن
هذه العبارة كما ان امر الندب الغير الموقت ونهى الكراهة والتحبيير خارجة
عن قوله لا تكليف الا بفعله اعتمادا على العلم بذلك فيها من تعريف الحكم
السابق كما ذكر بعض المحققين **ف** وانما يحصل بالفراغ منه واما الاجزاء
المفعولة فله يستدبرها شرعا الا بعد فراغ الفعل كما اشار الى ذلك بقوله
لا تنفاه لا تنفاه من **ف** الا حينئذ اذ القدرة التي يكون بها الفعل مقارة
الاشاعرة لا سابقة اذ العرض عندهم لا يبقى زمانين **ف** وما قيل من انه
يلزم عدم المصيان بالترك لان المأمور قبل المباشرة على تقدير ان
الامر لا يتوجه الا عندها تارك لما لم يكلف به فلا لوم عليه واللدوم
منفك لتوجيه اللوم قبل المباشرة وتحقيق المصيان بالترك **ف** بان
ترك الفعل اي اللوم حال الترك دفع لما يتوهم من ظاهر العبارة من
تحقق اللوم اولا والمباشرة ثانيا وهو فاسد اذ اللوم انما هو مع الترك
ف ذلك الكف مرفوع على انه نايب الفاعل بالتمهي وفيه تنبيه على ان
في استعمال التمهيد بدون الجار والمجرور توسعا حيث عول مع انه مرفوع
من الفعل المتعدي بمعنى معاملة المصوغ من المتعدي بنفسه بحذف الجار

والمجرور

والمجرور تخفيفا لكثرة الاستعمال **ف** لان الامر بالشئ يفيد التمهيد عن تركه
اعتراض بان التمهيد عن ترك الشئ المأمور به فرع عن الامر به وهذا القول
يمنع الامر قبل المباشرة فلهذا ينهي بطل الجواب **ف** مسئلة يصح التكليف المحر
اعلم ان ههنا مقامين الاول هل يصح التكليف مع علم الامر بانتفاضة
قوعه عند وقته والثاني هل يعلم المأمور بان التكليف عقب سماع الامر الدال
على التكليف مع علم الامر بانتفاضة وقوعه عند وقته فنقدنا انهم
وعند المعتزلة لا والقول بالعلم في المقام الثاني مبني على القول بالصحة
في المقام الاول كما صرح به المضد وشار اليه المصم بالمطف فقوله يصح
التكليف وتامه قوله مع علم الامر المباشرة الى المقام الاول **ف** ويوجد
علوما اشارت الى المقام الثاني وقوله مع علم الامر قبل في يصح وجود
وقوله انتفاء مفعول علم وقوله عند وقته ظرف انتفاء وقوله مع ما ذكر
اي من علم الامر والمأمور انتفاضة شرط الوقوع وقوله وفي قولهم عطف على
في قولهم **ف** واجيب بان الاصل عدم ذلك اي الموت او الجرح وهذا قوطبة
لقوله بتقدير وجوده الخ والافقوا الاصل عدم ذلك لا ينبغي الاحتمال
الذي ينبغي العلم على قولهم وان حمل العلم على الظن خالف كلامهم كما صرح
به التفتازاني في تقرير كلام المضد **ف** ينقطع التوكيل اي ولا انقطاع
الا بعد حصول حقيقة **ف** وبعض المتأخرين هو الشيخ محمد الدين ابن

بتمية **قوله** واما عندنا اي مشاهل السنة فالظاهر وجوب الاقتناع
لأن يسور وهو هنا بعض اليوم الذي هو ظاهر فيه لا يسقط بالمسور
وله في هذه المسئلة القدر الذي يخص فيه **قوله** انها كلفت بالصوم اي بصوم
اليوم كله **قوله** وكذا ما قبله هو قول بعض المتأخرين وقوله على بالايوجد شرط
رد للمتناع فيه وقوله ولا على عدم العود الحر رد لتقدير المتنازع فيه وهو مسئلة
الجيوب وحاصله ان الفرم ينقد برشي تعليق للفرم على وجود ذلك الشيء
وهو ينافي تحقق الفرم في الكل **قوله** الحكم قد يتعلق على الترتيب المراد بالترتيب
هنا كما قال بعض المحققين اعتبار بثبوت الحكم اي الشرعي بكل واحد من اشياء
متعددة متتالية في الاعتبار اي في الزمن فان جواز اكل الميتة مثلا مثال
في الاعتبار لجواز اكل المذكاة مشروط وجوده بعدمه **قوله** كاكل المذكاة
والميتة اي وكل الميتة **قوله** حرمة الميتة حيث قدر على غيرها يعني ان
جواز اكل الميتة مشروط بفقد غيرها الذي من جملة المذكاة وعند الاحتياط
يفوت الشرط فيحرم الجمع فاندفع ما قبل ان المحرم هو الميتة ولا مدخل للمذكاة في
ذلك وتحريم الجمع انما يكون لعللة دائرة بين الفردين كالاختصاص في كل الاختصاص
قوله وان بطل بوضوية يتم يعني ان معنى جواز الجمع بين وضوء والتميم جواز الوضوء
مع قيام البيع للتميم وبطلان التيمم لما حد فقهي وهو انتفا فائدة مع
الوضوء ينافي ذلك فاندفع ما قبل من انه لا يتصور الجمع بين الوضوء

التميم

التميم فصاد عن تصافه بجواز او غير **قوله** كما ينوي بالصلة للمعادة العرض
تظهر دفع لما قبل انه لا يتصور نية الكفارة فيما عد الخصلة الاولى بعد
فعلها السفوطها بالاولى **قوله** اي ان لم تخرج من الاخر معنى ليس المراد بالبدلية
هم هنا قيام الفرم او العوض مقام الاصل المعوض عنه كما قد يتوهم من البدلية
بل قيام احد الشئين المتساويين فيما قصد منه ما مقام الاخر كما في ترويح
المرأة من كفوعين او قيام احد الاشياء المتساوية فيما قصد منها ما مقام كل
بها كما في خصال الكفارة العين بناء على الظاهر من ان كل منها واجب بدلا
عن غيره والتحقيق ان الواجب هو القدر المشترك بينهما في ضمن اي معين
منها كما مر **قوله** كما قال في المحصول اشارة الى انه لم يوجد في كتب الفروع **قوله**
الكتاب الاول في الكتاب او رد عليه ان الكتاب الاول ليس في نفس
اي القرآن بل في مباحثه فلو صرح بمباحث قبل الكتاب واسقطها قبل
الاقوال للعلم بها الاجاد انتهى وقد يجاب بان صحة المعنى تتوقف على
اضمارها قبل الكتاب فاستغنى عن نصريحها بالدلالة الاقتصار على
بها قبل الاقوال لما في اسقاطها معها من خفاء **قوله** غلب عليه اشارة الى
انه صار علما له بالقلبية في عرف اهل الشرع اما في عرف اهل العربية **قوله**
عندهم علم بالقلبية على كتاب يسويه **قوله** اي في اصول الفقه لان بحثه عن اللفظ
لكونه المستدل به على الاحكام الشرعية بخلاف اصول الدين فان بحثه عن الصفة

النسبة القائمة بذات الله تعالى لان غرضه البحث عن العقائد الدينية ومنها اثبات
الصفات النفسية كما اشار اليه الشارح **قوله** يعني ما يصدق عليه هذا الشارح
الى ان اللفظ المنزل الخ مفهوم كلي يخصه هذا الفرد الخارجي كالشمس والماء
به هذا الفرد الصادق عليه ذلك المفهوم لا لنفس المفهوم **قوله** وانما احدهما
القرآن مع شخصه والحد انما هو للكليات لا للشخصيات وهذا جواب سؤل
مترتب على قوله يعني ما يصدق عليه هذا **قوله** ليعين اي لا يصور ما هيته
وقوله مع ضبط كثرته اي اجزائه اشارة الى فائدة اخرى لحده مع شخصية **قوله**
فخرج عن الظن قرائنا اشارة الى ان المراد لخراج ما ذكر عن التسمية لا عن الحقيقة
قوله مجازا عن اظهار عجز المرسل اليهم التحقيق كما في شرح المقاصد ان حقيقة
العجائز اثبات العجز استعير لظهاره من اطلاق اسم اللزوم على اللزوم
ثم استعير للزوم اللزوم الذي هو اظهرها رصدق النبي صلى الله عليه وسلم في
دعواه الرسالة فاستعماله في اظهرها رصدق النبي صلى الله عليه وسلم مجازا عن
جواز ادعائه حقيقة كما قد يتبادر من الشرح والردعي الى العدو ل عن الحقيقة
الى مجاز كونه المقصود بالذات من المعجزة **قوله** وان نزل القرآن لغيره اي من
الاحكام والتدبر لاياته والتذكر بمواعظه وغير ذلك **قوله** حكاية لا قل
ما وقع به العجائز فانه وقع بكل القرآن للتخدي به في قوله تعالى قل لئن اجتمعت
الانس والجن الاية وبشر سورة منه للتخدي بها في قوله تعالى فاتوا العشر سورة

الاية وبسورة منه للتخدي بها في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله الاية فاقول
ما وقع به العجائز سورة وهي تصدق بافصر سورة منه وهي الكوش وقوله اقصر
سورة يدل من الكوش **قوله** ومثلها فيه تدورها من غيرها اي ولو اية فان تفاوت
البلغ لا يظهر بآد ون ذلك كما اشار اليه الشارح بقوله بخلاف ما دونها
قوله اي ابد العتق ارض عليه بان التقييد بالابدية مضاد بلزم عليه انه لا يعلم
ان شيئا من المنزل قرآن في حياته صلى الله عليه وسلم لجواز النسخ ومن ههنا تبرئ الله
من ذلك بنسبة اليه وفيه حجاب بان الابدية معتبرة في حياته صلى الله عليه وسلم
بحسب الاصل الظاهر اذ اصل عدم النسخ وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم
بحسب التحقيق وبان الحد للقرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وبعد استقرار
الايات المتعبد بتلادوتها والاحكام فيخرج عن الحد ما نسخت تلادوته **قوله** و
للحاجة في التمييز الى اخراج ذلك اي ما نسخت تلادوته رد المص على غيره
المتعبد بتلادوته وان كان من الاحكام فان التعبد هو الطلب للفعل او الكف
وذلك من قبيل الاحكام وقوله وهي اي الاحكام لان دخل الحدود لان الحد
لا فائدة الصور والحكم على الشيء في صورته فلو توقف تصور عليه
لزم الدور وحاصل الجواب كما قال بعض المحققين ان الحد كما يقصد به
افادة الصور قد يتصدق به الالفاظ الى تصور حاصل ليعلم انه
المراد من اللفظ من بين الصورات والمقصود من تحديد القرآن هو تبيين

سواء عما عداه بحسب الوجود والمترافض بانه لا حاجة في التمييز الى ذلك
لخروج ما سخط تدوته بقوله سورة **ق** حتى النقط عطف **ق** ليست
منه في ذلك اي في اول كل سورة غير براءة **ق** لا ابتدا الكتاب اي لا لعجز
ق ومنه الضمير للعادة بتاويلها بالاعتبار او لا ابتدا الكتاب **ق**
المناسبة للرحمة والرفق اي ومناسب للمنافى مناف **ق** لا ما نقل احاداً
على البسطة لا عجزاً علة لتوفر قدمت عليه للاختصاص ومعنى تتوفر
تكثر رخصته معني تجتمع فعلاه بعلي والدواعي البواعث وقوله تتوفر لدواعي
على نقله تواتر اي في كل عصر الى اخر الاعصار **ق** المعروفة للقر السبعة
اشارة الى ان التعريف للمهد الذهني **ق** من النبي السنا اشارة الى انه
تواتر تام لكونه في جميع الطبقات واستناده في الطبقة الاولى الى
محسوس وهو السماع من النبي صلى الله عليه وسلم واعتزل تواتر القرات
السبعة بان اسانيد الرواة اليهم واسانيدهم اليه صلى الله عليه وسلم
احاد فمن اين جاز التواتر ولجيب بان التواتر لم ينحصر فيهم وانما نسبت
القرات اليهم لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل
منهم في طبقة ما يبلغ حد التواتر **ق** اي نقلها لنفسه لفهم التواتر اصطلاحاً
واللغة فهو المتابع **ق** بمنع اي يستحيل عادة اي يحيل العقل بالتطرق الى
العادة توأطوهم اي توافقهم على الكذب سواء كانت الموافقة قصد او على

سبيل الاتفاق

سبيل الاتفاق فعلى بمعنى كافي قوله ودخل المدينة على حين غفلة من
اهلها اما العقل بجملة بقطع النظر عن العادة فله يحيل ذلك ولا
يتأني ذلك حصول العلم العادي لان مجزئ الخون العقل لا يقدح
في العلوم العادية **ق** قبل فيما ليس من قبيل الاداء اي نوع السادية وقوله
بان كان هبته للفظ الحر تفسير لما هو من قبيل الاداء **ق** كالمسد
التشليل به باعتبار ما زيد لا بحسب اصل المداد هو متواتر ولعل في قوله
الشه الذي يريد فيه ايعا الى ذلك **ق** او واحد اي الفاء وواو او با وقوله
او اثنين اي فيكون قد راى اربعة وقوله طرف اي هي طرف **ق** من الفتح
بيان الاصل وقوله محضة الى اخير يشير به الى ما ذكره بعضهم من ان سرادبان
الحاجب واي شامة ان اصل الامالة متواتر وان كلام من كفيته ما غير متواتر
ووجههم الجمعي بان الهبة لا يمكن ضبطها من قرأته صلى الله عليه وسلم
بخلاف اصل الامالة **ق** بان ينبغي اي يقصد وقوله على وجه القرب منها
هي المحضة وقوله او من الفتحة هو بين بين وقوله نقلاً حال من تخفيف
الهناء **ق** في اذا الكلمة دفع لما يوهمه للعطف من التناثر وقوله بمعنى
غير ما تقدم اي كما يقضي العطف **ق** زيادة حال من الفاظهم اي
متلبسه وقوله من مبالغة الخريان زيادة **ق** والمصروف اي ابن الحاجب
واباشامة على عدم تواتر الاول وهو المدون ونرد في تواتر الثاني هو الامالة

وجزم بتواتر الثالث هو التحقير وقال في الرابع هو اللفاظ المختلف
فيها بين القراء وقول والمصخر اشارة الى ان المصخر انا صفت كلام ابن
الحاجب من حيث عموم مفهوم قوله ما ليس من قبيل الاداء فانه يقتضي
نفي تواتر كل ما هو من قبيل الاداء ان بعضه متواتر عند المصخر اما
جزءا واما ترودا **قوله** تلك الزيادة خبر مقصودة **قوله** على ان ابا شامة
لخر اشارة الى ان كلام ابي شامة يخالف لما نقله عنه المصخر من وجهين
الاول ان كلامه خاص بما اذا اختلفت فيه الطرف ونقل المصخر يقتضي
شموله لما اختلفت فيه وما انفقت عليه الثاني انه يعم بظاهره ما ليس
من قبيل الاداء ونقل المصخر يقتضي اختصاصه بما هو من قبيل الاداء وعلى
الشمول يكون بينه وبين كلام المصخر عموم وخصوص من وجه **قوله** للمصنف
الامام اي المصنف العثماني لانه امام المصاحف وقد وثقها **قوله** وان
حكى البغوي الاتفاق اي فانه يجب ما وصل اليه فلا يكون حجة على القائل
بان الشاذ ما وراء السبعة **قوله** لانه انما نقل قرانا اي لم ينقل خبرا قرانا
حتى يقال لا يلزم من اتفا الاختصاص التي هي القرآنية انتفا الاعم التي هي
الخبرية بل انما نقل الاختصاص فقط **قوله** فسقطت متابعات اي تسخت
تلاوة وحكا ارسقوطها بدون نسخ لا يتصور لتكفل الله تعالى
بمحافظة كتابه قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون **قوله** كالحروف

المقطعة

المقطعة او ايل السور اي سماها اذ الموجود او ايلها الاسماء للحروف واورده
على التمثيل بها لما لا معنى له ان المراد منها الحروف التي هي معانيها وان لم يكن
للفظ المنتظم منها معنى ولا يخفى ان هذا لا يبرر دأنا بردد على الحشوية
لا على الشايع لانه انما ذكر التمثيل على شانهم ولعل المورد انما اراد ذلك
قوله وجب بان الحروف اسماء للسور هو احد الاقوال فيها وفيها اقول لغير
انها اسماء لا بكة كما ذهب اليه بعض الاكابر من اهل الكشف **قوله** من قول
الحسن اي من اجل قول الحسن فمن التمثيل وفي هذا اشارة الى ان شينها
مفتوحة لانها نسبة الى الحشا ويجوز ان كانا على انها نسبة الى الحشو
لقولهم بوجود الحشو وهو الذي لا معنى له في الكتاب والسنة **قوله** يبين
المراد منه لو ابقى المتن على حاله كان ظمير اصدق بدو هذه الزيادة على
الذهبيين واما بهذه الزيادة فيشكل بالايات والاحاديث المتشابهة على
مذهب السلف اذ لم يتم دليل على تعيين المراد منها وان قاء الدليل على انه
لم يرد بها ظاهرها فان اراد الدليل بالمعنى الثاني انضح الامر **قوله** وهو
مرجيه من ارجاء باهنا اي خرم كما اشار اليه الشايع بقوله اي تاخيرهم
اياها اي المعصية عن الاعتبار في استحقاق العذاب ويمكن عود الضمير
في اياها الى الايات والاحاديث اي لتاخيرهم الايات والاحاديث
لم يعتبر وظاهرها في الدلالة على استحقاق العذاب **قوله** بنا على فرض

بقا الجمل **ق** اى على الجماله لما كان قوله غير بين حاله من الجمل مع انه عينه
اذ الجمل ما لم تنفتح دلالة وليس المعنى ههنا على التاكيد كفى ولى مدبر ابل على
التقيد اشار الله الى انه ليس المعنى على الحالية كما يطعم اللفظ بل
المعنى وفى بقا الجمل على جماله ولا يخفى ان هذا الجار والمجرور صلة للبقا لا حال
من الجمل فتساهل في العبارة اشكاله على المعنى ولا معنى لبقا الجمل غير بين
الابقائه على اجماله ومعلوم انه ليس الغرض التقيد حتى يقال لا معنى
الشيء قيد فى نفسه بل الغرض بيان الواقع والافصاح عن المقصود فتأمل
ق بان لم يتضح المراد منه البالسبية او التصوير **ق** اقول مستدخين
وفى بقا الجمل الخ **ق** لان الله تعالى اكل الدين اى وبقائه غير بين نقص
ق اذا الوقف هنا مبتدا وخبر **ق** لا يبقى المكلف بمعرفة اى ويبقى غيره كما
اشار اليه الله بقوله بخلاف غير المكلف بمعرفة **ق** للحاجة الى بيانه
علة لا يبقى وكذا قوله حذر **ق** على ان صواب العبارة بالعمل به اى بدل
بمعرفة اشار الى ان العبارة ناقصة لاقتصارها على احد الشقين وهو المكلف
بمعرفة ومع نقصها فصورها ابدال المعرفة بالعمل وقد يجاب بان المقصود
بالمعرفة ليس مجرد الصور اذ لا فائدة فيه بل الصور لوجوب العمل او اعتقاده
فالنعين بالمعرفة كالمعلم يشمل الشقين بخلاف العمل **ق** ان الادلة
الثقلية اى السموعة من الكتاب والسنة قد تقيد اليقين بمدلولها و
قوله بانها

قوله بانها تواتر او غيره لم يقل وبعد العلم بالمعارض العقلى مع
انه لا بد منه لان الكلام فى انها هل تقيد اليقين بعد العلم بصدق
قائلها بالمعنى او تصديق الصادق وهذا يستلزم عدم المعارض
العقلى اذ لا وجود له مع العلم بصدق القائل ومن هنا اقتصر الله على
انتفا العلم بالمراد منها فى توجبها من اطلاق انها لا تقيد اليقين مع ان
هذا المطلق ضم الى انتفا العلم بالمراد منها العلم بعدم المعارض العقلى
ق اى معنى اشار الى ان ما نكرة موصوفة لا مصدرية كما قاله المضد بنا
على ان المنطوق كالمفهوم من اقسام الدلالة لانه كما قال التفاتى في حرج الى
تكليف عظيم فى تصحيح عبارات القوم لكونها صريحة فى انها من اقسام
المدلول انتهى **ق** فى محل المنطوق حال من ضمير عليه اى حال كون ذلك
المعنى ثابتا فى محل النطق اى محل نطق باسمه كالتأليف المنطوق باسمه
وهو حقوله تعالى ولا تقل لهما اف دل على تحريم التأليف فى محل النطق
وهو التأليف وعلى تحريم الضرب ليدل على محل النطق فالتحريم الاول منطوق
والثانى مفهوم ومعنى دلالة اللفظ عليه فى محل النطق ان يكون ذلك المعنى
حكما للمذكور وحالا من احواله سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به ام لا فيشمل
المنطوق الصريح وغير الصريح والفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح مع انها
قد اشتركا فى ان كلا منهما حكم غير مذكور ان المفهوم ليس حكما للمذكور

ولا حال من احواله بل هو حكم للسكون كالضرب بخلاف المطوق غير
الصحيح فانه حكم للمذكور وحال من احواله **ف** وهو فصل ان افاد معنى الخ
يطلق الفصل ثانيا على ما يقابل القياس والاستنباط والاجماع فيرويه
الدليل من الكتاب او السنة فيعم الظاهر ثانيا وعلى ما يقابل الظاهر
فيعرف بما على ما ذكره المصنف **ف** يدل المعنى الذي افاده احتراز عن المشترك
ف اي وان لم يدل جزمه الخ اشارة الى ان الالهيته كسائر التقاسيم
مركبة من ان الشرطية ولا النافية **ف** بان لا يكون جزمه لان السالبة
تصدق بعدم الموضوع **ف** ونسب دلالته مطابقة اشارة الى ان لها
اسمين اسم مفرد وآخر مركب واقصر المص على الاول وكذا القول في
دلالة التضمن والالتزام ومعنى الدلالة كون الشيء محال يلزم من العلم
به العلم بشئ اخر فالاول الدال والثاني المدلول **ف** لمطابقة الدال الخ
اي لموافقة له ولهذا توجب التضمنين **ف** وعلى جزمه اي من حيث انه
جزؤه وكذا القول في قوله على معناه وعلى لازمه فاللفظ الموضوع للمعنى
وجزمه ولللازمه بطريق الاشتراك اذا اطلق على الجزئ من حيث انه جزء
كانت دلالة عليه دلالة تضمن او من حيث وضع اللفظ له كانت مطابقة
وكذا القول في اطلاقه على اللازم ويوضح ذلك ان الحثيات معتبرة
في التعاريف وان لم يصح بها كما ذكره في المطول وغيره **ف** الذهني ضعف

ابن الحاجب

ابن الحاجب التقييد بالذهن لانه خرج عن فن الاصول الى فن المنطق
لكن المراد بالدلالة في فن الاصول كون اللفظ اذا اطلق بعد العلم بالوضع
فهم منه المعنى لا يقول المناطقة ولجيب عن تضعيف ابن الحاجب بان اللازم
الذهني له معنيان احدهما ما يمنع انفكاك تعلقه عن تعقل المعنى وهو اللازم
البين عند المناطقة وهذا هو المختلف في اشتراطه بين المناطقة وغيرهم و
الثاني ما يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور
او بعد التأمل في الفرائض وهذا هو سواه من قيد به من اهل الاصول والبيان
لا الاول والاخر جرت معان كثيرة في المجازات والكنايات عن الدلالة
الالتزامية كما صرح بذلك في المطول ثم اعلم ان اللفظ له دلالة واحدة
بالذات مختلفة بالاعتبار فان اعتبرت من حيث المعنى الموضوع له سميت
مطابقة او من جهة افهام جزئية فتضمن او من جهة افهام لازمة فالتزام
واللفظ دال على الثلاثة في ان واحد وليس له ثلاث دلالات بحسب الذات
كما قد يتبادر **ف** والثنتان عقليتان تبع المصنف في هذا البيانين وبعض
الاصوليين والذي عليه المحققون من الاصوليين كالامدي وابن الحاجب
وشارحي كلامه كالمضد ان الدلالة الالتزام عقلية والمطابقة والتضمن
لفظيتان لان مجموع الداليتين التضمنيتين في المركب من جزئين مثال لنفس
الدلالة المطابقة فلا تغاير بينهما بالذات بل الاعتبار اذا الفهم في

في الدلائل واحد فان اعتبر بالنسبة الى كل من الجزئين سميت الدلالة
 تضمنا وان اعتبرت بالنسبة الى المجموع سميت مطابقة قوله ان توقف
 الصدق فيه الخ الصدق مطابقة اللفظ للواقع والصحة موافقة الشرع
 او الامكان فلما كان الصدق من اوصاف اللفظ الدال على المعنى المطوق
 به عداه في بخلاف الصحة فانها من اوصاف المعنى المطوق بنفسه فلذا
 عداها باللام فقوله عقلا او شرعا راجع للصحة قوله اي قدلالة اللفظ
 الخ تحويل العبارة عن ظاهرها فان المطوق كما مر هو المدلول لا الدلالة
 فلا بد من تقدير مبتدأ ليصح قوله على معنى متعلق بدلالة فاللفظ الدال على
 المطوق دال على شيئين احدهما المطوق والاخر معنى اللفظ المقدم وقوله
 لا يصح سؤاليه لان ذلك فرع عن ادراكها وفهمها وذلك متف واعتراض
 بان سؤاليها ممكن والمستحيل هو اجابته كما قيل في التني فانه طلب مالا
 طمع فيه ولم بعده محالا فان قيل الكلام في السؤال بمعنى طلب الافهام
 عن المسبول وهذا محال اذا لم يكن المسبول من شأنه الافهام واجيب
 بالمنع فان السؤال والحالة هذه عبث لا محال وبينهم ما فرق عظيم قوله
 على ما يقصد به في تقدير الشئ اشارة الى ان المعنى المذكور مقصود في
 نفسه لكنه ليس مقصودا باللفظ قوله كدلالة قوله تعالى احل لكم ليلة
 الصيام الرفث للجماع وعدي بالي تضمنه معنى الاختصاص ليلة طرف الرفث

الى شئ
 الرفث

كما اشار اليه

كما اشار اليه الشئ بقوله من جماعتهم في الليل قوله من حكم ومحل الواو بمعنى
 مع فالمفهوم مركب منهما محل المفهوم على ذلك لنصح اضافة الحكم اليه وصل
 المطوق على الحكم وحده لتحصل المناسبة بين المتوافقين ولعل اطلاق
 المفهوم على ما ذكر اطلاقا للمفهوم والا فيشكل ما مر من ان المفهوم مادل
 عليه اللفظ لا في محل الطوق قوله ويسى مفهوم موافقة ايضا اشارة الى ان له
 اسمين مفرد ومركب وقد مر نظيره في تقسيم الدلالة قوله ثم هو اي المفهوم
 المسمى بالموافقة قوله اي كما قال المص لا يسي بالموافقة المساوي لما كان ظاهرا
 المثنى ان مفهوم الموافقة لا يجامع المساوي ولا يوجد فيه صرف الشئ العبارة
 عن هذا الظاهر وحاصله ان هذا القول انما يسلب عن المساوي اسم
 الموافقة لا معناها لصدق حدها السابق عليه قوله وباسمه اي اسم
 المساوي المتقدم وهو محل الخطاب يسي الاول ايضا على هذا القول
 قوله فقوى الكلام الخ توجيه للتسوية المتقدمة وقوله ولحنه معناه اي
 فهم قطعا ولا قوله وعلى هذا اي اطلاق المفهوم على المحل وحده ينبغي
 ما قال المص الخ لان الاولى بالشي والمساوي له فيه غيره قطعا قوله ثم قال
 الشافعي ثم للترتيب المذكور اذ هذا مخالف لما تقدم لا مرثب عليه
 وقوله امام الايمة توجيه لوصف المص امام الحرمين والامام الوزري بالامام
 دون الشافعي امامهما وحاصل التوجيه ان شهرة الشافعي تغني عن

وصفه بذلك ان هو امام الائمة من جميع اتباعه فلا يقال ان قوله امام
الائمة حينئذ للخلل الواقع في المتن من عدم وصف الشافعي بالامام مع وصف
من هو من اتباعه بها قوله اي الدلالة على الموافقة اشارة الى ان دلالة
مضاف للمفعول وان مرجع الضمير الموافقة وتذكر الضمير لان الموافقة
هنا هو الحكم الموافق كانه على ذلك بعض المحققين قوله المسمى بالجل
نفت القياس بقسميه وقوله لما يعلم مما سياتي اي في خاتمة الكتاب
القياس من ان الجلي ما قطع فيه بنفي الفارق او كان ثبوته الفارق احتمالا
ضعفا والعلية في المثال الاول اي اية الوالدين الا يضاف الثانية اي
اية اليتيم الا تلاق قوله ولا يضري النقل عن الاولين بصيغة المثني
الامام الشافعي وامام الحرمين قوله لا تحكم كما تقدم اي في قوله اي
كما قال المص لا يسي بالموافقة المساوي وان كمثل الاولى في الاحتجاج
به قوله واما الثالث اي الامام الرازي وقوله ولا يخو مما تقدم يعني
فحوى الخطاب ولحن الخطاب قوله لا مدخل مصدر يسي اي لا دخول للقياس
فما قوله من قابلي هذا القول اشارة الى ان قوله فقال الغزالي الخ قوله
نفصيل القول بانها لفظية وتفرع عليه اي ثم اختلف القائلون
بانها لفظية فقال الغزالي الخ قوله فثبت او رد عليه انهم قد فسروا
الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ فكيف تكون الدلالة مفهومة

والجواب

والجواب انه لا معنى لكونها مفهومة من السياق والقراين الاحصول
العلم بها من ذلك ولا مانع من كون الشيء مفهوما باعتبارين
مختلفين قوة من السياق والقراين اي مع اللفظ كما يرشد اليه قوله
لان مجرء والسياق ما سبق الكلام لاجله وهو هنا طلب تعظيم
الوالدين كما اشار الى ذلك بقوله فلولا دلالتها على ان المطلوب
بها الخ والقراين تفسير للسياق قوله من مع التافيف اي من اجل
منع التافيف فن تعليلية ومثله قوله من منع اكله قوله ذو القرض الصحيح
احترار عن الاحق وقوله لا تشتم فلانا ولكن اضربه اي لكون الشتم
بجرءه لا يجدي فيه لفاظ طبعه قوله اي الدلالة عليه اي الموافقة
اي حين فثبت من السياق والقراين قوله بحاربة نسبة للجواز وهو
اللفظ الدال وقوله من اطلاق خبر لم يشد المحذوف اي واطلاقها ج
من اطلاق الخبر وهذا بيان لعلاقة الجواز وهي الاختصية والاعمية
قوله وقيل نقل اللفظ لها عرفا اي فيكون حقيقة تعريفية لا مجازا
كما قال الغزالي ومن وافقه قوله من منطوق الايتين لان منطوقهما جند
كما قال بعض المحققين تحريم الايداء وتحريم الايلاف ومن فسرهما تحريم
الضرب والاكل قوله لا منطوق اي كافي القولين الاخيرين قوله كما هو
ظاهر صدر كلام المص راجع لقوله مفهومة وانما كان ظاهرا صدرا

كلامه لان قوله موافقة ظاهره فالمفهوم الموافق حكمه حكم موافقة ومحتل
حكمه الموافق موافقة فعلى الاول الظاهر يكون مفهوما لا قياسا وعلى
الثاني يكون قياسا قوله لان المفهوم سكوت حاصله مع الايضاح ان
القياس هو المقيس وهو سكوت الحق بالنطوق والمفهوم سكوت وحاصل
رد المص ان معنى كون المفهوم سكوتا انه غير مصرح به مع كونه مدلول
اللفظ ومعنى كون المقيس سكوتا انه لا اشعار للفظ به وانما يدرك
بواسطة الجامع وقوله قال المص اي في شرح النهاج لكنه حقق في شرح
المختصر ان له جهتين هو باعتبار احدهما مستند الى اللفظ وباعتبار
الاجزى قياس حقيقة والامتناع ان يكون للشي اعتبارا في ذلك
اجمع على القول به مثبتا القياس ومنكروه كل نظر الى جهة ومن ثم قال
المولى سعد الدين في تلويح وغيره ان الخلاف لفظي قوله والمقيس غير
مدلول له اي ولا يكون الشيء لو اُحد مدلول غير مدلول وارادوا بالمقيس
حكم الفرع وهو فيه مجاز عن نفس الفرع على الصحيح لاني في القياس قوله
وان خالف حكم المفهوم الحكم بالنطوق به لهذا على سؤال ما سبق من حل
المفهوم على المعنى المركب من الحكم ومحل وحل النطوق على الحكم وهذه
لتحصل النسبة بين المتخالفين كما تحصل بين المتوافقين في مفهوم
الموافقة قوله ليتحققا إشارة الى ان هذه المذكورات شروط في وجود

المفهوم من أصله لاني حجة فلو انتفى واحد منها لم يوجد المفهوم قوله اي نحو
الخوف كالجمل اي من المتكلم وهذا كالحوف انما بصور في غير كلام الله
وكلام رسوله والى هذا من الشئ بقوله كقولك في الغنم السائمة
زكاة وانت تجهل حكم المعلوفة قوله اي تربيتهم تفسير للسراد بالجور
قوله اي دون المؤمنين من كلام الشئ قوله وانما شرطوا للمفهوم اي لوجوده
ومحققه كما مر قوله انتفا المذكورات هي كون المسكوت تريت لخوف
وما بعده قوله لانها فوائد ظاهرة اي لقيام قرين الاحوال عليها وهو
فايلة خفية لان استفادته بواسطة ان التحصيل بالذكر لا يدل على
فايلة وغير التحصيل بالحكم منتف فتعين قوله لما انفاه اي من بعض الشرط
المذكورة وهو ان لا يكون المذكور خرج للغالب لكن التوجيه انما هو
لنفي هذا الشرط لا لنفي الشرط فاما ان بقدر النفي قبل ما اي لنفي
الشرط الذي انفاه او تجعل ما واقعة على النفي اي لنفي الذي انفاه وهو
نفي الشرط المذكور وهذا اقرب معنى والاول اقرب لفظا قوله وهذا
اي القول بمفهومه وان لم يستمر عليه مالت جواب عما يقال لاحاجة
النفي هذا الشرط وهو ان لا يكون المذكور خرج للغالب لان ما لم
يستمر عليه حتى يحتاج الى التفضل لنفيه وحاصل الجواب ان ما لمكاوان
لم يستمر عليه فقد قال به غير من المجتهدين كذا وديل على بن ابي طالب

كرم الله وجهه كما نقله ابن عطيّة في تفسيره ورواه عنه بالسند ابن أبي
 حاتم وغيره وفي قوله رواه عنه بالسند الخرقوبة لما نقل عن علي إذا لا
 يلزم من مجرد النقل الصحة قوة ومرجع ذلك أي ما نقل عن داود وعلى
 قوة والمقصود أي ليس الغرض المقصود أن لا يعمل بما يوافق المضموم بالكلية
 بل المقصود عدم الاستناد في العمل إلى المضموم وقد يعمل على وفقه أو يخالفه
 لدليل خارجي وقد عم من وآله أي المومنين الكافرين لم يواله مع
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الدين التخذوا دينكم إلى قولهم
 والكفار أولياء ولم يقل إلا أن توالوا معهم المومنين ليعلم الأمرين
 وفي قوله وقد عم الخراشاة إلى أن للعلم بالموقف دليلين في آية المواة
 الأول استفاد من المعنى والعلة والثاني من صريح السمع والله أعلم
 بالصواب قوة ومن المعنى المعلوم به الخرم معنى العلة الجامعة قوة أولفظة
 راجع لقوله بل قيل بعم الخرم أي الخلاف قوة أي ما يقتضي التخصيص بالذكر
 وهو المذكورات من كونه ترك الخوف وما بعده قوة قياس المسكوت بالظن
 الباطني على أو ضمن القياس معنى الربط فعده بالبا إذا الفرع مربوط بالاصل
قوة لعدم معارضته له علة لا يمنع قوة إذا عارضه بالنسبة إلى المسكوت
 الشئ على العلة تعليل لقوله بعم قوة المروض أي كالغنم فإن الصفة
 كالسائمة عارضة للموصوف كالغنم بعم المعلوفة المسكوت عنها على هذا
 القول

القول

القول كما يعم السائمة قوة من صفة بيان للمذكور وقوله أو غيرها أي
 كالشئ والاستثناء قوة كما أفادته العبارة أي أفادته أن عدم العموم هو
 الحق حيث جزم بأنه لا يمنع قياس المسكوت بالمتطوق وحكي بقيل الشئ
 بالضعيف وقوى ذلك الضعف بحكاية الإجماع على عدم العموم وأن
 سقت بقيل قوة بخلاف مفهوم الموافقة أي فلا يقال فيه أن عموم العموم
 هو الحق لأن المسكوت أي في مفهوم المخالفة دون من المتطوق في الحكم
 لا في العلة لأنه مقيس ويبقى أن من شرطه أن يساوي الأصل في تمام العلة
 وقوله بخلافه هناك أي في مفهوم الموافقة فإنه ساو والمتطوق أو أولى
 منه قوة بمعنى محل الحكم أي لينطبق عليه المثال المذكور قوة مفهوم صفة
 أشار إلى أن هذا التقرير معتبر ليصح حمل الخبر على المستد قوة قال
 المص والمردم باللفظ بقيد لاخر أي مقيد لمشوعه فلا يرد التثنية لمجرد
 مدح أو نحوه كما قيل قوة لا الفت فقط أي كما هو المتبادر من الصفة قوة
 أي الصفة كالسائمة المزدفع لما يتوهم من أن الصفة مجع الغنم
 السائمة إذا القاعدة أن ما بعد الكاف هو المثال قوة قدم أي لفظ
 السائمة في الثاني والضيف إلى موصوفه فسقطت منه لام التعريف وهذا
 يندفع ما يقال الموجود في سائمة بالتكثير لا السائمة بالترديد كما يقتضيه
قوة وفي الثاني وجه الإندفاع أن تعريفه بحسب الأصل قوة وفي صدقة

الغنم بيان لحديث البخاري وقوله شاء مبتدأ وخبره في صدقة قوله وهو
معلوفة الغنم إشارة الى انه لم يقصد بكل من المضافين مفهومه وإضافة
الى ما بعده بل قصد مجموعهما معنى واحد هو معلوفة وإضافة ذلك المجموع
المرد به ذلك المعنى الى الغنم وكذا القول في قوله او غير مطلق السوام
كما اشار الى ذلك بقوله وهو معلوفة الغنم وغير الغنم فلا يقال ان
نفي الاختصاص من نفي الاعم وكلام الشارح يقتضي عكس ذلك لان محل
ذلك ان يقصد بكل من المضافين مفهومه وإضافته الى ما بعده وهنالك
يرد ذلك كما بينه عليه بعض المحققين قوله عن محبة الزكاة اي عن كونه محال لها
قوله لترتب الزكاة عليه في غير الغنم اي في غير هذا الحديث قوله وجوز للمصنف
ان تكون صفة في سائر الغنم لفظ الغنم نوحى في نقل ذلك عن المصنف
بان الذي قاله المصنف ان القيد في المثال الاول الغنم بوصف السوم
وفي الثاني السائمة بوصف كونها من الغنم لا مجرد الغنم قوله على وثانها
في بطل النفي ظلم فرق بينهما بان الغنم غير مشتق والعنى مشتق قوله بل
السابق هو لفظ مفيد الحق والحاجة متعلق بالسائل وقوله اي المحتاج هو
معنى السائل الحاجة قوله اي لا اكثر من ذلك لم يقل ولا اقل لان المقام
للرجح وهو يوجب الكثرة قوله اي لا اقل من ذلك لم يقل ولا اكثر لان المقام
لازالة الغدابة فينوبهم الاختصار على ما ينزلها قوله والا له المعبود بحق

لان صفة

لان صحة مفهوم المخالفة في الآية تتوقف على تفسير الاله بذلك فلو
اريد به مطلق المعبود لم يأت ذلك قوله اي اعلاما ما ذكرنا إشارة الى ان
الضمير في اعلامه يعود على المفاهيم باعتبار ثبوتها بما ذكر فيه إشارة
الى الجواب عما يقال كان المناسب ان يقول واعلاها اذ الكلام في
انواع المفاهيم فتوأي مفهوم ذلك اذ الكلام في انواع مفهوم المخالفة
وقوله ونحوه دفع لنوهم الخصوص بلا عالم الازيد حيث لم يقل
مثل ونحو او ما اشبه ذلك فتوأي صراحة وقوله لسرعة يشيرون به
الى انه ليس العلة في تقديمه على باقي المفاهيم مجرد القول بله نطوق
لمشاركة بعض المفاهيم كمفهوم انما والغاية له في ذلك وحاصله
ان نحو لا عالم الازيد قبل بانه نطوق صراحة لسرعة تبادره
الى الاذهان واما نحو مفهوم انما والغاية فانما فيه اصل التبادر
لاسرعة التبادر اذ قيل فيه انه نطوق بالاشارة لانطوق
صرحة قوله محبة لفة اي باللغة فاللفة دليل المحبة كما اشار الى
ذلك بقوله لقول كثير من ائمة اللغة بها وكذا القول في قوله
شرعا ومعنى واما قول الشارح اي من حيث المعنى فمعناه ان
المحبة نشأت من جهة المعنى فخصه إشارة الى انه نصوب ايضا
على السقاط الخافض ولم يرد به ان معنى تمييز ليل لا يفوت

المراد المقصود اذ يصير المعنى ان معنى المفاهيم حجة وليس مراد ابل
المراد ان الحجة نشأت من المعنى العقلي فيساوي قولنا بالمعنى لكنه
تقتضي العبارة قوة من لسان العرب جاز من اطلاق اسم الاله على
الفعل المودى بها او اسم المحل على الحال قوة وهو انه اى الشان
لم ينف المذكور الحكم المحر في اسناد نفى الحكم الى المذكور بخور
والحقيقة اسناده الى المقام قوة لم يكن لذكره فائدة اى واللازم وهو
عدم الفائدة في ذكره باطل والملازم وهو عدم نفى المذكور الحكم
عن السكوت مثله قوة وهذا اى انه لو لم ينف المذكور المحر وقوله كما
عبر به هنا المحر حاصله انه لا منافاة بين العبارات الثلاث
اذ المراد بالمقل المعنى المعقول فكل من العقل والعرف العام والمعنى
كتابة عن المعنى المذكور لان المعنى المذكور معقول لاهل العرف
العام وناسي عن نظر العقل كما يصح التعبير عنه بالمعنى يصح
التعبير عنه بالعقل وبالعرف العام قوة علما كان او اسم جنس
فيه اشارة الى ان المراد باللقب عند الاصوليين الاسم الجامد
الشامل للعلم واسم الجنس فهو مناسب للقب الخوى مغايرة العام
لخاص لشموله للعلم عند النحاة الشامل لانواعه الثلاثة الاسم
والكنية واللقب قوة على زيد حج يرجع الى العلم وقوله وفي القصة

الخارج

الخارج الى اسم الجنس قوة اذ فائدة لذكر الخرجلة اجتمع قواى لم يقل
بشي من مفاهيم الخلق او رد عليه ان الموافق لا تكار تفسير بالقول
بعدم شي منها لعدم القول وقد يجاب بانه لا تكار الجتهد الشئ لعدم
القول به لعدم وقوفه على ليله لا تكار من اصله فان الجتهد لا يكر على الجتهد
قوة فلا ينفى اى هذا التركيب الخبرى المعلوم عنها اى الشان قوة لدون الخبر
له خارجي بخور لا خبار بعضهم فاذا كان ذلك الخارجى ثابتا لزيد وغيره
جاز الاخبار بعضهم وهو الثابت لزيد مثله ودون البعض الاخر والثبات
لغيره كما اوضح ذلك المثال واستعمل الخارجى هنا في الخبر عنه جاز عن
النسبة الخارجية قوة فلا يتعين القيد فيه للنفي اى نفى ذلك الخارجى عن
غير المذكور ولا يلزم من عدم الاخبار بشي عن اخر نفية عنه بخور بثبوت
له خارجا وان لم يخبر به عنه قوة وما في معناه مما تقدم اى كالمقيد بشرط
او غايبة او غيرهما قوة فلا خارجي له اذ لا يستفاد معناه الا بلفظه فمعناه
مقارن للتلفظ فلا فائدة للقيد فيه الا النفي انفي الحكم عن غير المذكور
ويلزم من نفية عنه كما قال بعضهم عدمه خارجا لانه مدلول الانشاء الذي
لا يوجد الا منه قوة ورسوله المبالغ عنه بناء على القول بانه صلى الله
عليه وسلم لا يجتهد وما يطق عن الهوى ان هو الا وحى فالتعليق
بقوله لانه تعالى لا يغيب عنه شي كلام الله تعالى وكلام رسوله

صحيح ان الضر ان كلوم له تعالى خاصة وليس لرسوله صلى الله عليه وسلم
الا التبليغ قوة صفة لا تناسب الحكم اى ليس بينهما وبين الحكم
مناسبة عقلية قوية في الفهم المعرفي الصحيح شاة عفر ايعلوياضها جرم
قوة خلاف ما تقدم اى من ان الصفة لفظ مقيد لاخر الحمول
العلة قوة اطلق الامام الرازي عنه اي عن امام الحرمين انكار الصفة
اى و مرادها الصفة غير المناسبة لان المناسبة عنده من قبل العلة كانها
ليست صفة قوة ولوكون غير المناسبة في معنى اللقب اطلق ابن الحاجب عن اى
عن امام الحرمين القول بالصفة اى والمراد بها المناسبة لان غير
المناسبة من قبل اللقب فكانها غير صفة فلا تعارض بين المصم والامام
الرازي وابن الحاجب في النقل عن امام الحرمين قوة واما غيرها اى الصفة
ما تقدم يعنى من انواع مفهوم المخالفة قوة وسكت عن الباقي وهو كالمذكور
اى عند امام الحرمين قياسا قوة اما مفهوم الوافقة هذا المختار تقييد
المفاهيم بالمخالفة فيما تقدم او المسيلة قوة ينلوه الشرط اى مفهوم الشرط
وكذا القول فيما بعده قوة اذ لم يقل احدا انه منطوق اى لا بالصراحة
ولا بالاشارة قوة ومثله اى انما في ذلك اى في كونه في مرتبة الغاية قوة
تتلوا الشرط ذكره مع صحة المعنى بدون ذكر علة قوة فطلق الصفة لما
كان مطلق الصفة يشمل الصفة المناسبة وغير المناسبة وتقدم المناسبة

ثمين

ثمين حمل مطلق الصفة على غير المناسبة كما اشار اليه الشه بقوله غير المناسبة
اى بان قيدت بغير المناسبة اذ لو حمل على المعنى الاعم للزم تاخر الشئ عن
نفسه ولا يعنى لم قوة غير مناسبات بقرينة المقابلة بالصفة المناسبة بالمعنى
الشامل للمذكورات قوة اخر المفاهيم السرى ذلك ان اخر المراتب لا يترتب
فانها فيه ليست للترتيب بل للدستياق قوة في فنى المعانى اى لا في فن البيان
كما قد يتبادر من اضافة الدعوى الى البيانين فاشارة الشئ الى ان
البيانين مطلق على علم المعانى والبيان قوة في ذلك اى المذكور
وهو افادته الاختصاص قوة المشتمل على نفى الحكم عن غير المذكور اقتصرا على
هذا الشئ لانه هو المفهوم اذ القصر اشيات الحكم المذكور وفيه عن
غيره فالاشيات منطوق والتقى مفهوم وانما هو قصد الخاص من جهة خصوص
اى ان الخاص له جهتان جهة خصوص وجهة عموم مثال الخاص ضرب زيد
بالنسبة الى مطلق الضرب الصادر من زيد وغيره فهذا الخاص قد يقصد
في الاخبار به من غير جهة خصوصه بان لا يقصد من حيث وقوعه على معين
كعمرو فيوقى بالفاظه من الفعل والفاعل والمفعول في مراتبها بان يقوم
الفعل والفاعل والمفعول وقد يقصد في الاخبار به من حيث خصوصه
اى من حيث وقوعه على معين فيقدم المفعول على الفعل والفاعل
لافاضة ذلك القصد لا لافادة الحصر والله اعلم بالصواب قوة فله

والاسماء غير ذلك مما يتعلق بالاله بل بالنسبة الى التعدد فقط كما
اشار الى ذلك بقوله اى لا يتجاوز الى ان يكون الاله متعدد الكثرة
كل عليه مخاطب ^{بلغ محبة و} على استيثار الله تعالى بالوحدانية اى فلا يتصف
بالوحدانية غيره فانه قد دفع ما قيل لو غير بالالوهية يدل الوحدانية
لكن ظاهره لان الوحدانية لا يتعقل فيها تعدد اذ هي ضد كونه
اى من الكليات التى تعدد افرادها خارجا قوتها فى الاقصى اى بحسب الوضع
والاستيعاب للحكام القريب الى الافهام قوتها وان لم يصرحوا بذلك
فما علمت لم يحضر النفي او بما اذا يلزم من عدم وقوفه على التصريح عدمه
فى الواقع وقد صرح بذلك ابو حيان كما نقله عنه السمين فى اعرابه وقوله
اكفاعة لم يصرحوا لانه بمعنى تركوا التصريح وقوله اكفا يكون ما فيها
اى فى ان ما من افراد ان اى ثبتت لها ما ثبت لبقية الافراد قوتها اى
ما انتم عليه من الاشراك اورد عليه ان قصر الوجود على الوحدانية يقتضى
ان يكون المخاطب به من يقول بالمقصود الذى هو الوجودى وبثبوتها لغير
المذكور انفرادا فيكون قصر قلب او شركت فيكون قصر افراد او احتمالا
فيكون قصر تعيين ولا يخفى ان المخاطبين بالالاهية شركون فيكونون اصل
الوجودى فضلا عن تعلقه بمعين واجب بان ينزل المنكر منزلة المقر ان
مع من الادلة ما ان تامله ارتدع قوته من الاطراف اى الطاف الله تعالى

بلغ محبة و
مقابلة بحسب
الطاقة

جمع لطف

جمع لطف وهو الرقة والرفق والراد به فى حق الله تعالى غاية ذلك
اى اىصال الاحسان او ارادة ذلك ولما حكم المص على حدوث
الموضوعات اللغوية بانه بعض الاطاف جمع لطف الذى من صفاته تعالى
اول الله اللطف باللطوف ولا يخفى ان الحدوث من جملة الامور اللطيفة
بالناس بها ولو غير بالاحداث كابن الحاجب لم يجتمع الى تأويل اذ الاحداث
كاللطف من اوصافه تعالى وفى قوله اللطوف بالناس بها اشارة الى
ان لطفه لزم يتعدى الى مضمولين بالباهى فى الاول مجرد التعددية وفى
الثانى لها مع السببية لما تقر بان الفعل الواحد لا يتعدى الى اثنين بخبرين
يتحدى المعنى قوته باحداثه تعالى تحقيق للواقع اذ لا يكون الحدوث الا
باحداثه تعالى قوتها اى ليس بغير كل من الناس فيه اشارة الى ان حذف الفاعل
للتعظيم مع الاختصار وقوله لغيره متعلق بغير وقوله حتى بما وانه ذلك
الغير عليه اى على ما يحتاج اليه فى معاشه ومعاده لعدم استقلاله به اى
بما يحتاج اليه فيما ذكره لانه اى الموضوعات اللغوية اى دلالتها وقوله
وهما اى الاشارة والمثال يحصان الموجود المحسوس اى دون المعدوم والموجود
المعقول بخلاف الموضوعات فانها تفصح عن الكليات العقلية كما تفصح
عن الجزئيات المحسوسة فانها كيفيات تعرض للتفصيل الضرورى اى فتدل
على المقصود وتفصح عنه من غير تكلف قوتها وهى اى الموضوعات اللغوية

الالفاظ الدالة على المعاني اى جميع الالفاظ الدال كل منها على معناه اى جميع
المعرف باللوم يفيد العموم وبهذا يندفع ما يقال انه لا يؤخذ من هذا التعريف
ان اللفظة تطلق على اللفظ الواحد الدال على المعنى بخلاف ما يحتاج اللفظة
بانها كل لفظ وضع لمعنى لكن اورد على هذا التعريف ان فيه تحديدا للجمع والحد
انما يكون للماهية فاللفظ الدال عليها مفرد اورد على صنيعه ان فيه
تاخير الحد عن الحكم بانها افيد من اشارة والمثال واليسر والحكم على الشيء
فرع بصورة والجواب عن الاول انه حد للماهية باعتبار وجودها في ضمن
الافراد لا من حيث هي اى او انه لم يرد بهذا الحد بتعريف الماهية بل هو
حد لفظي للموضوعات اللغوية في قولك مثلك الموضوعات اللغوية توقيفية
فالساع يعرف الموضوعات اللغوية بعلم ما يعرف الالفاظ الدالة على
المعاني ولكن يجمل التطبيق بينهما فهذا الحد يفيد ما كان يجمله وبهذا
حصل الجواب عن الثاني اذ الفرض انه لم يحكم على الموضوعات الابعاد
معرفتها بعلم ما **فان** مجموع المعرفة بالعام مبني او خبر **فان** اى اخرج بضم
اى بعض افرد وقوله بان يضم اليه متعلق يستلزم والضمير في اليه لما
نقل اى بان يضم اليه ذلك على طريق التطبيقين حتى يصير فبا ساقول
لجمع المعرفة بالاصح الاستثنائية وكما صرح الاستثنائية بما لا يحصر فيه
فهو عام فالجمع المعرفة بالعام **فان** كما ساقى اى في قوله في العام ومعها العموم

الاستثناء

الاستثناء وقوله للزوم تناوله الخرج عام فان صحة الاخراج تستلزم التناوب
وخرج بقوله محالا حصر في اسماء العدد فانها وان صرح الاستثناء بها
لكن فيها حصر **فان** اذا كان لشيء ذلك اى الموضوعات اللغوية **فان**
ما يؤخذ منه ذلك اى ان حد الجزى والكلى ما ذكر وانما قال ما يؤخذ من
المذكور هناك هو التقسيم ويؤخذ منه التعريف **فان** بمعنى كدلول الكلمة
قد ر ذلك لدون الكلام في المدلول ولما كان مدلولها ما ذكر من القول المفرد
وهو كلى فهذه صورة ذهنية لا يصدق عليها انها قوله اذ القول لفظ
مخصوص وهي كيفية تعرض للنفس اورد ذلك بقوله بمعنى ما صدقها
ليصح التمثيل **فان** اولفظ مفرد سهل اشارة الى ان قوله او ممل عطف
على مستعمل الواقع نعتا المفرد فكذلك المستعمل والممل قسمان من المفرد **فان**
كدلول اسمائها بمعنى ما صدقها لكن ترك ذلك للاستثناء بما قبله
وذكر ذلك فيما بعده ليله بوجه اختصاص ذلك بالقسم الاول
فقط **فان** اولفظ مركب اشارة الى ان قوله مركب عطف على مفرد فينقسم
متبوعه الى القسمين المستعمل والممل كما اشار الى ذلك بقوله مستعمل
الخ **فان** وسياتي ذكر الوضع في حد الحقيقة الفرض منه ان الوضع ستة اقسام
ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في الجاز وكلها مندرجة في الحد المذكور لدون جعل
اللفظ دليلا على المعنى يشمل الجمل الثاني كالاول ويصدق يكون الجاعل

وضع للفظ والشاع اوهل العرف بقسمه بقرينة ما ساقى من ذكر الوضع في
حد الحقيقة مع تقسيمها الى الاقسام الثلاثة المذكورة وفي حد الجازع
انقسامه الى مثل ذلك ايضا مع انقسامه الى ما ذكر لم يقل مع تقسيم
كما قاله في الحقيقة لدن الاصل لم يقسمه الى ما ذكر بل هو منقسم بنفسها
انه تقسيم الحقيقة بانواعها فيقابل كل نوع منها لم يقسمه الى ما ذكر بل
هو منقسم بنفسها اذ هو تقسيم الحقيقة بانواعها فيقابل كل نوع منها
نوع منه فقولنا كما يصدق بالوضع اللغوي بمعنى في الحقيقة والجازع وقوله
يصدق بالعرف والشرعي فهما ايضا قوتان في الحقيقة اي ضد الجازع لا
الامر قوت نعم يعرف ان من المعرفة لا التعريف قوت بالنقل اي الاخبار لا نقل
اللفظ من معنى اخر قوت الذي هو الاصل واما الاستنباط فحلاف الاصل قوت
على معنى ذهني خارجي او ردها نعتين لمعنى تنبيه على ان للمعنى شئ واحد
له جهتان جهة ادراكه بالذهن وجهة تحققه في الخارج وهل الوضع له باعتبار
الجهة الاولى او الثانية او من غير نظر الى شئ منهما الاقوال الاليت كما اوضح
ذلك الكلام اي شريف قوت وجوده في الخارج بالتحقق هذا الكلام ظاهري
والحق كما قاله السيد انه لا يتحقق فيه لعدم قبول ما يتحقق فيه للدشئ ان
نعم يتحقق فيه جزئيات مطابقة له في الحقيقة قوت لاختلافه المعنى اي صورة
المعنى في الذهن وقوله لظن خبر ان وقوله انه اي المعنى حال كونه في الخارج

كذلك

كذلك اي كالمعنى الذي في الذهن قوت اي في النكرة اشارة الى ان المراد باسم
لجنس النكرة لا بمعنى الفرد الشائع بل ما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير
معين كما اشار الى ذلك بقوله لدن المعرفة الحرفي تشمل اسم الجنس بالمعنى
المشهور وهو ما وضع للماهية من حيث هي وهي النكرة بمعناها المشهور
وهو ما وضع للوحدة الشائعة وراوى في التقسيم كما قال بعض المحققين لفظ
في ليلاد يتوهم ان النكرة نعت لاسم الجنس فلا يبرول المحذوف قوت وبذلك
عليها بالقييد اي باضافة اسم جنسها الى محلها قوت وكذلك انواع الالام
يعنى مع ضمها قوت ثم ما استأثر الله بعلمه لما كان بين اول التعريف وآخر
تشاف لان ما استأثر الله بعلمه من خلقه ينافي اطلاق بعضهم عليه اشارة
الى الجواب بانه لا تنافي في الحقيقة لان المتشابه منه ما استأثر الله بعلمه فلم
يطلع عليه ملكا قريبا ولا نبيا مرسل ومنه ما يطلع عليه بعض اصفيائه
والعبارة تؤدي ذلك بتقدير منه ليحارب اول الكلام اخر قوت في ثبوت
نعت للديات والاحاديث اي الواردة في ثبوت الصفات لله تعالى
وقوله المشكلة نعت ثان للديات والاحاديث وقوله بتفويض متعلق
بقوله قوت وهذا الاصطلاح اي تقسيم الحكم والمتشابه بما ذكره في قوله
الاصطلاح اشارة بان هذا الاصطلاح طار على المعنى اللغوي وهو كذلك
فان معنى الحكم لغة المتقن ومعنى المتشابه احد الشبهين المتشبه احدهما

بالآخر قوله لا يجوز ان يكون موضوعا للمعنى خفي اى على الناس الاعلى
الخواص فانه لا يخفى عليهم كما اشار الى ذلك بقوله لا متناع مخاطب
غيرهم بما هو خفي عليهم لا يدركونه فحق الخفا بغيرهم قوله من التكلمين
حال من الواو في مبتدأ قوله اى الواسطة تفسير للحال اى كالعالمية
فانها لا وجود لها في الخارج مع انها ليست عدم شئ فانها داية بين الوجود
والعدم قوله الشايع نعت للحركة اذ المراد بها الفظها بقرينة اضافة
المعنى اليها ولذا ذكر النعت قوله والمعنى الظاهر له اى للحركة وقوله
تحريك الذات خبر للمعنى قوله فعبر واعن وضعه بالتوقيف لدق التعبير
عن موضوعاته تعالى بالتوقيفية يستلزم التعبير بالتوقيف عن الوضع
قوله لا دراكم اى وصفه تعالى بالتوقيف في من اطلاق اسم السبب
على متعلق السبب الذى هو الإدراك هنا قوله علمها الله بالوحى الخ
تفسير لتوقيفية بالنظر الى معناها الدصلى الذى هو التعريف قوله الى
بعد انبياءه مقتضى استدلال بالآية الدتية ان المراد به اوم قوله او خلق
اللغات عطف على الوحى اى او خلق اللغات وفي نسخة الاصوات بدل اللغات
قوله بان تدل اى الاصوات وقوله من بعض العباد بيان لمع وقوله عليها
اى على اللغات او على معانيها فالاصوات المخلوقة على الاول هي قول لفظ
كذلك فكون غير اللغات اذ هي معرفة لها وعلى الثانى هي نفس اللفاظ

الموضوعة

الموضوعة بقرينة اضافة المعانى اليها قال بعضهم وعلى كل فلا بد من
من خلق العلم الضرورى مع ذلك قوله في بعض العباد متعلق بخلق وقوله
بها متعلق بالعلم وفيه الفصل بين المصدر وصلته باجنبي وهو في
بعض العباد قوله وتحققوا كلامه توجيه للضعف المشار اليه بغيري
قوله اى الفاظ الشاملة للجواب عما يقال الدليل لا يطابق المدعى
اذ المدعى وضع جميع اللفاظ والدليل انما يدل على بعضها وهو الاسماء
والجواب ظاهر قوله اى علامة على سماء هذا ظاهر على ما يقوله الكوفون
ان الاسم مشتق من السمة اى العلامة ويمكن بناؤه على ما يقوله البصريون
من انه مشتق من السمو اى العلولانه اذ انوه به ورفع فقد اشعر بالمسي
وصار علامة كما ان كلما اشعر بالمسي فقد نوه به ورفع والحاصل
ان كل من الاشتقاقيين يستلزم الدلالة على ما يدل عليه الآخر قوله
عرف طائر قل ينزل عليه القران قوله وتعليمه تعالى تقرير لوجه الدلالة
وحاصله ان التعليم سبق بالوضع وقد اسند تعليم الاسماء الاول البشر
الى ضمير الله عز وجل فلا يكون الواضع البشر بل الله سبحانه وتعالى
قوله واستدل لهذا القول بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان
قومه الدية وجه الدلالة ان رسول نكرة في سياق النفي فيصدق باول رسول
فيكون ارساله بلسان قومه اى بلفظهم فتكون لغتهم سابقة على ارساله

فلا تكون اللغات توقيفية اذ التعليم لا يكون الا بالوحى كما هو الظاهر
التي جرت به عادة الله تعالى فلو كانت توقيفية لتأخرت عن البعثة
وقد تعرض انما سابقة علمها فيلزم الدور وهو محال وانما قال اسند
بصفة مجهول المبني للاشارة الى صفة الاستدلال وسيصرح بذلك
في قوله فانه لا يلزم من تقدم اللغة المحرقة في الترفيع للغير اى غير الواضع
قوله يعنى توقيفى لدن القدر المذكور نسوب الى التوقيف لذكره به لا تقصر
التوقيف قوة والحاجة الى الاول اى القدر المحتاج اليه في الترفيع وهذا
جواب عما قاله الاسناد قوله الذى هو اولها ورفع لما يتوهم من شمول
التوقيف لاجل شتى قوله الاسناد وعليه فهذا الشمول غير مراد فوجب
اجتنابه بآية الخرافة الى بيان الغاية في ثبوت اللغة بالقياس وهو
الاستغناء في البنيذ مثلا عن قياسه على الخبر شرعا وعن النظر في شرائط
القياس الشرعى هل وجدت بخلاف من يقول بثبوت اللغة قياسا
فيحتاج الى ذلك اولى دليل من السنة قوله ما لم يثبت تعيينه اى لجميع
المعاني المشتملة على الوصف المناسب قوة له حاجته في ثبوت ما لم يسمع
لندن ارج ما لم يسمع منه تحت عام فهو منطوق لا مسكوت فلم يدخل في
محل الخلاف حتى يحتاج الى اخرجه قوله الى اعند الهم اى بالنظر الى القائلين
كابلد عليه قوله بخلاف قول بعضهم ان الاكثر على النفى واما نرجيع احدهما

بالظن

بالظن الى المدرك فبحث اخر قوله اى كان كل منهما واحدا دفع لتوهم ما يتبادر
من لفظ لتحديد الشيان اى صار اشيا واحدا ومما يقوى الدفع ان الاتحاد ههنا
سند الى كل منهما اذ الى مجموعهما كما مر الى ذلك بقوله اى كان كل منهما
واحدا قوله او وجد واستغنى عن غير المحرقة الكمال ابن ابي شريف في ذكر المناطقة
هذا المثال اساقه ادب كما قاله البرماوى وكان اللينق لاجل هذا المثال
نزلت هذا التقسيم اذ لا ضرورة بالشارح الى ابراده انتهى قوله ان استوى
مناه في افراده الخ لا يخفى ان الاستوى والتفاوت من الصبح التى
انما تسند الى متعدد وهو في الحقيقة ثابت للأفراد في انفسها واما ثبوت
للمعنى فباعتبار وجوده في الافراد فيصح اسناد ذلك اليه بهذا الاعتبار
كما هنا وفى كما قوله ان التفاوت مناه واما اسناده الى المتعدد حقيقة
فقد اشار اليه بقوله لتوافق افراد مناه وقوله نظرا الى اشتراك الافراد
في اصل المعنى قوله فاحد اللفظين مثلا الخبر يشير به الى ان صيغة تفاعل
تقتضى تعدد السند اليه اما على وجه العطف او نصح بالاسناد وفى
البعض وجب البعض باضافة منع نحو تخاصم زيد وعمر وادمع عمرو
والاستعمال الثانى صحيح محفوظ ولذا الثقات الى نفيه لدن من
حفظ حجة على من لم يحفظ قوله ولم يقل او مجاز ان لدنه اذا انتفى كونه
حقيقة فهما يتحصرون في الحقيقة والمجاز بل يصدق بالمجازين ايضا قوله

فان كل منهما وضع لمعين اى لدن يستعمل في معين فهو معين عند المتكلم
 لاد الواضع كما اشار الى ذلك بقوله وهو اى جزى يستعمل فيه الحق قوله فلا
 يخرج العلم العارض المشترك لدن معين من حيث الوضع وعدم تعيينه
 انما هو بالنظر الى المرص في قوله اى ملك حظ الوجود فيه اى على وجه الشخص
 والتعين كما يدل عليه قوله والدال على اعتبار التعين في علم الجنس الحر
 قوله اجبر الاحكام اللفظية عليه وجه الدلالة كما قال بعضهم ان الاحكام
 المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللزوم قوله
 ومثله اى علم الجنس في التعين اى في اعتبار المرف بلام الحقيقة
 نحو الاسد اجوان من الثعلب والفرق بينهما كما اشار اليه السيد هو ان
 التعريف في ذى اللام بالدلالة وفي علم الجنس جوهر اللفظية كما ان مثل الكلمة
 اى بمعنى الدال على بعض غير معين بقرينة تفسير نظيرها وهو المرف
 بلام الجنس بذلك والفرق بينهما ما اشار اليه النفاذ اى قال النكرة
 تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو اوخل سوقا بخلاف
 المرف نحو اوخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية متفارقة
 من القرينة كال دخول مثله فهو كعام مخصوص بالقرينة فالجود رذول
 اذن بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها مختلفان انتهى والفرق
 بين المرف بلام الحقيقة والمرف بلام الجنس كما اشار اليه السيد ان

المعرف

المعرف باللام ان اشير به الى الماهية من حيث هو معرف بلام
 الجنس قوله معرفا او متكررا راجع الى اسمه قوله نحو هذا اسامة والاسد
 او اسد اشار بالامثلة الثلاثة الى استعمال كل من علم الجنس واسم
 الجنس بقسيمية في المفرد المعين بقرينة اسم الدشارة المقدرة في اسم الجنس
 بقسيمية المخرج به مع علم الجنس كما ان الامثلة الثلاثة الاخيرة في قوله وان
 رايت اسامة الخ امثلة لاستعمال كل من علم الجنس واسم الجنس بنوعيه
 في المفرد المجهول بقرينة قوله ان رايت قوله ان المطلق الدال على الماهية بلوقيد
 من وان زعم دلالة على الوحدة الشائعة الخ ان قيل الذى يوحده انه ان
 اسم الجنس وضع لمفرد بهم هو ان من زعم دلالة على الوحدة الشائعة
 لا قوله ان المطلق الدال على الماهية بلوقيد فما الغاية في ذكره اجيب بان
 الغاية في ذكره الاشارة الى ان الاخذ المذكور يتوقف على اتحاد المطلق
 واسم الجنس وذلك ثابت بقوله ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد ان
 لقائل ان يقول الكلام فيما سياتى انما هو في المطلق لا في اسم الجنس الذى
 الكلام فيه قوله كما لا يخفى مما تقدم صدر البحث بمعنى قوله في تعريف العلم ما وضع
 لمعين فان منطوقه كما قال بعض المحققين يدل على ان المعرفة ما وضع لمعين
 ماهية كان او فرد او مفهوم يدل على ان النكرة ما وضع لمعين معنى كذلك
 اى ماهية كان او فرد اقوله من حيث قياسه بالفاعل بمعنى كما قال بعض المحققين

ان الاشتقاق فعل ينصف به الفاعل على جهة قيام به والمفعول على جهة وقوعه
عليه فقولهم في التعريف ويحتمل ان مبنى من ان يرد بالبنا للفاعل وانه مبنى
منه بالبنا للمفعول فهو على الاول تعريف له من حيث قيامه بالفاعل وعلى
الثاني تعريف له من حيث قيامه بالمفعول ولما كان الاحتمال الاول
اظهر من الثاني جزم بحجبه انتهى ثم اعلم ان الاشتقاق يعتبر تارة
من حيث العلم به وتارة من حيث فعله فمن لحظ الاعتبار الاول قال في
تعريفه هو ان تجد لفظا موافقا لخر يخرج وفي الاصول ومعناه ومن لحظ
الثاني قال في تعريفه هو اقطاع لفظ من اخر موافقا له فيما ذكر ولما
كان تعريف المتن كما قال بعض المحققين يقتضي وجود اللفظين المردود
والمردود اليه قبل وجود الرد لم يكن تعريفه بالاعتبار بالفعل فتعين
ان يكون تعريفه بالاعتبار العلم كما اشار الى ذلك السمع بتفسير الرد لحكم
الذي هو الادراك بناء على انه ادراك ان النسبة واقعة اولد واقعة كما مر انه
الحق قوة اى فرع عنه يربط الفرعية الخاصة المقيمة بالمناسبة المذكورة
فله يصدق بغير المشتق قوله بان يكون معنى الثاني في الاول اى لا مع زيادة
عليه كالمقتل صدر من القتل او معها كالضارب من الضروب كما اوضح
ذلك بعض المحققين قوله بان يكون فيهما على ترتيب واحد اشار الى
ان المناسبة هي الترتيب المتبين في الاشتقاق الصغير المراد بالتعريف

كأنه

كأنه عليه السمع فخرج الاشتقاق الكبير وخرج بهذا مع قوله بان يكون
معنى الثاني في الاول الاشتقاق الكبير قوله كما في قولك الحال ناطقة
بكذا اى دالة عليه يحتمل كما اشار اليه في المطول ان يكون المجاز في ذلك
على وجه الاستعارة بان شبهت دلالة الحال بالنطق في ايضاح المعنى
وايصاله الى الذهن ثم ندخل الدلالة في جنس النطق او عا فستيسر
لها لفظ النطق وعلى وجه المرسل من باب ذكر الملزوم واردة اللزوم من
غير ااردة تشبيه لدن الدلالة لذمة للنطق قوله لدن العادة على ذلك
من قول الترمذي الحر وقوله لدن انكاسها اى انتفا المرف بها
كلما انتفت وقوله فلان يلزم من وجود الاشتقاق اى الذى هو انتفا الملة
اذ نفى التقي اثبات وقوله وجود الحقيقة اى الذى هو انتفا المجاز المرف
بها قوله ويقال ايضا اصغر الحر الحاصل انه يعبر عن الصغير بالاصغر
ايضا وعن الكبير بالصغير والاولى اذ اعبر عن الصغير بالاصغر
وعن الكبير بالاكبر اذ اعبر عن الصغير بالاصغر وعن الكبير بالصغير
واما اذ اعبر عن الصغير وعن الكبير بلفظهما فاعبر عن الاكبر بلفظه
ايضا قوله وقسم في المنهاج خمسة عشر قسما عبارة المنهاج ولابد
من تعيين بزيادة او نقصان حرف او حركة او كليهما او بزيادة احدهما
ونقصانه او نقصان الاخر او بزيادة او نقصانه بزيادة الاخر ونقصانه

او بزيادة نهما ونقصانهما انتهى قال بعضهم فالصور البسايط اربع وصور
التركيب الثناي ست والثلاثي اربع والرباعي واحدة انتهى فالصور
البسايط اربع اى لان قول صاحب المنهاج ولا بد من تغيير بزيادة
او نقصان حرف او حركة تحت اربع صور بسايط تغيير بزيادة حرف
تغيير بزيادة حركة تغيير بنقصان حرف تغيير بنقصان حركة وقول
وصور التركيب الثناي ست لان قول صاحب المنهاج او كليهما معناه
ان التغيير بكلا الحرف والحركة وتحت صورتان الاولى تغيير بزيادة حرف
وزيادة حركة والثانية تغيير بنقصان حرف ونقصان حركة وقول
وزيادة احدهما ونقصانه او نقصان الآخر معناه تغيير بزيادة احدهما
ونقصان ذلك الاحد او بزيادة احدهما ونقصان الآخر وتحت اربع
صور اذ الاحد الذي حصل التغيير بزيادة ونقصانه او بزيادة ونقصان
الآخر اما ان يكون حرفا او حركة فتضرب اثنين فالحاصل اربع صور فتنضم
الى الصورتين السابقتين المستفادتين من قوله او كليهما فالجميع ست
صور وقوله وصور التركيب الثلاثي اربع لدن قول صاحب المنهاج
او بزيادة او نقصانه بزيادة الاخر ونقصانه معناه او بزيادة احدهما
مع زيادة الاخر ونقصانه او بنقصان احدهما مع زيادة الاخر ونقصانه
والحاصل اربع صور اذ الاحد الذي حصل التغيير بزيادة او نقصانه اما

ان يكون

ان يكون حرفا او حركة فتضرب اثنين فى اثنين فالحاصل اربع وقوله
والرباعي واحدة اى وهو الذى عناه فى المنهاج بقوله او بزيادة نهما ونقصانهما
اى الحرف والحركة امثلة البسايط نحو كاذب من كذب نصر من نصر قد
من قعود ضرب مصدر من ضرب ماضيا على مذهب الكوفيين ومثل
له على مذهب البصريين يسفر جمع سافر اسم فاعل من سفر وهو الظاهر
كما قال بعض المحققين وامثلة الثناي ضارب بصيغة المفاعلة من ضرب
صب اسم فاعل الصباغة مدحج من دحرجة على مذهب البصريين
ومكرم من اكرم على مذهب الكوفيين عاد اسم فاعل من عدد تقدم
من تقديم جمع من جمعى وامثلة الثلاثي اضرب من ضرب
خاف من خوف عد فعل امر من وعد كال اسم فاعل من كلد
ومثال الرباعي ارم من رمى وتقريرها واضع ليعلم ان تعلم كما
قال الكمال بن ابي شريف ان حركات الاعراب لادارتها وحركات
البناء وان اشتمل بعض الامثلة على شي من امثلة ذلك فمن ضرورة
التشليل قوله ولو قال تغيير بتشديد الياء كان انساب لدن التغيير من
اوصاف اللفظ بخلاف التغيير فانه من اوصاف المتكلم ولديخفى ان
المطوالبه فى الاشتقاق هو وصف اللفظ بدليل قوله ثم تحقيقا وتقديرا
اذ المحقق والقدر الدن التائير ولما كانت المناسبة ثابتة على كل

التفسير من الاستلزام التفسير للتفسير اتي بصيغة التفضيل قوة اي قل
يتوقف على السماع قوة اي من لفظه ان الوصف المنفي قياسه هو المعنى المقام
بالذات والاشتقاق من لفظه لانه ثم اذ فرق في المشتق من لفظه بين ان
يكون اسما او فعلا فقول اسم مثال لدقيد حيث نقول الخربة اشار
الى ان المعترلة لم يصحوا بانقل عنهم من الخالفة هذه القاعدة بل
لزمهم ذلك من نفي صفاته تعالى الذاتية كالعلم والقدرة وموافقهم على
انه تعالى عام قادر مثلا وفي قوله لكن قالوا بذات الخرتوتك على اللان
لإقصاء انهم اطلقوا الاسم مع انتفاء الوصف المشتق من لفظه وحاصله
كما يصح به انهم في الحقيقة لم يخالفوا فيما هنا من انهم لم يقم به وصف
لم يجز ان يشق له منه اسم لزمهم ما اطلقوا الاسم الابد اثباتهم الصفات
ام في الكلام فلا نهم اثبتوه له تعالى بمعنى خلفه فيكون من الصفات الثابتة
واما غير من صفات الذات فلا يسمهم انكاره لكون اصداؤه كالجمل والعج
صفات نقص يجب تنزيه اسمها فقالوا ببيوتهم لكن جعلوه عين الذات
بمعنى ان وجود الذات كاف في انكشاف جميع المعلومات والتاثير في جميع
المقدورات وتخصيص جميع المرادات وهكذا بمعنى اثبات الصفات وجعلها
عين الذات لكون ذلك محال بديهة ومن هنا ذكر بعضهم ان الحق عند المعترلة
وعند الحكماء كونها صفات اعتبارية كالانكشاف في العلم والتمكن في القوة

والتفصيل

والتخصيص في الدلالة او حقيقة كالصفات الموجبة لذلك فلم يشق مع انتفاء
قيام المعنى ولم يلزمهم جعل الذات معنى قوة وبقيت الصفات الذاتية لا يخفى
ان التعبير ببقية بناء على معتقدا ان ان الكلام صفة ذاتية واما المعترلة
فيجعلونه من صفات الافعال كما علت لدن الصفات الذاتية قوة كونه عالما
قادر الخ مثال للثبات وقوله فربذلك اي الزعم من تعدد القدماء اي
اللزوم على زيادتها على الذات قوة على ان تعدد القدماء يعني انه لو وجه للفرار
من تعدد القدماء بمعنى الذات وصفاته اذ الذات مع الصفات شئ
واحد وانما المخطوطة تعدد الذات القديمة كالزعم ذلك الضاري
في ثباتهم الاقانيم الثلاثة المسماة عندهم بالاب والابن وروح
القدس حيث زعموا ان اقنوم العلم انتقل الى بدن عيسى عليه الصلاة
وسلام فحوزوا الانتقال عليها والانتقال الذاتي من خواص الذات وهذا
اندفع ما قاله المعترلة ان الضاري قد كبرت باثبات ثلثة فكيف باثبات
تسعة وهي الذات مع الصفات الثمانية التي منها البقا والتكوين قوة ومن
بنابهم على التجوز اي تجوز اشتقاق الاسم من وصف معدوم قوة على محله
منه اي محل الذبح من اسماء على قوة اني انجلك اي امرت بذبحك بدليل
افضل ما توسل كما اشار الى ذلك بقوله الخرج الحسن الاستدلال بذلك
على قوله لدراسه تعالى اي ان بذبحه قوة واختلافهم عطف على انتفاءهم

فهو من دخول البناوة لكن بمعنى اى لكن الذبح بمعنى انه من الله اى الذبح
على حكم اى الذبح قوة في الحقيقة اى في القاعلة وهي ان من لم يقم به
وصف لم يجز ان يشق له منه اسم لانه انما اطلق الاسم على من قام به وصف
الذبح وان كان مجازا قوة وما هنا نسب بالمقصود اذ مقصودهم اطلاق المشتق
على من لم يقم به معنى المشتق منه والذبح منه على قول فما هنا دون ما في شرح
المقصود انه هو فيم على القول بخبوتة كما قال بعضهم ثابت المعنى وهو الذبح بمعنى
القطع فهو من اطلاق المشتق على من قام به معنى المشتق منه لان عكسه الذي
الكلام فيه قوة قوداها واحد هو اتفاقهم على ان ابراهيم ممرلة الذبح وان
اسماعيل غير مذهب الروح واختلافهم في حصول القطع قوة لقوله تعالى
وقد بنام بذبح عظيم اورد عليه ان الآية انما تدعى ان القدا قبل الذبح اى
القطع وقبل الذبح اعم من قبل التمكن لصدقه فيما بعد التمكن باسرار
الالة والاعم لا اشار له بالاختصاص فلا بد من دليل خارجي وهو ايراد
جيد يحتاج الى جواب فليسا بل قوة وعدل عن نفى الجواز جواب عما يقا
المناسب للتعليل بالاستحالة نفى الجواز اى الامكان لان نفى الجواب وحال
الجواب ان نفى الوجوب يصدق بنفى الجواز فيحصل به الفرض مع المحافظة
على المقابلة بين الوجوب وعدمه قوة المطلق عليه اى على المحل وقوله ان
امكن شرط في اشرط البقا وامكان بقا المعنى بان لا يكون من الاعراض

السبالة

السبالة كما اشار الى ذلك بالتمثيل بالقيام وعدم امكان البقا
بان يكون من تلك الاعراض كما اشار الى ذلك بالتمثيل بالكلام والتعليل
قوله فان لم يبق المعنى او جزؤه الاخير ان قبل المقام يقتضى ان يقول
ولا جزؤه اجيب بانه لا حاجة الى ذلك لان اول التنوع فقيد الفرض
المقصود وفي قوله فان لم يبق المعنى الخ اشارة الى ان محل النزاع ومورد
لا قول هو المشتق بعد انقضا المعنى اما حال وجود المعنى فحقيقة اتفاقا
واما قبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب فجاز اتفاقا كما اشار
الى ذلك بالتظهير قوة لتساوي حكاية مقابله اى من يحكيه اذ لو عبر باشتراط
الوجود لم تاتم حكاية المقابل لعدم اشتراط الوجود والمقابل
لديقول بذلك بل يقول باشتراط الوجود لكن لا يشترط البقا
قوة وانما اعتبر في القسم الثاني اى وهو عدم الامكان المشار اليه
بقوله والاقوة لتعارض دليلهما اى وهو القياس في الاول كما اشار
اليه بقوله كما اطلق قبل وجود المعنى والاستصحاب في الثاني كما ا
شار اليه بقوله استصحا بالاطلاق قوله وفي التعبير فيه اى في القسم
الثاني بالبقا المقدر للعلم به من التصريح به ولا تسمع وجه التسميانه
اطلاق البقا وهو استمرار الوجود على الوجود لان اخره ينقضى ولا
يبقى قوله وهو اشتراط ما ذكر اى من بقا المعنى ان امكن او بقا اخر جزئ

شأن لم يكن **ف** ولا أصل عدم الجواز أي فيلزم عدم تناولها أصلا **ف**
 قال ولا إجماع على تناولها حقيقة أي فيطل قولهم أنها حقيقة في الحال
 لكن اعترض دعوى الإجماع بقول ابن الحاجب وغيره من الأصوليين
 أن ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا أيها الناس يا أيها الدين امنوا
 ليس خطابا لمن بعدهم وإنما ثبت حكمه لهم بدليل آخر من إجماع
 أوقياس أو نص وأما الجدة الصيغة فلا انتهى قال بعض المحققين
 وقصر الخطاب على الموجودين وقت النطق يستلزم قصر اسم الفاعل
 في المصوم على الموجود من أفرادهم في زمن الخطابين لاستحالة خطابه
 شخصان القطع مثلا من لم يذكره فمن بعدهم خارج من عموم قوله
 على تناولها حقيقة ويتم للقرآن في طلبه في من أنصف بالمعنى بعد
 النزول في عصر الخطابين انتهى **ف** وفيه نظر إذ يفرق بين خطاب
 المشافهة وبين اسم الفاعل أن أريد بالحاك حاك التلبس فإن الفرق
 باسم الفاعل من أنصف بالمعنى يقطع النظر عن زمان معين فيشمل
 المصنف بذلك في كل زمان كما أن أسدا وإنسانا أو أشعارا لم يزمان
 كما أوضح ذلك بعض المحققين **ف** وأجاب بأن المسئلة هي قولهم المشتق
 حقيقة في الحال **ف** فإن كان محكوما عليه كافي الآيات المذكورة فحقيقة
 مطلقا على هذا جرى المناطقة حيث قالوا وأما صدق وصف

الموضوع

الموضوع على ذاته بفعل عن دأب سينا انتهى قوة أن المعنى
 للأصوليين قوة فيما إذا كان محكوما عليه أقصر عليه لكونه محل
 النزاع ومورد السؤك والافالحكم به مثله كما يشير إليه قوله تعالى
 المسئلة على عمومها أي في المحكوم به والمحكوم عليه قوة وغيرها أي المص
 والدع شام للقرآن في تخصيصها أي قصرها على المحكوم به قوة للوصف
 متعلق بالمحل أي محل الوصف ثم أن قوله وقيل إن طرأ على المحل آخر
 طريقة غير الطريق السابقة قواي بالاشتقاق من اسمه لأن المراد من الأول
 الوصف القائم بالمحل والاشتقاق من اسمه لأنه قوة والخلاف أي السبا
 بين الجمهور والقول والوقف والقول الآخر قوة الذي هو وال على ذات
 متصفة الخ يشير بذلك إلى أن المشتق على قسمين منه ما وضع لذات
 معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم المكان واسم الزمان والآلة كالقتل
 فإنه يدل على خصوصية تلك الذات بأنها زمان أو مكان أو آلة ومنه ما وضع
 لذات يهتمة باعتبار وصف معين وهو المسمى بالصفة كما أشار إلى ذلك
 العلامة النفاذاني وهذا القسم الثاني هو مراد المتن بالمشتق بدليل
 قوله وليس في المشتق اشعار بخصوصية الذات فإن ذلك لا يتناول
 القسم الأول قطعا لا اشعاره بخصوصية الذات كما علت ولم يقيد السم
 الذات بالإلهام مع أنه مراد ليل يتكرر مع قوله وليس في المشتق اشعار

كالاختصاص

بخصوصية الذات لان ذلك هو عين الابهام قوة وهو كما تقدم اللفظ المتعدد
 الخاورد عليه ان المتعدد هو مجموع المترادفين فاكثر كان ينبغي ان يقول هو
 اللفظ الموافق بالوضع للفظ اخر في معناه كما قال بعضهم ويمكن ان يقال ان
 ما ذكره الشرح تفسير لمعنى المترادف اصطلاحاً ولا مانع ان يراد به في الاصطلاح
 مجموع المترادفين فاكثر قوة في بقاء وقوعه مطلقاً اي في الاسماء الشرعية
 وغيرها فتبين بالصفة اي بالذات والمعتبر في المترادف الاجبار
 بالصفة والذات قوة فالاول اي لفظ انسان وضع باعتبار النسيان فيكون
 وزنه افعال واصله نسيان حذف لامه التي هي اليا قوة اي ظاهر الجلد
 تفسير لبادي البشر قوة للحاجة اليه في النظم لا قامة الوزن والقافية
 وفي السجع تواطى فاصلتين من التثنية على حرف واحد وفي قوله مثلاً اشارة
 الى ان لم فوائد اخر منها الجنس فقد تقع باحد اللفظين المترادفين دون
 الخروهم بحسبون انهم يحسنون فانه اوقع من قولك وهم يتوهمون
 وخو رجبة رجبة ولو قال واسعة لفات التجانس قوة وذلك اي الحاجة
 اليه فمما ذكره مستفاد في كلام الشارع اي وهو كلام الله ورسوله قوة وقد يجاب
 بانها اي الغرض وما بعده اسماً اصطلاحية اصطلاح عليها جملة الشرعية
 من غير ان يضعها الشارع فلو تكرر شرعية ان الشرعية ما وضعها الشارع
 كما سيأتي قوله اي الاسم وتابعه المراد ما لا يستعمل الا تأكيداً لقوة اي

اللفظ

للقافية

اللفظ الدال عليها اذ الموصوف بالتزاد وعدمه هو اللفظ فلا بد من تقدير
 مضاف قوة فاذن التابع لا يفيد المعنى اي معنى متبوعه بدون متبوعه بل به
 قوة بمعنى الموكداي كما هو المراد بال تأكيد اصطلاحاً اما التأكيد لفة
 فهو نفس التقوية لا مفيد للتقوية وكأنه اراد ما في المحصول نورك
 على المصم معنى على ان المراد البيضاوي بقوله لا يفيد نفى افادة التقوية
 وليس مراد بالي كأنه اراد ما في المحصول ان التابع وحده لا يفيد اي المعنى
 اي معنى متبوعه بدون متبوعه فهو على هذا ساكت عن افادة التقوية
 لاناف لها كما فهم المصم حيث رد عليه بقوله والحق افادة التابع التقوية
 قوة اي يصح ذلك اي الوقوع اشارة الى تقدير مضاف قبل قوله وقوع
 اي صحة وقوع وقوله في كل رد يعني هو معنى اللام في قولهم الرديفين
 فكما كان في بعضهم من ان احدهما متعلق بالرديف مستفاد من كل والثاني
 متعلق بمجموع الرديفين مستفاد من اللام فالنقد يصح وقوع كل رديف
 من الرديفين مكان الرديف الاخر جاول الشارع بذلك ان النزاع انما هو
 في لزوم الصحة ووجوبها كما صرح به المضد والتفتان في وغيرها
 للصحة في الجملة قال التفتان في لاحقاً في المدعى لو كان نفس الصحة
 في الجملة لم يتصور فيه خلاف ولم يستقم قواهم لوضع اصح خد اي
 اكبر فلم هذا جعل محل الخلاف لزوم الصحة ووجوبها انتهى قوله

يعني ما ذكره المصم

واذا عقل ذلك اي نفى الصحة اي فهمت علته وقوله اي لا مانع من ذلك اشارة
 الى ان الاستفهام في قوله فلم لا يجوز مثله في لغة استفهام انكاري قوله
 في اول النظر اي لا نفس الامر كما اشار اليه بقوله والثاني الحق قوله في ثانيا ذكر
 اي من الوقوع بمعنى صحته قوله عندنا اي خلافا للحنفية قوله فلا يقوم مراد
 اي لا يصح قيامه مقامه قوله وقع في الكلام جواز اي امكانا والمراد الامكان
 الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين جانب الحكم ومخالفة معا
 فيكون ردا على قول الوجوب والامتناع قوله اي متواط هو كما تقدم اللفظ
 استوى معناه في افراده كالانسان قوله وكالقرء عطف على كالعين وعاء
 الكاف لانه رجع الى المتواطى كما ان الاول رجع الى الحقيقة الخولات
 هو لا التلذه ثم نفى الوقوع ونفى الوقوع اعم من القول بالجواز ولا يقال
 ولم يعلم مرادهم ولكن الاقرب الى نفى الوقوع القول بالجواز قوله
 فيقول بلا فائدة قيد كاشف ان اريد الطول اصطلاحا او مقبدا
 ان اريد الطول لغة قوله والقرآن ينزه عن ذلك اي المذكور من الطول
 بلا فائدة وعدم الافادة قوله بالغرم اي لان قوله الدالة عليها اشارة الى
 ان المراد المعاني المدلول عليها بالالفاظ لا مطلق المعاني لما مر انه ليس
 لكل معنى لفظ فاندفع ما يقال قوله ولجيب يمنع ذلك اي ان المعاني
 اكثر من الالفاظ ينافي ما قدم من انه ليس لكل معنى لفظ قوله الا ذلك

وما هنا من الظاهر اقرب ما في شرحي للشرح
 وهو مجموع الجمل قوله وما هنا من الظاهر اقرب ما في شرحي للشرح
 وهو مجموع الجمل قوله وما هنا من الظاهر اقرب ما في شرحي للشرح

من معنوية مثلا اي او من معانية قوله المقصود نعت لفهم المراد بقرينة
 قوله والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي الخرو لانهم عرفوا الوضع بانه
 تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه فحملوا الغرض من الوضع الدلالة
 والدلالة هي معنى فهم المراد كابنه على ذلك بعض المحققين قوله المبين
 بالقرينة اي المبين متعلقه بالمبين نعت للفهم الاجمالي جرى على غير
 من هوله قوله لم يفد سماعه غير الترد اي من السامع وهو اي التردد وحال
 في التعلل قبل السماع فلا فائدة في سماعه والجواب المنع لان الفائدة
 الاستحضار بعد ما قد يعرض من العقلة فيبحث عن تعيين المراد قوله يصح
 لغة اخذ هذا القيد من قول المصنف وعن القاضي والنراحي يصح ان يراد لانه
 لغة اذ قد يعلم بذلك ان المراد يصح لغة لتصح المقابلة قوله كقولك
 عندي عين الخ اشارة بتعدد الامثلة كما قال بعض المحققين الى ان المعين
 قد يكونان مختلفين كما في المثال الاول ومتضادين كما في المثال الثاني
 متناقضين كما في المثال الثالث قوله لدنه لم يوضع هاهنا اي لم يوضع
 من غير نظر الى الخراي لا وجود او لا عدم قوله او وضع الواحد بلفظ المصد
 عطف على الواضع قوله نظر الوصف لكل منهما اي فانه استعمل فيهما مرتين
 نظرا الى الوضعين قوله وظاهرهما عند التجرد الى اخره اي ولا يحمل على
 احدهما الا بقرينة كما صرح به العبد قوله والمعصية السرية زيادة

المعجمة في قول القاضي دون الشافعي ان الاجمال انما يتحقق
 عند التجرد عن القرابين المعينة والمعجمة معا واما الظهور في
 المعنيين لا ينبغي بوجودهما ثم ان صحب التجرد عن القرابين المعينة
 لاحدهما وجود القرابين المعجمة لها قوى الظهور والافين في
 قول القاضي دون قول الشافعي والى ذلك اشار الشافعي بقوله
 كما يحجب بالقرابين المعجمة حيث جعل مصحوبة القرابين المعجمة
 مع التجرد عن القرابين المعينة من ماصدقات الظهور فيهما على قول
 الشافعي لا قيد فيه ومعنى المعجمة الدالة على استعماله في كل منهما
 فيكون عاما لهما قوله منفردا فقط على منفردا دن استعماله منفردا
 ليدنا في استعماله مع الاخر قوله وزيادة النفي اى معنى اللفظ في
 النفي على معناه في الدنابات معهودة في اللغة قوة وهو انسابى
 بالاقوال السابقة فتجاذب الدنابات في المورد قوة والخلاف فيما اذا المكن
 لجمع اى في اللفظ الواحد وقوله فان استع اى استحالة كما في استعمال صيغة
 افضل في طلب الفعل والتهديد عليه فان التهديد عليه طلب الكف عنه في
 الحقيقة واجتماع طلب الشيء وطلب الكف عنه محال قوله على ما سياتى من وجوب
 اى صيغة افضل شتركة بينهما اى طلب الفعل ايجابا كان او نداء بين
 التهديد قوة والظهور ذلك اى عدم الصحة في هذا الحل سكنت

زاد فقهاء

المعجمة عن التنبس عليه فهو اغتفار عن سكوت المعجمة عن تقييد محل الخلاف
 بما قبله به غيره كانه الحاجب عن ان كان الجمع بين المعينين قوة او باصرة وجارية
 وذهبا يشير بذلك الى ان قوله باعتبار معينية مثال لدقيد اى ومن ذلك
 جميعه باعتبار معانيه اذ لفرق فسكوته على ذلك للعلم به بطريق القاية
 قوة في صحة اطلاقه اى المشترك للفرد على معينية كما ان المنع من جمعه بذلك
 الاعتبار مبنى على المنع من اطلاقه على معينية ووجه البناء ان الجمع بمنزلة المفرد
 في كونه كلمة واحدة تدل على معان متعددة واما وجه عدم البناء فقد
 تكفل به الشافعي كان المعنى ان الجمع مبنى على المفرد صحة ومنه التقدم
 الصحيح بالصحة والمنع في المبني عليه فكذا المبني عند الفايدين بالبناء
 وهم اكثر ويفهم من ذلك ان الدقل وهم من نفى البناء يقولون بصحة الجمع
 مطلقا سواء اطلق المشرق على معينية ام لا فظهر استفادة الخلاف
 في البناء دون الزيادة المذكورة واما استفادة الخلاف في جواز الجمع
 بدونها فنسبنا المنع على المنع فودى المبارزين واحد والزيادة اصرح في التنبس
 على الخلاف في جواز جمع المشترك باعتبار معينية قوة هل يصح ان
 يراد معا باللفظ الواحد شارة لما سياتى من ان المراد بالحقيقة و
 المجاز المعنى الحقيقي والمجاز المعنى الحقيقي والمجازى قوله اى اولاد له لا يصح
 نفى الوضع عن المجاز مطلقا على ما سياتى عليه المصطلح الوضع الدول

خاصة قوله لا تنافي بين هذين أي الموضوع له وغير الموضوع له اذ لم يرد بهما
معنى واحد لا خلاف المعنيين الموصوفين بهما قوة وهو الصحة الواجبة
إشارة إلى وجه البناء على الصحة وقوله المبني علمها المحل بتعبه كما قال بعض
المحققين على أن التفرع ليس على الصحة مجردة كما يتبادر للفتى بل ليدبين
ضميمة المحل على إرادة المجازع الحقيقة ولم يقل والحقيقة إشارة
إلى أن المعنى الحقيقي لا يقتصر إرادته إلى قرينة علمها بل انتفا القرينة
على عدمها كاف فيها بخلاف المجازي قوة مما لا صيغة أفضل الخ
أشار بذلك إلى أن قوله عم نحو افعلوا الخير الواجب الخ من باب
المجاز ولا ضمارة أي متعلق نحو افعلوا فان اللفظ انما يعم أفراده والوجه
والمندوب من أفراد الخير كما أن الوجوب والندب من أفراد افعلوا
أي مدلولها وهو الطلب قوة مما لا صيغة أفضل على الحقيقة والمجاز
أي المعنى الحقيقي والمجازي بدليل بيانها بالوجوب والندب قوله
بقرينة كون متعلقها بالخبر لم يقل وهو الخبر لدن العموم في المتن كما قال
بعض المحققين لم يستند إلى الآية بل إلى نحوها وهو كلى فالمتعلق أيضا
كلى انتهى قوله أي مطلوب الفعل تفسيرا للقدر المشترك بين الوجوب
والمندوب كما أن قوله أي طلب الفعل تفسيرا للقدر المشترك بين
الوجوب والندب قوله فيه أي في أن يراد معا بلفظ واحد اطلاق في المتن

قوله أو تساريا

قوله أو تساريا أي كالتقدم ذلك عن الشافعي في الشك في قوله لفظ مستعمل
يتناول المركب على القول بأنه موضوع والراجح أنه موضوع بالنوع كما
بيان أن إرادة الله تعالى قوة فيما وضع له أي من حيث أنه موضوع له
ليخرج من التعريف لفظ الصلوة مثلا إذا استعمله الشارع في الدعاء
لما اشتهر من أن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف
الإضافات والاعتبارات خصوصا عند تعليل الحكم بالمشق
وهذا يعني عن قيد اصطلاح الخطاب كما أفاده التفتازاني وقوله فيما وضع
له أي شخصا أو نوعا ليتناول المركبات ونحوها مما تكون دلالة بحسب
الهيئة دون المادة فلا يرد المجاز أن كان موضوعا بالنوع لأن الوضع تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وذلك لا يتحقق في المجاز شخصا ولا نوعا
كما ذكر في التلخيص قوله واللفظ خرج بما وضع له وقوله والمجاز خرج بإبداء أو توقف
أي أعلم من الله تعالى بطريق مما مر بنا على أنه الواضع دون غيره وفي
نادية العبارة لهذا المعنى قلادة فان ظاهرها أن الوضع هم أهل اللغة
لكن بتوقيف قوله لكل ما يدب أن قيل الأولى لما يدب لأن الموضوع له
الماهية لا أفرادها اجيب بأن وضعها للماهية باعتبار الريب
يستلزم الوضع لجميع الأفراد قوة والخاص أي يقوم دون آخرين وهذه
الحقيقة تسمى اصطلاحية والتي قبلها تسمى عرفية عامة وغلبت العرفية

عند الاطلاق فيها كما اشار الى المضد قوة كالفاعل للرسم المعروف عند
الحاجة وهو في اللغة الذات التي صدر منها الفعل قوة بان وضعها الشارع
لم يقل فيه كما قبله اهل الشرع لدن ما وضعه اهل الشرع دون الشارع
من قبيل العرفية الخاصة كما تقدم في الفرض والوجوب والسنة والظن
بني على ذلك بعض المحققين قوة والكثير اي اللفظ الكثير للغة الاولى
فصح الاخبار عن الكثير بالاولى مع اختلاف ما تذكر وتاين لان المراد بها
شيئ واحد وهو اللفظ الموضوع اذ اللغة الالفاظ للموضوع فيصح التذكير
بالنظر الى اللفظ وتاين بالانظر الى اللغة قوة بناء على ان بين اللفظ والمفرد
مناسبة اي طبيعية كما مر وقوله مانعة من نقله الى غير اورد عليه ان هذا
الدليل محتمل في المنقول غير الشرعي فلا وجه لتخصيص الشرع بالانفا
وان الحقيقة الشرعية لا تنحصر في المنقول لان الشرعية ما وصفه الشارع
لمعنى فاما المناسبة بينه وبين المعنى الاول فنقول اولاً المناسبة موضوع مبتدأ
كاصح بذلك المضد وغيره فالمنقول الشرعي اخص من مطلق الحقيقة
الشرعية ولا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم ولا يخفى ان هذا لا يرد في الحقيقة
توجيه لتضعيف هذا القول قوة لكن اعتبر الشارع في الاعتماد به اي لا
في التسمية امور كالركوع وغيره اي على وجه الشرطية لا الشطرية قوة وقوله
قوم وقعت مطلقا اي دينية او غيرها وقوم وقعت الا الايمان اي فقط

منجلة الدينية قوة اي تصديق القلب فان الايمان وان كان تصديقا على
وجه خاص وهو تصديق القلب بما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله
عليه وسلم لم يخرج عن استعماله لغة لصدق الاعم على جميع افراد بل ذلك محقق
لبقائه على الاستعمال اللغوي اذ لا وجود للاعم الا في الافراد وكل منها مفرد
بفصل يقومه قوة وان اعتبر الشارع في الاعتماد به الحر التلطف الحر بناء على
ان التلطف بالشهادتين شرط لا شطرية الذي هو نعت لمعنى الشرع لان
المراد به اللفظ بغيرية اضافة المعنى اليه وجعله هو مسمى ما صدق الحقيقة
الشرعية واللفظ ليس مسمى لذلك كما بينه عليه بعض المحققين قوة ما لم
يستفد اسمه اي وضع الاسم له قوله من الاول اي اطلاقه على المندوب
وقوله ومن الثاني اي اطلاقه على المباح وقوله لانه خلاف المشروع اي
اي المباح قوة وفي شرح المختصر بدل المباح الواجب الواجب مبتدأ خبر
في شرح وقوله بدل حال من ضمير في شرح قوة ولا يخفى جماعة الاول اي
الاطلاق الاول وهو ما لم يستفد اسمه الا من الشرع لكل من الاطلاق
الثلاثة الشرعي وهو الواجب والمندوب والمباح اذ يصدق على
كل منها انه شرعي بمعنى انه لم يستفد اسمه الا من الشرع وانه شرع بمعنى
انه واجب او مندوب او مباح وقوله ولا يخفى جماعة الاول الخray وان
انفرد عنها مع طلب الترك كافي الصلوة في الحمام وصلوة الحايض

ان وصف الصحة ليس دخلا في مفهوم الشرعي منه على ذلك بعض
الحققين قوة وهو المجاز في الافراد بكسر الهمزة لا ما يسم المجاز في الافراد
والمجاز في الاسناد حتى يرد على الحد انه اخص من المحدود قوله مشي على
انه لا يصح ان يرد باللفظ الحقيقة والمجاز اي المعنى الحقيقي والمجازي
كانت قدمت اليه الدشارة قوة للاستعمال عطف على الوضع كما اشار
الشئ الى ذلك بقوله فلا يجب سبقه في تحقق المجاز قوة فلا يستلزم
المجاز الحقيقة كالعكس اي كالاتسليم الحقيقة المجاز اتفاقا كما اشار
الى ذلك لجعل عدم استلزامها له اصلا مشبها به قوة ويجب
بحصولها اي الفائدة في الوضع الاول باستعماله فما وضع له ثانيا
اذ لولد الوضع الاول لما وجد الوضع الثاني كما صرح به الله بقوله
فلم وجوب سبق الوضع قوله والاصح تفصيل المص اختاره مذهبا
رفع لما يتوهم من ظاهر المتن انه خلاف منقول قوله فلا يتحقق
في المشتق المجاز صرح بالمشتق نحو ليس وعسى ونعم وبليس
فانها مجازات لاستعمالها في الحدث بحر د عن الزمان ولم تستعمل
لاحقيقة ولا مجازا فلا ترد قوله اي ذارحة دفع هذا التفسير انه
علم عليه قوله فن تفتهم اي بما التفتهم في كفرهم وتوغلهم فيه حتى اطلقوا
على سيلمية الكذاب الذي زعموا نبوته ما يخص بالاله وفي قوله كالم

استعمل

استعمل كالمجاز اشارة الى الجواب عما قيل في الاعراض على التخصي ان
التعنت لا ينافي ثبوت الاستعمال او غاية انه سبب في الاطلاق وتبي
ثبت الاطلاق فقد ثبت الاستعمال في الجملة وحاصل الجواب انه لا عبرة
بالاستعمال الخارج عن قواعد اللغة الاثرى لو استعمل كالمفط الله تعالى
في غير الباري من المصهم فانه لا يقدر به الخروج عن وضع اللغة واطلاقهم
الرجوع على غير تعنت من هذا القبيل بما حصل اليه التعنت والمجاز
في الكفر قوله وما يظن مجازا خوارات اسد يرى حقيقة اي بوضع
الاسد للمجازي فيمثل الاسد المعهود والشجاع قوله لو كذب مع اعتبار
العلاقة اما اذا كانت العلاقة المشابهة فظاهر لانه بمنزلة التصريح
بالمشابهة ولو كذب فيه واما اذا كانت غيرها فالنفي الصادق انما هو
باعتبار المعنى الحقيقي لا المعنى المجازي فاذا عن الانامل بالاصابع مثلا
كافي قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم الآية فكان قبل يجعلون
اناملهم وهذا صادق فالكاذب نفيه وقس على ذلك سائر انواع
المجاز المرسل وبالمجمل فالعلاقة انما تفتير فيما لا يصح نفيه وهو المعنى
المجازي قوله كالمحقق بخامجة مفتوحة فتون ساكنة فقام مفتوحة
فقفاف مكسورة بعدها يا تحتية ساكنة ثم قاف قوله او بلاغته ليس
المراد البلاغته البليانية اذ لا تكون في المفرد بل المراد البلاغية في الوصف

كان صريحه البيانون حيث قالوا ان المجاز ابلغ من الحقيقة لعد لا اتفاق
فيه من اللزوم الى اللزوم فهو كدعوى التي بينه وقد اشار السمع الى
ذلك بقوله فانه ابلغ من شجاع لكن تمثيل المجاز بخور زبد اسد يخالف
لما نص عليه البيانون من ان زبد اسد ليس باستعارة بل تشبيه
بلغ بحذف الاداة اذ من شرط الاستعارة ان لا تشتمل رايحة التشبه
كافي رايت اسد في الحمام نعم يصح التمثيل بذلك على بحث للسعد
التقاراني انه استعارة قوية في قوله انه غالب في كل لغة فيه اشارة الى
ان على في قوله على اللغات بمعنى في كافي قوله تعالى ودخل المدينة على حين
غفلة وان اللزوم في قوله على اللغات للاستعارة والمعنى وليس المجاز علة
على الحقيقة في جميع اللغات قوله ولا يعتمد اي معولا عليه في القصد و
الارادة قوله حيث تستعمل الحقيقة اي المعنى الحقيقي قوله الذي هو
لازم النبوة لان النبوة المملوك طالكه تستلزم عنقه فالالف واللام
في النبوة للعهد اي نبوة المملوك للمالك وقوله صونا للكلام عن
الافاعلة قال انه يعتق عليه قوله والغيث استيناف قوله اذ لا ضرورة
الى تصحيحه اي الكلام بما ذكره اي من انه يعتق عليه قوله فانه يعتق
عليه اتفاقا اي لا يمكن ان الحقيقة قوية فاصح الوجهين مبتدأ خبره انه
يعتق عليه قوله ودعوت فليس اي سلامة منه اي من الاسد اشارة الى

ان صليت

117
ان صليت جزو من المثال مطوق على ريت لامثال مستقل قوله فاذا
احتمل لفظ هو حقيقة في معنى اي بلاد ترد وان يكون في اخر حقيقة اي فيكون
متركا بين المعنى الاول وهذا الاخر مجازا اي وان يكون مجازا فيكون حقيقة
في الاول مجازا في الاخر قوله او حقيقة ومنقولا عطف على قوله حقيقة
ومجازا يعني اذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى اي بلاد ترد وان يكون
في اخر حقيقة اي مبتدأ فيكون متركا بين المعنى الاول وهذا الاخر
وان يكون منقولا الى ذلك الاخر فيكون حقيقة في الاول منقولا
في الاخر وانما عطف قوله ومجازا ومنقولا بالواو ودون اول لان الاحتمال
انما يتحقق بين متعدد وانما قال الشاعر في المسئلة الاولى فاذا
احتمل اللفظ معناه الحقيقي والمجازي الخوفي المسئلة الثانية فاذا
احتمل لفظ ان يكون في اخر حقيقة ومجازا الخ لشارة كما قال بعض
الحققين يلى ان اللفظ في الاولى تحققت له الحقيقة والمجازية والاحتمال
انما هو في كونه حقيقة فيه او مجازا في المعنى المراد وفي الثانية تحققت
ارادة المعنى الاخرية والاحتمال انما هو في كونه حقيقة فيه او مجازا
او منقولا قوله فحمل اي اللفظ على المجاز او المنقول اي على انه مجاز
او منقول وكذا القول فيما ساقى قوله لا فرد علة لا يمنع قدمت
عليه للاهتمام او لاختصاصه وقوله لا يمنع خبر لان ان عطف

المنقول على الجاز أو للبند ان لم تعط بل عطفت الجملة على الجملة وقوله
لا يمنع العمل به اي بل يعمل به كقفا بعض الخطاب من غير احتياج الى
قرينة زائدة عليه قوله لتعدد مدلوله القول في القول فيما قبله قوله تعين
احد معنيه مثله اي او معانيه قوله وما لا يمنع العمل به اي بدون قرينة
اولى من عكسه اي وهو يمنع العمل به بدون قرينة قوله مثال الاول اي اللفظ
الذي هو حقيقة في معنى متردد بين الحقيقة والجاز في معنى اخر وقوله كالنكاح
بمعنى فانه حقيقة في التعدد عند القائل الاول متردد في الوطى بين الحقيقة
والجاز وحقيقة في الوطى عند القائل الثاني متردد في العقد بين الحقيقة
والجاز وعلى كليهما يحمل على الجاز للعلّة المذكورة قوله والثاني اي اللفظ
الذي هو الحقيقة في معنى متردد بين الحقيقة والمنقول في معنى اخر وقوله
فاذا احتمل الكلام لم يقل فاذا احتمل اللفظ او لفظ كما قال او لا لان اللفظ
انما يكون في الكلام دون المفرد ولا يخرج عن البحث وهو الجاز في المفرد
للفرق الظاهر بين الكلام المحتمل لان يكون مجازا والكلام المحتمل لان يكون
مجازا صدق الثاني بما بعض مفرداته وهذا الثاني هو المذكور هناك
يخرج الكلام فيه عن المذكور كما نبه على ذلك بعض المحققين قوله لكن الجاز
اي وقلة الاضمار وقوله وعدم احتياج النقل الى قرينة اي واحتياج الاضمار
اليها قوله لان قرينته متصلة اذاضمار كما يعلم مما تقدم عبارة عن
نقل لفظ

١٠٧
تقدير لفظ لا يصدق الكلام او لا يصح عقلا او شرعا الا به فقرينته على
ما مر توقف الصدق او الصحة العقلية او الشرعية عليه ولا يخفى ان ذلك
التوقف وصف للكلام لا لزوم له وذلك غاية الاتصال قوله لا احتياج
كل منها الى قرينة بمعنى وما كثرة الجاز تقابله باضمار قرينة الاضمار
وهذا كما قال بعض المحققين في التحقيق تمام العلّة قوله مثال الاول
اي الكلام المحتمل لان يكون فيه مجاز واضمار قوله تعين عن الله زم اي
وهو عشيق بالملزوم وهو ابني او بنوة المملوك لما لك تستلزم عنقه
كما مر فيكون من باب الجاز وقوله او مثل ابني الخراي فيكون من باب الاضمار
فان قيل الرجح من مذهب الشافعي انه يمتنع عليه موازنة له باللازم
وان لم يثبت الملزوم كما مر وذلك ترجيح للجاز على الاضمار وهو مخالف
لما سران الرجح النسبية بينهما اجيب بان ترجيح الجاز هنا خارج وهو
تشوق الشارع الى المتقو ذلك خاص بالمحل لا بطرد في سائر المحال
على ان المختار في الروضة من زوايده انه لا يستوجب قوله هذا ابني
قوله ومثال الثاني اي الكلام المحتمل لان يكون فيه اضمار ونقل قوله
اي اخذه اي فيكون من باب الاضمار وقوله وقال غيره نقل الخرفيكون من
باب النقل قوله فاذا احتمل الكلام الحر قد تقدم الكلام م على مثله على
التخصيص او في اي من حمل على الجاز في الاول على النقل في الثاني قوله

اماني الاول اي الاحتمال الاول وقوله بعد التخصيص اي الاخراج وقوله
بان يتعدى اي الجاز وقوله من نسخ المعنى الاول اي ان الله قوله مثال الاول
الكلام المحتمل لان يكون فيه تخصيص وجزاء قوله وحق من الناس اي
مذبح الناس لان العموم ضمان قوله تعالى ولانا كلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه قوله ومثال الثاني اي الكلام المحتمل لان يكون فيه تخصيص
ونقل قوله فقل هو المبادلة مطلقا اي بناء على ان اللام في البيع استقرت
قوله لان الاصل اي المصحح قوله ويؤخذ مما تقدم اي في المتن والشرح
او مساواة الجاز لك ضارا انما تعلم من الشرع لان المتن وان ضعف كون
الجاز اولى من الاضمار لاحتمال ارادة عكس قوله من اولى التخصيص
من الجاز استشكل هذا التركيب على قانون العربية قوله ان التخصيص اولى من
الاشتراك والاضمار ضرورة ان الاولى من الاولى ومن المساوي اولى قوله
وان الاضمار اولى من الاشتراك لمساواة الاضمار للجاز الاولى من
الاشتراك فيكون هو اولى من الاشتراك ايضا قوله وجه الاخبار اي
ان الجاز اولى من النقل قوله وقد تم بهذه الاربعة اي الماخوذة مما تقدم
الشرع التي ذكرناها في تعارض ما يخل بالفهم وهي على ما تقدم في
الجاز والاشتراك تعارض النقل والاشتراك وقد اشار الى ذلك
بقوله والجاز والنقل اولى من الاشتراك تعارض الاضمار والجاز

تعارض

تعارض النقل والاضمار كما اشار اليه بقوله قيل والجاز والنقل اولى
من الاضمار تعارض التخصيص والجزاء تعارض التخصيص والنقل اولى ذلك
اشار بقوله والتخصيص اولى منهما اي من الجاز والنقل واما الاربعة
الماخوذة فتعارض التخصيص والاشتراك تعارض التخصيص والاضمار
تعارض الاضمار والاشتراك تعارض الجاز والنقل قوله مثال الاول
اي من الاربعة الماخوذة وهو ان التخصيص اولى من الاشتراك قوله لما
ثبت اي في اللغة قوله نحو حتى تنكح زوجا غيره فسرهما الزخشر بقوله
حتى تنكح اي تنقذ عقدها على زوج غير ثم ذكر ان التقييد بالا
صاغة من السنة قوله بناء على تناول العقد للفاسد كما لا يصح
اورد عليه ان هذا قول ضعيف عند الشافعية والرجح عندهم
ان العقد لا يتناول الفاسد كما فهم به في الروضة واصلها وغيرها
وان اوهت عبارة الشئ خلاف ذلك انتهى لكن الصحيح عند
الاصوليين ان الحقيقة موضوعية لمطلق الماهية صحيحة كانت او فاسدة
قوله ومثال الثاني اي ان التخصيص اولى من الاضمار قوله لانها على
لاضمار الشرعية قوله فيكون الخطاب اي في لكم عاما اي للقائل وغير
من جميع المكلفين يدفع شر القائل متعلق بحياة والباسبية قوله فيكون
الخطاب مختصا بهم اي توجهها اليهم دون غيرهم قوله ومثال

الثالث اى ان الالف اولى من الاشتراك **قوله** كلابنية المجتمعة فيكون
لفظ القرية مشتركا بين اهل والابنية المجتمعة **قوله** فلو كانت قرية
امت اى حيث الايمان الى ضمير القرية **قوله** وشال الرابع اى
ان المجاز اولى من النقل **قوله** فقبل هي جاز عن الدعا بخير الخ
هذا يخالف ما حكاه المصنف والتفتازلى من الاتفاق على ان
الصلوة والزكاة ونحوهما من الالفاظ المتداولة على لسان اهل
الشرع حقايق شرعية وانما الخلاف في ان استعمال الشارع
اياها اهل هو موضع جديد من عن القرية او غلب استعمالها
بعد ان كانت مجازات لغوية تحتاج الى قرينة حتى صار
في عرف اهل الشرع حقايق مقولة والاول مذهب المعتزلة
والفقهاء والثاني مذهب القاضى **قوله** او باعتبار ما يكون في
المستقبل الخ هو المسمى بمجاز الاول **قوله** كالخبر للعصير اى في قوله
نعم انى ارانى اعصر غمرا **قوله** وبالضد اى المضادة او
الضاد **قوله** كالمفارقة للبرية المهلكة فان المفارقة مكان الفوق
اى الخفاء فاطلاقتها على البرية المهلكة اى مكان المعلوم تعاود
لعلاقة الضدية **قوله** والمجاورة اى بين المعنى الحقيقي والمجازى
نسبة له باسم ما يحمله فان الرواية لغة اسم للبعير ونحوه مما سبق
عليه الظن

٦٠٩
عليه المطلق على طرف لما المصروف لعلقة المجاورة **قوله** والاى والد تكون زائدة
هى بمعنى مثل فصير المعنى ليس مثل مثله شئ يكون له تعالى مثل وهو
حكاى والقصد بالابنية نفى المثل اذ القصد التنزيه عن ان يكون له تعالى
مثل قوله اى توسع اشارة الى ان المجاز بالنسبة الى هذين النوعين
لغوى لا اصطلاحى كما صرح بذلك في قوله وان لم يصدق على ذلك
حد المجاز السابق لانه اذ الوخط الزيادة والنقصان كان المنفى حقيقة
هو المثل والمسبول حقيقة اهل القرية فيكون اللفظ في الاثنين ستمثل
فيما وضع له واما من قال يصدق الحد عليه نظر الى الصورة الموجودة وقطع
النظر عن الزيادة والنقصان وهذا وجه تضعيف **قوله** فاطل المجاز على هذين
النوعين لما بينهما من الحقيقة في التغير عن الحالة الاصلية لتغير اعراب الكلمة
بالزيادة والنقصان هذا مع ان الذى علم الاصوليون عليه ما صرح به السيد
في حاشية المطول ان المجاز في هذين النوعين ستمثل في معناه المتقدم بنا
على ان كنهه والقرية ستمثل في مثله واهل القرية وان تقدير الزيادة والنقصان
بيان لما يجب عند الاثبات بالحقيقة بدليل انهم عرفوا المجاز بما سبق
ثم قسموا على اقسام الى ما ذكر من الاقسام ولا يخفى ان هذا الحكم عن الاصوليين
هو الذى حكاه الشافعى بقوله وقبل يصدق الخ وقدره في شرحه للورقات وقرب
صدق تعريف المجاز على ما ذكرنا بانه استعمال في مثل المثل الخ من غير تضعيف

له لكن الاقرب قول وليس من المجاز في الاسناد لان الاسناد في النفي في الحقيقة
الى المثل المعبر عنه مثل المثل في السؤل الى اهل القرية المعبر عنهم بالقرية
وذلك الاسناد حقيقي ليدل على ان له المسند وان كانت العبارة في المسند
المجاز كما اوضح ذلك بعض المحققين فهي سببية عن اليد لا يخفى ان
القدرة صفة نفسانية قائمة بالنفس والسبب عن اليد غالباً هو
اثارها فتجوز باليد عن القدرة والقدرة عن اثارها فالعبر عن اثار
القدرة باليد مجاز علم مجاز قوله نحو يحملون اصابعهم في اذانهم او ر
عليه ان انا ملهم جمع مضاف فيعم كل ائمة وذلك مساو لاصابعهم و
بان اصابعهم وانا ملهم من باب مقابلة الجمع بالجمع نحو ركب القوم و
اي يجعل كل منهم اصبعه اي ائمة في اذنه فلا يخص كل واحد منهم الا اصبع
وائمة والائمة بعض الاصابع المعبر به عنها فلا تساوي بين المتجوز
عنه وبه قوله نحو هذا خلق الله فان الخلق متعلق بالخلق لثابتهم فيه
والعلاقة التعلق قوله ورجل عدل فان الصفة متعلقة بالموصوف قوله
كالموت للمرض الشديد فيقال اصابه موت اذا اصابه مرض شديد
المرض الشديد سبب للموت عادة لدموثر فيه حقيقة لدن السبب الحقيقي
هو الله لا غير قوله نحو فلان يملك الفارس فجوز بالفارس عن ذات الشاة
والعلاقة البعضية وفي تمثيله بالرأس اشارة الى انه شرط في اطلاق
البعض

71
البعض على الكل ان يستلزمه كالرأس والرقبة وان يكون البعض سركياً تركباً
حقيقياً بخلاف الارض للسماء والارض والظفر والاذن للدن ان قوله
اي الفئنة فان الفئنة متعلقة بالمفتون لكونها من اوصافه وسبب اعادها
في اقصافه بكونه مفتوناً والسرفه المبالة كانه قام بالمفتون مفتون
اخر وكذا القول في قوله وقم قائماً وقدم وقد يكون المجاز اي التجوز في الاسناد
وسبب مجاز في التركيب ومجاز في الاثبات ومجاز اعقلاً ومجاز
حكماً واسناد مجازياً كما هو مقرر في علم المعاني وانما اقتصر على
الاثبات لكونه الاصل قوله لكون الايات المتلوة سبباً لها عادة بيان
للعلاقة وقوله عادة اي لحقيقة لان السبب الحقيقي هو الله لا غير
قوله فيما يذكر من اي من امثلة المجاز في الاسناد قوله تعالى زادهم على الاول
ازداد قائمها اي فاطمات الزيادة على سببها كما صرح به المصنف وهذا
تفسير بالمعنى والتفسير اللفظي نسبت في الزيادة قوله اطلق في الحديث
اي لضميرها عليه تعالى اعترض على هذا القول بانهم سواد من وجهين الاول
ان اسماءه تعالى توقيفية ولاخر اطلاق الاسم الموت عليه تعالى قوله اي
ينادي الانسب بالبلد لغة ما ذكره اهل المعاني من انه تدل المستقبل لتحقيق
وقوعه منزلة الماضي فاطلق عليه لفظه قاضي فاض تاويله المجاز في بناء
قوله اي ثلثه اي وعين بالمصارع لاستحضار الصورة قوله ومنع الاما الحرف

اي مجاز الحرف اي التجوز فيه وكذا قوله وفصل والمستحق قوله تعالى
لوصلبناكم في جذوع النخل اي عليها فان في وصفت ابتداء للظرفية فاستقام
للاستعلاء موضع ثان لعلامة هي مشابهة تكلمهم في الجذوع بتمكن الظرف
في الظرف قوله وكان الامام نظرياً قاله الى الحديث اي نظرياً انه لا يجوز
فيها باعتبار الزمان والمصدر ليس اصلاً لها باعتبار بل باعتبار
الحديث فلا اعتراض بالتجوز فيها مع عدم التجوز في اصلها لما ذكره
جواب من الشبهة عن الامام قوله لغير العلمية اي في غير المعنى العلمي وهو المعنى
التيقن الشخص واللام في العلمية للحضور اي العلمية الحاضرة وهذا
فيخرج عن تعريف المرجح السابق له استعمال في علمية اخرى او في خبر
قوله او منقولة لغير مناسبة كفضل فان الزيادة ليس بينهما وبين الذات
مناسبة قوله فواضح اي انه لا يكون المجاز فيها الفوت العلاقة التي هي المناسبة
في القسم الثاني اعني الاعلام المنقولة لغير مناسبة وفوات سبق
الوضع في القسم الاول اعني الاعلام المرتجلة قوله فكذلك اي في القسم
الاولين في وضوح انه لا يكون المجاز فيها الفوات المصحح للتجوز وهو
بقا المناسبة التي هي العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي قوله خلافاً
للفر الى في تلخيص الصفة اي العلم المتلخص فيه معناه الاصل وهو كونه
صفة كالحارث وهذا الذي عناه الشبه بالعلم المنقول لمناسبة وحق

به عن العلم

به عن الاعلام التي وضعت لخص الفرق بين الفوات كريد وعمر فلا
يدخلها مجاز كما صرح به القرطبي في المستصفى قوله لانه لا يراد منه الصفة
اي حال العلمية وقد كان قبل العلمية موضوعاً لها فانطبق عليه تعريف
المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له اولاً بوضع ثان لعلامة وجوب
ما من ان يشرط في صحة التجوز بقا المناسبة حال الاطلاق وهذا يصح
اطلاقه بعد زوالها قوله وهذا خلافاً في التسمية اي بالمجاز هل يسمى
بها اولاً في المعنى للاتفاق على ان المنقول لمناسبة لا يراد منه تلك المناسبة
بعد النقل وعلى ان الاطلاق بعد زوالها صحيح وعدم التسمية بالمجاز
اولاً لصحة الاطلاق عند زوالها وقد علمت ان زوالها في المجاز يعني
صحة الاطلاق قوله اي المعنى المجازي للفظ اخذه من قوله يتبادر غير
وقوله وصحة النفي اذ المصنف بالنيابار وصحة النفي هو المعنى لا اللفظ
قوله ومن المصحوب بها المجاز الراجح على الحقيقة جواب عما يقال ان هذه
العلاقة لا تظهر لاختلافها في المجاز الراجح على الحقيقة لان المتبادر هو
لغيره من غير قرينة والجواب انه لو لا القرينة ما تبادر لكن القرينة
هنا كثرة الاستعمال وانما لم يكن حقيقة فيما اشتهر فيه لاعتبار العلاقة
مع ملاحظة الحقيقة وعدم قطع النظر عنها قوله وصحة النفي في نفس
الامر كقيد به المصدق قال وانما قلت في نفس الامر ليندفع ما انت

بانسان لصحة لغة انتهى قومه فما يدل عليه متعلق بحسب الاطراد وقوله
بان لا يطرد الى اخره تفسير لعدم وجوب الاطراد قومه اي جميع اللفظ الدال
عليه لا يخفى انه يصح عود الضمير في هذا وما بعده ما عدا الضمير في توقف
على نفس لفظ المجاز ويكون ذلك من باب الاستحالة ولكن الشئ اعاد جمع
الضمائر على المعنى المجازي وقدر المضاف فيما لا يصلح للمعنى المجازي لتكون
الضمائر راجعة الى شئ واحد حذر من التشتيت المعرف للذهن ثم انه
يقص طرده هذه العلامة بالمشترك كانه قد يختلف الجمع في معنيه كالماء
والذكور في جمع الذكر ضد الدنثي والذاكين في جمع الذكر بمعنى الفرج على
قياس مع ان كلاهما حقيقة واجيب بان هذه العلامة خاصة عالم
بثبت فيه الاشتراك بل علم له معنى حقيقي وحصل التردد في معناه
الاخر فيستدل على انه مجاز باختلاف الجمع دفعا للوشتان ودفع
ذلك المولى سعد الدين بان تقيل الحمل على المجاز في ذلك بدفع
اشترائك كاف ولا اثر لاختلاف الجمع قومه اي ليس الجانب تفسير
لذلك فقط لاجتماع الدال ان لا معنى لاحفض لهما ليس الجانب ولا
لجناح ان لا معنى لاحفض لهما ليس الدال قال بعضهم ولو فسر اخفض
بليس امرا وجناح الدال بالجانب كما ظهر قومه وتوقفه اي المعنى المجاز
كما اشار الى ذلك بقوله في اطلاق اللفظ عليه على المعنى الاخر اي المعنى

الحقيقي

الحقيقي اي وجوده في الدلالة بوجود اللفظ الدال عليه تحقيقا نحو وكرو
ومكراته او تقديره يا كافي افا منكراته اي مجازاته لهم على مكرهم
وهذا هو المسمى في البديع بالمتاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غير له
قوة في صحة تحقيقا او تغييرا قوة حيث ظرف مجازاتهم وقوله قواطبو
توافقوا قومه على من وكلوا بالتحقيق اي ربطوا به قتله قومه نحو واسيل
القرية قد مر في كلامه ترجيح ان المجاز بالنقصان ليس من المجاز المعروف
بما سبق والتمثيل به هنا لاطلاق المجاز على المستحيل يقتضي انه من
افراد مع انه اذا لوحظ النقصان فلا استحالة الا ان يراد الاستحالة
ولو بحسب الصورة قومه قوله الماخوذ من ذلك اي من واسيل القرية فيه
اشارة الى ان معنى قوله ولا اطلاق على المستحيل واطلاق التركيب الذي
فيه المجاز على المستحيل قومه مستحيل اي حقيقة وكذا قوله وانما المسبول
اي حقيقة قومه في نوع المجاز مفرد مضاف فيعم كل فرد اي في نوع من انواع
المجاز قال بعض المحققين ومن هنا يعلم ان المراد بالوضع في حد المجاز الوضع
النوعي بل يكفي بالعلاقه اي في نوع قومه بان لا يستعمل لاني صورة التي
استعملت العرب فيها اذ لا يسع احد ان يقول لا اطلق الاسد على هذا
الشجاع الا اذا اطلقت العرب عليه بعينه والالم يكون الان في الكلام مجاز
لانقرض الاشخاص التي تجوز فيها العرب واما قوله ابن الجاحي ولا

ينظر القلي في الاحاد على الاصح فمحول على احاد الانواع لا الاشخاص كما
 حرم المص في شرح المختصر قوله اذ لو كان فيه لاشتمل على غير عربي قال بعضهم
 قد منع الملازمة بان العربي ما استعملته العرب كان من اوضاعهم اولا
 او بان المراد عربي الاسلوب قوله فلا يكون كلمة عربية في ادراج كل اشارة الى
 دفع غمك الخصم بان كلمات من غير لغات العرب في القرآن لا تمنع
 كونه عربيا لصحة اطلاق العرب على ما غالبه عربي ووجه الدفع كما قال
 بعضهم انه مجاز وحقيقة ارجح فارسية اي من اوضاع فارس قوله كما
 لصابون ظاهرة الاتفاق على اتفاق اللفتين فيه قوله ولا خلاف في وقوع
 العلم لا عجيبة في القرآن قال العلامة النفاذ في لان النزاع في اسماء
 الاجناس المنسوبة الى لغة اخرى المتصرف فيها عند العرب بدخول
 اللوم والادضافة ونحو ذلك والاعلام ليست بحسب وضعها العلمي
 بما ينسب الى لغة دون لغة ولا هي ايضا ما تصرف فيها العرب فا
 سعملتها في كلامهم انتهى قوله المستعمل قيد اللفظ بذلك ليصح لفظها
 في الاقسام الثلاثة اذ لو اطلق عن هذا القيد لم ينحصر فيها الجوان
 ان يوضع ولا يستعمل فلا يكون حقيقة ولا مجازا لاعتبار قيد الا
 استعمال في كل منهما وقوله في معنى اشارة الى ان التقسيم الى الاقسام
 الثلاثة بالنسبة الى المعنى الواحد وما تقسيمه فمما سبق في التسمية الى

جملة معاني

في وجود

جملة معانية كما ينه على ذلك بعض المحققين قوله اما حقيقة فقط اي بكل اعتبار
 وكذا قوله او مجاز فقط قوله او حقيقة اي بمعنى مجاز اي في ذلك المعنى بعينه
 وقوله باعتبار اي موضعين او باعتبار وضعين كما يشير الى ذلك التمثيل
 قوله والدابة عطوف على الصوم قوله فاستماله مبتدا وقوله حقيقة لغوية
 خبر اول وقوله مجاز شرعي او عرفي خبر ثان وقوله وفي الخاص بالعكس
 اي حقيقة شرعية او عرفية مجاز لغوي فان قيل لا يخفى ان الامساك والدابة
 المختصة من افراد ما يدب على الارض ومن المعلوم ان استعمال الاعم
 كالمشوط في بعض افراد حقيقة احبب بان هذا صحيح اذ لم يعتبر من
 حيث الخصوص فيكون مجازا لاعتبار قيد الخصوص المنافي لقيد العموم في
 الوضع الاول قوله ويمتنع اي يستحيل قوله للتنافي بين الوضع ابتداء اي
 معنيتين في الحقيقة وثانيا اي المعنيتين في المجاز يعني من وضع واحد ولا
 فالصوم في الامساك الخاص وضع اول في الشرع وثانيا في اللغة ولا
 تنافي بينهما لاختلاف الواضع قوله ففي اي فاللفظ الوارد في خطاب
 الشرع اي الشارع وقوله المحمول عليه اي المعنى المحمول عليه مبتدأ خبر المعنى
 الشرعي قوله ثم اذ لم يكن اي بجهد قوله بان يكون متعارفا من الخطاب وقوله
 اي الى زمن الحمل قوله لفقيهه حينئذ اي حين اذ ينتفي الحيوان الشرعي
 والعرفي قوله محمله مصدر ماضي بمعنى اسم المفعول اي المعنى الذي يحمل عليه

الخاص من افراد مطلق الامساك

اما اذا اعتبر من حيث الخصوص

قوله مع ارادته لان الموجب للجمال او للجل على اللغوي هو الفساد وهو
مدلول النهي لا التقي لكن لما كان النهي نفيًا في المقصود مع التعبير به عنه
كما ينه على ذلك بعض المحققين قوله اي لم يصح المراد منه اي كذا هو
غير الشرعي واللغوي فطعنا لا ممتنع ارادة كل منهما كما اشار اليه بقوله
اذ لا يمكن حمله على الشرعي الخ وما يمنع ان يكون اللفظ مجازي
اي محتمل له قال بعض المحققين ولذا لم يقل اي الشارع لم يصح المراد
به منهما انه في قوله ولم يذكر اي من جملة الاقسام الثلاثة وهي ماله معنى
شرعي ومعنى عرفي عام او معنى شرعي ومعنى لغوي اول المعاني الثلاثة
غير هذا القسم وهو ماله معنى شرعي ومعنى لغوي قوله ذات يوم اي طرفة
من زمان صاحبة هذا الاسم وهو اليوم قوله فيفيد اي سب حمل على
الصوم الشرعي قوله ومثال النهي منه اي من هذا القسم قوله وسأني
في بحث الجمل الخ يعني قوله فيه فان تعدد اي المسمى الشرعي للفظ حقيقة
فرد اليه يجوز او يحمل او يحمل على اللغوي اقول مثاله الطواف بالبيت
صلاة الحديث قال بعضهم والمراد من قوله وسأني في بحث الجمل الخ
التبني على قسم اخر زايد على ما هنا اي وهو ماله معنى شرعي مجازي
ومعنى لغوي وقد يدعى اندراج في قول المصنف في الشرع الشرعي لان
الشرعي فيهما اعم من ان يكون اللفظ المحمول عليه حقيقة او مجاز انتهى
قوله في تعال

قوله وفي تعارض المجاز الخ يعني المعنى المجازي والحقيقي بدليل قوله لا يحمل
على احدهما وقوله فالحقيقة المتعاهلة الكرخ منه فقوله بان غالب استعمال
المجاز يعني استعمال اللفظ في المعنى المجازي على المعنى الحقيقي ويمكن ان يكون
من باب الاستخدام والاول هو المجازي على ما سلف الشارح فما يعرف به
المجاز قوله لرحبان كل منهما من وجه اي وهو الاصل في الحقيقة والغلبة
في المجاز قوله مثاله اي التعارض فالحقيقة اي المعنى الحقيقي للشرب
وقوله والمجاز الغالب اي المعنى المجاز الذي غالب استعمال اللفظ فيه
كانت الاشارة الى ذلك وانما كانت الحقيقة المتعاهلة الكرخ
منه فيه لان من قال بعضهم لا يند الغاية فيقضي ان يكون ابتدا شره
منه فان هجرت الحقيقة فمفهوم المرجوحه قوله فبحث شرها اي كل ثمرها
دون كل خبيثها الذي هو الاكل من خبيثها الحقيقة المبحوثة فان الحقيقة
المبحوثة هي الاكل من الخبيث لا نفس الخشب كما يقضيه ظاهر العبارة
لولا التقدير فان الخشب نفسه معنى الحقيقي للتحلة مستعمل لاسم مبحو
قوله بالاجماع مثله اي او بالقياس وقوله اي الحكم اشارة الى ان يمكن
نعت الحكم لا الشئ بغيره لكن استدراك على يمكن وقوله لا يدل خبر ثبوت
كما اشار اليه حقيقة اي معناه الحقيقي قوله في قولها ما يدل اي الثبوت
المذكور على ذلك اي على ان الحكم هو المراد من الخطاب لد معناه الحقيقي

قوله اذ لم يظهر للحكم الثابت اى بالاجماع مثله غير ذلك الخطاب
قوله مثاله اى الحكم الثابت بالاجماع مثالا ويكن كونه مراد من الخطاب
لخر قوله يمكن كونه مراد من قول تعالى اولاد ستم النساء اقتصر على الملازمة
لانها موضع الدلالة وصرح بالحكم في قوله فتيهم للدلالة الى ان الحكم
هو اجاب التيمم عند فقدان الماء كما اشار اليه تعالى بقوله فلم تجدوا
ماء فتيهم الا قوله ولا ستم قوله اذ لا مستند اى للاجماع بحسب الظاهر
غيرها قوله وجيب بان يجوز اى يمكن ان يكون المستند غير هذا ولهذا
منع لقوله لا مستند غير هذا وقوله واستغنى الخزع لقوله والالذكرو قوله
كاهو العادة اى من الاستغناء بذكر الاجماع عن المستند فى المسائل المجموع
عليها كون الاجماع حجة قطعية قوله دلت جواب ان قامت والقرينة تكثير
الفائدة وقوله على سبيل الاجماع ايضا هي وجوب التيمم على المجامع
الفاقد للماء قوله بدلائلها علمها اى الحقيقة والمجاز وفي نسخة علمها
اى سبيل الاجماع قوله استعمل فى معناه اى الموضوع له اولا واورد عليه
انه لا معنى لاستعمال اللفظ فى معنى الا اراد منه واطلاقه عليه
والجواب ان قوله مراد منه لازم المعنى اى مع ارادة المعنى ايضا بقرينة
قوله فى الشق الثانى فان لم يرد المعنى اى الموضوع له غاية الامر ان استعمل
فى غير ما وضع له بطريق الاصلية وفيما وضع له بطريق التبعية ويدل

على هذا الجواب

على هذا الجواب ما نقله السيد فى حاشية المطول عن صاحب الكشاف
وارضاءه من ان الكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فما لم يوضع له والموضع
له مراد تبعا حيث صرح بان الموضوع له مراد ايضا من اللفظ وان كانت
ارادته بطريق التبعية قوله مراد منه لازم المعنى حال من ضمير استعمال
ثم ان اللفظ صادق بما ينتقل اليه من الملزوم بلا واسطة نحو زيد طول
النجاد كما مثله الشارع وبما ينتقل اليه من الملزوم بواسطة كفى قوله
فلان كثير المراد كناية عن كونه اذ ينتقل من كثرة الرواد الى كثرة اخرف
الحطب ومنها الى كثرة الطبخ ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى
الكرم والملزوم فى كل ذلك عارضى قوله وانما عبر بالملزوم اى باسم
الملزوم وقوله حينئذ اى حين لم يرد المعنى الخ قوله اى للتلويح فيه
اشارة الى ان الملوح مصداق مؤول وقع علة لاستعمال قوله نسب الفعل
اى تكسير الاصنام وقوله تلويحا علة نسب وقوله لما يعلمون علة لا تصلح
وقوله من عجز كبيرها بيان لما يعلمون قوله فهو حقيقة ابد اورد عليهم ان
المعنى الاصلى فى التعريض وهو ما استعمل فيه اللفظ للتلويح بغيره لا
يختص فى الحقيقة بل قد يكون مجازيا وقد يكون مكنيا عنه كما حققه السيد
فى حاشية المطول ونقله عن صاحب الكشاف واما المعنى الملوح به
فله بوصف حقيقة ولا غير لها اذ اللفظ لم يستعمل فيه البتة وانما استفاد

من السياق كما صرح به السيد في الحاشية المذكورة ونقله عن صاحب الكشف
ايضا فان قيل لعل مفهوم التعريف مما يختلف فيه اصطلاح لاصوليين
والبيانين اجيب بان البيانين من قد صرحوا في مفهوم التعريف بها
بوافق تعريف لاصوليين لكن سكتوا عن استنتاج كونه حقيقة ايضا
من التعريف كما فعل المصنف ذلك على ان مفهومه متحد عند الفريقين
كما صرح به بعض المحققين قوله بخلافه في الكناية اورد عليه انه متى استعمل
في غير معناه فلا يكون عنده كناية بل مجازا الا ان يقال ان المجاز قد يجمع
الكناية وقد صرح بعضهم كالزركشي وابي زرعة بان الكناية تنقسم
الى حقيقة ومجاز وهو مذهب اختاره والدالم والبيهقي برشد قول الله
بخلافه في الكناية قوله التي تحتاج الفقيه الى معرفة معانيها اي الحقيقة
والمجازية ليمكن من الاستدلال بذلك على مقصوده من استنباط
لاحكام من ادلتها الكثرة وقوعها في الأدلة وهذا توجيه للبحث عنها في
اصول الفقه الموضع على يتوقف الفقه عليه علمهم قوله لكن سياقي منها اي
من الحروف بمعنى الادوات اسما كذا واذا الظرفيتين ومن وما واي والتثنية
قوله قال سيويه للجواب والجزء الفرعي بينهما ان الجواب يتعلق بالكلام في
يتعلق بالمعاني قوله ومدخل اذن في اذن اصدق ذلك قوله وقد يمتنع
للجواب مقابل غالبا وهو من تنمة قول الفارسي قوله لا شفا استقبالة

المعنى بانه

المعنى بانه اصدق ذلك الان وقوله المترطفت استقبال قوله اي ان
كنت قلت ذلك حقيقة الجزاء فالشرط وهو الاستقبال المترطفت في
نصها موجود على هذا التأويل وقوله وسياقي اي في القياس عدلها
اي اذن من سالت العلة اي الطرف الدالة على علية الشيء كناية
وقوله الان الشرط علة اخرى هي للجزء اي واذن تتضمن علية الشرط
اي لتعلق حصول مضمون جملة هي الجزاء بحصول مضمون اخرى هي الشرط
قوله اي بتفسير لان في الايتين اختصارا اي ما كان من الايتين غرو
وما اردنا الا الحسن قوله والزيادة اي مدلول الزيادة وهو التاكيد
لقول ابن عصفور الحرف الزايد في قوة تكرير الجملة قوله نحو ما ان زيد قائم
ما ان رايت زيدا اشار بالمثالين الى ان الزيادة تدخل على الجمليتين
الاسمية والفعلية قوله نحو قالوا لبشايوما او بيهض يوم قال بعضهم ان
او هنا للاضرب لا للتشكيك قوله بين المعطوفين فيه تغليب للمعطوف
لانه احضروا ولم يغلب لقال بين المعطوف والمعطوف عليه قوله او دينار
انما كانت او هنا للتخيير لان الاصل في مال الغير الحرية حتى ينص على
حله وانص في احدها فيمنع الجمع بينهما قوله وسمي الثاني بالاباحة
اي اللغوية لدن الكلام في مدلولات الحروف لغة قال المولى سعد الدين
في التلويح الاباحة والتخيير قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان

الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد من او الامور وان جواز الجمع
وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرين انتمى قوله وقد
نعمت النعم الدعوى بلا دليل وضمن نعمت معنى تحدثت فعدها بالياء
قوله تقسيم الكل هو ما لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه والكل ما
تركب من الشئين فصاعدا وما فرق به بين تقسيم الكل الى جزئيات
وتقسيم الكل الى الجزاء ان يصح في تقسيم الكل الى جزئيات الاخبار
بالمقسم عن كل واحد من اقسامه بخلاف تقسيم الكل الى جزاءه كما
في تقسيم الكلام الى الاسم والفعل والحرف فانه لا يصح الاخبار
بالمقسم عن كل واحد منها فلا يصح ان يقال الاسم كلام والفعل
كلام والحرف كلام اذ كل منها كلمة لا كلام ويصح ان يقال الاسم كلمة
والفعل كلمة والحرف كلمة كما اشار اليه الشئ بقوله فصدق على كل
منها قوله ومعنى الى هو انتها الغاية قوله والاضراب الى الاعراض و
الانتقال من غرض الى اخر قوله اي بل يزيدون ظاهرا كلام الكشاف
وجماعة من المفسرين ان اوفى الالة للشك لكن بحسب حال الناظر
والمعنى انهم في مرآة الناظر كذلك اي اذ انظر اليهم قال لهم بانه
الف او يزيدون قوله والتقريب اي تقرب معنى من معنى اخر كما
اشار اليه الشئ في تقرير المثال بقوله والمراد تقريب السلام لقوله

من الودع

من الودع قوله كالودع فان قاصد السفر اذا ودع حاضرا اسرع وذهب
الى سفره عادة واعتبر على قوله لمن قصر سلامه بانه منتقد والاصواب ان
يقال لمن قصر الزين بين سلامه ووداعه بهذا صرح الحري في شرح
اللمحة انتمى والجواب ان قصر السلام يستلزم قصر الزين المذكور فهو
من اطلاق الملتزم واردة الارزوم فيكون كناية والامر في ذلك منهل
قوله كالأقامة اي كلا سرع في الأقامة التي هو شأنها قوله بمفرد المراد
به هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة او بدل اي بدل كل من كل وهذا على
مذهب البصريين واما الكوفيين فقالوا انه عطف نسق وبعدتها
حرف عطف قوله او يحمله اي لا محل لها من الاعراب كما هو مقرر في
محله قوله وتقليدني اي تبغضيني او تتركبيني قوله فانت مذنب
تفسير لما قبله فيه تحجز ان هو تفسير لسبب الرمي بالطرف لا النفس
الري كما يشي الى ذلك قوله ولا يكون ذلك اي نظر المقصوب الا
عن ذنب قوله ولندا القريب اي الذي لم ينزل بعيدا وقوله او البعيد
اي تحقيقا او تنزيلا وعلى هذا القول شئ ابن مالك تبعا لجماعة
من البصريين والكوفيين والى الاول ذهب المبرد والى الاخير ابن
برهان قوله وادناهم اي انقصهم وهو عطف على اخر قوله فيقول
هذا هو ما في الحديث فهو بدل عما في الحديث او عطف بيان عليه

والفاحلة المحكى وقوله اى رب يعنى يارب ^{قوله} لجوارى نذا القريب بما
للبعيد اى بالاداة التى وضعت لهذا البعيد فكيد لانه كتكرير النذا
قوله بالفتح اشارة الى ان الواو فى قول المثنى بالتشديد للمطف على
مقدراى بالفتح وبالتشديد وترن الصريح بالمطوف عليه للعلم
به اختصار قوله اسم خبر لبند المحذوف اى وهى اسم وضع للشرط اى
التعليق وفى قوله اسم اشارة الى ان عدها فى جملة الحروف تغليب
كانت قدمت لاشارة قومه وموصولة عطفا على الشرط قوله على معنى الكمال
الاضافة ببيان قومه او بعالم اى عالم فيه اشارة كما ان الصفة اعم من
الحامدة والمنقمة قومه اى كمال فى صفات الرجولية فى زيادة صفات
اشارة الى ان الزيادة والنقص باعتبار الصفات لان الرجولية فى
حد ذاتها لا تزيد ولا تنقص لان ماهيتها وحلقة لا تتفاوت في الزيادة
كالا ونقصا من حيث ذاتها بل من حيث صفاتها قومه والعلم عطفا
على صفات وهو مدح بالكمال فى صفة معينة قومه ووصلة اى متوصل
بها الى هذا ما فيه ال وهذا مبني على ان المنادى هو المرف بال لا
نفس اى واما من جعل اى نفس المنادى والمرف فعن ال فلا قومه
ومفعول به اختيار لما ذهب اليه طائفة من انفقوا كهماء عن الظرفية
والاكثر من اية النحو على ملائمتها للظرفية واولوا ما ظاهروهم الخ

عن الظرفية

عن الظرفية بما يبره اليها كما هو مصر في كتب الاعراب والتفسير
قوله نحو اذكر وانعت اسم عليكم من الذكر اللسانى والقلبي والثانى
هو الاصل واللسانى فرع له ومترجم عنه قوله اى اذكر والنعم اى الانعام
بدليل قوله التى هى الجمل المذكور والبدل همها بدل اشتمال الاشتمال
الانعام على الجمل المذكور والتباسب به وظاهر عبارة الشارع انه
بدل كل من كل التفسير النعمة بالجمل المذكور ولا مانع من ذلك لاقبال
نعم الله عليهم لا تحصر في الجمل لانا نقول النعمة هى الجمل وما عطف عليه
فقوله الشئ التى هى الجمل الى اخره قومه ومضافا اليها اسم زمان لا يخفى
انها لا تخرج بذلك عن الظرفية غايته لامر انها ظرفية مقيدة لكن يكفي
ذلك في تقدير المعنى قومه وقيل ليست للمستقبل المحاصلة انها ما
للماضى لكن اما حقيقة وامانا واولا وهى فى الالة المذكورة للماضى تاويلا
وان كما مستقبل فى الواقع للتحقق وقومه كالماضى قومه وظاهر من نعمة الله
القابل بانها ظرف وهذا ايضا لقوله والتعليل مستفاد من قوة الكلام
بان تكون اى اذ بعد بينهما قبل ان ينهاهى بين اشبت فتحة النون
فتولدت عنها الف وييناهاهى يينا يزيد فيها الفظة ما تاكيدا وقبل
غير ذلك قومه حرفا حال من فاعل ثرو فالمعاجى هو ما بعد ها خاصة
ولا محل له وهى انما دلت على المفاجاة فقط قومه وقبل ظرف مكان اى

وقيل رد للمفاجأة حال كونها ظرف مكان **الخ** أي كاجابجيبه هذا على
 انها ظرف دال على المفاجأة وقوله او زمانه او مكانه عطف على جيبه أي
 فاجاز زمان جيبه او مكانه وقوي وهذا على القول بانها ظرف مكان
 او زمان مع افادتها المفاجأة **وقيل** ليست للمفاجأة مقابل قول
 والمفاجأة الخبر وقوله وهي في ذلك أي المثال ونحو من الامثلة زينة
 والمعنى جازيد بين اجزاء وقوى زمان **ظرف** كان حال او خبر **وقيل**
 ومن قدر على القولين الاخيرين أي قول المبرد ومن وافقه وقول الرضا
 ومن وافقه وقوله ففي ذلك المكان معقول قدر وقوله اقصر عليان
 الظرف الخراي واما تقدير الشئ فتكفل ببيان المعنيين **وقيل** وهل الفاء
 فيها زائدة الخ الاول هو الظاهر كما قال بعضهم وقوله او عاطفة أي
 غير تعقيب **وقيل** مضمنة حال ثانية قوة معنى الشرط أي التعليق ولا
 صافه بيانية لا ان يقدر بعد المعنى اداة أي معنى اداة الشرط وقوله
 فيجاب أي سبب التضمن **وقيل** فان الغنيان مقارن الليل أي في زمن
 حصوله وهذا تعليل لكونها في الالة للحال واعتراض عليه بان كل ظرف
 مدلوله مقارن لمدلول عامله فجاوبه مقارن لشرطه وقال في التلويح
 ان اذ قد تستعمل مجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعلق كقوله تعالى
 والليل اذا يغشي أي وقت غشائه على انه بدل من الليل اذ ليس المراد

تعليل

تعليل القسم بغيثان الليل وتقييده بذلك الوقت انتهى قوله أي
 الصفت مروي عن الخريسان للنجوى وحاصله ان الاصل حقيقة
 بالمكان القريب من زيد لا من نفس زيد وفي قوله يقرب منه إشارة
 الى انه لا حاجة لقول بعضهم يقرب من مكان زيد لان القرب من مكانه
 قريب صفة قوة كالحصر إشارة الى ان المراد بالتعدية هنا التصدير
 وبالأمرين تعبير الصرفيون **والمراد** اصل في ذلك والباء معاينة
 لها فيه اما التعدية بمعنى افعال معاني الأفعال للاسماء فتركة
 بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكم الزائدة قوله بان تدخل على
 الة الفعل أي اللغوي قوة والسببية أي بان تدخل على سبب الفصل
 وقوله والمصحبة أي الملازمة قوة نحو قد جاءك الرسول بالحق من ربكم
 فصيح كما قال بعضهم ان تكون الباء هنا التعدية أي صير الحق جاييا لكم
 لكن ما قاله الشئ اولى لعدم التكاف فيه قوة المكانية او الزمانية إشارة
 الى ان اللزم في الظرفية للجنس فتم ظرفية المكان والزمان ومعنى
 الظرفية الاستقرار قوة والبديلية بان يصلح مكانها لفظا بدل والفرق
 بينها وبين المقابلة كما قال بعضهم ان البديلية اخذ شيء بدل شيء
 يوخذ ايضا فليس الاخذ دافعا لشيء بدل ما ياخذ بل اخذ الشيء
 من شيئين يمكن اخذ كل منهما بخلاف المقابلة فانها اخذ شيء

في نظير شيء يدفعه ثمنا كان كاملا او غير ثمن كقولك قابلية حسنة
بضعفه قوله لتقريب المنزلة الى المرتبة التي عمر رضي الله عنه منه صلى
الله عليه وسلم قوله اي الى اي جعلني منتهى الاحسان قوله اوليت
موجبا اي مثبتا واسنادا الى المثلثة الى ان الموجب يشمل الخبر والامر
وغير الموجب يشمل المنفي والنهي قوله تقر حكم المعطوف
عليه في اسناد التقرير والنقل اليها يجوز قوله فالجاءى تأييد
لاجنون به اشارة الى الجنة بمعنى الجنون قوله تعالى ولدنا
كتاب ينطق بالحق اي يدل عليه وهم لا يظلمون اي لا يعاقبون على غير
ما التسبب ابل قلوبهم في غمرة ايشة وسائر من هذا اي عن هذا المذكور
من ولدنا كتاب ينطق بالحق قوله فاقبل بل فيه اي في قوله تعالى ولدنا
كتاب ينطق بالحق الى قوله في غمرة من هذا قوله بمعنى غير اي الاستثنائية
وقوله وعليه اي هذا المعنى حديث انا اوضح من نطق بالضاد الا
صافه بياينة قوله انا اوضح العرب لان النطق بالضاد بدو وعمر
من خواص لغة العرب فهو من اطلاق الملتزم واردة اللزوم فيكون
كناية قوله الى اخر ما تقدم هو بيدى من قرئش قوله وانه من تأكيد
المدح بما يشبه الذم يعني انه ليس هناك شيء يمكن استثناء من
المدح بالفصاحة الا كونه من قرئش ان كان ذما ومعلوم انه

متزلة مع

الحق

ليس

ليس بدم قطع ابل هو في غاية المدح والمعنى ليس هنا ما يمكن استثناء
فهو ابلغ في المدح قوله في الاعراب والحكم اي المحكوم به كالجى مثلا قوله وخالف
بعض النحاة في افادتها الترتيب لا يخفى ان هذا يستلزم المخالفة في الملهة
لان الترتيب اعم ونفي لا اعم يستلزم نفي الاخص فنقول كما خالف بعضهم
في افادتها الملهة بمعنى فقط دون اصل الترتيب وقوله قالوا اي البعضان
بحسبها لغيرها اي لغير الترتيب والمهلة بمعنى قال البعض الاول بحسبها
لغير الترتيب وقال البعض الاخر بحسبها لغير الملهة مع افادتها اصل
الترتيب وليس المراد اتفاق البعضين على انها جاءت لغير المعنيين
كما قد يتوهم قوله كقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم
منها زوجها كذا وقع في الشرح تبعا للمعنى وهو سهو والتلاوة في
سورة الموم خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ونظم الآية
في الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو
لا بضم قومه وجعل قبل خلقنا ثم في الآية لعكس الترتيب وقال بعضهم
هي عاطفة على واحدة لان فيه معنى الفعل اي من نفس احدث ثم جعل
منها زوجها وحاصل المعنى خلقكم من نفس هذه صفتها فهي للترتيب
على هذا كهن الوردية نسبة الى رديته وهي امرأة كانت تقوم الرواح
بخط هجر والحجاج الغبار ولا نابي جمع انبوبة وهي ما بين العقدتين

قوله وثمرة يقال اي في الجواب وفيه إشارة الى ان الجواب الاول هو الشايع
قوله فاحودة من قوله اي قول العبادي والمراد به ابو عاصم كما صرح به في
بعض نسخ المتن قوله انه اي قوله القابل وقوله كما قاله هو اي العبادي وقوله
فالميلين حال من هو وغيره وقوله فيه اي قوله القابل وقوله وان قال الاكثر
ثباته على قوله هو وغيره وقوله انه اي بطن بعد بطن قوله لانتهاء الغاية
اي اخر المعيا وقوله غالب حال من انتهت اي حال كونه غالباً عليهم من
بين المعاني قوله وهي صفة اي حين اذ تكون لانتهاء الغاية اما جارة المجرور
اي جنس تحت ثلاثة اقسام قوله نحو سلام اي ذات سلام من الملائكة حتى
مطلع الفجر اي طلوع الفجر قوله نحو كن نرج عليه اي على العجل اي عبادته وقوله
اما عاطفة لوضع قال بعضهم في المنزلة والمقدار وكذا قوله او في قوله
حتى ما وجدته اشكل من الشكلة وهي اختلاط البياض بالحمرة قوله ونذر
اي حتى اي استعمالها للاستثنا فلها ثلاثة استعمالات غالب
وقبل واقل قوله من فضول جمع فضل وهو ما زاد على الحاجة قوله يوم
القيامه ظرف يكش وقوله اذا عاينوا بدل من يوم بدل بعض من كل
قوله لم يلبه الاصل لم يلبه خفف ككتف وفتح الدال للساكنين
قوله وان مالك نادر وهو معنى قول من قال للتقليل قليلاً وللتكثير
كثير اي بقلة اخذه من قد الداخلة على المضارع قوله بان تدخل على

متعلق

متعلق بتكون والباء سببية قوله ويكون متعلق على الاول فقد مقدرة فيه قوله
يكشف لان المضارع الداخل عليه قد يكون للتكثير كما في قوله قد يعلم ما انتم عليه
لكن يحتاج الى قرينة حالبة او منالبة او خارجية كما هنا قوله للاستعلاء اي العلو
وقوله حيا او معنى حالان من الاستعلاء قوله مع إشارة الى انها اصل في الصلابة
وكذا القوله فما بعدها مما دخلت عليه الكاف وحاصله ان مع اصل في الصلابة
وعن اصل في المجاوزة وفي اصل في الظرفية ولكن اصل في الاستدراك وشمال
على في هذه المعاني بطريق المحل على ذلك الحروف والتعبية لها في ذلك
قوله نحو رصبت عليه اي عنه اذ المعنى ان العقوبة المرسلة على الذنب تجاوزته
بالمرضى قوله والزيادة المعنى وتكون زائدة لان الزيادة ليست من المعاني
وان اوجه ظاهر العطف قوله يميناً ابقاه بعضهم على ظاهرهم واستدلال
به على صحة اطلاق اليمين على المحلوف عليه قوله وقبل هي حرف ابتدائي جمع احوالها
وهو قول السيرافي قوله ولا مانع من دخول حرف جر على اخر اي في اللفظ لكن
يقدر لذلك الحرف مجرور بحذوف كما ذكره بعضهم قوله للترتيب العلوي
والذكوي لا بد للذكوي من مناسبة كما في المطول ولا يختص المناسبة في
عطف المفصل على المحل كما قد يتوهم من ظاهر الشرح بل قد يكون لغايب
ذلك كما صرح به الرضوي قوله قوله تعالى فجعلنا هن اكار اعرباً جمع عرب
وهي الحسناء وقبل المحبة لوجهها قوله نحو ان يسلم فلان فهو يدخل الجنة

لا يخفى ان الفاها السببية كما اشار اليه بقوله وقد لا يتسبب اي الجواب عن
الشرط وهذا لا يشكل على قوله ويلزمها التعقيب لان المستلزم للتعقيب
هو الفا السببية العاطفة لا مطلق الفا السببية اذ السببية الواقعة في
الجواب قد تصاحب الترخي كما هنا قوله نحو ان تعذبهم فانهم عبادك لا
تستهاد بالاية معنى على ان الجواب قوله فانهم عبادك اما على انه علم الجواب
المحذوف على طريقة البيضاوي ومن نحو نحو والمعنى ان تعذبهم فلا اعز
عليك فانهم عبادك فلا استهاد لان الجواب على هذا التقدير متسببا
الشرط قوله الظرفين فيه نحو وحقيقة العبارة للظرفية الكائنة والزمانية
اذ الكلام في عدم المعاني ولا يخفى ان المعنى هو الظرفية لا الضرف كما بين عليه
بعض المحققين قوله لا اصل بكم في جذوع النخل اي علمها جعلها البيضاوي
كالنخس في هذه الآية للظرفية المجازية كان الجذوع طرف المصلوب
لتمكن عليها ثملن المظروف من الظرف قوة والاصل اركبها هذا اذ لم يضر
اكثر معنى حلوا اما اذا ضمن ذلك فلا تأكيد اذ لا زيادة كما افاده بتمام
قوله والاصل زهدت ما رعبت فيه لان زهد متعدد بنفسه فحذف لفظة
في الثانية وعوض عنها في الاولى قوله اي يكثرونهم سبب هذا الجمل جعل
في الكشاف في هذا للظرفية المجازية حيث جعل هذا التدبير كالمسبح
والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم في القصص حياة قال صاحب الفتي

بعد حكاية

بعد حكاية كونها للسببية لاظهر قول النخس اي لانه ابلغ قوله نحو فردوا
ايديهم في افواههم قال بعضهم الاظهر تضمن مردوا معنى جعلوا قوله نحو
هذا ذراع في ثوب يعني اذا رايت قد ذراع من ثوب فيه عيب فاردت
تعيبه يقال لك هذا كما اوضح ذلك الشارح بقوله يعني فلا يعيبه
اي فلا يعيب ذلك الذراع المعيب الثوب لقوله بان تدخل عليها اللام
اي لفظا وتقدير لقول ابن المصنف ان كى المجردة يصح تقدير اللام معها فتكون
مصدرية فصيحة الشارح باللام معها مثال لا قيد قوله لا استغرق افراد المضاف
اليه المنكسر قبل المراد بالافراد هنا الجزئيات كما يشير اليه تمثيل الشئ بقضية
مقابلته بقوله ولا استغرق اجزا المضاف اليه المفرد المعرف انتهى وفيه نظرا
يبقى من ان مدلول العام كلية وهي القضية المحكوم فيها على كل فرد فرد لا كلي
ولا كل قوله نحو كل العبيد الخ اشارة الى ان المراد بقوله والمعرف المجموع بمعنى
سواء عرف لفظا كالعبيد او امثله ما قال المولى سعد الدين والصحيح
ان افراده احاد لا مجموع واستدل عليه بكلام الكشاف في نحو قوله تعالى ان
الله يحب المحسنين اي كل محسن قوله والاستحقاق نحو النار للكافرين
والاختصاص الجنة للمؤمنين في التمثيل بالآيتين اشارة الى الفرق بين
الاستحقاق والاختصاص بان الاستحقاق لا ينافي الشركة بخلاف
الاختصاص فان الكافرين لا يختصون بالنار بل يشاركهم فيها من مثا الله

في قوله

من عصاة المؤمنين ثم يخرج المؤمنون ويبنى الكافرون خالدين فيها
ابدا واما المؤمنون فيخصون بالجنة دخولها واما الملك فاما
لظاهر كما قال بعضهم انه اخبر من مطلق الاختصاص قوله اي العاقبة
تفسير الصبر والتمسك التي هي الانتقال بالعاقبة التي هي الحال المنتقل اليها تقبيل
باللحم قوله وشبهه اي التعليل نحو قوله واسه جعل لكم من انفسكم ازوجا
اي زوجات وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفلة وهم اولاد لا اولاد
قبة الزوجات والبنين والحفلة بالملوك في الحياة والاختصاص
قوله وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم الخ اشارة الى ما ذكره في المعنى
من ان اللز الذي لتوكيد النفي هي الدخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه بكان
اولم يكن ناقصتين مستنتين الى ما اسند اليه الفعل المقرون باللز
فخو وما كان الله ليطالعكم على النيب لم يكن اسد ليفضلهم انتهى قوله و
يصير ضرب بقصد التعجب به لازما الخ لتعليل كونها في المثال المنفعة
قوله يتعدى الى ما كان فاعله بالهزلة لان هزلة النقل لما دخلت على الفعل
صار الفاعل مفعولا بعد اسناد الفعل الى غيره فلم يتعد الفعل الى
ما كان مفعولا قبل التعجب بنفسه لصيرورته لازما فتعدى اليه
باللزم قوله والتاكيد هي كافي المعنى للزم من الزائدة وتسمى في القرآن
صلة او با وهي انواع ذكرها في المعنى واقتصر الشارح على بعضها وهي

الزائدة

الزائدة لتقوية عامل ضعف ما بناه من نحو ان كنتم للربوا فاعبرون او يكونه
فرعا في العمل كما مثل له الشارح قوله نحو يخرجون الاقان سجدا حال من
الواو منتظرة قوله قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بيدها
وقوله الشارح اي بعده الحامل له على تفسيره ببعده لا مع ان المراد بوقت
الصلوة وقت فعلها شرعا وهو بعد الزوال لا مع قوله اي منه من فيه
لا ابتد الغاية قوله بان كانت للتبليغ اي المشافهة قوله فزيد الشرط عبادة
المعنى لربط امتناع الثانية بوجود الاولى وهو يقتضي ان الشرط هو
الحالة لا زيد ويمكن ان يكون هذا مراد الشارح واقتصر على زيد لان المقصود
بالوجود والوجود تابع له قوله وهو مبتدأ محذوف الخبر لزوم ما بيان
لقول المص الجمل الاسمية قوله وفي المضارعة اي الجملة المضارعة وتسمية
الجملة بذلك من تسمية الكل باسم جزية اذ المضارعة صدرها وكذا القول
في الماضية والمراد بالمضارعة ما يعم المضارعة تاويل نحو لولا اخبرني
الى اجل قريب اي توخرتني كما صرح بذلك في المعنى ومثل التخفيض العرض
كما صرح به في المعنى ايضا قوله وهو اي الاقل في الحقيقة محل التوبيخ
قوله ولجهم لم يثبتوا ذلك اي لولا ورودها في النفي قوله تعالى
ففصمها ايمانها اي برفع العذاب قوله والاستثناء جفت اي حين
اذهي للتوبيخ قوله لو شرط اي حرف شرط اي تطبيق لماضي وقوله وبقل

للمستقبل اي متعلق مستقبل على مستقبل قوله وان اي وان يسمى وعلى
 الاول متعلق يقال بعده وكلام سبويه الخ لما كان ظاهر كلام سبويه
 يفهم تعلق الوقوع بالوقوع اي لا تعلق الانتفا بالانتفا جعله للصحة
 الكلام غير واضح اشار اليه انه لا تعلق في الحقيقة لان قوله لما كان يقع
 ظاهر في انه لم يقع فكانه قال لا انتفا ما كان يقع لوقوع غيره يعني ان وقوعه
 كان معقلا على وقوع غيره لو وقع لكن المعلق عليه لم يقع فكذا المعلق
 ومراهم الخ جواب عن سوال من ساءله قوله ظاهر الخ يعني كيف تستد
 استلزام انتفا الاول لا انتفا الثاني مع تخلف انتفايه عنه فيما سياتي من
 الامثلة والصحيح في مفاده اي بيان مفاده اي مدلوله نظر الى ما ذكر من
 القسمين وهما انتفا وهما انتفا الشرط فقط دون الجواب كما سياتي
 في امثلة واستلزام عطف على امتناع فالاقسام اي اقسام المقادير
 والثاني اربعة حاصلة من ضرب تسمى الشرط وهما المثبت والمنفي في
 تسمى الجواب كذلك ولم يخلف المقدم اي في ترتيب الثاني عليه
 غيره للزوم اي الفساد له اي لتعدد الالهة وقوله من التمانع بيان
 للعادة وقوله وعدم الانتفاق عليه تفسير للتمانع ولم يخلف التعدد
 في ترتيب الفساد غيره فيه نظر لا يمكن ترتيب فساد السموات والارض
 على مجرد ارادة القادر المختار كما يوجد من شرح المعقاييد للعلامة النفا

قوله المفادير

المفادير انتفا وقوله نظر الى الاصل فيها اي وهو الدلالة على
 انتفا الثاني لا انتفا الاول وقوله اي الدلالة الخ تفسير العكس وحاصل
 ما يحاوله ان للواستعمالين اصل اللغة وهو ان تدخل على جملتين ماضويتين
 لفظا فتضميهما معنى وانتفا الثانية منهما ما سبب عن انتفا الاولى
 والمخاطب عالم بالانتفاين جاهل بقسب الثاني عن الاول فاذا دخلت
 لو افادت ذلك فالمخاطب يتحول وجهتي اليمين كان قبل تحول لوعالم
 بالانتفاين كليهما ولكن كان جاهلا بقسب الثاني عن الاول فلما دخلت
 لو افادت ذلك والاستعمال الثاني وهو فصيح ايضا انهما تستعمل في
 الاستدلال بانتفا الجزا على انتفا الشرط من غير دلالة على تعيين زمان
 ويكون مدخولها ايضا جملتين ماضويتين لفظا منتفيتين بهما معنى لا
 ان المخاطب هم هنا يعلم انتفا الجملة الثانية ويجهل انتفا الاولى ويكون
 انتفايهما مستلزما لا انتفا الثانية فيورده المتكلم جملتين مرتبطتين الثانية
 منهما بالاولى او بباط المسبب بالسبب كما في قولنا لو كان العالم قدما
 لكان غير متغير فان المخاطب فيه عالم بانتفا الجزا للمشاهدة غير العالم
 بالضرورة وجاهل بانتفا الشرط المعلوم في نفس الامر من انتفا الجزا
 فافادته لو كان يجهل اذ انتفا الشرط علمه في انتفا الجزا ودليل عليه
 وانتفا المدلول المساوي للدليل الاعم منه يستلزم انتفا الاخصر فن

نظر الى استعمال الاول استكمال الاستدلال الالهي فان كلمة لوق في الآية لا
تعقد الاستدلال على انتفاء الفساد في الزمان الماضي بسبب انتفاء
التعدد فيه ولا يخفى ان المقصد بالآية الاستدلال بانتفاء الجز على انتفاء
الشرط من غير دلالة على تعيين زمان والحجاب ان اللوا استعمالين والآية
من قبيل الاستعمال الثاني وابن الحاجب لما نظر الى الاستعمال الثاني
وجد هاندا على انتفاء الاول لانتفاء الثاني لا بمعنى ان انتفاء الثاني
علم لانتفاء الاول بل بمعنى انه يعلم بانتفاء الثاني انتفاء الاول فاعلم
على من قال انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول بان الاول ملزوم والثاني
لازم او سبب والثاني مسبب وانتفاء للزوم لا يدل على انتفاء الزوم
لاحتمال كون الزوم اعم وكذا انتفاء السبب لا يدل على انتفاء
المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس
في الآية والحق كما قال العلامة التفات زاني ان كل من الاستعمالين
ثابت وان الاستعمال الثاني يتفرع على الاول فان لو لماد ل على ان
انتفاء الاول علم لانتفاء الثاني فربما كان انتفاء الثاني معلوما
عند السماع دون الاول فيدل به عليه دلالة المعاول على العلة
وبهذا يتضح كلام الشرح وقوله لانه اي العكس وهو الدلالة على
انتفاء التعدد بانتفاء الفساد اظهر لكونه معلوما بطريق الحسن

عند السماع

عند السماع فلا يلزم انتفاء التالي زاد الشرح الصريح بالزوم اصلا
لظاهر المتن فان ظاهره وجوب عدم انتفاءه فالحيوان مثلا
للانسان لا يخفى ان الحيوان جزء التالي والانسان جزء للمقدم لكن
لما كان هما المقصود من التالي والمقدم اطلو على الاول التالي
وعلى الثاني المقدم من اطلاق الكل على الجز للزوم اي الحيوان له
اي للانسان عقل لانه اي الحيوان جزء اي الانسان لتركيبه منه
ومن الناطق المفاد بل ونعت لانتفاء الانسان اما المسئلة ببقية
الاقسام اي الاربعة فان ما ذكره المصم مثال المتبعين فيبقى كونها
منفيين كون الاول شيئا والثاني منفيها عكسه وقد تكفل بذلك
الشرح ويثبت التالي بقسيمه اي المثبت والمنفي لذلك
على حاله من انتفاء او ثبوت وقوله مع انتفاء المقدم ظرف يثبت
وقوله بقسيمه اي المثبت والمنفي كذلك وناسب اي التالي
او ثبوته وهذا اخص مما قبله اما بالاولى اشارة الى ان قوله
بالاولى الخ تفصيل للمناسبة وهو بالخوف المفاد بل لانها
دالة على انتفاء انتفاءه وانتفاء الانتفاء ثبوت فيترتب اي
عدم المصيان عليه اي على الخوف ايضا اي كما ترتب على عدمه وقوله في
قصده اي المتكلم لا يقتضي لو وقوله اجلا لانه فيه اشارة الى ان

العلة في ترتب عدم العصيان على عدم الخوف كونه عبارة عن
 الاجلال الذي هو خلف عن الخوف في ترتب عدم العصيان
 عليه قوله وقد اجتمع فيه الخوف والاجلال اشارة الى ان لا
 تنفك المعصية سببين للخوف والاجلال فلو انتفا الخوف لم توجد
 المعصية لوجود السبب الاخر وهو الاجلال فادعى ان لا توجد
 عند اجتماعهما وقد اجتمع في صهيبي رضي الله عنه ثم لا يخفى ان
 اسباب عدم المعصية الخوف والاجلال والحيا والمجبة وفي الحقيقة
 السبب واحد وهو عدم تقدير المعصية وهذه ناشئة عنه وكون
 الاسباب اربعة مما افادنا القطب الرباني الشيخ عبد الوهاب الشمراني
 قوله قال الخواص اي العلامة الشيخ بها الدين في شرح التلخيص قوله اي
 هذا اسم ام سلمة قوله صلى الله عليه وسلم انها اي دقة وقوله في حجي
 اي كفا التي قوله المبين نعت عدم كونها ربيبة لا يصلح عدم ترتب الجلي
 عليه من حيث كونه انتفاء فبين ان المراد من ذلك الانتفاء ما صدق
 الانتفاء مع من الخلف وهو كونها ابنة اخ الرضاع وقوله المناسب نعت
 كونها ابنة اخ الرضاع وقوله هو اي عدم حلها له اي كونها ابنة اخ الرضاع
 فترتب اي عدم حلها في قصده اي المتكلم وهو النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم على كونها اي دقة ربيبة المعلوم بل ونعت كونها ربيبة وانما

اربعة

كان

كان معلوماً بل ولائها النفي ما دخلت عليه وهو هنا نفي ونفي النفي اثبات وقوله
 المناسب نعت ثان لكونها ربيبة هو اي عدم الحل له شرعاً كناسبة
 اي عدم الحل الاول هو كونها ابنة اخ الرضاع وقوله والمعنى اي معنى الحديث
 وقوله والنسأ حيث اي حين وقوله بارادته اي عليه الصلوة والسلام متعلق
 بتحدثن وقوله جود خبر النسأ قوله على وفق الآية اي في الوصف بالغالب
 قوله بان لها اسمين متعلق بجمع والاسمان دة وبره قبل التغيير قوله لو نقت
 اخوة النسب الخ ترتب عدم حلها على عدم اخوتها من النسب المبين باخوة
 الرضاع المناسب هو لها شرعاً في ترتب ايضاً في قصده على اخوتها من
 النسب المفادة بلو المناسب هو لها شرعاً لكن فوق مناسبتها الاول
 لان حرمة النسب اشد من حرمة الرضاع فانصح ان صواب المثال ان يكون
 الاول لا للدون قوله بالاخوة متعلق بالرضاع اي للرضاع بيني وبينها الله
 المحقق بالاخوة فانه يتحقق بخبرها كالا مومة قوله انقلب على المص سها
 بان صار الجواب شرطاً والشرط جواباً قوله رتب اي في اللفظ على الصواب
 قوله المبين باخوتها من النسب اذ لا مناسبة في ترتب عدم الحل على عدم
 اخوتها من الرضاع لو لم يرد به الاخوة من النسب وقوله المناسب نعت
 اخوتها من النسب وقوله هو اي عدم حلها لها اي الاخوة من النسب شرعاً
 فترتب اي عدم الحل ايضاً في قصده اي المتكلم على اخوتها من الرضاع

المفادة بل ونفيها النفي الذي هو عين الثبوت على وثيرة ما تقدم وقوله المنكر
نعت ثان لاخواتها من الرضاع وقوله هو اي عدم الحل لها اي لاخواتها من
الرضاع شرعا لكن مناسبة عدم الحل لاخوة الرضاع دون مناسبة الاولى
اي الاخوة من النسب قوله في موضعين اي ههنا وفي قوله لو كان انسانا الخ
قوله لو كان انساب بقسيمه الاولى والمساوي لكونها وضعين قوله لو وفق لاسم
اي وهو حذف اللام في جواب لو لنفي قوله فمادة كره من الامثلة اي من قوله
لو كان فيها الهة الا الله لفسدنا الى ههنا قوله اما امثلة ببقية هذا
القسم وهو ان لم يناف التالى انتفا المقدم وناسب انتفاء وقد مثل الله
للمنفين ببقية المثبتان والمنفي في الشرط في الجواب وعكسه وقد تكفل بذلك
الله قوله في جوابها ذلك اي للمعاني الثلاثة ويحتمل ان يكون علة لنصب
المضارع بعد الفاء في جوابها قوله لو تاتى فحدثني الخ امثلة للتمنى وما
بعده على سبيل الشر المرتب ويكون المخاطب في المثال الاول ما يوس
الاتيان والتحدث للمتكلم كالميت او متعسر ذلك عادة كالمفقود والله
مع حقارة المتكلم قوله ومن الاول اي لو في التمنى فلوان لنا كره اي رجعة
الى الدنيا فنكون من المؤمنين فان ذلك محال بقوله تعالى ومن في الآخرة
يزخر الى يوم يبعثون قوله وتشرى الثلاثة اي التمنى والعرض والتخي
في الطلب بحث اي شدة وفي العرض بلين اي رفق ولطف وفي التمنى

الاطمع

797
للاطمع فيه اما الاستحالة او استبعادها كما تقدم ايضا قوله كذا اوله
المصم فلذا قد روى الله ولم يقدر ردو والسبيل الورد في رواية
النسائي قوله والمراد الرد بالاعطاء اي لا بالطرد قوله وقيد اي الظلف
في الحديث وقوله كما هو اي شيء عاده هم فيه اي العرب فيه اي الظلف قوله
حرف نفي اي تجزئ مدلول المضارع وهو الحدث ونصب للفظ المضارع
واستقبال للجزء الثاني من مدلوله وهو الزمان ويجمع ذلك قوله الله
للمضارع اذ المعنى لفظا ومعنى قوله اي افادتها ما ذكر اي من تأكيد النفي
وتأبيده قوله نفي المستقبل اي الحدث المستقبل وقوله على تأبيد اي على
وجه التأبيد وهو متعلق بالنفي قوله والتأبيد نهاية التأكيد اشارة
الى ان نسخا متفقة المعنى اذ الشيء عند الاطلاق ينصرف الى الكامل فحل
التأكيد في بعض النسخ على نهايته وهو التأبيد لوافق النسخة الاخرى
قوله وهو اي التأبيد قوله قال في الكشف مفرقا في اماكن منه لافي موضع
واحد قوله بخلاف لاقيم فلن اخص من لا لا نفردين عنها بافادة التأكيد
بعد اشتراكهما في مطلق النفي وقوله كافي اني مقيم وانا مقيم بمعنى وتظهر
ذلك في الاثبات اني مقيم في مقيم اخص من انا مقيم لا تقارده عنه بالتأكد
بعد اشتراكهما في مطلق الاثبات وقوله في شيء اي في شأنه وقوله
موكد خبر قوله والمعنى اي معنى قوله لن افعله تضعف لم

اى لقول الرخصى وقوله لما قاله غير مستند للضعيف قوله لا دليل
 عليه اى في كلام العرب قوله واستفاد التايد مبتدأ خبر قوله من
 خارج قوله وكون ايدافيه اى لن يتمنى للتاكيد عن غير الرخصى يعنى
 ابن عطية فان قال في تفسيره على قوله تعالى لن تراني لو ابقينا هذا
 النفي على ظاهره لضمن ان موسى عليه الصلوة والسلام لا يراه ابد ولا
 في الآخرة لكن ورد في الحديث المتواتر ان اهل الايمان يرون يوم
 القيامة انتمى فيحتمل كما قاله بعض المحققين ان يكون مراد ابن عطية
 ان التايد موضوعها اللغة كما يقوله الرخصى او ان التايد مستفاد
 من كون الفعل الواقع بعدها في معنى النكرة الواقعة في سياق النفي اى
 لا يقع منك روية الى فيسم النفي كل روية ما يرد ما يخصه وهذا
 انتهى قوله حتى قال بعضهم ان منعه كايمة هو المولى سعد الدين
قوله ولا يابى قطعا اى انفاقا فيما اذا قيد النفي وهذا مضموم قوله
 وهو فيما اذا اطلق النفي قوله لن تراني اكد الحكم اى على ما انتم عليه من
 النعمة ونهاية الحال قوله لاحتمال ان يكون خبر اى والمراد به انشاء الدعاء
 بالغة كان الاستجابة قد حصلت فاخبر عن وقوعها قوله وفيه اى حوالا
 كونه خبر بعد لانه خلاف الظاهر لان المعطوف في البيت يتم دعاء
 لا خبر وعطف الانشاء هو الايقيل باسناع عطف الانشاء على

على انشاء

الاخبار



الاخبار من غير نكتة كما هو مقرر في علم المعاني ولما كان في الدعاء
 بلفظ الخبر نكتة وهي المبالغة كما عرفت لم يحكم الشارع بالامتناع
 بل بالبعد فقط قوله فالاسمية نرد موصولة الخائصة الى ان قوله
 موصولة مع ما عطف بدله من قوله اسمية بقرينة الخارج قوله فما نكح
 تامة اى غير موصوفة قوله وشرطية زمانية اى منزلة متى قوله نحو فلما
 استقاموا لكم الدليل على كونها شرطية وقوع الفاعل جوارها قوله والخرقة
 نرد مصدرية الخرق تقدم الكلام على نظيره في قوله فالاسمية نرد موصولة
 الخرق قوله وما فيه اى علامة عمل ليس على اللغة الحجازية قوله نحو وما تنفقون
 الا ابتغاء وجه الله خبر يعنى النفي قوله نحو فلما يدوم الوصال فمات ربة
 كافة لعل عن الفاعل لا مصدرية بدليل ورود الجملة الاسمية بعدها
 في نحو فلما وصال على طول الزمان يدوم قوله او الرفع في اسم والنصب
 في اسم اخر كما اشار اليه الشئ الى ذلك بالشاهد قوله لا يبدى الغاية
 اى المعنى كالسير قوله اى ورودها لهذا المعنى اكثر معنى ان الغلبة
 تصدق بقلة المقابل وكثرة لكن دون كثرة المقابل الاخر والمراد هنا
 الثاني قوله والصاعقة الصيحة التي يموت من يسمعها او يفتش علم
 فسر هذا بذلك لينضح كون من للتعليل وفي اسناد الصاعقة الى الصيحة
 التي هي الصعقة مبالغة حتى كأنها نفس الصاعقة كما ان في اطلاق الاصابع

على الا نامل من المبالغة ما لا يخفى حتى كأنهم من شدة الصواعق يجعلون
الاصابع بكما لها في الاذان كما اشار الى ذلك الكشاف **قوله** والبديل
هو اسم مصدر بمعنى الابدال ليكون من المعاني **قوله** من الاخرى اي
الحياة الاخرى **قوله** قرينة منه اي اليه فان المعنى على انه قريب منه نهاية
القرب لا ابتداء القرب منه **قوله** وتنصيص العموم اي التنصيص على
العموم وهو استغراق كل فرد فرد **قوله** فهو بدو من اي نحو في
الدار رجل ظاهر في العموم لكون المنفعة تكررة محتملة احتمالا مرجوحا
لنفي الواحد فقط ومن نص في العموم **قوله** والفصل اي التمييز
قوله نخووا الله يعلم المفسدين المصالح فالمعنى والله اعلم غير
المفسدين المصالح يعلم تعالى **قوله** اي لمعناها دفع ما يتوهم
من ظاهر العبارة ان من موضوعه للبدل على المراد دفعه بل المعنى
انها مرادفة للباقي معناها **قوله** نحو ينظرون من طرف خفي اي
به فان الطرف الخفي الية النظر ويصح ان تكون من في الآية على
بإيها فان ابتداء النظر هو الطرف وقد صرح بذلك بعضهم
قوله نحو قد كنا في غفلة من هذا ان ليس المعنى على ان هذا سبب
حامل على الغفلة او سبب الغفلة حتى تكون من التعليل او لا ابتداء
الغاية بل المعنى جاء هذا بسبب الغفلة **قوله** اي عنده محتمل

ان تنفي

ان تنفي ضمن معنى تدفع وشيا مفعول به ومن الله حال من
شيا قدم عليه ومن ابتدائية وعلى هذا جماعة من اللغويين ونذهب
جماعة منهم الى بمعنى بدل اي بدل طاعة او رحمة الله **قوله** اي عليه
محتمل ايضا بقا من في الآية على ما به التضمن الضرب بمعنى المنع اي
منعاه بتأييدنا من تسلطهم عليه ففاعل نعم مستتر اي راجع الى
شي متعلق في الذهن وقوله ومن يميز اي المستتر **قوله** وكيف رهب
ابرا اي اخافه وقوله او اراع انزع له وقوله وقد زكات اي لجأت
واستندت ففي المحكم زكا اليه استند انتهى وهي مرة بعد الكاف **قوله** ونعم زكا
مركبا فاعل نعم على القليل والمخصوص محذوف اي كاي **قوله** وغير اي على لم يثبت
ذلك اي كونه بانكره تامة **قوله** تضمنه معنى الفصل لانه رجع الى بشر الذي هو بمعنى
المشهور كما يشير اليه الشارح في التقرير **قوله** وفيه اي في هذا القول تكلف **قوله** لا للتصور
اي لا لطلب التصور **قوله** على منواله اي طريقته وقوله اخذ اعله التقييد واما
عله التي فقوله على منواله وقوله سهو اي من المقيد والتا في سري اي اليه من ان
هل لا تدخل على منفي اي على كلام منفي لا لتباس مدخولها بالمطلوب بها حتى يروهم
اتحادها ولا يخفى تغايرها كما بينه عليه الشافعي فانه اذا قيل في جواب هل قام زيد
لا اولم يقوم فالمستفاد تصديق سلبى وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم
يقم زيد وقوله فمى تفسر على قول سهو **قوله** وتشركها في هذا اي في هذا المعنى وهو

طلب التصديق الهمة وتزيد اي الهمة عليها اي هل بطلب التصديق الهمة
قوله وبالدخول عطف على طلب وقوله على منفي اي كلام منفي فتخرج الهمة اي
غالبها من الاستفهام الى التقرير وقوله اي هل اي حيث وهو تفسير التقرير
قوله فتجا الى الهمة **قوله** في الحديث فخر عليه جرد من ذهب ذكر بعض الاكابر
من اهل الكتف ان المراد بالجرد الجماعة من الذهب وقوله فجعل ايوب يحث
في ثوبه اي اظهار اللعاقبة والحاجة الى الزيادة من فضل الله بدليل
قوله بلى وغزلك ولكن لا غنى لي عن بركتك وعلى هذا يحمل حال من اخذ
من الدنيا زيدا عن حاجته من الاكابر فانه ياخذها للفاقة وينفق
في مرضاة الله كابنه على ذلك استاذنا القطب الرباني الشيخ عبد الوهاب
الشعراني تغلق الله برحمته **قوله** وقد تبقى اي الرهمة الداخلة على منفي **قوله**
اي الحق انما فعلت تحويل للاستفهام عن ظاهره لئلا يضيع
قائلا لان الكلام نفى الفصل باخباره فلا فائدة في الاستفهام عن النفي
فتعين انصرف الى الحقيقة **قوله** فيجاب اي الرهمة بنعم او لا لان السؤال
عن تصديق **قوله** ومنه اي بقا الرهمة على الاستفهام **قوله** اذا الاتي الذي
لاقاه امثالي اي من الموت عشقا **قوله** فيجاب اي الرهمة بمعنى من ههنا لان
السؤال عن التصديق **قوله** من حروف العطف تقييد للواو المحكوم عليها
بانها مطلق الجمع **قوله** بين المطوفين غلب المطوف لكونه احضر والا فالمطوف

عليه هو الاصل

عليه هو الاصل في الغالب وانما قيدنا بالغالب اخذنا من عطف الدخول
على غيره في عطف الخاص على العام كما في عطف جبريل وميكائيل على الملوكة
وعطف اولي العزم على بقية الرسل الانبياء في قوله تعالى واذخذنا
من النجيين مبثاقهم ومنك ومن نوح الالة **قوله** لاننا نستعمل اي
لغة وهذا دليل على انها مطلق الجمع **قوله** اذا جاء معه الى الواقع
قوله فتجعل اي الواو حقيقة في القدر المشترك بين الثلاثة اي المعية
والقدم والتاخر وقوله حذر علة تجعل وقوله من الاشتراك والمجازان
لكونا خلاف الاصل **قوله** من حيث اجمع استعمال حقيقي اما من حيث انه يقيد
بذلك القيد فهو مجاز **قوله** لانها اي الواو الجمع وقوله فاذا قيل تفرع على الاقوال
الثلاثة **قوله** يوهم تقييد الجمع بالاطلاق اي عن واحد من الثلاثة ثم ثبت
قيد بواحد من الثلاثة لانه لا يتعمل فيه وهو خلاف الفرض من النفي التقييد
وانما قال يوهم لانه لا معنى للتقييد الجمع بالاطلاق الا الاشارة الى
ان استعمالها فيه لا يتقيد بواحد من الثلاثة بل بعمها اذ الجمع لا يخرج عنها
واحد منها وليس هذا كقولهم مطلقا او لا المطلق حيث يصدق
الاول بالما المستعمل والمتغير بما خالطه من الظاهرات بحيث يسلم اسم الما
بخلاف الثاني ان الاطلاق هناك صفة للما خصصت كان الاستعمال والتغير
صفة له كذلك فيمكن ان يخرج عن احدي الصفتين الى الاخر بخلاف

الاطلاق فما نحن فيه فانه جازم عن قبح بوجد من التلوثة وادالم
 يخرج عنه صدق بكل منها على ان يطلق الجمع بتناول كل جمع اطلاقا وقيد بتر
 او معية او ترفع او مهلة وليس الواو كذلك به على ذلك بعض المحققين
 فن انصر لابن الحاجب فتأمل **قوله** وسيأتي ان احدى او محشا **قوله** المظن
 اي المركب منها على الوجه المخصوص **قوله** وبقر بصيغة الماضي مقلدا اي في
 الحظ للدلالة على ان المراد بها صيغة الامر ولو لم تفك لتبادر الالفاظ
 الى المسمى لكونه الغالب عند الاطلاق **قوله** ويعبر عنه اي القول
 المذكور بصيغة افعال والاضافة بيانية وسبغ الشارع على ان المراد
 بها كلما يدل على الامر من صيغة قد دخل في ذلك اسم الفعل كـ والفعل
 المضارع المقرون بالدم نحو لنفقد دوسه وانا اضار صفة افعال
 على غيرهما من صيغ الامر كفعل واستفعل وانفعل واقتضى لخصه بآقوله
 اي قل لهم صلوا والمراد بالامر في الآية بصيغة الامر **قوله** اي الفعل
 الذي تفرم عليه اي تريد التفرم عليه **قوله** حذر من الاشتراك والمجاز قد
 نوقش هذا القليل بان الحمل على الوضع للقدر المشترك انما يكون
 اولى من المجاز والاشتراك اذا لم يقم دليل على احدهما وقد قام
 دليل على كون الامر مجازا في الفعل وهو تبادر القول المخصوص دون
 ولو لم يقيد بذلك لادى الى ارتفاع المجاز والاشتراك لا مكان

في الحقيقة

محل

صل كل لفظ يظن لعينين علم انه موضوع للقدر المشترك بينهما وهذه
 المناقشة مأخوذة من الهند ولم يتعرض لها الشارع استغناء عنها
 ببيان هذا القول بصيغة التمرين وتقس على هذا ما اشبهه مما لم
 يتعرض الشارع الى وجه من الاقوال الضعيفة **قوله** اي لصيغة من صيغة
 الكمال اشارة الى ان التذكير في قوله الامر للتعظيم **قوله** واجيب بان
 فيها الى التلاداة مجاز لما مر من تبادر الذهن الى القول والتبادر
 علامة الحقيقة فيبقى غير مما ذكره من تبادر المجاز ولا اشتراك والمجاز
 حذر من الاشتراك **قوله** اي العلة اذ لا تختلف باختلاف الاوضاع بخلاف
 اللفظي **قوله** فقال في وجه الخراب هو ما باب الاستخدام **قوله** اي على الكف
 اشارة الى ان قوله مدلول عليه نعت لكف لا لفعل **قوله** فتناول اي
 الحد وقوله اي الطلب الجازم وغير الجازم به يعلم ان قوله الامر حقيقة
 في الوجوب المراد به صيغة الامر واما الامر النفسي حقيقة في الندب كالوجوب
 وقوله لما ليس بكف متعلق بالاقتضا وقوله لما ليس بكف ولما هو كف مدلول
 عليه بغير لفظ كف بيان لقسي للطلب بالامر وقوله غير كف يخرج للنهي
 ولما كان الاقتضا عليه يفيد عكس التعريف او يخرج عنه الطالب بكف
 ومردفه كاترك ودع ودع انما امره بالمص **قوله** مدلول عليه بغير كف
 اي ونحوه كما بنى عليه الشارع ليدخل في الامر الطلب المدلول عليه بكف

ونحن نكون الحد جاسا لجميع أفراد الامر **قوله** ومثله اي في الدخول **قوله**
موقف الدال اي ليرفق المدلول وهو لا يقتضا الدال وهو لفظ لا كف ونحن في
اسم وهو الامر وان كان المطلوب به كفا **قوله** على قياس قول المحققين اي سنتم
وضوالم اذ الامر من الكلام المشترك عند المحققين بين اليقيني واللفظي وذلك
بسلام كون الامر مشترك بينهما ضرورة اعتبار المقسم في كل من اقتساره
قوله نفسيا اي وهو لا يقتضا المخصوص او لفظيا وهو القول المخصوص وقوله
حتى يعتبر اي ما ذكر من العلو والاستعلاء في حله اذ الحد عين المحدود واما
يختلفان بالاجمال والتفصيل **قوله** بان يكون الطالب على الرتبة اي في
نفس الامر **قوله** بان يكون الطلب بعظمة اي يعظم فان الاستعلاء اظهرها والعلو
كان هناك علو في الواضع اولا **قوله** لا يطلق الامر دونها علة لا يعتبر وقوله
قال عمرو بن العاص الحد دليل لعدم اعتبار العلو وقوله ويقال اي في اللغة
امر فلان فلا ينافي الحد دليل لعدم اعتبار الاستعلاء وما استدله
بر على اعتبار العلو قوله تعالى حكاية ما ذا اناسرون ولا يخفى انه اقوى في الاستدلال
واجيب بانه اطلق الامر في الآية وفي كلام عمرو بن العاص على الاشارة قال ابن
الامام في التحرير نبعا للمولى سعد الدين للقطع بان الصفة في الضرع اي
السوال والتساوي لا تنسب امر انتهى لكن دعوى القطع كما قال بعضهم محل
توقف **قوله** غير اي الحسين اخذه من المتن حيث ذكره في القابلين بالاستعلاء

قوله من

قوله ومن هو لا المتعبرين لاحدهما على التحين **قوله** واعتبر ابو علي الجبائي من
روس المعتزلة وكذا ابنه ابو هاشم فقوله الشارح من المعتزلة يرجع اليها
قوله لانه اي اللفظ يستعمل لغير الطلب **قوله** قلنا اي في الجواب عن هذا الدليل
قوله والطلب الذي هو لا يقتضا الواقع جناس في حد الامر النفس **قوله** مجرى التفات
النفس اليه تفسير للبدية المنسوب اليها البدية اي وقوله من غير نظر تفسير
لقوله مجرى التفات النفس اليه **قوله** فاندفع ما قبل اي اعترضنا على الحد وقوله بما اي
بمعنى يستعمل عليه اي الطلب وقوله بنا عليه قيل وقوله على انه اي الطلب **قوله**
المحدود باقتضا فعل الخ اي لا اللفظي اذ لا نزاع في كون الارادة ولا الامر
بمعنى الشان او الشئ ونحو ذلك اذ لا نزاع فيه **قوله** لذلك الفعل اما الارادة
لغير فليست بامر قطعا **قوله** لا امتناع اي استحالة لغير وهو متعلق
العلم القديم بانتقايه فيستحيل وقوعه ولم نكنهم انكار الاقتضا لوجوده
ولا بد ضرورة عدم انكار التكليف **قوله** قالوا انه اي الاقتضا الارادة قرارا
من كون نوعا من الكلام النفس **قوله** هل الامر صيغة تخص علم ان يخصه
تامة بمعنى بفسره وتامة بمعنى بقصر والثاني هو المراد هنا كما اشار الى
ذلك بقوله يلد تدم عليه دون غير اذ لو اراد المعنى الاول لقال بان لا
بشاركها غيرهما في الدلالة عليه وهذا لا ينافي دلالتها على غير ايضا
مع وليس مراد **قوله** والتقى اي القول بالنفي المشار اليه بقوله وقيل لا منقول

عن الشيخ الاخرى واختلف اصحابه في علة التقي فقبل التقي لاجل الوقف
بمعنى عدم الدراية الى العلم بما وضعت له حقيقة بما وردت لم من المعاني يعني
انها وردت للامر والتهديد والارشاد وغير ذلك من المعاني ولكن المعاني
الذي وضعت له او لاحقيقة من تلك المعاني لا بد من عجزه وقيل لاجل
الاشتراك او اشتراك الصيغة بين ما وردت لم من المعاني ولا اختصاص
مع الاشتراك وظاهر هذا انها مشتركة بين معانيها الستم والعشرين
التي سرها المص وليس مراد ازغابة ما قيل انها مشتركة بين خمسة معان
منها وهي الامر والتهديد والتعجيز والتكوين ومن هنا قال المص
في شرح المحضر وقد ذكرنا الصيغة افضل تخامل لم يقل احد بانها حقيقة
فيها انتهى وقد يجب ان البينة لا تقتضي التعميم بل المحقق انها لا تخرج
في الاشتراك عما وردت لم من المعاني وهذا صادق باشتراكها بين
بعضها **قوله** والمراد بها كل ما يدل على الامر من صيغتها الضمير كاعلم واضر
واضر واجتمع واشتجج وليصروصم وانما اختاروا التعبير بافضل
لحقته **قوله** تقدم التجميع على ذلك فربما **قوله** كان يقال صل لزوما فلزوما فترت
كون الامر للوجوب **قوله** بخلاف الزمتك وامرتك اي فانه لا خلاف في دلالة
على الامر لكن امرتك يدل على وجه الاطلاق والزمتك يدل على وجه التقييد
وقوله اوجبت وحتمت **قوله** وبصدق اي التهديد بالتحريم وبالكراهة فلو

مع الكراهة

مع الكراهة ينقص الثواب **قوله** والمصلحة فيه اي الارشاد بسببه بخلاف المذهب فان
المصلحة فيه اعم من نعم قد يقترن بالارشاد النية الصالحة فيجتمع فيه المصلحة
كما يترب الثواب على الجاهل لخارج كالاكل بقصد التقوية على الطاعة والنوم
لتحصيل النشاط للتعب **قوله** كقولك لا خير عند العطش اسقني ماء
فانه لا غرض من الامر هنا الا ارادة الامتثال قال بعضهم هذا انما يخص
لارادة الامتثال اذ لم يكن من السيد لعبه فان كان من السيد لعبه فصور ان
يكون للوجوب او للندب اي اذ اذلت قرينة على عدم المنع من الترتيب **قوله**
كقولك لمن طرق الباب اوصل فيه استامر الى ان المراد بالادب هنا غير الالفة
لانها حكم شرعي **قوله** ويفارق اي الانذار والتهديد بذكر الوعيد اي المتوعد
به في الانذار فهو تخويف بشئ مخصوص بخلاف التهديد **قوله** ويفارق لاشارة
لا بامره بذكر ما يحتاج اي يحتاج الخلق اليه كالزرق دون الاباحة **قوله** او خلا
بسلام امين فالسلام والامن قرينة على كون الصيغة للاكرام **قوله** والتخبر
اعتراض بان الذين تسميتهم سحرة بكسر السين لا يتخبرون فان التخيير بالنعمة
والاكرام قال تعالى وسخر لكم ما في السموات وما في الارض والسحرة الهرة قال
تعالى ليتخذ بعضهم بعضا سخريا والوجوب ان التخيير كما يستعمل في النعمة والاكرام
كذلك يستعمل في التذليل والامتهان وعليه قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا
هذا اي فله للتركيب وقد اشار الشارح الى هذا الجواب بقوله اي التذليل

والايتها ان نحو كونوا قردة خاسيين اذ يستحيل طلب ذلك منهم ولا يصلح لها
شي من المعاني المذكورة الا التذليل والامتهان **قوله** اي لا يجاد عن العدم اي
بعد العلم بسرعة نحو كون فيكون والغثيل بذلك مبني على ما ذهب اليه جماعة
من المفسرين كالبيضاوي وصاحب الكشاف انه ليس هناك قول حقيقة بل
تعلق القدرة والارادة بالشيء فالمراد بقوله تعالى كن فيكون تمثيل سرعة
ما تعلق الارادة والقدرة بايجاده بسرعة امتثال المطيع امر المطاع دون
توقف ودون اقتقار الى مراد الله عمل واستعمال **قوله** اي اظهار العجز اي لا يجاد
الذي هو اصل معنى التعجز **قوله** تعالى ربنا افنج اي قض بيننا وبين قومنا بالحق
قوله الانجلي في الشاهد والافه استفاحية كالاولى مؤكدة لها وقوله وما لا يصح
ملك ما شئ اي ليس في ايضا قضا رب بل مراد الانتقال من حال الى اخر من شدة
الصحة وقوله ولبعد انجلي اي الليل عند المحب حتى كان اي الانجلي لا طماعية
للمحب **قوله** والاحقار اي التحقير **قوله** اذ ما يقو من السحري من الالات السحر
او كلمات السحر ويكون القوا بمعنى اوردوا وفي قوله وان عظم اشارته الى الجوار
عما يقال كيف وصف السحر المذكور بالاحقار مع وصف الحق تعالى له بالعظم
وحاصل الجواب انه وان عظم فهو محقر بالنظر الى عظمة موسى عليه الصلاة
والسلام كحديث البخاري اذ لم تستحق فاصنع ما شئت يمكن ان يكون التهديد
قال بعضهم ولعل الفرق بين التهديد والافه انه لا فريته هناك على التهديد
بخلاف قوله

بخلاف قوله تعالى علموا ما شئتم لا فريته بقوله انه بما تعلمون بصير **قوله** بمعنى تذكير النعمة
اي لا بمعنى اسدا النعمة للنعمة عليه الذي هو حقيقة الانعام لان مراد من غدا الانعام
من معاني الصفة افضل وهو ايام الحريين هو المعنى الاول الجاري فتعين تفسير الانعام
به ليوفق مراده لكن اورد عليه انه يستلزم التكرار مع الاقنات والتعجب ان التعجب
للمخاطب والافق للغرض وللآية المستشهد بها وهي قوله تعالى انظر كيف ضربوا
لك الامثال التعبير ما تعجب لا بالتعجب **قوله** والجمهور قالوا هي الحامل على التقدير
توقف صحة الحمل عليه **قوله** في الوجوه اي الطلب الجازم وقوله فقط بيان للمراد والمعنى
على المحصر وليس في عبارة المتن ما يدل عليه **قوله** ان اهل اللغة يحكون باستحقاق
بخالف امر سيده مثلا اورد عليه ان هذا يفيد انها حقيقة في الوجوب فقط
انتهى وقوله مثلا رجع الى السيد ومثله كل نبي ولاية شرعا كالزوج والحاكم الشرعي
قوله والثاني مبتدأ خبره اجاب وقوله بحمد الطلب اي الطلب المحرر عن التحميم
فالطلب جنس وجزؤه الفصل المقوم له ما اشار اليه بقوله المحقق للوجوب وقوله
بان يترتب العقاب اي استحقاق العقاب متعلق بالمحقق وقوله انما يستفاد خبر ان
في قوله ان خبره **قوله** لان حمله اي الطلب على الندب يصير المعنى اي المعنى الصيغة
وقوله وقول اي عورض بمثله اذ المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة وقوله فان
اي الحمل على الوجوب يصير المعنى الخاي وليس القيد مذكور **قوله** لان المتيقن
من قسمي الطلب ان المتحقق من الصيغة مطلق الطلب الصادق بالنسبة ان

لا الوجوب والتيقن هو الذي

الأصل عدم قيد الوجوب الذي هو المنع من الترك وعوض عنه وهو أن الأصل أيضا
عدم قيد النذب الذي هو تجويز الترك وبأن الشيء عند الإطلاق ينصرف إلى الكمال
لكونه الأصل في الأشياء أن الكمال ثابت من كل وجه والناقص ثابت من وجه دون
وجه ولا يخفى أن الكمال من قسي الطلب هو الوجوب والجواب أن هذا لا يصاوم
الأول لأن غرض الأول أن الوجوب قدر زيد على مطلق الطلب ومن القواعد
المقررة أنا لا نوجب بالشك **قوله** وهو أي القدر المشترك الطلب وقوله هذا
علته أنها القدر المشترك وقوله من الاشتراك أي أن جعلناه حقيقة في كل منهما مؤنة
المجاز أن جعلناه حقيقة في أحدهما فقط **قوله** من حيث أن طلب أي لا من حيث
تقيده بجائز أو غيره **قوله** والوجوب الطلب الجازم كالإيجاب أن الوجوب والإيجاب
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فإن اعتبر في الطلب الجازم الذي هو من
أنواع الخطاب النفسي الذي كونه صفة لله سبحانه تعالى سمي إيجابا وإن
اعتبر إضافته إلى الفعل وتعلقه به سمي وجوبا فاندفع ما قيل أن الطلب
أما هو قدر مشترك بين الإيجاب والنذب كما مر أول الكتاب في تقسيم الحكم
لأبني الوجوب والنذب والوجوب غير الإيجاب أن الإيجاب من صفات الله
تعالى والوجوب من صفات فعل المكلف انتهى **قوله** للقدر المشترك بين الثلاثة
أي الوجوب والنذب والإباحة وفسر القدر المشترك بين الثلاثة بقوله أي لا ذن في الفعل
لقوله أي المص لا نعرف أي هذا القول في غيره أي المختص **قوله** ونصدق أي الإرادة

الامتنان مع الوجوب والنذب أي لا مع غيرها أن ليس في غيرها إرادة الامتنان **قوله** بين
الحصة الأولى أي المصدرين المعافاة الواردة لصيغة الفعل في كلام المص وقوله وقيل
بين الأحكام أي أحكام الشرع الخمسة كما أشار إليه بالتفسير **قوله** فلا تحتمل أي الصيغة
تقيده أي الطلب بالشيئية **قوله** إلا من أوجب هو أي الشارع طاعته كالسيد الزوج
قوله واستفادة الوجوب عليه أي بالتوكيد **قوله** من اللغة والشرع فن اللغة جزم
الطلب ومن الشرع الوجوب **قوله** وقال غير أي المص أن أي هذا القول هو أي القول
السابق وقوله من ترتب العقاب بيان لخاصة الوجوب وقوله استفادة من الشارع
وأن استفيد الجزم من اللغة على هذا دون ذلك ولا يخفى أنه كاف في الفرق والظاهر
كما قال بعضهم ما قاله المص وأما الفرق بين هذا القول وبين القول الأول من
الاقول الثلاثة التي اختلف فيها الجمهور وهي أن الصيغة حقيقة في الوجوب لغة
أو شرعا أو عقلا فهو أن خاصة الوجوب من ترتب العقاب على الترك استفادة
على الأول من اللغة وعلى هذا من الشرع كما أفاده بعضهم **قوله** وفي وجوب اعتقاد
الوجوب خبر عن قوله خلاف العام وقوله قبل البحث أي بحث المجتهد وقيل
طرف الوجوب **قوله** أن كان أي وجد هناك صارف هل يجب التحريف خلاف
وقوله حتى التعليل أي كي يتمك وفيه إشارة إلى أن التمسك بالعام الآتي
فرع وجوب اعتقاد العموم وقوله الأصح نعم يجب اعتقاده فكذلك هنا **قوله** أي
افعل إشارة إلى أن المراد الأمر اللفظي بقريته قوله **قوله** وقال الإمام الدائري

أوستيدان يعني أن الامام الرانزي دخل الاستبدان في محل الخلاف لأنه كونه
حقيقة أنه لا يقول بذلك بدليل ما سياتي عنه **فوق** فلا يباح أي شرعا كما أشار
إلى ذلك بقوله بعلية استعمالها فإن هذه الغلبة كما أفاده بعضهم في عرف
أهل الشرع كما صرح به استدلالا قائلين بالاباحة **فوق** لتبادرها أي الاباحة في
ذلك أي الأمر الوارد بعد ما ذكر غلبة استعمال أي الأمر في الاباحة حينئذ يرد بعد
نكر **فوق** وغلبة الاستعمال في الاباحة عند ورودها بعد ما ذكر استدلال على الحقيقة
أنه بقرينة ومن شأن الحقيقة عدم الافتقار إلى القرين **فوق** إذ قتالهم الموقوف
إلى قتلهم فرض كفاية أي يكون القتل كذلك **فوق** لا تفعل إشارة إلى أن المراد التام
اللفظي بقرينة قوله بعد الوجوب أي الوارد بعد الوجوب وتقدم النجيه على أن الوجوب عين
الإيجاب وأن اختلفا بالاعتبار **فوق** كما في غير ذلك أي الورد بعد الوجوب **فوق** وقروا
أي بعض القائلين بين الأمر بعد الخطر وأنه بعد الوجوب **فوق** واعتنا الشارع بالأمر
أشد ومن هنا كان من القواعد المقررة الشرعية أن ذرأ المفسد مقدم مقتضى
على جلب المصالح **فوق** على قياس أن الأمر للاباحة أي يجامع حمل الطلب على أدنى
المرتبة فإن صيغة لا تفعل لا ترد للاباحة بأدنى مرتبتها الكراهية بخلاف صيغة
افعل كما أوضحه بعضهم **فوق** ويرجع الأمر إلى الشأن وحال في الحكم **فوق** وأما
الحرين على وفقه أي باق على وفقه في مسئلة الأمر **فوق** أي افعل يشير إلى أن المراد
بالأمر الأمر اللفظي وهو صيغة افعل بقرينة قوله طلب الماهية إذ المعنى أن موضوع

طلب الإيجاد

127
طلب الإيجاد الماهية والوضع من خواص الألفاظ **فوق** اطلب الماهية أي لا التكرار
ولا المرة أن لا بد من ملاحظة الماهية في الوضع على جميع الأقوال لكن الأول يقول أنه
موضوع اطلب الماهية من غير قيد والثاني يقول أنه موضوع للماهية بقيد
المرة والثالث أن موضوع لها باعتبار التكرار وبالحجة فلا يمكن انفكاك
التكرار ولا المرة عن الماهية حتى يلغى اعتبارها **فوق** والمرة ضرورة الضرورية
حاصلة مع الإيضاح أنه لا يمكن تحقق الماهية بأقل من مرة ومن القواعد
للمرة الإقتصار على المحقق وطرح المشكوك فيه فالمرّة ملحوظة على القول الأول
لكونها من ضرورات وجود الماهية فيه فهي مدلول الأمر بطريق الالتزام على
القول الأول وبطريق الصراحة على القول الثاني **فوق** للتكرار مطلقا أي
علاق بشرط أو صفة أو لا **فوق** أن علق أي ربط وقوله أي يجب تكرار المعلق به
أي وهو الشرط والصفة وحاصله أنه أن علق بشرط أو صفة يكون للتكرار
المخصوص وهو التكرار على وجه يقدّم علق به من الشرط والصفة لا التكرار
على وجه الدوام **فوق** فإن لم يعلق الأمر ببيان المفهوم الشرط على هذا القول
فوق قولان أي في معنى الوقف فلا يحمل في القولين على واحد من التكرار والمرة لا
بقرينة **فوق** ومبني الخلق أي الخلق من أول المذكور من أول البحث هنا
فوق كما مر في المعركة رجع إلى المرة وأما الصلاة والزكاة والصوم رجع إلى التكرار **فوق**
فإن هو حقيقة فيهما أي في المرة والتكرار فيكون مشتركا وهذا هو القول الأول

من قول الوقف وقوله او في احدها الخ هو القول الثاني من قول الوقف **قوله**
او هو التكرار هذا مذهب الاستاذ ومن تبعه وقوله او المرفع هو المذهب الثاني
قوله ان التعليق بما ذكر من شرط او صفة مشعر بعينه اي يكونه علة للامر
قوله ان التكرار حينئذ اي من التعليق وقوله ان سلم مطلقا يعني لا نسلم او
لدا ان التعليق بالشرط او صفة مشعر بالعلية مطلقا بل انما يشعر بها اذا ثبت
علية التعليق به بدليل خارجي مثل ان زنا فاجده و فان لم تثبت عليه مثل اذا
دخل الشرع فاعتق عبدا من عبيدي فالتأثير انه لا يفتقر التكرار بتكرار ما علقه
ثم ان سلم اشعار التعليق بذلك مطلقا سوا ثبت عليه التعليق به من دليل خارج
عن الشرط او الصفة او لم تثبت بل افقر على فهمها من التعليق ليس التكرار مستفاد
من الامر اما من الخارج او من التعليق المشعر بالعلية الحقيقية لوجود المعلول
كلما وجدة علة **قوله** حيث ظرف التكرار وقوله لا بيان لا مدة اي غاية ونهاية
علم يستوعب وقوله يستوعب خبر التكرار واحترز بقوله ما يمكن عن اوقات الضرورة
كالاكل والشرب والنوم ونحو قول لا تنفخ الخ علة يستوعب **قوله** فهم اي الاستاذ
ومن واقع **قوله** وبالتكرار فهم اي في ما يمكن من زمان العمر **قوله** اي فلم يذوق المصاعب
قال المعاي مذهب الاستاذ ومن معه **قوله** ولا لغو وعطف على قوله في اول البحث
لا لتكرار الخ **قوله** في قولهم ان الامر للغو اي بالوضع **قوله** ومنهم اي القوم القائلين
بان للغو القائلون بانه للتكرار اذا القول بالتكرار يستلزم القول بالغو

عليه التعليق

اذ

اذ التكرار في جميع ما يمكن من ارضية العمر ومن جملة الزمان الدولة **قوله** وقبل للغو
اي الغرم اي متعلق **قوله** في الحال اي حال ورود الامر وتولم على الفعل متعلق بالغرم
وقوله بعد اي بعد الحال **قوله** والمبادر مثل مفرع على جميع الاقوال الاعلى
الاخير وهو القابل بالاشتراك خاصة ومحل كون متعلق بالمبادر اذا
لم تقيد الصيغة بقوله ولا تراخ فاقيدت باحدهما فهي بحسب ما قيدت
به كما نعلم من بعضهم وهو ظاهر **قوله** ومنشأ الخلاف فاستعمالهما اي الغو
والتراخي كما لا يمان راجع الى الغو وامر الحج راجع للتراخي **قوله** لان سيدة
اي عن الغو في الاجر بخلاف العكس لا امتناع التقديم على الوقت شرعا
قوله وهو اي القول الاخير وقوله اي طلب الماهية الخ تفسير للقدر المشترك
بين الغو والتراخي **قوله** الامر يعني بوقت اي يفعل محدود بوقت يستلزم
انقضاء اي طلب القضاء وقوله اذ لم يفعل ظرف يستلزم وقوله لا شعاع
الامر اي اعلام وسماء اشعار لان دلالة اللفظ على لازم معناه وفيها
خفا بالنسبة الى الدلالة على المعنى المطابق **قوله** فليصلها اذ ذكرها في
اكتفا والمعنى واستيفظ وهو من باب سرايل تقيكم الحراي والبريد وقيل
ان الذكر يعم النوعين والمعنى اذ ذكرها بعد النسيان والغرم لان النسيان لا يذكر
لم **قوله** والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت لا مطلقا اذ لو كان القصد
الفعل دون كون في الوقت المخصوص لم يفد التحديد بالوقت وقد يقال غرض

الاول ان الفعل هو المقصود اولا بالذات واما الوقت فبطريق التبع فاذا فات الوقت
بقي الفعل المقصود ثم لا يخفى ان هذا الاستدلال بمجرد لا يستلزم كون القضاء
بامر جديد ويمكن ان يقال انه لم يذكر هذا الاستدلال قصد ابل على سبيل
التبع والتمتع للاستدلال بالحديثين المذكورين الدالين على ان القضاء بامر
جديد **قوله** اي بالشيء على الوجه الذي امر به يعني ان تعليق الحكم بالوصف بشرط
بان الحكم على الذات من حيث الوصف لا بالنظر في مجرد الذات فلا يقال ان المالك
به اسم لذات الفعل ومجرد الاثبات به لا يلزم الاثبات بالماور به **قوله** يستلزم
الاجزاي حصول الاجزاي انضاف الماني به بالاجزاي **قوله** ليس امرا اي من الامور الاول
لذلك الغير **قوله** وقد تقوم قرينة التقييد للنفي في قوله ليس امرا به والحاصل ان
الفهم عند قيام القرينة منها لا من لفظ الامر كما هو محل النزاع **قوله** من
فليرجعها القرينة هنا اللوم في ترجيحها ان هو امر الغائب والصارف لم عن
الوجوب ان الامر بالرجعة لا يريد على الامر باندا التكاليف وهو مندوب من **قوله**
ما لبا كان اي فعلا متعلقا بالماله فقوله كالركاة اي الاخراج وقوله او بدنيا
اي فعلا متعلقا بالبدن **قوله** كذا في الصلوة اي لا على وجه التبعية كركعتي الطواف
للحج عن الغير بشرط **قوله** لان الامر به انما هو لقرينة النفس المحرقة لعل الغرض
عبد السلام في انما لم يرد دخول النيابة في الطاعات يعني البدنية بان
القصد بها الاحلال والاثبات ولا يلزم من تعظيم الوكيل تعظيم الموكل انتهى

قوله الاضردقة

قوله الاضردقة استثناء من قوله لا تدخل البدني **قوله** لما فيها من بطلان الموت اي
ان كانت النيابة باستجار او تحمل المنع ان كانت بغير اجرة **قوله** الامر النفس بشئ اي
فعل **قوله** تحريما او كراهة تعميم للنهي كان قوله ايجابا او نكاحا تعميم للامر وقوله **قوله**
اكان الصداحة تعميم للصداحة واخذ ذلك في الجمع من المطلق المثنى الموقول لغيرهم
قوله وعن القاضي اخراي في قوله الاخير **قوله** ودليل القولين اذ ان الشأن لما
لم يتحقق بفتح اوله اي بوجد ولا يخفى ان توقف الشيء على الشيء دليل على الاستلزام
فليتأمل **قوله** ولكون النفس هو المطلب المستفاد بمعنى الاستلزام من اللفظ
الخارج عما قيل ان الامر النفس لا يقول به المعتزلة لتفهم الكلام
النفس في المقسم يتلزم نفى جميع الاقسام فلا يصح النقل عن بعضهم
ان الامر النفس يتضمن النهي عن ضده لان ذلك فرع القول بشيئيه وحاصل
الحجوب ان النزاع في هذه المسئلة في الطلب المستفاد من اللفظ هل
يتضمن النهي المذكور اولا ولا نزاع للمعتزلة في شيئيه لكن يسمونه الارادة
وتحسب سمي امر نفسيا والنزاع في التسمية لا ينافي القول بالحقيقة
فناحى لهم نقل القول بالحق فيه عن بعضهم **قوله** والدلالة في الدليل بين عدم
التحقق وكون طلبه طلبا للثقة او تقبلا لطلبه ممنوعه على تقدير صحته في الغيبة
وقوله يجوز ان لا يجوز الفداء في ذهن الامر حال الامر فلا يكون المطلوب
الكف عنه اذ يستحيل ان يكون الانسان طالبا لا لا شعوره به ولا يخفى

ان هذا انما يكون في غير اشارة الى ان يرد الاعتبار لا الحضور في الذهن
قول لان القصد فيه ان في امر الذنب لا يخرج به اي وقوعه فيه عن اصله اي اصل
 القصد وبين الاصل بقوله من الجواز بخلاف القصد في امر الوجوب لا يقتضيه اي امر الوجوب
 الذم على الترك فخرجه به القصد عن اصله من الجواز لا عدمه الذي هو مقتضى للذم
قول لا يقتضيه الذم على الترك اي ترك الواجب المحقق بفعل ضد من اصداره **قول**
 واقصر على الضمن اي على نقله ولم يذكر مع العينية كالاصل وان شمل قوله ان الحاجب
 منهم من خص الوجوب اي امر الوجوب دون الذنب اي امر الذنب لكن لما كان كلام
 ابن الحاجب يحتمل التعيين بعود الضمير في منهم الى الاصوليين ويحتمل التحصيل
 بعود الضمير المذكور الى القائلين بالضمن فيساوي كلام المص اقتصار المص على
 الضمن اخذا بالمحقق وطرحا للشكوك فم فقول العين معقوله شمل وقوله اخذا
 بالمحقق علم اقتصار **قول** عن الجهم من اشياء في الواجب المحير فان الامر على
 التحير قد يتعلق بالشيء وضده فلا يتأق القول بان الامر فيه بالشيء عين النفي
 عنه او يتضمنه **قول** اي ترك الامور بمعنى الكف عنه كما تقدم **قول** والضمن هنا
 يعبر عنه بالاستلزام في العبارة قلب بوضع ذلك ان المعنى هنا على الاستلزام
 حقيقة والضمن مجاز اذا انتهى خارج عن حقيقة الامر قطعا على القول بالضمن
 لاخر منها فعبّر عن الاستلزام بالضمن توسعا تنزيلا لما لزم بالشيء منزلة
 الموجود في ضمنه ويمكن ان يقال ان المعنى والضمن هنا يعبر عنه بالاستلزام اذا

اريد الحقيقة وانما يعبر عنه بالضمن بما لزم تنزيلا للوزم منزلة الجزاء داخل في ضمن الحقيقة
 لكنه خلاف الظاهر فدعوى القلب الواقع في كلام بلغا نحو عرضت الناقه على الحوض او
قول وقيل لا اي ليس امرا بالضد قطعا اي اتفاقا في ما طريقا في متناهيان في النقل
 ومن شأن الشارع ان يعبر عن الاتفاق بالقطع **قول** اي ان النفي الى اخر تفسير
 لقوله على الخلاف وقول اول ولا اي ليس امرا بالضد ولا يتضمنه **قول** وتوحيها اي
 الاقوال الاربع **قول** فوضح اي جريان الاقوال فيه **قول** فالكلام اي النزاع في حد
 من اي منهم كما اشار اليه بقوله ايا كان **قول** قياس بالامر اللفظي اي ليس عن قطعا
 ولا يتضمنه على الاصح **قول** بمائتين او متخالفين متعلق بالامر ان وقول بقطف
 او دم متعلق بمعاقبين **قول** فبعملهما اي بالامر من جزاء او اتفاقا **قول** ولا مانع
 شرط اول وقول من عادة او غيرها بيان لما ع وقول والثاني غير معطوف بشرط ان
قول اي التاميس اي انجاد معنى اخر غير المعنى الاول **قول** نظر الظاهر هو التاكيد
قول وقيل بالوقف اي فيقيد ركعتين في المثال ويتوقف عن الاخرين **قول** فان
 مرجح التاكيد بعادى اي بامر يقع عادة من التكرار مثل الغريب واندفاع الحاجة
 متعلق بالعادة بمقتضى مثالي الشارع **قول** باندفاع الحاجة متعلق بالعادة بمعنى
 الاعتناء والحاجة هي العطش في المثال المذكور **قول** بنا على ارجحية التاميس حيث
 لا عادي في مرجح التاكيد بالعادة **قول** لاحتمالهما اي بتعارض الدليلين و
 تساقطهما **قول** وان منع من التكرار العقل مضمون **قول** ولا مانع من التكرار **قول** نحو

ففي قوله

اقتل زيد اقتل زيد فانما يستحيل عقله ان يهاق الروح الواحد مرتين ولا يخفى
 ان حكم العقل بالاستحالة في ذلك يلاحظ العادة ولا يفرد العقل لا يحل ذلك
 ان يمكن بالنظر في القدرة الالهية ان ترد الروح بعد رجوعها ثم يقتل من اخرى
 لكن العادة لم تجز ذلك **فولم** نحن اعتق عبدك اعتق عبدك اذ يستحيل من غير انكر
 العتق الصحيح في ان واحد كما يشير اليه المثال اما في اثنين فيمكن كالواعق
 كافر رقيقا كافر اثم التحديد بالحرب واسترق فان يمكن اعتاقه من اخرى
فولم ونحو اي كفاشارة الا ان لا اوضح في التعريف ان يقال بغير نحو كفاشارة
 الى زيادتها ليست ضرورة لوضوح ان ليس المراد كفاشارة لوجه الخصوص
 فتعين ان ير كفاشارة ما في ذلك كدع **فولم** ويحد ايضا بالقول الخ لانه في النفس
 كلام النفس كايضا بلفظ بالقول وتبين عن القضي بزيادة الدلالة في اللفظ لكن
 اسناد الاقضاء الى الجاز من اسناد الفعل او معناه الى المصدر **فولم** ولا يعتبر في معنى الذي
 طلقا في نفسيا كان او لفظيا **فولم** وقضية الدوام وذلك لان المقصود من الذي هو الاشكال والافعال
 لا يتحقق بدون الدوام فانك اذا قلت مثلا لا ضرب فقد نعت الخاطب من ادخال ماهية
 الضرب في الوجود ولا يتحقق امتثال ذلك الا بالامتناع من كل فرد من افراد الضرب في جميع
 ازمان الخاطب وهو المراد بالدوام وانما قال هذا وقضية الدوام ولم يقل وهو الدوام على مثال
 ما سبق في الامر لان المراد بالامر هذا اللفظ والمراد بالذي هنا النفس **فولم** وقيل قضية الدوام
 طلقا اي قيد بالمراد ولم يقيد بالمراد في هذا القول وما قبله ان قضية الذي لا يتحصر في الدوام على الاول

تحقق في المراد

تتحقق في المراد اذ قيد بها وتخصر في على الثاني للكرهية بنى على ان الخبيث بمعنى الردي
 لا بمعنى الحرم بدليل قوله تعالى ولستم باخذيه الا ان تقضوا فيه اي تقضوا ونسألكم
 المعطى باظهاركم بدمائكم ما تستحقون من الجحيم **فولم** وللوشاد الفرق بين الكراهية كما يشار اليه التمثيل
 بالاية المذكورة نكاحا لمام الحرم ان المقسدة المطلوب دروها في الارشاد نبوية و
 في الشريعة **فولم** والدعاء الفرض تعدد ما يرد له النهي من المعاني المسمى بعرضها بالدعاء
 في بعض الاصطلاحات ولا يقال ان هذا ينافي ما تقدم لم من ان لا يشترط في النهي
 على الاستعمال **فولم** والتقليل اي في الكمية والمقدار والاحتقار اي في الكيفية والقدر
فولم سبق فلم الذي في اصله وهو البرهان بالقاف **فولم** فقبل لا تدل الصفة على الطلب
 الحراي والصحيح انها تدل عليه مع عدم الارادة **فولم** وعن متعدد جمعا تميز بحول
 عن المضاف اصله عن جمع متعدد وكذا القول في قوله فرقا اصله عن فرق متعدد اي
 تفرقه **فولم** فهو اي ليس احدهما او نزع **فولم** لينعلم ما جمعا قبل هذا محل الاختلاف
 الامر بالشئ نهى عن ضده فصيح قوله اخذ من الحديث وفيه نظر اذ لا حاجة الى
 اخذ من ذلك معي صريح النهي في قوله لا يمسين احدكم في فعل واحدة فانه في قوله
 النهي عن ليس واحدة فقط ونزعها لكن لما لم يصح بذلك عبر بالخذويومي الى
 اخذ فلم لينعلم ما جمعا او ليخلم ما جمعا **فولم** لسا او نزع تميزان عن الضمير
 في عنهما وقوله في ذلك اي اللبس والنزع **فولم** فيصدق بالنظر اليهما جواب عما يقال
 ان الزنا والسرقه نهى عن كل منهما على حدته فابن النهي عنهما جمعا وحاصل الجواب

ونقيد بالمراد يصرفه عن قضيته قوله ولا يتصور الخبيث منه تنقون

في قوله ولا يتصور الخبيث منه تنقون

ان النهى لما كان متعلقا بكل منهما فان نظرا لهما صدق ان النهى عن متعدد وان نظرا
كل منهما على حدة صدق ان النهى عن واحد **قوله** اي عدم الاعتداد بالنهى عن
تسير بالوزم لان الفساد بخالف الفعل ذي الوجهين وثوعا الشرع كما تقدم
في كلامه ولا يخفى ان المخالفة المذكورة تستلزم عدم الاعتداد بالفعل المذكور
شرعا وانما فسر الفساد بلام الزم للرشارة الى ان المقصود من الحكم بالفساد **قوله**
ان لا يفهم ذلك اي الفساد من صيغة النهى من غير الشرع اما اللغة فلو انها
تفيد النجس عن الفعل لا عدم الاعتداد به اي عدم تيب اثاره عليه واما المعنى
فلان معرفة الاوصاف المقتضية للفساد شرعا لا مدخل للفعل منها لولا الشرع
كما هو الحق **قوله** فيما عدا المعاملات رجع للفساد **قوله** مما لم يترق بيان غير ذلك
لم بقوله وكالوطى زنا **قوله** اي سوا رجع النهى الحرام ورد عليه انه لا يظهر بين الاطلاق
بهذا التفسير وبين التقييد فى المعاملات فرق عند التام فان حكمه بين
هذا التفسير على المعاملة حيث قال ومنها ان رجع الى امر داخل او لازم واما
قوله عند الاكثر فارجع الى المعاملة وما عداها كما بينه الشارع فلا يقال يحصل
الفرق بتقييد المعاملة بقوله عند الاكثر واطلاق ما عداها **قوله** الى نفس اي ما ذكر
قوله كصلوة الحائض فان النهى عن صلواتها لنفس الصلوة **قوله** وكالصلوة عطف على الصلوة بقرينة
وقوله لفساد الاوقات علمه النهى عنها اي لفساد الواقع في الاوقات وقوله للوزم نفى
الاوقات وقوله لها اي الصلوة **قوله** واحتمل عطف على رجع في ان رجع وقوله الى امر

داخل

داخل المحتار في رجع ورجوعه واعمل الاول فصيح عطف لازم على قوله داخل
قوله فيما ذكر هو ما عدا المعاملة وفيها بالشرط المذكور **قوله** فلا استدلال الاولين
اي من علماء السلف **قوله** فقاردها مبتدأ خبره عطف وقوله نفوت ركن اي كان عدم
المبيع في بيع الملقح او شرط كان عدم طهارة المبيع **قوله** ولان لم هذا على لسان
الغزالي والامام وقوله يجرد النهى اي يلزم مع القضي للفساد المعلوم من الخارج عن
النهى من نفوت ركن او شرط **قوله** ودون غيرها عطف على دون المعاملة **قوله** فان
كان يطلق النهى الخارج هذا تقسيم لقوله فيما عدا المعاملة مطلقا وقوله ان رجع الى
امر داخل او لازم في المعاملة **قوله** لا تلافى لغير تعليل للنهى عن الوضوء بما
منصوب فان التلافى خارج عن الموضوع غير لازم لم الحصول بغيره كالارقة وقوله
لتفويتها تقييد للنهى عن البيع وقت النداء الجمعة فان التقويت خارج عن ماهية
البيع غير لازم لم الحصول بغير البيع ايضا كالنوم وغيره **قوله** اي سوا لم يكن
خارج الخ السرف في تقديم عدم الخارج هنا وتأخير في قوله الى حنيفة الا ان
انه اولى بالحكم هنا لانها اولى بالاولى بالحكم هنا هو الخارج فان التأخير في
محل المبالغة بل هو فالنهي خارج اولى لفارقة الفساد من النهى لخارج فيؤخر
الادون حكما في كل قول ليكون في محل المبالغة بل **قوله** اي سوا لم يكن الخارج
غير لازم **قوله** لان ذلك اي الفساد يقتضاه اي مطلق النهى فيفيد الفساد في
الكان المكروه او المنصوب وقوله للخارج متعلق بالمذكور وقوله عنده ظرف بفيد

في الصور المذكورة للمعاملة وهو المنصوب والبيع وقت النداء الجمعة والصلوة

قوله ولقطة اي مطلق النهى حقيقة اي في مدلوله من الفساد والكف وان انتفى الفساد
 لدليل **قوله** للرجوع مرجعها فالامر يرجعها دليل على انتفاء الفساد عن طلقها
 النهى عن اذلولم يصح طلقها لما احتيج الى مرجعها **قوله** لان اي لفظ النهى لم
 ينتقل حينئذ ينتفى الفساد لدليل عن جمع مرجع اي مقتضاه ومدلوله وقوله
 من الكف والفساد بيان جمع او موجب **قوله** لما سياتي علة لا يفيد الفساد
قوله نعم النهى عن لعين الخ هو استدراك على عموم قوله لا يفيد مطلقا حيث
 افاد الفساد في النهى عن لعين فلا يصح العموم والجواب ان فساد النهى عن لذاته ليس
 للنهى كعارض **قوله** مجازا عن النفي لكن لما دخل النهى مجازا عن فساد اي افاد النهى
 العارض وصدق افادته للفساد ولو كان النهى مجازا والحاصل ان النهى لذاته
 لا يفيد الفساد لكن لما استعمل مجازا عن النفي في غير الشرع عارض لم الفساد
 من خصوص كون النهى عن غير مشروع فان غير المشروع لا يتصور وجوده شرعا و
 النهى عن التحليل عيب والنهى المتعلق به ليس على حقيقة بل يستعمل مجازا
 عن النفي الذي الاصل ان يستعمل فيه اخبارا عن عدمه لانعدام محله شرعا كالبدن
 الطاهر والبيع في المثالين المذكورين والعلاقة بين النفي والنهى المشبهة
 بينهما في اقتضاء عدم الفعل وان كان في النهى من قبل المكلف وفي النفي العلم
 من الاصل **قوله** اخبارا علم يستعمل وقوله عن عدمه اي غير المشروع **قوله** قال النهى
 على حاله اي بان على حاله من عدم افادة الفساد حيث لم يستعمل في النفي مجازا

وفساد اي غير ما هو من جنس المشروع من خارج عن النهى **قوله** للعرض في تعليل
 النهى اي النهى عن لعين الصوم بل للعرض في عن الضابطة اي ضابطة التمتع
 للناس فيه بلحوم الاضاحى وكذا القول في قوله لا شتماله على الزيادة اي النهى عن
 بيع درهم بدرهمين لا لعين البيع بل لا شتماله على الزيادة **قوله** يفيد النهى في اي
 النهى عن لوصفه وعلل الافادة بقوله لان النهى عن الشيء يستدعي اي يستلزم
 امكان وجوده والا لكان النهى لغوا اي لا فائدة فيه كقولك في النهى عما لا يمكن
 حسا لا يخلو لا يتصور واجب بانما يستحيل تحصيل الامتناع الحاصل ان لو كان
 متعنا بغير هذا المنع وليس مراد بل المعنى انه متنع بهذا المنع ولا استحالة
 في ذلك **قوله** فيصح صوم يوم التخرير على قوله يفيد الصحة وقوله عن نذر اي
 صوم يوم النحر لا مطلقا اي عن نذره او غيره لفساده بوصفه للزوم وهو لا عارض
 للذكر بخلاف الصلوة في الاوقات المكروهة فتصح مطلقا نذره ام لا لان
 النهى عن الصلوة في الاوقات المكروهة خارج اي غير لازم وهو التنبه بعباد
 التمسك بالحاصل بغيرها ايضا كما تقدم ويصح البيع المذكور لعدم افادة
 النهى عن الفساد اذا استقطا الزيادة لا مطلقا سقطت ام لا لفساده اي البيع
 بهما وان كان اي البيع يفيد بالقبض لانفسه الملك اي ملك الزيادة بحيث
 كما تقدم فالفقد للزائد القبض لا البيع فهو غير مقدم **قوله** فيعلم في ذلك
 اي الفساد او عدمه **قوله** اي نفيه عن الشيء يفيد الصحة غير لاسلوب للشرائط

الى ان هذه مسألة متأنفة لا مقالة في المسألة السابقة كما يوههم ظاهر المتن فلعله
 اما في القول قيل دليل الصحة المحل لا تدفع الإبهام **قوله** على ان الاجزاء اي معنى
 الاجزاء **قوله** وهو يرجح اي من تفسير الاجزاء **قوله** فان ما اي الفصل الذي لا يسقط
 اي القضا **قوله** وقبل هو اي في الاجزاء او بالفساد اي بافادة الفساد **قوله** لبيان
 عدم الاعتداد اي المقصود من الفساد ولذا فسر الفساد به كما سبق **قوله** قوله العام
 الفساد في الاول اي في القول وقوله في الثاني اي في الاجزاء **قوله** قوله العام
 التقييد باللفظ بناء على ما سياتي من ان العموم من عوارض الالفاظ دون العادة
 على الصحيح اما على تقابلها فلا يفيد باللفظ بل يقال امر يفرق الصالح من غيره
 كما ينم عليه السارح فيما سياتي فربما على تقابل الصحيح بقوله فالعموم شمول
 امر لعدد وقوله يفرق الصالح له اشارة الى ان استغرق اللفظ انما هو بالنسبة
 الى ما يصلح له فعموم ما انما هو بالنسبة الى غير العقلا وعموم من بالعكس
 وهكذا **قوله** او اسم عدد عطف على مفردة **قوله** لا من حيث الاحاد قيد في النكرة
 المثناة والمجموعة وفي اسم العدد **قوله** نحو كرم رجل اي او رجلين او رجلا **قوله** لا
 اي المشترك المذكور مع فرس الواحد اي المعنى الواحد **قوله** وان لم تكن فائدة
 دفع لما يتوهم من اتحادها **قوله** من صور العام حال من الصورة النادرة وغير
 المقصودة **قوله** نظر المقصود اي ما يفصده التكلم بالعام عادة والنادر
 مما لم يجر العادة بقصده فان قيل عدم الخطر بالبال لا ينافي في كلام

مبحث العام
 بلغ صحة و
 مقابلة بحسب
 الظافة

الذي قلناه

الله لئلا يترحم عن ذلك لان سبحانه لا يخفى عليه خافية ولا في كلامه رسول الله
 اجيب بان كلامه تعالى وكلام رسول الله على اسلوب كلام العرب في مخاطبتها
 وان كان فيه ما معناه محال في حقهم وحق رسول الله **قوله** لا سبق بفتح الباء الموحدة الى
 الماخوذ في المسابقة ويصح ان يكون اسم مصدر بمعنى المسابقة **قوله** لا
 حق او رد عليه ان من قبل المطلق لكونه نكرة مثبتة فعموم يسل لا شمول كما
 هو المقصود هنا **قوله** فانه ذو خف اشارة الى تقدير مضاف قيل قوله خف
 او حافراي ذي خف او حافرا **قوله** كما لو وكلهم بشر بعد فان فانه جمع مضاف
 فيعم **قوله** فيصدق عليه اي الحجاز المقترن به اداة عموم ما ذكر في المتن من ان العام
 قد يكون مجازا كعكس اي كما يصدق عليه عكسه وهو الحجاز قد يكون عاما فان دنع قيل
 ان عبارة المتن تعلم وان لاصوب ان يقال والحجاز يدخل العموم ووجه الاندفاع
 ان كلامه من التعبيرين صحيح **قوله** لان الحجاز علة لا يكون في الوجهين وقوله ثبت
 على خلاف الاصل اي الوجه وهو الحقيقة **قوله** كالمقتضى بكسر الصاد اي كما نقل
 عن بعض الحقيقة انهم يقولون لعدم عموم المقتضى اي تساويه جميع ما يصلح
 تقديرا لاندفاع الضرورة الى نصيح الكلام بتقدير بعض الالفاظ لا كلها قال
 في التلويح بعد ان قدر ذلك بخوما في الشرع واجب بان اريد الضرورة من
 جهة التكلم في الاستعمال بمعنى ان لم يجد طريقا لنادية المعنى سواء فممنوع
 لجواز ان يعدل الى الحجاز لفائدة من فوائده اي السابقة في بحث الحجاز ومنها

زيادة البلاغة في الجاز وان لم تكن تادية المراد بطريق الحقيقة ولان الجاز
واقع في كلام من يتحلى به العجز عن استعمال الحقيقة والاضطرار الى استعمال
الجاز وان اريد الضرورة من جهة الكلام والسبح بمعنى انه لما تعدد العمل بال
لحقيقة وجب الحمل على الجاز ضرورة ليلزم الغا الكلام فلا نسلم ان
الضرورة من جهة المعنى تنافي العموم فانه يتعلق بدلالة اللفظ واردة الكلام
فعند الضرورة الى حمل اللفظ على معناه المجازي يجب ان يحمل على ما قصد
المتكلم واحتمل اللفظ ان عاما فعام وان خاصا فخاص بخلاف المقضي فانه
لوزم عقلي غير ملفوظ به فيقتصر من على ما تحصل منه صحة الكلام من غير اشارة
العموم الذي هو من صفات اللفظ خاصة ثم قال فيه واعلم ان القول بعدم عموم
الجاز ما لم يحدد في كتب الشافعية ولا ينص من احد تراعى في صحة قولنا
جاءني الاسود الرماة الا يزيد او يخصصهم الصاع بالمطعم بني على ما ثبت
عندهم من علم الطعم في باب الربا لا على عدم عموم الجاز انتهى **قوله** بانبا اي بعد
الشافعية عليه اي على انه لا يعم **قوله** اي يكيل الصاع الخ تفسير ما يحمل
وقوله حيث ظرف بانبا عليه وقوله حيث قال بعض الشافعية وقوله وهو
اي البعض المراد وقوله عندنا اي الشافعية **قوله** كنا نرثق ثم الجمع هو
من التمر روي **قوله** قبل والمعاني ايضا حقيقة اشار الى ان الاول انما ينبغي
كونه من عوارض المعاني حقيقة لا مجازا وفي قوله كعني الانسان اشار الى
ذهاب

ما ذهب اليه بعض المحققين كالسيد وغيره ان الكل لا وجود له في الخارج ولا في ضمن
جزئية لانه لو وجود في الخارج لاختصر فيما وجد فيه بل الموجود في ضمن الجزئية صورة
مطابقة **قوله** والمطر والخضب مثله في محل غيرهما في اخراج من جهة القابلين بان
من عوارض المعاني مطلقا ذهنية كانت او خارجية حقيقة بان التغاير بين افراد المطر
والخضب مثلا لا تغاير الحال لا ينافي شمول امر واحد لها وهو المطر والخضب في
جميع البقاع ولا معنى للعام الا ذلك ويدفع بان مدلول العام كلية لا كل وما
ذكره هذا المحجب من قبيل الكل **قوله** وعلى الاخيرين الحد السابق للعام من اللفظ
فلا يعتراض عليه على الاخيرين لان التعريف باعتبار وضع لا باعتبار وجوده لعدم
تناوله افراد وضع اخر **قوله** ويقال اصطلاحا اي في اصطلاح الاصوليين **قوله**
كاعلم مما تقدم اي من قوله قبل والمعاني **قوله** فيقال بمعنى الشركين اي على
الاصطلاح الثاني **قوله** المعلوم مما تقدم اي حيث قال من عوارض الالفاظ
وقوله حكاية علم لم ينكر وقوله يشق ما قبل اي جانب المعنى وجانب اللفظ وان
كان احد الشقين وهو شق اللفظ معلوما مما سبق وقوله يظهر علم حكاية المراد
اي بقوله للمعاني اعم **قوله** ومدلول اي العام قال بعض المحققين لما كان مدلول العام
اي اللفظ الذي هو الصيغة عام حقيقة هو مفهوم المتقدم اعني اللفظ المنفرد
الخروج كان المراد بالمدلول هنا الالفاظ التي هي ما صدقات ذلك المفهوم كلفظ
عبيد يقال في التركيب اشار الى ان المراد الما صدق اذ هو الواقع في التركيب

يتحقق كان واحدة بالتا اولم يكن غيبا لوصلة **اولا** **قوله** كما في الانسان لفي خسر لا لانه
 اصواى فان الاستثناء معيار العموم **قوله** كالما مثال لقوله لم يكن **قوله** ليكون اى
 التمييز قيد فيما قبله وهو ما لم يكن واحدة بالتا **قوله** كما في حديث الصحيحين
 الذهب بالذهب الخ فالذهب عام وليس واحدة بالتا لعدم تمييز واحدة
 بالوصلة فيكون جمع للقراني ومجتم على شيخهم امام الحرمين واعتد رعن الشارع
 بانه لما لم يثنى لما لم يكن واحدة بالتا لا بما تميز واحدة بالوصلة كان مراده
 ما ذكره القراني فلا يكون حديث جمع تعليم **قوله** نحو فليحذر الذين يخالفون
 عن امره ضمن يخالفون معنى يعدلون فعلاه بعن **قوله** في سباق النفي اى معنى
 فيعم الخبر والنهي **قوله** بان تدل اى النكرة المذكورة عليه اى العموم بالمطابقة
 وهذا تفسير لدلائلها عليه بالوضع واخذ هذا التفسير من قوله وقيل لزوما
قوله كما تقدم اى في قوله ومدلوله كناية اى يحكم فيه على فرد الحرف **قوله** فيبوتر التحصين
 بالنية على الاول دون الثاني اذ لا يتصور وجوده فرد بدون الماهية فلا يمكن
 اخراج بعض الافراد بعد تقي الماهية **قوله** اى بقية المثال اى فانه ليس المراد من
 ما يتنوع جميع الاموال **قوله** نحو فلا تقل لها اف مثال للمفهوم الاول وقوله ان الذين
 ياكلون الخ مثال للمفهوم المساوي **قوله** وحرمت عطف على الفحوى اى وحرمت
قوله نقله العرف من تحريم العين الخ ساقى في بحث الجمل ان نحو حرمت عليكم
 امهاتكم استدلالا للقول المرجوح وجواب بما يوجد منه ان حرمت امهاتكم

قد رتب اجتماع امهاتكم بوطى ونحو لعدم صحة اسناد التحريم الى العين وان العرف
 قاض بان المراد قيل وهو غير ما هنا من دعوى ان العرف نقل اللفظ الى تحريم الاستماع
 قائم فانه اى ما ذكره في الجواب هناك من باب الاضمار الذى دليل مضمرة العرف
 والاضمار ارجح من النقل كما مر وقد بين الركعتي على هذا التقدير وترجيحه هنا وحذف
 الشارع انتهى والجواب ان كل ما ذكره للوضعيين صحيح واما كون احدهما ارجح فتبني
 اخرون ما بين على الامرين في المحلين للتبني على ان كل منهما ما سايغ **قوله** على معنى ان
 كلما وجدت العلم وجد العلول اى ولا يقدح في العموم تخلف العلول عنها لما منع وهو
 نقض العلم الا في القياس لان ذلك قرينة صارفة عن العموم فلا ينافى العموم لولا
 القرينة **قوله** اذ لم تحمل اللوم في اى في المثال المذكور للعموم ولا شهد الواو الحال للقيدة
 لتقييد الحكم اى اما اذ جعلت اللوم للعموم فالعموم من اللفظ لا المعنى واما اذ كان
 عهد فلا عموم لفظا ولا معاني **قوله** وكفهوم الخ الفة عطف على كترت الحكم على الوصف
قوله ان دلالة اللفظ في اشارة الى تقدير صاف قبل مفهوم اى وكاللفظ صاحب
 مفهوم الخ الفة اذ العموم من صفات الالفاظ وهذا لا يرد السؤال المشار الى جوابه بقوله
 والخلاف في انه لا عموم له لفظي بل يستقط من اصله اذ العموم في الحقيقة للفظ الدال على
 المفهوم لا للمفهوم **قوله** على ان ما عدا المذكور وهو المنطوق بخلاف حكمه اى المذكور و
 قوله بخلاف خبر ان **قوله** المعبر عنه هنا بالعقل دفع لما قبل ان لم يذكر العقل فيما
 سبق وحاصل الدفع انه ذكره بالمعنى لان المراد بالعقل هنا هو المعنى المذكور فيما

في معنى المذكور

سبق من المطلق السبب على السبب فتشافي العبارة **قوله** وهو أي المعنى أي الشأن لم
ينف المذكر المحكم مما عده وهو المفهوم لم يكن لذكره أي المذكر فائدة **قوله** والخلف
ببند أخير قوله لفظي **قوله** أي المفهوم مطلقا أي سواء كان للموقف أم للخالفه وقوله
أي للخلاف وقوله من عوارض الألفاظ والمعاني أو الألفاظ فقط لف ونشر مرتب
قوله وأما من جهة المعنى مفهوم قوله والخلاف لفظي **قوله** بما تقدم متعلق بشأنه
للسببية وقوله من عرف بيان ما تقدم وقوله وإن صار أي المفهوم أي سبب العرف
منطقا لأن العرف قد نقل للجمع وقوله أو عقل عطف على عرف **قوله** والخلاف في
أن النحوي أي العموم النحوي قصوم بالعرف متعلق بعموم المقدر **قوله** والخالفه أي
وعموم مفهوم الخالفه **قوله** ولو قال بدل هذا أي قوله وفي النحوي للعرف الحر **قوله** كان
لخصر وأوضح أما كونه اخصر فظاهر وأما كونه أوضح فلا يعلم منه ابتداء غير
تأمل أن هذا مبني على القول المرجوح **قوله** ومعيار العموم أي ميزان الاستثناء
قوله فكما صح الاستثناء في إشارة إلى تقدير مضاف قبل الاستثناء أي وسواء
العموم في كل لفظ الاستثناء **قوله** مما لا حصر فيه أخذ هذا القيد من المعيار لئلا
اختار جهة المكيال ونحوه ولا يختبر العموم إلا فيما كان صالحا للعموم فخرج ما فيه
حصر من أسماء الأعداد والخروج عن مفهوم العام إذا لا يتصور نعرف عموم اللفظ
الامن تصور معنى العموم أجمالا بما يميزه كما أفاد بعضهم فاندفع ما قيل أن
الاستثناء قد يوجد ولا عموم فانه يدخل العدد ولا عموم فيه فلا يطرده فلا يصلح

كونه خاصة

كونه خاصة للعموم أو شرط الخاصة الأظهر انتهى **قوله** للزوم تناوله للاستثنى منه فإن
أضاح ما الولاء لدخول الكلام السابق ولا يخفى أن كل فرد قابل للأضاح فكل فرد واجب
الدخول لولا الاستثناء وذلك حقيقة العموم **قوله** ومن نفى العموم فيها أي بالوضع
قوله إلا أن يتخصص بوصف أو إضافة فيعم فيما يخصه من القيد المذكور في الاستثناء
أخذ هذا القيد مما سبق قريبا من أن النكرة في سياق النفي الشاملة للجمع في نحو لا
رجال في الدار للعموم **قوله** فيحمل أي الجمع المنكوفي لاثبات وقوله ثلثه أو اثنين بيان
لأقل الجمع على الصحيح ومقابلته كما يصح فربا وقوله لأن التحقق أي المتيقن **قوله** وبما بينهما
أي بين أقل الجمع وجميع الأفراد **قوله** أخذ أبا لا حوط علمه للحمل والاستثناء منه **قوله** كما في ريت
رجالا إذا لا يمكن روية كل فرد فرد من أفراد الرجال عادة **قوله** أي عابثة وحفصة رضي ٤
عنها تفسير للضميرين في أن تتوبا وقلوبا **قوله** واجب أن ذلك ونحوه يجوز لتبادر
الزائد على الاثنين وهما إلى الدهن من لفظ قلوب ونحوه من الجمع يقطع الظاهر عن
القرينة الدالة على الاثنين كضمير التثنية في الآية والتبادر علامة الحقيقة **قوله** في المضاف
أي قلبا ومضممة تصيغة اسم الفاعل أي المحتوي على المضاف وقوله وهما أي المضاف
ومضممة كالشيء الواحد بخلاف عبد كما لا يضمن المضاف إليه المضاف **قوله** لكن ما
شكوا أي الأصوليين من الجمع **قوله** فلذلك أي يكون تسليمهم مخالفا للطباق المذكور
فإن المصالح الخلف بين الأصوليين في جمع القلة قال بعضهم إنما تجز ذلك بناء على أن ما شلوا
به من صيغ جمع الكثرة مستعمل في جمع القلة بجاز أما أن ليس مفردة صيغة جمع فله

كدرهم اولغير ذلك لكن ذلك لا يابوم ما قدم الشارح من الاستدلال بقوله تعالى
 فقد صفت قلوبكم وجواب الدلالة بما على ان محل الخلاف الاستعمال الحقيقي انتهى
قوله وشاع في العرب الحرهم حقيقة عرفية في الثلاثة وقوله كما قال الصفي الهندى الكاف
 للتظير اى قال المصنف في هذه المسألة كما قال الصفي الهندى محل الخلاف
 في التي قبلها جمع كثر **قوله** اشترحين اى اشترزين **قوله** لا استوا الواحد الحر علم الجاز
قوله والجمع في هذا المثال على باب اى ظاهره من ان الرجال لم يطلق الا على حقيقة من
 الثلاثة او الاثنين لان من برزت لرجل نيز غير عادة فالمرء عليه هو للوزم
 العادى فلم يطلق الرجل على الرجل المذكور بخصوصه **قوله** ولا يصح تعميم العام بمعنى
 المدح الحر في قول بان سبق لاحدهما اشارة الى ان الواو في المدح والذم بمعنى
 او **قوله** اذا لم يعارض شرط تعميم والضمير للعام **قوله** اذا ما سبق لم علم تعميم **قوله** فما
 عورض فيه اى من الافراد وقوله جمعا بينهما اى العامين علم لم يعمم **قوله** لان لم سبق
 للتعيم اى لغرض التعيم بل للمدح او الذم **قوله** وثالثها يعم طلقا اى عورض او لا
 شام اى العام الموقوف لاحدهما ولا معارض والواو للحال **قوله** او ما ملك ايمانهم
 فيه الشاهد فقوله فانه اى والذين هم لغرضهم حافظون الآية بالنية الى ما ملك ايمانهم
قوله جمعا تبين محمول عن المضاف اى نعم جمع الاثنين في الوطى بملك البين وقوله
 وعرض في ذلك اى عموم الاثنين بملك البين جمعا **قوله** فحل الاول على غير ذلك
 اى جمع الاثنين بالملك وقوله بان لم يرد تناوله لم اى ذلك على الاول وقوله او

اريد اى على

اريد اى على القول الثالث **قوله** ويرجح الشافى علمه بانه محرم والاول ببيع والمحرّم مقدم
 على البيع لان ذلك للفاسد مقدم على جلب المصالح **قوله** يستفاد من الآية الحر
 هذا على ان المراد بالمؤمن في الآية المؤمن الكامل والمتبادر من مقابلة الفاسق بالمؤمن
 ان المراد بالفاسق الكافر والمؤمن مطلق المؤمن بدليل انتفاء التحليل للفاسق وبسبب
 التكذيب اليه وبهذا لا يكون في الآية حجة للمعترلة في تحليل الفاسق ولا يستفاد
 منها ان الفاسق لا يلى عقد الكاح **قوله** المكن نفت لوجهه وقوله لتضمن الحر علم
 نفى جميع الحر هو في المعنى كثر في سياق النفي **قوله** فهو اى لا اكلت لتفويض المأكلة
 اى من حيث كونها مأكولة والباقي قول بنفى جميع افراد لاكل سبعة وقوله المضمن
 نفت اول للوكل والمتعلق نفت ثاني لم اى وتعميم المضمن المتعلق بالكسر يستلزم
 تعميم المضمن المتعلق بالفتح وبصح ضبط المضمن بالفتح اى الذي تضمنه قوله
 لا اكلت واما المتعلق فهو بالكسر لا غير **قوله** فصح تخصيص بعضها اى اخرجهم من
 العموم في المسكتين اى لا اكلت اى وان اكلت بالنية وبصدق في ارادته تخصيصه
 بعضها **قوله** لان النفي في لا اكلت والمنع في ان اكلت وهذا تعليل لقوله لا تعميم
 وان لزم منه اى المذكور وهو نفي حقيقة الاكل ونعها **قوله** حيث بحث بواجدها
 اتفاقا اى اذا لم يدع التخصيص على قولنا **قوله** لا المقضى الى تعميم المقضى **قوله** يسي
 اى احد الامور المذكورة مقتضا بفتحها **قوله** فانه اى المقضى **قوله** لفهمها عرفا من
 شمله اى من قبل هذا التركيب وقوله وقيل بقدر جميعها اى وهو القول بتعميم المقضى

قوله قلنا في الصفة أي وجوب شريكه في الحكم مسلم وأما في الصفة فمنوع **قوله** مثله
 أي العطف على العام **قوله** وخص أي يخرج منه أي من يكافر المقدس **قوله** لا حاجة إلى ذلك
 أي يكافر بل يقدر بحري لحصول الفصول بتقديره **قوله** بدون كان أخذه من العطف
 المنقضي للغائبة **قوله** فلا يعم أي الفعل المنبسط بوجهه **قوله** مثال الأول أي الفعل المنبسط
 بدون كان وقوله والثاني أي لفعل المضارع المقترن **قوله** وقيل يعان ما ذكره حكما
 أي لا لفظا **قوله** وقد استعمل كان مع المضارع على القولين وهذا استئناف
 سلمة أخرى فالنودي في شرح سلم أن المذهب الصحيح عند الأصوليين أن
 لفظه كان لا ينقض التكرار انتهى والتحقيق عند العلامة التفتازاني وبعض المحققين
 أن المضارع هو لفظ المضارع وكان للدلالة على معنى ذلك المعنى **قوله** ولا يلزم
 أن ترك الاستفصال أي طلب الشارع التفصيل من صاحب الواقعة وقوله في مكانة
 الحال متعلق بالاستفصال والمراد بالحكاية هنا الذكر والتلفظ كقولهم صلى الله عليه
 وسلم أي سلمت على عترته مستقيما ماذا يفعل **قوله** وقيل لا ينزل منزلة عموم
 بل يكون الكلام مجازا علم أن الشافعي عبارتين أحدهما هذه وهي ترك الاستفصال
 في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة عموم في المقال والثانية قوله وقيل
 الأحوال إذا نظر في إليها الاحتمال كما هاتوب الإجماله وسقط بها الاستدلال
 واستشكل الجمع بين العبارتين فإن ظاهرهما التعارض لأن العبارة الأولى
 تدل على أن وقائع الأحوال نعم سائر الاحتمالات والثانية تدل على أنها لا نعمها إلى

مبحث ثلث
 الاستفصال
 ينزل منزلة
 العموم بل
 صحة ومقابلة
 بحسب الفقه

منجلى

منجلى لا يستدل بها على عموم واجب بان لا تعارض بينهما لأن الأول محل على الوقائع التي
 فيها **قوله النبي صلى الله عليه وسلم** يحال عليه العموم كافي وقائع من أسلم على أكثر من
 أربع كفيلا من مسلمة وفيسن ابن الحارث وعروة بن مسعود الثقفي ونوفل بن معاوية وإنما انظر
 الشارع على التخييل بغيره لا شتهاء أكثر والثانية محل على الوقائع التي ليس فيها الإجماع
 فعلم **قوله** عليه وسلم فإن الفعل لا عموم له ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المدينة بين الظهر والعصر وبين المغرب
 والعشاء من غير خوف ولا طرفة عين ذلك محتمل أن يكون بعد المرض وإن يكون جمعا
 صوريا بأن يكون آخر الأول إلى آخر وقتها وعجل الثانية فصلوها عقبها أول وقتها
 كما جازى أصحابه من كثر في رواية من غير خوف ولا سفر فجمعها قال عمرو بن دينار
 يا أبا الشعثا أظن آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن
 ذلك انتهى وإذا احتمل كان محله على بعض الأحوال كإسنا ولا عموم له في الأحوال كلها
قوله ولا يصح أن يخبر بها النبي أتق الله المحل التراجع مما يمكن إراحة الأمة معه ولم
 تقم فرقة على إرادتهم معه أما ما لا يمكن فيه إرادة الأمة كافي بإيهام الرسول بلغ ما أنزل
 إليك من ربك من ربي ونحو ذلك أو ما يمكن فيه ذلك وقامت فرقة على إرادتهم مع فليس
 من محل التراجع وإنما أمر صلى الله عليه وسلم بالتقوى مع أنه معصوم لأن العصمة عدم
 خلق العصمة في العبد مع قدرته واختياره ومن هنا قال الإمام أبو منصور الماتريدي
 العصمة لا تنزل المحنة انتهى والمحنة هي الإتيان بالتكليف **قوله** وقيل لا يشمله مطلقا

اى افترن بقل ام لا **قول** بعم المبدأى الرتبة لأم من الناس **قول** ويتناول الموجودين
 على شمل الرسول فهو من كل الخلاف وقول الموجودين اى بصفة التكليف **قول** لأم اى لا
 نحو يا ايها الناس فعمل من ذلك ان لا خلاف في ان الموجودين وقت الخطاب ومن بعدهم
 سواء الحكم واما الخلاف في غير الموجودين هل هم داخلون الخطاب او دونهم في الحكم
 بدليل منفصل **قول** والاصح ان من الشرطية التقييد بالشرطية ليس بشرط فان الموصوفين
 والاستفهامية كذلك اذا فرق في المعنى كما قال بعضهم والدليل على تناول الشرطية
 لانها كما قال بعضهم قول تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكر او انثى اذ لولا ان
 للذين وضعنا لما صرح ان يتبين بالمتقين وقول **صلى الله عليه وسلم** من جهنم
 خيل لم ينظر الله اليه فقالت ام سلمة فكيف نضع النساء بدولهن من الحديث
 رواه الترمذي ففهمت دخول النساء في من الشرطية واقربها صلى الله عليه
 وسلم على ذلك ولان لو قال من دخل دارى فهو حر فدخلها الا ما اعتق لجماعا
قول ولان ناظر لان المعنى من جميع الاموال لان الاموال جمع صاف فجمع كل فرد
 من افراد الاموال وادخل عليه من التبعية وذاك يقتضى وجوب الاخذ من كل
 بمقتضى نوع **قول** صدر خصص بمعنى التخصيص بمعنى ان تكرير العين فيه ليس بمعنى زائد
قول بالعام المراد به الخصوص بان لم يستعمل في العموم بل في الخصوص واما العام المخصوص
 فلم يستعمل في الخصوص بل في العموم ولكن اخرج من حكمه بعض الافراد كما سياتى **قول** لفظ
 او معنى تبين ان من متعدد وقول كالمفهوم راجع لقول او معنى وقول به هذا اوضح

لاشارة

لاشارة حكم وتعدد وقول على ان الخصوص في الحقيقة الحكم اخذ من قول المتن
 حكم وقول ان المراد بالعام هنا هو استفاد من اطلاق قوله لتعدد وذلك لان
 اطلاق التعدد واردة ما يشمل اللفظ والمعنى والمحدود في صدر بحث العام
 انما هو العام اللفظي فقط حيث قال العام لفظ بغير اطلاق له المرفح
 ان يحرف المراد بالعام هنا اى في قول المتن التخصيص قصر العام ما هو عام من ذلك
 المحدود لان المحدود بما سلف خاص باللفظي وهذا شامل للفظي والمعنى **قول**
 من ساير اى باقى انواع الايد وهذا بيان للمفهوم **قول** ان لم يكن لفظ العام جمعا اى
 فصا في الجمع كما يشير اليه التخصيص **قول** ويستد النفع الى واحد مطلقا اى حتى في
 الواحد **قول** عمومه يستد اثنان و مرادنا ولا لاحكام خبره والجملة خبر الاول وهو
 العام المخصوص **قول** اى فرد منها اشارة الى ان المراد بالجزى هنا الفرد لا حقيقة
 الجزى المقابل للكلى كما سنبه عليه الشارح قريبا ان المصنف قسم في قول كل
 على خلاف ما قدمه من ان مدلول العام كليه والحاصل ان جزاى ما يصح حمل
 الكل على ذلك مفعول وهذا فان المراد بالكلى هنا القضية الكلية ولا يخفى ان
 لا يصح حملها على بعض افرادها **قول** لقيام مقام كثير في تبسيطه المومنين اى فلما كان
 فاما مقام جمع كثير في هذه الخصلة الدنية اطلق عليه لفظ الكثير بالغم في تبسيطه
 حاله **قول** لجمع ما في الناس من الخصال الجميلة اى فالله اطلق عليه لفظ الناس بالغم
 في بلعهم حتى كان جميع الناس المشتملين على جميع الخصال الجميلة التى من شأنها ان تصد شرا

قوله ليست خاصة للعموم اي وهي عدم الاختصاص **قوله** لان ما لا يستقل الخ اي وما يستقل
ليس جزءا من المقدم فليس العموم بالنظر اليه فقط **قوله** باعتبار تناول البعض حقيقة
لان بعض ما وضع له اللفظ وباعتبار الاقتصار عليه بحال من استعمال الكل في الجز **قوله**
والتناول لهذا البعض جواب عما يقال كيف يكون بحال بعد ان كان حقيقة فيه وحاصل
الجواب ان حين لا تخصيص هو من استعمال اللفظ فيما وضع له وما بعد التخصيص فهو من
استعمال الكل في الجز **قوله** لان تبيين بالاستثناء الجري وما قيل الاستثناء فيهم ان امره بان
لستني من جميع الافراد حتى لستني بعد الاستثناء يبين ان اللفظ لم يستعمل في حقيقة
من كل الافراد **قوله** فانه يفهم ابتداء يعني ان الاستثناء وغيره مما ذكر يفهم ان العموم في القيد
بالنظر اليه فقط لكن الاستثناء انما يفهم من ذلك اخر لا ابتدا واما غير الاستثناء فيهم
من ذلك ابتدا فكان غير كالمصنف مثله مع المقيد لفظ واحد استفيد من العموم في القيد
بالنظر الى افراد ذلك القيد فقط بخلاف الاستثناء فانه لما لم يفهم من ذلك ابتدا فكان اللفظ
اخر مستقل **قوله** قال الاكثر رحمه مطلقا اي خص ببعض او بهم خص بمصل او منفصل ايضا العموم
عن الباقي اقل الجوع ام كما يشتر الى ذلك التقييد في الاقوال المقابلة **قوله** وقيل ان خص ببعض
قال بعض المحققين وهذا هو المعتمد **قوله** واجب بان يعلم الى ان يبقى فرد او فرد علم ان
هذا الجواب غير دافع لدليل الاول اذ حاصل الدليل ان كل فرد يجوز ان يكون هو البعض
المخرج فلا يجوز العمل بالعام في فرد واحد فضلا عن اكثر لقيام الاحتمال لكل واحد من الافراد
المانع انما هو في خصوصيات الافراد لا في كنهها فبقا واحدا بل بقاء جميعها الا واحدا

ام كان الثاني

لا يرفع

لا يرفع الاحتمال انتهى وقد يجاب باننا لا نعبر بحد الاحتمال فلما لم يعلم عين الفرد المخرج
عمل على الجز الاخير بطريق الاختصاص اذ الاصل في فرد عدم الاخراج فاذن عمل الجميع الافراد
الافراد منها لا يمكن الحكم عليه ايضا لعدم الاخراج لاخصار الامر فيه ولذلك نظائره في كلام
الفقهاء ومن هنا قال بعضهم الخلف صوري لا حقيقي فمن ان يجوز التخصيص باليهم اراد باليهم
ان يكون ضعيفا في نفس الامر ولا بد من عين ومن قال بالجواز اراد باليهم بعضا ما غير معين
بان يقصد عدم عموم الحكم من غير نظر بالذات الا خصوص المخرج اذ على التقدير الاول يكون
اللفظ مجازا لان لم تنصح دلالة على المراد منه وعلى الثاني لا يكون مجازا لا نصاح دلالة على المراد
به وان كان بهما بالنظر الى الذات التي تحققها بذلك البعض ويدل ذلك القول الشارح
في دليل الحيز للقبائل بان حجة يعلم الى ان يبقى فرد وقوله في دليل القبائل اذ ما من فرد الا و
يجوز ان يكون هو المخرج **قوله** من الاتفاق على ان اي العام المخصوص وقوله الخلف في اي في العام
المخصوص بهم مع ترجمه اي ابن برهان ان اي العام المخصوص حجة في اي التخصيص بهم اي معه قوله
وقيل هو اي العام المخصوص حجة في الباقي من الافراد بعد المخرج وانما قدر الباقي هنا ليعود
علم الضمير في ان ابتداء من اذ لا يصلح عوده الا اليه **قوله** لاحتمال علم مقدم على معلولها
وهو يشك للاهتمام وقوله بغير ما ظهر اي من الخصصات وقوله بشك خبر لان وقوله فيما
يراد منه اي من العام المخصوص **قوله** والخلاف ان لم نقل اي ثابت ان لم نقل الخلف قوله ان لم نقل
شرط في الخبر المحذوف **قوله** ان لم نقل ان اي العام المخصوص حقيقة فيما يبقى احتججه جزما
قوله فيما ورد خبر لان النسك وقوله من الوقائع بيان ما ورد لاجل **قوله** وهو اي النسك

قبل البحث قوله الصريح **قوله** وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص ولا يخفى ان وجوب
التسك قد زيد على ذلك فان التسك هو وجوب العمل وفي ضمنه وجوب الاعتقاد
وعلى قوله ابن سريج اي بعد التسك اي يفرع عليه ما لواقضا العام عملا **الحرف** وذكر
هنا ولا يبعد قوله خلافا لابن سريج وثالثها ان ضاق الوقت **قوله** لا بد اي في قوله ابن
سريج من القطع بان لا يخص **قوله** واشتهر كلام الآية اي على ذلك العام **قوله** اي المقيد
للتخصيص في اشارة الى اسناد التخصيص الى اللفظ مجاز عن افادته لذلك اذا الاتصال
من صفة اللفظ كما اشار به الى ذلك بقوله اي ما لا يستقل بنفسه من اللفظ ومنه في
قوله من اللفظ تبعيضية والباقي في قوله بان يفارن العام للسببية والمعنى على المحصر ان لا يرد
الامقارنا للعام **قوله** بمعنى الدلالة على ما علمت من ان الاتصال من اوصاف اللفظ فلا يلزم
المحتمة ومنها الاستثناء من قبل اللفظ لا اعتبار للمعتم في جميع اقسامه واما الضمير العائد
على الاستثناء فراجع على الاستثناء نفسه بقرينة تفسيره بالاخراج كما اشار الى ذلك
بقوله اي الاستثناء نفسه وقد استفيد من ذلك ان الاستثناء معنيين احدهما الادوات
الدالة على الاخراج وهي الاوخرتها والثاني الاخراج بالادوات المذكورة فذكر اولاهما
بالمعنى الاول واعيد ضمير اليه باعتبار المعنى الثاني وذلك احد نوعي الاستخدام المذكور
في فن البديع **قوله** من متعدد لم يقل من عام ليشمل **قوله** صادر ذلك الاخراج المرد
اشارة الى ان قوله من متكلم حال من اخرج لا يصلح له ليكون انصر على التقييد المقصود
قوله كان استثناء قطعا اي لكونه من متكلم واحد وهو الله تعالى كما اشار الى ذلك بقوله

لانه اي صلي

لانه اي صلي الله عليه وسلم مبلغ عن الله تعالى وان لم يكن ذلك اي قوله صلي الله وسلم الاله
الذمة مثلا فرانا لان كلام الله تعالى لا ينحصر في القرآن كما اشار تعالى الى ذلك بقوله
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى برحمن **قوله** بمعنى الدلالة عليه **قوله** لما علمت غير مرة
من ان الاتصال من اوصاف اللفظ وهذا هو النوع الثاني من نوعي الاستخدام حيث
اعاد الضمير بين باعتبار المعنيين **قوله** عادة اي لا حقيقة وقوله فلا يضر الخ سبب عن
الكثرة ط اتصال عادة لا حقيقة **قوله** لان اي الاستثناء مراد لئنه في الكلام الاول **قوله**
لانه تعالى لا يغيب عنه اي عن علم تعالى شيئا فهو اي الاستثناء مراد له ولا يخلاف
غير **قوله** تعالى ولا تقولن لشيء اي في شأن شيء اي فعل اي فاعله ذلك عند الآ
ان يشاء الله اي الاذا كر امسية الله **قوله** اذا نسيت اي وقت قوله اي فاعله ذلك
عند قوله ان شاء الله **قوله** ومثل الاستثناء جملة معترضة في كلام الشارع بين المعطوف وهو
قوله وتذكرت وبين المعطوف عليه وهو نسيت وبها يتم الاستدلال بالآية والجامع بين التعليق
بالمسيئة وبين الاستثناء هو الاخراج اذ التعليق اخرج حاله من حالتي المحلوف عليه عن
الحكم كما ان الاستثناء اخرج لبعض افراد المتن من **قوله** ولم يعين اي تعالى وقت الذكر
المسيئة فاختلقت الارافيه اي في تعيين الوقت على ما تقدم من غير تقييد من اصحاب الاما
لوقت بنسيان مع ان الآية قيدت بالنسيان وانما لم يقيد بذلك توسعا **قوله**
فقوله وذكر ربك الخ مفرع على التفسير المذكور وهو قوله اذا نسيت الخ **قوله** بان لا يكون
الاستثناء في الخ متعلق بالمنقطع والباقي للسببية **قوله** المصروف اليه الاسم عند الاطلاق

جواب عما قيل ان المصطلح لا يستلزم شموله للقسامين ثم عرف المصطلح خاصه فاجاب
باننا انما اقتصر على تعريف المصطلح لا صرف الاسم اليه عند الاطلاق وذلك قائم مقام
التعريف بالمصطلح والتعريف محصور فلا اعتراض **قوله** لفظ الاستثناء انما قد لفظ
لان المتواطى من قبل اللفاظ اذ هو ما اتفقت افراد معناه فيه واما ان المراد بالاستثناء
الذي هو حقيقة في المصطلح مجاز في المقطع ادوات الاستثناء او اللفظ المركب من حرف
لفظ الاستثناء فتبين اخر وكلام الشارع محتمل للزمين لا اختصاص له بالثاني كما
قيل ومقتضى كلام الشارع العلامة اعنى القطب الشيرازي في شرح مختصر ابن الجوزي
ان المراد الثاني لكن انكره المولى سعد الدين في التلويح حيث قد اشتهر فيما بينهم
ان الاستثناء حقيقة في المصطلح مجاز في المقطع والمراد بصيغ الاستثناء واما لفظ الاستثناء
فتبين حقيقة اصطلاحية في القسامين بل نزاع انتهى **قوله** اي موضوع للفقدان
وقوله بالاي الدلوله عليه بالاخر وقوله حذر علمه متواط وقوله الاصح نعم الاول
وقوله لانها اي الحقيقة الاصل اي الراجح في الاستعمال وقوله ويجوز اي المنقطع على القول
الثاني بالخالف المذكورة اي الخالفه بالا او احدي احوالها وقوله من غير اخرج اي واد
في الحد هذا القيد **قوله** المطوى نعم الثاني فان المطوى بيان الاول والثاني **قوله**
ولما كان في الكلام الاستثنائى شبه التناقض انما قال شبه التناقض لانه لا تناقض
في الحقيقة كما يعلم من التوجيهات الثلاثة **قوله** العشر خبر ان المراد وقوله اي الاحاد
اي احاد العشر جميعها **قوله** ثم اسند اي السند وهو لم يرد في المثال المذكور **قوله**

تقدير المعنى

تقدير المعنى ان هذا الترتيب انما هو في التقدير لا في اللفظ اذ السند اليه في اللفظ هو
جمله العشر كما اشار اليه ولا بقوله المراد بعشر الخ وثانيا بقوله وان كان الاسناد اي
للمجملة قبله ذكر اي في الذكر واللفظ ولكن لما كان المعنى على ما في التقدير والنسب من
الاسناد الى الباقي بعد الاخراج انتفى التناقض في الحقيقة واما ما يقال وان كان
الاسناد الى الباقي قبله اي قبل الاخراج ذكر **قوله** يعني فلا معنى له الا ان يراد الى الباقي
في ضمن الجملة **قوله** وليس في ذلك اي الذي كان قبل الاثبات الخ اذ الاسناد في الحقيقة
الى السبعة وان كان في اللفظ الى العشر لما علت فليس هناك الاثبات ولا
تقي صلا فلا تناقض **قوله** فريته لذلك اي لذلك المراد بينت ارادة الجر وهو السبعة
باسم الكل وهو العشر وقوله مجاز من اسم الكل **قوله** معناه اي وهو سبعة واحد
معناه من قوله بازا اسمين اي معنى باسمين مترادفين مفرد وهو سبعة ومركب وهو
عشر الاثلاثه فقوله الاثلاثه على هذا ليس اخرج كما في الوجه الاول ولا قرينة كما
في الوجه الثاني بل هو جزا اسم المركب الموضوع بازا السبعة **قوله** ولا تقي ايضا اي كما
في قوله الصحيح **قوله** ووجه الصحيح الاول اي علم ان فيه اي الاول توفيه عما تقدم
وبين ما تقدم بقوله من ان الاستثناء اخرج لما تقدم من ان الاسناد الى الباقي تقليد
بعد اخراج الثلاثة بخلافهما اي القول الثاني والثالث فانه لا اخرج فيهما ما علت
من ان الثلاثه فريته على الثاني وخبر الاسم الموضوع بازا السبعة على الثالث ليس
اخراجا **قوله** بازا يفرق المستثنى فاعلم والمستثنى من مفعول به **قوله** اي لا اثر له في الحكم

تفسير بالوزن اذ عدم الجزم يعني عدم الصحة لغيره يستلزم عدم الامس في الحكم
قوله عن المدخل اسم كتاب في الوفايت لابن طلحة المالكي **قوله** لا يجوز الاكثر
اي استثناء الاكثر **قوله** ان كان العدد اي ما يدل على عدد ولا العدد الاصطلاح
كايشير اليه تقسيمه الى العدد والصرح وغيره **قوله** وهي اكثر حال من الزيادة **قوله**
في شرحه اي على المختصر والمحتاج وقوله في الاكثر متعلق بمحكي **قوله** وقيل لا يستثنى من
العدد عقد صحيح اي بناء على ان كل عقد من عقود العد مستقل بنفسه فلا يخرج
عن غير العد لتبعية لم يخلف غير الصحيح ووجه القول الصحيح انه لا مانع من استثناء
العقد النازل من العقد الاعلى لان الاعلى يتضمن من النازل عقود اكثر بحسب ما
اشتملت عليه كقوله **قوله** اي زنا طوبى له تقبيل الالف بالز من الطوبى مع الاستثناء المذكور
فيه بعد اعد تعين دخول الجنب فيه كما لا يخفى **قوله** وكل من اصحاب هذه الاقوال قال
للمخرج من حيث الحكم اي لا من حيث التناول **قوله** بده اي في هذا النحو عند غير ابي حنيفة
قوله وقال اي ابو حنيفة لا اي لا يدل **قوله** من حيث القيام اي اثباته وعدمه اي بنفسه **قوله**
وبني الخلاف اي بناؤه **قوله** من قيام بيان يقضه اي ان كان المحكوم عدم القيام وقوله
او عدمه اي ان كان المحكوم به القيام **قوله** او يخرج عن الحكم الخ اي فبني قول ابي حنيفة
على الثاني وبني قول غيره على الاول **قوله** اي لا حكم تفسير يقضه وقوله اذ القاعدة المخرجة
البناء على كل من المتقدمين **قوله** وجعل اي ابو حنيفة الاثبات اي اثبات الالوهية للمستثنى
في كلمة التوحيد اي لا اله الا الله بعرف الشرع اي لا يوضع اللفظ واول الحنفية قوله اهل

العربية ان الاستثناء من الاثبات نفى بانه جاز تعبير عن عدم الحكم بالحكم بعدم لكونه
لا زماله قال المولى سعد الدين لکن انكاره لانه ما قام الازيد على ثبوت القيام لزيد
بكايد الحق بانكار الضروريات واجماع ائمة العربية على انه من النفي اثبات لا يحتمل التناول
انتهى ولما ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام قوله الحقيقة في كلمة التوحيد انها لا تدل
على ثبوت الالهية بحسب الوضع بل بحسب الشرع واستدلوا لهم والجواب عنه فالقول
هذه مراد عن تجردية والشرع خاطب الناس بهذه الكلمة وامرهم بها الاثبات
مقصود التوحيد وحصل الفهم لذلك منهم من غير اضياع الامر زايده ولو كان وضع
اللفظ لا يقضي ذلك لكان اهم المهمات ان يعلن الشارع ما يقضي بالوضع من غير
اضياج لامر اخر فان ذلك المقصود الاعظم في الاسلام انتهى وقوله وفي المخرج عطف
على كلمة التوحيد **قوله** والاستثناءات يربط اثنين فاكثر **قوله** لان الثلاثة تخرج عن الاربعة
كما لا يخفى ان هذا وان كان صحيحا في نفسه لکن المطابق لعبارة المصنف ان خمسة تخرج
من العشرة ثم اربعة من هذه الخمسة المخرجة ثم الثلاثة من الاربعة **قوله** الاستثناء الثاني
اي المستثنى الثاني من الاستثناء الاول اي ولا امر معتبر ايضا لانه مع الثاني الاستثناء
الواحد وان كان على حد غير معتبر لا يستغفره وتوضيحه ان الاستثناء الاول صحيح ارفع
للعشرة اذ المعنى له على عشرة الا عشرة تنقص اربعة فكانه قيل ابند الاربعة الاستثناء
قوله وقيل ستة اعتبار الثاني دون الاول فالاول باطل لانه لم يذكر وكانه قيل ابند الاربعة
عشرة الاربعة **قوله** نحو حسب داري على اعمامى الخرفان الغرض في جميع هذه الجمل

واحد وهو الوقف فان السبيل والتجسس والوقف الفاظ مترادفة **قوله** وقبل ان يعطى بالوارد
 هذا الذي حكامه بفيل رحمة التوحي في المنهاج والرفعي في المحرر **قوله** الاخيرة فقط اي مطلق
 اتخذ الغرض ام لا يعطى بالوارد ام لا **قوله** فانه اي الامن ثاب عايد الى جميع ما تقدم والقرينة على
 ذلك انه عايد الى قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما اخر والاشار فيهما الى جميع ما سبق
 من الاشراك والقيل والزنا معاني الجمع ما سبق وهذا محل ما يقال انه لم
 بعد في جميع ما سبق بل الجملة **قوله** ومن يفعل ذلك يلق اثاما وحدها انتهى فان قلت
 قبل لو اعاده الاجلني قوله تعالى يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مائة
 كان وجبها الاطباء على ما نحن فيه من تعدد الجملة او المراد بالجل حملان فاكتر اوجب بان
 عوده الى الجملة المذكورتين لا يخرج من المعنى عن عوده الى جملة ومن يفعل ذلك يلق اثاما
 لانها بدلان منها تابعا لها على ان العود الى المتبوع هو الاصل اللهم الا ان يقال البدي
 هو المقصود بالحكم وحيث امكن التعدد حقيقة فلا يعدل الى التعدد ناويا
 لكن الشارع لم يعرج على ذلك بل اراد بالجل قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها
 اخر ولا يقلون النفس التي حرم الله بالحق ولا يزنون لان لما كان الاستثناء
 من ذلك وهو كناية عن المنفيات في تلك الجملة كان في الحقيقة رجعا الى الجملة **قوله**
 فانه عايد الى الجمع اي جميع الجملة في قوله تعالى ان يقتلوا وما بعده لكن في تسمية الجملة
 تسمي فانها مفردات لا جملة لان ان المصدرة مع الفعل في تاويل مصدر وهو مفرد و
 بالجملة فالقرينة على عوده الى الجمع ان التوبة قبل القدرة في حق قطاع الطريق لا تفسد

نوعانهم

قوله

نوعانهم دون اخر فانه عايد الى الجملة الاخيرة في تسمية ذلك جملة نساخ ايضا لان كلا
 من قوله فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبته مؤمن مفرد لان الاول بسند والثاني معطوف
 عليه **قوله** فانه عايد الى الاخيرة هي قوله واولئك هم الفاسقون لان حق ابي بيان
 لقرينة عدم عوده الى الاولى **قوله** الخلف اي السابق فعندنا نعم لانا نقول يعود
 الاستثناء الوارد بعد جملة منعاطفة الى جميع الجملة ما لم تقم قرينة على عدم العود في
 بعضها وعندنا في ضيقه لا لانه يخصه بالاخيرة **قوله** اما القران هو المسمى بدلالة
 الاقران وعند مبين حقيقة كما في قوله على التمرة مثلها يزيد او ان لنا غيرهما
 شاو الى ذلك اشار الشارع رحمه الله بقوله اي فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لاحدهما
 اي الجملتين من خارج اي من دليل خارج عن القران **قوله** يقضي النسبة في ذلك اي فيما
 لم يذكر من الحكم **قوله** مثاله اي القران قوله فاليوم فيه اي الذي هو مضمون الاول وقوله
 كما هو اي التجسس معلوم اي بدليل خارج عن القران وقوله وذلك اي التجسس **قوله**
 وخالفه المرفع اي مع موافقته لم في القول بدلالة القران لما ترجح على القران القضية عنه
 وقوله ان متعلق بترج **قوله** بمعنى صفة لما عرفت غير مرة ان الاتصال من صفات
 اللفظ والمراد بالصفة هنا الجملة الاولى من جملة الشرط والجزء الا ارادة ذلك
 اشار الشارع في اخر كلامه على التعريف بقوله فينبغي الاكرام المامول به بانعدام الجي
 الحر **قوله** احترز بالقيد الاول هو العدم في قوله ما يلزم من عدمه العدم **قوله** وبالشان
 هو وجود في قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولم يتعرض للعدم في قوله ولا عدم مع انه

في قوله
 بالمراد قوله بان يعطى تفسير القران ووضوح قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

يخرج المانع إذا حاجة إلى إخراجهم بخروجهم بالقيء **قوله** وبالثالث هو قول لدات
من مقارنة الشرط أي من خروج مقارنة الشرط والاحسن كما قال بعض المحققين أن يقال
من خروج الشرط المقارن أي فإن الشرط المذكور لا يخرج عن التعريف لأن طابقه عليه
لأن لزوم الوجود والعدم إنما جاء من السبب والمانع لا من ذات الشرط كما صرح به الشارع
قوله فلزوم الوجود والعدم في ذلك أي المذكور من المقارنتين لوجود السبب في الأول
والمانع في الثاني **قوله** ثم هو أي الشرط المحدود **قوله** كالطهارة للصلاة أي لصحتها **قوله** ولوي
وهو المخصص أي في المقصود هنا من جملة أقسام الشرط المحدود وفي انطباق تعريف الشرط
عليه إشكال لأن الشرط اللغوي من قبيل السبب المجلي فإن المتكلم به جعل بحيث يلزم من وجوده
الوجود ومن عدمه عدم ومن هنا قال السيد في حاشية المطول في بحث الشرط أن صدق
الشرطية إنما يتحقق بان تكون بحث متى تحقق الشرط تحقق الجواب انتهى بعينه وذلكات
الشرطية بهذه الحقيقة لزوم من عدم الشرط عدم الجواب ومن وجوده وجوده فيكون
الشرط سببا لا شرطا وإن حاول الشارع انطباق التعريف عليه بقوله في عدم الأكرام إلى أن
به الخريف أي أن الشرط هو الأكرام لما موربه الأكرام مطلقا والأول منعدم قطعا بانعدام
الجى وإشار بقوله ويوجد بوجوده إذا أمثل الأمر ولا يلزم من الجى وجوده ولا عدمه **قوله** على
الأصح الثاني في إشارة إلى أن قول المصنف على الأصح متعلق بالمسائلين ثم أن قول على الأصح متعلق
بما يتعلق به في وجوبه هناك حاصل من وجوبه هناك على الأصح الثاني في المسئلة الثانية **قوله**
من أن أصل أي الخلاف في الاستثناء وهو خلاف بن عباس رضي الله عنه ومن معه في أن شاء الله

وهو صفة شرط كما أشار إلى ذلك الشارع فيما مر بقوله ومثله الاستثناء **قوله** المتقدم تقدير
التوقف تحقق الشرط على تحققه وإن تأخر في اللفظ بخلاف الاستثناء فإنه متأخر في التقدير
كاللفظ لأن الأخرى يتوقف على وجود الخروج منه وضعف الفرق المذكور بأن أي الشرط
إنما يتقدم على المقيدين فقط فعلى تقدير تعلقه بالجملة الأخيرة لا يتقدم إلا عليها قبل
صدر الكلام إلا بالنسبة إليها فلا يتم الدليل على أنه متعلق بجميع الجملة المتقدمة عليها
تقدير **قوله** لما قدم من القول بأنه لا بد أي في التخصيص شامل للشرط وغيره أن
يبقى قريب من مدلول العام وهذا لا يتحقق عند إخراج الأكثر وقوله إلا أن يريد
استثناء من قول نسمع وقوله وفاق من خالف في الاستثناء فقط لا الرفاق مطلقا حتى يرد
ما ذكر **قوله** فتعود إلى كل التعدد أي من الموصوفات السابقة **قوله** ووقفت على الحاجة
أولاً في مثال للصفة المتقدمة كما أن قوله المحتاجين مثال للصفة المتأخرة وبالمثال الأول
يعلم أن المراد الصفة المعنوية لا خصوص الصفات النحوية **قوله** خرج حال عصباتهم بلحق
من أن العموم في الاستثناء من يستلزم العموم في الأحوال والأزمنة والبقاع على التصحيح
والإضافة في قوله حال عصباتهم بيانية **قوله** وهي كالأستثناء في تقدير وهي إشارة
إلى أن قوله كالأستثناء خبر عن حذف لا عن الغاية **قوله** ومثل قوله تعالى فأنزلوا الآية
لما كان غرض الشارع التمثيل للغاية ولما قبلها من عموم يعلمها أو عدمه صرح
بما قبل الغاية في الإيتين قصد الإيضاح ولما كان غرض المصنف التمثيل للغاية فقط
بنوعها انصرف على ذكر الغاية في الإيتين اختصارا فاندفع ما يقال إن ما ذكره المصنف

من الاقتصار على الغاية في الموضوعين اقدم مما ذكره الشارح لان التمثيل للغاية لا للعام
المغيب انتهى ثم ان قوله مثله حتى يعطى الجزية مثال المطلق الغاية التي تقدمها عموم يشملها
لوم نأت لا بقيد ورودها بعد متعدد **قوله** كعموم الليلة لاجزائها في لآية وان لآية
لما كانت طلوع الفجر لم يصور خروج جز من جز الليل وقوله لا للتخصيص اي
الاخراج **قوله** المحجج لا التدقيق في فهم المراد وهو قطع ما عدا المذكورين بين
قطعيهما بان ابتدا بقطع المحض وضمم باليصر **قوله** وذكر مثالين اي للغاية التي
هي تحقيق العموم لا للتخصيص لان الغاية في المثال الثاني وهو قطعت اصابعه من
الختصر لا البصر من جنس المعنى لان قطع البصر من جنس قطع باق الاصابع
بخلافها في المثال الاول وهو قوله سلم هي حتى مطلع الفجر فان طلوع الفجر ليس من جنس
الليلة فنبه بالمثالين على انه لا فرق **قوله** كما ذكرهم اي بنا على ما ذكرهم ابن الحاجب
قوله نحو اكرم الناس العلماء التمثيل بقوله تعالى وسر على الناس حج البيت من
استطاع اسر سبلا اظهر ليكون شاهدا ومثالا وايضا فانه ربما يتبادر من
العلماء انه نعت **قوله** اي المشاهدة تخصيص للحس فان الحس عام في ادراك الحواس
الحس الظاهرة والمشاهدة خاصة بحس البصر في جعل الحس المفسر للمشاهدة التي
للردراك مع انه نفس الادراك نسم الا ان تجعل البال لما يستوعب وانما لم يجعل الحس
مجازا عن الحاسة لتفسيره بالمشاهدة التي هي من انواع الادراك على انه لا مانع من ذلك
ويكون التفسير مجوزا بعد مجوز ثان يبراد بالمشاهدة التي هي المشاهدة ايضا **قوله**
خلاف الشدة

خلاف الشدة وجمع شاذ كما في مجود جمع لساجد **قوله** في منعم التخصيص بالعقل لم
يفل والحس مع شمول عبارة المتن لم يحسب الظاهر اما لان لم يره منقولا واما
لان التخصيص في الحقيقة تخصيص بالعقل لان الادراك للعقل بواسطة الحس
لكن في شق الثاني بعد عن مراد الشارح لقوله وباتي مثل ذلك كذا في التخصيص
بالحس **قوله** لان لا يصح ارادة اي والتناول فرع عن صحة الارادة كما ان التخصيص
الذي هو اخرج بعض الافراد عن حكم العام فرع عن التناول الناشئ عن صحة
الارادة وبهذا يتضح **قوله** في تعليل منع الشافعي نظر الى ان ما يخص بالعقل من
الافراد لا يصح ارادة تر بالحكم لما علمت من ان التخصيص فرع عن صحة الارادة
اذ هو فرع فرعها وهو الدخول **قوله** وهو اي الخلف اي بين الجمهور والشافعي مع
الشدة وذا **قوله** فعندنا نعم لان لفظ العام من حيث وطعم للعموم صالح لتناوله
قوله وعندهم اي الشافعي والشدة ولا لما سر **قوله** وباتي اي يخرجها مثل ذلك
كل اي ما ذكر في التخصيص بالعقل من التعليل ومن كون الخلف لفظيا في التخصيص بالحس
قوله وقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر اي الكتاب لتبين للناس بيقينتك للناس
ما نزل اليهم **قوله** فوض البيان مصدر بمعنى التبيين وكذا القول فيما بعدها
قوله فلا يحصل الا بقوله في الدليل وقوله لا بقوله يعني او بفعله **قوله** الشاملة انت
قوله تعالى وقوله بقوله متعلق بتخصيص **قوله** قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن
اي انقضاء عدتهن ان يضعن حملهن **قوله** فان قال المانع اي من تخصيص الكتاب

من قبل المجير ان السنة من جملة المنزل ايضا فانها وما ينطق عن الاله هو

بالكتاب **قوله** قلنا الاصل اي المستصح عدمه اي غير ذلك **قوله** وبيان الرسول
يعني ان قوله تعالى لتبين ليس مقصودا على البيان بالنسبة كما فهم المانع بل
البيان بالكتاب فان قيل البيان بالكتاب الحق جلي وعلو والرسول
بلغ لذلك اجيب بان يصح اسناده الى الرسول ايضا حقيقة لتزول على قلبه و
صدور عن لسانه **قوله** وقد قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب بآياتنا لعل
تبين ومن جملة ذلك الكتاب نفسه اذ هو شئ **قوله** فصر يانه اي بيان الرسول
سنة اذ المعنى لتبين يستلزم **قوله** على القرآن اي فلا يبين بالسنة الا القرآن
لا السنة والقصر من المفهوم اذ المعنى لتبين للناس ما نزل اليهم لا غيره
والجواب يوحى غايته الامر ان القرآن نزل لفظا ومعنى والسنة منزلة معنى لا لفظا
ولا يخفى ان المراد على المعنى واللفظ الاله وسكوت الشارع عن هذا الجواب
لصريحه في تخصيص السنة بالكتاب **قوله** كتحصيل حديث الصحيحين فيما
سقت السما المشرفان عام في خمسة اوسق ومادونها فخرج منه مادونا
بحديثهما اي الصحيحين ليس فمادون خمسة اوسق صدقة **قوله** جعله بينا
سنة اذ المعنى لتبين يستلزم كما مر **قوله** لانهما من عند الله فالمعنى لتبين
بالسنة او بالكتاب وانزل اليهم من الكتاب او السنة واسد تعالى اعلمهم
قوله قال تعالى وما ينطق عن الهوى اي هوى النفس وهذا لا شاهد فيه بحجته
اذا اجتمعا على القول بجوازهم في حق صلى الله عليه وسلم لا هوى فيه بل تمام الشاهد

في قوله تعالى

في قوله تعالى انه لا اله الا هو يحيى ويميت **قوله** ويدل على الجواز قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب
تبيانا لكل شئ اي والسنة شئ **قوله** وان خشي اي اخرج من عموم اي كل شئ واخص بغير القرآن
اي العقل والحس والسنة والاجماع **قوله** سأل على القول الاتي اي في هذا الباب عند قوله
ويجعل علم الصلوة والسلام فانه سيذكر في شرح قولنا بان فعله نسخ في حق وفي
حقا بطريق التام **قوله** قلنا محل التخصيص دلالة العام اي لا متنة **قوله** وثالثها
قال ابن ابي عمير اي التخصيص الكتاب بخبر الواحد ان خشي اي الكتاب بقاطع
اي تخصيصا سابقا لهذا التخصيص **قوله** ان ما اي العام الذي خص باللفظ حقيقة
اي فيما بقي من افراد العموم بالنظر الى القيد فقط فكانه لم يخص **قوله** اي ينبغي ان
يقال حيث فرق بين القطعي والظني الخ يعني ليس غرض المصنف ان الصواب عنده
هو هذا الفصل كما يوهه ظاهر العبارة بل الصواب لمن فصل ان يفصل هكذا
قوله بجوز اي التخصيص الكتاب بخبر الواحد **قوله** فالعموم في المتصل بالنظر اليه
اي افراد المتصل فقط فكانه لم يخص **قوله** قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم في النسبة
بمعنى الباء اي بسبب اولادكم **قوله** زيادة على امامه اي امام البضاوي اي ان التخرج
بوحد من علوم البضاوي دون امامه فانه لا يبوحد من علومه **قوله** المستند الى انما خاص
هو دليل حكم الاصل **قوله** في منه ذلك اي تخصيص النص بالقياس على النص اي العام
الذي هو الكتاب او السنة الذي هو اصل له في الجملة وان لم يكن اصل له في هذا الوضع **قوله**
وسايات اي وهو ان الحق ما لم يقطع فيه بنفي الصواب بخلاف الجلي **قوله** وقد شئ الى

على ذلك اي على نقل التفصيل عن ابن سريج والمنع مطلقا عن الجاي **قوله** ان لم يخص مطلقا
اي خص بغير اصل القياس او اصله **قوله** وقد اطلق اي ابن ابي الجوزي جواز تخصيص
الخص بالقياس اذا خص الخص بغير ما سبقا للتخصيص بالقياس سواء خص بخبر الواحد
او بقاطع وقوله اي الجوزي خبر الواحد ما اذا خص بالخص بغير ما سبقا بهذا التخصيص
بقاطع اضعف دلالة جليد بخلاف ما اذا خص بخبر الواحد فانه لا يجوز لان القيد
عنده اقوى من خبر الواحد ما لم يكن راوية فيها وجواز التخصيص بالاقوى بلا شرط لا
يستلزم جواز التخصيص بالاضعف لذلك **قوله** بان لم يخص التفسير لقوله لم يكن اصله
مخصصا وتصور لم وايضا ان بقي تخصيص الاصل بصدق بصورتين ان لا يخصص العموم
اصلا او خص منه غير اصل القياس ما الثاني فظاهر واما الاول فلون نفي العام
يستلزم نفي الخاص **قوله** بخلاف اصله اي تخصيص اصله فانه يجوز التخصيص بالقياس جليد
لان التخصيص في الحقيقة ينص لابه والى ذلك الاشارة بقوله فكان التخصيص ينص **قوله** بان
لم يخص اي العموم اصلا او خص بغير اصله على ما مر من ان العموم في المصطلح بالنظر الى افراد
المصطلح فقط فكان لا يخصص بخلاف التخصيص بمفصل اضعف دلالة العام جليد
قوله لنا اي على الجوزي مطلقا دليل عقلي ودليل سماعي اشار الى **قوله** الاول بقوله
ان اعمال الدليلين او ما من الفا احدهما الى الثاني بقوله وقد خص الخبر ويمكن ان
يكون الفرض الاستدلال بالوقوع بعد اثبات دليل الجواز كما قال بعضهم **قوله** لانه
مرفوع خص وقوله بقوله متعلق بخص **قوله** ويجوز التخصيص اي العام مطلقا **قوله** اي من

الموافقة

الموافقة تقسيمه اي الاولى والمساوي وقوله وان قلنا الخ مبالغة على جواز التخصيص
بالفحوى **قوله** فلا تقل له اف اي فلو تضمنه من باب اولي وهذا المفهوم يخص العموم في مناسبات
اليك فعاقبه **قوله** في الاجح راجع للفحوى ولدليل الخطاب كما اشار الى ذلك تعليل الشئ
انه حاصل ان المصطوق مقدم على المفهوم الشامل المفهوم الموافقة تقسيمه ولهموم المخالفة
قوله وهو مقدم على المفهوم اي ولا يخصص المقدم بغيره **قوله** وقد خص حديث ما به
وغيره ان لما لا يخصه شئ فان المانع في التقليل والكثير وقد خصه في القليل اي خرج
من عموم مفهوم الشرط في الحديث الثاني **قوله** ليس من افراد العام اي بالنظر الى الحقيقة
الحكم وان كان من افراده تناو لا لما مر ان العام المخصوص مراد عموم تناو لا احكاما فلما
لم يكن من افراده في الحكم المقصود فكانه ليس من افراده اصلا فليست اصل **قوله** وعكس المشهور
في اشارة الى ان الخلاف بيننا وبين الحنفية انما اشتهر في عكسه وهو عطف الخاص على
العام وان الخلاف ثابتا فيه ايضا في الواقع لان المدرك فيهما واحد عندهم وهو وجوب
الاشتراك بين المعطوف عليه في الحكم وصفته من عموم او خصوص مثلا وبعضهم فسر
الشهرة في العكس بالشيوخ في الاستعمال في عكسه دونه فان اراد بالشيهرة الاكثرية
لا اكثرية المقابلة للقلة فظاهر وان اراد الاكثرية المقابلة للقلة فلا لورود كل
منها في الصحيح **قوله** اي يقصر على ذلك فيه اشارة الى الفرق بين ايقاع التخصيص
على الخاص وايقاعه على العام وحاصله ان تخصيص الخاص بمعنى خراجه من حكم العام
وتخصيص العام بمعنى قصره على ذلك الخاص فتنبه لذلك فينبغي ان كثير من المسائل

الآية **قوله** في الحكم أي حكم المعطوف عليه وصفة أي الحكم من عموم أو خصوصي مثله **قوله**
فلنا في الصفة تمنوع أي أما شاركت له في الحكم فلم وأما في الصفة فمنوع **قوله** مثال
العكس قدم لأنه الشايح كقدم **قوله** في الحديث لا يقتل المسلم بالكافر في المعطوف
عليه عام في الحربي وغيره وظاهر العطف العموم في الكافر المقدر لكن صد عن العموم
فيه الإجماع على قتل المعاهد بغير الحربي فعين أن المراد به الحربي فقال الحنفية
الحربي في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في صفة الحكم وغيره
بمع ذلك لعدم الحاجة إليه **قوله** وقيل لا أي لا يشمل قوله تعالى والمطلقات مع
الرجعيات البواين ويؤخذ حكم البواين وهو التبرك من دليل آخر **قوله** ولا يصح
أن مذهب الراوي ضمن المذهب معنى القول فعلمه بالبيان قوله بخلافه وكذا القول
في قول الشارح وقيل أن مذهب الصحابي غير الراوي للعام بخلافه **قوله** فلنا في ظن
المخالف أي قلنا حصر المخالفة في الصدور عن دليل مسلم لكن في ظن المخالف ولا يلزم أن
يكون كذلك في نفس الأمر **قوله** مع قوله أي ابن عباس وفي قوله أن ثبت عنه إشارة إلى
ضعف نقله **قوله** ويحتمل أن ابن عباس كان يرى أن من الشريعة لا تتناول الموت
فلا يكون من هذه المسألة وهي مخالفة مذهب الراوي للعام لم يرد **قوله** بحكم العام
أما ذكره بغير حكم العام فيخصه من حكم العام ويخرجه منه سماعه من غيره من غير
العام على المفرد **قوله** قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة أي عند الجمهور **قوله** نفى احتمال الخصم
أي خراج من العام **قوله** بلفظ إذا دمج لإهاب فالعموم على هذه الرواية لإهاب

وفي الأول

وفي الأول في أي ما إهاب **قوله** بصفة العموم يرجع للمأثور والمنه **قوله** بأن فعلها الناس
أي أكثر الناس لا جميعهم ولا لكان ذلك إجماعا لدخول جميع المجتهدين الله
المعقد بهم الإجماع فيهم بل لو فعلها جميع المجتهدين فصار عن جميع الناس كان
ذلك إجماعا من غير حاجة إلى التقييد بعدم الإنكار كما أنه عليه بعضهم وهو
ظاهر **قوله** والمخصص في الحقيقة التقرير والإجماع إذا سنده إلى العادة بحاز
قوله ولا يصح أن العام لا يقصر على المعتاد المخالفين بين هذه المسألة والتي
قبلها أن هذه في العادة السابقة على العام وذلك في العادة اللاحقة له ولذا
قال في المتن بل تطرح العادة السابقة وقال الشارح ثم أي عن بيع الطعام الخ
قوله أي العام في الثاني أي القسم الثاني وهو ما رواه أما في الأول فلا تطرح
له العادة السابقة لدخول المعتاد في أفراد العام فليس خارجا عنه حتى تطرح
العادة للعام **قوله** فيجوز أي العام على عموم في القسمين أي المعتاد وما رواه
قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالجواز أي بثبوت الجواز **قوله** كل جار ونحو
لكل عمر في الحديث لا في **قوله** عارف باللفظة أي العربية والمعنى أي اللفظة **قوله** قلولا
ظاهر وعموم الحكم أي المحكوم به وقوله لم يأت له أي القابل في الحكاية له أي لما
صدره قومه جواب السائل مستند خبره تابع للسؤال **قوله** وغير المنقل يرفع
غير تمت جواب ودون يتعلق بالمنقل والمعنى جواب السائل الذي لا استقلال
له بالافادة بدون السؤال تابع للسؤال في عموم وخصوص **قوله** فلا إذن أي فلا

يباع اذن فقوله فلا اذن هو المثال فانه عام في جميع افراد بيع الرطب بالشتر من
 السائل ومن غيره وغير متقل بدون **قوله** فقال يجزئك هو المثال فانه
 جواب خاص بالسائل عن الموضوع بالبحر لا يعم غير السائل وغير متقل بدون
السؤال **قوله** والمتشعل دون السؤال اي المتقل بالافادة بان لا تكون افادة من شرط
 بالسؤال حتى لو اقتصر عليه وقطع القطر عن السؤال كان كافيا في الافادة بخلاف غير
 المتقل فانه لا يفيد الا بالكل الى السؤال لما بينهما من الارتباط **قوله** الاخص
 منه اي محب المفهوم كما يستظهر بالمثال وقوله جازي اي جازي الوقوع لا مانع من
 وقوعه شرعا ولا لغة اذا مكنت معرفة الحكم المسكوت عنه اي من الجواب
 المذكور اي اذا امكن المخاطب ان يعرف حكم المسكوت عنه من الجواب بان يكون
 في الجواب تنبيه عليه ويكون المخاطب وهو السائل اهلا للتنبيه لذلك وتلي
 من وقت العمل ما يبيع زمان السائل الذي يتوقف عليه التنبيه قال الكمال ابن
 ابي شريف فهذه الشروط الثلاثة المذكورة في المحصول تبعا لغيره مندرجة في
 المتن كما ترى انتهى اما اندراج الشرطين الاولين في عبارة المتن فظاهر واما
 اندراج الثالث فمن المعنى والعلة وهي اليقين عن وقت الحاجة التي هي
 العلة في عدم الجواز عند عدم امكان المعرفة **قوله** في جواب من افطر الحر فلو
 من افطر نعم المجامع وغيره وقوله من جامع اخص منه بحسب المفهوم وهو المتقل
 بالافادة بدون السؤال **قوله** والساوي اي والجواب المتقل بالافادة بدون

السؤال الساوي للسؤال في عموم وخصوصه ولفظه لا يحتاج الى بيان **قوله** وكان يقال
 لن قال جامعة الخ فالجواب في المثال الاول وهو من جامع في نهار رمضان الخ
 ساو للسؤال في العموم وهو متقل بالافادة بدون السؤال لا ارتباط له فيها به
قوله ولا عم اي والجواب المتقل بالافادة الاعم من السؤال ذكره الخ **قوله** في سؤال
 اي واقع في سؤال فقوله في سؤال تمت ثان سبب **قوله** نظر على يعتبر وقوله
 كظاهر للفظ اي لفظ العام **قوله** اتقوا متانين متانين خطاب له صلى الله عليه
 وسلم كما صرح بذلك في بعض الرواية **قوله** وهي يتكرر في فيها المحض اي خرق المحض
 ولتن صدر بمعنى اسم الفاعل اي الاشياء المنقطة **قوله** فقال المظهر فيه
 الشاهد فانه نعم ببر بضاعته وغيرها كما اشار الى ذلك الشارح بقوله اي
 بما اي الماء مما ذكر وهو ببر بضاعته وغيرها **قوله** وقيل ما ذكر اي الماء مما ذكر خاصة
 رجع بقوله وقيل هو مقصور على السبب لمقابل لقوله الاكثر **قوله** ليضم السادة
 اي خدات البيت الى السقاية الحاج **قوله** وهوقة السبب الاضافة بيانية
قوله لو رده فيها اي صورة السبب اي لو رده بسببها **قوله** وقال الشيخ الامام
 والد المصنف كغيره هي ظنية الخ او رده على ان ينافي ما نقله المصنف في شرح المحصر
 عن القاضي وغيره من الاجماع على ان صورة السبب دخله قطعا واما عورض
 ذلك بل لازم قوله الى حيفة لا يصح قوله على ان العلوية ابن الهمام ذكر في تحريره
 ان ابا حيفة لم يخرج صورة السبب لان الفرائض عند ابي حيفة هي النكوصة

وام الولد واطلاق الفراش في الحديث على ولادة دفعة بعد قول عبد بن ربيعة
ولد على فراش ابي لا يستلزم كون الامة تطلقا فراشا لجواز كونها كانت لم ولد
وقد قيل به ويشعر به ايضا لفظ ولادة فاعلم بمعنى فاعلة من الولادة نقل
عنه تليد الكمال ابن ابي شريف بمعناه في حاشية **قوله** ان ولادة مقول القول وما
في قوله ما لم يقرب صدره نظرية وقوله نظر اعلم لا يلحق او علم قوله وقوله ان لا يلحق
اي الرجح وقوله اخراج فاعل لزم اي اخراج ولادة المستخرشة **قوله** حتى يكون
ظعي الدخول في يكون ضمير يعود على خاص لانه وان تاخر عن لفظا متقدما عليه
مرثية **قوله** بمعنى وضعه اي القران موضع كوضع سورة العنبر عقب البقرة و
النساء عقب العنبر وهكذا **قوله** عام فاعل تلوته وقوله للناسبة علم تلوته
قوله تعالى لم تر الى الذين اوتوا اي اعطوا نصيبا من الكتاب اي من جنس الكتاب
يؤمنون حال من الذين **قوله** وشاهدوا اي وقد شاهدوا فيما سبق قتلى بدر
وقوله على اخذ بشارهم اي قتلى بدر **قوله** محمد اي محمد فحذف منه اداة الاستفهام
لقريظة ام **قوله** بما في كتابهم اي التوراة وقوله المنطبق اي النعت عليه اي النبي صلى الله
عليه وسلم واخذاه الموثوق عليهم اي على اليهود ان لا يكتموا اي ذلك النعت
فكان ذلك النعت بسبب كون في كتابهم واخذ الموثوق عليهم امانة لا رتبة اي اولادها
وقوله ولم يودوها عطف على كان وقوله حيث ظفر النفي في لم يودوها **قوله**
هذا القول اي مع نفعها لهذا القول النوع علم فان النوع يقضي المسمى

المسمى يقضي

المسمى يقضي الامر بضد للمسمى عنه وهو معنى قول المفيد للامر بمقابلته اي بان تقولوا
هو اي محمد واصحابه اهدي منكم سبيلا **قوله** المشتمل تحت مقابل **قوله** ما فادته اي المقابل
قوله بالطريق السابق متعلق ببيان **قوله** في الرسم اي الوضع وقوله مترادف خبر ثان
قوله والفتح عطف على ندر اي فتح مكة **قوله** وانما فادته يقرب منها اي صورة السبب
ولم يقل ومنها لانه لم يرد العام بسبب اي الخاص بخلافها اي صورة السبب فان
العام ورد بسببها **قوله** عن العمل بالعام اي في جميع افراد وقوله المعارض لم اخذ
من قوله المتن نسخ اي الخاص العام اذ لا يصور نسخ الا عند المعارضة وفي
قوله اي عن دقة اشارة الى ان في المتن مضافا محذوف فاقبل العمل والمراد كما
قال بعضهم تاخير عن دخول وقت العمل لانه انقضاه فانه ليس بشرط
قوله نسخ الخاص العام لم يجعل تخصيصا لان التخصيص بيان للمراد بالعام فاذا
تاخر عن وقت العمل بالعام لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة وهو مستعمل
وقوله بالنسبة الى ما تعارض فيه ما هو من قوله في المقابل وقيل ان تقارنا تعارضا
فقد رخصا كالتصين وهو ظاهر اذ لا نسخ الا عند المعارضة كما علمت
قوله قلنا الخاص اقوى الخ اي فرق بين المفسر والمفسر عليهم وان التعارض في المفسر
عليه بين خاصين وفي المفسر بين خاص وعام والخاص اقوى من العام ففي المفسر
مكاfoot بين المتعارضين بخلاف المفسر **قوله** على ذلك البعض اي مدلول الخاص
لانه اي ذلك البعض يجوز عقلا ان لا يرد من العام بخلاف الخاص فانه نص

فيه كعكسه اي ان العمل بالعام كما اشار اليه بقوله قلنا الفرق بين المتأخرين ان
 العمل بالعام **الحزب** ان العمل بالخاص المتأخر عن العمل بالعام لا يلغى العام بالخاص
 بل افراد الخاص فقط بخلاف العكس وهو العمل بالعام المتأخر عن العمل بالخاص فان يلغى
 الخاص بالخاصة **ك** توهمه النكرة او رد عليه ان النكرة عندهما على ما نقله الشارح عنهما
 اذ عرفه الامدي بالنكرة في سياق الاثبات فلا يصدق بالنكرة في سياق النفي **و**
 ابن الحاجب ما دل على شايع في ختم قل يصدق بالشايع في نوع بخلاف النكرة
 لكن قد يقال في الجواب عن المص من جانب الامدي ان النكرة في سياق البقي من
 قبل العام كما تقدم لان قيل المطلق ومن جانب ابن الحاجب ان توهم من ماصدة
 النكرة لكن هذا لا يخلو عن عنابة **ح** وان الفرق بينهما بالاعتبار يعني اعتبار
 الوضع لا التكلم كما يرشد اليه **ح** الدال على الماهية او الدال على الوحدة الشايعة
 لان الدلالة انما تتوقف على اعتبار الوضع دون التكلم اعتبار لان اللفظ ان
 اطلق دل على معناه الوضعي اعتبره التكلم واردة ام لا كما بين على ذلك بعض
 المحققين **و** والوحدة ضرورية او رد عليه ان الحكم على الماهية قد يكون باعتبارها
 من حيث هي كقولك اسد اجزاء من ثعلب لا باعتبار وجودها حتى تكون
 الوحدة من ضرورياتها **و** والاولى الدال على الوحدة الشايعة **ح** لا لازم
 السابق الدلالة على الوحدة الشايعة لانها جزء من مفهوم عندها والجزء
 لازم للكل **ح** كما ضرب مثالا لطلق الماهية لا للماهية كما اشار الى ذلك

مبحث المطلق
 بلغ صحة و
 مقابلة بحسب
 الطاقة

بقوله من

بقوله من غير قيد **ح** لوجود الماهية بوجود جزئ لها الذي عليه المحققون كالسيد
 في شرح الموقف وغيره ان الماهية الكلية لا يمكن وجودها في الخارج مطلقا ولا في ضمن
 جزئيات صورة مطابقة للماهية لانفس الماهية اذ كل ما يوجد في الخارج متعين
 شخص لا يقبل الشراكة وقد اشار الشارح الى هذا التحقيق بقوله في تقدير
 كلام الامدي وابن الحاجب لان المقصود الوجود ولا وجود للماهية وانما توجد
 جزئياتها فيكون الامر بها امر جزئياتها وحاصلا ان الامر المتعلق بالفعل كضرب امر يطلق
 الماهية ومطلق الماهية امر كلي يستحيل وجوده في الخارج فلا يكون ما مر به اذ من
 شرط الماوريه الامكان فيصرف الامر عن مطلق الماهية الماوريه باطاهر الجزئ
 من جزئياتها لان الاصل برة الذمة مما زاد عليه كما اوضح ذلك بعض المحققين قوله
 والمفهومين اي مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة **ح** وذكر بعض جزئيات المطلق انما
 فالجزئيات المطلق لان المطلق عند المص الدال على الماهية بل قيد كما تقدم
 وكما في اي المطلق والمقيد باعتبار حكمهما مثبتين **ح** عن وقت الخطاب به قيد
 المتأخر بذلك لوقوعه في مقابلة المتأخر عن العمل بالمطلق **ح** عن المقيد مطلقا
 اي علمه ام لا **ح** قلنا الفرق بينهما اي بين ذكر الجزئ من المطلق وذكر الفرد من
 العام **ح** وان كانا اي المطلق والمقيد المتحد حكمهما وموجبهما **ح** بمعنى غير
 مثبتين بشرا لان **ح** وان كانا منفيين لما وقع قسما لقوله وكانا مثبتين حمل
 على ما يغاير المثبتين من المنفيين والمهيين وان كان المتبادر من المنفي لا يشمل

النهي ووضح من ذلك ان يقال لما وقع النفيان فيما للثبتيين وكان النهي
 نفيًا في المعنى حمل النفيان على ما يعم النهي اذ لا فرق في المعنى وعلى كل لما كان
 حمل النفيين على ما يعم النهيين خلاف ظاهر العبارة صدر الشارح التفسير
 بمعنى اشارة الى انه تفسير مراد **هو** في القابل بحجة المفهوم اشارة الى ان اللفظ
 في قابل المفهوم من اضافة الفاعل الى المفعول على حذف الجار والمضاف **وهو**
 اي المسالمة مع خاص وعام اي لا يطلق ومقيد والتعبير بهما مجاز بالنسبة الى
 الاصطلاح **مع** اتحاد الحكم لانه لما اقتصر على اختلاف السبب بعد ذكر
 اتحاد الحكم والسبب علم ان الحكم متحد **في** ذلك اي اختلاف السبب
 واتحاد الحكم **مع** وان اتحاد الموجب بغير الجيم اي السبب كما تقدم **مع**
 المطلق لبيان الحكم **مع** كما في قوله تعالى في قضا رمضان فعدة من ايام اخر
 الخ اي فاطلق الصيام في قضا رمضان عن التتابع والتفريق وقيد في كفاية
 الظاهر بالتتابع وفي صوم التمتع بالتفريق **مع** يستغنى فيما اطلق فيه عنهما اي
 المتنافيين ان لم يكن المطلق فيما اطلق فيه اول باحدهما من الاخر اي المتنافيين
مع لا تمناع تقبيدهما اي مع التنافيهما **مع** فلا اي في سبب استغناءهما
 لا يجب في قضا رمضان الخ **مع** وبين مقيد اي المطلق دون المقيد الاخرية
 اي المطلق اي بالاحد الاول **مع** فان قيل الحمل لفظي اي ان المطلق يحمل على المقيد
 لفظا فلا يقيد المطلق باحد القيدين المتنافيين لانتفاء المرجح على

المحملة

المحتمل المرجوح اي لدليل او شبهة كما يدل عليه التفصيل بعده فلا اعتراض
 بادنى دليل اي امر يدل على رجحانه كما القيام في الآية بالفرم عليه اذ من المعلوم
 شرعا انه لا يومر بالوضوء والتلبس بالقيام الى الصلاة والدخول فيها **مع**
 ان الخطاب بحمل اي يحمل هذا التأويل وهو قوله عليه الصلاة والسلام است
مع حاجته الى ذلك اي وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 ولا يخفى ان هذا كاف في بعد هذا التأويل فقوله فلم ينقل تجد بد نكاح قطعه
 ولا من غيره اصله كما صرح بذلك المضد **مع** ومن البعيد تأويلهم اي الحقيقة وكذا
 القول في ضمها برجمع بعده **مع** سنين مكينا على سنين مدا اي بان يكون المراد من
 قوله تعالى فاطعام سنين مكينا ذلك وليس الغرض ان تلفظ سنين مكينا
 اطلق على سنين مدا البلاء بلزم التنازع بين المتن والشرح فان نقض المضاف
 يقتضي بقا سنين مكينا على معناه كان المعنى فاطعام سنين مكينا والمراد
 بالطعام المطعم **مع** وتطافر قولهم على الدعاء الحسن فيكون اقرب الى الاجابة
مع اي حمل اول بعضهم على الصغيرة الخ حاصله ان الحمل على الصغيرة وبابعداها
 على التدرج لا المحبة كما قد يتوهم من ظاهر العبارة **مع** حكم اللسان اي اللفظ
مع ووجه بعده اي التأويل اي على كل من المحال الثلاثة **مع** فصر للعامة اي لوكد
 عمومها اي وتكرير البطلان ثلاثا في بعض الروايات فان عند احد في السن
 الاربعة بلفظ فكاها باطل فكاها باطل **مع** اي الصيام من الليل اي في الليل

لا منه الخ واقع في موقع العلالة لزيادة البعد اي في
 الآية لم ينقل بغير

فكان الشارح اعتمد في ضبط المصطلحات والافلوكان مجردا عطفيا على قول اية السورة فكان
طريقا ادرجه ان يقال ولا اجمال في تحريته عليكم انتهى وذلك ان تقوله ان ما ذكره
الشارح صالح للايدان بالعطف وطريق الادراج لا يتخير فيما ذكره المعترض غاية الامر
انما ذكره تفنن في العبارة قوله وسبح الشارح الناصية بين ذلك اي لان المراد
بعض بقدرها اذ يقولون بتعيين الناصية **وسبح الشارح الناصية** من
ذلك اي من طلق المسح لانه بين ذلك **وسبح** وجوده حسنا اي بناء على نسبة
الفاسد من الكمال **نكاحا** على تقدير تسليم الخ إشارة الى منع وجوده حسنا
بخصر الكمال بالصحيح **وهو** قريب من نفى الذات اي الذي هو التقي لفته **لا حاجة الى**
جميعها ومن هنا صرحوا بعدم عموم القضي بغير الضاد كما مر في بحث العام **وهو**
هذا اللفظ اي السابق وهو رفع عن استي الخطا **الخ** والكلام فيه كما تقدم اي في
ساول فكان ينبغي ان يفرض على احدهما او يذكرهما معا في محل واحد **ولا يشترط**
بينهما اذ معناه الجمع وهو موجود في كل من الحيض والطمه فان دم الحيض يجمع في الجملة
في ايام الطهر وفي الرحم في ايام الحيض **صالح للعقل** ونور الشمس وتخصيصه بكل
منها يحتاج الى قرينة وهذا يندفع ما يقال ان صلاحية لنور العقل مع قرينة خلاف
نور الشمس **تشابههما** بوجه هو لا هندا بكل منهما وان كان في نور الشمس
وفي نور العقل معنويا **صالحا** للسماء والارض اي مثالا لهما اي في الجسمية
وهو التركيب من جزئين **نصاعدا** المكسورة راجع للفاعل وقوله المفتوحة راجع

للمفعول

للمفعول **اي** حريت عليكم الميتة الخ تفسير مبين **ويستوي** لا اجمال الى المستثنى
منه لان الاستثناء الجمولي من المعلوم بصير الكل مجهولا **وعليه** اي لا يند **اما**
قدم المصنف الخ فان لا يند انقض استثناءه تعالى يعلم المشابهة وغاية الراشدين
في ذلك تفويض معناه الى الله تعالى بخلاف العطف فانه يقضي اعلام الله لهم بذلك
وكلاهما بالجر عطف على الشيخين اي وعلى شرط كل منهما منفردا عن الآخر في بعض
اي في الحديث **ويختلف** المعنى باعتبارهما والفرق على الادوار وصف بالمهارة في الطلب
خاصة وعلى الثاني وصفه بالمهارة في الطلب وغيره **وبين جميع اجزائها** وجميع صفاتها
المراد بالجميع في الموضعين المجموع اذ الفرض الثلاثة في هذا التركيب الخاص وليس الثلاثة
فيه لكل فرد فرد من افراد الاجزاء ولا من افراد الصفات **او** حمل على الثاني موجب
كذلك لان صفة مجموع الثلاثة الفردية خاصة **والثاني** مقترن بمفسر اي حريت
الخ **لانه** اي الاحد خط الكلام اي ركنه الآخر **ولان** المسمى الشرعي اوضح من
اللفظ اي فلا اجمال في لفظه مسمى شرعي ومسمى لغوي بل يحمل على الشرعي كما اشار
الى ذلك بقوله فيحمل على الشرعي اذ لا اجمال مع اوضحية **وقيل** لاخ النهي اي لا
يكون المسمى الشرعي اوضح من النهي بناء على ان الشرعي هو الصحيح والنهي يقضي الفساد
وهو اي اللفظ يحمل الخ **بان** يقال كالمصلاة الخray فالجوز من اطلاق لفظ المشبه
به على المشبه **لا** استحالة الطواف عليه توجيه لصحة الاطلاق لا علاقة ولا لكان مجازا
والفرق انه حقيقة **فلا** يعبر فيه اي الطواف ما ذكر اي من الطهارة **ومعنى** تارة ولغتين

الحزب اللوم بينهما بمعنى في **قوله** على السوا فمعلق بمسعمل او حاله من تارة وتارة وقوله
وقد اطلق حاله من ضمير المستعمل ومعنى اطلاقه تحريكه عن القرن **قوله** وقيل يرجح المعنى
اي يحمل اللفظ عليهما وقوله لانه اي المعنى الجامع للمعنيين او الحمل على المعنيين المعنى
من ترجمهما اكثر فائدة **قوله** للتردد فيه اي تردد اللفظ في الاخر **قوله** والظاهر ان الحزب من كلام
الشاعر **قوله** مثال الاول اي اللفظ المستعمل بمعنى ولعنيين لسر ذلك المعنى لانه
تارة اخرى الحزب **قوله** ولا يوطى بكسر الطاء كما اشار اليه بالتفسير **قوله** وهو اي المعنيان
او ما ذكر من المعنيين وانما افرد الضمير على الاحتمال الاول لان المعنيين هما معناه
للفظ وحاصله ان المعنيين هما عقده النكاح لنفسه وعقده غيره والقدر المشترك
بينهما طلق العقدة **قوله** ومثال الثاني اي اللفظ المستعمل بمعنى تارة ولعنيين ذلك المعنى
احدهما تارة اخرى الحزب **قوله** لكن اذا كانت الحزب استدراك على بعض اصحابنا **قوله** وقوله
بوفس ابن عبد الاعلى عن الشافعي او رد عليه ان الذي نقله يوفس ابن عبد الاعلى انما هو
انها تولى امرها رجل بزوجها وانما تزوجها بنفسها فانما هو وجه نقله الماوردي في قوله
قوله بمعنى التبيين البيان برد تارة اسم مصدر بمعنى التبيين وتارة مصدر بمعنى
الظهور والمراد هنا الاول كما اشار اليه في المتن بقوله اخرج الشيء الحزب **قوله** من جهة الكلام
الحزب الحزب هو المكان والمراد به في الموضعين الصفة **قوله** اي لا تضاح بتشديد التاء التاء
الفوقية **قوله** لا يسمي بيانا اي اصطلاحا وان سمي بيانا لغة فاندفع ما قيل انه يسمي
بيانا ايضا فلا واسطة فلو وجه للقيد **قوله** وانما يجب البيان اي عقلا بمعنى انه

لا بد من ان يريد ان يفهم المشكلة لحاجة اذ الفهم شرط التكليف وفي دعوى الاتفاق
اشكال على ما تقدم من قوله يجوز التكليف بالحال مطلقا ومن ثبوت الخلاف في تكليف
الفاعل **قوله** قلنا لان لم امتناعه هذا على سبيل النزول وادخا العنان والافرن لم
اولا ان الفعل اطول من القول اذ قد يطول البيان بالقول اكثر من طول الفعل بالفعل
بيان ما في ركنين من الهيئات سلمنا ذلك لكن لان لم لزوم تاخير البيان في كل
الزوم ان لا يشترع فيه عقب الامكان وهنا قد شرع فيه وانما الفعل هو الذي يستدعي
زمانا ومثله لا يعد تاخيرا سلمنا ذلك لكن لان لم امتناع تاخير البيان اذ كان لغرض
واما هنا فالغرض وهو سلوك اقوى الطريقين في البيان اذ العقل اقوى في البيان
من القول لكونه ادل على المقصود سلمنا ذلك لكن لان لم امتناع تاخير البيان مطلقا
انما امتنع تاخيره عن وقت الحاجة وقد اشار الى جميع ذلك في المحقرات الحاجب والشاح
افضل الجواب **قوله** وان المظنون اي متناهيين المعلوم كذلك **قوله** قلنا لوضوحه اي انما
نزله منزلة وان لم يكن في درجته لوضوحه الذي يحصل به البيان من المعلوم وليس
معادضاله حتى يتسع تنزيله منزلة او التساوي انما يعتبر عند التعارض ليل يلزم
الفا الاقوى بالاضعف كما اوضح ذلك بعض المحققين **قوله** من القول او الفعل اي الوارد
عقب مجمل تقدمهما وكل منهما صالح للبيان وهما منفقان كما اشار الى ذلك بقوله
المحققين في البيان واخذ ذلك من قوله وان لم يتفق البيانان ومن قوله من القول
والفعل تبعضية ويصح ان تكون بيانهم مجمل الواد بمعنى او **قوله** اي الجبين اشارة الى ان

المصدر عن اسم الفاعل فان القول او الفعل بين اي دل على البيان لا ينصر
البيان **في** قلنا هذا اي محل كون الشيء لا يوكد بما هو دون **في** كان نراد الفعل على
مقتضى القول صدر بهذا القسم رعاية لمثال المتن **في** بعد نزول آية الحج حذف هذا
في المتن لظهوره اذ لا ينصور طواف الركن بعد انصراف من الحج **في** نذب اي مندوب فحقه
وحضائ **في** مما بين الدليلين اذ لو جعل البيان هو الفعل للزم الفا القول لزيادة
الفعل على مقتضاه فلم يكن فيه فايده ومن القواعد المقررة ان الاعمال الدليلين او
من الفا احدهما **في** كما في قسم اتفاتها الاضافية **في** ونقص الفعل عن تخفيف
في حق صلى الله عليه وسلم اي فيكون خصوصية **في** فان كان اي المتقدم القول هو هذا التقرير
على قول اي **في** حكم الفعل كما سبق اي من انه تخفيف او الفعل اي ان كان المقدم
الفعل **في** فازاده القول علم مطلوب اي ولا نسخ **في** بقرينة ما سياتي هو قوله
سواء كان للمبين ظاهر ام لا **في** مثل هذا العام مخصوص هذا وما بعده من المطوفين
امثلة للبيان الاجمالي فيما له ظاهر ولما البيان التفصيلي فكان يقال في صورته
او مقابلة كذا او نسخ في وقت كذا **في** وهذا الحكم نسخ بمعنى المستقبل اذ الفرض
تاخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الفصل والحكم لنسخ في الحال لا يتوقف
فعله في المستقبل **في** ببدل مثال لا يفيد بدلا كون في خبر التمثيل فلا يقال كان لا ولا
حذفه اذ يجوز النسخ ببدل كما سياتي **في** لوجود المحذور قبله هو ايقاع التاخير
المخاطب في فهم غير المراد **في** لمقارنة الاجمالي لتعليل لقوله دون التفصيل يعني ان البيان

الاجمالي

الاجمالي المقارن وورد الخطاب لم يمنع تاخير البيان التفصيلي لانفا المحذور السابق
وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد بمقارنة لاجمالي **في** لانه رفع للحكم اوجبان لانه
امره اي وليس بيان المراد به اذ كل من الحكم النسخ والحكم النسخ متعلق بنفسه
لا جامعة بينهما وبين الاخر حتى يرد بلفظ واحد **في** وقبل يجوز في النسخ اتفاقا فيحصل
ان النسخ طريقين طريقة قاطعة بالجواز وطريقة حاكية لقولين **في** وهذا اي القول
اذا وس مفرغ على الجواز في كل اي كل البيان وفسر التزيم بقوله اي قبل علم اي على
الجواز في الكل وحاصله انه ينفع على القول بالجواز في الكل قولان في جواز تاخير البيان
من البعض ولا يصح الجواز والوقوع **في** وما يدل في المسئلة الخ في التمثيل بالحديث
كما قال بعضهم مناقشة لان الشيء صفة قضى بالسلب للقائل في وقته بدو نفي الصبي بين
انه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب اي جهل المعاذ بن عمرو بن الجموح **في** وان الآية قبل في
غرفة بدو في سابع عشر رمضان من السنة الثانية من الهجرة وغرفة في شوال من السنة
الثمانية بعد الفتح **في** وقوله تعان الله يا مكرم ان نذب نحو ابصره يقال عليه وعلى ما بعده
انه شرع من قبلنا وليس شرعا لنا ولو ورد في شرعنا ما يقرر على ما صح بعض المتأخرين
الآن يقال انه مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذ اورد في شرعنا ما يقرر
كما ذهب اليه جماعة من اهل العلم **في** لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة
اي والا لانفتت فائدة الرسالة في اللزوم باطل فكذلك اللزوم **في** وقيل لا يجوز
ذلك اي انه لا يعلم المكلف لوجود بالخصوص ولا بانه مخصص **في** وهو منصف هنا

لان البيان قد وجد فان لم يستوعب المكلفين ومن لم يبلغهم منهم فلتفصيله بعدم
 البحث عن كذا ذكره الشارح وقد وقع ان بعض الصيغ الخرافا استدله على الخصاص السمي
 دون العقلي لكونه محلا وفاق **في** **المرجع** علمه طلبت **في** **مخصص** الجوس اي يخرجهم من عموم
 قوله تعالى فاقتلوا المشركين **في** **مخصص** الجوس ههنا هذا يخصه فعلى كما ان قوله صلي
 عليه وسلم سواهم ستة اهل الكتاب بخصه قوله **في** **الشوكة** النسخ قيل التمكن
 فانه لا اهد للتعب بالحكم **في** حتى يكون الخطاب الثاني دالا على انتهاء وما قيل من
 ان بيان انتهاء التعلق يصدق بانتهاء بعد التمكن من الفعل وقبله لوجود اصل الكلفة
 بالحكم الدال قبله خلاف الظاهر من اطلاق انتهاء الامد كما يقضي الذوق السليم
 في فصل الفرق بين القرابين وانفع ما قيل ان موادها واحد ورفع الحكم يستلزم بيان
 انها امة عند استدوا بالعكس **في** **اي** من حيث تعلقه اي لا من حيث ذاته فانه قد يمتثل
 عليه الرفع لكونه من صفات الحوادث فاضافة الرفع اليه من حيث تعلقه لحدوثه وتجدده
 اي الماخوذة من الشرع بيان لوجه النسبة **في** **رفع** الاباحة الاصلية اي كونه وجود
 صوم رجب فان الاصل براءة الذمة منه حيث لم يوجب الشرع فبقى على اصله من عدم
 الوجوب بحكم العقل بعدم وجوبه مستندا الى الشرع في عدم ايجابه اياه والاصل براءة
 الذمة منه وهذا معنى قوله الشارح اي الماخوذة من العقل فليس مبنيا على اصول المعاني
 كما قيل اذ لا يحسن ذلك في مقام التفسير لحرز الغريب الجاني على الاصول الصليانية
 كما يعرف بادي تامل **في** وذكرها اي العقل والاجماع اي خصها بالذكر دون غيرها مما

هذا خطاب



بقوله خطاب وقوله بقوله متعلق بنكر **في** **اي** فيه دخل بسكونه الى المعجزة وقد
 تفتح **في** **السقط** محله علة لكونه الرفع بالفعل وفي قوله فانه مخالف للاصطلاح
 اشارة الى ان اشتماله على الدخول به حيث مخالفته لتسمية الاصطلاحية لانه حيث
 المعنى اذ لا ينافي له في انه ينسخ حقيقة غايته الامر انه لما كان اجاب عن الرجلين
 في عان بغيرهما فلا يتصور ربا اجاب عنهما شرا بعد سقوطهما وكان العقل
 بـ دالة لك بالاضافة ورة ستي سفاستما والى هذه اشارة بقوله وكانت توسع
 صفة اي في جعل الرفع سفا اي فلا اعتراض عليه **في** **لنفي** اي اللفظ العائد عن
 الشارح في كتاب اوسنة وقوله تبين اي سفاستما ناسفا ندوة وحكما تميزان عن
 المضاف اي تدوة بعض المقارن وحكمه **في** **فان** بقاء الحكم دون اللفظ اي
 في نسخ التلوة كما ان قوله انتفاء الحكم دون اللفظ لا يوجب نسخ الحكم
 في التلوة **في** **لما** دل على بقاءه اي كما مر صلى الله عليه وآله وسلم برجم ما عز وعين
 كاخ الصليحيين وغيرها **في** **ليس** بوصف كونه مدلوله اي بل لذاته فان دلالة اللفظ
 على الحكم وضعية لا ترد **في** **وقد** وقع للوقام التلوة اي رفع التلوة والحكم واحدا
 الثالث من الصورتين رفع التلوة دون الحكم وعكس **في** **لولا** ان يقول الناس نراه
 عمر في كتاب الله الخ استشكل بانه اذا جاز كتابها في قرن يجب بمبادرة عمر لكتابها
 لان قوله الناس يجرده لا يصلح مانعا من فعل الواجب واجب بان مراده محبتها
 فيها على ان تلوها وقد نسخت ليعلم في كتابها الامن من نسيانها لكن قد تكتب

بلوتنبه في بعض المصاحف غفلة من الناس في قوله الناس زاد عمر في كتاب الله
فترك كتابها دفعا لا عظم المقدنين باخفها **قوله** فيقطع اي اصل القطع
به اي النسخ **قوله** واحتمال الحوكة اعترض والجواب ظاهر **قوله** جعله بين القرآن
اي بسنة فلا يكون القرآن مينا السنة ليل يلزم الدور **قوله** لانها من عند الله تعالى
فالذكر المتزل اعم من الكتاب والسنة ولو سلم اختصاصه بالقران فلا ينافي كون
السنة ايضا منزلة اذ لا حصر غاية الامر ان الكتاب منزل لفظا ومعنى والسنة
منزلة معنى قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى **قوله** وبدل على الجوازي
نسخ السنة بالقران قوله وانزلنا عليك الكتاب تبينا اكل شي اي والسنة
شي **قوله** فلا يس تبدل من تلقا نفسه اي بل من عند الله تعالى وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى يوحى **قوله** وبدل على الجوازي جواز نسخ القران بالسنة قوله تعالى ليس للناس
مانزل اليهم باسناد البيان اليه الصدق بتعيين الكتاب بالسنة والنسخ بتعيين **قوله** فلنا
لانهم عدم تواتر ذلك اي حديث الترمذي ونحو من الاحاديث الناسخة للقران للجموع
وان لم يتواتر عندهم اذ قد يحصل التواتر لتوم دون قوم **قوله** ولو احدث الله من
كلام الشافعي رضي الله عنه واخره ناسخة السنة والمراد بالاحداث هنا احداث
نزول قران على وجه يقضي رفع ما تقدم ثبوته بالسنة وقوله ليس رسول اي بين
بسنة ما احدث الله اي ما انزل من القران كما قررد ذلك بعض المحققين **قوله** اذ لا شك في
موافقة اي صلى الله عليه وسلم له اي للكتاب فالإضافة في موافقة من إضافة المصداق
الى المفعول

الى المفعول

الى المفعول **قوله** وقد فعله صلى الله عليه وسلم اي فعل تولية الوجه بغير المسجد الحرام
اي جهته وفعله صلى الله عليه وسلم سنة فعلية عاضدة للقران في النسخ للسنة الفعلية
التي هي صلواته صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس فان شروعية الصلوة اليه انما
ثبتت ابتدا بالسنة لان القران انما دل على المشروعية التي كانت قبل النسخ بقوله
تعالى ما ولا هم عن قبلتهم التي كانوا عليها وما جعلنا القبلة التي كنت عليها فقد
اتفقوا على ان المراد بها بيت المقدس **قوله** وهذا القسم ظاهر في الفهم اي بخلاف القسم
الاول اذ لم يقل فيه ولو احدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر غير ما احدث الله
فيه لا احدث الله فيه ما احدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر غير ما احدث الله
فان بعضهم ولعل انما ترك الصريح بذلك لما في ظاهره من الشاعة وان كان
لا شاعة في الحقيقة اذ المعنى ولو احدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر بسنة عن الله غير
ما احدث الله فيه من القران لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى فاما الحديث
في الحقيقة في الحالين هو الله تعالى فلم هذا قال الشارح ولا ولا يحمله عليه في الفهم
هذا على انه قد استشكل فهم القسمين كليهما من كلام الشافعي رضي الله عنه اذ ظاهر
كلامه انه لا ينسخ الكتاب الا بالكتاب ولا السنة الا بالسنة وان وجد احدهما
مؤثرا لاخر فهو عاضد ولا ينسب اليه نسخ ولهذا خالف المصنفين من الاصحاب **قوله** في
الحكاية كما بينه الشارح وما قول الشارح والوجود فظاهر بالثال المذكور في
كلامه وهو نسخ التوجه في الصلوة الى بيت المقدس **قوله** ويلو المراد من صدر

كلام الشافعي اي وهو لا ينسخ كتاب الله الا كتابه **ق** وان كان ثم نسخ
 اي الكتاب الاول **ق** وبعض النظم ذلك اي منع احدهما بالآخر **ق** ورا
 فهم المصنف اي الشافعي رضي الله عنه من ان كلامه في الوقوع لا في الجواز العقل
 لا ارتفاع مقام مثله عن الكلام فيه ومن انه لا بد في وقوع النسخ بكل منهما للاخر
 من عاصده من الاخر يوافق النسخ وافر لحمل الاستظام اذ يحل الاستظام
 اقوله بالمنع او الفوله بعدم الوقوع مع ثبوت الوقوع ولا يخفى انه لا يقوله بالمع
 كقول كلامه في الوقوع ومقابل لا في الجواز عقلا ومقابل لا يقوله بعدم الوقوع
 مطلقا حتى يعتد به بالوقوع بل عند عدم العاصده حتى لا يلزم التشريع من
 المنع بان الكتاب قد خالف السنة او عكس تعرض الشافعي بثبوت السنة
 رده للتشريع **ق** يجعل عن امره اي يقوم عنها محلا اي يسبق قيام الانزال
 اذ اجلس بين شعبها الاربع قيل هي ساقاها وغذاها وقيل يداها ورجلاها
 وقيل شعب فرجها الاربع اي نواحيه وقوله ثم جهدها بضم الجيم والها اي
 جاعها واصل الجهد المشقة كناية عن الجماع لما يلزم عادة من الحركة التي من
 شأنها المشقة **ق** لتاخر هذا اي حديث الصحيحين عن الاول اي حديث
 مسلم وهذا علم للنسخ واسند التاخر برأيه الى داود **ق** التي كانوا يقولون
 اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم في زمن علم الصلوة والسلام **ق** الذي هو
 له في الجملة اي وان لم يكن اصله في ما التنا **ق** قلنا ينبغي به اي ما وجد

بعد ذلك

بعد ذلك صلى الله عليه وسلم ان ما خالفه كان منسوخا اي بالنسخ الذي اسند اليه القياس
 لانهم لزوم دوام اي القياس بدوام النص **ق** وشرط ناسخ اي القياس الموجود
 في زمن علم الصلوة والسلام ان كان اي ناسخ قياسا ان يكون اجلي منه اي من القياس
 المنسوخ به **ق** لا تنافي المقادير اي المعادلة **ق** وعن النص المنسوخ به اي في المسئلة
 الاولى وهي نسخ النص بالقياس **ق** اي مفهوم الموافقة تفسير للفحوى وقوله الاولى
 والمساوي عطف على قسميه وقوله اي المنطوق تفسير اصله **ق** وقيل لانيهما اي
 الصورتين قوله لنافاه ذلك اي نسخ احدهما دون الاخر للزوم بينهما لان فحوى النص
 يستلزم بقى الملزم وبقى الملزم من حيث هو ملزم بوجوب نفي الملزم **ق** يمنع الاول
 اي نسخ الفحوى دون اصله **ق** لا تنافي بقاء الملزم اي كالاصل هنا مع نفي الملزم
 اي كالفحوى **ق** اني به المصنف بكاف التشبيه المفيدة لما هو لاصل **ق** لكن يؤخذ
 اسند ان على قوله ولقوله جواز الثاني وقوله يؤخذ مما سباني اي في قوله الشارح
 وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم نسخ الاصل بخلاف نسخ الاصل فانه يستلزم نسخ
 الفحوى اي فيمنع نسخ الاصل مع بقاء الفحوى وهذا القول هو عكس الثالث المختار

لان الحجاب اي اتساع نسخ الفحوى دون الاصل **ق** اما كان اي ذلك الاحد
ق لان الفحوى لازم لاصله ونابع له اي جامع للوصفين فيظهر في استلزام نفيه
 لنفي الاصل لنفيه من حيث انه نابع وفي عدم استلزام نفي كل منهما نفي الاخر
 لعكس ذلك وفي عدم استلزام نفي الاصل لكونه تابعا وفي عكسه لكونه زائدا **ق** الفحوى

الفحوى

وقد تكفل الشارح ببيان ذلك كله **ق** ان الخلاف الشافعي في الاستلزام
جمله الذي اقر عليه البيضاوي وقوله من الدقة وهو الخلاف في الخبر
والاستناع الذي اقر عليه ابن الحاجب وقوله بل هو في الخلاف الشافعي المشار اليه بقوله
غير ان الاكثر لهم وقوله بيان ما هذا الا في الخلاف الاقرب قال غير ان الاكثر على ان
نسخ الاصل يفيد اي يستلزم ذلك على ان الاكثر على الاستناع لبيانه على الاستلزام الذي
مقوله وذلك على ان الاقل على الجواز لبيانه على عدم الاستلزام المصريح به في كلامه الاقل
ق فيستلزم الجواب عن هذه بعد التعليل في كلامه انه لم يسبق الخلاف في الاستلزام على وجه التفرقة
على الجواز بل ساق قول الاكثر بعد ان شئنا ان يصحح كذا اذا الواو لا تقتضي تفرعا فيقال **ق**
ويجوز نسخ الحالفة اي الحكم المعلوم بطريق الحالفة لانه لم تجرد عن اصلها في التسمية
بل نسخت معه وان تجردت عن اصلها بان نسخت دونه فقوله اي يجوز نسخها مع اصلها
وبدونه تفسيرها مفعليا والغاية **ق** في الاظهر سابق بالمسئلة الثانية وهي قوله لا الاصل
دونها وقوله من احتمالين متعلق بالاظهر ومنه لبعض **ق** لانها اي الحالفة تابعة في الجواز
الوجه لاصلها وهو حكم المظن فتبهم في الارتفاع كما اشار اليه بقوله فيرتفع بارتفاعه
ولا يرتفع هو بارتفاعها اذ رفع التابع لا يستلزم رفع المتبوع بخلاف العكس **ق**
في حيث دلالة اللفظ عليها معه لا من حيث دلالة اي والتاسي انما يرتفع ذات الحكم
اي من حيث التعلق ولا حصل له في رفع الدلالة في لانه اللفظ على الحكم المظن لم يرتفع
وان ارتفع الحكم من الخشية المذكورة ليدل بنفسه واجيب عنه بانه اذا ارتفع تعلق الحكم
المظنون

المظنون سقط اعتبار دلالة اللفظ عليه فقط ما يرتب على اعتبارها من فهم الحكم
ق ومثاله نسخها معا اي الحالفة واصلها ان ينسخ وجوب الزكاة في الساعة
اي على سبيل الفرض والتقدير وقوله الدلالة عليها اي الوجوب والتقدير الحديث السابق المفهوم
اي من المفهوم **ق** الى ما كان قبل اي قبل الدلالة الخاص وقوله ما دلل بيان ما كان وبين الدليل
العام بقوله من تحريم الفعل الخ **ق** نظر الى لفظ الخبر اي انه على صورة لفظ الخبر وان كان
امرا في الحقيقة ولا يخفى كما قال بعضهم ضعف هذا التمسك فان العبرة بالحقيقة لا بالصورة
ق او قد اي لانه بالتأيد وغيره اي وغيره **ق** وقيل لا اي لا يجوز نسخ لانه
للقيد الخ **ق** والفرق يعني ان ابن الحاجب فرق بين هذا وما قبله بان التأيد فيما قبله
وهو صوم ابد الخ قيد للفعل الواجب وهو الصوم الذي هو فعل المكلف في هذا
وهو الصوم واجب مستمر ابد قيد للحكم وهو الوجوب على وجه الاستمرار فلذا لم
يجزئ نسخ خلاف فعل المكلف فاجاب الشارح بان هذا الفرق لا يجدي لان المراد في
الصورتين للانشاء وانما يجدي الفرق بكون التأيد قيد للوجوب في هذا دون ما
قبله ان لو كان المراد الخبر وهو محل روق **ق** وتقييد المصطلح اي لقوله الصوم واجبه الخ
بالانشاء هو مراده اي ابن الحاجب وان لم يصرح به اي بالتقييد بقوله لذكره على المراده
وقوله شئ متعلق بالاخبار وقوله قبل الاخبار ظرف بوجوب بالنسبة لقوله بعدم
قيامه **ق** فان كان الخبر غنيا عن محل النزاع بيننا وبين المعتزلة وفيه تنبيه كما قال
بعضهم على ان ما قبله محل روق **ق** فنعت المعتزلة ما ذكر اي من نسخ ايجاب الاخبار

فيتنزه عن الباري هذا ينبغي على قاعدتهم في التحسين والتفصيل العقليين فنقول
في الجواب قد يدعو الى الكذب غرض صحيح جواب على سبيل التنزيل واحداً من
الافاق الحق سبحانه لا ياب عما يفعل قوله فليكن التكليف نقضاً لا تقييداً
سبحانه وتعالى اياها بصريح كتاب العزيز لمن اكرم على الكفر ان يلفظ بكلمة الكفر
وقوله طين بالاعمان وهي نضمة للكذب الذي هو الاخبار بنقيض الامان
ولا يخفى كيان بعضهم ان ذلك كاف في الدلالة على جواز الوقوع عقلاً وكذلك
يجاب الكذب في الصور التي ذكرها الفقهاء **وقيل** في التفسير يجوز اي في الخبر
اي مدلوله ان كان خبر عن مستقبل قوله يجوز المحو لله تعالى فيما يفده اي من المعلقات
الشار إليها بقوله تعالى مع انديمايتا وثبت لا المحمات المثار إليها بقوله تعالى
وعنده ام الكتاب اي علمه تعالى الانبياء الذي لا يقبل المحو والاشياء والالواح
المحفوظة على ان صورة ما سبق به العلم القديم من المبريات ولذا سمي محفوظاً
اي من المحو بخلاف الواح المحو والاشياء المكتوب فيها المعلقات وهي ثلاثمائة
وستون لوحاً كما افاده بعض الاكابر من اهل الكشف وهو المعبر عنها في عبارة
التكليم وغيرهم بصحيف الحفظة **وقيل** الاخبار تجمع اي المحو **وقيل** يجوز ان
يقول انتدبت نوح في قوم الفسنة الخوان اراد ان الاخبار بالفسنة لاخبار
عاماً لايناها انتدبت نوح الفسنة لان الاخبار بالاقول لا ينافي الاكثر فلم
ولكن في كونه نسخاً نظراً وان اراد ان لم يثبت الا اقل بعد الاخبار بالثبت

لا الاخبار

الفسنة

الفسنة فيه اشكال لا يخفى لنزله الحق سبحانه وتعالى عن ذلك وهذا وجه الضعف
في هذا القول **وقيل** وكانه سقط من مبدئية الصلة لفظه وقيل بعد يجوز اي فكان صورة
العبارة قبل سقوط اللفظ وقيل يجوز وقيل ان كان عن مستقبل والمعنى وقيل يجوز
طلقاً اي سوى كان عن باض ومستقبل وقيل يجوز ان كان عن مستقبل فيستفاد
من اطلاق حكاية الجوز في الاول وتقييدها بالمستقبل في الثاني **وقيل** حكاية هذا
القول المزيد في الشرح فقوله المفيد ما قبلها بحيث يندى حين بثوت لفظه
وقيل بعد قوله يجوز **وقيل** بعد تسليم رعاية المصلحة اي لانتم ولا رعاية
المصلحة ان الحق لا يبال عما يفعل لما رعاية المصلحة وجوباً في الحكمة كما هو
مذهب الاعتزال او تفضلوا ان رويتم كما هو المذهب الحق فلا نتم انتفاها
ان ينبغي في عناية بزيادة الثواب في الاشتغال المذكور **وقيل** قال تعالى وعلى الذين بطونهم
بالشد يد من التطويق اي بكفونهم فلا يستطيعون ولا يطيقونهم من الطاعة لكن
على حنف لا يدل على قراءة الجمهور ما ورد في الصحيحين عن سلمة ابن الاكوع لما نزلت
هذه الآية التي بعدها ففتحها وفي رواية حتى نزلت هذه الآية وعلى الذين
يطيقون فدية طعام مسكين كان من اراد ان يفطر يفطر ويقدي حتى نزلت
هذه الآية التي بعدها ففتحها وفي رواية حتى نزلت هذه الآية فمن شهد منكم
الشهر فليصم **وقيل** قلنا لانتم ذلك اي انتفاء المصلحة بعد تسليم رعايتها اذ
في لوائح من التكليف بذلك الحكم مصلحة وهي السلامة من عدم الاحلال به او التهاون

فيترتب عليه الذم عاجلا او العقاب اجلا ان شاء الله ذلك **وكذا** انا جيتهم الى
 واقع موقع البدل بقوله وجوب اي نسخ اذ انا جيتهم الرسول الخ كما قال بعضهم يعني ان
 منه باعتبار وانقصه منه من الامر الدال على الوجوب لئلا يقع موقع البدل ولم
 يقبل بدل ويحتمل ان يكون على حذف في الكلام دل عليه المعنى اي الثابت لقوله تعالى
 اذ انا جيتهم الرسول اوقال اذ انا جيتهم بحذف قال كما هو عاداتهم كثيرا في معرض الاستشهاد
وكذلك بدله الجواز الثابت بقوله تعالى فاذموا فاعملوا وتاب الله عليكم الآية **وقال** اليهود
 اهل اصول الدين ان خلاف اليهود انما يلقون ذكره في اصول الدين لا في اصول الفقه وفي حجاب بان الحاصل
 على ذلك تقوية الحكم بكونه مجمعا عليه والاجماع من مباحث اصول الفقه **فخيل** خالف
 في وجودها اشهر عن ابي مسلم انكار النسخ واردة ظاهرة لا تصح لان من ادعى انكار
 كثير من الشرايع ومن ذلك شريعتنا لان كثير منهم مخالف لكثير من شرايع من قبلنا ولا
 يقول بذلك مسلم بافضل عن ابي مسلم اختلف في مراده بذلك على وجهين هما ما فهمه
 واما القول بان خالف في وجوده فان اريد ظاهره فلا يلقوا علمت وان اريد غير ظاهره
 فلم يكون الخلف لفظيا كما ذكره المصنف **وقم** في عنده معاينة الخ تقرير لما ذكره من ان النسخ
 لا يخصص في الزمان **وقم** اي المصنف في قوله لا يتحقق النسخ في قول بعضهم نسخ حكم
 الفرع لا يستلزم عدم بقاء سقوط الفرع بسقوط الاصل وفي قول بعضهم اشار الى ان
 منهم من قد قولهم في عبارة من النسخ ايضا **وكذلك** بعض كان اي سوا كان عليا او غير
 كما ثبت في قوله تعالى الاية **وقم** في العلم اي المصدقين من المكلفين بذلك اي نسخ

في قوله تعالى
 فاذموا فاعملوا

جميع المكلفين وقوله المقصود اي ذلك العلم من اي من ذلك النسخ بتقدير اي فرض وهو
 متعلق بالمقصود والضمير في وقوعه لذلك يعني لو وقع نسخ جميع التكليف لكان المقصود
 من ذلك علم المكلف **وقم** وهو المقصود بنسخ جميع التكليف اي نفى دعوى نسخ جميع التكليف
 تغليب فان بعضها نسخ وبعضها لم يبق التكليف به فكل شيء تغلبا فلا يترفع في المعنى
 فان القائل يجوز نسخ جميع التكليف مراده انه يجوز عقلا ان لا يبقى تكليف من التكليف
 وان كان فيما عدى المعرفتين بطريق النسخ وفيها طريق لانهما الانقطاع والتكليف في البعض
 بانتهائه وانقضاءه اي معرفة الله تعالى اي العلم بوجوده ووحديته وجميع ما يجب له
 من صفات الكمال وبتحمل علمه من صفات النقص **وقم** قلنا الحسن الذاتي باطل
 اي ليس حسنا الا ما حسنه الشارع **وقم** كما ذكر متعلق بالوقوع فلم يمتنع لا تغليبه
وقم بمعنى الاستقرار اي تقرير الحكم المطلوب في ثبوته في الذمة لا بمعنى الامتثال اي طلب
 الامتثال **وقم** فليست بنسخ للبريد عليه اي الحكم المزيد عليه **وقم** ما يقال هل دفعت لما كان
 هو عين الخلف فلا يصح حمل على ميثاق الخلف اشكال الشارع الى ان في الكلام حذف
 مضاف هو ما يقال ذلك عين الشارع **وقم** اي الزيادة اي حكمها حكمها شرعا
 للمزيد عليه **وقم** والمقتضى للترك غير اي كالبقرة الاصلية اذا انتفا توقف العبادة
 المشروعة على امر يزاد عليها جزا او شرط استند الى البرة الاصلية وحكم رفع البرة
 الاصلية ليس بنسخ **وقم** وينبغي على ذلك اي على كون الزيادة نكاحا انه لا يعمل بخبر
 لاحاد غير يادتها على القرآن لانه قطعي وظني المتيقن لا ينسخ مقطوع عنهم

قوله

هل رخصت

قوله البكر بالبكرى ونا البكر بالبكر والمكرر غير المحصن **ع** عود الاقوال المفصلة والحق
 البنية الاول بصيغة اسم الفاعل اي الاقوال التي تشمل على تفصيل مقابل الاطلاق القولين
 السابقين الثاني بصيغة اسم المفعول من بيان كما اوضحه الشارح **و** ولا فرق بين متصل
 الخم اشار بالتشيل الى ان المراد بالمتصل من المشرط المقارن بجميع العبادات كالاستقبال
 وبالمتصل المتقدم علمها كالوضوء **و** او قول الراوي هذا سابق في معنى ذلك ما لو
 بينهما ثم تلا قوله كان اخر الامر من كذا **و** خلافا لما زعم ذلك اي التاثير **و** قلنا
 لا يلزم ذلك اي كون الخالف هو السابق **و** قلنا **و** سلم ان الاصل ذلك لكنه
 غير لازم لجواز الخالف بين الوضع والنزول **و** كما علم انه منسوخ ولم يعلم ناسخه
 للفرق بين صورة التذكير والتعريف بان صورة التذكير فيها افادة لاصل النسخ فاحتمل
 ان يكون ذلك عن اجتهاد بخلاف صورة التعريف فان النسخ فيها معلوم ولكن لم يعلم
 عن النسخ فضعف احتمال كونه عن اجتهاد وبخلاف صورة التذكير فان الاحتمال فيها يفتقر
 لما **و** كما عدى متعلق بالانذار وقوله وقد تقدم بيان ذلك اي الانذار لما عدى
 هنا انتهى الكلام على الكتاب الاول ختم الله لنا بالصالحات ووفقنا الحسنات
 نحن واخواننا وشايعنا واولادنا وجميع المؤمنين وشرع بعون الله في الكتاب الثاني
 فقول **و** وهي اي السنة في عرف اهل الشريعة اقول الحمد صلى الله عليه وسلم اي الدالة
 على احكام شرعية وافعاله الدالة على ذلك اقام اللغة والظرفية والعادة **و** ومنها اي الافعال
 تفريده دفع ما يقال ان التعريف غير جامع لخروج التعريف عنه وحاصل الدفع ان التعريف داخل

اي ان

ان
 ب

بلغ حجة وفائدة محسنة

والفصل

في الافعال لانه كف عن الانكار والكف فعل كالتقديم في قوله لا تكليف الا بفعل وياخذ من
 هذا التعليل كما قال بعضهم ان من الافعال ايضا الهم والاشارة فلا يخرجان عن التعريف
 ان الهم فعل نفسي كالكف عن الانكار والاشارة فعل جوارح فاذا هم بشئ وعاقبه عنه
 عائق او اشار بشئ كان ذلك الفعل مطلقا شرعا لا يبرهم ولا يثير الا بحوق قد بحث
 صلى الله عليه وسلم لبيان التثنيات واما اقرار الشارح على التقريب بما لا يقدح في تفريده انتهى تقريره
 صلى الله عليه وسلم اهد على باطله للصحة في الافعال والاقوال **و** مثل برهته صلى الله عليه وسلم
 يجعل اسفل الرداء اعلاه في الاستسقاء فتق عليه فتركه كارتاة ابو داود والنسائي وغيرها
 فقد استدلت اصحابنا على استحباب ذلك ومثل له اشارة باشارة صلى الله عليه وسلم
 لكعب بن مالك ان يضع الشطر من دينه عن علي بن ابي حمزة كما في الصحيحين **و** من امر
 والتمى الخ بيان الاقوال المذكورة **و** ولتوقف حجة السنة اي كونها حجة يجب العمل
 بقضائها **و** ذكر اجمع الانبياء اي اترسل وغيرهم لزيادة الفائدة وان كان المقصود
 هنا بيان عصمة نبينا صلى الله عليه وسلم في الاقوال وغيرها ليجتز بها واحد العموم في الاقوال
 عليهم الصلوة والسلام في الدلف واللام في قول الحق الانبياء **و** لا يصدر
 عنهم ذنب اصلا اخذ العموم من الكثرة في سياق النفوذ وقوله لا صغيرة ولا كبيرة لا عمد
 ولا سهوا اشار بان قوله سهوا لا يختص بالصغيرة نظيره اشارة الى انه ليس من تمام
 البالغ حتى يختص بالصغيرة بل هو بالغ فيه فيهم الصغيرة والكبيرة فكانه **و** لا يصدر
 عنهم ذنب اصلا ولا صغيرة ولا سهوا وقوله اي لا يصدر عنهم الخ اشارة الى

ان العصية عدم خلق الذنب في العبد كما هو الصحيح عند اهل السنن لا ملكت تالجي الى عدم التوبة
في الذنب كما هو المشهور عند المعتزلة اذ لو كان كذلك لم يحتج الى تكليف الانبياء عليهم السلام
اشد الناس في التكليف من هنا قال الامام ابو منصور الماتريدي العصية لا تزيل المحنة
قوله وفاق الاستاذ الخ ونقله في زياد الروضة عن المحققين وحكاها ابن برهان في الخبر
عن اتفاق المحققين واختاره في الاوطى وقال القافى الحسين في اول الشهادات من تعليق انه
الصحيح من مذهب اصحابنا ونقل ابن حزم عن عباد بن عباد وغيره وصححه جميع من المتأخرين
قوله عن ان يصد عنهم ذنب متعلق بقوله لكرامتهم على تضييق معنى من هين **قوله** والظنفة
اي الزيادة عند اخذ والنقص عند الدفع كما دل عليه قوله تعالى في الاطفال الذين اذا
اكتلوا على الناس يتوفون واذا كالهم او وزنهم يخسرون **قوله** ويخبرون شرط في الجواز
وهو عطف على مقدّم قبل الاستثناء اي تقع الصغيرة سواء يخبرون علمها الا الدالة على الحق
ولا يمكن وقوعها منهم **قوله** فاذا نال يفرح صلى الله عليه وسلم احد على باطل اي من قول او فعل
قوله وسكوتهم بسند خبر قوله دليل الجواز للفاعل الخ **قوله** ولو اى ولو كان عليه الصلاة والسلام
غير متبشرى سرور بما راى او سمع قوله على الفعل متعلق بكوتة اي عن انكاد على الفعل
قوله الشارح بان علم به متعلق ايضا بكوتة والباء بسببية **قوله** اي رفع الحرج تقييد للجواز
اي ليس المراد به الاباحة بمعنى استواء الطرفين بل ما يعم الاحكام الخمسة فاعدا الحرام قوله لان
سكونه علم انه دليل الجواز لان كوتة صلى الله عليه وسلم على الفعل تقرير له وهو صلى الله
عليه وسلم لا يفرح على باطل **قوله** لان السكوت ليس بخطاب حتى يعلم ان الامران العموم من عوارض

الفاظ

الالفاظ لا المعاني واجاب بانه كالمخاطب فيعلم انه هو لفظه بالفوق **قوله** وفعله اي كلفه له حتى لا يكون
في حقنا بالمعنى بخلاف الاصل لانه واجب في حق صلى الله عليه وسلم لحصول بيان الجواز به والبيان
كما يقع بالقول يقع بالفعل بل هو بلغ **قوله** فكيف من اي فكيف يقع من صلى الله عليه وسلم مع ندرة
وقوعه من التقي من امته وليس المعنى فكيف لا يندر من ان كان ظاهر العبارة **قوله** او بيان النص
بجمل او مراد به خلاف ظاهره كقطع السارق من الكوع وبهذا يدفع ما يقال ان التعليل يقطع
السارق مبنى على القول المرحوح وهو ان اية السرقه من الجمل وغيره اي وغير البيان وهو
الجبلي المخصوص به لسانا متعبد به **قوله** متعبد به اي على الوجه الذي تعبد به هو به فلولا
تدبر بعض الافعال المخصوصة به صلى الله عليه وسلم كالمشاورة والاضحية في حقنا وهذا
قريب من تفسير متعبد به قوله لسانا متعبد به بكافين **قوله** وفيما ترد بين الجبلي
الخبر عن قوله ترد لان الاصل اي في الافعال البشرية عدم الشيع **قوله** ويحتمل
ان يحق بالشع قد يرجح هذه في مواضع كذاها به صلى الله عليه وسلم الى صلاة العبد
في طريق رجوعه في اخذ وتره بالمحصب وغير ذلك **قوله** اي سوى ما ذكره من الجبلي
والبيان والمخصص به والتردد **قوله** اي مثله في ذلك اي سوى المعانم الصفة وكذا
مرجع الضم في قوله عبادة كان **قوله** كقوله عليه الصلاة والسلام هذا واجب مثلاً اي ولم
يقبل على **قوله** ونسوبة بمعانوم المهمة اي الصفة **قوله** الدال على وجوب الخ متعلق ببياننا في الاشكال قوله
ولا اشكال في ذكر البيان هنا في عدد اقسام سوى ما تقدم جعل القسم في الدكر
فيما تقدم حاصل الجواب انه لا اشكال لان الكلام هنا ليس مخصوصا بسوى ما تقدم بل فيما يعلم

به صفة الفعل من حيث هو نقول وتعلم صفة فعله اي طلقا لا يقيد كونه سوى ما تقدم فلا
اشكال ولا تكرار لان بيان ذكر اوله لا فائدة حكم الفعل الواقع بيا واثانيا لا فائدة
ان وقع الفعل بيا نانا ما تعلم به صفة **ويختص** اي يختص بالوجوب اي يميز كما اشار اليه بقوله عن غير
وقوله امارته اي علاماته المختصة به كالتشبيه الاضافة **ويختلف** لا ينفذ لها اي في افعالها لا يحكم
بوجوبها وليس المعنى فانها ينتفي الوجوب عنها بل يلزم ان العلامة يلزم اطرادها حتى وجدت
علامة الوجوب وجد الوجوب فلا يلزم انعكاسها فلا يلزم من انتفاء علامة الوجوب كالاذان انتفاء
الوجوب الا لا تنقض بالندوة فانها لا اذان لها مع انها واجبة **وقد يتخلف** الوجوب عن هذه
العلامة دفع لما يقال ان العلامة يلزم اطرادها وقد يتخلف ذلك في هذه العلامة في نحو سجود
السهود سجد التلويح في الصلاة فان قلت وجدت الامارة فما لكون كل منهما زيادة في الصلاة فيكون
الوجوب عنهما فيهما واصل الوجوب ان المنقضي انما يقدر اذ لم يكن التخليط كما سياتي في اعتراض العلم
حكما عن اكثر نقابها بنا وقيام الدليل على الاستحباب في كل من الوجوبين مانع من الاستدلال بالامارة المذكورة
على الوجوب فيهما فالنقض ما غير فادع كما اوضح ذلك بعض الحنفين **وقد** اي الفعل مجرد قصد القربة
تحول الى تزيين ظاهر في ظاهر عود الضمير على مجرد قصد القربة اذ هو المحدث عنه **لان** لا احوط لان
الفعل اعمل على الوجوب فلا يخرج عن مدته الا بالانبات به بخلاف ما اعمل على الندب الا باهية ففلا يلزم
ويكون في نفس الامر واجبا بقوة الاحياط **لان** المتحقق اي المتقرب بعد الطلب لا اعتبار بقيد المنع
من الترك مع طلب العقل في فهم الوجوب ولا صلح عدم القيد ما لم يدل عليه دليل وقوله بعد الطلب
اي بعد ثبوته اما اذ لم يثبت فالمتحقق الا باهية **وقيل** بالوقف في الكل اي الوجوب والندب والامارة

لتعاضد

لتعاضد وجهه اي الكل اي هو واحد الثلاثة ولا يدعى عينه **والا** اي وان لم يظهر قصد القربة
فلا راحة دون الوجوب والندب **وقيل** غير هذا القول اي لا خبر من الاقول المختص بحمل الفعل
في كل منها على ما اعمل على سوا اظهر قصد القربة ام لا **ويشابه** على هذا القصد اي كما يشابه على القربة
نفسها التي هي الفعل **للمقابل** له الاول اي ان اظهر **وقيل** في تخالفها ما كان التعاضد هو التقابل
على سبيل التماثل بحيث لا يمكن الجمع بين المتقابلين وكان المراد هنا التخالف الاعم منه لا مكان الجمع
بين المتقابلين فسرهما الشايع بالتخالف القول بان تفسير التعاضد بالتقابل على سبيل
التماثل يرجع الى تفسير التعاضد بالتخالف من كل من الجانبين فم نظر **من** القول والفعل
ان كانت من التبعض لو او على باهما وان كانت للبيان فالواو بمعنى او **بان** علم اخذه من
مقابلته المتأخر بقوله في وجهه **وقيل** وذلك اي السج في حق علم الصلاة والسلام ظاهر في تأخر
الفعل لظهور دلالة القول السابق على الوجوب المستمر وكذا في تقدم الدلالة الفعل على الجواز
للمتمم اذ انا خالف القول عن كان ناسخا **لكن** اي عدم التسخ محلي في تأخر الفعل لدلالة الفعل
التأخر على ان غاية القول وقوع الفعل لعدم دليل يدل على نكره مفعلي القول بخلاف ما اذا تقدم
الفعل فان لم يكن منسوخا بالقول لما تقدم من دلالة الفعل على الجواز المستمر فاذا ورد بعد القول
للتأخر بقضاء كان ناسخا له وفيه منافاة له في مقضاء مع عدم دليل على نكره مفعلي القول
لدلالة القول على انقطاع الاستمرار ولو وقع مقضاء مرة **وقيل** ثالثا لا يصح الوقف على التوقف
والفعل انما يدل بقرينة لكونه لم يوضع للدلالة فلم يحاط به فلا بد في الدلالة من اقران ما بين
بعض تلك الحامل **وقيل** بدليل ان يبين بالقول اي ما اشكل من معناه كما في خطوط الهندسة

لتعاضد

وتحاشا من التشكيل ولا شائعه وحركات التي جرت العادة بان يستعان بها في التعليل اذا
لم يف القوله ودفع بان غاية انه جليان بالفعل لكن البيان بالقول اكثر فيكون راجعا الى
تسليم السامع في بيان بالقول ايجي يكون مفعولا للدلالة كما ذكره الشارح وما تقدم في
الموضوعات اللغوية من ان القول اعم دلالة اذ يعنى المعلوم والموجود والمفعول والمحمول
الفصل في تخصيص الموجد والمحمول **قوله** الى اخره ما تقدم اي من قول في كل سنة وقطر فيه في
بعد القول وقبل قوله وفي لامة اي في حوالا **قوله** مثل ما تقدم اي من علل الاقوال الغلظة **قوله**
اختلف الصحيح في المنين اي حيث يرجح الوقف في حق والعمل بالقول في حقنا **قوله** لا انفسا
اي مكافون فيما اى الفعل الذي يتعلق بنا بالعلم بحكمه لتعلقه بخلاف ما يتعلق بالشيء صلى الله
عليه وسلم فلما تنبذين بالعلم بحكمه اذ لا ضرورة الى التبرج فيه **قوله** تقدم عليه وتاخره
بان علم ذلك كما يشير اليه قوله اجمي **قوله** لان التخصيص هو من لانه التخصيص رفع للحاكم عن غيره
لافراد بخلاف النسخ فانه رفع للحاكم عن جميعها **قوله** زيادة للفايدة علم للافتتاح بتقييم
المركب مع ان المقصود بالذات هو البحث عن المركب الخبى خاصة وحاصله انما كان تقسيم
مطلق المركب يجرى الى الكلام في المركب الخبى لكونه من اقسامه كان ذلك محصاه الغرض
مع زيادة الفايدة **قوله** اي من اللفظ الى المعنى **قوله** من تقسيم الى الماهل والمنسل وهما
من اقسام اللفظ كما هو ظاهر **قوله** بان لا يكون له معنى اي وضعي وهو المركب الماهل وهو كذا
لفظ هذا بان معنى كما صدقت موضوعه مدلوله فان مدلوله هذا المعنى لفظ مركب لا معنى
بالوضع **قوله** فارجع خلافه الى ان مثل ما ذكره لا يسمى مركبا اى الى انفسه من اصله اذ الامام لا يكره
وجود لفظ

قوله

لا يكره وجود لفظ ضم بعضه الى بعض لا معنى له ولكن اى اعتبر في التركيب الضم للافادة فحيث
انتفى انتفى رجع خلافه الى ان مثل ما ذكره لا يسمى مركبا واما من لم يعتبر في التركيب الافادة
فاطلق التركيب عليه كغيره وقوله لا يسمى مركبا اى كما لا يسمى مفردا فهو واسطة وعليه يكون لاقسام
ثلاثة **قوله** ليس اى المركب الماهل موضوعا تصريحا بالواقع مجرد الايضاح ولا فذلك معلوم
من كونه مهمل **قوله** والخيار انه اى المركب المستعمل **قوله** اي بالنوع اى الحقيقة فان قصد الواضع
بوضع بعض المركبات وضع حقيقة المركب من حيث هي لا يفيد اشياء من تلك الموضوعات
فما لم يضع بشخص من سائر المركبات موضوعا لاشتماله على الحقيقة الموضوعية وليس معتبرا
على ما وضع **قوله** والتعبير عنه بالكلام اى في الجملة والافعال ان المركب اعم من الكلام لا اعتبار
الفايدة الشائعة في عموم الكلام دون المركب لصدقه بنحو الاضافي ونحو جملة الشرط جدها
وكذا جملة الجزاء **قوله** اي كتمان فصاعدا الى اشارة الى ان قولهم من الكلام ببعضه **قوله** اسناد
اخرج المركب المرجحي والاضافي وسكت الشارح عن ذلك لظهوره **قوله** لان فيه بيانا
بعد هاهم لاحتمال ان يكون الكلام امرأة **قوله** مقصودة لايضاح معناه اى لالذات
قوله بما تقدم اي من قولهم ما تضمن الخ وقوله لبادر به علم حقيقة **قوله** القيام بالنفس كان
ينبغي التعبير بالذات بدل النفس لانه يطلق على الكلام الذي هو الذات ولكن اشبه بطلاق
عليه اصطلاحا والمقصود معلوم واما اطلاق النفس على ذاته تعالى في قولهم عن
هل تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي فن باب المشاكلة كما نذر في محله
قوله المعبر عنه بما صدقات الناس اى من المركبات الخارجية **قوله** وعلم اى لا يشترط

لحققونه ما اى الاشارة **في** وجوب على القولين اى قولى الاخرى عن تبادر المسامحة
صحة المعتدلة في كونه حقيقة في السان يانه اى الشان قد يكثر استعماله
في معناه المجازى وجوب على القول الاول وقوله اوفى احد معنييه الحقيقيين جوابا على
القول الثانى **في** للدلالة على العظمة اى عظمة الكلام المنسوب **في** لان بحسب ذلك
اذا هو مورد الاستدلال الذى هو من اصول لا فى المعنى النفسى لان محله علم الكلام بالبرهان
فيعنى الذات النفس وصفاته **في** اى ما صدق المسامحة دفع لتوهم عود التفسير الى بطلان
واشارة الى تقسيم المسامحة الى الاقسام المذكورة باعتبار الما صدق لا باعتبار المفهوم
فطلب ذكر لما هيته اى صفة او وصفة على وجه التعيين لبعض افرادها ودون ذلك كما
اجاب بذلك بعض المحققين عن الاشكال الوارد على تعريف الاستفهام بما ذكر وتقرير
ان تعريف الاستفهام بان اللفظ المفيد لطلب ذكر لما هيته كما يوجد في هذا المقام
غير جامع لان الاستفهام كما يفيد طلب ذكر لما هيته قد يفيد تعييره وقد مر ان هذا
خوفا من ان يرد عليه عدمه ولا يفيد طلب وصفه او صافرا هو هل استغنى فيه وهل
احصا ان يعنى انتهى قوله او طلب تحصيلها اى ولو فى ضمنه فميراثه بخلاف
تحصيل الكف عنها فانه لا يتحقق الا بتلك الجمع الا قد **في** فيما دل عليه متعلق بالصدق
والكذب وما واقعة على النسبة **في** ام افاد طلبا باللازم اى لا بالوضع كما تقدم
والترجي فان التمنى كقول الشايب غير ممكن عادة فعنى تمنية التلطف على فاعلة
وذلك يستلزم كونه مطلوبا لو امكن والمترجى كقول الله بحسب متوقع الحاصل فينبغي

لا وجه

رجبه

رجبه وتوقع حصوله طلب **في** حيث هو من حيث كونه خبرا لما تقدم من ان الحشيات
مغفرة في التعريف فضل في التعريف الاخبار الواجبة الصدق والاخبار الواجبة الكذب
فان القطع بصدق الاول في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله لا دلالة القطعية لا لادلة
القاطعة بالوحدانية لله والرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم لا لحد النظر الى خبرينها والقطع
بكذب الثانية كما في اخبار الرضا بقول عيسى لا دلالة القطعية على كذبها كالذي دل
القاطع بانهم ما قبلوه وما صدقوه لا لحد كونها اخبارا فالقطع بالصدق والكذب
لا من خارجة عن مفهوم الخبرية وان دفع الاعتراض بان من الخبر ما يقطع بصدقه وما يقطع
بكذبه واصل الدفع ان القطع بالصدق والكذب بالنظر الى الدلالة الخارجية لا ينافي
احتماله للصدق والكذب حيث ان خبر **في** اى كما ان تعريف ما ذكر دفع لما قد يتوهم
من ان عدم تعريف العلم وما بعده تفوق عليه بقرينة النظرية واصل الدفع ان النظرية لا
بالنظر الى المقام المذكورين خاصة لا الى غيرهم **في** ضرورة ان معلوم الحقيقة بالضرورة
في علم منه بالمعنى الاول وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب مما لا يفيد بالوضع طلبا
وقوله الشورى اى الانشاء براد المعنى ما قبل الاول وهو ما افاد بالوضع طلبا معه اى معنى
الاول فحقوقه انشأ على الشايف دون الاول لا وادنه بالوضع طلبا بخلاف ان طائف
فانه انشأ على الاول كالشافى والناظر الى الشافى لا دلالة على الثاني بالمثالين
فولما انشأ اى ما يحصل عدوله في الخارج بقرينة **في** ومن قول الله اى ما لا
خارج صدق او كذب تفسير بخلافه لكن تفسير الشافى بالحقيقة وتفسير الله

المراد منه

باللزم ثم ان قول الله صدق او كذب تقيم لانه لا الخارج نفسه متى يكون القبر
 له لان الصدق والكذب من اوصاف النسبة الكلامية لا الخارجية **قول** وهو ان قيام زيد
 محتمل لان يكون واقعا في الخارج فيكون هو **الصدق** فقام زيد صدقا وغير واقعا فيكون هو
 اي اللفظ المذكور كذبا وبرز الضمير فيكون الثانية في الحدين لعوده على غير ما عاد عليه
 ضمير الاول فيهما فان الضمير في الاول يعود على المدلول في الثانية على الكلام **قول** من حيث
 رضونه ان لا من حيث نية ولا من حيث العلم به فانه من حيث نية قد يظن به
 او كذبه فيحصر في واحد منها واما من حيث العلم به فلا ينحصر ايضا فاما لانه اما معلوم الصدق
 او معلوم الكذب او لا ولا فهو ثلاثة اقسام **قول** فالجائز ان يكون بغير قول بالواقع **قول**
 اي ما انتفي فيه الاعتقاد المذكور ما وقع على المطابق وغير المطابق فقول اي ما انتفي فيه الاعتقاد
 المطابقة في الاول واعتقاد عدمها في الثاني وقول الصادق بصورتين اي بالنظر الى نفسه
 لا بالنظر الى كونه في الجسمين اما بالنظر الى ذلك فهو اربعة اقسام كما اشار اليه بقوله وان
 اربع صور لان ما انتفي فيه الاعتقاد المذكور في المطابق صادق باعتقاد عدم المطابقة
 وعدم اعتقاد شي اصل في غير المطابق صادق باعتقاد المطابقة وعدم اعتقاد شي
 كما تقدم في كلامه **قول** اي من يقول بواسطة ولم يقل والنظام وان اشهر هذا القول عن
 اشهر ما قبله عن الجاحظ للرشاق كما قال بعضهم الى ان غير النظام وافقه في ذلك فلم ينفرد
 به **قول** من يقول بواسطة **قول** المطابقة الخارجية اي مطابقة النسبة الكلامية للنسبة
 الخارجية مع الاعتقاد لها اي للمطابقة المذكورة وحاصل كلامه ان الصدق هو المطابقة للمعنى

والراعي

والاعتقاد

والاعتقاد معا فان قصد احدهما فاما ان يوصف بصدق ولا كذب اصلا كخبر البرسم
 الذي لا قصد له واما ان يوصف بالصدق والكذب باعتبارين مختلفين وذلك ان كانت
 مطابقا للخارج دون الاعتقاد وعكس فوصف بالصدق بالنظر الى مطابقته لاحدهما
 وبالكذب بالنظر الى عدم مطابقته للاخر وقد صرح في كتاب الذريعة بان ما اتجمع
 المطابقة للخارج والاعتقاد بصدق الصدق التام ويقابله الكذب التام وهو ما
 اتجمع عدم المطابقة للخارج والاعتقاد وصرح بان ما انتفي فيه الوصفان واسطة
 قوله اي محتمل ان يقع لما قيل ان كلام المضمير مطابق لكلام الرغب انما بناء على
 فقد احدهما الاكلاهما حاصل الدفع منع الحصر بل بناء على ما شمل الامر فيصدق
 بالقياس في الاثبات اخذ من قوله لا يشوتهما ويعلم حكم النفي بالمقايضة كما
 صرح به كقيام زيد بشي به الى ان المراد بالنسبة النسبة للمقام وقد
 اتفق العقلاء ان من الخبر كذبا اي هذه صفة خبرية تبطل السالبة الكلية ويجب
 بان كذب الخبر الى قوله ليس مدلول اشارته الى ما صرح به الوضوح في شرح الحاشية وارتقاء
 الوجود بعد الدين ان مدلول ما صدق خبر هو الصدق خاصة وان الكذب ليس من مدلوله وانما هو
 اصلا عقلي لان دلالة وضعية لا عقلية اي والدلالة الوضعية يجوز فيها تخلف
 المدلول عن الدليل بخلاف العقلية كما في دلالة الدشر على المؤثر وتقيم الخبر الى
 هذا من تمام الجواب سالم عن هذا التخلف لان الحكم بالنسبة لازم للخبر لا ينفك
 عنه وكلامه بشي برجي وعوده بان آه قطع بان الذي نفصده بقولنا ان زيد قائم

هو افادة الخاطب بثبوت نسبة القيام لزيد لا حكمنا بذلك وبيان الذي يفهم من هذا
الاخبار ومثل ذلك وقد نص ذلك في المطاوع رد قول الامام بانه لو اريد ايقاع النسبة
لما كان لا تكرار الحكم معنى الامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة انتهى باعتبار
ما تضمنه من النسبة لا باعتبار مدلوله اوضح كما قال من عبارة المحصول في
لان عبارة المتن سالبية كلية بخلاف عبارة المحصول والتحصيل فان كل منهما
سالبية مبهمة وهي في قوة الجزئية وان كان المراد منها العموم قال في العبادات
للجنس لا للعموم لباريكي من سلب العموم والمراد عموم السلب وهو
الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها يعني النسبة الاسنادية كالنسبة
التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا ما يقع في احد الطرفين من النسبة القيدية
كبنو زيد لعمر في المثال المذكور اي التوكيل لان الوكالة وصف التوكيل ولا يتم
الا بالقبول والشهادة في الحقيقة انما هي بالتوكيل الذي هو وصف الموكل المحقق
بالاجاب فقط وجه وجه بناء اي قول مالك وبعض اصحابنا على ما ذكر من
ان المراد النسبة الاسنادية ليس غير ان ما يتعلق بالشهادة وهو ان فلان فعل فلانا
خبر فلا يرد الا على النسبة الاسنادية لا على ما يقع في احد الطرفين من النسب
القيدية كما مر ان نفس الشهادة وهو اشر بذلك فهو انشا اي الراجح لما
قابل المذهب بقول مالك وبعض اصحابنا لا يقول مالك فقط فسر المذهب
بالراجح عندنا بالنسبة للموكل ضمنا اي استلزاما والوكالة اي التوكيل

ابن قدامة

اصلا اي قصدا

اصلا اي قصدا لضمنا اي استلزاما وهو علة لضمنا وقوله متعلق بضمنا فاللام
مفعول وقوله لغيبة علة تضمن والضمير للموكل قال الكمال ابن ابي شريف يشهد لذلك اي
الراجح استدلال الشافعي وغيره من الامة على صحة النكحة الكفار بقوله نعمها وقالت
امر فرعون وملا في البخاري مرفوعا انه يقال اي انصارى ما كنتم تعبدون
فيقولون كن نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد
انتهى بالنظر الى امور خارجة عنه اما بالنظر الى نفس مضمونه فقد تقدم انه يحتمل
الصدق والكذب كالمعلوم خلافا في خلاف مدلوله اي الذهن يعني العقل
فكذب من كذب الخبر واصله كذب فيه ما ينزل الوهم اي لفظ ينزل الوهم
وقد دل العقل اي الدليل العقل القاطع ارايكم التاء هي الفاعل والكاف حرف
ذال على حال الخاطب المعنى خبر وفي القصد بذلك التجب ليلتكم مفعول
وقوله وان على راس اي اخر واسم ان ضمير الشأن محذوف وقوله منها نعت مائة ومن
للابدء اي مائة سنة ابتداء من هذا الميلة وقوله لا يبقى خبر فان وقوله من حال من احد
وقوله اليوم خبر عن هو وان كان جنة لكونه عاما هذا ان كان على ظاهر الارض
متعلقا بيبقى اما ان كان هو الخبر عن قوله هو اليوم منصوب على الظرفية والعامل فيه متعلق
قوله على ظهر الارض وهو لا استقرار فوهل الناس في مقالة لفظ رواية البخاري
فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما تحذثون من هذه
الاحاديث عن مائة سنة يعني احاديث كانت معروفة عند الخاطبين من قوله هم يحسب

ما فهو ان العالم يتعرف بعد الكاية ونحو ذلك مما ليس مراد او انما المراد انحراف ذلك
القرن كابر الى ذلك لفظ اليوم ونشاء الغلط في فهم المراد عدم سماع لفظ
اليوم كما ذكره الشارح وبوافق فيها اي لفظ اليوم لا باقية ما يستلزم
وقوله اليوم ظرف منقوص ان ذلك اي القول الذي نقله ابن عمر بان يكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم منى للفعول والجار والمجرور باب الفاعل او انما جعله لا
فرا سببا للوضع نظرا لافتراس اقسام الوضع لا من اقسام سببه فلو ابد له بقوله او
تغير لكان اولى كما قال بعضهم لان التفسير من باب الوضع ونحوه جنيذ المقابلة بينه
وبين النسيان لاعتبار العدة في معنى التغير ويحسن ايضا قول المصنف وغيره او لافتراس
الوضع لا يخرج عن هذه الثلاثة عن سريته المطهرة اي عن مضمون تلك الاحاديث
وكل رجس كافي وضع بعضهم احاديث في التزيب الخ فيه نظرا فان هذا من اقسام لافتراس
فلا وجه لعدله من غير او تصديق الصادق او معنى الواو لتجوز العقل صدق
هذا الانسان فيه الاول لانه انما عمل بالعادة والتجوز العقلي لا يصدق في العلم
العادة كما هو مقرر في محله اي لا يحا اليه فقط اي دون الامر بالتبليغ فلا
يقطع بكذب اي لان العادة لم تحرمان يكون معه دليل ثم لا يخفى ان هذا بالنظر
محض العقل مجرد عن ملاحظة الشرع اما مع ملاحظة فهو مفيد بالزمان الذي يقع فيه
شرعا دعوى النبوة وهو ما قبل بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى وخاتم النبيين
واما بعد ذلك فلان القطع بكذب معلوم اي مدعى النبوة فقط فضلا عن مدعى الرسالة

معلوم من الكتاب

معلوم من الدين بالضرورة فماتوا في كثر في الدواعي اي البواعث وقوله على قد متعلق بما
لدواعي او بتوفير على ضميمة معنى تجمع من المقطوع بكذب خبر والمقول وقوله الخالفت
للعادة اي من التقلد او ترابعا دليل وقالوا بصدق ما روي عنه الخ هذا احص
من مدعاهم والضمير في منه المنقول احاد او بما توفير المدعى على نقله في امانته على
اي في شأنها وقوله شبه من حال من فاعل قالوا والضمير في له لما روي عنه فلهذا
اي في الجواب عن التشبيه واستغنى عن تواترها اي عن استمراره وقوله بتواتر القرآن اي
للمستمع على تعاقب الايام فانه لا يعرف اي يعرف اهل الحديث فضلا عن تواتر
ولو كان اي وجد وقوله اي الصحابة الذين يابعدوا الخ تفسير لاهل بيعة السقيفة
وقوله الخ خرج حال من بني ساعدة ثم يابعد على وغيره رضي الله عنهم اي بعد مبايعة
الصحابة المذكورين ولو كان لا يستحق الامامة المنازعة في ذلك فصحا للدين والامة
اي الله تعالى لتزهم عن الكذب ورسوله لعصته عن الكذب لم يذكر خبر اهل
الاجماع اما لانه لا يخرج عن خبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ولانه
متخلف في قطعته والمتواتر معنى اي بان يكون المتواتر هو القدر المشترك وان اختلفت
التفاصيل لجود حاتم وشجاعة على فان عم التواتر اللفظ والمعنى فهو الشارح اليه بقوله او
لفظا كما اوضح ذلك الشارح وهو اي المتواتر خبر جمع يمنع اي يستحيل عادة تواترهم
على الكذب اي توافقهم فيه اما قصد او على سبل الاتفاق فعلى معنى في كاذب قوله تعالى
ودخل المدينة على حين غفلة وفي قوله عارة الى ان هذا مراد من قال عقلا يعني ان

المقل بحكم الاستحالة بالنظر الى العادة التي لا تبدل لا بالنظر الى التجويز العقلي
عن العادة لانه لا يرتفع وان بلغ العدد ما عسى ان يبلغ لكن ذلك لا يقدح في حصول
العلم العادي كما عرفت عن محسور الى الطبقة الاولى من خبر متعلق بحصوله وقوله
بعضه متعلق بالعلم في ذلك الخبر متعلق باجتماع وقوله اي الامور المحققة اي الموجهة
لما هي المتواترة اشارة الى ان المراد بالشرائط هنا الاجزاء طبقة اي لسطعوا
خارجهم وهو حال من وادبعوا بخبر وهم محالهم اي الكنعانيين وقوله الذي
لديهم اي لا يخف بقوله على قائلهم الما يورب ليس الا اي ليس لامر من الامور
الا لذلك فهو مستثنى من اعم عام في باب العلل وكذا القول في نظائره بانهم كانوا
بنية هذا بناء على ان من ابتاع عطف على الله اما اذا عطف على الكاف فلا ينافي
هذا الاستدلال اي الاعتذار بتفسير يقات وفيه اشارة الى ان المبقات
بمعنى الوقت اي لما وقتناه له وهو الاعتذار اي التفضل والتبرير والبضع
بكر الباء وقد تفتح على قلة كما يشير اليه قد الداخلة على المضارع اما البضع بمعنى
القطع فلا يستعمل الا بفتحها واربعة عشر هذا وما بعده الى قوله تسعة
اقوال معينة للبضع اعز الله بها الاسلام اي صير بها عزيزا غالبا والله
اي ولكونها البطشة الكبرى التي اعز الله بها الاسلام او لغير الاسلام
بها فيما اى في الحديث الذي رواه الشيخان البخاري ومسلم وهذا اي
قوله علم الصلوة والسلام لعمر رضي الله عنه وقوله يستدعي خبر هذا وقوله التيق

اي التيقن والبحث عنهم ليسوا فبحتموا وانما يعرفون باخبارهم المحصر بمنوع كما
اشار اليه الشارح في ضمن الجواب عن الليبات واجب اي عن ابدلة الاقوال
الضعيفة التي وقع في فهمها كانه ليس بمعنى الليبته هو قوله ليس الا الخ كما يخبر
اهل قسطنطينية الخ مثال لكفار من اهل بلد واحد وهي اصطبل قبل فتحها
لان الكثرة مانعة من التواطى اي التوافق في الكذب سر كان قصدا او على وجه لا
تفاق كما تقدم التنبيه عليه وقيل لا يجوز ذلك اي ان يكونوا كفارا وان يحولهم
بلد ان العلم به في من المات والشرح سببة بمعنى الباء لحصول اي العلم عند سماعه
اي فسر كونه نظريا تحويل المات عن ظاهره المقصود الضمير على النظر والحاصل على
التعبير تحويل بالتوقف المطابق للسكون لا النظر اذ كل من كونه نظريا ومن التوقف
للخبر والنظر هو نفس الخبر وايد التفسير بما افصح به القرابي التابع للامام الحسين
في التعبير وفي الموافقة على ما ذهب اليه في ذلك وبين مراده بالتعبير فيكون التعبير خاصا
بالغرض على هذا الاحتمال دون الاول حاصلة عند السامع اي معلومة عنده
من كونه خبر جمع الخ بيان للمقدمات قوله اي عقب سماع المتواتر اشارة الى تقدير مضاف
في انه اي العلم الحاصل بالحوادث من حصوله هذا وما عطف عليه من قوله وتوقفه
على تلك المقدمات بيان دليليها وقوله من غير نظر الخ راجع الى قوله لتعارض ثم ان
اخر واعني بيان مصدر بمعنى المعاني والمعاد المعاني من اطلاق المصدر على اسم المفعول
والفرض مطلق الاحساس الاعم من الاعيان المخصوص بالاحساس البصري فهو اما يجوز

من طلاق الاخص على الاعم او مثال لا قيد اي في كل طبقة اشارة الى ان المراد الكل
 الجبوي لا الكل الجموي ومن هذا اي الاشتراط وهذا اي المتواتر في طبقة الاول
 قد يكون اما دافيا بعد ما حمل القرأت الشاذة الى اي العلم الحاصل منه فيم اشارة
 الى ان الاضافة في علم من اضافة المصدر الى سبب متفق اي في حصول السامعين
 كما اشار الى ذلك بقوله فيحصل لكل منهم الصالح نعت العدد ووجه قوله بان
 تكون متعلق بكل العلم للقرآن والضمير في له لافل العدد ومن احواله بيان للقرآن
 والضمير في احواله للعدد مطلقا حال من العدد اي حصل العلم بكثرة
 او بالقرآن لان القرآن اي المتصلة به اللازمة له كما اشار الى ذلك بقوله في مثل
 ذلك والثاني لا يجب ذلك في حصول العلم منه لكل من السامعين وان الاجماع
 على وفق خبري على حكم موافق حكم الخبر لا يدل على صدقه او مرد عليه انه ان اراد
 بالخبر مضمون المتن فالاشارة الى الاجماع على وفق اجماع عليه والاجماع عليه يدل
 على صدقه قطعا وهو يقتض ما ذكره المصم وان اراد به مضمون البعض الدال على
 نسبة المتن الى الشارع وهو قول الراوي قال صلى الله عليه وسلم كذا فاعلم ان الجمع
 عليه لا يوصف بموافقة ولا مخالفة بل انما يوصف بموافقة المنسوب ومخالفة غيره
 بان يختار الاول والاجماع على صحة المعنى قطعا لا يستلزم الاجماع على ان اللغة
 الدال عليه هو قول الشارع قطعا والاشارة هو مورد الاتفاق وهذا اولى من الجواب
 بان المقصود ان الاجماع على خبري منه لا يدل على صدقه في سنة لا هذا يستلزم
 دلالة الاجماع

دلالة الاجماع على ان لفظ المتن لفظ الشارع قطعا وان لم يدل على صدقه
 الراوي ليس باللازم بل اللازم هو دلالة على صدق معنى المتن لا لفظه اللهم
 الا ان يريد بالسند النسبة فصيح ويرجع الى الاول فليما لم قلنا لاننا لم نلاحظ فيه
 او رد عليه ما ذكره بنى على ان الخطا خلاف ما رواه لا عدم اصابه ما في نفس الامر
 وفيه اسكال ظاهر في هذا لا يكفي في الاجماع القطعي وكذلك اي وكما خرج الجمع على
 وقف في عدم الدلالة على قصد الصدق في نفس الامر بقا خبر تتوفر الدواعي
 اي تكثر الدواعي الى الخوايل والوسوسة على ابطاله وقوله بان لم يطل الخ متعلق بقا الباء
 سببية كما قبل تضعيف الاستدلال بيان مؤدله اي يخرج له عن ظاهره
 ويخرج به اي بقا به على ظاهره والصحيح ان الخبر محضه اي حضوره في وقفه
 ولا حامل اي باعث لهم وقوله من خوف الخ بيان حامله والخبر في هذه المسئلة
 كما في العضد انه اذا خبر واحد بحضور عدد التواتر عن محسوس لم يكذبوا فان
 كان مما يحتمل ان لا يعلموا مثل خبر غريب لا يقف عليه الا افراد لم يدل سكونهم
 على صدقه قطعا وان كان محالو كان لعلهم ولكنهم بما يجوز ان يكون حامل على السكوت
 عن كذب من خوف او نحو لم يدل سكونهم على صدقه ايضا وان علم انه لا حامل لهم
 عليه فهو يدل على صدقه قطعا ان فرض المسئلة كذلك اي ان الذين خبر محضهم عدد
 التواتر وان الاخبار عن محسوس ولا حامل على التقرير على الكذب هذا بنا في مقدمه
 المصم اول الكتاب الثاني من انه صلى الله عليه وسلم لا يفر احد على باطل وان سكونه على

الفصل مطلقا دليل على جواز قتل الأفضل من يقره الإنكار والجواب ما أشار إليه
 الشارح من أن ما هنا محله في الكافر المعاند الذي لا ينفع فيه الإنكار وما تقدم محمول
 على خلافه فحمله بخلاف الدين أي لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم بينه وضربان
 بخلاف ما ضرب به الخبر كما مر قوله وفي شرح المختصر عكس هذا التفصيل أي وهو أن يدل
 على صدق أن كان على امرئ بني لادنيوى لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم
 حاله كما يؤخذ من التوجيه السابق قوله من حيث نفعه لأن قولهم تشهد استندوا بغير
 خبر قوله ومنه حينئذ أي حين إذ يفسر بما لم يفتوا أحد التواتر قوله من حيث عدد روايه
 دفع توهم أن الأقلية من حيث تعدد الروايات باختلاف وجوهها ولا يدفع
 الوهم صفة التذكير في إثبات إحقاق وقوعه على الخبرين وعبارة ابن الحاجب
 صريحة في المراد قوله وقال الأكثر لا يفيد مطلقا أي ولا مع قرينة وقوله وقال أحمد
 يفيد مطلقا أي وإن لم تكن قرينة قوله لقوله تعالى ولا تقف أي تتبع وقوله ان يتبعون
 أي ياتبعون قوله أي أي تعالى عن اتباع غير العلم أي بقوله ولا تقف الخ وقوله ودعكم على
 اتباع الظن أي بقوله ان يتبعون إلا الظن قوله واجب بان ذلك أي النهي والذم قوله
 لما ثبت الخ غلة المحصر متفاد من قوله بان ذلك في الخ قوله وكذلك على الرابع فيما يظهر
 أي الظاهر أن الاستاذ وإن خوارك يعتبران مع العدد العدالة ويحتمل أن يؤولها
 على العدد الذي عند الاستفاد من قوله أي يجب العمل بما يفتي به المفتي بإشارته إلى
 أن قوله في الفتوى متعلق بحال مستوف من ضميره أي واد في الفتوى لا بالعمل

بمع

اذ ليس المعنى

اذ ليس المعنى أنه يجب عمل المفتي به في فتواه والثابته في شهادته لأن ذلك مع كونه
 غير مراد ليس صحيحا في الشهادة بل المعنى أنه يجب العمل بما يفتي به المفتي ولو وحدا
 وكذا الثابته في بعض الأحوال وجعلهم الشهادة من موانع الخبر من حيث الشهود
 به لا ينافي أنها انشاء بالنظر إلى نفسها قوة بشرط أي الثابته المقررة في محله
 قوله لأن صلى الله عليه وسلم كان يثبت الأحاديث أن قبل هذا مصادرة على
 الطلب لأن المستدل به أخبار أصلها أيضا يجب بان التفصيل الواردة يثبت
 صلى الله عليه وسلم الأحاديث وإن كانت أحاديث فحمله بتفصيل التواتر المعنوي كالأخبار
 الدالة على شجاعة علي وجود حاتم قوله أي من جهة العقل لم يقل مثل ذلك في السمع
 لأنه حمل السمع على الدليل السمي المنقول عنه صلى الله عليه وسلم قوله أو فعلا
 وحمل العقل على حقيقة التي هي القوة المدركة وإذا أمكن إطلاقه على الدليل
 العقلي أيضا لکن لم يشتر فيه اشتراط السمع في الدليل السمي ومعلوم أن الدليل
 العقلي شيء من جهة العقل لا عين قوله لتعطلت أي خللت وقابح الأحكام على الأحكام
 قوله ولا سبيل إلى القول بذلك أي لا لزوم وهو النقط قوله على ما هو المعنى أي
 المعتمد علم لكونه المذهب الحق من أن الحكم بالشع لا بالعقل قوله وقالت الظاهرية
 لا يجب العمل به أي بخبر الواحد مراد هذا القول وما بعده من الأقوال لتفي الوجوب
 نفى الجواز لأن الاستدلال في كل منها إنما ينطبق على ذلك وإنما غير فيها بنفي الوجوب
 الأعم من نفى الجواز لمقابلة ما قبلها قوله تقدم جواب ذلك فربما أي في قوله وأما

١١٥
 ١٢

بان ذلك فيما المطلوب فيه العلم الخ وقال قوه لا يجب العمل به في ابتداء النصب هو قوله
مقدر نجب فيه الزكاة والنصب جمع زهاب وهو القدر الذي يجب فيه الزكاة وتوابعها هي ما زاد
على اول مقدار نجب فيه الزكاة وضاد ووقها والوقص ما بين الفرضين لانه في معنى
يغتفر فيه كونه تابعا ما لا يفتقر في المتبع وقال لا دلالة في قوله ان له ثلاثة اقوال اولها
نجب الزكاة في الد ولد ويجب تحصيل الن الولد عن غيرها وثانيها يجب الزكاة في غيره
الخ عن غيرها وثالثها هو انما هي نفق وجوب الزكاة وقال قوه لا يجب العمل به اي بخلافه
فيما اي في فعل محل الاكثر فيه في ذلك الفعل بخلافه اي بخلاف خبر الواحد فالصحيح في قوله فيها
وفيما يوجد يعود على موضوع خبر الواحد وهو الفعل بان يحتاج الناس الى جميع المكلفين اليه
اي الى ذلك الفعل الذي تعمله البلوى بالوقوف فيه كثيرا اخذنا من قوله بعد ويقيل من
ليس فيها الخ ذنا الاخذ كما قال بعض المحققين ان التفصيل بين موافقة القياس ومخالفة
لو كان مثلي كاي من الفقيه وغيره لم يكن ليخصر على الفقيه بذلك معنى ربحان القياس
عليه حينئذ لا اعتناء بالقياس بالاصول المعلومة القطوع بها من الشرع وخبر الواحد
ظنون والظنون لا يعارضها المعلوم ونسكت الشافعية بان خبر الواحد اصل بنفسه
يجب اعتباره لان الذي اوجب اعتبار الاصول نص شرعي عليها وهو موجود في
الواحد فيجب اعتباره واجابوا عن تقديم الحنفية القياس للقطع بالاصول وكون
خبر الواحد ظنونا بان تناول الاصل محل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء
محل الخبر عن ذلك الاصل لتساوي الحد والقياس حينئذ لان الخبر كونه احادا
يفيد

بغير ظن ثبوت حكمه والقياس لكون ثبوت العلة فيه ظنونا بغير الظن ثبوت حكمه والدليل
الرجح كما قال بعضهم انما دل على العلية لاثبوت العلة في الفرع ايضا فمضى اتباعها بعد
اي بعد النهي وتصريحهم التاوفي الصلادى بوزن تركوا من صرى اصل صرى فقلت
الرباءة تحذف النقل التكرير ثم ضعفت عنه وقيل بالعكس اي في لضبط بوزن نودوا
منبعا للفاعل كان يعمل به بعض الصحابة بمعنى كقول بعض المحققين غير راوية لان ابا
موسى راوى حديث الاستبذان رجع لما باون لم عمر فروى له الحديث فطلب منه البيهقي عليه
وقال اقم علم اي على هذا الخبر البيهقي بل ثبت فقوله المنديل ان عمر لم يقبل خبر
ابي موسى في الاستبذان مجموع فان طلب التقدير انما هو للثبوت وتقوية الظن لا بد
من اربعة في الزنا اي في الاخبار الواردة عنه علم الصلاة والسلام في شأن الزنا
من جد وتغريب وغيرها ومثني علم اي ما في الحصول وقوله وهو اي ما في الحصول تقييد
لاطلاق نقل الاثنان عنهم اي عن الجبائي والفرق بين الوجهين ان الاول بقيد الاطلاق
بغير الزنا اما الزنا فلا بد فيه من اربعة والثاني لا يقيد الاطلاق بل يقول حكمي عنه
قولان متناقضان بالنسبة الى الزنا فيما رواه عنه اي في رواية ما رواه عنه ^{التكذيب}
في الرواية لا في المروي كما اشار الى ذلك بقوله كان قال ما رويت له هذا لا يسطر
المروي عن القول اي عن وجه القول ان احدهما كاذب اي هو كاذب كاي في قوله لا في
اذكاهما ويحتمل ان يكون هو الفرع يعني وان كان هو الاصل فيثبت مرويه لانه كاذب
في قول بعد رواية ما رواه لا يظن انها باطل ان صادق اي في تقسيم بعد التمسك بالنظر الى

خصه الشهادة والخبر كما افاد ذلك بعض المحققين الذي يجعل اليه الامر في الرواية
عن الشيخ في ذلك النكذب على نفسه برأى تقديركذب الفرع دون تقديره
تقدير كذب الاصل ولو استوضح المقصود على الاول اي استظهر عليه بان يقول بدليل
انها لو اجتمعا في شهادة لم ترد او يوضح ذلك انهما لو اجتمعا في بدل قوله ومن ذلك
ان لم يسم من عوده الثاني الى انه بني عدم الرد على عدم الاسقاط فيبقى
ان على الاسقاط يرد مع انه يقبل كما نقل عن الامدني من قبول الشهادة
وفي قوله من دعوى الثاني بينهما اشارة الى انه لا تنافي بينهما في نفس الامر
وقوله التي اقرها نعت الدعوى والاشبه القبول لان سهو الانسان بالاسماع
ولم يسمع بعيد بخلاف سهو عما سمع فانه كثير كما يشهد بذلك الحس والعادة
وان لم يكن الامر كذلك اي بان انفي الامر ان فهو يصرح بمفهوم قوله ان
كان في وقوله اي غير المذكور لها اخذه من قسم المقصود الساكن عنها الى ضبطها
صرح بنفها فعلم ان المراد بالسكوت من لم يصرح بانباتها صرح بنفها او لم يتعرف لها
اتباتا ولا نفيا فان اسندها وتركها فترك مصدر مطوف على مفعول اسندها
والمراد كما قال بعضهم انه اسند الخبر المشتمل على الزيادة والخبر المشتمل على تركها لا اسند
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم للزيادة وتركها لها لان ذلك لا يصح بالنسبة الى المجلس
اذ لا يصح ان يتركوا ذكر الزيادة وتركها في مجلس واحد ثم لا يخفى ان هذا مستثنى من
القاعدة المشهورة ان المثبت مقدم على النافي لما اتفق عندهم في ذلك لا خلافا
المعاني

المعنى حينئذ واستكمل دخول هذا القسم تحت الزيادة اذ حقيقة الزيادة بشي تضمنه
احد الخبرين زيادة على الاخر او اهما هنا فالروايتان متساويتان نصف صاع نأب
الفاعل لروى وصوابه اي رفعه ووقفوا لان الكلام في زيادة العدد فيما تقدم اي
من التفصيل وشرع في بيان التفصيل بقوله فيقال الخ تسميها للوصاف وحكم في ذلك
اي الفعل وهو الاسناد مرة دون اخرى اي يحصل التعلق بزيادة ايصافه اذ لا يصح
تفسيره بغير ذلك كان تصوير حصول التعلق او مثال البعض الذي حصل به التعلق
لان معنى قوله كان يكي كذا ان يكي فلا يقال ان البعض الذي حصل به التعلق هو نفس
الغاية والمستثنى لا يكون ذلك وجه الاندفاع ان تقدير ذي في مثل هذا التركيب شائع ذاع
بل قال السيد الاجامة الى تقدير ذلك لا نأخذ المعنى محيما بدون تقدير عنه
عدم سكتان وما بعد ما بالمصدر كافي الصحاح في الخ قال لغرض الذي عني لا حديث صح
التميم الى حين الزهو وعني الذهب بالذهب والفضة بالفضة بدون مماثلة لا مطلقا
فلهذه الغاية في الاول والثاني في الثاني له الخ يشاف على انه مطلقا فيختل
المعنى المقصود سواء كان كذا وقرب هذا بالنسبة للفعل ومنه فخر هو الطهور
ماؤه المحل بيته لا تعلق له بالبعض الاول فالظاهر علمه اي في نفس الامر لان الظاهر
انه انما علمه لقربة اي دلت على مراد الشارع وفرق بين هذا وبين حمل على خلاف الظاهر
فيما له ظاهر حيث لا يعتبر بان نزل المحل فيما له ظاهر يودي الى تعطيل المروي فاعتبر
حمل في الثاني دون الاول اي لاحتمال من كلام الشارع تفسير لوجه الظاهر لانه قوله

ظهور القرينة للصحياني فثبت اهتداه صاحب الشريعة ووقوفه على الترتيل بالرواية
 ظهور الخلع على الراجح اي ظهوره والاضياط او الامر على التدبير من عطف الخاسر
 على العائم اي على اعتبار ظاهر المروي اشارة الى تقدير مضاف والى تأويل الظهور بالظاهر
 والى بيان معنى اللام في الظهور وفيه قال الكوفي الخ او روي عليه ان الكافي لم يقل
 ذلك في محل الصحيح ان مروي على غير ظاهره مخصوصه بل في قول الصحيح في مخالف ظاهر
 الحديث سواء كان المخالف هو الروي ام غيره واجيب بانه اذا قال فيه وفي مثله
 فقد قاله فيه في الجملة اي ظنه فيه اشارة الى ان العلم هنا بمعنى الظن اذ لو كان على
 بابه لكان من باب الاخبار والرواية حينئذ يجب العمل به كما يشير الى ذلك قوله فان
 ذكر دليل اي نص عليه واثر في زمن افاقة ايجابا وما خبط اثر بالتخفيف المدعى
 روي نقل في حال افاقة ما تحل في حال الجنون في خلاف الظاهر وبعبارة عن المراد وان كان
 صحيحا في نفسه ولم يصح النص بالتمييز للعلم به اي من نصب الخلاف كما اشار الى
 ذلك بقوله فان غير المبرز الخ فبلغ فادى الفاقية وفي الكافر والفاستق لجرم الترتيب لا يقد
 التعقيب فلا فرق في ذلك بين التعقيب الملهة ومن هنا عبر بعضهم كالص بالفاء وبعضهم
 كالبيضاوي ثم قال في منهاجه فان عمل اي يصحى ثم يبلغ وادى قبل اذ كان طرف المحفوظ اي
 المحفوظ وقت عدم ضبطه لانه في اي لامن الكذب في المستدع المذكور اي الذي يدعى
 معلومة الى بدعة في اشارة الى ان الشاخي الدعيمة للمبالغة كانت اخرج مبالغة لا للتأنيث عند
 الاكثر طرف للعامل في قوله وكذا وهو في القول المقدر للعلم به من الاول ويقابله قول الامام

الرازي اشاعه وليس طرفا للكفر الجسم لان لاكثر على عدم تكفيره لا على تكفيره لما تقدم
 في الشهادات من الغرير والروضة عن جمهور الفقهاء من اصحابنا وغيرهم انهم لا يكفرون
 احدا من اهل القبلة والمجتمعة من اهل القبلة وبوافقه قول الموقف وشرحه
 جمهور النكاهين والفقهاء على انه لا يكفر احدا من اهل القبلة والمعتزلة الذين كانوا
 قبل الحسين يحاقفوا كفروا الاصحاب فعارضه بعضنا بالنقل وقد كفر الجسم
 مخالفاتهم من اصحابنا والمعتزلة انتهى وحرم النودي في مجموع في صفة الائمة بتكفير الجمعية
 ومثلي في موضع اخر منه على عدم التكفير وهو يوفق لقوله الاكثر وعليه الفتوى ومن
 هنا نقل عن الامام الحسن الاشعري انه قال عند موته لاصحابه اشهدكم اني رجعت عن القول
 بتكفير احدا من اهل القبلة لاني ريتهم كلهم يشرون الى معبود واحد والامام
 والرازي وابي اساعه على قوله اي وان كفر يبدعه لامن الكذب فيه ولان كفره ليس
 بصريح بل لانه لا يستلزم جهل بالله تعالى والجهل بالتركيب والاستلزام ايقاع
 العبد في غير الله وهو الجسم المعتقد في الاوهية على ان لازم المذهب ليس
 بمذهب على الصحيح ويوفق كلام الرازي قول الشافعي فقيل رواية الكافر الموقوف للجمعة
 ان يعتقدوا عثر الكذب انتهى وقضية كلام ابن الحارث ان التكفير والقبول لا يجتمعان حيث
 والبسعة مما يتضمن التكفير كالكافر عن الكفر وما غير الكفر فالبدع التي هي انتهى
 اية الحال كذلك اشارة الى ان الواو في قوله وان نددت للحال لا المطفة على مقدار مضاف
 للمطوف والتقدير ويقال الكثير ان كثرت في الطلح الحديث وان نددت اذا امكن تحصيل ذلك

التقدير في الشرط وهو اذا امكن الخ شرط في اكثر بقية ولا يخفى ما في ذلك الحديث من
النفات كما قال بعض المحققين اذ لا شرط مع كثرة الخاطئة وانما يحتاج اليه عند قلتها
الوصف في اوله وعرضه بسمية وحالا فان تكرره في نفس بحيث يمتد ذلك
او يتعسر بسمية تمنع عن اقتراف الكبير ايا كتبا بها الحيازة شبرا
انه ليس المراد بالناحية المستوية الطرفين بل الجايز من الجواز بمعنى عدم الامتناع شرعا
بغزيرة التمثيل بالبول في الطريق الذي هو مكره والمعنى عن اقتراف كل فرد من افراد ما ذكر
اي من الانواع الثلاثة وهي الكبير وصغار الخسة والذليل الباحة وخذ عمو السب
من جميع المضافات الصريح ان افرادها اجماع كما نقله الشارع في بحث العام عن الاكثر
وقال ان يعلم بتم التفسير اي اشارة الى انه لا بد على هذه النسبة من تقدير
مضاف مطوف على اقتراف اي تمنع من الاقتراف والاتباع وانما اصبحت الى ذلك لان
المهوى هو المحبة وهي يكونها فعلا غير مقدور لا يتعلق بها تكليف فلا بد من تقدير رايه
لان الامتناع مقدور والعبد فيعلق التكليف بالامتناع عنه ويمكن ايضا حمل المهوى على
المهوى فلا يحتاج الى تقدير الاتباع لصحة تسيط الاقران على المهوى وتقرع على
شرط العدالة اي تحققا بالنسبة الى عدم القبول او ظنا بالنسبة الى القبول كما بشرنا
ذلك قوله في الاول لا تنفاه تحقق الشرط وفي الثاني كفاية بظن حصول الشرط باطنا
منصوب على التمييز المحول عن باب الفاعل اي المجهول باطنه بالبحث عن اي حال
قال اي امام الحرمين ويجب الانكفاف اشارة الى ان قوله ويجب الانكفاف عطف

على وقف

على وقف مع قوله الا يبايخ الخ اشارة الى ان الاعتراض بذلك علمها معا والضمير
في اعتراضه ليجوز الانكفاف وكذا الضمير في ينبغي علم بمعنى في الحال الثابت
بالاصل الخ دفع لما يقال انه لا يقين في الحال الثابت بالاصل اي البراءة الاصلية ان
الاصل انما يفيد الظن فاشارة الشارح الى ان الصورة المفترضة ليست من افراد المفترض
بل معينة علم بجامع الحال ليس يمتنع اصلا ولا استصحابا بل هو مضمون وفي قوله
اي استصحابا اشارة الى ان الموجود في الصورة المفترضة بها ايها هو استصحاب
اليقين لا نفس اليقين لان اليقين لجامع المشتك وانما افردته الى مجهول العين
عاقلة وهو المجهول باطنا وظاهره ليس في علم اي المجهول العين قوله الخ وبذلك يعلم ان المجهول
العين في قوله وكذا المجهول العين شرط بعدم العدالة اما ان كان المجهول العين معلوم العدالة
فيقبل كما في قوله الشافعي اخبر في الثقة الا وهو كذلك بهذا نصير الاقسام كما قال بعضهم
اربعة مجهول العين والعدالة معلوم بما مجهول العدالة دون العين عكس فالاول لا يقبل
بلا خلاف والثاني يقبل بلا خلاف والثالث لا يقبل على الاصح والرابع يقبل على الاصح
فكذلك يقبل لم يقبل اي فالوجه قبوله ايضا لاشارة الى ان الخطا رتبته عاقلة
وقد صرح بذلك في قوله وان كان دونه في الرتبة ولم يكف بالاشارة تأكيد فلو
هذا اللفظ توثيقا تفريع على قوله فكذلك يقبل وفائدة التفريع اشارة الى وجه المقابلة
في قوله وقال الذهبي ليس توثيقا واصله ان القبول ينزوم التوثيق كما ان عدمه ينزوم عدمه
فانما هو في المقابلة اللزوم مقام اللزوم وانما هو في الارباع او رد علم ان الارباع

اي قبل بدل

اتصال من الوهم وهو الطرف المروج ويلزم من نفسه توثيقه اذ يلزم من نفي الجرح على وجه الجرح
 نفيه على وجه الادبحة والمساواة بطريق ذلك يستلزم التوثيق واجب بان المراد بالادبحة
 طعن الجرح ولا يلزم من نفسه توثيقه اذ لا يلزم من نفي طعن الجرح التعديل سواء اعتقد الادبحة
^{الجهل} اى فكل الجهل بالحرمة مركبا ام لم يعتقد شيئا فبذلك لا يسطر من ثم قلت رابطة المبتدع
 بالشرط السابق لان ما اقدم عليه من المبتدع ليس كبرية عنده بل يعتقد حقيقة في الظاهر
 فيكون جهلا مركبا فقولهم في تعريف العدالة انها ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر معناه ما هو كبر
 عند المفترق فيدخل المبتدع بالعدالة في باب الشهادة والرواية مع اقترافه المقتولان المراد ان
^{لا} أقسم به مفسق مع العلم والظن بالحرمة بدليل قولهم ويقبل من قبل على مفسوقه وقيل يقبل
 في المظنون دون المظن لان المظنون قبل ان كل جهة يرفع صعب بخلاف المظنوع فان كل
 وفاق لا مدخل للاجتهاد فيه ان كان من الفرعيات وان كان من الاصول فما يصيبه من
 اتفاقا وهم اى الفقهاء الى ترجيح هذا ايسر وكذا الضمير في قوله لداكرهم واما الظاهر
 في ذكره ترجيح الاصوليين وهو الاوفى لما ذكره عند تفصيل الكبارين
 اشياء لاحد فيها كالتسمية فالادبحة بمعنى الموفق لان هذا تعريف لا يوافق غير تلك الاشياء
 الكلية ونفى الصغائر والادبحة في التوبة صفة بل كبريا كبريا نظر الى العظمة من عظمه وادبحة
 انه مخالف للظاهر كقوله نعم ان تحتوا كبريا متشبهون عنه فكفر عنكم شيئاكم ونحوه في السنة
 كبريا اى اذا تأملت قوله لان بعض الذنوب لا يفصح في العدالة اتفاقا وحيث ان لا يوافق كما قال
 بعضهم راجع الى التسمية لا المعنى كل جرعة تؤخذ بقلة اكثر من كبرها اى قلة اهتمامه به
 بالدين

بالدين قوله والامام انما ضبطه ما بطل العدالة اى حيث اولى في ارشاده كل جرعة تؤخذ
 بقلة اكثر من كبرها بالدين ورقة الديانة فهي مبطلة للعدالة قوله استرواها الاسترواح
 عدم ما كان النازل قوله ولما كان ظاهر كل من التعريفات تعريف الكبرية مع وجود اليقين
 اما الاخير فظاهر لان الدينان بقلة اكثر من ورقة الديانة ظاهرة وجود اهل
 الدين وكذا الثاني لان الكفر لا يستلزم الحد وان ترتب الحد على بعض افراد
 كالردة اذ من شرط التعريف الطراد والانعكاس واما الاول وكلام السناد ومن
 مع من المقام والادبحة محب ظاهرها متساو لان للكفر وجه دلالة المقام
 على ذلك ان ذكرهم اشراط العدالة بعد اشراط السلام مؤذ بان العدالة المراد
 ما لا يتناول السلام والادبحة بالنسبة اليه تكرار الذي هو اى الكفر اعظم الذنوب
 قوله ان تدعواى تطلب الله ندا والنداء المثل للنداء في المصداق وقوله فانزل التوراة
 نصديقها لان الآية وان لم تصرح بالترتيب كالحديث لكن رتب فيها المذكورين
 ذكر اوله في الترتيب على صلب النفاذ في الذكر لكن قال بعضهم بقي اشكال
 وجه اخر وهو ان قصيم الحديث ان كل فرد من هذه الافراد الخاصة المتقابلة فيه
 بل ما قبله فيكون اعلا من فرد اخر من افراد نوع ما قبله مثلا الزنا بحليلة الحان بل يقتل
 الولد في الرتبة فيكون اعلا من قتل الجد حتى والدمه تدل على خلاف ذلك قالوا
 مخلص من ذلك ان يدعى ان كل نوع يتساوى افراد في الرتبة وهو محل منع انتهى
 والجواب بان الدلالة الخارجية قد دللت على ان القتل بانواعه مقدم في الرتبة على

الزنا بانواعه وان تفاوت افراد كل نوع فيما بينهما واما الحديث فلا ينافي الالزام
 نص على الاشع من كل نوع محجب ما كان عليه الجاهلية من قتل الولد مخافة ان يطعم
 مع احداهم والزنا بحليلة الجار ولا يخفى ان قتل الولد اقطع من قتل الجاهلي لما فيه
 من العقل وقطع الرحم والزنا بحليلة الجار قطع الزنا بعينها لما فيه من جناية الجار الذي استأنس عليه
 بحرفه منه وايضا فليكن ما لا يمكن من غيرها فقلنا عليه فيها والعطف بعم المقضية للزنا لان
 ان يكون بين المعاطفين مرتبة اخرى او اكثر وشاهد ذلك قوله تعالى هو الذي خلقكم ثم ناب
 في نقطة ثم في علقة ثم في عظم ثم في لحم ثم في عصب ثم في عظم ثم في عظم ثم في عظم
 فيقع لا انتل لا يخفى ان هذا من علة وتام العلة تصيب اما التلويح اهل ذلك قوله تعالى
 ولا يبق النساء والفارقة للزوجة وطهرها مع الحمل تصيب لذلك قوله الصادق باقر عليه السلام
 منها دون ما ليس كسكنها المعاطفين وكلام المتن عموم وفصوصه وجه فيجتمعا في المسكن
 من الخريف في القدر الذي لا يسكن منها وينفرد مطلق المسكن غيرها فلا ينافي احدهما
 متباين الاخر قوله وفي جملة العصب كونه كبيرة اذا الكلام فيه واما حرمته فتأبى في القليل
 كما لا يخفى قوله كما يقطع اي يجرم بالقييد المذكور في العفة اي في كونها كبيرة فزوم القطع بعين
 الاتفاق لا بمعنى ابانة ^{الوضوح} كما يرشد الى ذلك قوله اما سرقة الشيء القليل فليس
 اذا لو كان من القطع بعين الابانة فكان المناسب في الاحتراز في تقييد كونه التلويح
 كثيرة بما تبلغ قيمته نصا با وذلك فرعي عن كون القطع بعينه الاتفاق وان الظاهر
 في عايد على التقييد ^{الوضوح} ما تبلغ قيمته نصا با كما نبه عليه بعض المحققين قوله ليس بكبيرة
 موجهة

لا بما يدل

وهية الحديث ^{الوضوح} من نفوذ كبيرة لا نفوذ جباب الحد فقط كما هو القاعدة في تسليم القول على القيد
 لان الكلام القيد تقييد فاكثرا في نفوذ القيد لا غير فان كان القيد الموصوف في ذلك
 ويهيئ الكلام صادقا بنوعه وتبونه وليس مرادها بل الغرض من نفوذ القيد من اصله
 واما التصريح بالقيد فللكشف عن حقيقة الكبيرة المنفية قوله في اجماع من الادباعة يعني
 الاذن شرعا الصادق والموحوب وهو المراد هنا لا الادباعة بعينه استثناء الطرفين قوله
 في الحديث انهما ليعدان اي صاحبهما وقوله واما احدهما فكان يسمى بالقيمة قيل عليه
 ان قد تقر ان كان يفعل للتكرار ولا يلزم من ذلك ترتيب الوعيد على تكرار القيمة ترتيبه على
 اصل القيمة حتى يكون مطلقا لقيمة كبيرة كما هو المطلق قوله وهو ذكر الشخص اياه بما يكرهه
 ان في غيبته كما يشعر بذلك مادة الغيبة وقوله وان كان فيه اشعار بان ذلك البهتان
 والغيبة لكن تعريف الغيبة لها في الاذكار بارها ذكر الشخص بافيه مما يكره يقين غايبها
 وكان استند في ذلك الى الحديث المشهور حيث قابل البهتان بالغيبة ولفظ الحديث ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال اندرون قالوا انتم ورسوله اعلم قال ذكره اخاك بما يكره قال
 ارب ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما نقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهتم
 واجيب بان صدور الحديث يدل على انها اعم من ذلك فلو فرض نوعها محمول عموم البلوى
 بها المراد بالعموم الغلبة كما يرشد اليه قوله وقيل من سلم منها والمفتي به الآن انها كبيرة
 في حق العلماء والصالحين وقرن القرن صغير في حق غيرهم وان جاء الوعيد فيها
 لما ذكره الشرح من عموم البلوى بها الخ قوله وينافي الغيبة في مواضع مذكورة في محلها

لا بما يدل

لا بما يدل

يدفع عنه

هي ستة وقد ذكرها في الذكار وزيد الروضة وقد نظمها بعضهم في جيتين وهي
 لابن أبي شريف هـ القدح ليس يغيب في سعة هـ تنظم ومعرفة ومخدر هـ
 هـ ولما ظهر فسقا واستفت من هـ طلب الدعاء في ان المنكر هـ
 وذلك لشهرته لا يحتاج الى شرح قوله وفي اخر من اكبر الكبار يراد منافاة بين الحديثين
 لان ما هو من اكبر الكبار من جملة الكبار ولد منافاة ايضا بين الحديث الثاني وبين
 الحديث السابق الدال على ان الشرك وحده اكبر الكبار لان الاكبر في الحديث السابق
 حقيق في هذا اضافي وهو اعم من الحقيق قوله واليمين الفاجرة لا يخفى ان الدلالة المذكورة
 في شرح انما رتب فيها الوعيد على اليمين الفاجرة المقطع ما لا امرى مسلم او هو
 حقوقه لا على مطلق اليمين الفاجرة الا ان يقال التقييد بما ذكر في الدلالة جرمي
 الغالب قوله وقطع الرصم قال الكمال ابن أبي شريف رحمه الله تعالى تحصر القطع
 بالاساءة او تنعدي الى ترك الاحسان قال ابو زرعة الاقرب الاول انتهى وقد
 يقال بل الاقرب الثاني لان الاحاديث امر بالصلة امر مؤكدا ناهية عن القطع
 نهى تحريم مؤكدا ولا واسطة بينهما والصلة ابصال نوع من انواع الاحسان
 كافتراها بذلك غير واحد فالقطعية ضدها وهي ترك الاحسان انتهى وقد يقال
 ان ابصال نوع من الاحسان لا يتعين في المال بل يصدق بالكلية الطيبة ونحوها كما
 تصدق بالمال في بعض الاحوال والحاصل ان ذلك يختلف باختلاف الدقار ببالا
 واعتبارا وزمانا ومكانا وبالوصل كذلك وذلك شاهد لا يحتاج الى مقصود

فقطعية

لا يحسن

قوله والرم

قوله والرم القرابة اي من قبل الابوين او احدهما من غير تقييد بحرية اي
 للوالدين فيه اشارت الى ان لا في الحقوق للعهد الذهني وفي دفع لما ذكره بعض
 السارحين من ان المصنعا اطلق العقوق ولم يقيده بالوالدين ليشمل عقوق
 الخالة والعمة لما في الحديث الخالة بمنزلة الام وفي الصحيحين عم الرجل
 صوابه اي خارجا من اصل واحد وجه الدفعا ان الام تكون بالعهد
 تقييد التقييد بالوالدين واما التثنية في الحديثين المذكورين فلا تدل على
 انها كالابوين من كل وجه حتى يكون عقوقهما من الكبار بل يكفي كونهما كالابوين
 في النظم والاحترام وان تفاوتت المرتبة وقد صرح بهذا الجواب في قوله واما
 حديثهما الخ ولم يكف بالاشارة المذكورة انما بالاقصود قوله اي كلمة لان
 التكليف انما يتعلق بالافعال دون الالفاظ وانما عبر بالكل اقتداء بالادب
 وفي قوله سلاسة الى ان المصنعا قصر على قول ومال اليتيم دون ذكر مصاف خاص
 ليصح تقدير ما تضمن اضافته من اكل وغيره من وجوه التلوف لكن لما كان
 الدليل اعم وجوه الانتفاع اضافت السارح دون غير ومن هنا صرح في الدلالة
 به دون سائر وجوه التلوفات قوله وفي الحديث من جمع بين صلاتين يشمل التقديم
 والتاخير فهو دليل لما قوله واولئك اي يكون كبر تركها اي الصلوة قوله
 والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اي هذا كما صرح به الحديث ولذا سفي
 السارح عن التقييد بذلك واستغنى عن ذلك ايضا بما تقر في الشريعة من دفع الوهنة
 بالخطايا النسيان قول طيبو مقعده من النار النبوات اخذ المترادف قوله اما الكذب
 على غيره فصغيرة اي ما لم يرتب عليه ضرر كما اشار اليه الشافعي فاما من ثم انه يدخل في غيره

المقوق

اهتم

سائر الرسل ولا يتجسس عن الكذب على احد منهم الكبيرة لا سيما قبل نسخ شريعهم ذلك
الرسل لانه جرمهم فؤاد بقله اكثر من جرمها بالدين وليست من معاصي الخس
هكذا قال بعض المحققين متورا على السارح حيث لم ينب عليه وهذا المتحفظ
هذا المحقق بخلافه وان كان في غاية الددب مع الانبياء لكن العذر للشتم في عدم
التعجب عليه ان ظاهر اطلاقهم شمول الرسل ومن المعلوم ان كل ذلك ما اذا
لم يترتب على الكذب مفسدة وكان بعد نسخ شريع ذلك الرسل والافضل
كبير كلام قوله لم ارها خبر صنفان وفي الاستدلال بالحدوث على كون رطل
الضرب المذكور كبيرة شي لان التوعد فيه انما هو على ضرب خاص متكرر
اشعر به التركيب لان قوله يضربون يقتضي ان ذلك شأنهم وهو يستلزم تكرر
من الضارب وبالحيلة فالدليل لا يطابق المدعى لان الدليل انما يدل على ترتيب
الوعيد على ضرب خاص والمدعى مطلق الضرب قوله وسب الصمات المراد الجنس
الصادق بواحد منهم قوله حيث علل بما ذكره فان التعليل بشعر بان الساب غير صحيح
مع انه في الواقع صحابي لكن نزل لسبب الذي لا يليق به منزلة غير الصمات الذي لا
يلحق اتفاقية مثل احد ذهبا مد احد الصمات ولا نصيفة ولو كان منهم لسأله
في ثواب الاتفاق فله وكثرة قوله اي معاقب بيان المراد بالحارب لاستحقاقه حقة
على الله تعالى اذ لا يمكن الحاربة بين الحادث والقديم قوله معناه تكرر
السب اي وفي تكرره اذ مان واصرار على الصغيرة فصيرها كبيرة قوله اي مسموع
لما كان الالتم صفة الذنب وقد اسند الى القلب هو في الحقيقة للشخص فستر
الشتم بمعنى يقوم بالقلب وبصح اسناده اليه وهو السمع بمعنى تحويل صوته الى

اخرى

اخرى اقم من الاول لكن لا يخفى ان كون الذنب هنا وهو الكتمان فعلا فليسا صحيح لاسناده
الى القلب قال البضاوي اسناد الالتم الى القلب لان الكتمان يعتبر في نظيره العين زانية
اوليا الغم فانه ريس الاعضا وافعاله اعظم الافعال وكانه قبل فمكن الالتم في نفسه
واخذ اشرف اجزائه وفاق سائر ذنوبه انتهى وقال بعضهم معنى المنع في كلام السارح
التعذيب تعبير بالملزوم عن اللازم فان المنع مستلزم للتعذيب والتعذيب بالالتم عن
التعذيب من اطلاق السب على المسب ولا يخفى ان هذه الحامل كلها صحيحة ودعوى
التكليف في بعضها ممنوعة قوله بالحق باطلا يعني حقا يقتضي ان بذل المال على الاحكام
الحقة لا يسمى رشوة وان كان حراما ثم ان لم يتوقف الحكم على البذل كان حراما من الجانبين
والدفع بجانب الدخول الدافع قوله وزاد الحكم في روايته ايضا والاشراي قال
لعنه الله على الراشي والمرشئي والاشرك قوله في الحديث والديوث ورجلة النساء ضبط
للمندري الرجل بفتح الراء وكسر الجيم وفسرها بانها المرأة المشبهة بالرجال وفسر
الديوث بانه الذي يقرأ هذه على الزنا مع علم بهم والمراد بالاهل الزوجة قوله وهو ان
يذهب بشخص يوزيه قبل عليه الظاهر ان المتكلم في شخص عابوديه عند ظالم
كان في تحق السعاية والسالم يذهب اليه انتهى وقد يقال ان ما ذكره الشتم هو
المعنى الاصلي للسعاية فلا ينافي كون الثاني سعاية ايضا ولقائل ان يقول الباقى
قوله يذهب بشخص للتصيير شخصا ذاهبا الى ظالم بكلم عابوديه فيشعل الغيبين
فان قبل لا فرق في المعنى بين ذهاب الشخص الى الظالم وبين ذهاب الظالم اليه

وهو صحيح

اجيب ان الاصل هو الذاهل الى فهم واستدراكه فيعمل الدرسين قوله لا يورى منها اي الله
والفضة قوله الا اذا كان يوم القيمة اي وجد وقوله صفحتي يحتمل انه منسند الى ضمير الله
والفضة وصفائح مصر على الحالية وانه منسند الى صفائح قال بعضهم وعلى كل فانظر الى
قوله من نار ما حكمته مع قوله فاحصي عليها في نار جهنم انتهى وقد يقال حكمته تغليظ العذاب
وتفطيمه على مانع الزكاة اذا ما منع من اهل النار في النار لزيادة العذاب لان ذلك
احوال الاخرة لا نكيف الدن والحق على كل شيء قد ير قوله فالتعالى انه لا يياس من روح الله
الا القوم الكافرين قبل علمه الاله تبارك وتعالى ان الياس كفر وهو خلاف قول الله ان المراد تعدد
الكبر مع وجود الايمان انتهى وتحقيق المقام ان يقال ان اريد بالياس انكار سعة نعمته
تعالى للذنوب فلا يخفى انه كفر لانه كذب لقوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وان اريد
به استبعاد العفو عن الذنوب لاستظامها فخر كبير لا كفر وظاهر الآية المعنى الاول
اذ الاصل ان يلقى الكفر على حقيقة فيشكل الاستدلال اذ المراد تعدد الكبر مع وجود
الديان ويحتمل ان يراد من الآية المعنى الثاني حملا ما في حديث ابن مسعود ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من الجاير الاشرار بالله والياس من روح الله والفتوة من رحمته الله
والد من الحكماء رواه دارقطني في العلل لكنه صوب وخفف على ابن مسعود ووجه
تحمل ان ظاهره الياس بالمعنى الثاني حيث عطف فيه على الاشرار بالله والعطف
بفضي المناقب وان اسكن انه عطف لنوع من الكفر على وهو اعتقاد الشراكة في
الالهية وفي عقايد الخفية ان الياس من روح الله تعالى كفر والامن من مكر الله

تعالى

تعالى كفر فان اراد الياس بمعنى الدول والامن لا اعتقاد ان لا مكر فالامر ظاهر
فان كلامهما كفر وفاقا لكونه نكذبا للنعمة الصريح وان اراد الياس بالمعنى الثاني والامن
بمعنى غلبة الرجا بحيث يستبعد العذاب فيشكل اذ القرب ان كلامهما كبير كما هو ظاهر
لحديث المذکور وينبغي حمل الياس في المتن على المعنى الثاني والاستدلال بالآية بناء على ان
الكفر فيها بمعنى ستر النعمة وتغطيتها وكذا ينبغي حمل الامن من مكر الله في المتن على المعنى
الثاني ثم ايضا كما بشر الله قول الله بالستر سال في المعاصي والاحتكال على العفو ويحمل
لخسرة في الآية على الحسن الدضا في وان كان محملا على الحسن الدضا في الكامل قوله
بالستر سال في المعاصي الخ جرى على الغالب من ان الامن بمكر الله بستر في المعاصي غائبا
لعدم مبالته والافلا يخفى ان مجرد الامن من مكر الله كبيرة ولو لم يكن عاصيا بغير
الامن قوله اي تناول ما مر غير مرق ان التكليف انما يتعلق بفعل والتناول الاكل
كما اشار اليه قوله تعالى على طعمها يطعم اي اكل ياكل قوله ففطره يؤذن بقله اكرث الخ
اي وليس من صغائر الخس فنعين كونه كبيرة قوله باضافتهم الباء للدلالة على السببية وفيه
اشارة الى ان المراد بالمحاربة هنا مجرد الخفاة اما اذا افترق بها قتل واخذ مال بشرط فكل
نهما كبيرة على حدته داخل فيما سبق قوله اي المواظبة عليها اي ما لم تغلب طاعة على معاصيه
لما نقله الرازي عن الجمهور ان من غلبت طاعته معصيه كان عدلا ومن غلبت معاصيه
طاعته كان مردودا الشهادة وهذا معنى نص المحقق قوله من انواع الخ حاله الصغيرة
قوله واليمن العوس هي الخلف على ما قد وقع انه لم يقع وانما كانت كبيرة لم يسمها

من الحجة على الله وقلة التعظيم سميت بذلك لأنها نفس صاحبها في الدنم أو في النار لا
 ان يعفو الله عز وجل قوله والتوفى أي الفرار من الكفار يوم الرحف أي زحف جيشهم
 الا ان يكون متحرفا لقتال او متحرفا الى فتح يستجدها لقوله ضحا ومن يعلم يومئذ
 الا متحرفا او متحرفا اليه فقد بانفص من الله وماواه جهنم وبئس المصير قوله يعني بالغة
 اصناف انواعها يعني ان الكبيرة جنس تحت انواع كالكفر والقتل والزنا وكل نوع
 اصناف منه درجة تحت كاصناف الكفر من الاشراك ومحمد النبوة الى غير ذلك وكاصناف
 القتل من قتل الولد مخافة الطعم وقتل الاجتبي وغيرها وكاصناف الزنا بحليلة الجار
 وحليلة غيره وغير ذلك الى عدد دها الذي وصفه سعيد بن جبيرة انه اقرب الى السبعين
 هو عدد اصناف الانواع كما اوضح ذلك بعض المحققين قوله الاخبار عن عام الى اخر الرواية
 بتدأ وقوله الاخبار الخ خبره وكذلك القول في الشهادة فيها مبتدأ وقوله خبره
 خبره أي الرواية هي الاخبار عن شيء عام الخ والشهادة خلافه اذ الغرض تعريف الرواية
 والشهادة بالاخبار المذكورة لا عكس ولا يخشى السمع من قولهم ان الخلاف هو عدم
 الاخبار عن عام دفع ذلك بقوله وهو الاخبار عن خاص الخ واورد على ما ذكره تعريف
 الافادير والادعوى فان احد صادق عليها اذ الدعوى اخبار بحقوقه على غيره والادعاء اخبار
 بحقوق غيره عليه وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن الترفع فيه مع انها من قبيل الرواية
 قوله فينبغي ان يتراد في الاول اي عليه وهو تعريف الرواية غالب بان يقال اخبار عن
 عام غالب حتى لا يخرج علم الخاص أي الاخبار عن خواص النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ما هو خاص

لا فائدة منه

بغيره

بغيره كاجز الفناء عن ابي بردة وانما اقتصر على خصا بص النبي صلى الله عليه وسلم لكونها الاغلب قوله ونفى
 الترفع فيه لبيان الواقع جواب عما يقال كل عام لا ترفع فيه فيما فائدة القيد فاجاب بان لبيان
 الواقع وقاعدة ذكره حنيفة زيادة الظهور في المقابلة بين الرواية والشهادة المعبر في مفهومها
 الترفع في الترفع في مقابلتها من الرواية وان لم يحتج اليه يزداد به الظهور في المقابلة وما في
 المروي من امر ونهي ونحوها أي من الاستثنائات من الامر والنهي وغيرها فلا يمكن تعريف
 الرواية جامعا فاجاب بان ما عدا الخبر يرجع الى الخبر بتناول هذا جواب عما يقال ان المروي
 لا ينحصر في الخبر بل يشمل الانشاءات من الامر والنهي وغيرها فلا يمكن تعريف الرواية جامعا
 فاجاب بان ما عدا الخبر يرجع الى الخبر بتناول كما اوضح بقوله فتناول اقبوا الصلاة الخ لكن
 لا يخفى ان الكلام في الرواية وهو قول الراوي كذا وهي اخبار رديا واسما سو كان المروي
 خبرا او نشاءا قوله واشهد انشاء اي بالنظر الى ذاته تضمن الاخبار راي تعلق بالاخبار بالمشهد
 به قوله هو أي المختار ناظر أي في اشهد الى اللفظ اي لفظ اشهد لوجود مضمونه وهو الشهادة
 المنادية عند الفاضي في الخارج به اي لفظ اشهد والى متعلقه عطف على اللفظ في النظر الى
 اللفظ يكون انشاء لا نطبق احد الانشاء وهو ما يوجد مضمونه في الخارج بلفظه علمه وبالنظر
 الى المتعلق يكون خبر لا نطبق احد الخبر وهو ما له خارج يطابق اولاد يطابق علمه قوله وهو التحقيق
 أي المطابق للواقع لذن الكلام في لفظ اشهد لا في لفظ المشهد به الذي هو متعلق اللفظ الاول
 ولا يخفى ان لفظ اشهد انشاء لا اخبار وقوله ولا منافاة بين كون اشهد انشاءا وكون
 معنى الشهادة اخبارا جواب عما يقال انه لا معنى لكون اللفظ انشاءا واخبارا لا وجود

معناه في الخارج به اوسبقه عليه ولا يخفى انه لا معنى للشهادة الا لشهادة وفلذلك كان
معناها اخبارا لا انشاء فاجاب بانه ليس المراد بمعنى الشهادة مجرد النارية عند الحكم بل
ما تركب من هذا المعنى من متعلق وهو بان لغات على فلان كذا ولا يخفى ان هذا اخبار
بالنظر الى المتعلق محض انشاء فقول متعلق اي مع متعلق او متلبسا بمتعلق قوله كعب
واشريت زوجتي وتزوجت لما كان العقد هو اللفظ المركب من الديجاب والقبول
ومثل له المصنف بالديجاب فظا اشار الشئ الى انه اقصر على خبر المثال لظهور المقصود قوله في
قوله انها اخبار على اصلها اي واردة على وضعها اذ اصل عدم النقل لكن لما كان صدقها
متوقفا على وجود معناها في الخارج قبل اللفظ مع ان معناها لا يوجد اليها قد وجود
معناها من البيع ونحوه قبل التلفظ لضرورة صدق اللفظ اذ لا يصدق الخبر بدون
هذا التقدير لكونها اخبارا عن ماض والحال ان الاشارة بقوله الشئ بان يفد وجوده
في الخارج قبل التلفظ بها واجاب القائلون بانها انشاء بانه لا ضرورة في الحال بل انشاء
مع انها اخبار في الاصل في الانشاء مجازا واشهر بذلك حتى صار حقيقة عرفة قوله ثبت
لجرح والتعديل يعني الجرح والعدالة تغييرا عن المسبب باسم السبب قوله نظر الى
ان ذلك اي المذكور من الجرح والتعديل خبر قوله وقيل في الرواية فقط هذا ما صححه النووي
كابن الصلاح قوله اكتفاء بعلم الخارج والمعدل به اي بما ذكر من الجرح والتعديل قوله اذ عرف
مذهب الجراح مفهومه انه اذا لم يعرف مذهبه فلا بد من بيان السبب نعم فلا بعضهم ان
تخرج غير معنى المذهب على وجه الاطلاق وان لم يعتمد في اثبات الجرح لكتا تعتمد

لا صدق به

في التوقف

في التوقف عن قبول خبر من قبله ذلك لانه اوردت عندنا رتبة قوية وقد ذكر ابن الصلاح
مثل ذلك في معرف المذهب اذ اطلق في الجرح حيث قال ان ذلك وان لم يعتمد في اثبات
الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في التوقف عن قبول حديث من قالوا فيه ذلك بناء على انه وقع
عند رتبة قوية اي لانه مجروح ^{فقد} نفس الامر وهذا المنقول عن ابن الصلاح جمع بين
قول السافعي بعدم الاكتفاء في اطلاق الجرح مطلقا وبين القول في الاكتفاء بذلك
في الرواية اذ عرفت مذهب الجراح قوله اي منه اي بين معنى اللوم في العالم قوله اجماعا
راجع لقدم قوله لا اطلاع الجراح على ما لم يطلع عليه المعدل بوحدته انه لو اطلع المعدل
على السبب علم ثوبته منه قدم على الجراح لانه معه زيادة علم وبه جزم النووي في منتهج
لاصله الذي هو المحرر للرافعي ولو عبر الجراح سببا فتفاء المعدل بطريق سبب كان قال الجراح
قتل فلانا وقت كذا فقال المعدل رايته حيا بعد ذلك الوقت او كان القاتل عندي فذلك
الوقت تعارض قوله في القسمين اي اذا تساويا او كان الجراح اقل قوله وعلى وزن اي من الجميع
بكثره العدد قوله ومن تعدل بحكم شرط العدالة في الشاهد بالشهادة مفيد بما اذا
كان لا يدر الحكم بعلمه او لم يكن عالما بالواقعة فان احتمل انه حكم بعلمه لم يكن تعدلا
لا صرح به العبدري وغيره قوله اي عن بيان الام في المعدل قوله لانه اي كذا لا شفا النصاب
اي الى الفسق قوله ولاد في نحو شرب النبيذ اي القدر الذي لا يسكر منه واما القدر الذي
يسكر منه فالحكم به محل وفاق قال بعضهم والتحقيق ان ابا حنيفة لا يرى ان مناط الحد بالشرب
الا في الخمر واما النبيذ فمناط الحد فيه عند السكر لا الشرب ^{والشرب} قد رخصه من حنفي ان من شرب

قد راكنا ولم يسكر به لا يجد عنده والشا في يرى مناط الحد في الشرب كالحمر فلم يذبح
الشه محل الخلاف الشرب اشارة الى ذلك انه في قوله ولا التدليس عطف على ترك
اي وليس من الحجج لتخصر التدليس وقوله بتسمية متعلق بالتدليس وقوله حتى اى
لا يعرف علم التدليس وقوله اذ لا دخل في ذلك علم ان التدليس المذكور ليس صحيح
مطلقا قوله فترك الاستثناء اى وهو التدليس المذكور ليس صحيح مطلقا سواء بينه
بعد السؤال نعم لم يبين اظهر من الاستثناء الذى هو تفصيل ابن السمعاني قوله
تشبه ما علم اعطاه اى الاعطاء للتشبيه لم يعطى من يرى عن صاحب الاسم الاخر قوله
ولا بايهام اللغى الخ اشارة بغيرية قوله بعد واما تدليس النور فخرج الى تدليس
الاسناد وهو ان يسقط الراوى شخصه او قوله بلفظ محتمل يوهم سماع منه وقد مثل
له الشه بقوله كقول من عاصر الزهرى الخ فقول بعض السارحين انه لم يعترض لتدليس
الاسناد سهو فان لم يعاصر من ارتقى اليه فهو ارسال لا تدليس وان صرح باسما من
يسمع مرة فهو كذب كما اوضح ذلك بعض المحققين قوله موها جحون بمعنى نهى الخ
والى الاقليم الذى وراه بنسب كثير من علماء الكوفة قوله لان ذلك اى التدليس الذى
جرها بانواع المذكورة من المعارض جمع تعرض على غير قياس كما في محاسن جمع حسن
والغرض كلام استعمل في معناه ليلوح بغير قوله اى الشخص الذى يسمى صحابيا اشارة
الى ان الصحابي اسم جنس لا وصف وقوله اى صاحب النبى صلى الله عليه وسلم بيان المعنى النسبة
في صحابي قوله ذكر كان او اننى ما خوذ من عموم من يدخل في ذلك غير المحب من الاطفال

فياكونون من الصحابة كما صح جماعة من العلماء وان اخار جماعة خلافة ويقولون في مثل
من قوله النبى صلعم من الاطفال كعبد الله بن الحارث ابن نوفل اوسع وجهه كعبد الله
ابن ثعلبة ابن صعير انهم لهم رواية لا صحة قوله من النور القلبي بيان اضعاف قد م
عليه للاهتمام قوله ببركة طلعة اى وجهه ووجهه صلعم قوله المذكور ان اخبرهم الى
هذا التفسير ان الفعل مبدوا بالياء التخانية رواية قوله بمعنى قال بعضهم في تقرير
التفسير بمعنى اشارة الى انه تفسير مراد اذ لا يفهم هذا التفصيل من عبارة المضم
لما فيها من الجمل بل ظاهرها الاكتفاء بواحد من طائفة الاجتماع او من الرواية ولم
يقبل به احد كما قال بعضهم قوله يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص اى فبرشه صلعم
الى اجتناب الشئ من قوله لى يختلف فيها المخرج فربما تحرك القوم الشهوة او الغضب
فيظهر اثرها من خبر بان تصرف للتدليس بان تصرف لهوى النفس في بعض الفصول
دون بعض قوله للاحتراز عن ذكر اى من مات مرتد قوله والاى بان اراد تصرفه مطلقا
قوله وان كان ما اراده اى من تعريف من يسمى صحابيا بعد انقراض الصحابة لا مطلقا ليس
من شأن التعريف ان شأن التعريف ان يكون للماهية بحيث لا يخرج عنه شئ من افرادها ولا
يدخل فيه شئ من غير افرادها واما تعريف بعض الافراد فليس من شأن التعريف ولكن الحال
على ذلك ان القصد من تعريف الصحابي انما هو تمييز من يسمى صحابيا عن غيرهم من الرواة المنقسمين
الى صحابي وناسي وغيرهما لثبت له خاصة الصحابي من كونه عدلا يتعبد لله لا يبحث
عن عدالة وذلك بعد انقراض الصحابة فمن مات مرتدا ليس صحابيا عندهم اذ قد

حبط علمه وانكف صحبه لكونه صار بعد وائته ورسوله كما لو قال انا عدل قد فرق بينهما
 بان العدالة اذ لم تثبت فلا اصل عدمها وبعد ثبوتها الاصل عدم الكذب قوله لانهم خبر
 الامة التي هي خيرة بنص القرآن قوله صلى الله عليه وسلم خبرا متي فرقى اهل عصره قوله
 بمقتضاها اي من الحد المطهر اي مكن نفسه من ايقاع عليه بعد ان ندم واقبح وعزم على ان
 لا يعود فخرج عن عهده وبقي عدلا كما كان وفيما ذكره اشار الى ان اثبات العدالة لهم
 لا يقتزم عصمتهم عن الذنوب ومن فرادى القلوب بعد التهم انه اذا روى عن جلد منهم
 به ما حدث كان حجة كما لو كان معينا والى ذلك اشار الشافعي في القول المقابل بقوله
 فيبحث عن العدالة فيهم في الرواية والشهادة الذي يكون ظاهر العدالة او مقطوعا
 كالشيخين رضي الله عنهما قوله فالاصح اي تعريفه على اصطلاح المحدثين قوله ما سقط
 منه راويان فاكثر معناه ما سقط منه واحد مع صلاحه لسقوط اكثر فاقول ما يتحقق فيه
 قوله بعد تابع التابعين كما ان اقل ما يتحقق فيه المنقطع قوله تابع التابعين فتخصيصه
 المعضل بقوله من بعد تابع التابعين والمنقطع بقوله تابع التابعين اقتصار على اول
 المراتب بدليل التعريف ونوضيحه ان قوله في المنقطع من تابع التابعين ليس تقييد المنقطع
 لصدق تعريفه الذي على قوله من بعد تابع التابعين فقوله فمنقطع اي فرد من افراد
 المنقطع لصدق عليه وقوله في المعضل من بعد تابع التابعين ليس تقييد للمعضل
 لصدق تعريفه الذي على قوله من بعد تابع التابعين فقوله فمنقطع اي فرد من افراد
 عليه وبهذا يعلم ان المنقطع اعم مطلقا من المعضل لصدقهما سقط منه راويان فقط

المعضل لا اعتبار الزيادة على اثنين في مفهومه وان المنقطع مبين للمرسل بقوله لينفرد
 عن المعضل اي بقوله واحد لا اعتبار الزيادة على اثنين في مفهوم المعضل كما عرفت
 وقوله عن المرسل بقوله غير الصحابي قوله قول النبي صلى الله عليه وسلم كذا انما زاد كذا لان المرسل
 هو القول لا القول وقوله فهو قول السابغ اي فقط قوله لا وهو عدل عنه اي المنقطع
 وقوله والى ذلك اي الاسقاط تدليس بقوله واجب يمنع ذلك اي ان العدل لا يسقط
 الا من الخ قوله قال سلم قبل عليه لم يقل سلم ذلك الا في اثنا سوال او رده في مقدمة صحيحة
 على لسان خصمه غير انه لما رد ما عدا من كلام الخصم وسكت عنه كان ذلك ظاهرا في انه
 ارتضاء انتهى قوله واهل العلم بالاحبار عطف على الشافعي رضي الله عنه قوله واي سلمه ابن
 عبد الرحمن اي كما يشير الى ذلك الكافي قوله يرويان عن ابي هريرة لم يقل لا يرويان الا عن ابي
 هريرة لان روايتهم لا تنحصر لابي هريرة بل في الصحابي وقوله الشافعي شرح الورقات
 عند قوله الماتن الاسعدي بن السبغ فان مراسل فتشت فوجدت كلها مسانيد يروونها
 له الصحابي وهو في الغالب صحيح ابو هريرة رضي الله عنه قوله وان عند مرسل كبار التابعين
 انما قد بالكبار لان غالب رواياتهم عن الصحابة فيغلب على الظن ان الساقط صحابي
 فاذا انضم اليه عاصد كان اقرب الى القول قال بعضهم فعلى هذا ينبغي ضبط تابع الكبير غير روايات
 من الصحابة والصغير عن اكثر روايات عن التابعين انتهى قوله بان يشمل على ضعف تصوير لكون
 الاسناد العاصد ضعيفا اذا العرض ان العاصد باقسام صالح للتجريح قوله فالاعظم الانكشاف
 اي وجوب الانكشاف كما اشار الى ذلك الشافعي في المقابل بقوله وفيه لا يجب الانكشاف قوله

وموقع الكلام جمع موضع اي مقاماته وهو ما يقع فيه الكلام من صلاح او ذم او تفضيل
او تنخير الى غير ذلك لان ذلك مقتضى البلاغة لانهما مطابقة الكلام لمقتضى الحال
فمن لم يعرف المواقع من لزم الادخال بالبلاغة ان لم يرو باللفظ قوله بان باقى بلفظ الخ نقل
بنقل اي تحقق النقل المذكور بان باقى بلفظ بدل اخر مساو له في المراد منه ومفهومه اي
فهم المراد اي مساو له في ذلك جلا وحقا فلا يبدل الخفى بالجلى ولا عكسه لئلا يؤدي
الى تقديم ما رتبته التاخير والعكس لوجوب تقديم اجلى لخبر من التعارضين على حاله
كما سيأتي قوله لان المقصود علم الجواز نقل الحديث بمعنى من المعارف اي لان مقصوده
صلح من الحديث المعنى واللفظ لانه لحيث ما اوى المعنى من غير اختلاف باى لفظ كان
حصل المقصود قوله فان لم ينب فلا لغوات الفصاحة واعتقروا ما عند فسيان اللفظ للعد
قوله فلا يجوز في بعض وهو كما يشير الى التمثيل ما اشتمل على حد من البلاغة تقصر عن الرواية بالمعنى
ولا يخصص ذلك فيما فيه حصر كما قيل لا مكان للتعبير عنه بما يفيد ذلك لكن تفوت المرتبة العليا
من البلاغة في افادة الحكم الشرعي فان افادت حصر الفتح في اظهارها والتخريم في التكيد
والتحليل في التسليم وحصر الدواب في الخس وان حصلت بغير الالفاظ المذكورة لكن تفوت
الدرجة القصوى من البلاغة في تادية الحكم المذكور من هنا كان محل النزاع فيما ليس من جوامع
الكلام نحو لا ضرر ولا ضرار والخزاج بالضم النابتة على المدعى واليمين على من انكر كل امرين
علم امرنا فهو رد انما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى اذ لم تستخ فاصنع ما شئت الى غير
ذلك مما انفصل العبارة عن ساجدة معناه بغير لفظ النبوة قوله خمس متداويع الاجلاد

تأدية بل

وهو

ومنه بقوله من الدواب وقوله كل من مبتدئ ان خبره فواسق وحجة خبر الاول وقوله يقتل انبثاق
يا في وقوعه جوابا عن سؤال اقتضت الجملة الاولى اي فما حكم من فاجاب بان حكمه ان يقتل
في محل والحكم لخرجه من عن الحد في الاذى ذلك معنى فسقم من لدن الفسوق لغة الخروج يقال
فسقت الرطبة اذ خرجت من قشرتها قوله مع بقا التركيب اي من فعلية او اسمية او تقديم
بعض الممولات او تاخيرها او تأكيد او تجريد موقع الكلام من ترغيب او تنفير ونحو ذلك
وان فات رونق لفظ النبوة لان المدار على المعنى كما مر قوله واجب اي عن هذا الدليل بان
الكلام اي النزاع في المعنى الظاهر لا في ما يختلف فيه وهو ما ليس ظاهر المعنى كالمستأجر
والشريك كما انه ليس الكلام فيما تعبد بالفاظ من الاحاديث كالاذان والشهادة اي ولا
ما هو من جوامع الكلام كما مر قوله اي عن النبي صرح باى مع ان اسقاطها غير محل لئلا تكسر النون
من غير تغيير المتر عن وصفه لكن كان بغنى عن اتيان برسول الله او نبى الله بدل لفظ النبي
قوله لظهوره اي سمعت امرؤ منى وقوله يجوز ان يطلقها اي امرؤ منى الراوى على ما ليس بامر
ولا نهى تسمى ويجاب بان الاصل عدم المجازع ما فيه من ايام غير المراد قوله فالتة اي كما لو لا
يقطعون الخ عايشة رضى الله عنها قوله وذلك اي ان كل صورة دون الخ قوله يستفاد
حكاية الخلاف الذي في الاولى هي قوله الستة في غيرها من الصور التي بعدها من باب
اولى قوله خاتمة اي في مراتب النحل والفاظ الاداء قوله قراءة الشيخ خبر مستند وقوله
اعلاى ليكتب قوله بقراءة غيره على الشيخ اما بقراءة الشيخ نفسه فقد تقدم قوله اي فرعا
اي نسخة من قوله من اصله قوله الخاص اي من الرواية في خاص من المرويات وكذا القول فيما بعده

من صح

فدخل الفاء في الجمع وافع على الراوى ومدخول في على المروى كما اوضح ذلك الشارح في قوله
 ومنع قول العامة منها اي من الاجازة وهي العامة في الراوى والمروى فقط كما تصدق العامة فيها
 قوله ومن ذلك اي ان كل قسم دون ما يليه في الرتبة قوله منها خبر مقدم مبتداه املا وما عطف
 عليه وقوله على ترتيب حال من الضمير المستتر في منها الرجوع لاملا وما بعده وانما بين الشارح
 بعض اللفاظ الرواية على وجه الاختصار بعد احواله المصنوعة ببيانها على المحدثين لان النص
 تشوقت لبيانها فلم يبينها الشرح بوجه ما كان في النفس بعض الخسر على فوات ذلك
 في هذا الوقت والله تعالى اعلم **بحث الاجماع** قوله من الدلالة الشرعية حال التقيد
 الاجماع باعتبار هذا التعريف قوله بانيا عليه معظم سائل المحدث وادى لاجمعها كما قال بعض
 الشراح لان منها ما لا يوجد من ككون الاجماع جهة وكونه قطعيا تارة وظاهريا اخرى وكون
 الحرف مرادما قوله بان لا يتجاوزهم الى غيرهم في اشارة الى ان الباء داخل على المقصور عليهم
 قوله اي فلا عبرة باتفاق غيرهم يشير الى ان معنى القصر ان اتفاقهم هو المعبر دون اتفاق
 واما انه هل يعتبر وفاق غيرهم من العوم لهم فلا ينافي القصر بهذا المعنى قوله واعتبر قوله
 وفاق العوم المراد بهم من لم يبلغ رتبة الاجتهاد قوله بمعنى تفسير للاعتبار مطلقا او في الشبهة
 اللازمة للجماع جواب عما يقال ينبغي ان يقول لا بمعنى افتقار الاجماع في انعقاد اليهم
 وحاصل الجواب ان ما ذكره من اقامة اللزوم مقام اللزوم قوله وبذلك التفرقة بين الشبهة
 والخفى ان التفرقة يشعر بافتقار الحجج اليهم فيما ادركوه وهو مشهور دون ما لم يدركوه وهو الخفى
 فالأمرض انهم ادركوا الدليل لا فتقرت الحجج اليهم فيها فلو كان الغرض مجرد اطلاق الامة

لا تتحرك

بحث
الاجماع

مقدمة

اجتمعت لا بمعنى افتقار الحجج اليهم لم يفرق كما بين الخفى اذ اطلاق بصدق ولو بالتقليد
 فيما حكي عليهم قوله واخرون الاصول الى ايدى فاق قوله وعلم اختصاص الاجماع بالمسلمين لاضافة
 محتمل في التعريف الى الامة المنصرف عند اطلاق الى امة الاجابة دون غيرهم من امة الدوى
 وهذا اوضح مما علل به الشرح قوله ان كانت العدالة ركنا اي شرطا فالمراد بالركن هنا ما لا بد
 منه في صدق الشرط المراد قوله لان اضافته محتمل الى الامة تقيد العموم لانه مفرد مضاف يريد به
 الجنس فيعم كل فرد من مجتهدي الامة وبهذا يعلم ان مجتهدي في التعريف مفرد لاجمع كما فهم بعضهم وعرض
 عليه بانه يخرج من التعريف ما اذا لم يكن في العصر الاثنان مع ان اتفاقهما اجماع واما الواحد فلا يرد **٧** فلو
 على طرد التعريف اذ لا اتفاق الا بين اثنين فاكثر قوله ان ساع الاجتهاد في مذهباى
 فما ذهب اليه من الحكم بان كان للاجتهاد فيه مجال لعدم ورود نص فيه كالقول اذ لا نص
 فيه بخلافه بالفضل لورود النص فيه وهو الاحاديث في الصحاحين وغيرها ولا يسوغ
 الاجتهاد مع النص قوله ان كان غيرهم اكثر منهم اما اذا استويا فلا اجماع قطعا قوله فيبعد
 اتفاقهم عليه شئ في اشارة الى ان مستند الظاهرية مجرد الاستبعاد لا دليل خاص بالصحة
 ولا نزول درجته من بعد الصحة عن انعقاد دل على ذلك كما قال العلامة ابن ابي شريف قوله
 ابن خزم انه بعد عصر الصحابة لا يمكن احد مع سعة اقطار المسلمين وكثرة عددهم ان يخط
 اقوالهم الى اخر ما قال انتهى ونقل بعض الظاهرية استبعاد ذلك باستبعاد الاتفاق
 على كل شئ واحد في وقت واحد وفسر بان كل شئ واحد لا داعي للاتفاق عليه بخلاف ما نحن
 فيه فان الدلالة تدعوهم اليه واجب ايضا اصل الاستبعاد بانه تشكيك في صادمه الفروقة

فانه يعلم قطعا من الصحابة والتابعين اجماع على تقديم الدليل القطع على المظنون وما زاد
 لشبهة عنهم ونقل المناقولة فالحجة في قولنا ان الدليل قد انقضى والفصل والتقدير كذلك كما علم
 من تعريف السند قوله فان ثا اي التابعي اي باجتهاده بعد اتفاق الصحابة والى ذلك
 اشار بقوله بان لم يصح لنا بما عني بهذا الابعاد اتفاقهم قوله اي باعتبار وفاقهم لم يسموا
 لخلاف اشارة الى ان قوله فعلى الخلاف متعلق بخبر مستند محذور في قولنا ان اشترط اي تقرض
 العصر في انعقاد اجماع اعتبر وفاق هذا التابعي والداي وان لم يشترط الا تقرض
 فلا يعتبر وفاق قوله وعلم ان اجماع كل اي كل فريق من اهل المدينة الخ قوله وهو اي ما علم
 من قوله وعلم ان اجماع كل من اهل المدينة الخ الصحيح في كل اي كل المعلومات السبعة قوله وينصح يا
 تحية بعدها نون اي يخلص قوله في نفسها وايضا فان حصل الحديث انها غير الخبيث من
 الطيب وليس فيه تصريح بعصمة اهلها من الخطا قوله وهم من تقدم اي فاطمة وعلي والحسن والحسين
 رضي الله عنهم اجمعين قوله وعليه مرط هو بكر الميم وسكون الراء من صوف او ضا وكثان وقيل
 هو الا زار قوله من بعد متعلق بالخلفاء وقوله تسكوبان لقوله عليكم وتفسيره قوله وقال
 اي صلى الله عليه وسلم الخلافة من بعدى ثلاثون سنة في هذا الحديث تفسير الخلفاء في الحديث
 قبله قوله تخصيص الدعوى بعد الصحابة اي مع ان الدعوى بعصر الصحابة اي مع ان الدعوى في هذا
 القول انهم من بعدهم فيكون دليله تخصيصا للدعوى ومن شرط الدليل ان يطابق الدعوى خصوصاً
 قوله يموت اهل فيه اشارة الى ان انقراض العصر حجاز او كتابة عن انقراض اهل اذ انقراضهم
 بسلام الفرض منهم فانه اطلق للارم واربدا الملزوم من غير جواز ارادة الارم كان محاز

الكل بعد

وان اطلق

وان اطلق الارم مراد به الملزوم مع جواز ارادة الارم ايضا كان كتابة على احد الرايين والا فرب
 ان يكون محاز لما فيه من قلة النكاح قوله فينبغي على الاولين الاول والرابع يعني انه ينبغي على
 الاول وهو اعتبار العام والنادر الاول من هذه الدقوات الاربعة وهو اشتراط انقراض
 مع العصر المجتهدين وهم المراد بالعلماء وغير المجتهدين وهم المراد بالعوام وينبغي على الثاني وهو
 عدم اعتبار كل من العاصي والنادر الرابع من هذه الدقوات وهو اشتراط انقراض غالب العلماء
 قوله وعلى الاخيرين الثاني والثالث يعني انه ينبغي على الثالث وهو اعتبار العاصي دون النادر
 الثاني من هذه الدقوات وهو اشتراط انقراض غالب اهل العصر لا بقيد العلماء وينبغي على الرابع وهو
 اعتبار النادر دون العاصي الثالث من هذه الدقوات وهو اشتراط انقراض جميع علماء العصر وقد
 مر ان الرابع وهو اعتبار النادر دون العاصي هو الرابع فكذلك المبني عليه عند القابل باشتراط انقراض
 لكن قد علمت ان الرابع عدم الاشتراط الانقراض وعليه فلورجع راجع او حدث مخالف
 لم يكن ذلك قادحا في اجماع بخلاف من قال بالاشتراط فان الرجوع او حدوث الخالف
 وان لم يكن قادحا عنده في اصل حجة اجماع لكنه يفتح في استقرار الحجة واستمرارها
 قوله فراجع جواريل وجوبا انما صرح بالجواز ان كان الوجوب مستلزما له لا في الجواب المصحح
 يمنع جواز الرجوع قوله اي في الجمع عليه تحويل للعبارة عن ظاهرها من عود الضمير على اجماع
 لكونه الحديث عنه وذلك لا يصح قوله اذ لا يصدر اي الحكم المجمع عليه الذي لا سئل فيه
 كقول النصارى بعد اسكان النظر قوله فالاشتراط حينئذ انقراض ما عدا القليل اي بخلاف ما لوهم
 ظاهر المن من اشتراط انقراض الجميع في صورة ما اذا بقي منهم كثير بخلاف ما اذا بقي منهم قليل قوله

الوقول بعد

يتمح

قوله غير محقق في مثله دفع لما بوجه ظاهر المتن من إجماع الامة السابقين ليس محقق مطلق
لدي في ملة صلعم ولا في ملة غير من الانبياء مع انه محقق في ملة بين الجمعين كما صرح به المصنف
كما في قوله بنا على ان شرعهم شرع لنا لكن لا يخفى ان ما ذكره من انه محقق لهم في شرعهم يتوقف على
الثبوت وظاهر الحديث كما قاله الكمال بن ابي شريف بخالفه قول لان الاجتهاد المأخوذ في تعريف
لان اخذ المشتق اخذ لمبدؤه قوله وجه المنع في الجملة اي يقطع النظر عن خصوص الجواز والوقوع
او الخفي والحلي اذا لا يمكن تطبيق الاستدلال على كل من ذلك قول ان القياس لكونه ظاهري في الظاهر
لا يخفى ان هذا يخص الدعوى بالظني مع انها سائلة للقطع ايضا قوله وقد اجمع على تحريم شحم
الخنزير بيان للوقوع قوله وعلم ان اتفاقهم الخ بان وافق من كان بخالف قوله بان قصر الزمان
الخ تفسير لما قبل استقرار الخلاف فان الاستقرار هو الاستقرار في الزمان يتحقق عدم بقصر الزمان
فان قبل ان كان الاستقرار مستلزما لطول الزمن فوجه تقييده بطول الزمان ثارة وبقصر
اخرى كما ساق في قوله واما من غيرهم فالاصح منع ان طال الزمان الخ واجب بان الطول الوقوع
شرطا في الاستقرار قد زائد على مطلق الطول الذي يتحقق به الاستقرار ورجع الفرق بينهما المعروف
كما ان المرجع في القصر الواقع في محذور الطول هو المعروف ايضا قوله فانه يعلم جوازه ايضا في زمان
الحان لو شرطية جواها محذوف للعلم به والتقدير كان الاتفاق من الحادث بعدهم فانه يعلم
جوازه ايضا اذا اتفاقهم لا يتصور ان يكون من الحادث بعدهم حتى يكون لو غاية فتعين ان يكون
شرطية محذوفة بجواب قوله بعد اختلافهم الذي لم يستقر اهل يد في بحت عابثه وقوله
عنها في البقع قوله فمنع الامام الرازي مطلقا اشارة الى ان مطلقا حذف من القول الاول

للدلالة

للدلالة في القول الثاني عليه قوله لان بان يكون مستندهم اي مستند الفريقين الموقوف بفتح الفاء اسم
مفعول والموافقين بكسرها اسم فاعل وهو ما استندوا اليه حال الاختلاف فاطع اي قاطع
للتقوله واجتبع المانع اي مطلقا قوله يتضمن اي يستلزم وقوله على جواز الاخذ اي اخذهم او اخذ
من بعدهم وقوله باجتهاد او تقليد متعلقا بالاخذ قوله بان يتضمن ما ذكر اي يتضمن اختلافهم انقام
على جواز الاخذ الخ قوله والخلاف اي في جواز انفاذهم بعد استقرار خلافهم مبنى على انه اي لثبوت
لا يشترط انقراض العصر وهو الصحيح فان اشترط جاز الاتفاق مطلقا من غير تقييد بالقرار
للاختلاف او يقطع في المستند قوله قطعا اي اتفاقا فان من شرط انقراض استمرار جهة الاتفاق
بالرجوع عنه او حدوث المخالف فيكون الاتفاق الذي تضمنه الخلاف وهو الاتفاق على جواز الاخذ
بكل من شق الخلاف بالاتفاق على احد الشقين قوله بان ما توافقه من استقرار الخلاف من المختلفين
قوله اذ لو انقذ اي نهض وجه اي بسبب علمه في سقوط اي الاختلاف لظهوره اي ذلك
الوجه قولهم ضميم ان الاصل عدم وجوب ما زاد عليه هذا يعلم ان التمسك باقل ما قيل ليس من قبيل التمسك
بالاجماع وان كان حقا في نفسه لان هذه الضميمة غير مجمع عليها بل هي معلومة من البراءة الاصلية قوله
اختلاف في دية الذي للام فيه العهد اي الكتابي كما هو مقرر في محله قوله الى اخر ما ساق اي يكون
مكون السكوت مجرد اشارة رضى ويخط وعن مضي مهلة النظر عادة وكون المسألة الجاهلية
تلك في قوله ان كان اي الحكم الذي هو احد الاحكام الخمسة المذكورة من البعض امثال احكام حكم
به القاضي قوله فما يقرب استدراكه اي نذكره قوله وفي تسمية اجماعا اي اعم من ان تكون التسمية
حقيقة او مجازا بدليل ما بعده قوله وهو ما انفق عليه القول الثاني والثالث اما الثاني فظاهر

لانه اثبت للاجماع فضلا عن الحجية واما الثالث فلانه وان بقي كون اجماعا لكن اثبت كون حجة فاما
 لخلاف بين القولين في الحقيقة في مجرد التسمية لانفاها على الحجية التي هي المقصود كما اشار
 ذلك المصنف بقوله وفي تسمية اجماعا خلفا لفظي قول وفي كون اجماعا حقيقة اي بحيث يصدق
 تعريفه علم كما اشار الى ذلك الشارح بقوله لصدق تعريفه علم لان اتفاق مجتهدي الدلالة يعم الظهور
 كالقطع به وقوله وان بقي بعضهم مطلق اسم اجماع عن اشارة الى ان عدم انصرف مطلق الاسم
 اليه لا ينافي الحقيقة لان منشاء ذلك استعمال في غير السكوت في حيث لا ينصرف الاسم عند
 الاطلاق الدالة وذلك لا يخرج السكوت عن كون من افراد الاجماع قول لان مدركه المذكور
 هو قول الشارح نظر للعادة في مثل ذلك وقوله هو مدركه ذلك اي تصحيحه حجة وقد سبق بان
 مدركه في قول لان سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة فالمدرك فيها واحد وهو
 كون العادة تفيد ظن موافقة السامع للقابل في ذلك قول وفي هذا الكلام يعني قول وفي
 اجماعا حقيقة نزول الخ قول تحقيقا لحاصل الاقوال الخ اي اثبات له بدليل اذ المشار هو مكان
 الاشارة يعني النشأ وهو عين الدليل قول وبيان مدركه اي ذلك الحاصل الثاني والثالث
 كما قاله الكمال بن ابي شريف ان السكوت في حجة ومدركه انه اجماع حقيقة بناء على ان السكوت
 الموصوف بما ذكر لا يغلب ظن الموافقة لصدق تعريف اجماعا عليه وحاصل الاول انه ليس بحجة
 ومدركه انه ليس باجماع حقيقة لان التعريف لا يصدق عليه بناء على ان السكوت الموصوف بما
 ذكر لا يغلب ظن الموافقة انتهى قول وفيما قبله هو قول والصحيح انه حجة وفي تسمية اجماعا
 خلفا لفظي غير لما اتفق منها وما اختلف اذ معناه ان الثاني والثالث متفقان على ان
 اجماع

بمع

٧ انما رسل
 ٧ فاصل صح
 ٧ انما رسل

الاجماع السكوتية ولجماع حقيقة وتختلف بينهما لفظي اذ هو مجرد التسمية لا في المعنى والاختلاف
 في الحقيقة انما هو بينهما وبين الاول قول ليس من الكافة اي الحاصلة بالفصل بين السكوت ومعموله
 وهو مسئلة قول ولو قال اهل بطن الخ لكان الظن هو الطرف الرابع الغالب في الرحان فارتفاع الغلبة
 عليه فحصل للحاصل واجب بان المراد به ههنا مطلق التردد بقدرية ارتفاع الغلبة عليه لا الطرف الرابع
 كما هو مبنى السؤال وبحاج ايضا بان الغلبة ههنا بمعنى المنقوبة اذ الرابع يفضل زيادة الرحان قول وعما
 ان لم تكن في محل الاجتهاد اي الفقهي اذ قطعيتها لا يخرجها عن اصل الاجتهاد كما في اصول الدين
 قول في الاول هي التي ليست في محل الاجتهاد والثانية هي غير التكليفية قول وكذا اي ومثل الخلاف في
 اجماع السكوتية قوله مما قبل بياننا اي من الاول قول ولم يعرفه متعلق به بخلاف بقوله
 ولو خاص في عطف على لا يكون قول وقال الامام الرازي من تبعه انه اي ما قبل شرطه حجة فيما اي في الفصل الذي
 نعم به البلوى اي لوقوع التماس فيه كثيرا كسب الذكر وقوله كتفص الموضوع بسبب الذكر ما قبل قول لانه اي
 ما قبل بما نعم به البلوى قول ويكون اي عرض القابل بالموافقة من الجاهل للقابل قول فيكون مراده هنا اي في
 جمع الجوامع لخلاف في اصل الحجية اي التي يكون اجماعا ولا غير ذلك قول وانه قد يكون في امر ديسوي اي على المرح
 فيحرم كانه عليه بعضهم بان صوابه ما دامت المصلحة التي يطلبها الراي قائمة فاذا تبدلت انت العمل بذلك
 اجماع ولا يكون ذلك خرقا له والقابل ينبغي كون اجماعا في الدين حجة متمسك بانه لا يكون فوق صريح
 قول الرسول فيه وهو ليس بحجة كقصة التلقيح السابقة اختفا الاخبار والمراجعة الصحابة له ورجوعه
 اليهم في بعض الاركان لانه تجسب بدور واجب في طرف الرابع يمنع كون قول الرسول ليس بحجة في المصالح الدينية
 لانه ان كان عز وحى فظاهره عن اجتهاد الصواب على القول بان اجتهاده صلعم لا يخطى وانه لا يفسر على

٧ الحجية بدل

الخطا على مقابله واما المراجعة فقد وقعت في اجتهاد قبل استقراره فاستقر على الصواب ^{قوله}
 كذب رجس اي بنفرتي في النفر والمدن نحو ذلك قوله ونحوه في قوله فقط وغيره تبع له قوله
 على المتن فان ظاهر المتن ان الروايف بقلوب محبة ايقاع الجماع بشرط ان يوافق الجمع ارام
 معصوم والروايف لا يقولون بذلك بل يجعلون المحبة في قول الامام المعصوم وغيره تبع في
 اتفاق الكمال بن ابي شريف اما عبر الله بالاشراط دعابة لعبارة المتن ثم عقبه بخبر
 مذهبهم ولو عبر المتن بقوله وان المحبة في الاتفاق لا في قول امام معصوم لطابق مذهبهم انتهى
قوله لا اختلاف في شواهدهم يرجع الى الكل ودواعيهم يرجع الى القول قوله انهم عليه الدليل
 عن السوال المشهور الوارد على الاستدلال على امكان الجماع وحاصل السوال ان الامارات التي يستدل
 بها المجتهدون على الحكم الشرعي مختلفة فاخذ كل مجتهد بما ظهر له منها خلافا يمكن اتفاقهم
 على حكم واحد وحاصل الجواب ان اختلاف المجتهدين لدرجة مسائل الامارات لا يمنع اتفاقهم
 لامارات جليلة تتفق اظاهرهم على القول بقتضا قوله بعد ما كانه تنبيه على ان القول بمحبة اشارة
 الى ان القول بمحبة فرع عن القول بإمكانه كما ان في قوله بعد محبة اشارة الى ان القول بقطعية
 فرع عن القول بمحبة قوله قلنا وقد دل الكتاب على محبة اي فيكون العلية رد الى الكتاب قوله
 حيث اتفق المعتبرون اي القائلون بمحبة الجماع كما بشر اليه قوله لاجتihad اختلافوا كما سكوني
 وما ندر مخالفه وفي قوله للمعتبرون اشارة الى ان المخالف في محبة غير معتبر قطعا ثم لا بدع
 اتفاق المعتبرين من العلم بصدوره من الجمع بين قطعا بسماع منهم او نقل عنهم بطريق مفيد
 للعلم كالنور قوله كان صرح كل من الجمعين بمقابله قوله في المتن كما سكوني كما ان قوله من غير ان يشهد

احد بقائه

احد بقائه قوله المتن وما ندر مخالفه قوله فهو اي الجماع الذي اختلف المعتبرون في كونه
 اجماعا قوله انه ظني مطلقا اي اتفقوا عليه واختلفوا قوله لان الجمع بين عظم اي ناشي عن الدليل
قوله وحرمة حرام شبه الجماع بالسور المحبط بالجهدين على الاستعانة بالمكينة واثبت له
 الخرق على سبيل التحليل قوله فعلم اي من تحريم حرمة وفي قوله الشارح في مسئلة وقوله في احداث
 التفصيل بين السلتين اشارة الى الفرق بين احداث القول الثالث بين احداث التفصيل بان
 متعلق الاول بخد ومتعلق الثاني بتعدد قوله وقبل خارقان مطلقا اي من غير تقييد بحالة
 دون اخرى وتفسيره بالبدية تفسير بالذم ان عدم التقييد بحالة من الحادثة يستلزم عدم
 التقييد بزمان من الزمان اذا الظرفية الزمانية كالمكانية لازمة لكل حادث والامر في ذلك
 سهل قوله واجب منع الاستلزام فيما ان عدم القول بشي ليس قولا بعدم ذلك الشيء قوله
 موافق لم يفرق في بعض ما قاله وهو السهوي ووافق القائل بالحل مطلقا في بعض ما قاله
 وهو السهوي ووافق القائل بالتحريم مطلقا في بعض ما قاله وهو العمد قوله ما لو قيل بتوحيث
 العمدة دون الحالة الخ اي على سبيل الفرض والتقدير قوله خارقا لا اتفاقا اذ لا بد ان يكون
 على التفصيل غير علم الاتفاق قوله اي اظهره لا يجادوه في الخابيع لوجوده ويخفى في الدليل
قوله ان لم يخرق ما ذكرى من الاحداث قوله ما خالف سبيلهم لا ما لم ينقضوا لما علمت من ان
 عدم القول بالشيئ ليس قولا بعدم قوله الذي من شأن الائمة بعده ان لا يخرقوه اي وهو ما
 اتفق عليه المعتبرون دون ما اختلفوا فيه كما سكوني وما ندر مخالفه وفي قوله من شأن اشارة الى
 ان الامتثال عادية لا عقلية اذ لا ملازمة عقلية بين حرمة الخرق وبين استحالة الدونية وضرورة

ينفع

امكان ارتكاب الحرمة ثم لا يخفى ان الاحتالة العادية اثبات في الحقيقة من الدليل السمعي قوله
 حرمة اجماع من قبلهم على وجوب اليمين يعني ذلك سجل بالدليل السمعي قوله والحرمة بصدق
 بالفعل والقول دفع لما ينوهم من ان الرودة اذ كانت بالفعل لا تكون خرقا للاجماع قوله ان لا يلزم
 امتي على ضلالة اي فلما اردت والزم خلف هذا القول ان الرودة من قوى انواع الضلالة قوله وقبل
 اي يمكن ان رنداهم شرعا بمعنى ان ادلة الشرع ليس فيها ما يحيل ان رنداهم قوله لا تنفاه صلاته
 وقت الارنداد لانهم بالارنداد خرجوا عن كونهم امتا وقبل الارنداد لم يجمعوا على ضلالة وظل
 لجهلهم ان اسم الامم صادق عليهم قبل الارنداد والارنداد من اعلا انواع الضلالة فيمتنع وقوعه
 منهم كابر الضلالة لا قول بان لم نعلم تفسير الاتفاق على ما ذكر قوله كالتفضيل اي من اللفظ
قوله وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك ضرورة ان العاقل لا يختار الجبل لما فيه من النقص قوله نظر الى
 مجموع السائلين اذ المجموع من حيث هو مجموع لم يتعلق به ادراك من كل الامم ولا من بعضها بل يتعلق
 علم كل فرقة بمسئلة من السائلين على حدتها قوله لا قطعي ولا ظني اخذ العموم اخذ العموم من الدليل من
 كونه نكرة في سياق النفي ومن قول المضم اذا لا تعارض بين قاطعين قوله لا لفظ المظنون في
 القاطع اي والتعارض هو التقابل على سبيل التكافؤ قوله فالحق بالضرورة ربات اي التي يستقل
 العقل بادرارها من غير تفكير ولان اهل اجماع الحزم من كل احد من الخواص والعموم من غير قبول الشك
قوله لا تقدم اي من استلزم حجه نكذب النبي صلعم قوله وكذا المشهور المنصور بيقضائه
 بكفر جاحده وان لم يعلم من الدين بالضرورة واعترض بانهم اعتبروا العلم من الدين بالضرورة
 في مفهوم اليمين والكفر حيث عرفوا الايمان بانه الصديق بما علم ضرورة انه من محمد صلعم

انها قد هوان
 لم يرد واحد كقوله
 قد مضى حاشية

وعرفوا

وعرفوا الكفر بانه انكار ما علم بالضرورة انه من محمد صلعم ولا واسطة عندهم بين الايمان
 والكفر مباحث القياس قوله وهو محل معلوم الخ تعريف ابن الحاجب كالدلالة بانه مساواة
 فرع اصل في علمه حكم وهو ظاهر من تعريف المصنف قوله ان الكلام في القياس الذي هو واحد الدلالة التي
 نصبها الشارع نظر فيها الجتهاد لا والمساواة كذلك بخلاف المحل الذي هو للاحقاق فانه اثبات
 الحكم فكيف يكون علمه وايضا الاحاقق فعل للمحقق والقياس احد الادلة التي نصبها الشارع
 نظر فيها الجتهاد لا ينظر كما لضر كما علمت واجب بان كون فعل الجتهاد لا ينافي ان ينصب الشرع
 دليلا اذ لا مانع من ان ينصب الشرع محل الجتهاد من حيث هو اي المحل الذي من شأنه ان
 يصدر عن الجتهاد للاستدلال على حكمه وليلا مساواة وقع ام لم يقع بل ولا مانع من ان ينصب الشرع
 محل الجتهاد الواقع منه دليلا على ان حكم الفرع في حقه وحق مقلديه ما وقع المحل فيه من حرمة انتهى
 واورد على تعريف ابن الحاجب والارنداد ان معرفة الأصل والفرع الماخوذ من تعريف القياس تتوقف
 على معرفة القياس ضرورة توقف معرفة المشتق كالمفرد عليه والمفرد على المشتق منه كالمفرد قد
 يجاب بانه لا يلحظ في تعريف القياس وضعهما بل ذاتهما ويخفى ان ذاتهما لا تتوقف على القياس فلا
 دور قول من العلم بمعنى التصور اي مطلق الدوران كان معه حكم ام لا اذ التصديق بحكم الفرع موقوف
 على القياس فلا يصور سبغله وايضا فان المراد بالمعلوم ما يشمل المظنون والخراج عند غالب الاحكام
 الشرعية قوله بان توجد علم حكم بنماها في الدول الذي هو المحمول وهذا التصور للمساواة
 وفيه اشارة الى وجه العدول عن الاشتراك الذي عبر به ايضا الى المساواة فان الاشتراك لا يستلزم
 وجود المعنى بنما بخلاف المساواة قوله وهو الجتهاد لانه هو الحامل حقيقة واما غيره وهو من يقبس

حاشية
 القياس

لا مح

على اصل امام فخر عن قول وان خص الحد وهذا الصنيع وهو ترجيع الضمير الى القياس المحذور
اول من ترجيع التعريف لما هو من قوة الكلام كما صنع بعض السارحين قول اى قصر عليه يبدل وان
البادخلة على المقصور عليه لا على المقصور والا فسد المعنى فان انفرد القياس بالصحيح لا ينافي
شموله لغيره والفضل انه مقصور عليه لا بخاوة الى غيره على تقدير حذف الفيد الاخير قول لا ينافي
المساواة المطلقة اى التقي لا تقيد بما عند كمال ولا بنفس الامر قول والفاقد قبل ظهور
فساده معمول به نظر الظاهر لا يجب على المجتهد اتباع ظنه فاذا ظن الحكم بقياس فاسد في نظر
الامر وجب عليه العمل بظاهره الا ان يتبين ضاده على ما كان صحيحا فلما اشبه الصحيح في وجود
العمل ارجع معه في التعريف قول وهو حجة في الامور الدينية بان يقاس بعضها على بعض بحاج
الحجة مثلا ولا يخفى ان ذلك يرجع الى حكم الشرع باعتبار ما يترتب على ذلك من النفع والضرر
فلا ينافي هذا قول فيما سبق من الدلالة الشرعية ولا حاجة الى ان تحمل الحجة على الحجة في الصانع
ولا ينافي ذلك مقابلتها بالشرعية لان المراد بالشرعية الشرعية المحضة قول فنع قوم عقلا
اى بالعقل قول والعقل مانع من سلوك ذلك اى الطريق المذكور قول بمعنى انه مخرج لذلك اى
لم يظن الصواب في سلوكه لا بمعنى انه محيل كما ارجعتم فهو نصب الدليل في غير محل النزاع قول وكيف
تحيل اذا ظن الصواب فيه قال الكلام ابن ابي شريف رحمه الله تعالى فيه تعجب من هذه الدعوى امر يؤدى الى
تعطل الباب لان ترتيب السبب عليها مطلق مع احتمال التخلف بان الزرع مثلا يزرع على ظن
ان يستغل زرع مع احتمال ان نظر عليه الآفات والعامل بالطاعات يعمل راجيا لقبول مع احتمال
عدم فلو لم يعتمد بالظن لغطلت اسباب المعاش والمعاد انتهى قول بالاسماء اللغوية متعلق

المحضة

تقار

بمنوع بمعنى ان اهلقت الاسماء الواردة في النصوص على معانيها اللغوية حصل الاستيعاب اما بالاسماء
الشرعية فلا تنوع قول فلما لا سلم ذلك اى الاستيعاب قول لانها اى المذكورات لا يدرك
المعنى فيها لكونها تعبدية وفيه اشارة الى ان الحكم التعبدى لا بد له من معنى المنع على الشرع
اكن المعنى لدقة لا بدركه الا من يطلع الله تعالى عليه من خواص قول كقياس النباش على السارق اى من
حيث كثره وحاصل الجواب كما قال بعضهم النقض يؤيد المعنى في اربعة امثلة من كل نوع مثال قول
وقياس غير الخمر عليه لا يخفى ان هذا من قياس ما به الرخصة لا من قياس رخصة وقد يقال انهم كثير
ما يطلقون الرخصة على ما به الرخصة وان المراد بالرخصة ما يتعلق بالرخص فيعم الرخص وما به
الرخص قول وسماه اى ذلك المخرج دلالة النص بمعنى انه جعله من قسام دلالة النص واخرجه
عن ان يكون استنباطا بالقياس ودلالة النص عندهم هي السعادة عندنا بمفهوم الموافقة
بفهمه الاول والمساو قول وهو لا يخرج بذلك اى يكون في معنى الجرح اى عن القياس لان استنباط
ايضا قول واصل التفاوت اى دليل التفاوت بين المومر والمفسر قول يخرجها الى المذكورات عن ان
نحو كذلك اى اسبابا وشروطا وموانع قول ان يكون المعنى اى المعنى المشترك بينهما وبين القيس
عليها اى في السببية والشرطية والممانعة قول هو السبب اى للحكم المترتب عليها والشرطية والممانعة
من قول كما هو عليه لها اى يجعلها اسبابا وشروطا وموانع قول يكون علما لما ترتب عليها اى من الاحكام
كالصحة والبطا لان قول مثاله في السبب اقصر على التمسك للسبب ومثل الشرط بنفى اشتراط
السلام الذى لم يثبت الخفى في احصان الزاوى على نفي اشتراطه في البكر المتفق عليه بينه وبين الخفى
بقوله في الجلد عقوبة زنا ومثل الممانعة بقوله في الاحرام منع ملك من الصيد ابتداء فجمع دوما

المرجع

بدر

كعبس الخيط قول فنفوا الصلاة بالديما اطلق الشارح الديما بالرأس وغيره كالعبس
 والحاجب لكن مفيد بما عدى الديما بالرأس لانه ثابت بالنص وعليه كان الدولى ان يقول بدله
 على صلاة القاعد على صلاة الموي براسه كما هو موضح به في كتابهم قول الجرح الحاجب جزئية القياس
 باعتبار خصوص محل ودفع بالتفديد بالجرح نوههم ارادة مطلق القياس الحاجب قول الذك هو مفيد
 لقيض وقول حيث يخرج طرف الوجوب قول وهو مثال الشق الثاني من المسألة وهو ما تدعو اليه
 الى خلافه والشق الاول ما تدعو الحاجة اليه قول وكفوا قيد وقوع الصلاة على الوجه الدلح لا
 كما هو مقرر في محله قول المتفادع عموم الحاجة فان الدولة العامة دلت على جواز ما تعم الحاجة اليه
 وعدم التطبيق بالنسبة من حديث البخاري از الدين سيرة وحدث احمد بعث بالحنفية السيرة
 وغير ذلك فانها تدل على بنا هذه الشريعة المظهر على رفع الحرج والتوسع المنافي للتضييق
 والجرح اى القياس في الاولى قال لا مانع من ضم دليل اى كالمقياس الى اخره عموم الحاجة قول وفيه
 قدم القياس على عموم الحاجة اى فنع ضمان الدركه كما عليه ابن سريج قول ومن اجاز قال لا مانع من ضم
 دليل اى كالمقياس الى اخره كالفعل قول مثله ذلك قياسا على خلقه هذا الشأن من النوع المسمى
 عند المتكلمين الحاق الغائب بالشاهد فالوا لا بد فيه من جامع عقل وحصر والجامع في مورد الغيبة
 المسئلة كما هو مقرر في محله وضعف الامام الرازي في الحصول وابعاد قياس الغائب على الشاهد
 لانه لا يفيد اليقين المطلوب في المسائل الكلامية مع ان في التعبير بالغائب اساءة اية ان كان
 المفصود منه ظاهرا الغائب عن العيون اى في دار الدنيا الدلن شاء الله من كل الرسول قوله
 اخرون في النفي الاصل اى البراءة الاصلية وهو استمرار النفي في الحكم بعد ورود الشرع لعدم
 يدل عليه

١٧ سورة جد

يدل عليه بعد فيستصحب النفي على ما كان وهذا معنى قول الشارح اى بقا النبي على ما كان عليه
 قبله رد والشرع بان ينتفى الحكم فيه اى في الشيء لا تنفاد ركنه اى محل دركه وهو الدليل بعد
 الورد وقول لا مانع من ضم دليل اى كالمقياس الى اخره كالفعل قول مثله ذلك قياسا على خلقه هذا الشأن من النوع المسمى
 على الدليل الذي لانه اوضح منه دلالة كما لا يخفى اذا الاعتبار كما يحتمل اعتبار الشيء بالشيء وقفا
 عليه يحفل الاعتبار بالآيات المنصوبة ولا لا تعاضها قول ولا اعتبار قياس الشيء بالشيء لانه
 افتعال من العبور والمراد العبور بالذكر اى انتقال الذهن من النظر في حال شيء الى النظر في حال اخر
 وذلك مجرود في القياس قول اى التي ترجع الى العادة والخلفه اشار الى ان المراد منه هو واحد كما
 اشار الى ذلك ايضا بالتشبيه قول فلا يجوز بثبوتها بالقياس اى فلا يقياس القياس على البعض فان
 اقل يوم وليمة وفي ان اكثر خمسة عشر يوما قول فيرجع الى قول الصادق اى الخبر الصادق من
 ذوات كحض من له خبر بذلك فيرجع اليه في الاقل والاكثر وهذا الاخبار هو مستند الاستدلال
 اليه استند اليه الفقهاء في اقل كحض والنفاذ اكثرها ويحتمل ان يريد بالصادق الشارح
 وكل من له خبر بذلك فازالاجابث تعرضت لبعض ذلك وهذا اقرب قول فلا يجوز اى
 لا يمكن ثبوتها بالقياس لان منها ما لا يدرك معناه الخ لانه لا بد في القياس كما قال الامام من
 ثبوت حكم الاصل لقياس عليه والبرأة الاصلية لا تفيد انما تفيد الكون فقط ولا يثبت
 بقياس اخر لانه يلزم الدور والتسلل وهما محالان انتهى لمخاط قول وهو عانة الحاق في فيما
 هو معذور فيه وخص ذلك بالعاقلة لان من شأنهم مناصرة الحاق في الذب عنهم كونهم عصية
 فكان اعتبارهم اقرب قول ويحصل الفرض عبر بالفرض كون على لسان اى عبد الله البصري العنزي

قوله لا يكفي عن كل فرد مما يصدق عليه المعلن ذلك الله تعالى ان يجعل اسكارا يخرج مضمونه هو العلم
بعلم فيه من الفلسفة الخاصة والحاصل ان يجعل كل العلم مطلقا لئلا يكون اسكارا يخرج مضمونه هو العلم
ومع الاحتمال بسقط الاستدلال قوله الذي هو الخمر اي من حيث حرمة لاهو قوله وكيف وليس القياس
اي الذي الفرع من اركان قوله وانما حكم الفرع لخروج عن سؤاله هو ان معنى تفرع الحكم استناد
عليه وذلك بقضي تغايرها وتقدم المبني عليه منها في الوجود من المعلوم ان الحكم هو خطاب الله تعالى
النفس القديمة وهو وصف واحد لا يكثر فيه فلا يوصف بالناخر لقدمه ولا بالتغايير لوحدته وتفرع
الجواب ان الحكم وان كان واحدا في ذاته لكنه صفة واحدة لكنه ينكسر باعتبار متعلقاته وتغير الحال
في كل منها يبدل على الحكم بالنسبة في محل اخر بالقياس على محل الضرر لانه نصها الشارع وهو
العلم الجامع بينهما بقوله الله ولحكم الاصل غير حكم الفرع باعتبار المحل يعني فان تغاير حيز
في المحل لا في الحكم وقوله باعتبار ما يبدل علمها الخ يعني فان تفرع حقيقة في الدليل لا في المدلول
وفي علم المجتهد بالدليل لا في الحكم بقوله وعلم المجتهد ومجرو عطف على ما يبدل اي باعتبار ما يبدل علمها
وباعتبار علم المجتهد به اي بما يبدل قوله فان الاحكام قد بعم ولا تفرع في القديم هذا ظاهر على القول
بانه لا يعتبر في مفهوم الحكم التعلق التجريبي واماما سلف المصنف والمشارح من اعتبار ذلك في مفهوم
الحكم فان تفرع ظاهره التعلق التجريبي ليس بقديم قوله وهو عفا ان البني هو بفتح الواو بعد هاء
فوقية سنة الحج السنوت وهي السباب كان يجمعها بالبصرة كذا ذكره كحافظ الدين وغيره او الى البصرة
موضع بنو البصرة كذا ذكره ابن الاثير وهو عفا ان ابن مسلم فقه البصرة في زمن الامام ابي حنيفة
وهو بشر المرسى نسبة الى مرسى بركة فصيل وهو بنو بن غياث ابن ابي كريمة كان من رؤس المبتدعة

الدائم اخذ الفقه عن ابي يوسف توفي سنة ثمان عشرة وما بين قوله لا يقاس في سائر البيع اي لا
يقع القياس فيها بان يقاس بعضها على بعض قوله على ان حكم الاصل معلل لا بعدد قوله من الاتفاق
خبر لا بد قوله بقياس الفرع فيه اي في القياس الثالث قوله وعند اختلافها اي العلة في الفرع الثاني
والاصل الاول بان كان في الاصل المتوسطة وصفان يشارك الدول باحدهما والاضرب بالاضرب
قوله لعدم اشتراك الاصل اي الاول والفرع فيه اي في القياس الثاني في علم الحكم قوله ومثلا
التي في قياس الرق الخ فدل في كتاب الاصول التمثيل بالجب والرق الاصل والفرع بمعنى
محل الحكم وفيه كما قال بعضهم تسامح وتساهل من اطلاق اسم السبب على السبب لان كلا من الرق
والجب سبب للفسخ الذي هو محل الحكم ان محل الحكم متعلق وهو بالحقيقة فعل المكلف كفسخ
الكاح وفسر على ذلك نظائر قوله لان قوت الاستمناع غير موجود فيه اي في الجزم تعقب بان مقصود
العلماء بقوات الاستمناع القوات عادة لاحصاء وذلك تحقيق في الجزم ومن هنا قال الشافعي
رضي الله عنه في الامم وهو يعني الجزام اما مع الجماع لا تكاد نفس احد تطيب ان يجامع من هو بانتهى
قوله النص عطف بيان وقوله مردود وخبر القول قوله ويدفع بان كون حكم الاصل جديدا عن قياس
مانع الخ او رد عليه ان الاجماع عن قياس اقوى من مستنده الاول الدلالة على تصويب مطلقا مع
فنيج ان ثبوت حكم الاصل بالجماع كاف للقياس علم كما اقتضاه اطلاق المتن وغيره ان الشرط
ثبوت غير القياس انتهى والحاصل ان الجماع ولو عن قياس كالنصر فدعوى المانعة على تقدير ثبوتها بالقياس
منع قوله يسوي على شرطية اي وان اختلفت الاضافه اذ هو عند الامدي شرط في جواز القياس مطلقا وعند
المصنف فاما اذا كان المستلحق شرعا قوله ثم يسقط الجمل والقوت عن الاعتبار اي في العلم بطريقه اي

المحافظة قولاً قد ثبت بالقياس ولا يكون فرعاً للقياس المراد بنبوت الحكم فيه أي وهو القياس المراد
لأنه قد ثبت بقياس ولا يكون فرعاً في هذه القياس الخاص وغير المركب أن كان فرعاً للأصل
مثال قياس الزبيب على التمر في الوصية بجاع الطعم والتمر على الدار بجاع الطعم مع الكل ثم يطرح
ماعد الطعم بطريقة فالدار فرع في هذا القياس الخاص مع نبوت حكمه بالقياس على البر مثلاً
هذا القول قولاً وكذلك لا يلزم أن يبين في الملازمة بين الشرطين بعد أن يبين بينهما بين
الشرطين هذا تقرير كلامه وأورد عليه ما دفع به الشبهة أن كلامه هذا يقتضي تخصيص الدعوى على
قوله وكونه فرعاً كونه فرعاً في القياس المذكور لا مطلقاً فيكون الفرض منه كونه فرعاً في القياس
المذكور ولا يخفى أن كل حكم هو أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعاً في ذلك القياس حتى يخرج
عنه على أن الدعوى عامة إذ فرع نكرة في سياق النفي معنى ذهبي في معنى قولك من شرطه أن لا يكون
فرعاً فتخصيصه بذلك تخصيص من غير تخصيص انتهى قوله المشتمل على التكرار أما التكرار
لمسند المنع وهو في الموضوع واحد وكان يمكن أن يقتصر على ذلك بعدهما وأما إذا كان
النفيين لازم للآخر لكن المصريح باللازم لا بعد تكرار في عرفهم قوله والمدرك أي في
اشتراط نبوت حكم الأصل بغير القياس واشتراط كونه فرعاً فرعاً واحداً هو لزوم كون القياس
الثاني لغوا أو غير منعقد قوله على القول الأول وهو اشتراط نبوته بغير القياس والقول
ثانياً هو اشتراط عدم الفرعية قوله لا طائل تحته أي لا فائدة فيه لأن غاية ما فيه من الظهور
السلامة عن منع العلية كما ذكرهم مع أنها ممنوعة إذ المنع لعلته ما ذكره في قياس التمر وما قبله
متوجه لا محالة وبغني عما ذكرهم بتقدير منع العلية اثباتها بطريقة قوله لأن تحكي أي الاطلاق

ويصح

ويصح فيه أي في الإطلاق المحكي بطلاناً وهم لم يصحوا به أي بطلاناً قولاً للمعنى خبر زاده على المتن
لا يخرج الرخص ونحوها كالقياس المندرجين في العادة عن سنن القياس المنافي بظاهرها من
العموم ما أضناه المصنف من جواز القياس فيما حيث دل عليه بقوله سابقاً ومنعه أبو حنيفة في الحدود
الحكي غير المصنف كما أن الحجاب بقاء المنع على عموم منفع القياس في الرخص ونحوها وإن خرجت معنى قوله
لأن في هذا أي في دليل حكم الأصل المشتمل على حكم الفرع يعني لا يمكن المقابل لعدم اشتراط نفيه
والأولم التحكم أن الحكم أن مدلوله أن الدليل على السواء القياس منتف لا تنفاد لزوم وهو الحكم
وأما ما هنا فلا تحكم إذ محل العلة وهو الأصل غير مدلول ليلها فالحكم أن غير مدلول ليس الدليل
على السواء المدلول هو الفرع دون الأصل فالقياس صالح لأن يكون دليلاً لحكم الفرع بناء على
جواز اجتماع دليلين على مدلول واحد وفيما ذكره بحث لبعض المحققين وتقريبه أنه لا يخفى
أن دليل العلة دل على حكم الأصل قطعاً فاقبل في أحدهما يلزم أن يقال في الآخر بل لو قيل هما مبدئية
ما بعد وأيد ذلك بكلام المصنف قوله وفي المصنف بالظاهر يدل الضمير الخ جواب عما يقال كان الطلب
أن يقول وإن لا يكون دليله محذوف لفظة حكم إذ الحديث عنه هو حكم الأصل وحاصل الجواب أنه من إقامة
الظاهر مقام الضمير لكن لقايل أن يقول لا بد في العدة عن مقتضى الظاهر من نكته ولا يظهر ذلك
ههنا الثاني في تحطيم المباحث نعم يؤخذ من توجيه الأقوال الثلاثة كما قال بعض المحققين أن تأتي
المنع شرط عند الثالث مانع عند الأول وغير شرط ولا مانع عند الثاني الذي هو الأصح لكن تأتي
المنع عند شرطه يحصل بان يقول بعدم الحكم بعض من عند الخفيين فلا حاجة إلى اشتراط
اختلاف من عنداهما من الدلالة قولاً أي القياس المشتمل على الحكم المذكور نحو بل للعبارة عن ظاهرها

الأصل بدل

منعود الضمير على الحكم لكونه المحدث عنه مع انه لا يصح ان المركب هو القياس لا الحكم قوله اي بناء على
الحققين في اشعار بان مركب في مركب الاصل ومركب الوصف في التركيب بمعنى البناء اي الترتيب شي على
شي اخر لان التركيب ضد الافراد كما تقتضيه عبارة المضد حيث قالوا في الظاهر انما سمي مركبا لانهما
الحكم قياس فقد اجتمع قياسهما ثم ان الاول انتفاء فيه على الحكم وهو الاصل باصطلاح دون الوصف
بعلله المستند في سمي مركب الاصل والثاني اتفاقه على الوصف الذي يعلل به المستند في سمي مركب
الوصف غير ان هذا صاحب بادي في مناسبة انتهى اي في وقوع الاتفاق على الاصل في الاول وعلى الوصف في الثاني في سمي
الاصل والثاني بمركب الوصف انما قال بادي في مناسبة لان التركيب في الحقيقة لم يقع على الاصل والوصف وانما
وقع في الاتفاق من الخصمين وربما يتوهم قوله فقد اجتمع قياسهما ان التركيب في القياس جمع خبر بان
انما يصلح تحليل التسمية القياس مركب الاصل والوصف يمكن ان يقال ان التركيب في كلامه
من التركيب ضد الافراد ايضا كما اشار الى ذلك بقوله على العلتين بالنظر الى الخصمين ولا ينافي
ذلك لكونه بمعنى البناء حيث هو مستلزم التعدد الا ان كان على متعدد وفي قوله بالنظر الى الخصمين
رفع لما يقال انه لا يصح بناءه على العلتين لما بينهما من التنافي والجب ان البناء عليهما بالنظر الى مجموع
الخصمين قوله وكان الحكم متفقا عليهما بعلته الخ اورد عليه ان التقسيم الثاني لعلتين ايضا لا يمكن
كما هو ظاهره وتطبيق ذلك على المثال الذي ذكره السمع للقسمة الثاني ان الخصمين في اتفاقهما
وقوع الطلاق في الاصل ولكن العلم عند المستند تعليق الطلاق قبل ملكه وعند المعارض التخيير
فالمستند في التقابل ان يقال بعد قوله الخلفين فان منع الخصم عليه علم المستند لا وجودها في الاصل
فهو مركب الاصل وان منع وجودها في الاصل فهو مركب في الوصف قال المضد القياس المركب ان يستقل

عن اثبات

عن اثبات حكم الاصل بالدليل الموافقة الخصم فيه مع ان الخصم يكون مانعا لكون الحكم فيه معللا بعلته
المستند وذلك اما المنع لعلته او لوجودها فيه والا ولي سمي مركب الاصل والثاني مركب
الوصف انتهى وورد عليه ايضا ان تعليل الاتفاق بقوله لعلته انما يطبق على المثال المذكور اذا سلم
الحكم منزلا ان علم حكم الاصل وهو عدم الوقوع التعليق لكونه موافقا عليهما ومنع وجودها
في الاصل والا فالحكم لا يسلم ان التعليق هو العلم كما لا يخفى انتهى واجيب عن هذا الدبر بان
مناه على ان قوله لعلته متعلق بمقتضا او بكان وليس كذلك بل هو متعلق بحذف لكن انته
المستند لعلته قوله خلافا للخلافين جمع خلافي وهو من يحفظ مذهب امامه بالاستدلال
قوله حيث اختلفا فيه اخذه من عطف قوله وسلم المناظر عليهم والمناظر هو المعبر عنه اولاد الخصم وخلافه
العبارة مجرد تفتن مع وضوح المقصود قوله من حيث الحكم والعلته اخذه من قوله ولكن دام المستند
الخ قوله ثم اثبات العلم بطريق غير في جانب العلم بطريق ليجاري عبارة ثم في ان دليل العلم يسمى
سلكا وطريقا قوله لان اثباته بمنزلة اعتراف الخصم به يشهد بذلك الخ ان تصحيح القول هنا لا ينافي
ما من اشتراط اتفاق الخصمين وحاصلهم ان الشرط اتفاق الخصمين اما صريحا واما لزوما وقال
بعضهم هذا لا يلزم الا القول بعدم اشتراط اتفاق الخصمين واستدلاله بكلام المضد قوله
المستلزم لتعليله لان النص على العلم هو بيان ان علم الحكم كذا ولا يخفى ان هذا يستلزم كونه معللا
قوله لمناسبة الخلفين لان المسئلة الاولى وهي عدم اشتراط الاتفاق على وجود العلم محلها الاصل لانه
محل وجودها فاسباب ذكرها في مباحث الاصل والمسئلة الثانية هي عدم اشتراط الاتفاق على ان حكم الاصل
محل محلهما حكم الاصل لكونها من بابها فثبت ذكرها فيه والخلاصة ان وجود العلم من عود في الاصل والتعليل ^٧ والحاصل من

معارض الحكم فللناسب ذكر العارض عند ذكر نيات معروضه قول وجود تمام العلة اي حتى لو كانت
 ذات اجزاء فلا بد من إجماع الكل في الفرع قولنا لا بد ان في قياس الضرب الخ راجع الى قوله او مع ما هو
 كالاشكال الخ راجع الى قوله من غير زيادة في كلامه لفه نشر مرتب قوله لا بهام ان الزيادة فظهر قبل علم
 ان مع هذا الإبهام هنا فليصح في قوله المص في هذا القياس الخاق فرع باصل المساواة الخ فظهر في
 الخروج القياس الاول من قوله فقطع قياسها اشار بذلك مع قوله فان كان له لبله طيبا الخ الى ان
 المقطع هو القياس وهو الخاق الفرع بالاصل في حكم بصيغة من كون قطعا او طيبا لا الحكم اذ لا يكون
 الفرع اقوى من اصله بوضع ذلك قوله في الحصول ان القياس القطعي يتوقف على مقدمتين احدهما
 العلم بعلة الحكم والثانية العلم بمحصل مثل تلك العلة في الفرع فاذا علمها المجتهد علم ثبوت
 الحكم في الفرع سواء كان ذلك الحكم مقطوعا به او مظنوا ثم مثل له بقياس نجرم الضرب على نجرم
 نافي فانه قياس قطعي لا نافي ان العلم هي الابد او نعلم وجودها في الضرب ولكن الحكم هنا
 نحن لان دلالة الفاظ لا تفيد الا الظن انتهى اي فذلك القياس ظني يعني ان المناسب في المقابلة
 ان يقول فظني لكن لما كان قياس الادون مستلزما لكونه طيبا اكتفى به عن التصريح بذلك قوله
 ومجمل ما قبل انها القوت او الكيل اي اوها او الثلاثة قوله المشتمل على الاوصاف الثلاثة اي والعلة
 موجودة فيه على كل تقدير بخلاف التفاح فان العلة انما هي موجودة فيه على تقدير انما الطعم قوله
 اذ لا بد من تمامها كما تقدم اذ لا بد من وجود الجامع الذي هو الوصف المشترك بتمامه في الفرع
 وفي كلامه دفع ما يتوهم من الادوية من حيث العلة باعتبار ان في الاصل اوصافا كل منها
 صالح للعلة وليس في الفرع الا واحد منها لان ذلك ليس من الادوية في العلة في ينشئ لان ذلك الولد

على تقدير

على تقدير بانه العلة وان كان غير العلم لم توجد العلة من اصلها في الفرع فلا يصور ادوية لان الادوية
 تقتضي وجود اصل العلة بدون تمام قوله والدولة اي القطعي بفهم ان قياس الادون لا يشمل
 الادوية والمساوي ولو كانت العلة في فرع مقطوعا بوجودها واشد مناسبة فيه منها في اصل
 وهذا هو ظاهر المباح وما في اخر القياس من المتن لكن في العضد الموافقة ما يدل على ان قياس
 الادون شامل للادوية والمساوي وقد صرح المص في باب المفهوم بان الدلالة على مفهوم الموافقة
 فباسبه قال الله هناك اي يطرق القياس الادوية والمساوي قوله كقياس الضرب للوالدين
 راجع الادوية وقوله وقياس امرق وال التيم على الكله راجع للمساوي على سبيل اللفظ الترتيب
 قوله بمقتضى نقيض او ضد لا خلاف الحكم كل من الثلاثة منصوب بمقتضى والمضاف اليه محذوف
 من الاولين لذكره في الثالث وترك الشئ التبيين على ذلك لظهوره واعلم ان نقيض الشئ رفع
 واما الضد والخلاف فيظهر معناها بالتقسيم المشهور في اصول الدين وهو ان الشئين
 ان اشتركا في الحقيقة فالمثلان والادان متنع لذاتهما اجماعهما على محل واحد فالضدان
 والا فالخلافان قوله عما قصد اي متناظرين بالمناظرة قوله الى غيره متعلق بخروج قوله واجيب بان
 الفصل اي قصد المعارض من العارض هدم دليل المستدرك اي والهدم من وظيفة المعرظة
 المؤدى الى ما تقدم اي من الانقلاب قوله فلا يسن نقيض يسن وقوله فيستحب ضد يجب وقوله
 فيوجب التقدير خلاف لا يوجب الكفارة ولا منقاة بينهما قوله زيادة على دفعها بكل اي
 يدفع كل ما يعترض به على السند ابتداء دفع السند قوله المعارض في تثبت مسح الراس
 بالفرق بايد اخصوصية في الاصل لاصلها استنع التثليث وهو اذ هو الى اطلاق ما بينه الخفف

قوله يرجع مما ياتي في محله اي في مرجحات القياس من الكتاب السادس كقطعية العلة وكذا سلمها
 اقوى وهو ذلك قوله لان المعنى في المعارضة حصول اصل الظن اي بنقيض الحكم او ضده وورد
 ذلك بانه لو صح لا اقضى مع قبول الترجيح مطلقا لان الترجيح اعم بفيد رجحان ظن على
 ظن وهو خلاف الإجماع على قبول الترجيح مطلقا فيكون باطلا قوله والمختار بنا على قبول
 الترجيح انه اي الترجيح لا يجب الا بما اي من المسند اليه اي الترجيح قوله ابتداء ما هو من قوله هم
 في الجواب بانه لا معارض مع ملاحظة الى دفعه قبل وجوده قوله في الاعتراضات اي في معتنها
 قوله وذكرها هنا اي في بحث شروط الفرع انبلاها تؤول الى شرط في الفرع وهو ان
 لا يعارض وذكر الشيء في محله ان من ذكره في غيره قوله ووجهه اي وجه كونه شرطا ان الدليل
 كالقياس هنا لا يثبت المدعى بحكم الفرع هذا الا اذا سلم من المعارض فانطلق عليه هذا الشرط
 وهو ما يشوق عليه وجود الشيء الى اضر قوله ولا يقوم بالنصب عطف على وجوده اي من شرط ا
 لفرع ان يوجد تمام العلة فيه ولا يقوم الفاعل الغم وكذا قوله فيما ساق ولا يكون منصوبا
 قوله اخلوا الفرع اي مخالفة للاصل في الحكم واعاد الضمير على الفرع دون الحكم لانه المحدث
 عنه قوله ولساوى الاصل الحج اي تجب المساواة فيهما والامر مجاز على حد فلا يكون في صدره
 ظاهره اي المخرج والقصد من مخاطبة العدل عن نقض الظاهر للباطل قوله اي غير العلة اي
 علم الاصل قوله بالنسبة الى الاول اي الفرع والثاني هو حكم الفرع قوله قياس النبيذ اي المساواة
 في قياس النبيذ ان لا بد منه اكل من اخذ بالخبر بالمسند في الصدق وكذا القول فيما بعده قوله
 غير محمول على اسمان او عن مرفوع موجودة وفيه اشارة الى ان المراد بالعين النوع لا الشخص ان

بشخص

بشخص قيام الشخص بمحلين قوله فانها جنس لا تلافها باختلافها بالحقيقة بخلاف الشدة
 المطربة في الحر والحاصل ان العلة في النفس والطرف مطلقا الجناية الصادقة بالجناية على النفس الجناية
 على الطرف لما كان الاتلاف في قوله الاتلاف مفردا مصافا فيعم كل فرد منهما استغنى به عن
 التثنية وبهذا اندفع ما يقال لوقوعها بالتثنية كان اولى لان نوعي الجناية اتلافان الاتلاف
 واحد منسوب الى شيء قوله فانه اي ثبوت القصاص فيهما واحداى بالنوع لا بالشخص وكنت
 الشئ عن تنبيه على ذلك للعلم به مما مر في عين العلة وبالشخص للحكم لثبوت القصاص بعلم ان
 المراد بالحكم المحكوم به فالظاهر ان يقال انه يجوز به عن الجواب القصاص الحج للاضافة الى العدة
 عن الحقيقة مع انكارها قوله فان الولاءة جنس لولايته النكاح والمال ايضا من حقيقة ولادة النكاح
 غير حقيقة ولادة المال وطلق الولاءة جنس شاسلها بخلاف حقيقة القتل مجرد فان الاختلاف
 بينهما بالعدول الى الشخص دون الحقيقة قوله فان خالف المذكور وتوجب لافراد الضمير مع ان
 مرجه سني وهو الفرع وحكمه وفي قوله ما ذكر اشارة الى انه حذف المفعول الذي هو الاصل
 وحكم الاصل الماكنى عنه بما ذكر للعلم به مع الاختصار قوله اي لم يساوه اشارة الى ان التعبير
 بالمخالفة عن عدم المساواة للتفتن في العبارة مع ظهور المقصود فان من المعلوم انه ليس المراد
 المخالفة في الحقيقة والماهية بل عدم المساواة فيما ذكر بقرينة المقابلة قوله في الاول المراد بالاول
 مخالفة الفرع للاصل وبالثاني مخالفة حكم الفرع لحكم الاصل قوله المقصود بالذكر هنا بقرينة
 تقديمه في الذكر على المساواة في عين الحكم او جنسه وفي قوله المقصود دفع لما قد ينوهم
 من ذكر بطريق البيع للمساواة في غير الحكم او جنس الحكم الكلام في الفرع قوله مع السلامة من

التكرار ومن الوقوع بمعنى من يحد ويرى الوقوع في التكرار والوقوع فيما قرئته هناك من لفظ
 المساواة قوله وعبارته ابن الحبيب الخ يعني ان ابن الحبيب لما جمع في موضع واحد بين المساواة في اللغة
 وما في المساواة من جنس او عين سلم كلامه من التكرار وان وقع في لفظ المساواة فعليه اعتراض من
 وجه واحد بخلاف المصنف فان عليه اعتراضا من وجهين قوله بالخالفه متعلق بالمعترض وقوله بيان
 الاتحاد خبر جوابي قوله اذ لا يمكن الصوم بها اي حال كونه بعض خصاها او بعض خصال الكفاية
 نفسها اذ المراد بالكفاية للكفرية الحكم قوله فاختلاف الحكم اذ هو في الفرع حرمة موبدة وفي الاصل
 حرمة غير موبدة قوله يصح اعتناؤه عطف على يمكنه الصوم قوله الحكم متحدان لحرمة في كل منهما غير
 موبدة قوله لوافق اي بعض موافق كما اشار اليه الشئ بقوله الاستفصاح بالنصر عن القياس قوله في عدم
 بشرط ما ذكره من انه لا يكون الفرع منصوصا عليه قوله ما جوزه اي اجماع دليلين وهذا علمه
 الشرط قوله وبقي القياس عنده معرفة العلة اي وهذه فائدة لاستفاد من النص ثم لا يخفى ان
 المقيدة الحقيقية للعلم هو احد سالك العلة ولكن لما كان القياس سببا باعتنا عليه ثبت
 الادارة اليه قوله ولما خالف اي ينصر مخالف كما اشار اليه الشئ بقوله لتقدم النص على القياس قال
 بعض المحققين وهذا تكرار مع قوله ولا يقوم القاطع على خلافه وفاقا ولا خبر الواحد عند الاكابر
 ثم الخالف للقياس قد يكون متقدما في التاريخ على دليل حكم الاصل فيجوز حينئذ القياس
 ويكون ناسخا لذلك النص الخالف كما مر في النسخ من يجوز نسخ النص بالقياس فيجب تخصيص
 قوله ولما خالف بهذا النص المنسوخ بالقياس انتهى قوله الا بخبر الظاهر يعني بشرط في القياس
 ان لا يكون الفرع منصوصا عليه بخالف للقياس لا بخبر القياس بقى لثبوت علم القياس

ورنا

ورنا عليه قوله في الظاهر اي للكاتبين اما تقدم في الوجود فلا يتصور لانه قديم قوله ان لو جاز تقدم
 اي حكم الفرع على حكم الاصل للزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه من غير دليل لان دليل القياس
 وهو متاخر عن حكم الاصل المتقدم على حكم الفرع فاذا فرض تقدم حكم الفرع على حكم الاصل للزم
 على القياس قبله ثبوت من غير دليل وهو ممتنع لانه تكليف بما لم يعلم واورد عليه ان هذا ليس
 بممتنع عند الشاعرة وان كان غير واقع فكانه ينبغي ان يقول لانه تكليف لا يعلم انتهى كما قال
 الشافعي اي والامام كما اشار الى ذلك بافراده وجه الحقيقة به على ذلك بعض المحققين قوله نعم
 للمذور المذكور وهو لزوم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه قوله بحسب اختلافهم في اي في
 النفس وهوانت على صرح هل حرمة الطلاق كذهب مالك او حرمة الظهار فتدنى
 بكفارة كما هو احدى الروايتين عن احمد او حرمة الايلاء فيجب في كفارة بين كما هو المرجح
 عند الشافعي قوله وان لم تقع مسئلة مبالة على قوله ندعو بمعنى كما قال بعض المحققين ان
 الحاجة تدعو الى القياس عند مجرد فقد النص والاجماع سواء وقعت مسئلة او لم تقع بخلاف
 قول ابن عسكان فانها لا تدعو اليه عنده الا عند فقد هما ووقع مسئلة قوله بان ادلة القياس
 اي الادلة الدالة على جواز القياس في كلامية الشرع يريد بهم الفقهاء احتراز من التكلمين
 فانهم يطلقونها على المؤثر قوله يخفى عليها مسائل تاتي منها ثبوت الحكم بها لا بالنص ومنها
 جواز كونها حكما شرعيا الى غير ذلك قوله فلنألم بفقه بقيد كون محل اصلا قياس علم يعني
 ان العلة تعرف الحكم منوطا بها حتى اذا وجبت محل آخر ثبت الحكم فيه ايضا والنص يعرف الحكم
 من غير نظر الى ذلك فليس معرفتين لشيء واحد من جهة واحدة على انه على محذور في اجماع

نقد مح

معرفة لشيء واحد عند مجوز تعدد الأدلة عند اتحاد المدلول وقول الكلام أي التزاع في ذلك
أي إفادة الحكم مع كون محله أصلا يقاس عليه قول القيد أي لذلك العلة أذهى العلة من شأن
التعدي أي تعدد الحكم بين الأصل والفرع قول بناء على أنه يمنع المصلحة أو المفسدة فهو قول المعتزلة
أي المبني على التحسين والتفجيع العقليين وعلى أن الحكم حادث بناء على نفي الكلام النفسي أي قوله
شمال الفعل على المصلحة أو المفسدة أثرت العلة بذاتها في كمالها على الحكم التي هي عبارة
عن جلب مصلحة أو نكيلها أو دفع مفسدة أو تفيلها فلا يتخلف الحكم عنها ولحدوث الحكم عندهم
لم يتحمل عليه التأثير في قول وقال الغزالي هي المؤثر في أي في تعلقه لا في نفسه إذ الحكم عند الغزالي
كغيره من الأشاعر قديم يتحمل عليه التأثير في قول لا زال ربنا لا يبعث شيئا على شيء لأن
أفعاله تعالى لا تغفل بالأغراض وأما ما اشتهر عن الفقهاء من أن أفعال الباري تعالى تابعة للحكم و
المصالح تفصلا لا وجوبا كما يقول المعتزلة فمراهم أنها مترتبة بالحكم والمصالح لا بمعنى أنها
تابعة لها في الوجود بل بمعنى ترتب الحكم والمصالح على شرعيتها وإنها ثمرات لتعلقها بعبود
نعم على العبادة لا بمعنى أنها علل غائية باعتبارها تعالى كما يقول المعتزلة وعلى هذا يحمل ما ورد
من الظواهر الدالة على تعليل أفعال الباري كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون
الآية وغيرها من الآيات وهذا يعني محل منعها بالباعث كالأمدى وابن الحاجب ومن
هنا قال ابن الحاجب في شروط العلة ومنها أن تكون بمعنى الباعث أي مشتملة على حكم مقصود
لشارع من مشروع الحكم بقينا أو ظنا وإذا كان هذا هو المراد بالباعث لم يلزم التشييع
المذكور وقوله قد تكون العلة دافعة للحكم أو رافعة له أي لتعلقه بخير لأن الحكم قديم يتحمل

على دفع

عليه الدفع والرفع قوله فإنها أي العلة تدفع حل الكاح من غير الزوج ولا ترفع أي حل الكاح كما لو كانت
عن شبهة فإن علة الشبهة نظر على كاح الزوج فلا ترفع ولكن تدفع حل استثناء قول الجواز للكاح
بعده أي من المطلق مطلقا أو غيره بعد العلة قوله وتكون العلة في زيادة وتكون إشارة إلى أن القسم
هو العلة من حيث هي لا بقيد الدافعة أو الرافعة أو الدافعة الواجبة وكذا القول فيما بعده قوله ظاهر
أي لا خفاء من ضبط الاستفاضة أو قوله أو وصفا عرفيا في زياده ووصفا إشارة إلى أن قوله أو عرفيا
فسيم له حقيقة قوله لا يختلف باختلاف الأوقات إذ لو اختلف باختلافها لجاز أن يكون ذلك الفرق
في زمن الرسول صلعم دون غيره من الأوقات فلا يعمل به قاله في المحصول قوله كالمشدد أي كما يسي
المشدد كما ذكره خمر قوله لم كان أمر غيره دون الوصف لأن العلل قد يكون غير وصف قوله بلزم فحصل
الحاصل هو انتفا العلة قبل زوم الحال وفي نقد المصطلح يقول عليه السلام قوله فلنا السلام
أي انتفا الجزء مطلقا قوله فثبت لم يبق غيره حاصله أن السابق هو العلة دون الميوق فكل علة
ثبت لم يبق غيره من الأجزاء قوله بالقتل الخ فالوصف هو سائر مركب من حيث أجزاء قوله غير ولد
فيل لأصاحبه البه خروج الولد بالمكافاة أي بمعنى المكافاة أن لا يفضل القاتل قتيله بإسلام
أو أمان أو هربة أو أصلية أو سيادة انتهى قوله كان للضم وهو أي التعليل بالركب قوله وكانها
نعمت في نسخة أي الإمام مشرح اللع قوله ولا أعرف لهذا الحصر أي في سبقة قوله وقد
يقال لعله من كلام الشارح واعتراض بأن المستفاد يدل على عدم وجود الزائد لا على امتناع الذي
هو المدعى قوله وتأنيت العدد أي محذوف الثاني قوله على خمس مع كون المعدود مذكرا وهو جزئي
أي سبب العلة أشار بذلك إلى أن الباعث السببية لا المتعديّة لأن العلة سبب في اللاحق

لا مطلقا بها اذ المحقوب هو الاصل وقوله ونصلح شاهد الا ناطة الحكم اي حيث انها عبارة عن
 جلب مصلحة او تجنب اضرار او دفع مفسدة او تقليلها قوتها فانه حكمة ترتب اليها اشارة الى ان التمثل
 على الحكمة في الحقيقة هو ترتيب الحكم على العلة لا نفس العلة بدليل قولهم في تعريف المناسب
 ظاهر مضبوط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا لقوله هنا اشتغالها عند
 اشتغالها ترتيب الحكم عليها قوتها فان تعلم انه اذا قتل اقتصر منه لم يقتل فان من يعلم ان مقتله اقصر
 منه يكون ابلغ في ارجح قوته انكسر القتل اي يحفظ نفسه من كان امره اذ قتل من التلف قوته وقد يقع
 عليه اشارة الى ان الحكمة هنا تقيد بتقليل مفسدة القتل لا دفعها بالكلمة قوله ونصلح عطف
 على نعت قوله فيا هو جيد اي حين يناسب الوجوب بعلة قوته وسياتي انه يجوز التعليل بما لا يعلم
 على حكمة ويأتي هناك انه لا يخرج حكمة وان لم تعلم عنها فالعلة دائما مستقلة على حكمة غاية
 في نفسها وان تخلف البعث بالفعل في بعض العلة لعدم شرطه وهو العلم فلا منافاة بين ما هنا
 وبين ما ساقى قوله ومن ثم كان ما نعلمها وصفا وجوديا اليه قيل عليه الذي يوجب من اشتراط اشتغال
 العلم على ما ذكر هو كونه ما نعلمها امر محال بحكمتها واما خصوص كونه وصفا وجوديا فانما يوجب من
 خارج لا بما سبق قوته وهي اي الحكمة قوله ولا يضر خلوه للمثال عن الحاق الذي الكلام فيه في شرط
 لان الغرض التمثل للانع باعتبار ما بعينه للعلم من غير نظر للحاق بسببها قوتها لعدم انضباطها
 لان مراتب المشقة لا تخص باختلافها بحسب اختلاف الأشخاص والحوال باختلافها
 فلا يمكن جعل كل مرتبة منها ماطا ولا تعيين مرتبة منها اذ لا طريق الى تعيينها بنفسها فليطالع
 ونحو من رخص السفر بالسفر الخاص قوله ان لا تكون عدما في الشرب اي الحكم الشرب قوته كما يوجب

١٧ ص

من الدليل

من الدليل وهو قوله لصحة ان يقال ضرب فلان عبدا لعدم اشتغال حيث اضاف العدم لامتثال
 امر السيد وجوابه هو قوله واجب يمنع صحة التعليل بذلك فان ذلك اشارة الى العدم المذكور
 قوله وانما منع العدم المحض اي التعليل به اي لا بعد في مخالفة في العدم المفيد قوله اجاز الامور
 الاضاف الى التعليل به وقوله الصادق بالوجود اي كافي للمثال السابق اذ يصدق عدم المثال
 بكف النفس عن الامتثال وهو امر وجودي كما هو في قوله الصادق بالوجود دفع لنوهم
 ان الصادق بالوجود ليس من العدم الذي هو محل الخلاف بل من الوجود المتفق عليه والحاصل
 انه من حيث عبر بالعدم الاضاف في محل الخلاف وان صدق بالوجودي كالامام اي كما اجاز
 الامام والذكر قوله وان صرح ان يقال كفر يعني فصح هذا التحريم عن التعليل بعدم الامور من
 محل الخلاف فلا يباينهم ان يقال فيه والاضافة على اهل المسلب لهم ان يقال والاضافة
 وجوب عند تحقق المأنة اي العلامة اي تحقيقها من شئ او انتفاء هذا الانتفاء قوله قالوا
 جميعا الى المقوم والحقيقة قوله وفائدتها معرفة المناسبة اي فليت الفائدة منحصرة في التقدمة قوله
 حيث تشمل على وصف متعدد اليه جوابا يقال ان منع الحاق معلوم من موضع القياس فانه لا
 يتقو بدون فرع ولا فرع هنا المقصور الصلة على الاصل فليس الفائدة المتجددة وتفرير الجواب
 ان الفائدة تصور حيث اشتمل محملها على وصف غير الفاصلة مفقدا لما رتبها له اذ يحتمل ان يكون
 الفاصلة هي العلة وان يكون كل منها جزءا لعل كما يحتمل استقلال الوصف المتعدي بالعلم فانه
 ثبت استقلاله بالعلم لا تنفي المعارضة بالتعليل بالقاصرة فيفقد استقلالها بالعلم فيفقد
 عدم الحاق محل معلومها قوله بان يكون ظاهرا اذ القطع لا يحتاج الى التوبة بخلاف الظاهر لقوله

التاويل فيحتاج الى من يعرف عن التاويل قوله لزيادة الشاطعة لزيادة الاجر عند قصد الاشتغال بها
 وقوله بقوله الذعان لفيها معلولها علم لزيادة الشاطعة وقوله من صودها اشار بهذا الى ان صورها
 لا تختص فيما ذكر قوله بان لا يتصف غير تفسيره لان اللازم ما يمكن ان يكون كالمقربة للثالثة
 والروحية الاربعة ولا يخفى انه لا يستلزم الا بمعنى القصر الذي هو المراد فلو ابدل اللازم بخاص
 كما فعل في الخبر كان اظهر لكونه مضافا في المقصود بكونه ذهباً في نحو زاذ محل الحكم الذهب لكونه
 ذهباً فان الكون من الاوصاف قوله بالخروج منها فانه خبر للخارج من السبلين خاص به اما الجزية
 فلان معنى الخارج ذات لها وصف الخروج واما الخصوصية فلعدم مجاوزة الخارج الى غير قوله كسبل
 الخفية القصر فيما ذكر اى من الخارج من السبلين بخروج الجنس البدن خبر للخارج من السبلين اذ
 الخارج من السبلين خارج من البدن بخروج من البدن خبر معناه وهو غير خاص به لصدقه بدم الله
 ونحوه بمجرد الاسم القبيح اى الجامد بدليل مبالغة بالمشق قوله الماخوذ من الفعل اخذ ازاعن الماخوذ من
 الصفة كالابيض الذي صحت التعليل برأية الى ان اوقات خبر مبتدأ محذوف وبصح ان يكون وفاق
 خبر المشق على تقدير مضاف اى ذوق قوله فسيم صوري لانه لا مناسب فيه ولا فيما هو نحو كالاسود
 لمحب مصلحه ولا لدم مفسدة ويكون التمثيل به ونحوه شبه الصوري قوله وجوز الجمهور التعليل بغير
 للحكم الواحد اى بالشيء الواحد بالشيء فيجوز تعدد علمه بحسب تعدد اشخاصه بلا خلاف
 كقيل اباة قتل زيد بالردة وعمره فصاها ويكن بالزنا وهكذا قوله مطلقا اى عن القيود الدنية والافعال
 المفصلة قوله لان العلم الشرعي اشارة الى ان الكلام هنا في العلم الشرعي لا في العقلية اى المؤثر فانها تنبع
 تعدد هابل خلاف لانها بمعنى ناشر كل واحدة استقلالاً لا يستحيل اجتماع مؤثرين كذلك على ان قوله

لا بد

قوله يجوز

قوله يجوز ان يكون مجموعها العلم اى وان اعتبر المجتهد كالأدلة برسا قوله لزم الحال الا في اى الجمع بين
 النقيضين وتحصل الحاصل قوله جمع بين النقيضين اجيب من جهة الجمهور بان شرط التناقض اتحاد
 الجمهور وهي هنا مختلفة فان انصافه بالتفنا عن احدهما باعتبار استناده الى الاخرى وبعد م
 الاستغناء عنها باعتبار استناده الى الاخرى وعدم الاستغناء عنها باعتبار استناده اليها نفسها
 فلا تناقض قوله ويلزم ايضا اى مع اللازم المذكور كما اشار الى ذلك في المتن بالكاف و اشار الشيخ
 بقوله في التعاقب الى انه لا يلزم تحصل الحاصل في المعية ان الفرض انما حصل معاً قوله حيث توجد
 بالثانية مثلاً اى كالثالثة والواحدة وقوله نفس الموجود بالاولى اجيب عنه بانه مثله لنفسه قوله بان
 الحال المذكور اى بجميه وهما الجمع بين الضدين وتحصل الحاصل قوله في العلم العقلي اى المؤثر
 كما اشار الى ذلك الله بقوله المفيدة لوجود المعلول قوله فاما الشرع التي هي معرفة مفيدة
 العلم فلا اورده علم ان لقبال ان بقوله يلزم تحصل الحاصل الذي هو العلم هنا حصوله بالاولى
 وفيه حجاب بان المراد بالمعرف ما يشانه التعريف لا المحصل للتعريف بالفعل قوله مجموع الامر من مثلاً اى
 او الامور قوله واحدهما اى والتعدد ما صدق الاحد لا الاحد قوله والخيار وقوع حكيم لما ذكره جزر
 تعدد العلم مع اتحاد الحكم فكانه قيل في حكمه عكس وهو تعدد الحكم مع اتحاد العلم فاشار الى
 انه جائز بل واقع على الخيار بقوله والخيار وقوع حكيم الخ قوله اثباتا ونفيًا كل منهما ما نصوب على
 النظرية المجارية فان الحكمين ليسا واقعين في نفس الذات والنفي بل في الكلام التمثل عليهما ويجوز
 ان يكونا غيرين محولين عن المضاف اليه اى وقوع اثبات حكيم او نفيهما ولا اشكال في تمثيل الله
 للنفي بحرية الصلاة والصوم لان الحرية وان كانت حكماً ثانياً فهي نقيض للمعنى ان هي عدم الجواز

١٧ ثانياً بعد

فالحجزة لغير كل من الصوم والصلاة ونحوهما اي لا يمنع ايجاده شرعا وهو عدم الجواز حيث ينفذ
المسروق طرف الغرم قوله وقبل تمتع تعليل حكيم الخ اشارة الى ان اصل الخلاف في الجواز والاحتالة
ولكنه اكتفى في الجواز بالوقوع اختصارا اذ الوقوع ينلزم الجواز وسنده جواز تعدد المقصود
اي في الماهل بالحكم الاول بعض المقصود قوله كما في الرقة المريب عليها القطع اي وجوب القطع والقهر
منه الرجز عنها كما اشار الى ذلك بقوله زجر عنها وقوله والغرم اي وجوب الغرم والمقصود منه الجبر
لما نلف من المال اي فقد المقصود بالحكم قوله وثانها يجوز تعليل حكيم اشارة الى ما مر ان اصل الخلاف
في الجواز والاحتالة قوله لان الشيء الواحد لا يتكسب المتضادين اجيب من طرف المختار بالتمنع سنده ان
لا مانع من ان يتكسب الوصف الواحد حكيم متضادين لم ينين مختلفين كالوقوف فانه مناسب له
الاجابة كالحج صابطا للصفة العقود عليها مع بقا ملك الرقة وبضبط المنفعة عدم التشاجر
بين المتعاقدين ومطلب لبطلان البيع لان التاقب ينافي نقل الملك في الرقة الذي هو اثر البيع
فاطع لتعلق البايع بها والتاقب يقضي بفا العلة بها قوله لان الباعث على الشيء لا يتأخر عنه شكل
ذلك بالعلل الفائية فانها بولع مع ناهرها في الوجود انه على ذلك ما معلولها في الخارج
بان المراد بثبوت اعتبارها على معنى ان العلة يجب اعتبار ركونها على عند وجود الحكم ولا يجوز
ناخرة ذلك الاعتبار عن الحكم فالاعتبار مفاد وان لم توجد العلة في الخارج الا بعدد واعتراض
عليه ايضا بالنسبة الى التعريف بالعالم فانه يعرف الصانع مع انه متاخر الوجود فطعا لحدوثه وقدم
الصانع والجواب انه قد تقدم ان الكلام في العلة في الشرعية لا العقلية المؤثرة على ان العلة اذ
نشرت بالمعرف لا يتبع ناهرها كما اشار اليه الله بقوله بناء على تفسيرها بالمعرف في التعميم في قوله

فسر بالماثل

نشرت بالماثل المعروف نظر قوله ان لا تعود على الاصل بالطلاق المراد بالاصل هنا الحكم لا محل
الحكم كما سبق قوله فابطالها له ابطالها اي ينزب واعتراض بانها قد تكون اعم منه فلا
يلزم من ابطالها ابطالها لجواز ثبوتها مع فردا من حقوقه الاعية كدفع الحاجة التحقيق وجوب
الشاة ومع جوازها وجواز القيمة فهو توسيع للوجوب لا ابطال له وهو عند الثامن من باب
قوله يستنبط من النص معنى يعين وذلك لان وجوب الشاة هذا مستنبط منه دفع الحاجة
الوجوب لتعميم الوجوب في واحد الشاة وبدلها الذي هو جواز كل منهما يخصصه فلم يبطل
الا وجوبها من حيث الخصوص لا مطلقا وقد يقال ان هذا ليس بهذا الباب لان الحكم وهو
وجوب الشاة على التعيين لم يبق وظاهر كلامهم انه لا بد في هذا الباب هو قوله يستنبط
من النص بعمم من قبل الحكم ولا كن لا يخصر في الورد كما يشير اليه تمثيل الله الا في وفي عودها
على الاصل اي الحكم كما سبق في قوله مثاله تعليل الحكم اي وجوب التعميم المستفاد من قوله تعالى
فتمموا قولهم انما يتعلل بخرج من النساء المحارم هذا انما يتمشى على قول الجدلين السابق
لا على قول الغرض وصاحبه ان يحى الصورة التي قطع فيها بانتفاء العلة يثبت الحكم فيها
للظن ولا بدع في ذلك فان التفرع لا يخصر في واحد من القولين بل نارة بفرع عن هذا
ونارة بفرع على الاخر كما اشار الى ذلك الله بقوله ولا خلاف الترجيع في الفروع اطلق
الله القولين قوله منافطقتاها يفهم ان المناقاة بين الوصف المعارض وبين مقتضى التنبئة
والفهوم من المثالين الاتيين المناقاة بين المقضيين اي مقتضى التنبئة ومقتضى الوصف
المعارض لا بين الوصف المعارض ومقتضى التنبئة قوله ان لا عمل لها علة اشتراط اذ لا تكون

المستنبط معارضة بالمعارض المذكور قوله لا يخرج أي لها عليه قول أي مطلوب من كل عين أي من كل
 مكلف على التعيين وذلك بصدق المطلوب طلبا جازما والمطلوب طلبا غير جازم انتهى وبهم
 ضبط ما ضابطا للمفعول الذي لم يسم فاعله من التعيين أي عين زنه كما شورا وعرفة فانه يصوم
 عين زنه وكلام الشئ يحتمل الأمرين قوله معارضة الشافعي يصح أن يكون منصوبا على قول الخفي إذ
 هو في تقدير أن يقول وليس منافيا إذ صوم الفرض صوم عين وإن كان صوم العين أعم نعم يقضي
 المعارض وهو صوم فرض منافي يقضي المستنبط التي هي صوم عين إذ لا يخفى التساوي بين الرواب و
 الاحتياط وقال بعضهم وليس منافيا أي يقضي العلة الأولى إذا منافاة بين الفرض وبين الثانية
 بالنسبة قبل الزوال وهذا وإن عارضه قول الشافعي منافا لقتضائها لكنه ليس بظاهر في نفسه
 أخرا لا منافاة بين النادى بالنسبة قبل الزوال والاحتياط وعدم البناء على السهولة بل يمكن
 اجتماعها بأن يكون مما يحتاج فيه بالنسبة وينادى بالنسبة قبل الزوال انتهى وهذا ظاهر لو كان
 المعنى وليس منافيا في مقتضاه لمقتضاهما وليس المعنى على ذلك على أنه ليس بظاهر المعنى في نفسه
 ولا موجود في الأصل أي وهو النقل بل هو ضده إذ الفرض ضد النقل قوله أيضا أي كالأصل
 ٧ المصودر وقوله لأن المقول الخي عليه بشرط قوله من ثبوتها أي المستنبط فيه أي في الفرع المستند ذلك
 الوجود إلى قياس في الأصل قوله ثبوت الحكم أي حكم الأصل في الفرع ومع وجود المناق في فرع أي الفرع
 المستند ذلك الوجود إلى قياس آخر لا يثبت أي الحكم في الفرع بمعنى الاعم ترجيح علمه كقوله
 في قوله والمختار فنقول الترجيح قوله المستند إلى قياس آخر بان يثبت في الفرع علة توجب خلاف
 ٨ الحكم بالقياس على أصل آخر قوله قال المصنف مثاله أي المعارض المناق الموجود في الفرع قولنا

الشافعية في مسح الرأس أي في اثبات ثلث مسح الرأس وقوله ركن خبر مبند لمحمد وفأي
 هو أي مسح الرأس ركن والحكمة مقول قولنا وقوله ركن في الوضوء هو العلم المستنبط ويمكن
 تثبت مقتضاها وليس منافيا له لا منافاة بين كونه مسحا وكونه ركنا إنما التساوي بين مقتضاها
 فإن الأول يقضي استحبابه والثاني يقضي عدم استحبابه هكذا فرده الكمال ابن أبي شريف
 وهو ظاهر وأما قول بعضهم وليس منافيا لمقتضى المستنبط فليس بظاهر وإن كان هو المطابق لقوله
 السامح منافا لمقتضاها قوله لأن الكلام أي في هذا البحث في شروط العلة يوزع بأن الكلام
 هنا ليس في شروط العلة بل في شروط الاحتياط بها أي بسببها والاحتياط بسببها هو إثبات
 الحكم في الفرع بسببها فشرطه شرطها كما لا يخفى انتهى قوله ولا يفتح أي هذا الشرط في صحة
 العلة في نفسها فإن العلة تكون صحيحة في نفسها ولكن يختلف الحكم للمعارض قوله كما سباني
 له في المتن في قوله والمعارض هنا وصف صالح للعلة غير مناف الخ وقد تقدم أيضا الدلالة
 إلى ذلك في قوله وتقييد المعارض فيه بمقتضى قبض أو ضدا خلافا للحكم على المختار فلا يشترط انتفاء
 أي المعارض الذي لا ينافي قوله ويجوز أن يكون هو أي الذي لا ينافي علة الحكم المستنبط أيضا كما
 لستنبط هنا على جواز التعليل بعلمين قوله لا يخالف أي العلم بحجب مقتضاها وهو الاحتياط
 أي أن لا يخالف الاحتياط قوله لأن النص مقدم أي في الاعتبار في كفي القياس معه وأورد عليه
 أن حاصل كلامه كغيره أن المراد أن لا يخالف حكمها الثابت بها في الفرع نصا وإجماعا ولا يخفى أن
 هذا لا فائدة فيه بعد قول المصنف في شروط حكم الفرع ولا يقوم القاطع على خلافه وموافقا ولا
 خبر الواحد عند الأكثر انتهى وقد يجاب بأنه لا يمكن أن لا يخالف الاعتبار إذ ذكره في شرط

حكم لا يفرع مع ذكره في شروط الاحاق بالعلة لا بعد نكران بقيد هوان فاق قول كاهن
تعبير للغير قولوا انما يتم اي الاطلاق قولنا التقيده او نعتبه حكم الاصل للفرع المحقق
للمقاس اي الموجهة له وهذا ظاهر على تعريف المقاس بالمساواة لا بالحمل اذ التعدية في
الحمل قول معنى مقدر اي وجوده شرعي ان المقدرة الشرع وقوله في الحمل متعلق بمقدور الحمل
هو المحلوم ومعنى اطلاق الصرفان عدم توقفها على استبدان او اجازة قول وكانه ينافر
في كون المحلوم مقدر اي لا معلوله للاتفاق عليه بين الفقهاء قول ويرجع كلامه الى انه لا يقد
بعلل لان قول لا يجوز التعليل به كمال بعض المحققين سالية موضوعها التعليل المتعلق
بالقول وهي صادقة بسلب موضوعها الصادق بسلب متعلقه قول كما قصده المصم لان شرط
في الاحاق بالعلة ان تكون وصفا مقدر وانقضاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط فيلزم
موجود المقدر انتفاء الاحاق و مرجع كلام الامام الى هذا لان انتفاء المقدر انتفاء الاحاق
به وبالجملة فالكلام المضم والامام الى شي واحد وهو انتفاء الاحاق للمقدور وان اختلفا
في ماخذ الانتفاء اذ ماخذ المضم عدم اعتبار المقدر في الاحاق وماخذ عدم وجوده شرعا
واسمي بمقدور كالمالك فهو موجود فيكون الاحاق موجودا لا بمقدور قوله الانتفاء على الاشكال
قول وهو ضعيف عند ائمة الشافعية حيث لم يقولوا بمقتضاه من نقض الموضوع بالقيود والاعتاق
قوله والصحيح انه لا يشترط في العلة السببية القطع بحكم الاصل فذبح المصم ابن الحاجب في
ذكره في شروط العلة ولا خفا كما قال بعضهم في انه لا يشترط حكم الاصل قول بان يكون
قطعا اي تساوي الادلة قول فربما يفهم فلا يكفي ان اراد ظاهره من افعال

الاضمحلال دون لزومه فلا يستفاد الاستدلال وان اريد لزومه فمع كونه خلاف الظاهر
بموجب بان على متعلق بخالفته وقوله بوقاي التعماني وقوله بغيرها اي المستنبط وقوله يجوز خبر
فذهب وقوله ان يستند اي مذهب التعماني فيه اي التعليل بغيرها اي دليل اخر اي اصل اجزا
ستنبط منه التعماني ما عدا به قول بالمعنى الاتي اي لا السابق وله متعلق بالعارض قول بخلافه
لحقه قوله هنا وقوله حيث ظرف فيما تقدم قول صالح قيد اول وغير مناف قيد ثاني وقوله
غير مناف له اي في مقتضاه وقوله بالنسبة الى الاصل اي حكم الاصل قول فكل منهما صالح
لعلة الربانية اي في البر فكل من الوصفين المذكورين لا ينافي الاخر في مقتضاه بالنسبة
الى حكم الاصل وهو البرهان وحكمه حرية البرهان قول ولكن يؤيد الامر الى الاختلاف بين
التأخرين في التقاضي فعندنا هو البرهان كابر بعلة الطيم وعند الخضم المعارض بان الحيل
ليس برهان فقد راي في كل من الوصفين الاخرين مقتضاه عند المتأخرين بالنسبة الى النوع
قول اي بيان انتفايه بينه ان التقي في الكلام اي كلام القصة بمعنى الانتفاء اصاح الى لفظة
بيان ولو حمل على فعل الفعل لا احتج الى ذلك لكن لا يظفر له معنى وليس المعنى انه يوجد
نحو الوصف بعد ثبوته بل بين الانتفاء الواقع في نفس الامر قول مطلقا اي صريح
المعترض بالفرق ام لا وقوله من ههنا بيان مقصوده وقوله ما جعله المستد العلة
اي على وجه التحصينات اشارة الى تعريف العلة قول ان صرح بالفرق بين الاصل والفرع في الحكم
ويذكر من صريحه بالفرق بينهما في الحكم الفرق بينهما في العلة اي علة التي با مثلاً ثابته
والاصول دون الفرق قول وعارض اي بالوصف الثاني هو الحيل عليه الطيم فيه اي البر

الفرع بعد

وانما قوله البيان ان صريح بالفرق لانه بصرح بالفرق التامه اى البيان وان لم يذكر
 اى البيان العارض ابتداى قبل التقرىح قولم يشهد لماى للوصف الذى عارضه وصف
 المستدل وقوله بالاعتبار صلة يشهد قولم ورد هذا القول فى بيان كفاية كماله ان
 شريف ان حال سواد المعارضة احدا من اقسام ثبوت الحكم فى الفرع بعلة المستدل وكيف
 ان لا يثبت عليها بالاستقلال ولا يحتاج وذلك انى ان يثبت عليه ما ابداه بالاستقلال
 فان كونه غير علة تحصيل مقصوده وانما عند المستدل عن التعيين بذلك الوصف لكونه ثابتا
 والاعتداد كاف وهو لا يدعى عليه ما ابداه فىحتاج الى شهادة اصل انتهى قولم فى الامر بكون
 بقوله وبعد قولم كاذب مثال لقوله فى ثبوت وهو كاذب بعضه شاذ تكلف جدا لان الحزب الذى
 جعل فيه اصلا ليس حكمه مخصوصا ولا مجمعا عليه ولكن بفرض اتفاق المتناظرين على حكمه قولم
 بان كان مناسباً او شبيها المناسب مأخوذة من المناسبة وهى تعيين العلة فى الاصل بحد ابتدأ
 المناسبة بين العلة والحكم من ذات الاصل لا ~~بحد~~ ولا غير واما التنبه فحقيقته كقوله
 العوض ان الوصف اما ان يقع مناسبة بالنظر اليه اولد فالاول مناسب والثانى اما ان يذكر
 مما اعتبره الشارع فى بعض الاحكام والتفت اليه اولد والاول كونه والثانى الطرد
 ثم قال ومثال التنبه ان يقال فى ازالة الخبث هى طهارة تراد بصلوة فتعين ان كطهارة
 الحدث فان المناسبة بين كونها طهارة تراد بصلوة وبين تعيينها الى غير ظاهره ولكن
 اذا اجتمعت اوصاف منها ما اعتبره الشارع ومنها ما لم يعتبره كان الغامض يعتبره
 وحكوه عن المصلحة بخلاف ما اعتبره ~~الحكم~~ فيستعمل ان اقرب فناسب وان كان غير مصلحة

٧ نفسه بمل

٧ اقرب بمل

وقد اعتبرها

وقد اعتبرها حيث اعتبرها كذلك فباعبار الشارع للطهارة بالماء وهو الرضوخ فى مس
 الصحفة فى الصلاة وفى الطواف يؤهم مناسبة فبصدق عليه حد التنبه انتهى قولم فخرج
 الاحتمال قاص فيه اى لان الوصف بدخل فى السبر مجرد احتمال كونه مناسباً وان لم يثبت عليه فيه
 قولم ومثال التنبه اى بدخولها قولم فظاهر اى بدليل ظاهر وقوله اذا لم يعترض شرط فى قولم بظاهر
 قولم فى صورة اى كالجس قولم فان يعرض اى المستدل فيها اى فى الصورة وقوله لا ينوبها اى المستدل
 والمعارض قولم فبحق ذلك القول فى الدفع بناء على امتناع تعليل الحكم اى الواحد بعلتين وقوله
 الذى صحى المضم نعت امتناع قولم قال المضم فى انتفاء اى فى شأن اتفاقهما فدم هو به اى الانتفاء
 قولم ولعدم الانعكاس هو ان ينتفى الحكم حيث التنبه الوصف كما اشار اليه الى ذلك بقوله حيث التنبه
 والاطراد هو ان يوجد الحكم حيث وجد الوصف وهذا معنى قولم الانعكاس التلازم فى الانتفاء
 والاطراد فى اللغة انها متى وجدت وجد الحكم ومعنى الانعكاس فيها انها متى انتفت انتفى قولم
 بناء على امتناع التعليل بعلتين اما على جوازها فليس بشرط لوجود العلة الاخرى حيث انتفت الثانية
 قولم على ان عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع اعترض على المضم يمنع كون عدم الانعكاس
 علة للانقطاع او قد يكون المستدل بمنزلة التعليل بعلتين قولم وكأنه ذكره اى عدم الانعكاس
 بقوة الاول اى لا تعليل مستفلا لان عدم الانعكاس اذا كان علة للانقطاع على القول بمنع التعليل
 بعلتين يصلح مقبولا للاعتراف الذى هو علة للانقطاع مطلقا قولم سمي ما ابداه لو فاد سمي الابدأ
 كان اوضح عليه متعلق لوضع واما قولم اى بنى تفسير لوضع وقوله عن وصف بيان ما وضع اى بنى عليه
 الحكم وفى قولم من وصف بعد اخر اشار الى انه ليس المراد من التعداد اجماع الاوصاف قولم وهذا

٧ اشاع

أوضح من قبل ابن الحاجب فسد الالغاء اذا لا لعل الوصف الاول باق على حاله لم يفسد وانما
المعترض بما يخلف اعترافهم بصحة الحكم بزيل فائدة كما قرره قوله بغير دعوى مستند لم يوجد
المظنة ضعف المعنى فقول ضعف المعنى مفعول دعوى مسلم وفاعله مسلم وقول الله لوجوده
متعلق بالمظنة او متعلق بخذوف حال من المظنة اى في حال كون المظنة ثابتة لوجوده والاول
اظهر واقل تكلفا ولو قال او دعوى ضعف معنى المظنة كان اوضح وانصرف قوله بان لم ينصرف
الى اضم نفي لقوله ما لم يبلغ الخ قوله او نعرض لم بدعوى قصوره الخ بنى ذلك على ان قصوره
لا يخرج عن صلاح العلية وعلى انه لا يرجح الوصف المتعدي على القاصر كما سبق وعلى ان ضعف
المعنى في المظنة لا يضر كما في ضعف الثقة للملك المنرفة في السفر وزاعم خلاف ما ذكرناه
على خلاف ذلك قوله بنا اى للنعم في الاول اى الدعوى الاولى على امتناع القاصر اى امتناع
التعليل بها قوله فيهما اى الدعوتين قوله ما يأتى فيما يقال لم يقل ما يقال لان ما يقال شتم على
حكايته لا عينه قوله باعتبار الحرية اى اعتبارها خبر علة كما ينبى عليه قوله معهما قوله في العبد الماذون
له اى فهذه صورة انفى المسند وصف المعترض قوله لانه اى الاذن مظن لبذل وسع الخ قوله
اشبه اى اشدها وفدس فريبا ان الشبه اعتبار الشرع الوصف في بعض الاحكام قوله ضابط
الاصل والفرع اى ضابط الحكمة في الاصل والفرع والمراد بالضابط العلم المتعارف اليها اوله الخ
بقوله ومن شرطها ان تكون وصفا ضابطا للحكمة الخ والى هذا اشار الله بقوله بجامع ابلح الخ
حيث بين ان الضابط هو الجامع وفي ابداله المصلحة بالحكمة اشعار بترادفهما قوله وهما اى
الصيانة ودفع الاختلاف قوله بحذف اى الفأخصوص الاصل كالزنا في المثال قوله بطريق اى من

الضعف

طرق الاطلا

طرق الابطال الا في بعضها في السبر والتقسيم قوله والدان جاز التفاه اى وانتفى كان
انتفا الحكم الخ قوله من باب دلالة الانتفا لنوقف صحة الكلام على هذا التقدير ودلالة الا
قضا وخفة في الكلام الفصيح بل في افصح الفصيح كثير وبهذا يندفع ما قبله انه كان ينبغي
ان يقول لجاز ان يكون انتفا الحكم لان انتفايه اذ المفروض جواز الانتفا لا وقوعه انتهى قوله لا لما
فرض لان وجود الحكم يستند الى مقتضيه فاستناد انتفايه الى انتفا مقتضيه اولى منه الى انتفا
شرطه او وجود مانعه وبهذا التقرير يندفع ما يقال ان الجمهور يجوزون التعليل بعلمين فلا
يصح هذا النوع قوله واجب بانه يجوز ان يكون لما فرض ايضا لجواز دليلين الخ هذا الثابتين
على جواز تعدد العلل كما اختاره ابن الحاجب لاجل امتناعه كما صحح المصنف ومن هنا قال
بعض المحققين هذا الجواز اى قوله لجواز دليلين مثلا الخ ان كان هو مستند الفاليلين
بعدم الزوم فقد هدم المصنف حيث قال والصحيح القطع بامتناع عقلا بعباد الزوم
هنا عليه بنا على غير اساس فليتأمل انتهى والمناسب ان يستدل المحنار المصنف بما استدل به ابن
الحاجب من ان انتفى الحكم مع وجود المقضي كان انتفاؤه مع عدمه اجدد وقوله اى هذا بحث
الطرق اشارة الى ان سالك خبر مستند لخذوف على حذف مضاف كما هو العادة في التزام
وان سالك جمع سلك وهو الطريق لانه محل السلوك وفي قوله الدالة على علية الشئى اشارة
الى معنى الاضافة في سالك العلة قوله كالاجماع على ان العلة اى حكم العلة في حديث الصبي
والدليل على تقدير هذا المضاف ما مر من ان العلة وصف ضابط للحكمة اذ المطابق له ان العلة القصب
لا الشوش وما ساقى في الإجماع من ان ذكر وصف الحكم لو لم يكن لتعليله كان بعيدا عن الحديث

الخ

قوله بان لا يحمل غير العلية بشرا الى ان الصريح هنا هو اللفظ القطعي للدلالة وهو معنى النص
المقابل للظاهر فيما مر بدليل مقابلة الصريح هنا بالظاهر فالمراد بالنص هنا مطلق اللفظ
قوله كي لا يكون اي الغي وانه اي متداولا قوله وفيما عطف المصنف اي من حيث انه معطوف
بالفاء اذ الاشارة في المصنف لا في المعطوف الدليل على هذه الحقيقة قوله ان تعلبوا الحكم
على الموصوف بصفة بشر باعتبار من حيث تلك الصفة قوله بخلاف ما عطفه بالواو اي
فانه لا اشارة فيه الى ذلك وليس المراد انه ليس دون ما قبله لئلا ينقض بقوله والظاهر
فانه معطوف بالواو وهو دون ما قبله من الصريح قوله ان كان ذاملا وبين علة لقوله حلا
مبين هما **وثنائهم** يعني ان قوله ذاملا وبين حمل على الطغيان وارنكاب هذه التبايع
وكما مر حق ان يحمله ذلك على الشكر لكونه نعمة لكنه قابل للنعمة بالكفران والمعاصي
وما جعله علة للاطاعة المنهي عنها فلا يخفى ما فيه من سوء الادب في حق الجبابرة
صلعم اذ لا يليق بجبابرة صلعم مع وصفه في السورة بانه على خلق عظيم ان يطع من كان
مرتكبا لهذه التبايع لاجل كونه ذاملا وبين حتى ينهي عن ذلك الا ان يقال الخطاب له
صلعم والمراد غيره كما في قوله تعالى ان شركت بحبطن عملك اذ الخطاب لعام وهو كل من
صلح للخطاب كافر اهل المعاني في قوله تعالى ولوزي اذ المجرمون ونحوه لكنه مع انه لا حاجة
اليه لا يخلو عن تكلف ويحتاج على الوجه الثاني الى اخراج الخواص قوله اي **منعناهم** منها الظاهر
في اشارة الى ان المراد بالطيبات المستلذات وبالتحريم المعنى الغوي وهو المنع اذ لو اراد
بالطيبات المحلات لم يحتاج الى وصفها بانها احلت لهم واما حمل على التاكيد وان

منه وثنائهم

المنع كات

المنع كانت احلت لهم بخلاف الظاهر ثم ان في عطف مقدمه بالفاء على ظاهره اشارة
الى الخطا طررت بها عنهما قوله وفي الوصف اي العلة التي يترتب عليها الحكم لان قوله فانه
يبيح يوم القبة بلباسه لقوله لا تمسوه طيبا ولا تخمروا راسه فان المنهي بعيد التحريم
الذي هو من الاحكام الشرعية وقوله فاقطعوا صفة ايجابه الايجاب حكم شرعي وقد دخلت
الفاعلية قوله وتكون في ذلك اي في الكلام الراوي **في** يقسم في الحكم فقط على ذلك بان
الراوي محكي ما كان في الوجود والذي فيه ناخر الحكم عن الوصف لتقدم الوصف الذي هو
العلة على المعلول ثم ان المراد بالحكم الموصوف بالتاخر اما المحكوم به واما تعلق الحكم او
الحكم لان الحكم من صفات الله تعالى المنجبل عليها التاخر المستلزم للحدث وقوله لم يرد
بالوصف فيه الذي يترتب عليه الحكم اي هو العلة كما في الاول وهو الوصف الذي يرد عليه
الفاء في كلام الشيخ بل اراد به وصف ما وقع اي حكمية والمراد بهذا الفاعل المولى سعد الدين
قوله فالفاء بما ذكر اي من كلام الشارع والراوي للسببية التي هي بمعنى العلية حاول بهذا
الجمع بين كلامي الخويين والاصوليين فان الفاء عند الاولين للسببية والاصوليون عند
مسالك العلة فاشارة الله الى ان السببية بمعنى العلية فلا منافاة وبما فرغ الله الله اندفع
ما ذكره بعض الشارحين من ان افادتها العلية بطريق الاستلزام والتعقيب يستلزم
العلة غالبا اذ لا حاجة الى ذلك مع ما فيه من التكلف وقوله وانما لم تكن المذكورات اي من اللام
والباء والفاء لانه لم يذكره الاصوليون قال بعضهم عدم ذكره هو الصواب لان استعمال
هذه في التعليل انما يكون لفريضة فلا يصدق تعريف الظاهر عليه لان الظاهر مادل دلالة

بمعنى صفة ومقتضى
الحكم الظاهر

ظنية اي ظاهره بطريق الوضع كالاسد والعرف كالفياض بان يكون موضوعا لذلك المعنى
الراجح لغة او عرفا وما يحتاج الى التفرقة من قولهم حيث يشار بالوصف الى طرف لقوله
او نظيره قول الوصف المملووظ اي المخصوص عليه قوله من حيث اقتضاه دل على هذه الحقيقة فمطلوبه
اذ الكلام في ترتيب الحكم على الوصف المقترن بالحكم لا على مجرد الوصف وبالحكمة موضوع
المسألة هو الاقتران قوله لتفصيل الحكم به اي اول تعليل نظيره نظيره والضمير في به لذلك المشارة
الى الوصف استغنى عن التصريح بهذا المقدر للعلم به من قوله او نظيره وهذا مبني على ان
الموصوف بالاقتران هو الوصف لا نظيره وهذا هو الظاهر المفهوم من قوله الله حيث يشار
بالوصف الحكم الى نظيره ويمكن ان يتصف الوصف قوله بالاقتران ايضا فتكون الاشارة في ذلك
الى الوصف ونظيره استغنى عن التصريح بالحكم للنظر للعلم به من قوله او نظيره على انه يمكن ادراج
في الحكم لكن الظاهر الاول ان الظاهر المراد بالحكم الثاني هو الحكم الاول المتعلق بقوله
اقتضاه لكونها معرفتين قوله بدل على انه اي الواقع علم له اي الامر وذلك اي الخلو بعيد عن
الشارع قوله مثال الاول اي تفرقه بين حكيمين بصفة مع ذكرهما قوله فتفرقه بين هذين الحكمين
هما جعل السهمين للفرس وجعل السهم للرجل بهاتين الصفتين هما الفرسية والرجلية
قوله ومثال الثاني اي تفرقه بين حكيمين بصفة مع ذكر احدهما قوله بين عدم الارث المذكور
فيه اي ان الضمير في ذكرهما واحدهما للحكيم لا للوصفين وان كان هو الواقع في عبارة اللفظ
قوله بصفة القتل لم يقل هنا بهاتين الصفتين القتل المذكور وعدمه اذ عدمه ليس علته
للاثر بل علته النسب والسبب به على ذلك بعض المحققين قوله المذكور نعت القتل

قوله في حديث سلم الذهب بالذهب الجار والمجور وفي هذا وما بعده الخبر اي الذهب
يباع بالذهب هكذا وقوله مثلا بمثل حال المذكورات وقوله سواء بسواء يؤكد
وقوله فاذا اختلفت الخ في شاهد قوله بين منع البيع بمعنى البيع في اقاويله وبين جواز
اي البيع في هذه الاشياء قوله فاذا ظهرت بيان الاعتبار المفهوم وان التصريح به لا يضر في ثبوته
وهذا بيان لحاصل معنى الغاية وليس الفرض التنبيه على ان هذا الشرط مقدور لئلا يخرج
عن التعريف بالغاية الى التفرقة بالشرط قوله فلا ينبغي لهن اي من صفات لا غير قوله فتفرقه بين
عدم المواظفة بالايمان اي التي هي لغو قوله عند تقيدها اي عقدها بما لا ينفق فاسعوا
الى ذكر الله مثال المطلوب قوله لمظنة تقويتها اي لاجل كون الشاغل بالبيع عن السعي
لمظنة لتقويت الجمعية المعبر عنها في الآية بذكر الله لاشتمالها عليه قوله وان كان في بعضها
اي الامثلة تقدير للحكم والوصف كما في مثال الغاية والاستثناء قوله وعكسه هو الوصف
المتنبط والحكم المملووظ قوله وفيه اي عكسه اكثر العمل اي الاحكام وهذه جملة معترضة
بين الخبر وهو قوله وفي الوصف الخ وبين المبتدأ وهو قوله خلاف قوله مختلف الترجيح
بمعنى ان المرح في اقتران الوصف المملووظ بالحكم المتنبط خلاف المرح في عكسه قوله
كما افادته اي للخلاف المختلف الترجيح عبارة المضم حيث قال ولو استنبط قوله قبل انهما
سواء في تفصيل الخلاف بوصفه قوله والاصح ان الاول ايما الخ هذا هو الترجيح قوله
لجواز كون الوصف اعم اي بان يوجد بدون الحكم ولا اعم لا يستلزم الاحتضار واعتراض
بانه كان من حق العبارة ان يقول لجواز كون الحكم اعم اي من الوصف لان الحكم لازم للعلية

واللازم لا يستلزم لزوم الا اذا كان اللازم ساوياً له او اخص لا اعم قال العبد
في توجيه الاصح والثالث مبني على ان اثبات مستلزم الشيء يقتضي اثباته والعلة كالحل
مستلزم المعلول كالصحة فلو كانت المذكور فيحقق الاقتران واللازم حيث ليس اثباته
اثباتاً للزوم بخلاف ذلك انتهى قال التفتازاني في حاشيته قوله بخلاف ذلك اي لا يقتضي
اثبات المستلزم فلا يكون للزوم في حكم المذكور فلا يتحقق الاقتران انتهى قوله فخله مستلزم
الصحة فخله هو الوصف الملفوظ في الآية وصحته هو الحكم المستنبط منها قوله كتعبيل الرويات
اي حكمها وهو الحرمة بالطعم او غيره اي القوت او الكيل فالرويات بمعنى حرمة المفاضلة
فيها هو الحكم الملفوظ والطعم او غيره كالكيل هو الوصف المستنبط قوله ومثال النظر اي
نظر الوصف قوله سألته عن دين الله على الميت فدين الارفي هو الوصف الملفوظ ونظيره
دين الله والحكم الذي قارنه دين الارفي هو فانه يودي عنها قال الكمال ابن ابي شريف
رحم الله تعالى وهذا المثال وان نبه فيه على كون نظير الوصف علة للنظر الحكم فقد نبه فيه
على اركان القياس الاربعة فالاصل بين العباد والفرع بين الله سبحانه والحكم هو اللفظ
وعلمه في كل منهما كونه ديناً انتهى قوله فالتسمية بمجموع الاسمين واضحة لان الحضرة تضمن
المقبم كما ان ابطال ما لا يصلح من الاوصاف للعلية يتضمن اسير الذي هو الاختيار
وقد يقتصر على آس لان الحضرة والابطال طريق في السبب كونه منزهاً في صحيح الاقضاء
في التسمية عليه وقد يقتصر على المقسم كونه طريقاً الى الابطال المحصل للسبب والافعال
ذلك ان الناظر يحصر ما بالحق من الاوصاف كان يقار العلة في الابهام المقسم عليه بالذات
فخله

۴۵۵۵

۱۰

مثلا اما الطعم واما القوت واما الكيل ثم يختبر الصالح منها للعلمية ويبطل ما عداه فينتعين
هو العلمية كان يبطل القوت بثبوت الحكم في الملح مع انتفا القوت فيه ويبطل الكيل لخالفته
بظاهر حديث سالم الطعام بالطعام مثلا بعث الحر فيتعين الطعم للعلمية قوله والاصل عدم
ما سواها بغيره قول المستدل وظاهره انه لا بد من مجموع الامرين اذ الاصل في الواو ان تكون على ما بها
من الجمع وقيل انها بمعنى او كما هو في بعض النسخ للثبوت المعتمدة وهو الذي في نسخ المحضر
وشروحه للصد وغيره قال الكمال ابن الحارث في حقه هو الاول لان الواو توهم انه لا بد من الجمع
بينها وليس كذلك اذ التعليل بعدالة الناطق بوزن بالاكتفاء بالاول واما الاكتفاء بالثاني
فظاهر انه في قوله بعدالة علمه يكفي وقوله ضد دفع عنه اي بسبب الكتابه قوله اي كل منهما اوجب
او ذلك افراد خبر كان مع ثبوت اسمها لكن العطف بالواو قوله ليقب منقول بالناظر ومعنى كونه
حجة للناظر انه موجب للعمل في حقه وقاطع لخصم قوله يجوز بطلان الباقي اي الذي ايفاء بلا
ابطال يعني ويجوز كونه الحكم بلا علم او علمه خفيت هي غير هذه الاوصاف يودي الى خطأ
المجملين اي على انه معلل فان بطلان كل من الاوصاف الى انه تعبد قوله لان ظنه لا يفهم حجة على
خصم الاول فيضع هذا التوجيه فان الاول مقول بان حجة في انقطاع الخصم قوله على حصر المستند
منقول بالمعترض وقوله الظني نعت حصر قوله وصفا زائدا على اوصافه اي المستند قوله لم يكلفني
المعترض بيان صلاحية التعليل بافاته الدليل على الصلاحية قوله فعلى المستند دفعه اي بطلان
الحصر بابطال التعليل اي بذلك الوصف قوله حتى يحجز عن ابطاله اي التعليل به او الوصف بابطال
التعليل به قوله فان غاب ابداه اي الوصف الزائد مع مقدمه الدليل وهو الحصر والمستند لا ينقطع

بالمنع لان المنع مطالب بالدليل ولكنه يلزم دفعه اى المنع ليس دليله باثبات المقدمة المنوعة قوله
فلزمه اى سبب لزوم الدفع ابطال الوصف الخ وضمن الابطال معنى لا يخرج فعلاه بعرضه
بان اخراجه عن كونه علمه مقام المعترض به وهو ابطال الحصر والجواب ان اخراجه عن كونه علمه يستلزم
الجواب عن ابطال الحصر فيرجع الى المقام المعترض به قوله وقد يتفقان راجع الى قوله في التعريف
وابطال ملا يصلح فتعين الباقي قوله اى من غير اى افراد من قوله كالذكرة والاثنية اى في
العتق دون غيرهما من الاحكام فقوله كالذكرة الخ راجع لقوله ولو في ذلك الحكم قوله المحذوف عن
الاعتبار اى الذى انما اعتبار قوله بعد البحث ظرف لا تظهر قوله بحث عن المناسبة اى
ما يوضع في الوهم دفع لنوهم ان المراد بالوهم الظرف المرجوح حتى يكون قاصرا على في المناسبة
في الاحتمالات المرجوحة قوله فليس للسند بيان مناسبة اى اثباتها بالدليل قوله يودى
الى الانتشار اى انتشار الجدل قوله حيث يكون الخ ظرف للتعدي قد بدلت لان المناظر فذلك
في علم حكم ثبوت من غير قياس على محل الحكم فان تعدية الحكم محله اى الاصل المقيس عليه قوله الخ
المناسبة والاحالة ظاهر انهما اسمان للملك المخصوص وظاهر كلام الله ان قوله والاحالة
من عطف الاسم على المسمى قوله بان يستخرج المناسبة الوصف الحامل له على ذلك يخرج المناظر
لان المناظر هو الوصف المناسب اصله مكان النوط وهو الربط سمي به الوصف للباغ ولا
يجوز ان يستخرج الوصف المناسب استخرج للمناسبة لاشتمال المناسب على الذات والوصف
الذى هو المناسبة ولهذا قال الله بان يستخرج الوصف المناسب قوله لانه اى اظهر ما يربط
به الحكم اى ربط وهو الوصف قوله وهو اى يخرج المناظر باعتبار مساواة تعيين العلم بان يقول

الحكم

الحكم هي هذا الوصف قوله بين المعين اى الوصف المعين للعلية والحكم مع الاقتراح بينهما في لا
جود قوله كالاسكار مثال للوصف المعين للعلية قوله وباعتبار المناسبة في هذا الى الملك بنفسه
اى يميز عن الترتيب من جهة اقسام الا يا قوله بحسب الواقع اى اعتبار قبلة التسمية بحسب واقع
في الخارج لا الاحتراز والافضل سلك لا يتم بدونها لا يقال قوله والافضل سلك لا يتم بدونها
يقضى ان يخرج المناظر هو الملك وهو مخالف ما تقدم صدر البحث من ان الملك هو المناسبة
والاحالة لا تناقضه منع لدن الوصف بالسلامة هو الملك كما اشار اليه الله بقوله والسلامة
للمعين غاية الامر ان يخرج المناظر بضمن تعيين اوصاف العلم التى منها الاقتراح والسلامة عن القوام
وما صنع الله افعلا من المناسبة والاحالة من اوصاف الوصف المناسبة فلا يناسبها النسبة يخرج
المناظر ولا التعريف بتعيين العلم لدن التخرج والتعيين فعلا من السند لقوله بعدم ما سواه
معلق باستقرار محذوف صفة استقلال وبالسبب معلق بتحقيق المقول ان استقلال الوصف
المذكور بالعلية الثابت ذلك الاستقلال بعدم ما سواه انما يتحقق بالسبب لا المقصود
هنا الاثبات اى فلا يكفي فيه الاستدلال بعدم الوجود بل لا بد من تعيين للعلية بايد مناسبة
الخ وقوله وهناك التقي اى يكفي فيه ذلك لدن الاصل عدم ما سواه كما مر قوله الملايم اى ضمن الحكم
لا يقال العقل كما يدعى ذلك قوله كما يقال هذه الدولة الخ وكذا القوسى قوله الله تعالى
الوصف للحكم المرتب عليه معناه في ضمة اليه كما يدعى عليه الضمير المذكور وقوله في ضمهم النبي الى ما
يلزم قوله في المحصول هذا قول من اجل احكام الله بالصالح قال بعضهم ويمكن جريانه على قول
من لا يحمل الصالح ثمرات تابعة للاحكام لاعل حاملة علمها قوله وفي المحصول فما هو كذلك

لا يلقاه عقل بالقبول غير فادح لان العبرة بخلق العقول السليمة قومه وقبل هو وصف ظاهر منضبط
قال بعضهم وهذا عند التحقيق بسط وايضا التعريف الاول لا يخالف كما اقتضاه صريح النص
قوله يحصل عقلا من الترتيب الحكم عليه المراد بالحكم فيه وفي قوله في شرعية ذلك الحكم المحكوم به من
حيث انه محكوم به لطلان ذلك التعليل فيما سبب في الحكم المشروع بالبيع والقصاص كما افاد ذلك
بعض المحققين قوله الذي هو ظاهر منضبط فاما الى وجه اعتبار اللازم قوله من شرع الحكم متعلق بالقدرة
لا يحصل قوله كالبيع قد تقدم ان في هذا لبلا على ان المراد بالحكم هنا وفي قوله من ترتيب الحكم
عليه المحكوم به وانما لم يقل كل البيع واجاب القصاص بكون الحكم على بابه لان الملك يحصل
من البيع لا من طه اذ في كل البيع ولا يحصل فلا يحصل الملك وكذا القصاص قد يجب لا يحصل
فلا يحصل الاخر قال بعض المحققين ومعنى ترتيب المحكوم به على الوصف المناسب في البيع مثلا
ان الحاجة الى القصاص مثلا وهو الوصف المناسب ترتيب عليه البيع من حيث انه محكوم عليه بالانهم
لحصول الملك الذي هو مقصود من شرع ذلك البيع وفي القصاص ان القتل العمدة العدوان
وهو الوصف المناسب ترتيب عليه القصاص من حيث انه محكوم به برجوبه لحصول المقصود من شرع ذلك
القصاص وهو الانذار جار وهكذا انتهى قوله يحصل المقصود من شرع اي باعته وشرع القصاص
اجابه قوله فان المتعين علم اي بعد القصاص قوله محتمل اي يمكن الحصول وقوله سوانت
محتمل اي ساويا لا اعتبارا انتفايه قوله كحد الخمر اي كافي حد الخمر والادفا الحد ليس مثلا المقصود
قوله فان حصول المقصود من شرع اي الحد وقوله وهو اي المقصود وقوله وانتفاء عطف على المقصود اي
وحصول انتفايه بنسابة المتعين اي بعد حصول الحد قوله فيما يظهر لنا ظاهرا المتعين والمقتضى

لا باعتبار

لا باعتبار ما في نفس الامر قوله من شرع اي بالنسبة للفاعل اي تنفي شارة الى ان التي بصفة الفعل
يستعمل لازما كما يستعمل متعديا وان الواقع في المنزلة مصدر اللازم بمعنى الانتفاء ويجوز ان يكون
من شرع بالنسبة للمفعول كما يقوله السعد التفتازاني في مثل هذا التركيب قوله اي بالمقصود المتساوي
للمقصود المعنى الثالث وقوله المقصود المروج الحصى معنى الرابع سماها علم وان كانت العلة
هي الوصف المناسب نظر لان المقصود بالعليل هو ذلك المقصود وايضا انه ان كان التعليل
بالوصف المناسب من حيث اشتماله على حكمه ان يستند التعليل الى نفس الحكمة من حيث اشتمال الوصف
عليها ويجوز ان يكون المعنى الرابع جواز التعليل بما اشتمل على الثالث والرابع من الوصف المناسب
وكذا القول في الاول والثاني قوله كجواز القصاص للزوجة نظير لما قبله في الاعتبار لاجل المحصول في الجملة اذ
المتنفي فيما قبله على السواء والرجحان هو المقصود من شرع الحكم والمتنفي في هذا قطعاً هو حكم المظنة لا
المقصود من شرع الحكم اذ هو التحقيق وهو حاصل كما افاد ذلك بعض المحققين قوله كحق نسب المشرق
بالغربية اي بولد الغربية قوله بالمشرق حاله من فاعل تزوج اي تزوج حاله كونه بالمشرق قوله وقد اعتبر
عطف على المقصود او حال من الضمير في مات قوله وقال لا يعمى بظنة اي المقصود قوله كاستل جارية اي
كوجوب استنابها قوله لوجعل متعلق بيايها وقوله من متعلق باشرافهم بقوله المسبوق بالرفع تحت معرفة
وقوله رابت خبر المقصود لا تنافي الجمل اي السابق على المعرفة قوله كما علم من محله اي باب الاستنباط من الفقه
قوله بخلاف الحق والنسب اي فانه لا تعبد فيه قوله بالنسب المراد به هنا المصلحة الحاصلة من ترتيب
الحكم على المناسب بالمعنى السابق لكن باعتبار المصلحة المقصودة فيه لانفس الوصف فقط وبدلاً على
هذا قوله المضاد المناسب تقسيمات باعتبار افضاء الى المقصود وباعتبار الشارع انتهى قوله الحد الفروق

من

مضافة الدعم الى الاضرار المراد حدها الاول لا غايتها ونهايتها بدليل تفاوت الاقسام المذكورة
 مع اشتراكها في البلوغ الى الحد الضرورة فلو كان المراد نهاية الضرورة لم يصدق فيها علاها قوت
 كحفظ الدين المشرع له قتل الكفار فالوصف المناسب هو الكفر والحكم المترتب عليه هو القتل
 والمصلحة المقصودة من شرعه واجابه هي حفظ الدين قومه والنفس فالوصف المناسب قتل النفس بغير قوه
 والحكم المترتب عليه هو القصاص والمصلحة المقصودة من شرعه واجابه هي حفظ النفس قومه فالنفس والوصف
 المناسب هو اطلاق الانساب والحكم المترتب عليه هو حد الزنا والمصلحة المقصودة منه هي حفظ الانساب
 عن الاضرار قومه فالوصف المناسب هو اطلاق الاطفال وحدها واذا جاهر بغيره هو الحكم
 المترتب عليه قطع السرقة او حد فاطم الطريق والمصلحة المقصودة من شرعه الحكم واجابه هي حفظ المال
 قومه فالعرض والوصف المناسب الحكم المترتب عليه حد الفذف والمصلحة من شرعه الحكم واجابه هي حفظ
 العرض فالمراد بالحكم في كل من الامثلة هو المحكوم به كما مر قومه فان قيل يدعى الى كثيره في اشارة الى ان الوصف المناسب
 هنا هو كون الغلب يدعى الى اكبر المقتات والحكم هو الحد المترتب عليه وللقصود من شرعه الحكم البالغة في الحفظ
 بالحفظ من الدعا الى الموت جعل البالغة في الحفظ سبب من الحد وما عطف عليه فعلم انها الحكم المقصودة من شرعه
 ذلك الحد قومه ولا يصل الى حد الضرورة بهذا القدر غير الضرورة على ما هي اصطلاحا لحد الحاي في الضرورة
 اذ هو في اللغة باحاج اليه مطلقا وصلت الحاجة الى حد الضرورة ام لا قومه وقد يلقى الحاي في الاصل جواب عما يقال كذا
 الحاي ضروري باع ان الحاي قيم الضرورة والجواب ان انصاف بالضرورة بحسب العرف من وكونه حاجيا بحسب الادل
 والى هذا القسم اشار الله باذخالك الكافي على اقسام الضرورة مع انحصارها فيها وحاصل ان الانحصار بحسب الاصل
 ابا بحسب العرف من فلا مخرج كما اشارت اليه الكافي قومه فيقولون بغاوة خبر فان وقوله جففت نفس الطفل فاعل يكون

في اللغة بدل

والمعنى ان قوت نفس المتفق بعدم مشروعية الدجارة مظنة لقوت نفس الطفل فهو بهذا الاعتبار ضروري
 والا فدينه مع شخص من بينه او يربيه يحمل لكن لما كان النبرج مع كونه نادر او كان منه والحاصل غير وثوق
 بخبره المقصود كانت الدجارة للتربية ضرورة كما بينه على ذلك بعض المحققين قومه فسمان اشارة الى ان الغيبني
 يستدل بحد فخره فيكون غير المعارض والمعارض بدلا او عطفيا وان اوجب بحد فخره او اى احدهما غير معارض
 للقواعد والنظم الشافي المعارض للقواعد ويمكن ان يكون كل منهما متساويا قبله وهو الغيبني المخرج به في الاول والمقد
 في الثاني من الخبر قومه كسب كالكناية وصح وقوع غير معارض للقواعد لغيبني ان اللفظ لغيبني قومه فانه غير
 يحتاج اليه فظاهر ان المثال في كل من القسمين للقصد الغيبني الذي هو المصلحة الحاصلة من ترتيب الحكم على الوصف المناسب
 ويمكن ان يكون الحكم بمعنى المحكوم به على سوا ما قبله ما بان بفاد شرع كل من سلب الالهية ومن الكناية لنفسه الرقيق
 عن الغيب المحكوم والتوسل الى ذلك رقيب من الرقي يحصل الجري على ما الف من محاسن العادات فالوصف المناسب
 النفس والتكول والحكم اي المحكوم به المترتب على ذلك هو السلب الكناية والمقصد الحاصل هو الجري على ما الف من محاسن
 العادات وبشبه ذلك كما فاد بعض المحققين قول العبد في المثال الاول كناية اي العبد سلب ذلك اي اللصبة لنفسه
 عن السلب الشريفة كونه الجري على ما الف من محاسن العادات والمناصب المناسبة التي جعلت مقابلة الحكم على
 السلب الكناية بالاسم ان شرعها بفيد الجري على المستحق فيكون الجري نفسه حنا انتهى وبصاح ذلك
 ان التصديق بالاسم ان في المتن هو المقصد الغيبني لا الحكم فاقابدة وصف الحكم بالاسم ان على هذا
 المقدر والجواب ان القابدة في ذلك ان شرعها بفيد المقصد المستحق قومه اذ لو ثبت له الالهية ما ضرر ذلك
 ان الضرورة في نفس مطلق الحاي ولا يخفى ان في الاضرار لا يستلزم في الدعم الذي هو المقود اذ الفرض ان الغيبني
 هو ما استحسن عادة من غير احتياج اليه اللهم الا ان يراد بالضرورة هنا التيمم مطلق الحاي لا الضرورة

ملح

المقابلة مطلق الحاجة وكذا القوي بما سبقت في قسم المعارض قوله المعلوم ثانياً للنسب أي سبب الدوام
فهو الذي ساد إلى السبب قوله والمعارض الدوام في العهد الذهني وكان مقتضى الظاهر التكبير لسابق ما قبله أكثر
لما سبق التلويح له بدو قسم صار له نفور في ذهن السامع فكان قاله فأنزل المعارض فاجابته بقوله والمعارض
أي المهور في ذلك كالكناية وهذا أقوى احتمالاً لاجتماع العرب في المعارض خفت للاصطحاب أو
المقدور الواقع بهذا خبر عنه بقوله كالكناية قوله من حيث اعتباره اخذه من قوله ان اعتبر بهن أو إجماع إلى
وحاصل هذا التفسير انما ان يعلم اعتبار الشارع له أو يعلم العاقل أو لا يعلم واحد منهما فالأول معلوم به
ترجع والثاني عكسه والثالث لا يعلم به عند الأكثر ثم أن قوله ان اعتبر بهن أو إجماع إلى شكل ما تقدم
من ان المناسب ما هو من المناسبة المعروفة بأنها تعيين العلة بمجردها أيدى المناسبة من فائدة لا ينص ولا غيرها
فكيف ينقسم المناسب إلى معتبر بهن أو إجماع وإلى غيره واجيب ان المناسب المنقسم عام من المناسب الخاص
من المناسبة المعروفة بما ذكره والحق في الجواب ان يقال ان فهم المناسبة من فائدة المناسب لا ينافي اعتبارها
بهن أو إجماع قوله عن الوصف في عين الحكم لا يخفى ان المراد ما يعين فهم الفرع لا الشخص كما تشير إليه الآية
الآتية في كلام الله قوله فالمرأي قهوا الوصف المعنى بالمرئ قوله ما اعتبر به متعلق بظهور وبالأسببية قوله
بل اعتبر أي المناسب بترتيب الحكم على وفقه أي ان اعتبار المجتهد عن الوصف في عين الحكم حاصل من ترتيب
الشارع الحكم على وفق الوصف أي مستفاد منه ويدخل في ترتيب الشارع ترتيب الإجماع أو لا بد للإجماع
من سند كتاب أو سنة قوله حيث طرف ترتيب فقوله حيث ثبت الحكم مع تفسير للترتيب قوله ولو كان
الاعتبار أي اعتبار المناسب بالترتيب قوله أي جنس الوصف أي المناسب قوله كما ينبغي أي الاعتبارات بالترتيب باعتبار
عين أي الوصف في جنس الحكم أو العكس أي اعتبار جنس الوصف في عين الحكم كذلك أي بهن أو إجماع وقوله

الاولى تحت اعتبار عينه إلى معنى ان كلام القسامين وهما اعتبار العين في الجهر في العين أو من ترتيب
الحكم على من المذكور وهو اعتبار الجهر في الجهر وقوله كما اشار إليه بلوى لان ما قبل العاقل أو إلى الحكم
ما بعدهما ولذا صدر الله الاشارة بالمعيار وعقبها بالعاقل قوله ما فاسد أي اقسام الاعتبارات بالترتيب
فوله في الاشارة الثلاثة أي اعتبار لاقسام الملام والمثلة أي المناسب للمعتبر كما افاد ذلك بعض
المحققين والحاصل ان اعتبار الترتيب عين الحكم على عين الوصف ثلاثة اقسام الاول اعتبار بالترتيب بسبب
اعتبار عين الوصف في جنس الحكم بهن أو إجماع والثاني اعتبار بالترتيب بسبب اعتبار جنس الوصف في عين
الحكم بهن أو إجماع والثالث اعتبار بالترتيب بسبب اعتبار جنس الوصف في جنس الحكم بهن أو إجماع وقد
مثل الله للاقسام الثلاثة على هذا الترتيب قوله أي اعتبار العين في المعنى أي المجتهد وقوله وقد اعتبر العين
في الجهر أي الشارع والوالد اظنه على قدر في هذا وما بعده ما به قوله تعبد ولادة الكاح بالصغر خبره
فولادة الكاح عين الحكم والصغر عين الوصف ثبتت أي الولادة مع أي الصغر وان اختلفت أيها أي
الولاية لم أي لا يصل الصغر والبراءة أو لها قوله وقد اعتبر أي الصغر في جنس الولادة الشاملة لولاية الكاح
ولولاية المال قوله أي باعتبار العين في عين المجتهد بالترتيب قوله وقد اعتبر أي الشارع الجنس
أي جنس الوصف في عين الحكم قوله بالخرج فالخرج عن الوصف قد اعتبر جنس وهو المخرج أي
الشفة بأي وجه كان مطرا وسفرا وغير ذلك تخوف الصلال والانقطاع قوله أي اعتبار العين في عين
أي المجتهد بالترتيب حيث اعتبر في القتل مجتهد أي في الفصاحة في القتل بعدد ليطابق قوله وقد اعتبر جنس
في جنس الفصاحة قوله فادخله هو الوصف المناسب للتكثير ابتداء بالصوم هو الحكم قوله كما لم يذكر على اعتبار اذ
مقوله فهو المرسل انه هو المطلق عما يبدى على اعتبار أو العاقل كما اشار إلى ذلك بقوله لا رساله أي للاقول إلى

قوله مح

قوله المرسلة اي المطلق عن اللفظ والاعتبار قوله اي قريب من موافقة ولم يوافق هذه مراد فانها اذا كانت بمنزلة
 تسمى على ضربها في القوم المشهور قوله بخلاف غيرها فانه ينظر فيه المصلحة قوله وليس من مصلحة ضرورة اي ضرورة
 اليها الضرورة قوله لانها ما في السبب الذي لا يدل على اعتبار قوله واشترطها اي المصلحة المذكورة
 للقطع بالقول اي الاتفاق على القول بالمرسل لا اصل القول به اي لا لطلاق القول به الصادق بالقول به مع العلم
 غير القابل فيه فان منهم من يقول به وان لم توجد المصلحة المذكورة واما اذا وجدت فيقول به الكل على ما قاله
 الغزالي قوله فجعلها اي المصلحة المذكورة منه اي المرسل مع القطع بقولها وفي قوله فجعلها منه الخ اشارة
 الى ان الغزالي في اشراط المذكور في الف لفظ ما ذهب اليه الله في قوله وليس من مصلحة وان المصلحة ما قول
 واشترطها سابقا لخلاف لما قدم في قوله وليس من قوله كالقطع فيها اي المصلحة المذكورة وكذا الفهم في ما
 قوله بانهم ان لم يروا شيئا صلوا المسلمين بالقتل الخ في اشارة الى ان المصلحة الكلية في المثال هي دفع الاستيلاء
 فانه كل من يعلق بالاستيلاء الذي هو قتل كل الامة فيكون الاستيلاء كليا فالمتعلق به كلى اذا المتعلق بالكل كلى فلا
 اندفاع عرف في السببية فانه ليس كلب انه متعلق بفرق اهل السببية فقط وربما يفهم من قوله فان يحاط
 ليس كلبا الخ ان نجاة غير الفرس كلى وليس مرادوا والاشكال بان مراد الفرس كذا الامة لذكهم قوم الفرس
 وغيره بل من المسلمين قوله هو اي ان تفا الحكم عنده اي الامام لوجود المانع وهو المانع لا لاتفاق المقتضى
 المناسبة ولكن لا عملها مع المانع وعلى الاول لا اتفاق المقتضى وهو المناسبة قوله من سالك العلم ما
 يسمى بالسبب ما صل ان اسم السبب لفظ مشترك بين المبدأ وبين الوصف في المعنى بقوله السبب الخ فان
 المناسبة الطرد في قيل الاوصاف فتعين ان المراد بالسبب في التعريف الوصف لا المبدأ ثم ان السالك
 المسمى بالسبب هو في الوصف شيئا اي ليس مناسب بالذات وهو ما اعتبره الشارع في بعض الاحكام قوله

يذو منزلة بين منزلتها اعوجه الى هذا التقدير ان المراد بالسبب الوصف كالمناصفة والفرق وكل من هاد ومنزلة
 لا وصف المنزلة قوله كذا كونه والذو منه مثالان للسبب بمعنى الوصف وقد تكرر الشا جرأى الشارع في تعريف
 هذه المنزلة اي صاحبها قوله بان بهار القياس اشارة الى انه كان مقضى الظاهر ان يقول في لا بصار الى قياس
 يوافق مع امكان قياس العلة او المقابلة انما يحصل بين القياسين لا بين السبب والقياس لكن اقام السبب
 فان الصيرورة الى قياس سبب الصيرورة اليه قوله فان تعذرت اي العلة بتعذر المناسبة بالذات الخ
 يعني كان تقضى الظاهر ان يقول فان تعذر قياس العلة لكنه اقام السبب مقام السبب اذ تعذر قياس
 العلة سبب في تعذرهما قوله اي السبب قياس حجة قوله واعلاه اي اعلاه في الحكم والصفة متعلق بالشيء
 جعل المقياس قياس غلبة الشبه فيما ذكر نوعا من قياس السبب الذي هو سادس مسالك العلة ومثله الشا ج
 كغيره بسبب العبد والذو قرب كما قاله بعض المحققين ما قاله المضد من ان ليس نوعا من السبب وان حاصله تراض
 مناسب بين ربح احدهما اي فله من مسالك السبب ليس من السالك المسمى بالسبب في شيء وان السبب لفظ مشترك
 يطلق على كل منهما انتهى قوله الغالب نعمت لاحدهما اي الغالب في الفرع لذلك الاصل على شبيهه بالاضر في الحكم
 فقوله على شبيهه بالاضر متعلق بالغالب قوله مثاله اي هذا القياس قوله لان السبب علمه الا حاق قوله في الحكم والصفة
 اي البدنية والنفسية انه مشبه به بالحرفي اما الحكم فكونه بيعا وبشرى وبؤم وبعار وبوعد ونسبت علم
 اليد واما الصفة فتفاوت قيمته بحسب تفاوت اوصاف جوده ومدها قوله ثم القياس الصورى هو ما
 به الفرع في الاصل في الصورة اي الهيبة والشكل في الوصف قوله ليكن علمه المعبر قوله علمه اي في علم الحكم او في
 سلكها وهو متعلق بالمشابهة قوله وعبارته في اي حصول المشابهة فيما يظن كونه علم الحكم ومنزله ما لها
 سلك ذلك الحسب في الصورة اي صورة العلم او صورة السلك لها ام في الحكم اي حكم العلم او حكم السلك

لها فلم يحزم بالعلم واستلزمها كما تنفي عبارة العلم بل جعل مشابهة فيما بين كونه علما او مستلزما لها
والاصل في اعتبار الشبه الصوري جزا الصيد الثابت بقوله ثانيا حجة اصل ما قل من النعم الالهية في السام
بدنه وفي غير الوحي وحده بقرينة قوله القرض في المنقوض وهذا المثل صورة فقد افترض النبي صلى الله عليه وسلم كبر وروا
رابعيا رواه مسلم قوله قبل لا يفيد تفصيل ما وقع في ذهن السامع من قوله السامع الدوران لانه لما عد
الدوران من مسائل العلم اقتلح في ذهن السامع ان افادته للعلمية هل هي باتفاق او بخلاف وهل اخذت
قطعية ففصل ذلك بقوله قبل لا يفيد الخ وبهذا التقرير اندفع ما يقال كانه ينبغي ان يفهم وقيل لا يفيد
بالاول لانه مقابل لقوله السامع الدوران وهو فاهما دارة مع افع السكون حيث الاسكار وجودا وعدما
وبوجود الحكم وهو المحرم عند وجودها وينعدم عند العدماء فانما حاج سكت عن ملازمت الحكم لها العلم
به من المثل وقد ملازمها للعلم المانع من افادة العلم على الاحتمال المذكور وبهذا يندفع ما يقال انه كان عليه
ان يبين انطباق الدوران على المثال فيكون صريح مع الحكم وهو محرم وتختلف العلية عن هذا الدوران الذي
قوله وكان فإين ذلك اي القبول بانه قطعي قاله عند مناسبة الوصف الخ اما عند عدم المناسبة فغير قطعي
فاشتمل كلامه على تفصيل لكن لا يخفى انه على التقدير الذي بينه من قبيل المناسب بالذوات قوله لقيام الاما
السابق وهو قوله يجوز ان يكون الوصف ملازم الخ قوله اي انتفاء بيان الخ في اسم مصدر بمعنى الانتفاء
المفهوم بتقدير الزوم هو بيان انتفاء ما هو اولي منه من المسائل للبيان وقوع النفي الذي هو فصل من الاما
بخلاف ما تقدم في الشبه اي من ان لا يصار اليه مع امكان قياس العلة قوله ترجح جانب المستند بالعدبة اي
بناء على ترجيح العدبة على القاصرة قوله دون مجونها اذ يمكن عنده ان يكون كل منهما علما اي معرا فاما
اولى فرع اخر طلب الترجيح من خارج اي من قبل خارج عن الوصفين لتعاد الوصفين حينئذ اي حينئذ

كما الى فرع

كما الى فرع اخر وهذا ايضا مبني على منع التعليق بعين اما عند الجوز فلا يقلب الترجيح عنده الا اذا اختلف
تفصيل الوصفين بالحل والحرمة مثلا قوله مقارنه الحكم بوصفها بعضهم هو اعم من الدوران ان لم يشترط في
الطهية المقارنة شيئا ولا عدما كما اشترطت فيما في الدوران انتهى ظاهر هذا انه اعم مطلقا كما برشد الله
عليه لكن اذ احققت النظر الى قوله الشبه من غير مناسبة وجدت بينهما ماعوما وخصوصا من وجه فيجتمعا
فيما وجدت في كل المقارنة وجودا وعدما من غير مناسبة وجدت بينهما ماعوما وخصوصا من وجه فيجتمعا
مع المناسبة وينفرد الطرد عنهما فيما اشقت عن الكلية والمناسبة فاما قوله في الحل اي في الاستدلال على عدم
الظهير بقوله لا ينبغي القطر على وجهه اي بخلاف ما لمطر مثلا فان القطر يتنفي على وجهه ان القناطر انما
يسق على منس الياء بالعادة المطر فقولنا القناطر وعدمه لا مناسبة فيه افراد الظهير العايد الى شبيه
بما هو المذكور وقوله للحكم اي المذكور من ان الية النجاسة وعدمها قوله وان كان اي ما ذكر من النجاسة وعدمها
مع الحكم لا نقض فيه وقوله لا نقض فيه دفع موقع التفسير والعلة الاطرا من قوله لا اكثر من العلم على رده اي الطرد اي
التعليل به قياس المعنى المراد بالمعنى الوصف المشتمل على حكم وهو المناسب بالذات والى ذلك اشار الله مبينا
لعم الاضافة بقوله لا شتماله اي قياس المعنى على الوصف المناسب اي بالذات كما مر قوله فلا يفيد اي الحكم بالفرع
لا افادة العلية متعلق بقوله تكفي قوله المناظر اي المدفع عن مذهب امام دون المناظر لنفسه اي المجتهد قوله تنقيح
المناظر التنقيح التحصيل والتهديب اي التنقية والراد هنا كما قال بعضهم التحصيل على وجه خاص ومناظر النبي
علمه لوطيها وتعليقها عليها كما تقدمت الاشارة اليه قوله على التعليق اي تعليل الحكم بوصف في حذف اي يكفي في فهم
اي الوصف في الاعتبار وقوله في الاجتهاد متعلق بحذف قوله في محل الحكم هو الاصل المقيس عليه كما مر قوله وتكون اوصاف
اي الاصل فيها كما افاده بعضهم بسوق السبر والتقييم قوله وحاصله اي حاصل ما قاله المصنف انه اي تنقيح المناظر الاجتهاد

الطرد قبل

لا الدلالة في الخلف اي حذف ما لا يصلح والتعيين لما يصلح قوله يدل على ذلك اي تنقيح المساط بحديث الصحابة
 في الواقعة في شهر رمضان اي كما يعمل به لا بما كان لكن باعتبارين مختلفين كما افاده بعضهم فالتعويل بالاجماع باعتبار
 اقران قوله الشئ اعتق رتبة بقوله السابق وافست اهلي في شهر رمضان والتعويل تنقيح المساط باعتبار اجتهاد الجمهور
 في الوصف الذي ينسب اليه الحكم كما لا يخفى انتهى قوله وانما اى ربط وعلق الكفاية اى وجوبها بمطلق الاضطرار كاللحم
 الشرب قوله وانما الكفاية بها اى بالموافقة فانبات العلم من التحقيق وهو المشيئة والعلة هي المعبر عنها بالمساطر قوله
 وفرف بين الثلاثة تنبيه كما قال بعضهم على نكتة في قول الله وتخرجهم مرة فائدة ليس يا في القياس اى على المحل المنفرد
 حكم بعلية وصف اى سبعية بمعنى ان القياس على المحل المذكور بنا في على تقدير كون الوصف علة بان يقال
 اذا فرض ان هذا الوصف علة نافي القياس على محل الضر قوله فكما في العجر نظير بان العجر هاهنا من الخلق وهما من
 الخضم اى فلا جاع بين النظر والمظهر اذ لا يلزم من اعتبار ما عجز عنه الخلق اعتبار ما عجز عنه الخضم كعبية العجر هاهنا
 وفصومه ههنا فقد يفتى العجر عن خضم اخر قوله القواح اى الاصطلاحية وهي اشياء مخصوصة وقوله وهي ما يقدح اى لغة ايتها
 فلا دور قوله ما خلف الحكم علة اى ضرورة كانت او مستنبطة وسو كان الخلف مانع او انشعاشط او غيرهما بل
 المناهض الالبنة في الاقوال المرجوحة قوله مثلاً تنبيه كما قال بعضهم على ان خلف الحكم في صورتين فاكتر من محل في
 في القدرج به لكنه اولى في القدرج عند القابل قوله وقالت الحقيقة اى اكثرهم لا يقدح اى الخلف فيها اى العلة
 وسماه اى الخلف تخصيص العلة بما وجبت فيه من الصور قوله وفيل لا يقدح في المستنبط اى المستخرجة بالاهتمام
 ولا وجود له اى الاقوال في صورة الخلف فلا بد اى الاقوال لعدم على العلية اى علية الوصف فيها اى صورة الخلف
 بان يوفق العمل اى في يوجب وجع وليس المراد بالابطال الالغاء بالكتابة وقد استشكل القدرج في النص من بانه
 رد للنصوص بان قد يقال الخلف في صورة ناسخ للعلة قوله والحقيقة تقول يخصصه اى النص يغير ما خلف فيه

وهذا مقابل

وهذا ما بين بطلان قوله وبما لا يقدح بل المستنبط اى ليس عدم القدرج فيها قوله بل على علمه في جميع صور النص بان
 الوصف موضعاً بانه اى العام ببيان ما خرج منه الى وقت الحاجة اى الى بيان قوله بخلاف غيره اى الشارع وقوله
 لسه اى القول المذكور قوله الان يرد على جميع المذهب اى الاقوال في العلة قوله من الظاهر والقوت والكل الخ
 بيان العلم بحسب ما فيها من الاقوال ويمكن ان يكون بياناً للقول كل قول بناو له بالمفهوم قوله فلا يقدح جواب قوله
 الان يرد قوله ونقل الاجماع الخ اعترضوا هذا النقل بان العلة على مذهب الامام مالك رضى الله عنه الاقيسات
 والادخال للتعين بما لا قوله بخلاف القاطع اى فانه يقدح فيه وفيه اشكال لا يخفى ان لا يمكن معارضة القاطع سواء
 كان خاصاً بعمل النقص او عاماً له ولغيره من المحال لا يثبت نسخاً بدليل ويمكن حمل المتن على ذلك قوله والا اى
 وان لم يكن الخلف لاهل الثلاثة ولم تكن العلة منصوصة بما ذكر بل كان الخلف لغيرها وكانت العلة مستنبطة
 ومنصوصة بما يقبل التاويل قوله هو لازم قوله فيها لان محصل عبارة الامام فيهما ان خلف الحكم علة منصوصة بما ذكر
 لا يمكن ان الخلف لو فرض ما ما يظن ولا يمكن لعدم معارضة القطع واما بطلان ولا يمكن وجوده لا يستلزمه معارضة
 ظاهرين وهو محال ولا يخفى ان هذا يستلزم عدم القدرج في النص من الصادق بعدم وجود القاج وهو يخلف
 الحكم من اصله اذ السابفة نصلاً بعدم الموضوع قوله وهو ما يستلزم الخ مع معنى المؤثر فالخلف اى خلف عنها
 قاج قوله انما بنا في خلف العلة عن الحكم لان قاج خلف العلة عن الحكم في العلية يستدعي الخضار والتعليل
 فيها اذ لو خلفها علة اخرى لم يقدح الخلف ثم لا يخفى ان القدرج في خلف العلة فرع عن انتفاع التعليل بعلة
 كما يشير اليه التقدير لا عكس كما يفرض ظاهر المتن وتقدير الشبهة قوله وسمع قوله هذا من تمام قوله والا
 فلا قوله فيحصل اى الاحرام ان قاج الخلف اى ان قلنا المنفوخ قاج فتبطل مناسبة الوصف للحكم فلا يصلح ان
 بل مقتضى الترتيب الحكم عليه وان قلنا ان غير قاج فلا يبطال به المناسبة ولكن ينبغي ان الحكم لوجوده لا مانع وهو

للمتن

المادة الفصل في العلم بين ان يكون هو كذا عقليا او هو كذا شرعا قوله ولورد اسند المسند على وجودها
اي العلم فيما علم بها وقوله بوجوده متعلق بك اي دل بدليل موجود اي بحسب دلالة في محل النقض وهو
الصورة التي تورد نقضا وقوله ثم منع عطف على قوله حيث جعله ينتقض وقوله ومنها اي العلم وقوله
على مقتضى منعك متعلق بدونها فلم يمنع ذلك على وجود العلم لم يوجد فيما انتفت فيه قوله فلا يكون
الانتقال اليه محتما اي الحق ليس اجنبي كنا فيه لما بين الدليلين والدلول من الرباط فكانهما
شي واحد وفي قوله الانتقال من نقض العلم الى نقض دليلها اشارة الى ان موضع النزاع فيما لو حضر دليل
العلم بالنقض اما ان ادعى احد الامرين فقال يلزم اما انتفاض العلم او انتفاض دليلها وكيف كان
فلا تثبت العلم كان سمي بالاتفاف لان عدم الانتقال فيه ظاهر قوله فيها اي المحل الذي اعترض به
اي يخلف فيه قوله المؤدى بنت الانتقال وقوله وقيل له اي المعارض ذلك اي الاستدلال وقوله من ابطال
العلم بيان مطلوبه كما تقدم نظير مقوله وتالها له ذلك وقد تقدم الكلام على مثل قوله بان يد كونه صوابا
حزاز وقوله في الدليل اي الدال على العلية ما اي قيد يخرج محله اي يخلف بسبب اي الدليل عن الاعتراف
قوله على المناظر مطلقا اي صفي فيها اشهر من المسئيات والمناظر مفقود يستدل امامه ويذهب عن
مذهب ويبقى جديا وخلافيا والمناظر لنفسه هو المجتهد وقوله فيجب عليه اي المناظر لنفسه الاعتراض
له اي يخلف قوله فلا يجب الاعتراض عنها اي عن المخالف فيها قوله بالاثبات الباطل الملازمة اي دعوى صفة
عينة او مهمة متلبسة بالاثبات وقوله اي اثباتها بالرفع تفسير دعوى بدليل قوله او غيرها برفع غيرها
بالعطف على دعوى وبدليل قوله ينتقض بالاثبات الخ قوله بدا بالاثبات الرجوع الى التقى اي على الف
والشر المعكوس لتقديم اي الاثبات علمه اي التقى ان التقى في فرع عن ثبوت وقوله طبعها اي بتقديم عليه

المادة الفصل في العلم بين ان يكون هو كذا عقليا او هو كذا شرعا قوله ولورد اسند المسند على وجودها
اي العلم فيما علم بها وقوله بوجوده متعلق بك اي دل بدليل موجود اي بحسب دلالة في محل النقض وهو
الصورة التي تورد نقضا وقوله ثم منع عطف على قوله حيث جعله ينتقض وقوله ومنها اي العلم وقوله
على مقتضى منعك متعلق بدونها فلم يمنع ذلك على وجود العلم لم يوجد فيما انتفت فيه قوله فلا يكون
الانتقال اليه محتما اي الحق ليس اجنبي كنا فيه لما بين الدليلين والدلول من الرباط فكانهما
شي واحد وفي قوله الانتقال من نقض العلم الى نقض دليلها اشارة الى ان موضع النزاع فيما لو حضر دليل
العلم بالنقض اما ان ادعى احد الامرين فقال يلزم اما انتفاض العلم او انتفاض دليلها وكيف كان
فلا تثبت العلم كان سمي بالاتفاف لان عدم الانتقال فيه ظاهر قوله فيها اي المحل الذي اعترض به
اي يخلف فيه قوله المؤدى بنت الانتقال وقوله وقيل له اي المعارض ذلك اي الاستدلال وقوله من ابطال
العلم بيان مطلوبه كما تقدم نظير مقوله وتالها له ذلك وقد تقدم الكلام على مثل قوله بان يد كونه صوابا
حزاز وقوله في الدليل اي الدال على العلية ما اي قيد يخرج محله اي يخلف بسبب اي الدليل عن الاعتراف
قوله على المناظر مطلقا اي صفي فيها اشهر من المسئيات والمناظر مفقود يستدل امامه ويذهب عن
مذهب ويبقى جديا وخلافيا والمناظر لنفسه هو المجتهد وقوله فيجب عليه اي المناظر لنفسه الاعتراض
له اي يخلف قوله فلا يجب الاعتراض عنها اي عن المخالف فيها قوله بالاثبات الباطل الملازمة اي دعوى صفة
عينة او مهمة متلبسة بالاثبات وقوله اي اثباتها بالرفع تفسير دعوى بدليل قوله او غيرها برفع غيرها
بالعطف على دعوى وبدليل قوله ينتقض بالاثبات الخ قوله بدا بالاثبات الرجوع الى التقى اي على الف
والشر المعكوس لتقديم اي الاثبات علمه اي التقى ان التقى في فرع عن ثبوت وقوله طبعها اي بتقديم عليه

في الحكم ايضا وان ينقصر بصورة معينة او بهمة اى سنية في الدو مثبتة في الثاني قوله فهو زيد كاتب او انسان
ما كاتب راجع لقوله المتن ودعوى صورة معينة او بهمة اى بالاثبات كقراءة السائح وقوله فهو زيد ليس
بكتاب او انسان ما ليس بكتاب راجع لقوله او ينفى بقوله يناقضه لاثبات الانسان بكتاب اذا سالية الكلية
تناقض الموجبة الجزئية والمهمل في الجزئية قوله يناقضه كل انسان كاتب لان الموجبة الكلية تناقض السالبة
الجزئية والمهمل في قوله الجزئية ولم يمتثل للعكس لوضوحه والاستغناء عنه بذلك قوله اسقاط وصف من العلم اشارة
الى ان ما يعتد به على الصلة المركبة قوله اى للعلل به فسر العاين بالعلم دون الحكم لان تفضل الدليل بدو
العلم لا يقدح على الصحيح قوله بالغا بعض البالسبية اى الغا بعض سبب لنقض الباقي وحده او مع البد
كما يوضح المثال الذي قوله بان يبين انه ملقى او غير موثر في الحكم قوله وصرح بلفظ قاض يتصل به الجار والمجرور
الضريح به غير متعين لا مكان متعلق الجار والمجرور بعينها اذ المعنى بعدد ودمها قوله اما مع ابداله اى ابداله
العرض الوصف المقط اى اثباته بذكر الوصف بغيره قوله المعلوم نعت للدلالة على عبارة عن القسم المتقابل
وقوله من قوله يقابله هو قوله مع ابداله وفي قوله المعلوم الخ جواب عما يقال ان ما للقيم المتكافئة
الاقسام بان يكون هناك فسان فاكثر ولم يذكر الا فسان واحد والجواب انه اسقط القسم الثاني
للعلم من مقابله وهو القسم الاول ببيان لصورتي العكس قوله قوله في اثبات صلافة الخوف اى اثبات قوة
ادبها فانه المستد عليه قوله فان الصلافة فيه الخ في اشارة الى ان قوله كالا من على مضامين اى كصلافة الخ
فان الصلافة في الاث هي اصل المقبول لا الا من قوله فلا يبقى اى فبب اسقاط مفهوم الصلافة عدم
الاثبات بغيرها فلا يبقى الا يجب قضائها فيقال علم اى على الثاني في الاعتراض قوله وهو منطبق على
ما تقدم اى من قوله اسقاط وصف العلم بصحته وهو قوله اما مع ابداله اولاد وتو صيغ ذلك في المثال

ان الجمل الاول

في الامور

ان الجمل الاول منقوض قبل الدبدال بالبح وبعده يصوم الحايض والحائض الثاني منقوض بصوم الحايض لكن يفرق
بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه الاسقاط وحده دون المنقوض وهذا اعتبر فيه الاسقاط والنقض معا قوله هو غير علم
اى الكسر بهذا التعريف قوله الاعتراض المقصود اى العلم وهو الحكم قوله الحكمة الشقة اضافته بيان قوله اى تخلف
اشارة الى ان المعدود من القواعد هو تخلف العكس لانفس العكس اذ العكس من شرط العلم على القول
بانساع التعليل بعلمتين في الكلام اضمارا او مجازا والفرق على ذلك قوله فيما سياتي وتختلف قاض على
الصحيح والى ذلك اشارة بقوله المشكك سياتي قوله وهو اى العكس اشارة الى ان في عبارة المتن شبه
استخدام حيث اطلق العكس اولاد على تخلفه وثانيا على العكس نفسه وثالثا شبه استخدام ولم نقل
استخدام حقيقة لانه على اصوال الاضمار لا استخدام فانه اطلق العكس اولاد وثانيا على حقيقة غائبة
الامر انه قد رخصا في الاول قوله ما يلحق اى بالعكس الذي ثبت مقابله وهو ثبوت الحكم لثبوت العلم ابد
السبح بالعلم ابلغ في العكس ما لم يثبت مقابله وقوله بان ثبت الحكم مع انتفا العلم تصور لعدم ثبوت المقابل
قوله الصادق بحصول الامر اشارة الى ان بحر الوطى المحلل لا يستلزم ترتيب الاجر عليه بل لا بد في ذلك من قرينة
بانه الصالحة كان يقصد بالوطى بوضع الشهوة عن الحرام الى الحلال كما اشار اليه الله معللا في قوله
الاجر بقوله حيث عد الى اخره وكان يقصد بالوطى من قرينه بالنية الصالحة اعتناق نفسه او الموطوءة عن الحرام
وان قصد مجرد التلذذ فلا وكذا سائر المباحات يمكن ترتيب الاجر عليها بالنية الصالحة كما لا يقتضيه
التقوى على العبادة قوله اى قياس العكس وقوله مع العكس متعلق بافادته قوله وان كان البحث في الصريح
تختلف اى فذكر الخلف لكون المقصود بالذات وذكر العكس مع قياس بطر المناسبة والاضطرار لما لم يماثل الخلق
بالمقصود قوله اى ان الوصف لا مناسبة فيه تفسير لعدم التاثير وفي اشارة الى ان المراد بالتاثير المناسبة لما من

من ان العلم عند اهل المعنى لا يؤثر ولا الساعت في الاختصاص بقباس المعنى وهو ثابت في علم
 الوصف المتفرق بين الاصل بالنسبة كما اشار اليه الله بقوله لا تنفكوا اي قباس المعنى على الوصف المناسب
 بالذات قوله لا تنفك فيه ولا شبهة بان يكون طرفه باقوه وعدم التقديم بوجوده فيما يقصر بيان لعدم
 التأثير بما على ان التأثير يتلزم الاطراد والانعكاس. وحاصل هذا القسم اي القسم الرابع
 قوله لا بد اعلم حكم اي من المعنى قوله يسع اي هو اي الغالب يسع غير مرق قوله لا اثر لكونه غير مرق اي الذي
 هو جزء العلم فلم يثر في الاصل الذي هو الطرف في الهوى لعدم تأثير جزءه باقوه وعدمها اي العلم موجود
 مع الرتبة بيان عدم التأثير في الاصل قوله وحاصل اي القسم الثاني من الاربعة معارضة في الاصل اي في
 علم الاصل لا بد اوصف غير باعل الاصل اي حكمه بقوله باعل جواز التعليل بعلمين اشارة الى ان العلم
 هنا غير منافق للنافي على قسمين منافق على ما في علم الشارع في شروط الاتفاق بالعلم
 لكن لا يخفى ان كون العارضة هنا غير منافق لعدم المعارضة في الفروع ومنها في الاحكام والمحتاج
 ان عدم التأثير في الاصل قاطع انضمنا التعليل بعلمين وغير قاطع ان جوازناه انتهى وهو منافق
 ذكره الله في السواو الثالث عدم تأثير الحكم اي حكم الاصل قوله كقولهم في المرددين الى اقسام
 المرددين على الحربين في عدم الفهم ان جماع كونهم شركيين اتفقوا ما لا في دار الحرب قوله ودار الحرب
 عند علم طرفي اعراض على الخصوم قوله وكذا من يقاسمهم في ذلك اي اطلاق المردد الحق قوله ودار الحرب
 اي المضمون الاثبات الحق حاصل ان قوله انما وجب الصواب في العلم لقوله طرفي والمعلوم علم في
 التعليل هو اشق الثاني هو قوله وكذا من يقاسمهم ان هو المناسب لقولهم كونهم القابلين بالنسبة
 فكان ينبغي الاقتصار عليه في التعليل كما فعل غيره لكنه زاد في الاثبات تعوية للاعراض ان يظهر علم

اعتبار القيد

اعتبار القيد وهو دار الحرب عند المثبت للمضام والناهي له وبداشقا لاثبات وان كان المقصود
 بالذات هو النفي لتقدم الاثبات على النفي اذ في الشيء فرع ثبوته فتقدم الاثبات على النفي باعتبار ما
 تعلقاته من الثبوت والاشتغال والافضل منها حكمه وارر على النسبة لتقدم لاحدهما على الاخر فعدم
 ذاته قوله فيرجع الاعتراف في ذلك اي الضرب الدو وهو ان يكون لذكر الوصف الذي اشتملت عليه العلة
 فائدة الى القسم الاو مقسام عدم التأثير قوله او يكون فائدة قسم لقوله او لا ما ان لا يكون لذكر فائدة قوله
 لكنه مظهر لذكر بيان لكون الفائدة ضرورة بقوله بان صح الاعتراف بغيرها اي اشغال الوصف فيه على عدم التأثير
 في الاصل وانواع وان اضطر الى ذكره وفي قوله بان صح الاعتراف بغيرها اشارة الى ان معنى عدم اغفاره
 للسنة صحة الاعتراف بغيرها ولو اغفرت لا عندنا ولم يعترض بغيرها وحملها هو عبادة متعلقين بالاجار
 اذ هو محل التقييد بذلك الوصف الضروري قوله مثل ان يقال في تزويج المرأة نفسها اي في بطلان قوله اذ لا
 اثر في مثاله اي الرابع قوله فان المدعى اي مدعى المستد قوله وان كان في الاثر هنا اي في الرابع بالنسبة الى الفرع
 وهما اي في الثاني بالنسبة الى الاصل ويرجع هذا الى الرابع قوله تحصيل بعض صور النزاع بالحجاج وذلك
 بان يكون النزاع في قاعدة يدرج تحتها جزئيات فبعض النزاع في جزئيات تلك الجزئيات ويقع الحجاج
 في جزئياتها بما يوجد منه النزاع في غير جزئياتها في جزئيات الخلاف المشار اليه بقوله في المتن والاصح
 جواز الحق وعلم المتعاند لا يستد بحاص على عام ^{بطلان} قوله الحق هو المستد لا بالحق من جهة خصوم ولا مستدلا
 هنا بسن هذه الجهة بل من جهة انه لا فرق في الاستدلال بذلك والثالث بشرط التصريح بذلك قوله اذ لا
 قابل بالفرق اي بين البعض والباقي قوله قد لا ياتي بالفرق الحقيقة قوله وهو دعوى العرض الحق تفسير للقلب
 بعناء الاعمال لا بقيد الواقع في القياس المعرف بان يربط المعترض خلاف قول المستد على علمه ثم انه لا يشترط

والجتر

في القلب ان يصرح للمعرض بالدعوى المذكورة بل حقيقة القلب قال بعض المحققين ان يستخرج القالب من
 دليل السند فلا حكمه وذلك في المعنى هو الدعوى المذكورة صرح بها القالب ولذا قوله سوا كان صحيحا
 اي في نفس الامر لا وقيل هو اي القلب افا له مطلقا اي صحيحا او لا قوله لان القالب من حيث
 جعله اي ما يستدل به على السند سلم لصحة الحجج هذا توجه القول الثاني قوله ومن حيث لم يجعله اي ما يستدل
 به بفساده وان كان صحيحا توجه القول في كلامه لفتح نشره بقرينه قوله وعلى كلا القولين اي لا يغير من الامر
 في الجملة اي حد القلب قوله ان صرح بخلاف القول الاول لا بد في ذكرها كثيرا الى كذا نبيم الصحة كما مر قوله وهو
 اي القلب مقبول خبر اول معارضة خبر ثان وقوله عند التسليم اي تسليم المعارض صحة وقوله قاج خبر
 ثالث فالقلب على المخاريف يقع على وجهين فعند التسليم يكون معارضة وعند عدمه يكون فادما واما على
 القول الثاني فهو معارضة لا عبر وعلى الثالث قاج لا غير قوله حيث سلمت في الدليل راجع لقوله يشهد
 عليك وقوله واستدللت به على ذلك دعوى السند راجع لقوله يشهد لك على اللفظ النشر للعكس
 قوله تصحيح القلب اي الدلالة الوارر تصحيح مذهب المعارض وهو القالب قوله صريحا ما لم يله
 السند لا يبطل بطلان قول السامح فما ياتي لمذهب المخفم الذي يصرح به وان كان قوله قبله اولاد
 الا بطلان صريحا بوجه اجماع الا بطلان قول هذا بارة التقدير اولاد بطلان مذهب السند الصريح
 به بل العكس عليه بالانتماء قوله في بيع الفضولي اي في دعوى بطلان بيع الفضولي قوله في حق الغير اي غير القائل
 بلا ولاية من القائل عليه اي الغير قوله فلا يصح كالشر هذا ذكر مذهب السند صريحا قوله في بيع اي
 الشراء اي للفضولي قال بعض المحققين والسر في قوله يصح له وفيما قبله فلا يصح لمن ساء ان حكم اصل
 القياس لا بد ان يكون متفقا عليه بين الخصمين كما مر ولا حفا ان المتفق عليه بين الخصمين هنا هو عدم صحة
 شر الفضولي

نفس

صالح

شر الفضولي من ساءه دون صحة شره لنفسه لكن صحة لنفسه عند الشافعية وجه عندهم في تنقيح عليها
 في الجملة اي بالنظر الى هذا الوجه لا مطلقا لا الاصح عندهم خلافة فلا يشترط فيه الصوم كحرفه بمعنى اذا
 كان الحاح هو البت لا يشترط فيه هذه فتوى اذ هو متنازع فيه تعليل لصحة انحصار العبادة المصنوعة في الصوم
 والاداء اي نعم من قوله لا يشترط الصوم في وقوفها اشارة الى ان في الكلام حذف مضاف الى معرفة اي كوقوف
 عرفه قوله بالصرامة متعلق بابطال الادعاء كذا قوله وبالانتماء وبهذا يصح التعليل لهما بالمسائل المذكورة
 لهما والمراد بالصرامة الدلالة بالمطابقة كما يشير اليه المقابلة بالانتماء قوله عضو اي الراس عضو وضو الخ
 قوله فلا يشترط في حصار الرؤية المراد بالثبوت ان هو المتنازع فيه لا لا يشترط قوله فيقبل اشارة
 الى ان هذا الخلاف في قبوله وعدمه لا في كونه قلبا او غير قلب قوله اي الطهارة فجامد الطهارة كالتراب
 في النيم وما يبرها كالي في الوضوء والغسل كما اشار الى ذلك الشافعية بقوله وقد وجبت النية في النيم فتجب
 في الوضوء والغسل قوله ووجه التسمية بالمساواة اشارة الى ان قوله في النية قلب المساواة مضاف الى
 الاسم قوله واضع من المثال اي حيث قال فيستوي وجه استدلال الغالب فيه غير وجه استدلال السند لان وجه
 استدلال الغالب استوجاب الطهارة وما يبرها وجه استدلال السند عدم وجوب النية فيها ولا يخفى
 ان هذا نتيجة القياس استدلالا وقلبا لا وجه الاستدلال اي كيفية في الكلام مضاف مفرد في الموضوعين
 والوجه بمعنى النوع اي نوع نتيجة استدلال الغالب نوع نتيجة استدلال السند ويمكن مع التقدير المذكور
 كون الوجه بمعنى الكيفية نتيجة قوله وشاهد لم يقل ودليل لان المحث عنه هو القول بالموجبة الاحكام الشرعية
 والادلة ليست فيما قوله اي صحيح ذلك اي الحكم وهو يخرج من الاعتراف بالادلة قوله لكن الادلة اي الفريق الا ذلك والله
 في سوله الاعتراف قوله وقد اخرجها هم بيان لتحقيق المتوعد به المفهوم من قوله والله العرف وليس سوله المصنف للتوعد

اي كيفية

بأخراج المنافقين ولبسار التحقيق عند المصانع الطابق في الآية الحكمة عنهم ولم ينسب الأخرج الى
المؤمنين المذكورين في الآية لان اخرجهم بطريق التبع لا اخرج الله ورسوله المنافقين قوتهم نسيم الدليل
لا يخفى ان الطابق لقول القول بالموجب ان يقولوا وهم نسيم المصطفى المدلول ان الموجب هو المدلول والقول به
قوله بنسبهم وقد تبين المضم في هذا التعبير المختصر وعلم المصنف بما ذكرناه وهو معنى قوله انه حاج نسيم مقتضى
الدليل ان نسيم مدلول مع ذكر ما يظهر به عدم استلزام الدليل للمدعى وهو ان لا يقول الله بان يظهر
استلزام الدليل لحل النزاع وقد يقال بان يظهر عدم استلزام الدليل لحل النزاع تفسير لقول المتن مع
بقاء النزاع وقد يقال لما كان نسيم المدلول حيث الدلالة نسيم الدليل من التعبير بكل منهما قوله كما يقال
بين هذا وما بعده ان القول بالموجب يقع على ثلاثة اوجه الاول ان يستتبع المستند من الدليل ما يتوهم انه محل
النزاع او ملازمه ولا يجوز كذلك كما اشار الى ذلك بقوله كما يقال في النقل الخ الثاني ان يستتبع منه
ابطال امر يتوهم منه انه مأخذ الخصم وبني مذهبهم في المسألة وهو يمنع ذلك فلا يلزم من ابطاله ابطال
مذهبهم الى ذلك الاشارة بقوله وكما يقال التفاوت في الوسيلة الخ قال الكمال بن ابي شريف رحمه الله تعالى
واكثر القول بالموجب من هذا القبيل لحفا ما خذ الامكام وقلي يقع الدلالة في محل الخلاف ونقدم تخريجه على
بني على ذلك المصنف وغيره انتهى الثالث ان يسكت عن مقدمة صغرى واليه الاشارة بقوله وربما سكت
الخ قوله من جانب المستند اي على وجوب القصاص يقتل المقتل كما اشار الى ذلك قوله سلمنا عدم المناقاة هذا
دليل على ما سبق من ان المراد نسيم مدلول الدليل لان قوله فلا ينافي في القصاص مقتضى الدليل ومثله لا ينسب
ونقدم الدعوى من ذلك قوله ولكن لما قلت يقتضيه بان عدم منافاته لوجوب القصاص لا يقتضى القصاص
فقولان انه يقتضيه لا دليل عليه لعدم استلزام الدليل له قوله من الات يقتل بيان الوسيلة وقوله من قتل
ونقطع ونشتم

من قتل وقطع وغيره بيان المتوصل اليه قوله ولكن لا يلزم من ابطال مانع كالتفاوت هنا انتفا الموانع اي
ما في الموانع كلها وقوله وجود عطف على انتفا قوله متوقف على انتفا ذلك اي المذكور من انتفا جميع الموانع
ووجود الشريطة بعد قيام المقضى قوله باستدلالك اي بقولك بما يقتل غالباً وقوله تعريضاً لنفسية
قوله في ذلك اي قوله ليس الخ قوله وربما سكت المستند اي بقياس منطقي عن مقدمة اي من مقدمتي دليله
وهي الصغرى قوله فيرد سكوته عنها القول بالموجب اي موجب المقدمه المذكورة قوله ورد عليه منع ذلك
اي انها قربة لان المعترض برأها للظن فله قوله وخرج اي الى ايراد عن القول بالموجب لان القول بالموجب نسيم
للدليل مع بقاء النزاع وهذا منع للدليل قوله القدر في المناسبة اي بايداً مضرة راجحة او مساوية بناء على
ما مر من التحريم المناسبة بذلك خلافاً للامام قوله وفي صلاحية اقتضا الحكم اي وفي كون الحكم صالحاً لان ينقض
اي يوصل الى المقصود كما اشار الى ذلك الله فيما سبنا في خبرنا في مثال صلاحية المناقاة الى البيان بقوله
نحرم المحرم بالمهاصره ورد اصالح لان ينقض الى عدم الجواز قوله وفي الانضباط اي كالمشقة للفرق قوله
والظهور اي في كون ظاهره لا نصيباً بان يسبق تصوير الفدح في الدربعة اي بنحو الفدح في الدربعة بان يسبق
المعترض كلام الدربعة وجوبها اي الدربعة وهي المناسبة والصلاحية والانضباط والظهور وفي الكلام عند
مضاف اي جواب مقدمها والى ذلك اشار الله بقوله اي جواب الفدح فيها قوله بالبيان اي بيان السلة الوصف
عن ذلك اما الفدح في المناسبة فجواب بيان بخان تلك الصلة على المفسدة تفصيلاً واما الاواما الفدح في
صلاحية اقتضا الحكم الى المقصود فجواب بيان الانضباط اليه كما في المثال واما القدر في الانضباط فجواب بيان
الانضباط او ان هناك وصفاً بضبطه كالسفر للمشقة كما في ضبط الرضا بضبط العقوبة قوله من بعد هذا من غيرهم
علو مذهب سبويه في جواب معنى الحان المستند قوله في عدم الجواز اي الزنا وقوله المقصود نفت عدم قوله باليس

قوله صح

صالحا لذلك اي انصافا لم يثبت فيه اي عادة قولا في المعارضتين في الاصل والفرع اعاد التمهيد
 الى المعارضتين لانها الحد من ولا صفة الى ان يقال الصبر في اليها يعود على الاصل والفرع يتقدم برضا
 الاصل والفرع كما اشار اليه الشرح فعمل شرطاً تحت خصوصية وكذا جعل ما عاقره مثله على الاو بشعبه الى الجمع
 الى المعارضة في الاصل والراجع الى المعارضة في الفرع قوله الطهارة في التراب فالتراب قيد في الاصل وخصوصية
 فيه فعمل شرطاً للحكم وهو وجوب اليقينة لضعف التراب قوله وان يقول الحقني غيب الشك الثاني بعد الفرع في القول
 للشك الا قوله وقد ذكر لا بد من حاصله اعراض على الصفة بان حال بقوله وهو راجع الى المعارضة التي على ما لم يذكر
 لا سابقا ولا لاحقا بخلاف ذلك فانه قيل ذكره رجع الفرق الى المعارضة فيما ذكر بين استيعاب قوله فاجب الى القول
 المستدقوله وقيل ان سواله ان اعترض ان بناء على القول الثاني القابل يرجع الفرق الى المعارضتين في الاصل
 والفرع اذ كل معارضة سواء قولا لانه اي الفرق بوتر في جميع المسند اي بين الاصل والفرع في العلم وهو مقتضى
 المسند من القياس قوله المتعلق لان الاعراض في الاصل ابدان قيد في العلم وفي الفرع ابدان مانع من الحكم قوله
 البند اي المبتدأ فادعاه قوله ومهد الصلة متعلق بالفرع هو قوله ثم لو فرق بين الفرع والاصل منها كني
 قوله اي اشار الى حيث في ذلك اي كل منهما قوله وان هو علقنا ان افاكل وهذا مبني على متبع قوله وقد لا يعمل
 انتشارا بان بسم المعروض قوله لانه يطل جمعها المقصود لان مقصود المسند الجمع بين الفرع وبين كل اصل
 منها في العلم وهذا يطل بالفرق بين اصلها وبين الفرع قوله ان قصد الاطلاق مجموعها او روي ان هذا يخرج الكلام
 عن موضوعها من عند الاصول قوله حيث ظرف اقتصار قوله قيل يمكن اي الاقتصار نحو المحصول المقصود بالدفع الى
 هو الاطلاق بذلك الاصول في الجملة والثاني منع ان مقصوده ذلك بل مقصوده الاطلاق بالجمع قوله بان لا يكون ذلك
 لم يقل بان لا يثبت القياس مع ان الكلام في قوله القياس الاشعار بان فساد الوضع لا يختص بالقياس بل قد

المعارض في الاول ابدان قيد في العلم وفي الفرع البند اي المبتدأ فادعاه قوله ومهد الصلة متعلق بالفرع هو قوله ثم لو فرق بين الفرع والاصل منها كني قوله اي اشار الى حيث في ذلك اي كل منهما قوله وان هو علقنا ان افاكل وهذا مبني على متبع قوله وقد لا يعمل انتشارا بان بسم المعروض قوله لانه يطل جمعها المقصود لان مقصود المسند الجمع بين الفرع وبين كل اصل منها في العلم وهذا يطل بالفرق بين اصلها وبين الفرع قوله ان قصد الاطلاق مجموعها او روي ان هذا يخرج الكلام عن موضوعها من عند الاصول قوله حيث ظرف اقتصار قوله قيل يمكن اي الاقتصار نحو المحصول المقصود بالدفع الى هو الاطلاق بذلك الاصول في الجملة والثاني منع ان مقصوده ذلك بل مقصوده الاطلاق بالجمع قوله بان لا يكون ذلك لم يقل بان لا يثبت القياس مع ان الكلام في قوله القياس الاشعار بان فساد الوضع لا يختص بالقياس بل قد

فساد الاعتبار

فساد الاعتبار كما به علم بعضهم قوله كان يجوز صالحا الى الخصال قوله لا يجوز الى قوله لفساد ذلك الحكم اي الذي رتبته ٧ ضد بغير
 المستدقوله كنهى الخفيف اي استنباط من دليل التعليل وكذا القول فيما بعده ثم اعلم ان الخفيف
 والتعليل ضدان وكذا التوسيع والتضييق والاثبات والنفي يقضيان والى هذا اشار الله بقوله ضد ذلك
 الحكم او نقضه قوله وعكس اي تلقى النفي من الاثبات وهو المشار اليه بقوله والى ان قوله الاو اي تلقى الخفيف من التعليل
 قوله اي لا يجب له كفارة مع لتوهم انه لا يغير كما نقل عن ابن عباس ان الذي عليه جمهور الجماعة انه كفارة من المعاصي
 تحت المسبة وقيل ان ابن عباس رجع عن القول بخلافه القائل لما هو من ظاهر الآية واجاب الجمهور بان الخلود فيها
 لكس الطويل مما بين الدلالة قوله بناسب تعليل الحكم لا تخفيف بعدم الكفارة اوجب من جهة المخالف
 ان عدم الوجوب الكفارة من التعليل لا من باب التخفيف اذ في عدم التكفير اشارة الى انه لا يلزم بحمل
 عن ان يكفر قوله والثاني اي تلقى التوسيع والتضييق قوله فالترجيح الموسع اي الموسع فيه قوله لا يناسب مع
 احكام الضيق اذ المناسب له الفور قوله والرابع لم يثبت الثالث قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله تعالى ويمكن
 التمثيل بقوله من يرى صحة انعقاد البيع في المحرور وغيره بالمعاطاة لمن يرى الانعقاد بها في المحرور خاصة
 مع لم توجد فيه الصيغة فينعقد كالمحرور فان انفا الصيغة بناسب عدم الانعقاد لا الانعقاد انتهى
 فالرأي الذي هو مناط الحكم البيع بناسب الانعقاد لعدم اي تعلقي النفي من الاثبات قوله
 في بعض متعلق باعتباره وفيه فصل عموم المصدر عموم غيره فان قوله بصل واجماع عموم ثبت قوله
 اعنيها الشارع على الظهارة بوزن من جهة المخالف بان الاشباع ليس صافي ذلك لا حق ان يكون
 لاجل ما روي ان لا يثبت لان دخل بينا فيه كلب لا لاجل الخاسر قوله فقال السورسع هذا يدل على
 انفا السبعة عن الكلب فلا يصح جاسا في القياس لان يقال ان فساد الوضع فيما ذكره على سبيل التمثيل

٧ ضد بغير

قوله سلمنا اي انه مما يقاس فيه قوله سلمنا ذلك اي انه تغليل
قوله سلمنا ذلك اي انه علة قوله سلمنا ذلك اي جوده فيه قوله
لم لا يقال انه قاصر اي على الاصل قوله سلمنا ذلك اي تعديه قوله
والفرع في بعضها اي وهو قوله ولد سلمنا وجوده في الفرع وكذا قوله
تعد فان التحدى يتعلق بالاصل والفرع قوله ان اريد ذلك اي دفعه
قوله وهو جوازها اي المنوعات المعلوم اي بالالتزام من الجواب عنها
اذ لا يجاب الا عند ايراد جاز اذ لا عبوة بغيره حتى يجاب قوله ايراد
المعارضات المراد بالمعارضات ما يتناول الاعتراضات والى ذلك اشار
الشهيقوله كالنفي بغير اي المقضي وجود الوصف في محل بدون الحكم
قوله وكذا يجوز ايراد المعارضات فيه اشعار بان جواز هذا لا يعرف مما تقدم
قوله اي يستدعي تاليها اي التالى فيها خلافا لضافه على معنى في قوله وجود
المضامين به ومساواة منصوص بان على التمييز عند المضاف اي لا يثنى بوجود الجامع وعلى
تقدير وجوده لا يفتقر بالمساواة بين ضابطى الاصل والفرع قوله كما يعلم
جواب عما يقال من انه يعلم هذا التمييز وادارته هنا قوله فيعترض بان
الضابط اى العلة قوله فابن الجامع هذا راجع لعدم الوثوق بوجود
الجامع اي فابن الجامع المسمى مع اختلاف الالكراه والشهادة قوله وان اشرك
اي الضابطان في الافضاء اي الاصل الى المقصود اي من ترتيب الحكم
على العلة

على العلة كحفظه النفس قوله فابن مساواة ضابط الفرع لضابط الاصل
هذا راجع لعدم الوثوق بالمساواة وقوله في ذلك اي المساواة قوله وجوابه
اي هذا القدر قوله القدر المشترك اي وهو متحد فهو جواب عن عدم
اتحاد الجامع قوله وهو منضبط عرفا اي فيصليح ان يكون مظنة يناظر بها الحكم
قوله اوبان الافضاء سوا جواب عن عدم المساواة ويفهم من ذلك ان كون الفرع
ارجح في الافضاء من الاصل يحصل به الجواب عن القدر في المساواة من باب اولي
كما ذكره المصنف في شرح المختصر قوله اي افضاء الضابط اي كالتشابه في الفرع
اي اقتضاء ترتيب القصاص عليها وقوله الى المقصود اي كحفظ النفس وقوله
مساواة لافضاء الضابط اي كالكراه في الاصل اي افضاء ترتيب القصاص عليه
قوله لا الفا التفاوت على انه القدر المشترك قوله لان التفاوت قد يلحق
اي فلا يحسن ضابطا قوله والاعتراضات اي القوادح كلها راجعة الى المنع اي
منع واحد هو المنع وعند ابن الحاجب واكثر الجدل بين ترجيح الى احد امرين المنع
او المعارضة قوله من اثبات مدعاه بيان لفرض المستدل قوله ولما عرفت
المعارض عطف على قوله لصحة مقدماته قوله من هدم ذلك بيان لفرض
المعارض والاشارة في ذلك الى مدعى قوله او معارضته عطف على القدر و
الضير للدليل وقوله بما يقاومه اي يعادله قوله اي المتقدم راجع للكسر وقوله
اي المتقدم راجع للفتح وقوله عليها اي باقيا الاستفسار اي طلب التفسير قوله قوله

فهو طليعة لها اي لبايتها قوله وهو طلب ذكر معنى اللفظ اي ان يطلب المعترض
من المستدل ان يذكر معنى لفظه والاستفسار راجع للمنع اذ المنع طلب لاثبات المنع
وهذا منه حيث غربة او اجمال اي بسبب الاشتراك فيه اما اذا لم يكن هناك غربة ولا اجمال
فلا يسمع سوال الاستفسار لانه تعنت مفعلة لغاية المناظرة اذ يتأتى في كل لفظ
يفسر به لفظه ويتسلسل قوله بيان لتساوي المحامل اي اثبات تساويها والمحامل
هي المعاني لانها امكنة حل اللفظ قوله حيث ينزع به دفع لثبوتهم انه واجب عليه كما يشعر
به لفظ الكناية بعد نفي التكليف بالبيان وقضية كلامه ان المعترض يكفيه في البيان
ان يقول الاصل عدم تفاوتها اي المحامل لفظا ويجوز ان يراد ان كون الاصل عدم التفاوت
يكفي المعترض اي يغني عن بيان تساوي المحامل لكنه خلاف ظاهر عبارة الشئ قوله وان
عورض اي هذا الاصل بمثله من قبل المستدل وهو ان الاصل عدم الاحتمال قوله بان
قيل الوضوء يطلق على النظافة فانه في الاصل من الوضوء وهي النظافة والمضاربة وهذا
اندفع ما قيل الذي يطلق على النظافة حقيقة هي الطهارة واطلاق ذلك على الوضوء
كانه باعتبار التعبير عن الطهارة بكونه من افراد الطهارة وما صدقاتها قوله بحمل
اي بمعنى من المعاني التي وضع اللفظ لها لانه من افراد الطهارة اي غاية الامري
تفسيره بالغير قولنا على ان اللفظ اصطلاحية اي يضعها البشر قوله ورد اي هذا
القول المسوغ لتفسير اللفظ بغير حمل قوله لا مقصده بكسر الصاد اي المعنى المقصود
له والمقصود بكسر الصاد في الاصل اسم مكان وبفتحها مصدر قوله دفعا للاجمال
يعني

يعني اذا سلم المعترض عدم الظهور في غير مقصد المستدل فان محل مقصده على عدم الظهور
ايضا لزم الاجمال الذي هو خلاف الاصل بخلاف ما اذا حمل على الظهور فانه يندفع الاجمال
فكان ذلك مستوعبا لقبول دعوى المستدل لظهور اللفظ في مقتضاه بقوله دفعا للاجمال
علة بقول هذا حاصل ما ذكره الشئ من الايضاح فالمعترض في قوله لو افق المستدل
المعترض هو الفاعل والضرير في ادعي يعود على المستدل قوله مرددا بين امرين
مثلا اي او اكثر فلا بد من معنى لمراد المستدل قوله لعدم تمام الدليل معه اي التقسيم
لتردد اللفظ بين المعنيين مثلا على السواء فلا معنى لمراد المستدل فحمله على مراد
من غير دليل تحكم قوله لانه لم يعترض المراد اي المعنى المراد للمستدل قوله
ولو عرفنا اي ولو كان وضعه عرفا اي اصطلاحا كما يكون لفظ وفي قوله كما يكون لفظ
بيان للمعنى الذي هو اولى بالحكم وكذا قوله كما يكون ظاهرا بغيرها قوله وبين اي
المستدل في جوابه الوضع والظهور اذ لا تكفي الدعوى بدون بيان قوله لمقدمة اي
بالنوع لمقدمة منه كما اشار الي ذلك الشئ بقوله وهو المنع قبل التمام لمقدمة قوله ولم لا
يكون كذا تمثيل للمستدل كذا قوله وانما يلزم كذا لانه اي فاحتجاجة لذلك اي الاستفاد
قوله والثاني وهو المنع اي لمقدمة من الدليل بعد تمام الدليل قوله لتخلف
الحكم اي المدعي قوله اومع تسليمه قسم قوله اما مع منع الدليل قوله بخلاف
التفصيلي هو المقدمة المعنية وينبغي على منعتها تخلف الحكم والاجمال بالعكس فالتقصو
فيه تخلف الحكم وينبغي عليه المنع والي هذا اشار الشئ بقوله في تفسير التفصيلي

الذي هو منع بعد تمام الدليل لمقدمة معينة منه وقول المصنف في الاجمالي اما مع
منع الدليل بناء على تخلف حكم بحيث جعل المنصوب في بقيقه يعود على المدلول
لا الدليل كما مر من ان المعارضة الاستدلال بما ينافي بثوت المدلول مع تسليم الدليل
قوله وعلى المنوع اي قوله قوله أو الزم المانع اي الزم المستدل المعارض كما اشار
الى ذلك الشئ بقوله من جانب المستدل قوله فاعتبروا لان الاعتبار هو العبور بالفكر
من معلوم الى مجهول ليتعرف حاله من لابينهما من الجامع وذلك عين القياس وهو
الاعتبار وان صدق بالا لفاظ ايضا لكنه لا ينافي الاستدلال اذ يصدق على اللفاظ
انه عبور من شئ الى شئ فالاعتبار يقيم الامر من فيصح الاستدلال بالاية على كل
منها العموم لهما فليتأمل قوله لان اسم الدين اضافة بيانية قوله انما تقع
على ما هو ثابت اي لا منعدم مستترا اي لا ينعدم قوله لانه قد لا يحتاج اليه
اي فلا يكون مستترا قوله وانما يبيّن مفهوماً واركاناً وشروطاً واحكاماً
قوله من اثبات حجتيه بيان غرض الأصولي قوله على بيانه متعلق بتوقف
غرض قوله وشرعه تفسير للدين في هذا المقام قوله فرض كفاية اي
حيث تحدث حادثة وتقدر المجتهدون قوله اي يصير فرض عين عليه اشارة
الى ان التعقل في يتعقل اشارة الى الصيرورة قوله اي بالغاثة فسر النفي باللفظ
لان الفارق لا بد من وجوده والا لا اتخذ الاصل والفرع قوله او كان بثوت
الفارق النسخ تحويل للعبارة عن ظاهرها الموهم للفساد لاقتضائه عود ضمير كان
الى نفي

الى نفي الفارق وهو فاسد لان ما كان نفي الفارق فيه احتمالاً اضعيفاً هو النفي
لا الجابي كما سيأتي قريباً قوله كقياس العمياء على العمور وجه الفارق فيه
ان العمياء ترشد للمرعى الحسن بخلاف العمور فانها توكل الى بصرها وهونا قصي
فلا تستحق قوله وقد قال ابو حنيفة بعدم وجوب القصاص في المتقل و
فرق بان المحدد لكونه مفرقاً للاجزاء الة موضوعه للقتل بخلاف المتقل فانه
الة موضوعه للتأديب بالاصالة لعدم تفريقه للاجزاء قوله اي الذي ذكر
يعني ما قطع فيه بنفي الفارق او كان احتمالاً اضعيفاً قوله فليتأمل اشارة كما قال
بعض المحققين الى ان في صدقه بالاولي خفاً لان القطع بنفي الفارق او بثوته
مرجوح غاية افادة المساواة وذلك ظاهر في غير الاول فوجه صدقه بالاولي ان
معني كونها سوا المساواة في الحكم اي في ثبوتها لاني علته فقد تكون في الفرع اقوي
منها في الاصل وان كانا سوا في اصل ثبوت الحكم انتهى قوله كما يقتلون اي في العمد
بجامع وجوب الدية عليهم اي الجماعة في ذلك اي القتل والقطع حيث كان ذلك غير
عمداً وهو اي وجوب الدية عليهم حكم للعلة التي هي القطع الصادر منهم خطأ في الصور
الاولي والقتل الصادر منهم خطأ في الثانية قوله وحاصل ذلك النسخ اعلم ان كلاً
من قتل الجماعة بالواحد في العمد وجوب الدية عليه بقطعه في الخطا امر ثابت
معلوم من الشرع متقرر فيه واما قطع الجماعة بالواحد فمجهول حكمه من النصوص الشرعية
فاثبت بمعلوم وهو وجوب الدية عليهم بقطعه فلا يقال الاستدلال باحد المجهولين

على الاخر تحكم قوله من القصاص والدية بيان موجبي الجناية وقوله الفارق بينها
اي الموجبات المعدل الاخر اي الموجب الاخر قوله هو الجمع اي ذو الجمع لئلا
ما تقدم وهو قوله ما جمع فيه ويمكن بقاؤه على ظاهره بناء على ما تقدم من ان القياس
الحاق فرع النسخ فيحمل عليه الجمع الذي هو فعل قوله بنفي الفارق اي سواء كان النفي
مقطوعا به او ظاهرا قوله كقياس البول هو بالمعنى المصدرين والضير في صبه
عايد عليه لكنه بمعنى العيت ففي الكلام استخدام قوله في مقصود المنع
المقصود هو المعنى الذي يقصده الشارع من ترتيب الحكم على الوصف للمعلل به
وهذا المقصود هو الحكمة وهي المراد بالمعنى في قوام القياس في معنى الاصل كانه
على ذلك بعض المحققين قوله وحكمة المنع هنا هي افساد الماء قوله فلا
يقال اي اعتراضا وقوله تعريف بالمجهول لان كلا من انواع الدليل مساويا
في الجلاء والخفا وحاصل الجواب ان محل ذلك ما اذا لم يتقدم معرفة البعض
في التعريف اما اذا قدمت فالتعريف به تعريف بالمعلوم بالمجهول قوله
او نقيضه اي نقيض اللزوم قوله لزوم عنه لذاته لم يقل لذاتها اشارة الى ان
لهيئة التأليفية دخلا في الاستلزام قوله مذكورا فيه بالفعل اي على الترتيب
المذكور في النتيجة قوله او ان كان النبذ مباحا النسخ مثال لما نقيض النتيجة
مذكور فيه بالفعل وما قبله مثال لما عيت النتيجة مذكور فيه بالفعل قوله لا تشأله
على حرف الاستثناء اي عند المناطقة لان لكن ليست من ادوات الاستثناء

في اصطلاح

قوله
لأن
فإن
فإن
فإن

في اصطلاح النخاة قوله لاقتان اجزائه اي حدوده من الاصغر والوسط والاكثر
قوله ويدخل فيه اي تعريف الاستدلال قوله وهو اثباته عكس حكم متى
هو الاصل وقوله لمثله اي مثل ذلك الشيء وقوله لتعكسها اي الشيء ومثله او الحكم
وعكسه قوله في حديث مسلم اي حيث قال عليه الصلوة والسلام وفي بعض احكامكم
صدقة قوله قال ارايت لو وضعها اي شهوته في حرام اي بضع حرام فآتيان الشروع
في حرام اصل وحكمه الوزر وعلته كون الوضع في حرام وآتيان الشروع في الحلال فرع وحكمه
الاجر وعلته كون الآتيان في حلال ولا يخفى ان الاجر عكس الوزر اذ هو ضد قوله
ويدخل فيه اي في تعريف الاستدلال قوله معاشر العلماء لم يقل معاشر الاصوليين
للاشارة الى ان هذا لا يختص بهم قوله ان لا يكون الامر اي الحكم قوله فبقي هي
اي صورة التزاع قوله الذي اقتضاه الدليل اي وهو الحكم المعبر عنه في كلامه فالامر قوله
تشرها اي الثابت بقوله نعم ولقد كرمنا بني آدم قوله وهذا المعنى اي كمال العقل منقود
فيها اي بشهادة الحديث الصحيح قوله وكذا يدخل فيه اي في تعريف الاستدلال قوله
لا انتفاء مدركه اي مكان الادراك لان الدليل محل ادراك الحكم وظاهر كلام الشافعي ان
للدراك اسم الة وهو صحيح ايضا نظرا للمعنى قوله المظن المعروف فيه لغة المظنون
لان فعله ثلاث متعدي قوله قالوا لا يلزم من عدم وجود الدليل انتفاءه اي انتفاء
الدليل في الواقع على ان اللازم من انتفاء الدليل هو انتفاء الحكم والمطلوب بالاعمال لا انتفاء
الدلول كما تقدم قوله وصورة ذلك اي انتفاء الحكم بانتفاء مدركه قوله الحكم يستدعي

دليلا اي يستلزم وجود دليل والا اي وان لم يستدع اي دليلا بان جاز وجوده مع انتفاء
الدليل لزم تكليف العاقل قوله فاننا سترنا الادلة اي اختبارناها وتتبعناها قوله وكذا
يدخل فيه ظاهر الثاني ان قولهم مبتدأ خبره كذا وتقدير يدخل يقتضي انه فاعل وهو صحيح ايضا
قوله بالنسبة الى الارض اي وجود التقضي وقوله وعلي انتفاؤه اي بالنسبة الى ما بعده هو
وجود المانع وقد شرط قوله في قولهم ليس بدليل تقدير باللازم اذ يلزم من نفي دخوله
في تعريف الاستدلال نفي الدلالة الخاصة عنه فان الاستدلال دليل خاص ومن المعلوم ان
المدعي في هذا القول على تقدير دلالة هي الدلالة الخاصة اذ لا نزاع في انتفاء غيرها عنه فلا
يقال لا يلزم من انتفاء الدليل الخاص انتفاء الدليل العام قوله الاستقرار بالجزء ضمن الاستقرار
مفهوم الاستدلال فعده ما ليا اولا وعلى ثانيا قوله بان تتبع جزئيات كلي كتبع جزئيات
النار ليثبت حكمها وهو الاخر قوله وكتبع جزئيات الجسم ليثبت حكمها وهو التحيز له قوله
على اي مع بعد قوله واجيب بانه اي بهذا الاحتمال منزل منزلة العدم اذ الاحتمالات
العقلية لا تقدم في الامور العادية فلا يقال ان وجود الاحتمال وان بعد يمنع من القطع وان
تنزيل الوجود منزلة العدم قوله ويسمي جزئيات اي اثبات الحكم بالاستقرار الناقص لانفس
الاستقرار الناقص لانه ليس جزئيات كلي كتبع جزئيات النار لانه ليس بالحاق ومثل
بتتبع اكثر جزئيات الحيوان يثبت حكمها من تحريك فكلها الاسفل له وقد تخلف ذلك في بعض
الافراد كالتساج فاذا راينا حيوانا وشكلنا في ثبوت ذلك الحكم له الحقناه بالاكثر ومثل
له ايضا بقولنا العنبر ليس بواجب لانه يؤدي على الرحلة لانا استقرينا الواجبات فراينا
المكتوبات

٢٩٢
المكتوبات لا تؤدي على الرحلة قوله وقد اشترنا حجة عندنا دون الحنفية اي وليس
على اطلاقه قوله وهو نفي ما نفاه العقل المراد بالنفي الانتفاء والافانفي اعدام والكلام في العدم
الذي هو انتفاء والعلة في نفي العقل استناده الي بقاء عدمه الذي هو انتفاء الاصل حيث
لم يثبت الشرع كوجوب ^{صوم} رجب قوله واستصحاب العموم اي في العام او النص في مدلوله
قوله من مخصص الجزئيات للمفرد اي مخصص العام او ناسخ النص وفي قوله حجة جزئيا
في هذا او ما قبله اشارة الى ان قوله حجة خبر عما قبله من الاستصحابات الثلاث والخلاف
المحكي بقوله وقيل في الرفع بعد خاص بالثالث المعلوم من تخصيص الثالث بالخلاف بات
الاولى لا خلاف بينهما والخلاف المحكي في الثالث ليس للحنفية فمن قال الشئ في الاولين
جزئا وقال النص فيما ياتي فعرف الخ به على ذلك بعض المحققين قوله وتقدم ان ابن
شرح خالف في العمل بالعام الخ تبيد للجزم في كلام النص وتعقب لقول بعض الشارحين
كالتركشي لم يختلف اصحابنا في انه حجة واورد عليه ان قوله الي ورود المفرد من مخصص او
ناسخ يقتضي ان الكلام في العمل به في حياة صلى الله عليه وسلم لانها زمن المخصص وجواز
العمل بالعام فيها قبل البحث عن المخصص محل وفاق كما تقدم الشئ نقله عن الاستاذ وموضع
خلاف ابن شريح انما هو في عمل المجتهدين بعده صلى الله عليه وسلم وليس الكلام فيه هنا قال
الكامل ابن ابي شريف رحمه الله تعالى بعد ان قرر هذا الايراد وهل قوله الي ورود المفرد على
وروده على المجتهد اي اطلاعه عليه بعد خفاؤه عنه خلاف الظاهر انتهى قوله كما ثبت
اي اللغز في المثال وقوله لما ثبت اي كعدم ارت المختور في المثال ايضا فان عدم ارثه

امر ثابت للشك في حياة الشرط في الارث بتحتمها قوله يشترط ان لا يعارضه ظاهر
 مطلقاً يعني بما يعتد بمعارضته الظاهر سواء كان غالباً اي غالب الوقوع ام لا وسواء
 كان الغالب ذاسب ام لا وقيل يشترط مع كونه غالباً ان يكون ذاسب قوله قيل مطلقاً
 الخ تفصيل للظاهر الغالب قوله او يشترط اي من كون الظاهر غالباً ام مطلقاً او مقيداً
 بكونه ذاسب وهذا معنى قوله على الخلاف قوله وهو الرجوع من قول الشافعي الخ اي
 في اغلب السائل قوله والتقييد اي تقييد الظاهر الغالب للمعارض للاستصحاب بذى
 السبب ليخرج من عدم المعارضة الي المعارضة بول اي يخرج ما كثير وقع فيه بول قوله
 فان استصحاب علة يخرج وقوله الاصل نفت طهارته قوله تقدمت اي النجاسة على
 الطهارة اي على استصحاب الطهارة قوله والحق اي من هذا الخلاف التفصيل قوله اي سقوط
 الاصل اي وهو الطهارة ان قرب العهد اي العلم بعدم تغير الماء من الوقوع لان الظن
 حينئذ يغلب بان التغير من الواقع واما ان بعد منه فلا ظن لاحتمال ان يكون التغير
 موجوداً قبل الوقوع كطول تلك قوله اذا اجمع على حكم اي كعدم نقض الخارج
 النجس من غير السبيلين قبل خروجه واختلف فيه اي في ذلك في حال اخري كبعد
 خروجه فلا يحتاج باستصحاب ذلك الحال اي حكمها قوله من بقائه اي عدم نقضه
 وقوله الجميع عليه نفت بقائه قوله تعرف باذكر اي من اول المسئلة الي هنا قوله
 وينصرف الاسم اي عند الاطلاق اليه وفيه جواب عن سكوت المص عن تقييد قوله من
 الاول الي الثاني متعلق باعتد ان لا بالتغير اي فقد استمر من الزمن الاول الي الزمن
 الثاني

٢٤٤
 الثاني قوله بالاستصحاب متعلق بقوله لا زكاة اي نفي الزكاة فيما ذكر ثابت
 بالاستصحاب فيستصحب عدم الزكاة الثابت قبل الحول فيما بعد الحول قوله لو لم يكن
 الثابت اليوم ثابتاً امسى اي اعترض بان فيه اتحاد المقام والثاني واجيب بان اتحاد المفهوم
 فيه مبني على ان حرف السلب لنفي ثابتاً امسى عن الثابت اليوم وليس مراد بل هو لنفي
 صدق الحكم به عليه يعني لو لم يصدق قولنا الثابت اليوم ثابت بالامسى لكان الثابت اليوم
 في الواقع غير ثابت امسى وهذا من مفهومان متغايران متلازمان فليتامل انتهي قوله
 فدل ذلك اي بثبوته الآن قوله ويوجد في بعض النسخ بعد انة اي بعد قوله
 فدل انة وهو مفسد لان الصواب امسى كما قدره الشم قوله اذا ادعى علماً ضرورياً يطلق
 الضروري تارة على ما يقابل الاكتسابي اي الحاصل بالكسب وهو مباشرة الاسباب بالاختيار
 وتارة على ما يقابل الاستدلالي وهو الحاصل بالاستدلال اي بالنظر في الدليل وعلى الاول
 فيفسر الضروري بما حصل عن غير قدرة واختيار وعلى الثاني بما حصل عن غير نظر واستدلال
 فالضروري بالمعنى الثاني اخص منه بالمعنى الاول فادراك الحواس عن قصد واختيار
 ضروري وعلى الثاني دون الاول والمراد به المعنى الثاني وهو المقابل للاستدلال كما اشار
 اليه الشم بقوله بان ادعى علماً نظرياً قوله حتى يطب الدليل عليه هذه العبارة لا تستلزم
 ان يكون للضرورة دليل لانها مفرقة على النفي فهي في المعنى منفية والآية تصدق بعدم
 الموضوع قوله بان ادعى علماً نظرياً الخ لان قوله وان لم يدع علماً ضرورياً يصدق
 باستقفاء الوصف فقط فيبقى اصل العلم والاستقفاء الموصوف من اصله واشار الشم

الي الاول بقوله بان ادعى علما نظريا والى الثاني بقوله او ظنا باستفائه قوله وهل
يجب الاخذ بالاختلاف في الكيفية وقوله ويجب باقل القول اي اختلاف
في الكمية قوله متعبداً قبل النبوة بشرع اي سابق قوله فمنهم من نفى ذلك اي فيقول
كان تعبده بفارصه بالالهام قوله بتعيين من نسب اليه الباء سببية فان تعين المنسوب
اليه سبب في تعين المنسوب قوله عن النفي والاثبات متعلق بالوقف وقوله تأصيل
منسوب على النظرية المجارية وكذا تفريعا اي عن النفي والاثبات في التأصيل والتفريع
قوله وتفرعاً على الاثبات فان اصل النزاع في النفي والاثبات هل كان متعبداً قبل النبوة
بشرع سابق قوله قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا دليل ان اصل المنافع الحلال
والحديث دليل ان اصل المضار التحريم لكن معارضة الدليلين انما تنشئ اذا كان معنى الآية
ان كل شخص خلق له ما في الارض بالاصالة اما اذا كان المعنى على مقابلة الجملة بالجملة
فلا معارضة بينهما وبين الحديث على ان تغلق الاختصاص طار على الاباحة الاصلية و
الكلام فيها قوله اي لا يجوز ذلك اشارة الى انه لا بد من تقدير الجواز لان الضرر في نفسه
موجود بكثرة قوله لا يجوز ذلك اشارة الى انه لا بد من تقدير الاموال النائية المختصة
بنا كما اشار اليه بالاضافة وكما يدل عليه الحديث قوله وغير ساكت عن هذا الاستثناء و
وجع التلوث عنه ان هذا الاستثناء لا معنى له لان المسئلة فيما لانقض فيه واموالنا
فيها هذا النص ورد اي هذا التفسير قوله ان تحقق بضم التاء وفتحها والمعنى على الاول
تيقن وعلى الثاني وجد قوله ولا خلاف فيه رد لهذا التفسير كما اشار اليه الشرح بالتعليل
قوله

قوله او بعد ول عن الدليل اي عن مقتضى الدليل الي مقتضى العادة قوله للمصلحة
اي العامة كدخول الحمام اي يجوز دخوله قوله ورد اي هذا التفسير قوله من
غير انكار منه اي عليه الصلوة والسلام في الحادثة في رضىه ولا من الآية اي في الحادثة
بعد معنى الله عليه وسلم قوله فقد قام دليلها وجد وثبت قوله من السنة والاجماع
بيان دليلها اي السنة التقريرية والاجماع التقيري قوله فلم يتحقق اي لم يوجد
وقوله كما ذكر اي من التفاسير لانه بعض التفاسير مقبول وفاقا وبعضها مردود ^{مردود}
بين ما هو مقبول وفاقا وبين ما هو مردود وفاقا والذي استقر عليه رأي متأخري
الحنفية في تفسير الاستحسان انه القياس الخفي بالنسبة الى القياس الذي يفهم
اليه الافهام وهو حجة لكن لا يخفي ان هذا من جملة انواع القياس وهو خلاف
ما اشتهر من افراد ابي حنيفة رضي الله عنه بالقول بالاستحسان وخلاف ظاهر
قول الشافعي رضي الله تعالى عنه من استحسان فقد شرع وهو اعلم بمنازع الخلاف
لجلالته وقرب رضىه قوله لما اخذ فقهية اي ادلة شرعية تفصيلية لاحكام
عليه قوله الصحابي اي مذهبه سواعلم من قوله ام من فعله فقوله المجتهد
نصريح بالواقع للايضاح اذ غير المجتهد لا مذهب له فاصدر عنه من قيل الرواية
قوله لان المجتهد ليس بحجة في نفسه اي من الادلة الشرعية المستقلة وفي
قوله في نفسه اشارة الى ان له مدخلا في الحجية في الجملة اذ هو حجة لمن قلده و
يكون عاضدا لترشد فتحصل الحجية بمجموعها قوله كالاهاام الرازي اشارة الى ان لوالد

الص في سلفا وفيه دفع لما يوهمه ظاهر المتن من انفراد به ذلك قوله لا ارتفاع
 الثقة اي الوثوق بمذهبه لعدم تحققه اذ لم يدون فعدم جواز التقليد
 ليس لنقص اجتهاده عن الاجتهاد الاربعة بل لعدم الوقوف على عينه يقيناً لعدم
 تدوينه بخلاف مذاهب الاربعة فان تدوينها للتكميل من تعاقب الانظار سبب
 لظهور تقييد مطلقها وتخصيص عمومها مع العلم بها يقيناً وبانتفاء ذلك
 تنفي الثقة بمذهب الصحابي وسائر من لم يدون مذهبهم من المجتهدين قوله
 اي دون القياس اي في الرتبة كما يشير اليه مقابلته بقوله فوق القياس والي ذلك
 اشار انتم بقوله فيقدم القياس عليه عند التقارض قوله لاحتمال ان يكون اي قوله
 عنه اي عن القياس فهو اي القياس الحجّة لا القول قوله اي في حالتهما اشارة
 الي ان الباء بمعنى في وان في الكلام مضافاً محذوفاً المحتاج بفت شرطه قوله
 قرب قوله عثمان توجيه تسميته بقياس التقريب قوله بقياس التحقيق اي
 الحاجة مجهول بمعلوم الخ وفي الكلام مضاف محذوف اي يقتضي قياس التحقيق
 قوله والمعني عطف على التحقيق اي وقياس المعني الجامع بين الاصل والفرع
 وهو العلة قوله من انه لا يبرأ الحايان للمضاف المحذوف قبل قياس التحقيق
 وهو مقتضى قوله فلذلك لا تقليد او اما قول الشافعي رضي الله عنه في بعض
 مسائل الجرد والاضوة هذا قول زيد وعنه قيل بالكثر ان يرضى فعناه اذا قبلنا
 اقواله وقبلنا بصحة ادلتها عندنا فهو من توافق الاجتهاد لا من باب التقليد وكفي
 بمذهبه

بمذهبه ترجيحاً قوله صلى الله عليه وسلم اعلم امتي بالفرأيض زيد ابن ثابت قوله
 يتلج له الصدر اي يطمن شبه اطمينان القلب بالواردات الربانية بحالة سكوت
 حرارة الصدر الحاصلة باصابة برد الثلج له وهي المسماة بالثلج فاطلق عليها لفظها
 ففي الكلام استعارة تمثيلية بتعنية قوله في حق اي في حق الملهم دون غيره بذلك
 صرح الشيخ شهاب الدين الترمذ في بعض اماله وفي كلام المولي سعد الدين
 في بعض كتبه مثله قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله لكنه خلاف ما عليه جماهير
 العلماء انتهى لكن لا يخفى ان هذا من قبيل علم الاذواق التي لا يعرفها الا الخواص
 من اهل الكشف وذلك مستغرب فيما بينهم الا ان جماهير العلماء قصدوا بذلك
 سد الباب خشية ان يدعي ذلك من ليس من اهله فيخالف ظاهر الشرع ويزعج عنه
 الهم بذلك وان كان زعمه مردوداً عليه اذ الشرع هو السيف القاطع الذي يرجع
 اليه عند الشبهات وبه يزن الملهمون ما ورد عليهم من الواردات فان وافقه قبل
 والارء قوله مبني الفقه ولو بسايط في بعض المسائل وان كان ذلك
 باعتبار الاغلب قوله من حيث استحبابه اعلي من حيث ذاته اذ الشك لا يجامع
 اليقين حتى يتصور دفعه به قوله ورجعه المص الى الاول اي وهو ان اليقين لا
 يرفع بالشك قوله بين الادلة متعلق بالتعادل والتراجيح وكذا قوله عند تعارضها
 وهو ايضا اذ لا يتصور التعادل والتراجيح الا عند التقارض قوله ليناسب قوله
 تعادل مرفوع على انه فاعل يناسب والترجمة بالنصب مفعوله وتعادل محكي

باب

بالتقول وكذا قوله القاطعين والعقليين مفعول قوله يشمل والتقليين وما بعده
عطفًا على العقليين قوله في الامارتين اي الدليلين الظنيين قوله لمجي توجيه
الاية فيها اما توجيه النسخ فظاهر واما توجيه الجواز فلانه لا محذور في تعادله
القاطعين التقليين بناء على مذهب المصوبة القائلين بان الحق في المسائل الا
جهادية متعدد بتعدد المجتهدين اما على غير مذهب المصوبة فلا يتأيت تعادل
القاطعين التقليين كالعقليين فليتامل قوله وقع في وهم المجتهد اي ذهنه
اي على وجه الرجحان او على وجه الجزم بناء على جواز التعادل في نصي الامر فليس
المراد بالوهم الطرف المرجوح كما توهمه بعض الشارحين قوله او التخيير بينهما
في الواجبات قوله يدل احدهما على وجوبه ويدل الآخر على وجوب غيره قوله متغايران
المراد بالتغايير التابع لا بقيد النورية قوله المستمر توجيه المحصر والا فالمتقدم منها
ايضا قوله قوله لتوته بتعدد قائله اي بناء على الترجيح بكثرة القائل والرجحانه
بقوة المدرك كما اشار اليه بقوله والاصح الترجيح بالنظر فما اقتضى ترجيحه منهما اي من
الموافق لابي حنيفة او المخالف له كان هو الراجح قوله لانه قد جعل قوله يقال عليه
فرق بين القول الجعلي والقول الحقيقي قوله بان ينص فيما يشهد الخ اشارة الى ان
في الكلام مضافا محذورا اي لنص النظر قوله ويذكر ما يرجحه على نصها ولا عين
ترجيح المخرج في كل منها لا يستلزم الفاء كل من النصين قوله بالنسبة الى المرجوح
بمعنى انه يجب عليه تقديم الراجح على المرجوح اما اذا وجد قاطع يوافق المرجوح
فيجب

فيجب العمل به لا بذلك الظن الراجح قوله اذ لا ترجيح عنده فلا استثناء
بظن في الحقيقة عنده اذ لا يعد هذا ترجيحا قوله لان دوامه اي التواتر
يعني ان التواتر وان كان قطعيا الا ان دوامه بان لا يعارض بتساوي الاحاد في
الظن ويرجح الاحاد عليه بالتأخر قوله والاصح الترجيح بكثرة الادلة الخ
اي في الامارات وهذا لا ينافي ما مر من ان الترجيح بالنظر لا بكثرة القائلين
لان هذا في منشا الاقوال ومحلها لا فيها ففسها كما هناك قوله بموافق له
فيه اشارة الى ان الكثرة في المتن تصدق بدليلين في مقابلة دليل واحد قوله
قوله بترجيح متعلق بالفاء والباء للسببية فان ترجيح احدهما سبب في الفاء الآخر
قوله ان تعذر الجمع لا يخفى ان تعذر الجمع مع التقارن في الورد عن الشارع
داخل في قوله والالائه قسم للعالم فيعتبر فيه التعذر المقسم لكن ذكره توطئة
لقوله والترجيح وكذا قوله وان جهل التاريخ داخل في قوله والافلا فائدة في اعادة
قوله الراوي المجتهد قيد به لانه الذي يحتج بالامارات التي هي محل الترجيح عنه
تعارضها قوله وضبطه اي اتقانه قوله وفطنته اي ذكائه وثقوب فهمه
قوله لقلة احتمال الخطا مع واحد من الاربعة بالنسبة الى نقل مقابلاتها
لقلة احتمال النسيان والاشتباه عند قلة الوسائط ولتمييز الراوي الفقيه بين
ما يجوز اجراؤه على ظاهره وما لا يجوز بخلاف غيره والعارف باللغة لكونه ادري بمواقع
الفاظها يقل احتمال الخطا منه بالنسبة الى من ليس كذلك والعالم بالعربية يحفظ

عن مواقع الزلل في العبارة فيقل لذلك احتمال في فهم معناها بالنسبة الي من
ليس كذلك قوله بان يكون حسن الاعتقاد والمراد البرعة في الاعتقاد ولا
مطلق البدعة وهي الخروج عن السنة ولو في قول او فعل قوله وصريح التزكية
بالرفع عطفاً على محل الجار والمجرور في قوله بعلو الاسناد في الجملة اي حكم بشهادة
او عمل برأيته من غير وقوف على تفصيل الامر هل كان ذلك بعد تزكية له او لا
قوله على مروي من لم يحفظ اي وهو من يتخيل اللفظ ثم يذكره ويؤيده بعد
تفكير وتكلف لامن اخل يحفظ بعض المتن لانه سياق في قوله والمشتل على زيادة
الخ قوله وذكر السبب المراد به ما لاجله ذكر المتن لاعلة الحكم كما سياق قريباً
قوله لانه اضبط منها في الجملة اي لا بالنظر الي كل فرد فرد قوله واضبطية
الجنس الذكر الخ حاملة ان الجنس وان كان اشرف من الجنس الا ان الجنس لا وجود
له الا في ضمن افراده فلا تراعي الاضبطية الا اذا ظهرت في الافراد والظهور فيها الا
انضباط له اذ كثير من النساء اضبط من كثير من الرجال فلا تقديم بالذكورة وقد يجاب
بانهم راعوا في ذلك الاعم الغلب كفظايره قوله وابن الحاجب جزم بهذا في
الترجيح بحسب الراوي اي لما مر في التعليل من كون متقدم الاسلام اشك تحزرك
مأصلاً في الاسلام فيطلع من امور الاسلام على ما لم يطلع عليه المتأخر الاسلام وقوله
بما قبله في الترجيح بحسب الخارج يعني ليس ترجيح المتأخر الاسلام بحسب ذاته بل
من حيث ان تأخر اسلامه قرينة ظاهرة في تأخر مرويه في الخارج عن مروي متقدم

الاصل

الاصل المعارض له فيكون ناسخاً له فيقدم عليه والحاصل ان متقدم الاسلام
وان كان اعل من متأخره شرفاً ورتبة الا ان ذلك لا يستلزم تقدم مرويه
على مرويه لما ذكر من القرينة الخارجية المشعة بنسخ مرويه مروي متأخر الاسلام
قوله وصاحب الواقعة الواو بمعنى او قوله من اضافة الاعم الى الاخص
لانه الاصل هنا نعت مخصص للراوي فهو اخص منه لصدقه الراوي بالاصل
والفرع ونظير ذلك مسجد الجامع لانه الجامع احسن من المسجد لاختصاص
الجامع عن المسجد باقامة الجمعة فيه فالإضافة في ذلك من اضافة الاعم الى الاخص
قوله وهي اي اضافة الاعم الى الاخص نادرة الوقوع في كلام العرب لا
يتبادر الذهن اليها لندرتها بالنسبة الى الإضافة اي الحقيقة قوله ولو زاد
ال في راوي اي يقال الراوي الاصل اي حذفه اي الراوي فقال ولم ينكره الاصل
قوله كراويه متعلق بالاصل والضمير للخبر وقوله وهو اي الاصل شيخه اي
الراوي وقوله مقدم خبر ان وقوله علم اي الخبر الذي وقوله شيخ راويه اي وهو
اصله قوله وكونه في الصحيحين اي في كل منهما او في احدهما كما اشار الى ذلك
الشئ بالتعليل لا فائدة ذلك تقديم ما في احدهما على ما في غيرهما بخلاف ما لو حمل على
ما في كل منهما فقط كما حمله عليه بعض الشارحين لانه وان افاد تقديم ما فيهما
مما علم ما في احدهما فعينه معلوماً يستفاد من المعلوم كما اوضح ذلك بعض
المحققين قوله لانه القول اقوي في الدلالة على التشريع من الفعل لاحتمال

الفعل اختصاصه صلى الله عليه وسلم والفعل اقوي من التقرير لان التقرير بطريق
من الاحتمال ما لا يطرق الفعل الوقودي ومن هنا اختلف في دلالة التقرير
على التثريب بخلاف الفعل قوله والفصيح على غيره استشكل بانه يقتضي
صدور غير الفصيح عنه صلى الله عليه وسلم واجيب بانه قد يصدر عن وجه
التنزيل لمن لفته ذلك وبان الفصيح اقترن بالعلامة على كونه لفظ النبي
صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره فانه يشعر بكونه مرويا بالمعنى لكن لا يخفي ان
التعليل بالاحتمال فيه تجويز النطق بغير الفصيح فالجواب عن الاول اوضح
ويقويه قول بعضهم شعر ان الملوكة وان جلت ما صيها لها مع السوقة الا
سرار والسر هكذا قيل ولك ان تقول ان تقديم الفصيح لا يدل على وقوع غير
الفصيح منه صلى الله عليه وسلم لانها المتأخر اعتبارا عند وجود المتقدم
والالغاء لاحد امرين ما ذكرنا المدم صدور عنه صلى الله عليه وسلم او بكونه
مرويا بالمعنى وهذا هو اللائق بالادب بعد صلى الله عليه وسلم ويدل ذلك
تخصيص التنزيل لاهل اللغات بالفصيح المقابل للافصح ولم يذكر واذا ذلك
مقابل الفصيح قوله والمدني ما ورد بعد الهجرة اي ولو صدر عن الشارع
بغير المدينة وهذا الحسن من قول بعضهم ان المكي ما نزل بمكة والمدني ما نزل
بالمدينة لانه يجوز له الاعتذار بالحاق القليل بالكثير بخلاف الاول قوله
والشعر بعنوشان الرسول صلى الله عليه وسلم لان علق شأنه صلى الله عليه وسلم

لم يزل

لم يزل في ازدياد وتجدد شيئا فشيئا على الدوام فما شعر بعنوشانه فهو
متأخر قوله مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه الخ فالحديث الاول
عام في الرجال والنساء خاص باهل الردة مقرون بعللة القتل وهي تبديل الدين
فخرج على الثاني الخاص بالنساء العام في الحريات والمرئيات لقرون الاول بعللة
الحكم دون الثاني قوله لانه اول علل ارتباط الحكم بالعللة لزيادة الاهتمام فيه
بتقديم العلة قوله فيقال تعظيما للمعبود اي فلم يكتفى بمجرد القيام الي
الصلوة بل ثبت فيه عليه القيام لطلب بان في ذلك تعظيما للمعبود بالقيام
بين يديه على طهارة قوله الايم احق بنفسها من وليها لدلالته بحسب الظاهر
على ترك ويجهل نفسها وان احتمل تاويله بانه لا يزوجه الا باذنها الصريح بخلاف البكر
فان سكوتها كاف في فعله تقدير دلالة على ترك ويجهل نفسها يقدم عليه الحديث الاول
بافيه من التكرير الدال على تقوية الحكم وتلاويه قوله غير الشرطيتين اما
الشرطيتان فقد تقدم حكمهما قوله والجمع المعروف اي وبخلاف الجمع المعروف
قوله فيبعد احتمالاه فيه اشارة الى ان قول المتن لاحتماله العهد معناه
احتمالا قويا وليس المعنى انه يحتمله دون الجمع قوله الغالب خبرات
اي هو الغالب قوله والاقل تخصيصا معطوف على ما قبل قوله وعندى و
ليسى داخلان في حيزه قوله فيكون الاول اقوي اي يجمع دلالة بين الوضع
وقصد المتكلم فيكون اقوي من الثاني والثالث ويستفاد من هذا ان الثالث

اقوي من الثاني لوجود القصد فيه دون الثاني قوله والناقل اي والدليل
الناقل قوله لان الاول فيه زيادة على الاصل اذ يقيّد حكماً شرعياً ليس موجوداً
في الاصل قوله بان يقدر تاخر المقدّر اي الدليل المقدّر للاصل وقوله ليفيد
تأسياعلة يقدر قوله حديث من متى ناقل عن الاصل والثاني مقرره
فيقدم الاول عند الشافعي ومن قال بقوله ويقدم الثاني عند ابي حنيفة ومن
يتبعه قوله لان الاصل عدمها لا يخفى ان هذه العلة لا تختص بالطلاق و
العناق بل تجري في جميعها ان الاصل في كل حادث عدمه فلا بد من دليل عليه
قوله لتحقيق وقوعه تعليل لا قوي قدم عليه للاهتمام والضرر في وقوعه
للخير يعني مضمونه نفي العبارة شبه استخدام لان الضرر في به للخير يعني
لنقطه قوله لان المراد بالامر فيه اي في قوله والامر على الاباحة قوله وهما
اي الايجاب والطلب اي الامر للايجاب والطلب قوله لما في الاول من
اليسر وعدم الحرج اورد عليه ان هذا موجوداً في الخطر كالا باحة مع انه يقدم
الخطر وقد يجاب بالفرق بين ايجاب الحد ومجرد الخطر بان في الثاني احتياطاً
مع امكان التجنب بخلاف الحد فان فيه عقوبة مخففة وقد بنيت الشريعة
على اليسر فيرجح ما فيه يسر لجرأته على وفقها فليتامل قوله بالقياس الباء
سببية قوله والوصفي اي المنسوب لخطاب الوصع على التكليفي اي
المنسوب لخطاب التكليف قوله والموافق دليلاً اخراي من كتاب اوسنة

اوجماع

اوجماع او قياس قوله اي في ما اي في محل فيه لان حيث ظرف مكان قوله
يعني ان الخبر من المتعارضين التي توضيح ما ذكره ان الحلال والحرام وعلم
القضا المستفاد من قوله اقضاكم عام والفرأيض المستفاد من قوله افرضكم خاص
والخاص مقدم على العام فيخص العام به جمعا بين الدليلين وقوله اصرح
منه يعني ان الحلال والحرام عام مصرح به وعلم القضا غير مصرح به بل مستفاد
من اقضاكم علي كما اوضح ذلك بعض المحققين قوله لانه لا يوم في الفسخ اي
ظهور الفسخ واما تجرده فمحال قوله واجماع الصحابة على اجماع غيرهم
يعني اذا نقل اجماعان متعارضان بخبر آحاد فيقدم اجماع الصحابة على اجماع
غيرهم واما تحقق اجماعين متعارضين فمحال اذا خرق الاجماع الاول حوام
فقرض المتعارض بينهما لا يمكن سمّا الا بهذا التأويل كما نبه علي نبه على ذلك
بعض المحققين قوله لضعف الثاني بالخلاف في حجته الخ جواب
عما قيل ان الترجيح لموافقة العوام يناقضه ما قدمه اول الاجماع من انه لا
عبء بوفاق العوام في حجة الاجماع اتفاقاً وحاصل الجواب ان ما ذكره هنا
من الترجيح منبر على ما نقله الآمدي من الخلاف في اعتبار العوام في حجة
الاجماع وان لم يسلم المصم الخلاف فان نفيه اياه لا يمنع من التفريع على رأي
من اشتبه واجاب بعضهم بانه يكفي في الترجيح بالشئ القول به في الجملة
قوله والاصح متساوي المتواترين اي متساو اذا لا يتصور التفاضل

بين القطعيتين العقلية كما مر قوله من كتاب سنة بيان المتواترين
قوله لقوة الظن اي ظن الحكم قوله اي فوعه من جنس اصله اشار
بهذا التفسير الي ان معنى سنن القياس هنا غير معناه السابق في شروط الحكم
الاصل فان معناه ثم ما خرج عن منهاج القياس لا يعني كما مر تفسيره في كلام الم
قوله اي بوجودها اشارة الي تقدير مضاف في قوله بالعلة اي بوجود العلة
قوله كما مر في مراتب النص اي اللفظ الوارد في الكتاب او السنة
النص اي في مدلوله والظاهر الخ ما مر قوله والذاتية كالطعم والاسكا
اشارة الى ان الذاتية هي الوصف القائم بالذات كالطعم في البر والاسكار في الخمر
والحكمة هي الوصف الذي ثبت تعلقه شرعا بالحل كالطهارة والنجاسة اشارة
الى الخطابين التكليفي والوضعي قوله لان القليلة اسم اي لقلة العا
قوله وان احتيط به كما تقدم اي في قوله والعذب على المباح في الاصح قوله
على تعليل اصلها اطلق الاصل هنا على الحكم وسمى اصلها لاخذها واستنباطها منه
كما اشار اليه الشم بقوله الاخذة منه قوله والوافقة للاصول اي
التواعد للمجتهدين في الشرعية قوله بكثرة ما يشهد لها اي بالاعتبار قوله اي
الاجماع القطعي توضيح لما اشار اليه في المتن بالغاء الشيرة الى الترتيب مع التعيب
حيث جعل النص مرتبة بعد الاجماع والظنين مرتبة بعد القطعيتين فليعلم
من ذلك تقديم الاجماع على النص وتقديم القطعي على الظني فالاجماع الظني

مقدم

مقدم على النص القطعي والاجماع الظني مقدم على النص الظني قوله وقيل
فالاجماع الى اخر ما تقدم اي بتقديم النص على الاجماع وابقاء ما بعدها من
المراتب على حاله قوله ما قبلها وما بعدها كما تقدم اي فالايام فالشبر والدوران
فالناسبة فالشبه قوله واضح من تعاريفها السابقة اما الموضوع من تعريف
الايام فلا ينبغي على ان التعليل من كلام الشارع واما تعريف الشبر فينبغي علمه
من استنباط المجتهد والنص يقدم على الاستنباط وتعريف الشبه بانه منزلة
بين المناسبة والطرده مصرح بتقديم المناسبة عليه قوله ورجحان الشبر على المناسبة
اي ووجه رجحان الشبر على المناسبة وكذا يقتضي ما قبله وما بعده قوله على
لارضة مثلا اشارة الى ما مر من انه قد يشتمل على اثره او حكمه قوله وغير المركب
اي القياس المركب الاصل او الوصف قوله ان قيل وقد مر انه مقبول عند
الخلافيين وتقدم ترجيح مقابله كما اشار الى ذلك هنا بقوله ان قبل قوله
وقد قال به جملة اعتراضية بين قوله ورجح وما تعلق به وهو قوله على غيره اي
غير المركب قوله لان الحقيقي لا يتوقف على شيء مما مر من ان الحقيقي
ما يتوقف في نفسه من غير توقف على عرف او غيره قوله بخلاف العرفي
اي فانه متوقف على الاطلاع على العرف قوله والعرفي متوقف عليه اي على
صحة التعليل مثال تقدم الحقيقي على الشرعي الذي مبدا خلق آدمي كالطين مع
قول المخالف ما يعي يوجب الفصل كالحوض لانه وصف للفعل القائم هو

اي ذلك الحكم به اي بالنقل ومعنى قيامه به تعلقه كما في تعلق الوجوب
بالوجوب قوله بما ذكر اي من الوصف الحقيقي وما بعده من العرفي والشرعي
دفع ذلك ما يتوهم من عود الوجود الى ما قبله وهو الشرعي فقط وكذا القول
في قوله منه مثال ذلك الطعم في التنازع مع قول المخالف فيه عدم الكيل لانه
من عدم المضاف اي الصادق بالوجود كما مر قوله لظهور مناسبة الباطنة
فيه اشارة الى ان المراد بالباطنة هنا ذات المناسبة الظاهرة وبالاشارة ما لم
تظهر مناسبة وليس المراد بالباطنة القابلة للعرف والموتر في تعريف العلة قوله
والطردة المنعكسة اي المستانزم وجودها لوجود الحكم وعدمها لعدم قوله
على الطردة فقط اي المستانزم وجودها لوجود الحكم لا لعدمها لعدم والمنعكسة
فقط هي المستانزم عدمها لعدم الحكم لا وجودها لوجوده قوله اشد من ضعف
الاولي بعدم الاطراد لان الوجود اظهر منه عدم والتخلف فيه اشد ضعفا
قوله وفي التعدية والقاصرة اقوال لم يخرج منها شيئا لا بتنايها على الرجوع
عنده وهو تعدد العلة قوله لانفاء علة اي من الانفراد بالتعدي قوله
اي الشرعية نسبة الى التبع لان محدودها مسموع من الشارع قوله لان الاول
اقتضى الى التعريف اي من الكشف والايضاح قوله اما الحدود العقلية
نسبة الى العقل لان محدودها عقلي قوله فلا يتعلق بها الفرض هنالك
الفرض هنا متعلق بالرجحان الشرعية قوله يقيد كنه الحقيقة اي معرفة

كنها

في هذا والنظر في الرخص قوله ويرجع العرف الى الشرع والحدود

كنها قوله والاعم على الاخص اي يقدم الحد الاعم معنى الاخص فيه لكونه
يتناول زيادة على ما يتناول الاخر والى ذلك اشار الش بقوله لكثرة السمي
فيه قوله وموافقة نقل السمع واللغة اي يرجح الحد الموافق لنقل السمع
واللغة على التعريف بما يخالف ذلك قوله على الاخر اي على طريق اكتساب
الحد الاخر قوله وتقديم بعض صور النص من مسالك العلة على بعض نحو
العلة كذا من اجل كذا او نحو ذلك قوله وتقديم بعض صور للناسب اي كالفرق
على الحاجي الى آخر ما مر قوله بان يبذل هو معنى است فراغ الوسع وقوله كتاب
تمام طاقته هو تفسير الوسع هكذا قيل ولك ان تقول ان قوله تمام طاقته هو ماخوذ
من قوله است فراغ الوسع فان است فراغ هو الا فراغ بمبالغة كما تفيد السين ولا
يخفي ان فراغ الوسع على وجه المبالغة هو بذل تمام الطاقة ثم ان الوسع بالضم
هو المقدور لا القدرة المعبر عنها بالطاقة فتوله تمام طاقة تفيد الحاصل المعنى
قوله من حيث انه فقيه هذه الحيثية ماخوذة من تعليق الاست فراغ بالفقيه
فلا حاجة الى قول ابن الحاجب شرعي لان قيد الحيثية الماخوذ من الفقيه موضوع
في محل شرعي المريد فيخرج به ما يحتز بشرعي منه وهو است فراغ الفقيه الوسع
لتحصيل طوع بحكم غير شرعي لانه است فراغ لذلك لانه حيث انه فقيه ولذا لم يصح
به بعد ذلك في المحترزات استفناؤه بقوله فلا حاجة الى كانه على ذلك بعض
المحققين قوله لتحصيل قطع بحكم عقلي قيد بالعقلي لان القطع بحكم شرعي

بمعنى
كتاب
بمعنى
الطاقة

حاصل بالضرورة من غير توقف على اجتهاد قوله والنظر المحصل انتهى كذلك
يؤخذ مما مر في تعريف الفقه قوله كان احسن ليوافق ما مر من اعتبار
جميع الاحكام مع الاشارة الى ان المراد بالعلم فيما سبق اليه النظر يعني التهيؤ
اشارك ذلك بقوله والفتية في التعريف بمعنى التهيؤ للفقه الخ لكن لا يخفى ان
ما هنا وان لم يلائم ما سبق لكنه هو الملائم لما سيأتي من جواز تجري الاجتهاد
على الراجح قوله فيما تقدم نقله عنه اي في منع اللوائح اي في اوائل الكتاب
اي الشرح قوله من حيث التحقيق به اي كونه فقهيا لا من حيث مفهومه
قوله حتى يعتبر علة للكمال النقي وحقى بمعنى كي قوله وقيل ضرورة هو
بالاضافة الى الضير قوله على هذا اي القول للعلم الضروري اي من صدق
العاقل على ذي العلم النظري من هذه الخبيثة لانه حيث انضافه بالنظر
لانه يصدق على من لا يتأقظ النظر كاليه قوله اي شديد الفهم تفسير لفتية
اذ الفتية لغة الفهم وفعل البالغة وقوله بالطبع تفسير للمراد من النفس قوله
كما تقدم سند لقوله في الحجية قوله من معاني وبيان بيان لقوله وبلاغة
قوله بدلالة عليها الباء السببية وفيه اشارة الى ان معنى تعلق الاحكام بذلك
ارتباطها به ارتباطا بالمسبب بالسبب قوله اي المتوسط في هذه العلوم تفسير
لقوله ذو الدرجة الوسطى لغة الخ وفي قوله هذه العلوم اشارة الى ان قوله وما
بعده نصب على الظرفية المجازية قوله اي موافقها تفسير لايات الاحكام ولما
قوله وان

قوله وان لم يحفظها فيه اشارة الى ان المراد بالمتون فصوص الاحكام في الكتاب
والسنة فيلحقها في احاديث الاحكام ان يكون عنده من الاصول ما اذا راجعه
فلم يجد فيه ما يدل في الواقعة ظن انه لافق فيها ومثل الرافعي ذلك الاصل بين
ابي داود قوله فلانه يعرف به كيفية الاستنباط اذ لا يمكن الاستنباط من
الدلة التفصيلية بدون معرفة القواعد الكلية الباعثة عن احوالها قوله
وغيرها اي وغير كيفية الاستنباط مما يحتاج اليه الاستنباط كشرائط القياس
ورابط قبول الرواية ونحوها فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم اي بل زاد التوغل
فيها الى ان تصير ملكة له وضم اليها ذكر من الاحاطة بمعظم قواعد الشرع ومما
رستها بحيث يكتب قوة يفهم بها مقصود الشارع لا لكونه صفة فيه اي في المجتهد
بمعنى ان لا يوصف بالاجتهاد الذي هو الاقتدار على الاستنباط بدون كونه
خيرا بذكر بل يتصف بالاجتهاد بدون ذلك لكن يشترط في ايقاع الاجتهاد
ان يكون خيرا بذكر لكن اذا اراد الاجتهاد بالفعل اشترط كونه خيرا بذلك
قوله لا اعتبار به اشارة الى ان المخرق مع كونه حراما لا اعتداد به في الاستنباط
قوله والناسخ والمنسوخ اي بانه هذا ناسخ وهذا منسوخ والا فالعلم
بتقدم الناسخ من حيث هو على المنسوخ كذلك داخل في قوله السابق واصولا
كاتبه عليه بعضهم وكذا القول في قوله وشروط التواتر والاحاد اي ان هذا
متواتر وذلك احاد واما العلم بحال التواتر والاحاد من حيث هما فدخل

في قوله واصولاً وقس على ذلك قوله والتصحيح وحال الرواة قوله
ولا حاجة اليه على قول الأكثر بعد الفهم لانهم ان كانوا كلهم عدو^ا لم يتوقف قبول
روايته على تعريف احوالهم فلا معنى لتوقف ايقاع الاجتهاد عليه كما قال الحال
ابن ابي شريف رحمه الله تعالى ولك ان تقول بل يحتاج اليه لان رواية الكابر
المتحابة مقدمة على رواية اصاغرهم وموافق قوله^ا العلم منهم مقدم على موافق
قوله^ا غيره وذلك متوقف على معرفة الاكابر والاصاغر والاعلم وغيرهم واقوالهم
وانما يعرف ذلك بمعرفة احوالهم انتهى ولتقابل ان يقول كلام الشافعي ان روايته
مقبولة لا تتوقف على معرفة سيدهم واهوالهم واما رواية بعضهم لبعض فامر
اخر يعلم من بحث المرجحات قوله^ا ولا تفاريع الفقه قدر لافي هذا وما
بعده للاشارة الى ان النفي منصب على كل فرد فرد لا على المجموع من حيث هو مجموع
قوله^ا لانها انما تكون بعد الاجتهاد اي فلو جعلت شرطاً لنزوم الدور لتوقف كل
منها على الاخر ولتقابل ان يقول ان اريد التفاريع الناشئة عن اجتهاد ذلك
المجتهد فالدور ظاهر لكن لا معنى لعدم اشتراط حفظها اذ الشرط لا يتصور الا فيما
يمكن وجوده وعدمه وان اريد التفاريع الناشئة عن مجتهد اخر فلا معنى له
ايضاً اذ المجتهد لا يقلد مجتهداً فكيف يتأيت اشتراط حفظها حتى ينفي ويتجه ان
يقال التفاريع من حيث هي متوقفة على الاجتهاد من حيث هو فلو جعلت شرطاً
فيه لنزوم الدور فالامكان على بابه اذ لا يخفى ان امكان حصول الناشئ متوقف على
حصول

٩٤
حصول منشا^ه فلا يقال كان الاظهر ان يقول لا تحصل بدل لا تمكن اذ المتوقف
هو الحصول لا الامكان قوله^ا وقيل يشترط ليعتمد على قوله يستفاد من هذا
التعليل انه لا خلاف في الحقيقة بين القولين اذ لم يتوارد على محل واحد فان اشترط^ط
العدالة لاعتماد قوله^ا لا ينافي عدم اشتراطها للاجتهاد اذ الفاسق يلزمه الاخذ
باجتهاد نفسه وان لم يجوز اعتماد قوله^ا وبهذا صرح ابو زرعة متفقاً للزركشي
في جعله هذا القول مقابلاً للاصح قوله^ا اي عن القرنية الصارفة اشارة
الى ان البحث في الحقيقة عن القرنية الصارفة لا عن اللفظ والى هذا يشير المتن
فان قوله هل معه قرنية اذ يفيد ان البحث عن اللفظ من حيث القرنية لا من حيث
ذاته فما ذكره الشافعي زيادة ايضاح قوله^ا وهذا اي البحث عن المعارض اولى لا
واجب اي كما يشير اليه تغيير الاسلوب فان المناسب للاسلوب ان يقول والبحث
عن المعارض قوله^ا ومن حكاية هذا الخلاف عطف على قوله من انه يتمسك
بالعام وهو راجع الى اللفظ هل معه قرنية تصرفه فنجو^ا الامر من بيان لما تقدم
قوله^ا والتصحيح جواز جزئ الاجتهاد ولا يخفى ان هذا لا يلائم ما مر في
تعريف الفقه من انه العلم بجميع الاحكام قوله^ا او من مجتهد كامل مثل ذلك
ان يعلمها من مجتهد في ذلك الباب قوله^ا لقد رتبته على اليقين بالتلقي من
الوحي او رتبته عليه ان هذا الدليل لا يتم على القائلين بالاجتهاد له صلى الله عليه
وسلم مطلقاً بل على القائلين بان الاجتهاد قد ينحطى واما القائلون بانه لا ينحطى

فلا يتم الدليل عليهم بانحصار بسبب اليقين في التلقي من الوحي بل بسبب اليقين
عندهم امران التلقي من الوحي والتلقي من الاجتهاد وقام الدليل على الخصم لا يتأتى
مع عدم تسليمه قوله ورد بان انزال الوحي ليس في قدرته رد ايضا بان
اليقين لا ينحصر في الوحي على الصواب من ان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ
قوله وثالثها الجواز والوقوع لخذ التعيم للجواز والوقوع منه تعميم الاول لها
قوله واشاعة هذا القول عبر المصير بالصواب اي الشعر بان مقابله خطأ
قوله واعترض بانه لو كان عنده وحي في ذلك لبلغه للناس لا يخفى اليقين
لا ينحصر في الوحي على القول بان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ بل في تنقيح الحكم
منه صلى الله عليه وسلم بوحى او اجتهاد منه وقد يقال ان اقتصار المعترض على الوحي
لكونه متفقا عليه قوله واستدل على الوقوع بانه صلى الله عليه وسلم حكم
سعد ابن معاذ الخ ورد عليه من جهة المانع ان المسئلة علمية وهذا خبر واحد
يفيد ظن الوقوع لا القطع به واجيب بان من تتبع ما ورد في السنة من ذلك
ظفر بما يفيد مجموعه التواتر المصنوي قوله كحدث العالم فيه اشارة الى ان
المراد بالعقليات ما لا يتوقف على سماع كحدث العالم او ثبوت الباري وصفة
وبعثة الرسل قوله وما في الاسلام هذه السئلة اعم مما صدرت به السئلة
لعومها لما ثبت بالعقل وحده كوجود الباري اذ لو توقف على السمع للزم الدور
كما خرج به في اصول الدين وما ثبت بها كتحجيد سبحانه وما ثبت بالسمع فقط
كالخشر

200
كالخشر والجزء ووجوب الصلوة وتحريم الزنا قوله او بعضه المراد ببعض
ما علم من الدين بالضرورة اصليا كان كالخشر او فرعيا كالصلوة الخمس اذ الكلام فيها
يكفر به وقوله وكنا في بعثة محمد صلى الله عليه وسلم مثال لنا في الاسلام كله قوله
قيل مطلقا اي قيل في تقرير كلام الجاهل والعنبري لا يأتى المجتهد في القطعيات المخطئ
فيها للاجتهاد مطلقا مسلما كان او كافرا وقيل في تقرير قولها انها انما نفيها عنه الاثم
بشرط كونه مسلما فان كان كافرا اثم وهذا كما قال بعضهم هو اللائق بهما دون الاول
قوله وقد حكى الاجماع على خلاف قولها قبل ظهورها اي في جميع الاعصار اللاحق
الصحابة فمن بعدهم عصر بعد عصر على قتال الكفار وانهم في النار يلا فرق بين مجتهد
ومعانيد قوله ثم قال الاولان حكم الله فيها اي فالاحكام ته في المسئلة معينا
بل حكم الله فيها تابع لظن المجتهد الخ اي تابع لذلك من حيث نقله التجيزي قوله
وقال الثلاثة الباقية هناك اي ليسى الله تعالى في المسئلة حكم معين ولكن فيها شيء
او حكم الله تعالى كان به فيها قوله اصاب اجتهاد اي لبذله وسعه لاحكاما لكونه
لم يهادف حكم الله فيها وابتداء البذل دفعه وايضا ع الاجتهاد في محله لانتهاء العلم
مصادفة لحكم الله تعالى قوله والله تعالى فيها اي في المسئلة حكم اي معين فمن
اصابه فهو المصيب ومن اخطاه فهو المخطئ لقوة المقابل هنا عبر بالاصح اي الشعر
بقوة المقابل وانه صحيح يعني ولضعف المقابل فيما لا قاطع فيها عبر فيما تقدم
بالصحيح الشعر بفساد مقابله قوله ومتى قصر المجتهد اي المتصف بصفات

الاجتهاد المستجمع لشرائطه وان لم يكن مجتهداً في المسألة التي قصر فيها اذ الاجتهاد
 است فراغ الفقيه الواسع كما مر قوله من فصل الخصومات بيان لمصلحة نصيب
 الحاكم قوله فان خالف الحكم نصاً اي في معناه بدليل مقابلته بظاهر جلياً والظاهر
 الجلي اما نص يعين لفظ كتاب او سنة واما قياس ولذا جعله غاية للظاهر
 الجلي قوله وهو القياس الجلي لاخذ غاية للظاهر الجلي والغاية بعض
 المخيا قوله نقض اخذه من قول المتن الاتي نقض حكمه قوله بخلاف
 اجتهاده اي بان اداه اجتهاده الى شئ فلم يحكم به وقد غيره كما قرره الش
 ومثل ذلك ما لو تمت من الاجتهاد فلم يفعل وقوله بان يقال في
 حكمه احد الخ تفسير لقوله بخلاف نص امامه الخ قوله ثم تغير اجتهاده
 الى بطلانه فان قيل في هذا انقضى للاجتهاد بالاجتهاد اجيب بانه انما يكون
 نقضاً لو ابطالنا ما مضى وحكمنا بغير منها من اول الامر كما بانه عليه السعد التقا
 في حاشيته المصنف قوله فيا ذكر اي من تزوج المرأة بغير ولي وقوله فحكمه
 حكمه اي فانها تحرم عليه بسبب تغير الاجتهاد ولو حكم حاكم بالصححة قوله
 بافتائه باتلافه اي بان افنى باتلاف شئ ثم تبين انه لا يجوز اتلافه قوله
 ليكف عن العمل او عن اتمامه ان كان شرع فيه قوله كالنص اي في معناه
 بان لا يحتل غيره مع كونه متواتراً كالكتاب لانه مثال للقاطع ومثل النص
 الاجماع كما اشار اليه بالكاف قوله ونسب اي القول بتردد الشافعي في الوقف

قال بعضهم

قال بعضهم وهذا هو الظاهر ومحمّل ونسب التردد فيه اي في الوقوع اليه
 انتهى وهذا الظاهر من قوله فحصل من ذلك خلاف يدل على ان الظاهر الثاني
 واما حمله الخلاف الصادر من الشافعي في الجواز على فهم وقيل في الوقوع على آخر
 فخلافاً للظاهر فليتامل قوله ويكون ذلك القول هو لفظ الحديث اي
 اوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول لو قلت نعم لوجبت اي بايجاب
 الله تعالى وان يقول لولا ان اسق على امتي لامرهم الخ اي لامرهم بامر الله تعالى
 قوله والتحخير تجوز الزك في الجملة لا تجوز الفعل وتجوز الترك على السوا
 والا امتنع اجتماعه مع الطلب فلا يفتح كونه قرينة كما بانه على ذلك بعض
 المحققين قوله فخرج اخذ غير القول من الفعل والتقرير عليه فليست بتقليد
 ذكر بعض الشارحين ان التعبير باخذ القول هو النسخة القديمة وان للص
 ضرب على القول وكتب بدله المذهب ليعم الفعل والتقرير اذ ليس من شرط المذهب
 ان يكون قولاً كما ذكره امام الحرمين معترضاً على من عثر بالقول واجيب عنه
 بان القول يطلق على الرأي والاعتقاد المدلول عليه باللفظ تارة وبالفعل تارة
 وبالتقرير المقرون بما يدل على ادعاءه تارة اخرى وهذا الاطلاق قد يشاع
 حتى كانه حقيقة عرفية وعلى مقتضى هذا الجواب جرى المولي سعد الدين
 فحمل القول في كلام المصنف كما بن الحاجب على ما يعم الفعل والتقرير ولا يخفى ان
 هذا مخالف لما جرى عليه السمع فليتامل في وجه العدول قوله بناء على

ضرب بدل

وجوب البحث عنه اعترض بانه مبني على مرجوح كما علم مما مر فالاولي في التوجيه
ان يقال لان معرفة الدليل من الجهة التي باعتبارها يفيد الحكم لا تكون الا للمجتهد قوله
ويلزم غير المجتهد اي المطلق عاميا كان او غيره فيدخل في غيره المجتهد في بعض مسائل
النفقة او بعض ابوابه كالزنا يرضى بناء على جواز تجزئي الاجتهاد وقد تقدم انه
الراجح فنقل فيما لا يتدر على الاجتهاد منه قوله لان له صلاحية اخذ الحكم
اجيب بان المدار في عدم التقليد على الصلاحية الكاملة لا الصلاحية في الجملة
قوله اي من هو بصفات الاجتهاد اخذه من العطف على المجتهد بالفعل الذي
هو فان الحكم باجتهاده اذ العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف
عليه قوله ويتجدد له ما يقتضي الرجوع اي من الادلة لامن الاجتهاد في الدليل
المتجدد بدليل قوله وجب عليه تجديد النظر فيها قوله كان اخذ الشيء من
غير دليل يدل عليه اي في كلا الصورتين صورة التجدد وعدمه اما في الثانية
فظاهر اذ لا دليل اصلا واما في الاولى فلانه لا يتذكر الدليل الاول لم يعلم اي الدليلين
هو الدال اذ فرض للسئلة انه لم ينظر في الدليل المتجدد والى ذلك اشار الشافعي بقوله
من غير دليل يدل عليه قوله تقليد المفضول اي في الواقع كما يرشد اليه قول الشافعي
من اياتي قريبا بخلاف من اعتقده مفضولا كالواقع ولانه لو اراد المفضول بحسب
الاعتقاد لم يأت حينئذ التفضيل الا في قوله ثانيا لا يجوز يعني وان اعتقده
فاضلا فيجب البحث عنه والى ذلك يشير قول الشافعي قريبا بخلاف من منع مطلقا

لعدم

لعدم تعيينه اي الارجح لعدم وجوب تقليده قوله بخلاف من منع مطلقا اي من
غير تفضيل بين ان يعتقده فاضلا او مساويا وبين ان يعتقده مفضولا اي فان
من منع مطلقا اي من غير تفضيل يقول بوجوب البحث عن الارجح وفي قوله بخلاف من
منع مطلقا اشار الى ان عدم وجوب البحث عن الارجح يتفرغ عن الاول ايضا فلا
يختص بالمفضل قوله فان اعتقد رجحان واحد منهم فتبين اورد عليه ان هذا عين
قوله يجوز لاعتقده فاضلا او مساويا اي لا مفضولا كما صرح به الشافعي فهو تكرار معه بلا
خفا انتهى وفيه نظر لان هذا يجوز المساوي وذلك يقيى الافضل فليس تكرارا معه
وهو ظاهر قوله وهذه المسئلة مبنية على وجوب البحث عن الارجح اي الذي
هو المرجوح عند المص لا على المختار عنه الذي هو عدم وجوب البحث فلا اشكال في كلامه
قوله وعورض بحجية الاجماع بعدموت الجمعين لا يخفى ان في كلام المانع ما
يتضمن الاعتراف بهذه المعارضة اذ لا فائدة لمعرفة للتفق عليه الا لبيان علو فقه وعدم
فرقه فكيف يجتمع هذا مع قوله لا يبقا لقوله ليت قوله ان نقله مجتهد في مذهبه
هو غير المعبر عنه فيما مر بمجتهد المذهب قوله هذا راجع الى الاول اي من عرف
بالاهلية وقوله هذا راجع الى الثاني اي انتصابه للفتيا والناس مستفتون له
في كلامه لن ونشر مرتب وفيما ذكره الشافعي مخالفة لما اقتضاه كلام بعض المتأخرين
من رجوع الامر الى الثاني وهو من ظن اهلا والاصح وجوب البحث عن علمه هذا
لا ينافي قوله ويجوز استغناء من عرف الخ لان وجوب البحث من جملة الطرق

الشافعي

لمعرفة الاهلية اوظفها قوله وقيل لا بد من البحث عنها اي باطنا قوله
والاكفاء بخبر الواحد اي من يقبل خبره وهو العدل كما لا يخفى قال النووي رضي الله
عنه وهذا محمول على من عنده معرفة يميز بها اللبس من غيره ولا يفيد في ذلك
خبر واحد العامة لكثرة ما يتطرق اليه من التلبس في ذلك انتهى قوله عليه اي العالم
هو كما قال بعضهم شامل للمقلد فيجب عليه ان يثبت ملخذه في نصوص امامه اذا طلب
منه ذلك قوله اي والحالة اشارة الى ان الواو لا للعطف على مقتدر قبلها ان
كان مجتهدا وان لم يكن مجتهدا لانه يستلزم ان المجتهد ينبغي بمذهب مجتهد مع انه
غير سابق قوله اطلع على ما اخذه واعتقده قضيته كما قال بعضهم ان مثل ابن
شريح لا يفتي بحكم على مذهب مالك مثلاً لعدم اعتقاده ولا يفتي على مذهب
الشافعي الا باطلاع على ما اخذه اي دليله واعتقده قوله بخلاف غيره اي غير القادر
المذكور فيدخل في غيره مجتهد الفتوى وهو كما مر للبحر القادر على الترجيح دون التفرع
قال بعضهم وفي تسميته مجتهد الفتوى مع هذا تناقض لا يخفى انتهى ويمكن ان يقال ان
تسميته بذلك بناء على القول الرابع وهو ما عليه العمل في الاعصار المتأخرة فلا تناقض
قوله وانما يجوز الافتاء للمجتهد اي المطلق كما هو المراد بالمجتهد في قول المتن
وثالثها عند عدم المجتهد قوله ويجوز خلق الزمان عن مجتهد الاستدلال بالآثار
الآتية يدل على ان المراد الجواز الشرعي وظاهر استدلال ابن الحاجب كالامدي ان المراد
به العقلي وفي حواشي الولي سعد الدين ما يشعر بجواز كل منهما قوله اي ان لا يبقى

فيه مجتهد

فيه مجتهد اي وليس المراد بخلق الزمان عنه فقد انه من اصله لانه ينافي الواقع
قوله ما لم يتداع الزمان اي للافتراض تنزل ما قام عليه من القواعد قوله
بعد جواز لانه الاختلاف في ثبوت الوقوع فرع عن الجواز قوله قال البخاري
وهو اهل العلم اي المجتهدون لانصراف الشيء عند الاطلاق الى الكامل قوله و
لمعارضه هذه الاحاديث للاول لا يخفى ان الحديث الاول يدل على عدم الخلو
هذه الاحاديث تدل على ثبوت وقوع الخلو فالاول يعارضها في ثبوت الوقوع فالمنا
اسناد المعارضة اليه لا اليها كما يعرف بادي تأمل قوله دون لا يقع اشارة الى
ان المراد بقوله لم يثبت وقوعه انه لا يقع في مستقبل الزمان كما يرشد اليه قول الشافعي
بان يراد بالشاعة ما قرب منها قوله بان يراد بالشاعة ما قرب منها اي كما يدل
عليه حديث الربيع اللينة التي تأتي من قبل اليمن او الشام على اختلاف الروايتين فتقبض
روح كل مؤمن ومؤمنة ثم يبقى شرار الناس الحديث قوله الى غيره في مثلها انصاح
عما اراده بعض الشارحين كالزركشي بقوله في تلك الحادثة بعينها فان مردهم
بالعين النوع كما مر في نظيره في قولهم اعتبار عين الوصف في عين الحكم قوله ان التز
بان ضم على التماس به قوله ثم في المساوي القرينة على اختصاصه بالمساوي ثم
ينبغي السعي في اعتقاده ارجح اذ الوارد ما يعم الارجح لكان قوله ثم ينبغي السعي
في اعتقاده تحصيل الحاصل قوله اي ثم بعد التزامه ما ذكر في خروجه عنه
اقوال ولم يقل ثلاثة لانه لا يضيغ قول المصنف ثالثا قوله والجواز اي حيث قيل

لوصف

قوله فانه اي غير الملزم اذ لم يجز له الرجوع اي بعد العمل قوله فالملزم
اولى بذلك اي بعدم جواز الرجوع قوله وقد حكيا فيه اي الملزم الجواز اي
مطلقا فيقيد بما قلناه قوله فيما يقع له اي من الجوارث بهذا المذهب تارة
اي في بعض الجوارث وبغيره اخري اي في حادثة اخري وهكذا قوله
بان ياخذ من كل منها الى تصوير للتبع وتفسير له قوله ما هو الاهون اي
من الاحكام قوله فجوز ذلك عطف على خالف عطف مغفل على مجمل قوله
وقد تفقه جملة معترضة افاد بها ان هذا الفرع من فروع الفقه قوله
ويؤخذ منه اي من شمول الامتناع تقييد الجواز السابق فيها اي الملزم وغيره
اي مسائل الاعتقاد قد مر ان مسائل امور الدين قواعد وانها القضايا
الكلية وهو المطابق لاصطلاح ارباب العقول في السائل من انها القضايا في
الكلام كل علم لكن تمثيل الث لها بقوله كحدث العالم الخ ظاهر فوات المراد بالقضايا
الحمولات كالحديث والوجود وغيرها واجيب بان معنى قولنا كحدث العالم اي
من حيث حدوث بثوته فيكون المثال هو قولنا العالم حادث وهي قضية كلية
ومسئلة ذات موضوع ومحمول ولا يمنع من ذلك قوله بعد من الصفات لان
المراد من حيث ثبوتها للباري سبحانه او نفيها عنه قوله وما يجب له اي كالعلم
والقدرة ويمتنع عليه كالجبهة والجسمية وغير ذلك ما سياتي كقوله وله اثابة العالم
وتعذيب الطير الى غير ذلك قوله بل يجب النظر انتقالية قوله لكن لان

مع
المتكلم
المقاييس

المطلوب

المطلوب فيه اي اصول الدين اليقين اي ولا تغني مع التقليد قوله وقال تعين بل
نقال للناس الامم اي مخاطبا للناس قوله وقال الصبري مقابل
قوله فقال كثيرون قوله ويقاس غير الايمان اي بمضمون كلمتي الشهادة
والا فالايان بالمعنى الشرعي وهو التصديق بجميع ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم
وعلم من صدقه بالضرورة شامل لسائر مسائل اصول الدين فلا يقاس عليه قوله
وقيل النظر فيه حرام مقابل للعولين المطوبين في المدن المصروح بهما في الشرح وما
الخلاف ثلاثة اقوال لا يجوز التقليد فيجب النظر بجواز التقليد ولا يجب النظر
يحرم النظر قوله لانه مظنة الوقوع المظنة اسم مكان يظن فيه الشيء قوله
في الشبه والضلال الشبه القياس الحق بالباطل بحيث يحصل التحير والضلال بلوك
طريق لا يؤدي الى المطلوب فيعتقد ما ليس بحق حقا قوله بخلاف التقليد
اي فانه ليس بمظنة لذلك فان الاعتبار في الوجوب النظر على طريق العامة
وما يدعوه احد من الاعراب او غيرهم الايمان اي لاظهاره والا فهو نفس
الادعان قوله من تحرير الادلة بيان لطريق التكلمين وتحرير الادلة تخليصها
عما يخل بوجه الدلالة وتدقيقها تطبقها على المدعى قوله ودفع الشكوك اي
الاحتمالات وقوله والشبه المعارضة للدلالة قوله ففرض كفاية في حق التاهلين
له اشارة الى ان فرض الكفاية يتوجه الى الجميع ويسقط بفعل البعض كما هو الصحيح
قوله من الخوض فيه اي من اجل الخوض فيه قوله وهذا اي ما ذكرناه

في حق غيرهم محله منها الخ قوله وهو العلم بالعقائد اي المعتقدات
وهي المسائل التي هي مستوي اصول الدين كما سبق هذا التعريف ملائم لتعريف
الفقه العلم بالاحكام الخ وفي قوله وهو العلم بالعقائد الخ مع قوله سابقا
اي مسائل الاعتقاد اشارة الى ان اصول الدين مستواه العقائد اي المعتقدات
وعلم الكلام مستواه العلم بتلك العقائد قوله وعن الاشعري اي انه
لا يصح الخ قد راى بانه يصح بالصدور الذي هو عدم الصحة المنقول عن الاشعري
قوله وشنع اقوام عليه رد التشيع بان المعتبر النظر على طريق العامة
كما تقدم قال السعد التفتازاني في شرح المقاصد ليس الخلاف في من يمكن
بلاد الاسلام من الامصار والقري والصحاري فانهم يتفكرون في خلق السموات
والارض بل في من نشأ في شاطئ جبل بوجوب الايمان فام من غير تفكر
هذا حاصل كلامه والحاصل ان العوام ليسوا مقلدين بل ناظرون نظر اشعرياً
كما تقدم في كلام الاعرابي فلا يلزم تكفيرهم قوله مع احتمال شك او وهم
الاضافة بانية اذ الشك احتمالان متقادم سببها والوهم احتمال مرجوع قوله
فلا يكفي اي ان المقلد قطعاً اي اتفاقاً من الاشعري وغيره قوله مع ادني
تردد انما قال ادني يشمل الوهم قوله وهذا اي اشق الثاني من شقي
الترديد هو المعتد في تفسير التقليد وجوازه قوله في الايمان وغيره
متعلق بالاكتفاء قوله فليجزم اي المكلف عقده اي في اعتقاده قوله
فانها

والاشعري

فانها ليست غيره الخ فان الفيرية بالمعنى الاصطلاحي كون الموجودين بحيث
يتصور وجود احدهما مع عدم الاخر اي انه يمكن الانفكاك بينهما ولا يخفى
ان الصفات العلمية ليست غيراً بهذا المعنى كما انها ليست عيناً لعدم اتحادها
مع الذات في المفهوم اما ان اريد بالفيرية المعنى اللغوي وهو عدم الاتحاد في
المفهوم كما هو المتعارف الفيرية الخ زيادة بعضهم وصفاته قوله اي موجود
عن عدم بمعنى انه كان معدوماً فوجد وفيه رد على الفلاسفة في تفسيرهم الحاصل
بالاحتياج الى الموجد فان الحادث بهذا المعنى يصدق على القديم بالزمان قوله
اي يعرض له التغير كما يشاهد اي على الوجه الذي يشاهد فانا نشاهد التغير
كما في باطن السموات والارض وتمام تقرير دليل الحدوث على ما اشتهر ان يقال
العالم اعيان واعراض فالاعراض يدرك تغير بعضها بالشاهدة في النفس كقوله
النطفة علقه ثم مضغة وهكذا وفي الافاق بالحركة بعد السكون وسائر ما
يشاهد من احوال الافلاك وغيرها وبعضها بالدليل وهو طرأ على عدم فان
العدم ينافي القدم واما الاعيان فلانها لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث فالاعيان حادثه اما الصغر فلانها لا تخلو عن الحركة والسكون وهما
حادثان كما عرفت واما الكبري فلانها لا يخلو عن الحوادث لو ثبت في الازل لزم
ثبت الحادث في الازل وهو محال ومانزوم المحال محال فثبت ان العالم حادث
قوله وهو الله الواحد في ذاته فلا تركيب فيه والواحد في خلقه فلا شرك

الاشعري في العلم بالدين

فانها

فيه والواحد في صفاته فلا نظير له قوله اذ لو جاز كونه اثنين الخ جعل التلازم
 في الامكان لا في الوقوع بالنقل لئتم برهان التامع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيها
 الهة الا الله لمستدام قوله تعالى ولعل بعضهم على بعض اي بالقر والغبلة وبهذا
 يندفع ما يقال يجوز ان يتفق من غير تمنع ووجه الاندفاع انه جعل التلازم
 بين الامكانين لا بين الوقوعين يعني لو فرض الالهان فاما ان يكون في احدها
 قدرة على مخالفة الآخر اولا فان لم يكن لزم محضه وان كان لزم محض الآخر سواء
 حصل بينهما مخالفة بالنقل ام لا والى تفصيل ذلك اشار الله بقوله اذ لو جاز له
 قوله الذي لا ضد له غيره اذ لو كان له ضد اخر لما لزم من ارتفاعها محال
 لامتناع ارتفاع الضدين راجع لقوله وعدم وقوعها وقوله واجتماعها راجع
 لقوله فيمتنع وقوع المرادين ففي كلامه لف ونشر غير مرتب قوله فيكون
 مراده هو الاله لعددية قوله ما خوذ من قوله تعالى صنع الله الذي اتقن
 كل شيء اورد عليه ان ذلك لا يكفي في اطلاق الاسم فان العبرة في الاطلاق عند
 الشيخ الاشعري بورد ذلك الاسم بخصوصه لا بورد ما يشق منه قوله
 ولا يشبه بوجه اخر الجوهر الفرد الداخل في قوله الذي لا ينقسم بوجه اي لا
 فعلا ولا وهما ولا فرضا قوله قديم تخرج بما علم التزاما من قوله الله
 اذ الواجب لا يكون الا قديما اذ معنى الواجب الذي لا يحتاج الى غيره في شيء
 فلو كان حادثا مسبوقا بالعدم لاحتاج في الوجود الى الموجد قوله اي لا

الذي يدل

ابتداء

ابتداء لوجوده وسط الشلفظ اي بين الخبرين للاشارة ان الخبر الثاني تفسير
 للخبر الاول قوله ولانتهاء تفسير للقدم بلازمه اذ طر والعدم ينافي القدم
 نعم هو مفهوم البقا وهو الابدية قوله لا احتاج الى محدث اي وذلك ينافي
 وجوب الوجود كما تقر قوله اي في الدنيا للناس اي ولا غيرهم من المخلوقين
 المفهومين بالاولى لان الناس اشرف الخلق باعتبار النوع عند الاشعري يعني ان
 حقيقة البشر افضل من حقيقة غيرهم حتى الملائكة واما عند الماتريدية فمحو
 افضل من خواص الملائكة وعوامهم افضل من عوامهم فغير الملائكة بالطريق
 الاولى وبالجملة فاحترز بقوله للناس عنه تعالى فان حقيقة معلومة له تعالى على
 ما هو عليه من عدم الاحاطة والتحديد بلا شك وفي تعبيره بالحقيقة اشعار بجواز
 اطلاقها عليه تعالى اما الماهية فلا يجوز اطلاقها عليه تعالى لانها سأل عنها بما هو
 مركبة من جنس وفصل وهو سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك قوله واجيب
 بمنع التوقف ان الدليل انما يتم ان لو كان وجوب العلم بذاته تعالى من حيث هو
 بالكنه وليس كذلك بل الواجب هو العلم بالذات بوجه وهو لا يفيد المطلوب
 قوله كما اجاب بها موسى عليه الصلوة والسلام اي فان عدوله عن مطا
 السؤال الذي هو سؤال عن تعيين الحقيقة وهو لا يمكن واشارة الى انه
 سبحانه وتعالى متعال عن ان يسأل عنه بما هو وكيف هو تعالى من ذلك علوا
 كثيرا قوله واختلفوا الخ اختلفوا في الجواز العقلي كما ان قوله ليست معلومة

الاشعري

الآن اختلاف في الوقوع قال الكمال ابن أبي شريف ولم يرجح المص ولا الشئ
شيئا قال البلقيني والصحيح انه لا سبيل للنقل الى ذلك قوله لانه تعالى
منزه عن الحوادث اذ هو واجب الوجود لذاته والواجب هو الذي لا يحتاج في
شيء الى شيء فهو تعالى منزه عن الحدوث لا استلزامه الاحتياج وهذه الامور
حادثة لانها اقسام العالم الحادث بالدليل القطعي عقلا ونقلا فتكون حادثة
بالضرورة قوله ويسمى بالعين جملة معترضة وكذا قوله وهو محل الثاني
المقوم له واحترز بقوله المقوم له عن الحيز اذ هو محل للعرض بطريق تبيينه
للعين ولكن لا يقيومه قوله وقد يقيد بالفرد اي لكونه لا ينقسم فعلا ولا
لاوهما ولا فرضنا قوله هذا اي قوله ولا قطر ولا اوان قوله اذ القطر
مكان مخصوص اي فهو داخل في عموم المكان وقوله كالبلد اي والاقاليم
وقوله والاوان زمان مخصوص اي فهو داخل في عموم الزمان وقوله والداي
الى العطف اي المذكور الحكاية اي المبالغة في التنزيه قوله اي هو موجود
وحده قبل المكان الخ اشارة الى ان الواو في قوله ولا زمان للحال لا للعطف ولا
ينافي هذا كون الواو فيما بعد الزمان للعطف اذ كون الواو في مجموعها للحال
لا ينافي عطف بعضها على بعض لارادة الجمع بينها في الحالة قوله الشاهد بيان
لستر الاشارة لكن في اطلاق الشاهد على العالم بأسره تغليب اذ الشاهد بعضها قوله
ولو شاء ما اخترعه اي ولو شاء ان لا يخرعه ما اخترعه لكن شاء اختراعه
فاخترعه

فاخترعه فهو تعالى فاعل بالاختيار لا بالذات كما تقول الفلاسفة القائلين
بقدم العالم اما بالشخص كما في الافلاك واما بالنوع كما في العناصر فيزعمون ان
ذاته تعالى اقتضت وجود العالم فلا يمكن تخلفه عنه تعالى الله عن ذلك علواً
كثيراً قوله فعال لما يريد استدلال على قوله ثم احدث هذا العالم من غير احتياج
اليه ولو شاء ما اخترعه وقوله ليس كثره شيء استدلال على قوله لم يحدث بابدعه
في ذاته حادث وعلى التنزيهات السابقة في قوله ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض الخ
وفي قوله اولا الذي لا ينقسم الخ قوله المقدر في الازل توجيه للتسمية بالقدر
وانما فسر الله القدر بما ذكر لقول المتن خيره وشره والا فالقدر بالمعني المصدر في ايجاد
الاشياء على قدر مخصوص ولا يضاف الشرائع تعالى اذ بانها يقال خالق الخنازير وان كان
جميع الاشياء صادرة عنه تعالى خيره وشره فان القدر بالمعني المصدر في قرين القضاء
في عبارة المتكلمين فقضا الله سبحانه عند الاشاعة كما في شرح المواقف وغيره وهو
ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره سبحانه وتعالى
ايجاد الاشياء على قدر مخصوص تقدير معين في ذاتها واحوالها قوله كائن
منه بيان للمقدور والا فهو واجب الحذف لا يجوز ذكره الاعل بيان المتعلق قوله
بخلقه وارادته ردة على الفلاسفة في قولهم انه تعالى خالق بذاته بطريق الابداد
قوله اي ما من شأنه ان يعلم اشارة الى ان متعلقات علمه تعالى غير متناهية
وكذا قوله اي ما من شأنه ان يقدر عليه اشارة الى ان متعلقات قدرته تعالى

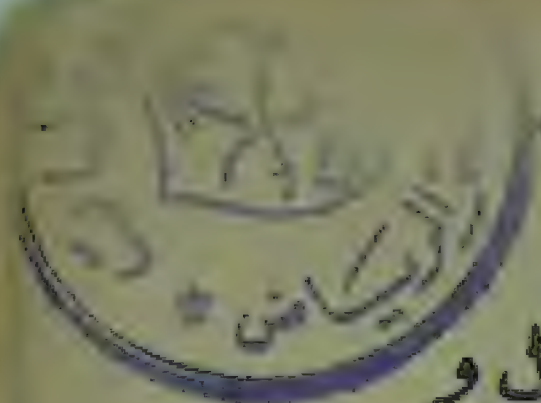
لا تتناها بمعنى ان كل ما تعلقت به بالفعل امكن تعلقه بغيره لا بمعنى
ان كل ما تعلقت به بالفعل غير متناه لاستحالة ذلك اذ كل ما وجد في الخارج
مما تعلقت به القدرة فهو متناه بالضرورة قوله جزئيات وكميات فيه رد على
الفلاسفة في انكارهم العلم بالجزئيات واجيب بان مرادهم تعالى يعلمها في ضمن
الكميات من غير احتياج الى تحليلها وتفصيلها كما في علم المخلوق بل يعلم عدد وملا
التل وتفصيلها في حال التراكم كما في حال الانفصال وقس على هذا المثال ما اشبهه فاراد
التزوية فاحطوا في التفسير قوله فالارادة اي السابق بها يتمكن من الفعل ^{الترك}
فلا يصلح لتخصيص احد الطرفين بالوقوع والالزام الترييح بلا مرجح اذ نسبتها اليها
على السواء فلا بد في تخصيص احدهما بالوقوع من صفة اخري وهي الارادة التابع تعلتها
لتعلق العلم فاذا تعلق العلم بالوجود تعلقت به الارادة فتعلق التخصيص فتعلق القدرة
تعلق التأثير وان تعلق بالترك تعلقت به الارادة كما مترجمي انها لا تتعلق بالفعل
وكذا القول في تعلق القدرة اذ عدم لا تتعلق به تأثير فعلية عدم هي علة الوجود
فهذا قال الله في شرح قوله وما لا اي وما علم انه لا يوجد فلا يزيد وجوده قوله
بقاؤه غير مستفتح ولا متناه فيه اشارة الى ان الغرض هنا بيان البقاء اللازم للقدم
لاستحالة عدم على القديم واما البقاء بمعنى استمرار الوجود كما سيأت في كلام الله فلا
يختص بالقديم لصدقه على بقاء الحادث بعد الوجود كما في بقاء الدار الآخرة قوله
اي بما يليها اي مدلولاتها المقصودة منها وهي الذات باعتبار صفة معينة كما اشار اليه
بقوله

٢٦٢
بقوله وهي اي الاسماء ما دل على الذات باعتبار صفة معينة كالعالم والمخلوق يعني
والمقصود منه الصفة كما صرح به الله في قوله آخر المسئلة فان اريد بالمخلوق
من صدر عنه المخلوق فليس صدوره اذليا قال بعض المحققين وهو ايضا صريح
في المعاني المرادة باسمائه ليست هي الاسماء القديمة من انه تعالى كما هو الظاهر من
الاسماء هنا بل هي الذات باعتبار صفة معينة وعلى هذا الحمل يستلزم لكون عطف
الصفات على الاسماء من عطف الخاص على العام فقوله فيما ياتي وازلية اسمائه ^{جمعة} اشارة
الى صفات الافعال اذلية معاني اسمائه المذكورة عند تعلقاتها به اشارة الى دفع
اشكال انه يلزم من اذلية القدرة اذلية المقدورات ليس لذاتها حتى يلزم ما
ذكر على وفق الارادة والارادة انما تتعلق بذلك فيما لا يزال فكذا القدرة قوله
وهو صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقاتها به تبع في هذا التفسير المولى سعد الدين
في شرح العقائد وهو كما قاله بعض المحققين غير لائق من جهة ان الانكشاف
انفعال يوهم حدوثا تضاهي بعد خفا وعلم الباري سبحانه منزله عن ذلك
واللائق ان يقال صفة اذلية لها تعلق بالشيء على وجه الاحتاط به على ما
هو عليه دون سبق خفا انتهى قوله من الفعل والتركي اي من وجود الشيء
وعدمه اذها طرفا لشيء الممكن قوله وهما صفتان يزيد الانكشاف بهما
على الانكشاف بالعلم فيه ما مر من التعبير بالانكشاف ويزيد على ذلك التعبير ^{بزيادة}
الانكشاف وزيادة الانكشاف مستحيلة على الباري تعالى والاولي كما في شرح الموقف

ان يقال بناء على انهما صفتان زائدتان على العلم كما ورد النقل بهما اما بذلك
وبانها ليستا كصفتي الخلق واعترفتا بعدم الوقوف على حقيقتها قوله عبر
هنا بالنظم يعني ان النظم المعروف وهو النظم المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز
بسورة منه التقيت بتلاوته الفتح بسورة الحمد المختتم بسورة الناس دال على
تلك الصفة الغائبة بذاته تعالى ومعتبر به عنها وكانها تسمى بكلام الله تعالى
ايضا بطريق الاشتراك او المجاز المشهور مشبهة الحقائق كما صرح به في شرح المقاصد
قوله ويسميان اي الصفة والنظم المعبر به عنها بالقران ايضا كما يسميان بكلام
الله تعالى خلافا للحنفية فانهم يقولون باذليتها وان صفتها قائمة بذاته
تعالى تسمى بالتكوين وهو صفة واحدة يتجدد لها اسما بحسب خصوصيات
المدورات فان تعلق بالحياة يسمى احياء وبالموت يسمى اماتة او بالصورة يسمى
تصويرا او بالرزق يسمى تزيينا فالكل تكوين وانما الخصوصي بخصوصية ما
التعلقات واما كون كل من ذلك صفة حقيقية اذلية قال السعد التفتازاني
فما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر وفيه كثرة للقدماء جدا وان لم تكن متغايرة
والاقرب ما ذهب اليه المحققون منهم وهو ان يرجع الكل الى التكوين فانه
تعلق بالحياة يسمى احياء وساق تمام العبارة السابقة وقال وقيل ذلك و
المحققون من المتكلمين اي الاشاعرة على انه من الافاضات والاعتبارات
العقلية وساق على ما ذكره الشافعي وقول الشافعي للحنفية اي المتأخرين

منهم

منهم من عهد ابي منصور المازني كما ذكر الشافعي عن الكمال ابن الهمام في السائرة قال و
ليس في كلام ابي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك سوى ما اخذوه من قوله يعني
في كتابه المسمى بالفقه الاكبر كان تعا خالفا قبل ان يخلق وازقا قبل ان يرزق وذكروا
له اوجها من الاستدلال قالوا الاشاعرة يقولون ليست صفة التكوين على فصولها
سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بايصال الرزق وما ذكره يعني الحنفية في معناه
لا ينبغي هذا ويوجب كونها صفات اخرى لا ترجع الى القدرة المطلقة والارادة
المطلقة واطال في ذلك انتهى قوله اي متجددة يشير كما ذكره بعض المحققين
الى ان ليس المراد بحدثة معنى الحدوث الحقيقي وهو الوجود بعد العدم اذ صفات
الافعال اضافات وهي اعتبارية والاعتباري لا وجود له في الخارج على ما سيذكره
بل المراد بحدثة متجددة قوله ولا محذور في انضمام الباري سبحانه بالاضافات
اي لانها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج حتى يلزم من انضمامه سبحانه وتعالى
بها كونه محلا للحدوث قوله كما تقدم في جملة الاسماء الراجعة الى الصفات الذات
والاسماء الراجعة الى الصفات الافعال كما اشار الى ذلك الشافعي فيما مر بقوله
كالعالم والخالق قوله من حيث رجوعها الى القدرة اي التي هي صفة اذلية
لا الفعل كخالق الذي هو صفة اعتبارية متجددة فيما لا يزال قوله فخالق
مثلا من شأنه الخلق يستفاد من هذا ان اطلاق الاسماء حينئذ اطلاق مجازي
من اطلاق ما بالفعل علم بالثبوت قوله فليس صدور اي صدور ما دل عليه



من الخلق اذ لياً قوله في المقصد الاسمي اي في شرح الاسماء الحسنی قوله وتنزه
عند سماع المشكل اي عن ظاهر قوله كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي
فانه ظاهر معناه وهو الاستقرار على العرش مستحيل في حقه تعالى اذ الاستقرار من
صفات الاجسام قوله ويبقى وجه ربك فان الباري سبحانه منزّه عن ظاهر
معنى هذا وما بعده من الجارحة قوله في الحديث بين اصبعين خبر اول وقوله
كقلب واحد خبر ثان وهذا معنى قوله الله فيا ياتي والظرف فيه خبر كالجار والمجرور
قوله في الحديث ان الله يبسط يده بالليل من البسط وهو المد وفي ظاهر معناه
اشكال من وجهين البسط واليد والله تعالى منزّه عن مد اليد بالمعنى المتبادر منه لكونه
من صفات الاجسام قوله ثم اي بعد الاتفاق على التنزيه عن ظاهر قوله
انا نوول التاويل لصل اللفظ على ظاهره لدليل ارجح منه قوله منزّهين حال من
اعتنا قوله على ان جهلنا بتفصيله اي بتعين المراد منه قوله لا يقدح اي
لا يخرج في اعتقادنا وقوله المراد منقول اعتقاد ومحملاً حال من المراد قوله وهو
اسلم من الخطا اي اكثر سلامة وفيه اشارة الى ان مذهب الخلف فيه السلامة ايضاً لكن
مذهب السلف اسلم قوله اي احوج الى مزيد علم اي يكون حاصلاً عند من يريد
التاويل وفيما ذكره اشارة الى ان في قوله اعلم مجازاً في الافراد من قبيل اطلاق اسم السبب
على السبب فان الاحوجية الى مزيد علم سبب مقتضي لان يصير الاحوج اعلم منه غيره
وفي اسناد اعلم الى التاويل مجاز في الاسناد ايضاً فانه من اسناد ما للسبب الى السبب

ايضاً

ايضاً فان الاحوج الى مزيد علم من يؤول لان التاويل سبب لذلك كما نبه على ذلك
بعض المحققين واشترنا اليه في صدر التقرير وفي كلام الله دفع لما يتوهم من العبارة
ان الخلف اعلم من السلف وقد اشتهر في العبادة بدل اعلم احكم اي اكثر احكاماً اي
اتقاناً قال الكمال ابن ابي شريف والاولى اولى انتهى وانما كان الخلف احوج الى مزيد
علم لانه يحتاج الى تتبع كلام العرب ومعرفة المجازات والاستعارات والكنايات
الواقعة في كلامهم فيحمل على واحد منها قوله فانا قول في الآيات اي المتقدم ذكرها
قوله من باب التمثيل المذكور في علم البيان هو تشبيه هيبه منترعة من
عدة امور باخري مثلاً قال بعض المحققين واعلم ان التمثيل في الحديث الاول انما
هو في قوله بين اصبعين من اصابع الرحمن لانيه وفيما بعده من تمام الحديث اذ لو قيل
ان قلوب بني ادم كقلب واحد يصرّفه كيف يشاء لم يكن فيه تمثيل قطعاً انتهى ولك
ان تقول لا يشترط في التمثيل ان يكون المجاز في جميع مفرداته اذ المعتبر فيه الهيئـة
المنترعة من عدة امور لا كل واحد من الامور فليتنا قل قوله فالمراد من الحديث
الخبر تقرير التمثيل في الحديثين اذ لا يخفى ان في كل منهما هيئـة منترعة من عدة امور
باخري مثلاً وهو ظاهر قوله راجع الى كل من مكتوب الخ اي متعلق بكل منهما معني
اما لفظاً فبالاول فقط ويقدر نظيره فيما بعده وحاصله ان اسناد كل من مكتوب
ومحفوظ ومقرؤ الى القران بمعنى الكلام النفسي اسناد حقيقي كل منها باعتبار وجود
من الوجودات الاربعة لا اسناد مجازي واعترض بان الاتصاف بهذه الثلاثة في حق

الصفة القديمة مجازاً قطعاً وما ذكر من الوجودات الثلاثة غير الوجود الخارجي
بيان للعلاقة الصحيحة للتجوز نسبة عليه الكتاب في حاشيته وبعد لا يخفى عليك ما
قول المص والشم على الحقيقة لا المجاز كيف وقد صرح في شرح المقاصد بالتجوز فقال
المراد بالذكر العرب المنزل المقر والسموع المكتوب هو المعنى القديم الآلة وصف
بما هو من صفات الاصوات والحروف الدالة عليه مجازاً ووصف للمدلول بصفة
الدال انهر قوله كما هو امكنه الشيء مراد التكليف اي بالحقيقة قوله
فان القرآن في هذه الحقيقة ليس في المصاحف الخ فانه معنى قائم بذاته وهذا لا
يمكن انفكاكه عن الذات ويوجد هذا التقليل بعينه في بعض نسخ الشرح قوله
اي موجود ازلاً وابداً تفسير غير مخلوق قوله انصافاً له خبر انصافه قوله
وجوداً في الخارج اي بالتحقق ووجوداً في الذهن اي بالتخييل ووجوداً في العبادة اي
باللفظ الدال عليه ووجوداً في الكتابة اي بالفتوش الدالة قوله في اي الكتابة
قوله وهي اي العبادة على ما في الذهن اي من صور الالفاظ وهي اي ما في الذ
على ما في الخارج فالكتابة ليس الا وما في الخارج مدلول ليس الا واما العبادة وما
في الذهن فذالان باعتبار ما بعدهما مدلولان باعتبار ما قبلهما قوله عبادة
المكلفين قيد بالكلفين لان غيرهم لا يعاقبون والحاصل ان مجموع الثواب و
العقاب مقيد بالتكليف واما الثواب على افراده فلا يتقيد بذلك قوله
فضلها وعلو المعتزلة قوله قال الله تعالى فاما من طغي اي تجاوز الحد
في العصيان

٢٦٦
في العصيان وآثر الحياة الدنيا اي على الآخرة من كل وجه ولذا رتب عليه
قوله فان الجحيم هي الماوى اي لا غيرها فان تعريف الطرفين خصوصاً مع ضمير
الفضل يفيد الحصر قوله تعالى واما من خاف مقام ربه اي بان آمن ونهي
النفس عن الهوى اي المعاصي من الكفر فادونه من الكبائر والصغائر بان اجتنب
الجميع او ما عدا الصغائر على قول الجمهور من انها مكفرة باجتناب الكبائر او
ارتكب الجميع او بعضه ولكن تاب واصلى ومات على ذلك فان الجنة هي الماوى
اي لا غيرها واما اذا مات على الاصرار على ما دون الشرك فهو تحت المشيئة كما
سيأتي فلا يحكم عليه بان ما واه الجنة لا غيرها لاحتمال ان يعاقبه بادخاله النار ثم
يدخل الجنة قوله ويفغر ما دون ذلك اي من الذنوب دون الشرك
اي غيره لمن يشاء قوله وهذا اي النص الاخير مخصص لمهمات الصغائر
لانها تقتضي وقوع العذاب في جميع الحالات وهذا النص مخصص اي
مخرج للذنوب المغفورة وهي ما عدا الشرك لمن يشاء سبحانه وتعالى قوله
ولم يرد ايلام اي في الآخرة لا في ايلام الدنيا لانه امر مشاهد الوقوع لانزاع فيه
قوله فيما انتطعتا ما مصدرية قوله فلا ظلم في التقدير والايلام
المذكورين تنبيه كما قال بعض المحققين على ارتباط هذه المسألة بما قبلها
قوله لقوله تعالى لا تدركه الابصار وهذا بناء على ان الادراك بمعنى مطلق
الرؤية كما اشار اليه الشرح بقوله اي لا تراه وعلى ان الابصار للعموم واما اذا اريد

بالادراك الرؤية على وجه الاحاطة او على ان المراد ابصار الكفار كما يدل
عليه قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فلا تخصيص قوله
فيكشف الحجاب لا يخفى ان الحجاب في حق المخلوق لا في حق الخالق لا استحالة عليه
تعالى قوله منزها عن الجهة والمقابلة والمكان اشارة الى الجواب عن اشكال
النافين للرؤية بان الرؤية تستلزم المقابلة والجهة والمكان وحاصل الجواب منع
الاستلزام لانه انما يكون في رؤية للتخييلات والحق منزله عن ذلك قوله في
اليقظة اخذه من العطف المقضى للمغايرة قوله وذلك اي ما ذكر من الخيال
والمثال قوله والتحيز قال لا استحالة لذلك اي للمثال والخيال او الرؤية في المنام
لانه المربى فيه حقيقة ليس ذات المربى بل خيال ومثال له بحسب ما يقع في ذهن
الراي لا نفس الامر اذ لا خيال له ولا مثال له تعالى والحاصل ان رؤية المنام مبنية
على ضرب من التمثيل والتخييل فبري فيه من ليس بجسم ولا صورة ذات جسم وصورة و
تربى المعاني على صورة الاجسام كالعلم على صورة اللبن كما ورد في واما قوله تعالى
ليس كمثل شيئ فلا يدل على نفي رؤيته تعالى في المنام لان المراد في المنام ليس
مثالا له تعالى في الواقع بل في خيال الراي قوله نعم اخذت في الصجابة الخ استدلال
على قوله ويدل على عدمه الخ اي نعم دليل على عدم قوله اي الا في حقته صلى الله
عليه وسلم فانه رآه ليلة المعراج بعيني راسه كما ذهب اليه ابن عباس وغيره و
هو الصحيح قوله السعيد من كتبه سعيدا في الاذل ضحك كتبه مغني علمه

فقداه

فقداه الى مفعولين قوله اي المكتوبان تحويل للعبارة عن ظاهرهما من رجوع
التصريح للشيء الى الموصول في الوضعية لانه وان صح نسبة التبديل نفيًا واثباتًا اليها
بالنظر الى الوصف اي لما لا يتبدل لان سعادة وشقاوة لكن رجوعه الى المكتوبين
المفهومين من كتبه اظهر واقل تطفًا قوله بخلاف المكتوب في غيره كالروح
المحفوظ جري على السطور من تطرق المحو والاثبات الى النوع المحفوظ بناء على تفسير
ام الكتاب بعلم الله القديم ويسمى بام الكتاب لانه اصله كما ذكره الثم اما على تفسير
ام الكتاب بالروح المحفوظ بناء على ان ما فيه طبق ما في العلم القديم بمعنى ان ما فيه
من المعلومات بعض المعلومات في العلم القديم لان معلومات العلم القديم لا تنتهي
ويستحيل احاطة المحدث علمه لا يتناهي قال تعالى لو كان البحر مدادًا للكمات
ربي لقد البحر الآية وقال تعالى ولوان ما في الارض من شجر اقلام الآية وانما سمي
محفوظًا لحفظه من تطرق المحو والاثبات فلا يتأتى دخول التبديل فيه ويجعل المحو والاثبات
في الآية على نحو صحائف الحفظه والحاصل ان السعادة والشقاوة المتطرق اليهما
التبديل في التخيير ليسا بسعادة وشقاوة في الحقيقة واما جعلهما سعادة و
شقاوة حقيقتين وان التخيير والتبديل فيهما بالنظر الى ذاتهما لا بالنظر الى الاسماء
والاشقاء لكونهما من صفات الله تعالى ولا تغيير على الله تعالى ولا على صفاته
كما مشى عليه في عقائد النسفي وغيرها من اصول الحنفية فمع انه لا ضرورة اليه
لا يلائم ظاهر قوله تعالى فاما الذين شقوا متي النار الى قوله تعالى في الذين

سعدوا عطاء غير مجد وذو ظاهر حديث السعيد من سعد في بطون امة او كما
قال ولحق كما قال المولى سعد الدين في شرح العقائد انه لا خلاف في المعنى لانه
ان اريد بالسعادة والشقاوة مجرد حصوله اي الايمان في الاول والكفر في الثاني
فهو حاصل وان اريد حصول النجاة وترتب الثمرات فلا قطع بحصوله في الحال
ويجمع بين ادلة الطريقتين بجملة ما دل على التبدل بانه بالنسبة الى علم الملائكة
المستند الى ما في الصحف وما دل على عدم التبدل بانه بالنسبة الى علم الله تعالى
وفي كلام الله ايما الالهة الجمع قوله في الحديث فرغ ربك اي مضي امر
ربك في شأن العباد سعادة وشقاوة قوله وفي قول الاشعري تبين
انه لم يكن ايمانا فالفرق بين القولين ان الاول يثبت كونه ايمانا ولكن قد
حبط والثاني ينفي كونه ايمانا قوله فالتعادة اي الحقيقية هي الموت
على الايمان والشقاوة اي الحقيقية هي الموت على الكفر قوله قال الله تعالى
واما الذين سعدوا فاما الذين سعدوا بالفاء واما الذين شقوا بالواو وكأنه سهو منه
الناسخ فان التلاوة على العكس سقط في النسخ كلها لم فيها زفير وشهيق فالدين
فيها انتهى ويمكن ان يقال ان الفاء في قوله فاما الذين سعدوا والواو في قوله
اما الذين شقوا تحريف من قام الناسخ والاصل الواو في الآية الاولى والفاء
في الآية الثانية وقدم الشراية السعادة جريا على تقدمها في المتن والسكوت

عن قوله

عن قوله لهم في زفير وشهيق لتمام المقصود من الاستدلال بما قبله ولذا سكوت
عن تمام قوله واما الذين سعدوا قوله ما زال بعين الرضا اي قديرا
بعين الرضا من تعالى قوله لم يثبت عنه حالة كفر اي كسجود لصنم واعتقاد
اللوهية غيره تعالى قوله والاخص غير الاغم في المواقف تفسير الرضا بترك
الاعتراض اي على فعل المراد وتفسير المحبة بانها ارادة لا تتبعها تبعة اي مواخذه
وعلى هذا فالرضا يبين المحبة والمحبة انقص من الارادة المرادفة للمشيئة قوله
فلا يرضى لعباده الكفر ولو شاء ربك ما فعلوه تفسير بين الرضا المشيئة لثبوت
المشيئة في الكفر مع انتفاء الرضا عنه قوله اي فلا رزق غيره اخذ
الحصر من الطرفين المؤكد بضمير الفصل قوله ما تنفع به في التقدي وغيره
هذا التفسير هو المعقول عليه عند الاشاعرة كما قاله الامدي لا تفسير بعضهم
اياه بانه كل ما يترقي به الحيوان من الاغذية والاشربة قوله لسو ما شرتم
اسبابه كالغضب والسرقة قوله والداعية اي الرغبة قوله خلق الطاعة
اي لا خلق القدرة اذ لا تاثير للقدرة للحادثة قوله اي جعل الاكثة
ليطابق خلق الضلالة قوله اي كل ماهية يجعل الجاعل من قال ان الماهيات
مجمولة ارادتها محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجي ولا يخفى ان الجمولية
بهذه المعنى من لوازم الماهية الممكنة مطلقا فانها اينما وجدت كانت متصفة بهذا
الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي والمجمولة بهذه التفسير من لوازم

بضمير

الوجود لا الماهية ومن قال ليست مجعولة ارادتها في حدة ذاتها لا يتعلق
 بها جعل جاعل وتأثير مؤثر قال في شرح المواقف انك اذا لاحظت ماهية
 السواد ولم تلاحظ معها مفهوما سواها لم يقبل هناك جعل اذا لا مغايرة بين
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما مجعولة تلك
 الاخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره
 في الماهيات باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجعل
 انتصافها موجودا محققا في الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا فانه لا يجعل الثوب
 ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وان لم يجعل
 انتصافه به موجودا ثابتا في الخارج فليست الماهيات في انفسها مجعولة
 ولا وجوداتها ايضا في انفسها مجعولة بل الماهيات في كونها موجودة
 مجعولة يعني بالنظر الى انتصافها بالوجود مجعولة والطال في ذلك وبالجملة
 فلا منافات بين القولين لعدم تواردهما على محل واحد واذن فلا فرق بين
 الماهية المركبة والبسيطة اذ المجعولة بمعنى الاحتياج الى الفاعل في الوجود لا
 ثابتة لهما معا وبمعنى جعل الماهية منتفية عنها نعم ان اراد الفارق بين المركبات
 والبسيطات المركبات بعد اشتراكها مع البسائط في الافتقار في الوجود الى
 الموجد منتفزة في ذاتها الى ضم بعض اجزائها الى بعض بخلاف البسائط كان
 للفرق وجه وجيه قال في شرح المواقف ومن ذهب الى ان المركبات مجعولة دون
 البسائط

البسائط فان اراد بالمجعولة احد المعنيين السابقين فالفرق باطل لانه
 المجعولة بمعنى الماهية تلك الماهية منتفية عنها معا وبمعنى جعل الماهية موجبة
 ثابتة لهما معا وان اراد كما هو الظاهر من كلامهم ان ماهية المركب في حدة ذاتها
 مع نظر الى النظر عن وجودها محتاجة الى ضم بعض اجزائها الى بعض وهذا
 الاحتياج الذاتي لا يتصور في البسيط فهو المركب يتشاد كان في بثوث المجعولة
 بحسب الوجود والحاجة الى التأثير وفي نفي المجعولة بحسب الماهية وتمايزان
 بان المركب مجعول في ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كان هذا
 ايضا صوابا بل لا ريب انه في قوله مؤيد من منه اشارة الى ان قوله بالمعجزات
 متعلق بحال محذوفة لان المعنى عليه لا يارسل لان المرسل به هو ما جاؤا به عن
 الله تعالى من الشرائع وسائر ما يجب الايمان والعمل به وصدقهم الله تعالى على
 ذلك بما اظهره على ايديهم من المعجزات قوله اي الظاهرات وسميت باهرة
 لانها تهر العقول لخرقتها العادات المألوفة للعقول قوله البعث الى الخلق
 اجمعين ظاهر لانه مبعوث الى الملايكة وكلامه انما يميل الى عدمه لكن ما
 نقل في التفسيرين المذكورين من حكاية الاجماع على انه لم يكن رسولا اليهم قد
 طعن فيه بما نقله السبكي وغيره من جماعة من العلماء بانه صلى الله عليه وسلم
 مرسل اليهم واللايق بهذه المسألة كما قاله بعض المحققين كالكمال ابن ابي شريف
 التوقف عن الخوض فيها على وجه يتضمن دعوي القطع في شيء من الجانبين

قوله والعالمين عطف على من بلغ قوله فلا يشركه غيره من الانبياء
تفريع على قول المت وخص الخ وفي قوله على جميع العالمات ايما الى ما نقله
الامام في تفسيره ان تفضيله عليه الصلوة والسلام على جميع الخلق يجمع عليه
وانهم استثنوه من الخلافة في التفضيل بين الملك والبشر انتهى واما محاولة
الزمخشري في الكشاف في سورة التكوين تفضيل جبرائيل عليه الصلوة والسلام فهو
نقله عن الاتفاق على تفضيله على جميع الخلق وجهل له كما ذكره بعض المحققين
قوله ثم الملائكة عليهم الصلوة والسلام اي السماوية العلوية لانهم محل النزاع
بيننا وبين المعتزلة اما السفلية الارضية فلا نزاع في فضل الانبياء عليهم
كما نقله في المواقف قوله ففهم افضل من البشر غير الانبياء هذا ما في المواقف
والمقاصد اذ الواقع فيها ان محل الخلاف تفضيل الانبياء على الملائكة من غير
تقييد في شيء من الجانبين وذلك يؤذن بفضل الملائكة مطلقا غير الانبياء واما
ما وقع في عقائد النسخ من قوله ورسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل
الملائكة افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملائكة فالمراد
برسل البشر في كلامه ما يعظم الانبياء غير الرسل بدليل المقابلة بالعامة في الجا
ولا يخفى ان الانبياء من اعيان الخواص ولولم يكونوا رسلا فلا يقال فيهم عامة
فلا مخالفة بين كلامه وما هنا كما قد يتوهم من ظاهر تفسيره بالرسل قوله
الوיד بها الرسل اشارة الى وجه التقرض لبيانها قوله امر اي شيء والا

يعظم

بمعظم الفعل كصق الجبل ولفق البحر وانفجار الماء من بين الرصيح
والترك لارسل عن لقوت المعتاد والقول كالقرآن قوله
بان لا يظهر منهم تلك الخارقة تفسير لعدم المعارضة فان المعارضة الاثبات
بالمثل قوله والتحري الدعوي للرسالة لا يخفى ان التحري حقيقة هو
طلب الاثبات بالمثل واصله تفضل من الحد اي تكلف الحد على وجه يساوي
الحاري فيه فسره بدعوي الرسالة للاشارة الى الاثبات بالمثل قوله والخا
المتقدم على التحري هو المستوي بالارهاص نعم يمكن ان يتوصل بالكرامات والارهاصات
الى صدق دعوى النبوة اما في الارهاصات فظاهر واما في الكرامات فلان الشخص
لا يكون وليا اذا كان مصدقا للنبوة في جميع ما جاء به ولولا ذلك لما كان ما ظهر
على يديه من الخوارق كرامات من استدراج فما ظهر على يديه من كرامته باعتبار
معجزة نبوته تدل على صدقه باعتبار آخر نعم لا يصدق على شيء من ذلك
ان قصد به اظهار صدق مدعى النبوة فهذا القصد خاصة مطلقة المعجزة
لا يشاركها غيرها فيه والرجوع في معرفة هذا القصد الى وقوع العلم القوي
بصدق مدعى النبوة للمشاهد المسترشد قوله اذ لا معارضة بذلك
بالسحر والشعوذة لانهما الترتيبان على اسباب مخصوصة ليستا بخارقتين
للعادة فالامر المترتب على السحر كما في ترتيب ضرر شخص على عقد يعقدها
ساحر خبيث في خيوط ثم ينفث عليها اليسى خارقا للعادة وتوضيح ذلك ان

الشيء لترتب على اسباب مخصوصة كما باشر تلك الاسباب احد على ما ذكره بطلان
الله تعالى بحسب جري العادة الضرر المرتب عليه ليس خارقاً للعادة لا رتب
الخارق لها هو الموجود غير ان يعلم سببه وكذا القول في الشبهة لترتبها على
امر عادي وهو صفة في اليد وهذا هو الحق خلافاً لما قال انما خارقان لكنها
خارجان عن حد المعارضة لبنائهما على التخييل لا على التحقيق لان الساهر اذا
اظهر لنا اعدام جيل لم يكن معد ومآله حقيقة بدليل انه اذا زال التخييل وجد
الجيل بحاله كما كان بخلاف النبي اذ اعدام حيداً فانه يذهب بالكلية ولا يبقى
له اثر وقى على ذلك ما شبهه وهذا وان كان امراً لا نزاع فيه لكن لا حاجة
الى ادخال ما ذكر في الخارق العادة ثم اخراجه بقيد المعارضة بل نقول انه
خارج من اول وهلة بقيد الخارق وهذا ظاهر قوله ضرورة متعلق
بعلم والمعلوم من الدين بالضرورة كالوحي والنبوة والبعث واقتراض الضلوات
الخمس والزكاة وصوم رمضان والحج قوله اي الادعان والقبول له
يشير الى انه ليس حقيقة التصديق قوله ان يقع في القلب نسبة
الصدق الى الخير من غير ادعان وقبول الحصول ذلك البعض الكفار مع نفي
الايمان عنهم بمرجح القرآن كما في قوله تعالى الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه
كما يعرفون ابناءهم الآية وقوله تعالى وجعلوا بها واستيقنتها انفسهم
الغير ذلك من الايات بل هو اي التصديق ادعان وقبول لذلك الانقياد

له وسكون

٩٧١
له وسكون النفس اليه واطميناؤها به وبقبوله ترك الفناد والجود له وبناء
الاعمال عليه بمعنى انها ثمرته واما ان ما هيته ما هي الفصيح من اقوال انها
عبارة عن العلم واليقين مع الادعان والقبول لتلك النسبة بحيث تقع عليه
اسم التسليم وهذا هو الحق لا ما مال اليه المحققون من ان الظن الذي لا يوجد
معه احتمال النقيض يكفي في باب الايمان والا لزم تكفير اكثر العوام لعدم حصول
اليقين لهم لانه يعتد في اليقين كونه عن موجب اي دليله وايمانهم لا دليل بل
تقليد وهذا امر دود لان الايمان الذي يزول بحضور النقيض لا عبرة به ولا
دعوى ان ايمان اكثر العوام لا عن موجب ممنوعة غاية الامر انهم لا يعلمون الاولة
على وجه التفصيل المقرر في الكتب الكلامية واما على وجه الاجمال فيعلمونها
وذلك كافي في حصول اليقين قوله والتكليف بذلك وان كان من الكيفيات
النفسانية الخ قد علمت ان حقيقة الايمان هي العلم واليقين مع الادعان
والقبول واقتصار الشئ في تفسير التصديق الذي عبارة عن الايمان على الادعان
والقبول لكونها الخبر الاعظم بقريته قوله تصديق القلب اي بما علم الخ اذ يفهم
منه اعتبار العلم الذي هو من الكيفيات النفسانية والتصديق بمعنى الادراك اي
الصورة الحاصلة عند العقل لا بمعنى الادعان والقبول كما فتره بهما فانها من مقولة
الانفعال اي التاثير لا من مقولة الكيف ولا مقولة الفعل اي التاثير وان فتر
الادعان والقبول بربط القلب على ما علم محي الرسول صلى الله عليه وسلم

به فهام من مقولة الفعل لا من مقولة الانفعال ولا الكيف انتهى ووجه انه
قاعه ان التصديق بمعنى الادراك معتبر في مفهومه لا مجرد الازعان والقول
قوله كالتقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس امثلة لاسبابه واما قوله ورفع
الوانع تقطف على اسبابه ولم يعد العامل وهو التكليف بان يقول والتكليف
يرفع الوانع لظهور ان رفع الوانع ليس من الاسباب فلا يتوهم عطفه على القاء
الذهن حتى يحتاج الى التمييز بامعادة العامل قوله شرط للايمان او شرط منه
اشارة الى ان الخبر محذوف من شرط وشرط المتبداين للعلم به وفي قوله شرط للايمان
اشارة الى ان التلفظ بالشهادتين من القادر شرط للاعتداد بالايمان لا مجرد اجراء
احكام الدنيا عليه كاذهبا اليه بعضهم لان الشارع لما جعل ذلك علامة على الايمان
الحقى عنالم نعتبر الايمان بدونه الا ترى ان من سجد لصنم مثلاً فانا نحكم بكفره
عندنا وعند الله تعالى وان اتصف بالتصديق القلبي واحترز بالتأدب عن العاثر
من التلفظ بها فليس التلفظ شرطاً في الاعتداد بايمانه ويدخل من آمن بقلبه
فاختر منه الميعة قبل التلفظ بالشهادتين فان ذلك لا يقدح في ايمانه لعذره
وحكي بعضهم الاجماع في ذلك وان نوزع اما من آمن بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين
اختياراً فليس بمؤمن على الصحيح كما علم من صدر الكلام خلافاً لما ذهب اليه جماعة
من الماتريدية من انه مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى وان حكمنا بكفره في الظاهر
قوله من الطاعات تعييد لأعمال الجوارح بقرينة المقام وهو تعريف الاسلام
بها وفي قوله

في الجوارح

بها وفي قوله كالتلفظ بها الخ اشارة الى ان الجوارح شاملة لالة القول وغيرها من
الآلات العملية الظاهرة قوله الحديث الصحيح المتشتمل على بيان
الخ اشارة الى انه دليل لما ذكره المصنف من تعريف الايمان والاسلام والاحسان
قوله لانها اي رواية البخاري على ترتيب الواقع فان الواقع تقديم الايمان
على الاسلام قوله في العبادة بان يستشعر انه بين يديه تعالى لقوة الشهود
والحضور الدائم حتى كأنه يرى الله تعالى ويستحضر ان الله تعالى يراه من عمرة
ذلك وقوع عبادة على الكمال من الاخلاص وغيره وغلبة الحياء والخوف منه تعالى
عليه فحكي في قوله حتى يقع الخ تعليلية بمعنى كي قوله لانه كمال بالنسبة
اليها اي الايمان والاسلام اي وكما الشئ مؤخر عن الشئ اذ هو منه تامه
قوله بان ترتكب الكبيرة اي الكبيرة المعرفة بما سبق وهي الكبيرة مع
وجود الايمان ومثل ارتكاب الكبيرة ان يصير على صغيرة وقيد بعضهم بان لا
تقلب طاعته على معاصيه قوله لا يزيد الايمان لعدم اعتبار الاعمال شرطاً
في مفهومه او شرطاً منه كما في التلفظ في الشهادتين خلافاً للمعتزلة في زعمهم
ان الاعمال جزؤ من الايمان قوله بمعنى انه واسطة بين الايمان والكفر
فمن ارتكب كبيرة فليس بمؤمن لانعدام الحقيقة بانعدام جزئها وهو الاعمال وليس
بكافر لبقاء التصديق عنده قوله او بفضل اخذه من قوله مع الشفاعة ومن
قوله في قسميه مجرد قوله وتردد النووي في قوله لم يرد نصريحه بذلك اي

بالشفاعة ممن يشاء الله تعالى غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي وزعمت
المعتزلة انه اي الميت مؤمناً فاسقاً مخلد في النار اي ولكن لا يبلغ في العذاب
عذاب الكفار قوله واوّل مشفع مقبول الشفاعة قوله وهو اكرم
عند الله من جميع العالمين بيان لكونه اول شافع قوله شفاعات اي
في القيامة فلا يرد على الحصر شفاعته في عمه اي طالب بتخفيف العذاب ولا شفا^{عته}
في بعض اهل القبور بتخفيف العذاب كما في حديث القبرين في الصحيحين وغيرها
قوله اعظمها في اي الشفاعة في تعجيل الحساب والاراحة من طول الوقوف
قوله وهي مختصة به اي مقصورة عليه وكذا القول فيما بعده قوله
قال النووي اي كالقاضي عياض هي مختصة به قوله وتردد ابن دقيق العيد
في ذلك اي في اختصاصها به ووافقه على التردد والدالم وقال اي والدالم
لم يرد فيه اي في الاختصاص شيئ قوله ولا يموت احد الا باجله اي في اجله
والاجل يطلق بمعنىين احدهما مدة العمر من اوله الى آخره والثاني الوقت الذي
كتب الله في الازل موت العبد فيه والثاني هو المراد هنا كما بينه الشافعي ومنه الادلة
على انه لا يموت احد الا باجله قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
والعطف في قوله ولا يستقدمون على الجملة الشرطية مع الظرف لا الجزائية اذ التقم
على الاجل بعد مجيئه لا يتصور ومن نبه على هذا العطف المولى سعد الدين
والمعني والله اعلم فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون عنه فما التفت بما زاد ومن

متسكات

متسكات المعتزلة الاحاديث الواردة بان بعض الطاعات يزيد في العمر كحديث
اشى رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما من احب ان يبسط له في رزقه
ويؤتي له فخره فليصل رحمه واجيب عن ذلك باجوبة منها قال
بعضهم وهو اصحها ان الزيادة بالنسبة الى صف الملائكة التي يكتب فيها الرزق
والاجل والعمل والشفاعة والسعادة كما دل على كتابتها حديث الصحيحين
ان احكم يجمع خلقه في بطن امه الحديث ومنها غير ذلك وكذا القول فيما
ورد من النقص جمعاً بين الادلة قوله وفي قيامها عند القيامة
اي عند النفخة الاولى كما اشار الى ذلك الشافعي بقوله قيل تنفي عند النفخة
الاولى اي كغيرها الا من شاء الله توقيه بقوله تعالى كل شيء هالك الا
وجهه والاول بقوله هي من استثنى الله تعالى قوله قيل وما هو بارئ
الله قال مثل حبة خردل منه منشاؤه قال بعضهم ان عجب الذنب بالنسبة
الى الجسم الاسنان كما ابذر بالنسبة الى النبات كما نبه على ذلك بقوله تعالى
كذلك الخروج بعد قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء مباركا فانبثا به
جنات وحب الحصيد لقوله واحيننا به بلدة ميتا قوله لم
يتكلم عليها اي على بيانها محمد صلى الله عليه وسلم قوله وقد سئل
عنها الواو والهمال وهذه الحال تفيد الباقية في عدم تكلمنا عليها قوله ولا
يقبر عنها اي عن حقيقتها قوله والخائضون فيها اختلفوا اي في حقيقتها

مؤثرة بالكلية في الدوام بان تصرف في الطاعات ونقصان عن الرضا عنه ونقصان الزيادة في

واجابوا عن الآية بوجهين الاول انه صلى الله عليه وسلم انما ترك الجواب
 عنها تفصيلا لكونها عدم الجواب عنها كذلك من علامات نبوته الواردة في
 كتابهم والثاني انه انما ترك ذلك لقننتهم بالسؤال وقصدتهم بها التعجيز فان
 الرُّوح مشترك بين جبرائيل وملاك آخر يقال له الروح وصنف من الآليكة
 والقران وعيسى ابن مريم وروح الانساب فلما جيب عن واحد منها قالت
 اليهود علم زرد هذا قننتنا منهم واذا فجا الجواب مجالا على وجه يصدق على كل
 من معاني الروح بانه على ذلك الامام البغوي وجماعة من المفسرين قوله
 انها عرض مقابل جسم قوله ويدل للاول اي قول جمهور المتكلمين و
 صنعها في الاخبار النبوية قوله والتردد اي الي القبر في البرزخ هو ما بين
 موت الانسان وحشره من الزمان والبرزخ في اللغة الحاضر ومنه بينهما برزخ
 لا يبغيان قوله قائم بنفسه تصريح بما علم التزائم قوله جوهر قوله
 وهم العارفون بالله تعالى حسب اي قدر ما يمكن اي للبشر من غير الانبياء
 وينتهي اليه علمه فليس المراد معرفة ذاته تعالى وصفاته على ما هي عليه في الواقع
 ولكنه لان ذلك خارج عن طوق البشر قوله المواظبون اي المقيمين
 على الطاعات واجباتها ومندوباتها حسب ما يمكن قوله المجتنبون للمعاصي
 اي من كبائر وصغائر قوله المبرهنون عن الانهاك الانهاك هو
 الإقامة على الشيء والتوغل فيه وفيه اشعار بانه لا يعتري في مفهوم الاعراض
 عن مطلق

عن مطلق الذات والشهوات اي الباحة والمراد الاعراض بالقلب فلا يرد عليه
 من كان منهم كما من الاولياء بحسب الصورة في الذات والشهوات لان قلوبهم
 معرضة عنها بحيث يستوي عندهم وجودها وعدمها وقوله الذات والشهوات
 من اطلاق المصدر على المفعول اي المستلذات والمشتقات ويؤخذ مما هنا ^{والشبهات}
 ان الكرامة هي الخارق المقرون بالعرفان والطاعة وعرفها بعض المحققين كالسعد
 التفتازاني بانها امر خارق للعادة من قبله اي الولي فالتفسير المذكور غير مقارن
 لدعوى النبوة فيخرج الاستدراج وهو الخارق الذي يظهر على يد الكافر كالاجال
 والفاسق ليزداد ضلالة والعايا بالله تعالى ويخرج الاهانة وهي ما يقع دلالة
 على تكذيب الكذابين بحيث يظهر كذبهم كما روي ان سليمة الكذاب دعي لا عور لتصنع
 عينه العورة فصيت عينه الصحيحة ويخرج المقنونة وهي ما يظهر من قبل العوام
 تخليصا لهم من المحن والبلايا ويخرج الشعر على القول بانه خارق للعادة ولا يخرج
 بقوله من قبله الارهاص لان النبي قبل النبوة لا يقصر من درجة الولي ولما بقيت
 المعجزة داخلية في التعريف اذ لا تخرج بقوله من قبله فان كل نبي ولي قطعاً احتاج
 الي اخراجها بقوله غير مقارن لدعوى النبوة فالخوارق ستة اوسبعة على القول بان
 الشعر حقيقة وانه خارق للعادة وجميع ما خرج بهذا التعريف يخرج بالتعريف
 المأخوذ من تعريف الشم للولي اما خروج ما عدا المعجزة فظاهر واما خروج المعجزة
 فانه لا تعرض فيه لدعوى النبوة المختبر في مفهوم المعجزة قوله بالمدينة حال

النبي عن عهده فقد قال النووي رضي الله عنه في شرح مسلم في باب البر
والفضلة ان الكرامات تجوز بخوارق العادات على اختلاف انواعها ومنها
بعضهم وادعى انها تختص بمثل جارية دعاء ونحوه وهذا غلط من قائله وانك
للحسن بل الصواب جريانها بقلب الاعيان ونحوه انتهى قال الكمال ابن ابي شريف
رضي الله عنه ومتى خالف التشيرى وابن الامام ابو نصر فقال في المرشد
قال بعض الايمة ما وقع معجزة لنبى لا يجوز تقدير وقوعه كرامة لولي
كقلب العصا ثعباناً واحياء الموتى والقميحي تجوز جملة خوارق العادة انتهى
قوله ولا تكفر احدًا من اهل القبلة لما كانت هذه العبارة قاصرة
على نفي التكفير من غير بيان سبب قال الشم بياناً للسبب بيد عته قوله
اي منكري صفة الله تعالى اي كون الصفة زائدة على الذات قائلين ان
الذات كاف في انكشاف جميع المعلومات والتاثير في جميع المندورات ولا يحتاج
الى صفات اخر فيعرفون بان الله تعالى على كل شىء قادر على كل ممكن الى
آخر الصفات لكن لذاته من غير صفات زائدة فلو نفوا انه عالم او قادر الخ
مطلقاً لكفروا قوله وجواز رؤيته يوم القيامة اي فضلاً عن وقوعها قوله
ومتا من كفرهم قد عجز ذلك الى الاشعرى لكنه رجع عند موته عن تكفير احد
من اهل القبلة وقد اختلفنا في عبارات والمشار اليه واحد انتهى نقل ذلك الامام
ابو محمد ابن عبد السلام وذلك لان الجهل بالصفات ليس جهلاً بالوصوف ولازم

المذهب

المذهب ليس بمذهب على الصحيح قوله للاجسام تنازعه البعث
والخسر قوله والعلم بالجزئيات هذا قد نقل عن بعض الفلاسفة و
تقدم الجواب عنهم فانهم لم ينكروا العلم بالجزئيات في الحقيقة بل ارادوا انه
تعالى لا يحتاج في العلم الي تجليها وتفصيلها كما في المخلوق بل يعلمها مفصلة
في ضمن الكلليات فارادوا التنزه فاخطاوا في التعبير هكذا الجاب به بعض
الحققيين قوله لانضرا له بالجور عندهم ردة ذلك بانه يترتب على
الخروج عليه فتنة عظيمة ينشأ عنها قتل الانفس ونهاب الاموال ومثل
ذلك مما يصغر في جنبه الجور قوله المراد تقديره نعت للفاسق
قوله بان ترد الروح الى الجسد اي ان كان باقياً او ما بقى منه ولو عجب
الذنب قوله منكر ونكير الاول بوزن مفعول من قولك انكرت الشىء اذا
لم تعرفه والثاني بوزن فاعل بمعنى منكر من قولك نكرت الشىء بالكسر
اذا لم تعرفه فما بمعنى واحد سمي بذلك لكونها على هيئة منكرة لم يجهل مثلها
قوله للقبور خصص القبور بذلك تبعاً للحديث والظاهر كما قال بعضهم ان
ذكر القبر في الاحاديث خرج من خرج الغالب فلا مفهوم له قوله والخسر
للمخلوق لم يذكر البعث المعبر عنه بالنشأ اي لا ندرجه في الخسر اذا الخسر
الجميع فكما يصدق بجميع الخلق ليوم الحساب الذي هو المراد بالخسر عند قرينه
بالبعث كذلك يصدق بجميع اجزاء الميت الاصلية ورتد الروح اليها الذي هو

معنى البعث والى هذه الاشارة يقول الشبان يحسبهم باجزاءهم الباقية
من اول العمر الى آخره واحترز بها عن المعارضة كاجزاء المأكول في الاكل فلو
اكل انسان انسانا فالمعاد في الاكل هي اجزأوه الاصلية لا اجزاء المأكول
بل تعاد في المأكول لكونها هي الاصلية له وبهذا اندفعت الشبهة المشهورة
وهي ما اذا اكل انسان انسانا بحيث صار المأكول جزءا من الاكل فلو اعاد الله
تعالى ذنبك الانسانيين بعينها فقلتك الاجزاء التي كانت للمأكول ثم صارت
للالكل اما ان تعاد في كل واحد منهما وهو محال لاستحالة ان يكون جزء واحد
بعينه في آن واحد في شخصين متباينين او تعاد في احدهما وحده فلا
يكون الاخر معادا بعينه والمقدر خلافه ووجه الاندفاع ان المعاد هو الاجزاء
الاصلية دون المعارضة فالاجزاء الاصلية التي كانت للمأكول انما تعاد في المأكول
دون الاكل لكونها فضلة فيه فان من العلوم ان الانسان باق مدة عمره
واجزاء الغذاء تتوارد عليه وتزول عنه كما اوضح ذلك السعد التفتازاني
وغیره قوله على ظرهم تفسير لمتنها الواقع في الحديث قوله ^{ادق}
من الشعر من الرقة وهي الدقة قوله يمر عليه جميع الخلق الخ فيه اشارة
الى ان الورود في الآية بمعنى اللورد على القراط وصححه النووي رضي الله عنه
في شرح مسلم وفسره كثير من العلماء منهم ابن عباس رضي الله عنهما بالدخول
فيها لكن تصير بردا وسلاما على من لم يرد الله سبحانه وتعالى تقديسه من
المؤمنين

المؤمنين وصححه البغوي في تفسيره قوله يعرف به مقادير الاعمال اي
للخلق اقامة للحجة عليهم وبهذا تندفع شبهة من انكر حقيقة الميزان من القزلة
وقال المراد بذلك العدل لاحاطة علمه تعالى بكل شئ فلاحاجة الى وزن لانه
عبث لا فائدة فيه اذ لا فائدة للوزن الا العلم بالموزون فاذا كان العلم حاصل
لزم العبث ووجه الاندفاع ان القصد من الوزن اقامة للحجة على المكلفين
على ان افعالهم تعالى لا تغفل بالاعراض كما هو مبني الاشكال وايضا فانه
لا يلزم من عدم اطلاعا على الحكمة انعدامها في نفس الامر وفي قوله بان
توزن صحفها اي الاعمال به جواب عن ايراد آخر من قبل القزلة تقريره
ان الاعمال اعراض ان امكن اعاذتها بعد انعدامها لم يكن وزنها لان
الوزن عبارة عن وضع الشئ في الميزان لاختبار مقداره والاعراض
لا تنتقل من محلها لان انتقالها عنه هو نفس انعدامها وتقرير الجواب
ان الموزون هو صحف الاعمال كما ورد في الحديث وقيل في الجواب ايضا
انه يؤتى بالاعمال الحسنة على صورة حسنة وبالاعمال السيئة على صورة قبيحة
فتوضع في الميزان والعدرة العلية صالحة لتجسيم الاعراض وقيل بوزن
الاشخاص يدل عليه ما روي انه صلى الله عليه وسلم قال انه لياي الرجل
السرير العظيم يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة ومن قال
بالمقولين الاولين يقول المراد لا يزن عمله الصالح قوله حق خبر عن كل

بموضوعة

من عذاب القبر وما بعده أما الحشر فلا يخالف في حقيقته أحد من أهل
الملل وإن اختلفوا في كيفية الإعادة فإن منهم من قال إن الأجزاء الأصلية
لا تنعدم برمتها وإنما يزول اجتماعها وتالیف بعضها ببعض فتجتمع جميعاً و
تولف تالیفاً ثانياً ومنهم من قال إنها تنعدم برمتها ثم تقاد تسكاً بقوله ثم
كل شيء هالك إلا وجهه وأجيب بأن هلاك الشيء لا يقتضي انعدامه بالمرّة إذ
هلاك الشيء عبارة عن خروجه عن الوجه المتفع به فيه وذلك لا يقتضي
انعدامه بالكلية قال في المواقف والحق التوقف في ذلك إذ لم ينتهض على واحد
منها بخصوصه لا تناولاً اثباتاً انتهى والصحيح هو الثاني وهو أنها تنعدم بالمرّة
أي ما عدا عجب الذنب وسيشير إلى ذلك في شرح قوله والمعاد
الجسماني بعد الإعدام حق والمخالف في حقيقة الحشر هم الفلاسفة فانكروا
حشر الأجساد واعترفوا بحشر الأرواح كما ياتي وأما ما عدا الحشر فانكار
السؤال وعذاب القبر ينبس لبعض المعتزلة والروافض قالوا لا
الميت جسد لا حياة له ولا إدراك فتعذيبه وتنعيمه محال وأجيب أنه يجوز
أن يخلق الله تعالى في جميع الأجزاء قدر ما يدرك به المرء العذاب
أو لذة النعيم على أن العقل بمفرده من الحكم بوقوع ذلك وإنما حفظه الحاكم
بأمكانه ومرجع الوقوع هو السمع وقدور به فيجب تبقيته على ظاهره
ولا يجوز تأويله وصفه عن ظاهره بغير موجب وأما انكار القراط والميزان

فمشهور

٢٧٨
فمشهور عن أكثر المعتزلة كما ما الميزان فقد تقدم عليه إيراداً وجوباً وأما
القراط فتقرير سيالهم في انكاره إن العبور على ما هو أدق من الشفر و
أحد من السيف محال عادة والجواب إن القادر على أن يسير الطير في الهواء
قادر على أن يسير الإنسان على القراط على أن أحكام الآخرة لا تغفل بالعبور
الدينية وفي الصحيحين أن رجلاً قال يا رسول الله كيف يحشر الكافر يوم
القيامة قال إن الذي أمشاه على الرجلين قادر على أن يمشيه على وجهه يوم
القيامة قوله يعني قبل يوم الجزاء إشارة إلى أن المراد باليوم من الدنيا
لا اليوم الذي هو فيه ولا اليوم المقابل لليلة والمقصود ظاهر قوله نحوعدت
للمتقين أعدت للكافرين وأما هل ذلك على الأعداد في علم الله تعالى دون
الحصول الآن دون الوجود الخارجي أو على التفسير عن المستقبل بلفظ الماضي
مبالغة في تحقيقه كما في قوله تعالى ونفخ في الصور ونادي أصحاب الجنة أصحاب
النار ونحوها فهو عدول عن الظاهر لا ضرورة في ارتكابه وكذا أهل الجنة الترياق
فيها آدم وحويتي على بساط من بساطين الدنيا عدول عن الظاهر وليس عليه
شبهة فضلاً عن حجة قوله ويجب أن سمعاً لا عقلاً خلافاً لبعض المعتزلة
على الناس لا علم الله تعالى خلافاً للإمامية كما سيأتي قوله يقدم بمصالحهم
أي عقلاً وإيجاداً قوله كسد الثغور جميع ثغور وهو لغة ما انشلم من الحائط
والصور مثلاً والمراد بها هنا ما يلي بلاد الأعداء من بلاد الإسلام قوله

وقر المتغلبة اي على الامامة والتلصعة اي السراق خفية قوله لاجماع
الصحابه اي وكفي به دليلاً قطعياً قوله وقد موه عن رفته دليل على
انهم جعلوه اهم المهمات قوله ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك اي فهو
اجماع مستبر قوله والامامية اي وذهبت الامامية الى وجوبه اي نصب
الامام على الله سبحانه وتعالى فيه اشارة الى وجه النسبة في تعقيب جملة
نصب الامام بهذه الجملة وهي قوله ولا يجب على الرب سبحانه وتعالى شيئ
لان الامامية زعموا ان وجوب نصب الامام على الحق سبحانه وتعالى بمعنى انه
يجب في الحكمة بتركه لمخالفة الحكمة صفة يجب تنزيه الله تعالى عنه والجواب انه
الخالق للخلق والمالك لهم فكيف يجب للمخلوقين المملوكين على المالك الحقيقي يعني
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون قوله بان يفعل بعباده الباء للتسبية او
للتصوير قوله يترتب الذم بتركها بمعنى ان فعلها اخر بحكم العقل بصدوره من
البار سبحانه بالنظر الى الحكمة ولا يجوز تركه لما فيه من النقص المتعالي عنه سبحانه
والجواب انه لا ينقص بالنسبة اليه سبحانه وتعالى لانه لا يسأل عما يفعل قوله
بحيث متعلق بيقرب ويبعد وقوله لا ينتهون اي في التقريب والابعاد وقوله
الي حد الاجاء اضافة بيانية يعني انه سبحانه وتعالى لما انزل الكتب وارسل الرسل
واوضح الحجة لهم ببيان سبيل الرشاد فكل بهم ما يقربهم الى الطاعة ويبعدهم
عن المعصية ونحو لاننا زعمهم في انه تعالى فعل بخلقه ذلك لكن نقول ذلك

على وجه

على وجه التفضل والاحسان وهم يقولون بان ذلك على وجه الايجاب في الحكمة
فلا يليق تركه بالحكم العدل والجواب ان افعاله تعالى وان لم تخل عن الحكم والمصالح
لكن لا يجب عليه تعالى رعايتها بان تكون باعثة له تعالى على الافعال بل افعاله
تعالى مشتملة على الحكم والمصالح بمعنى انها شرات لها وهو المالك المطلق الذي لا يسا له
عما يفعل تعالى علان يدخل تحت التجيز وعن ان تكون افعاله معلومة لشيء علواً
كبيراً قوله اي عود الجسم بيان لوجه النسبة في جسماني وقوله اي عود الجسم
اشاره الى المعاد مصدر ميمي قوله بعد الاعدام كما اوجده اول مرة من
العدم كما اشار اليه الش بقوله كما كان واستدل على ذلك بالآيات الثلاث وقوله باجزائه
اي مع اجزائه الاصلية كما مر قوله تعالى هو الذي بيد الخلق ثم يعيده ذكر
ثلاث آيات بينها بها على غيرها فقد وردت الاعداد الى الكتاب والسنة في موضع
لا تخص بعبادات لا تقبل التأويل بل صار معلوماً من الدين بالضرورة لما انكر
جوازه او وقوعه فقد كفر بالنص الصريح والاجماع قوله بمعنى انها بعد
موت البدن تعاد الى ما كانت عليه اي قبل التلبس بالابدان قوله وقوله
بعد الاعدام هو الصحيح اي كما يشهد بذلك النصوص الظاهرة من الكتاب والسنة
قال تعالى كما بدأنا اول خلق فعليه وعدا علينا ولا يخفي انه قبل الخلق كان عدماً
قال الله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وان اجيب عنه بان هلاك الشيء لا يقتضي
انعدامه بالمرق كما مر وفي الحديث ليس شيء من الانسان الا يبلى الا عظماً

واحد وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيامة وغير ذلك من الايات و
الاحاديث قوله ونعتقد ان خير الامة بعد نبينا لم يقل بعد الانبياء
ثم الملائكة عليهم الصلوة والسلام فعلم ان الكلام هنا في ما عدا الانبياء ولا يرد علي
كلامه ان عيسى عليه الصلوة والسلام من الامة وهو افضل من الصديق قطعاً فلا يصح
التقديم ووجه عدم الورد ما علمت ان الكلام هنا في غير الانبياء لما تقدم ويعلم
من كون الصديق خير هذه الامة انه خير غيرها من مؤمني سائر الامم بطريق
الاولي قوله فمر ففان فعلي ان بالفاء التقيينية للاشارة الى ان مرتبة
كل واحد تلي مرتبة من قبله من غير تراخ بما كانوا يدعون به اي بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم والباء متعلقة بغير لانه خلفه في امر الرعية اما قال خلفه للاشارة
الى انه صلى الله عليه وسلم لم يصرح باختلافه في ذلك فلذا اردفه بقوله مع انه
استخلفه للصلوة بالناس قوله ويدعي كل من الثلاثة بما كان يدعي قوله
لنزول القران ببراتها قوله بتلك الاشارة الى ما يلزم المحاربات
من الدماء بدليل قوله ما وان لم يتقدم لها لفظ قوله على جهاده اي اجبر
على جهاده حيث امثل اشرار واجبر على اصابته لموافقة الحق قوله ان
الحاكم اي الطالب للحكم المستنبط له وعلى هذا انه يدخل المجتهد المعهود وهو المستنبط
للاحكام من ادلتها بطريق النص واما ان اريد بالحاكم ظاهرهم وهو من كان له ولا
الحكم كالامام والقاضي فيستفاد حكم غيره من المجتهدين بطريق القياس قوله
على هدي

٢٨٠
على هدي من رتبهم في العقائد وغيرها المراد بالهدى في العقائد الصواب وفي
غيرها من الفروع اتباع ما يجب عليهم العمل به مما يظهر لهم من الادلة قوله
وهو من ذرية ابي موسى الاشعري الصحابي رضي الله تعالى عنه واسمه عبد الله
ابن قيس قوله اي الطريقة المعتقدة لما كانت السنة مشتركة بين المعنى
السابق في اول كتاب السنة وهي اقواله صلى الله عليه وسلم وتقريراته وبين قوله وافعاله مع
الطريقة المعتقدة التي جبر عليها جماعة الصحابة والتابعين ودل عليها ظاهر السنة
بالمعنى الاول بين الشرائع المراد بها هنا المعنى الثاني اذ هو المناسب في هذا المقام
قوله مقدم فيها على غيره اي من ائمة السنة المشار اليه في النصي لترد
على اهل البدع كالامام ابي منصور الماتريدي والاشعرية هم المشهورون بالنسبة في
ديار خراسان والعراق والشام واكثر الافاق والماتريدية هم المشهورون بها في ديار ما
وراء النهر وبين الطائفتين اختلاف في بعض الاصول كسئلة التكوين ومسئلة
الاستثناء في الايمان الآتية وغير ذلك قاله في شرح المقاصد ان المحققين من كل
من الفريقين لم ينسب الفريق الاخر الي البدعة والضللال خلافاً للبطلان المتقرر
الذين رتبوا جعلوا الخلاف في الفروع ايضاً بدعة انتهى قوله سيد الصوفية بمعنى
هذب كلامهم ونقحه وصار العمل عليه قوله فانه خال عن البدع اشارة الى ان
الاعوجاج هو الابتداع كما عدا ما جاءت به السنة زائغ عن طريق الحق معوج
قوله دأى على التسليم اي لله والتفويض لامر الله والتبري من النفس اي من

في اسمائه تعالى وما يرجع الى الافعال كالتخلق والرازق وهو عين المسمى
وما يرجع الى صفات الذات كالعليم والقدير والتبصير فلا يقال
انها المسمى ولا انها غيره فان المسمى ذاته والاسم علمه مثلاً الذي ليس
ذاته عينه وهو ظاهر ولا غيره على تفسير العيرين بما يجوز انفكاك احدهما
عن الاخر وقد نبه الشرح على ان ما في المتن هو المنقول عن الاشعري لكن في اسماء
الله تعالى خاصة لان مدلوله الذات باعتبار الصفة والصفة لا عين ولا غير
والحاصل ان المص لما حكم بان الاسم عين المسمى على الاصح علم ان مراده بالاصح
ما نقل عن الاشعري في اسم الله لانه قال لا يفهم من الله تعالى سواه بخلاف غيره
من الصفات فيفهم منها زيادة على الذات من علم وغيره قوله وان اسماء الله
تعالى توقيفية قد نبه السيد في شرح المواقف على انه ليس الكلام في اسمائه تعالى
الاعلام الموضوعة في اللغات انما النزاع في الاسماء المأخوذة من الصفات والافعال
قوله اي لا يطلق عليه اسم اي من تلك الاسماء التي بتوقيف اشارة الى ان الحكم
بالتوقيف ليس على مجموع الاسماء من حيث هو مجموع بل على كل فرد منها قوله
وان لم يرد بها الشرع مبالغة على قوله يجوز قوله المشتل على التعليق الى
شبهة المانع وهو ان ظاهر هذا القول يناه في الجزم قال المولى سعد الدين لا خلاف بين
الفريقين في المعنى لانه ان اريد بالايمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال و
ان اريد ما يترتب عليه النجاة والثمرات فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع بحصوله في

فمن قطع

فمن قطع بالحصول اراد الاول ومن قوض الى المشيئة اراد الثاني انتهى والي هذا
اشار المص بقوله ان المسمى يقول انا مؤمن ان شاء الله تعالى خوفاً من سوء الخاتمة
لاشكا في الحال قوله فهي نقمة يراد بها عذابه لانها محتملة على امراره
وبقائه على الكفر لانه يقول ربي اكرمني بها وينسي انها ابتلاء واستدراج
ونقم في صورة نعم والمعتزلة نظروا الى صورتها في الحال فحكموا بانها نعم يجب
عليه شكرها قوله المشتل على النفس اشارة الى ان المشار اليه بانا الروح مع
الجسم قوله وهو الجزء الذي لا يتجزأ اي فعلاً ولا وهماً ولا فرضاً ولذا سمي
فرداً قوله وان لم يرد عادة الا باضمائه اشارة الى ان ما قيل انه لا يمكن
وجوده في الخارج الاجز جسم قول لا اصل له والصحيح امكان وجوده،
مستقلاً لا في ضمن جسم وتسميته جزالات الاجسام مركبة من الجواهر الفردة
لا من الهولي والضرورة كما زعم الحكماء النافين لوجود الجوهر الفرد قوله
اي لا واسطة تفسير حال قوله كالعالمية والتونية للسواد مثلاً فان العالمية
وهي كون الذات عالماً من قبيل الاعدام على الاصح وقيل انها واسطة بين
الوجود والمعدوم لا تخلص لاحدهما فليست معدومة قوله لانها ليست معدومة
لانها ليست عدم شئ كما انها ليست موجودة وكذا القول في التونية قوله
وعلى الاول ذلك اي ما ذكر من العالمية والتونية ونحوه قوله لانه اعتبار
اي يغير العقل ولا وجوده في الخارج قوله والاضافات هي اخص من

فانها بان نظروا الى حقيقة ما يجازيهم قوله اليه الامر حكموا بانها ليست معدومة

النسب لان النسبة ما يتوقف ثقلها على ثقل نسبة اخرى كالابوة والبنوة
فان كلامهما نسبة يتوقف ثقلها على ثقل الاخرى قوله فالوجود
الخارجي هذا القول لا يحتاج اليه الا من يقول بالوجودين الخارجي والذهني
واما من لا يقول بالوجود الذهني فلا يحتاج اليه قوله الاعراض النسبية
صدر بالاعراض اشارة الى وجه كونها موجودة لانها قسم من الاعراض وهي قسم
من الموجودات المنقسمة الى الاعيان والاعراض فتكون موجودة ضرورة ان
قسم الموجود موجود والجواب منع اتهام قيل الاعراض الا الابن فان المتكلمين
اعترفوا بوجوده وسموه بالكون وانواعه اربعة الحركة والتكون والاجتماع
والافتراق وانكروا وجود ما عداه من النسب والاضافات بانها اعتبارية
لا وجودية بالنسبة لمن اطلق كونها وجودية لا بالنظر الى كل فرد فرد منها قوله
وهو حصول الجسم في المكان فالحصل المذكور نسبة يتوقف ثقلها على حاصل
والحصول فيه وكذا القول في باقي النسب السبعة قوله ونسبتها الى
الامور الخارجية عطف على نسبة اجزائه بعضها الى بعض وفي كلامه اشارة
الى ان النسبتين كليهما معتبرتان في الوضع اذ لو اعتبرت فيه الاولى فقط
لم يختلف الوضع في القيام والانتكاس لا ستواء نسبة الاجزاء من انتقال
بعضها فيها ذكر معناه في شرح المواقف قوله كالقيام والانتكاس
فالقيام غير عرض نسبي ويسمي بالوضع لانه هيئة عرضت للقيام باعتبار

نسبة راسه

نسبة راسه الى قدميه مثلا ثم نسبة راسه الى السماء ونسبة قدميه الى الارض
وكل منهما امر خارجي عنه فلو انكس القيام انكسر الحال فكل من الانتكاس والاستقامة
من قبيل الوضع قوله كالتقمص والتعجم فالتقمص بالنسبة الى اليدين
هيئة عرضت للجسم باعتبار ما يميظ به وينتقل لانتقاله كالقصر والتعجم
بالنسبة الى الراس هيئة عرضت للجسم باعتبار ما يميظ به وينتقل لانتقاله
كالعمامة قوله كحال المسخن مادام يسخن فالمسخن عرضت له هيئة
وهي ان يسخن مادام يسخن والمسخن كالماء عرضت له هيئة وهي ان
يسخن مادام يتسخن قوله تعرض للشيء لم يقيده بجسم ولا غيره
وكذا ما قبله اشارة الى ان العروض فيها اعم من الجسم قوله اختصاص الوقت
بالمنعوت بان يختص شيء باخر اختصاصا بحيث يصير به الاول نعتا و
الثاني منعوتا ويعبر عن هذا الاختصاص بالاختصاص الناعت قوله
وعلى الاول هما اي السرعة والبطوعا رضوان الجسم اي بتقدير كونها عرضي
والا فالسرعة والبطوة في الحقيقة من الامور الاعتبارية التي لا تحقق له في الخارج
لاختلافها بالاعتبار فانك اذا نسبت حركة الى ما فوقها في السرعة كانت بطيئة
واذا نسبتها الى ما دونها فيها كانت سريعة فلو كانا من الامور الحقيقية
لم يختلفا باعتبارات فالجواب على سبيل التزل قوله وان العرض لا
يبقي زمانين هذا ما ذهب اليه الاشعري ومحققوا اصحابه والحامل لهم

على ذلك الفرار من لزوم استغناء العالم حال بقاءه عن الصانع لهم
علة في الاحتياج هي الحدوث فلو جعلوها الامكان كالحكماء وبعض
المكلمين لم يحتاجوا لذلك قوله من حيث المشاهدة لا من حيث
الواقع قوله وقال الحكماء انه يبقى الا الحركة والزمان نقل عنهم في
شرح الوقوف استثناء الاصوات ايضا اذ الثلاثة من الاعراض السبالة
قوله وان العرض لا يحمل محليين لاني زمانين ولا في زمان واحد اما
الثاني فظاهر واما الاول فلان العرض لا يتصور انتقاله عن محله ولا يبقى
زمانين قوله وان تشارك في الحقيقة فالحاصل انهما مختلفان بالشخص
متحدان بالنوع والحقيقة قوله وقال قداما المكلمين كذا في الوقوف واعترضه
السيد بان المشهور في الكتب وهو الصحيح انه قول قداما الفلاسفة قوله
وكذا نحو القرب مما يتعلق بطرفين اي متشابهين من الاضافات كالجواد
والاخوة والابوة قوله والاصح ان العرضين المثلين قيد الشم بالعرضين لان
مفهوم المثلين اعتم اذ المثلان موجودان متشاكرا في حقيقة واحدة سواء
كانا عرضيين او جسميين والقرينة على هذا القيد ان الكلام في العرضين
قوله بان يكونا من نوع واحد اي كالسوادين مثلا اما اذا كانا من نوعين
فهما متدان يستحيل اجتماعهما قطعا كما اشار اليه بالتنظير في قوله كالضدين قوله
ليسود علة المفهوم وقوله يعرض خبران وقوله سواد اي فرد من افراد السواد
وقوله ثم

وقوله ثم اخراي مع بقاء الاول وهكذا قوله وهما اعتم من الضدين اي
عموما مطلقا قوله كالسواد والحلاوة اي فان فيها عموما وخصوصا منه وجه
فيجتمعا في مادة وينفرد كل عن الاخر في جهة عموما قوله وفي كل من
الاقسام الثلاثة اي المثلية والقيدية والخلافية يجوز ارتفاع الشيين فيجوز
ارتفاع كل من المثلين والضدين والخلافين عن المحل قوله لانه اسهل وقولا
لقد بان هذا لاينا في الاولوية اذ اولويته بالنظر الي غيره لا تقتضي اولويته
لذاته قوله المفتقر في تحققه الى تحقق جميعها لانستغناء الحقيقة المركبة من
اجزاء بانستغناء جزء منها فهي مفتقرة في بقائها الى كل من اجزائها قوله وقيل
الوجود اولى به عند وجود العلة وانستغناء الشروط لا يخفى ان هذا ايضا
لاينا في مدعى الاول من عدم الاولوية بحسب الذات لان الاولوية عند
وجود العلة وانستغناء الشروط للعدم مستندة الى امر خارج عن ذات الممكن
لا الى ذات الممكن قوله يحتاج في بقاءه اي كايديل عليه تعليق الاحتياج
بوصف البقاء اما احتياجه اليه في ايجاده فعل وفاق قوله على انها خبر
علة اخذه من قوله او الامكان بشرط الحدوث لاقتضاء العطف الفارقة
وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه وتوضيح ذلك ان القولين اتفقا
على ان لكل من الامكان والحدوث مدخلا في العلية لكن الاول منها يجعل
العلة مركبة منها وما بعده يجعل العلة الامكان وحده ويجعل الحدوث

فالموجود في الخارج على الثاني ابعاض ذلك المقدار وعلى الاول جزئيات تلك
الحركة قوله ومنهم من اعتبر بحركة الفلك اي بدل حركة معدل النهار وهذا تغيير
بالحقيقة اذ المتحرك حقيقة هو الفلك لا المعدل الذي هو المنطقة فاضافة الحركة
الى الفلك من اضافة الشيء الى ما هو له بخلاف اضافتها الى المعدل فانها من اضافة
ما للمضاف اليه الى المضاف وكذا القول في قوله ومقدارها قوله مقارنة
متجدد موهوم الخ الذي في متن الواقع وغيره ان الزمان متجدد معلوم
بقدر به متجدد مجهول ولكن التعبير بالمقارنة انسب بمن يقول الزمان
معدوم من التعبير بمتجدد اذ المقارنة امر نسبي قوله من الاول متعلق
بازالة لا بالايهام قوله وهذا اي المختار قول المتكلمين اي من اهل السنة
وغيرهم والاقوال قبله للحكام واصحابها عندهم الاخير منها قوله اي دخول
بعضها في بعض اشارة ان صيغة التفاعل ليست على بابها من التشارك في
الدخول بل المراد بها دخول البعض في البعض فاستعمل الصيغة في غير معناها
مجازاً قوله على وجه النفوذ فيه يعني واما دخول جسم في جسم اخر على
وجه الظرفية فليس محالاً بل المحال دخول البعض في البعض على وجه النفوذ
فيه والملاقات له باسره من غير زيادة في الحجم بل يكون حجم كل من الداخل والخارج
فيه بعد الدخول كحجمه قبل الدخول وهو محال لاستنزاه مساواة الكل للجزء و
عبارة الواقف يمنع تداخل الجوهر وعلى اعم لتناولها الجواهر المفردة والركبة

قوله والجوهر

نسخة
الى ص ١٠

قوله والجوهر المركب وهو الجسم اي كما يشعر به قوله غير مركب من الاعراض
لان مفهومه انه مركب من غير الاعراض والتركيب لا يتصور الا في الجسم
قوله والابعاد للجوهر لما كان الجسم عند العزلة مستانزماً للابعاد الثلاثة
التي هي الطول والعرض والعمق لان الجسم عندهم هو الطويل والعريض العميق
وعند اهل السنة هو المركب من جزئين فصاعداً فلا يستلزم اضافة الشئ
الابعاد للجوهر بمعنى العين الصادق بالجسم والجوهر المفرد حذراً من توهم استلزام
الجسم للابعاد قوله عقلية كانت كحركة اليد كحركة المفتاح او وضعية كالأركان
~~كحركة الخمر~~ قوله يعقبا مطلقاً اي عقلية كانت او وضعية
قوله وثالثها ان كانت وضعية اي يعقبا ان كانت وضعية لا عقلية
فيقارنها قوله الدنيوية احترازاً عن الاخرية فانها ذات حقيقة لا
يبلغ كنهها في هذه الدار وفي الحديث فيها ما لا عين رأت ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر اقرأوا وان شئتم فلا تقام نفس ما اخفي لهم من قرعة
اعين جزاء بما كانوا يعملون قوله اي ما يعرف اي يدرك قبل عليه
ان تفسير المعارف بما يعرف اي يدرك خلاف الظاهر والظاهر ان المعارف جميع
لمعرفة اس الادر اك لا جميع لمعرف انتهى وقد يقال ان في عدوله اشارة الى ان
المعرفة ليست موقفاً للذة من حيث ذاتها بل باعتبار متعلقها وهو المعروف
وفي قوله يدرك اشارة الى ان المراد بالمعرفة ما يقم ادراك الطيات كالأجريات

لا كما في اصطلاح من يعض المعرفة بأدراك الجزئيات والعلم بأدراك
الكيانات قوله أي يقع في الوهم أي الذهن إشارة إلى أن المراد بالوهم
العقل لا الطرف المرجوح كما هو حقيقة الوهم كبح الاستطلاع أي طلب
العلو ولم يقل كبح العلو للاستغناء عن ذلك بالرياسة إذ الرياسة
هي العلو في كلامه إشارة إلى أن اللذة الخيالية تصدق بحسب طلب العلو
كما تصدق بحسب العلو قوله فلذة الأكل والشرب راجع إلى شهوة
البطن وقوله الجماع راجع إلى شهوة الفرج قوله ودغدة المني أي صفته
لا وعيته قوله بضده متعلق بالم قوله كن وقف على مسألة علم
أو كنز مال كما في أدراك الدواء للمريض من حيث مرارته لا من حيث ترتب
الشفاء عادة عليه فإنه أدراك من هذه الحيثية هو اللذة قوله والحق
أن الإدراك أي أدراك النفس الملائمية من حيث الملائمية منزوما لاهي ما
هي وارتياح وهرة للنفس ترتب على الإدراك وتلزمه قوله من مبادئ
التصوف أي عام التصوف ويصح أن يكون مبادئ لحصول التصوف من القضية
فيه اشتقاق كبير كما في اشتقاق جيد من الجذب وقد قيل فيه أقوال كثيرة لا تكا
تخص كثرة ذكر كثير منها في الحلية لأبي نعيم رضي الله عنه مفرقا في التراجم من أراد
الوقوف عليها فليراجعها قوله تجريد القلب لله واحتقار ما سواه أي
بالإضافة إلى عظمتة تعالى والأفلاخفان احتقار الأنبياء وكذا الملائكة
والأولياء

٢١٨
والأولياء والعلماء لا يرجع ذلك إلى لتعظيم الله عز وجل أن تعظيمنا أيهم
من حيث أن الله تعالى عظمهم وأمر الخلق بتعظيمهم فلا يكون ذلك خارجا عن
تجريد القلب لله تعالى ومخرج بقوله ما سواه الصفات العلية لأنها ليست
غيره كما أنها ليست عينه قوله ولذلك أي لأجل أن حاصل التصوف
يرجع إلى عمل القلب والجوارح افتتح المص باس العمل وهو عمل القلب
فإنه أن عمل الجوارح لا يصح بدونه قوله أي معرفة الله تعالى أي معرفة
وجوده تعالى وما يجب له ويستحيل عليه وهي كما قال بعض المحققين المعرفة
الأيمانية أو البرهانية لا الإدراك والاحاطة بكنه الحقيقة لاستحالة ذلك
عقلا وشرعا كائنه على ذلك بقوله الآتي ومن عرف ربه بما يعرف به منصفاته
قوله لأنها تغليل لكونها أول الواجبات وقوله يعني أي أصل الواجبات
أذ الأصل لغة ما بنى عليه غيره وقوله سائر أي باقي قوله أذ لا يصح
بدونها واجب بل ولا مندوب لأن الاتيان بذلك على وجه الامثال و
كذا الانكشاف عن النهي عنه على وجه الانزجار لا يتأتى إلا بعد معرفة
الامر والنهي هي قوله ودون النفس مبتدأ خبره بربايها والآية بوزن
فعلية بمعنى فاعلة قوله أي التي تأتي إلى العلو استثناء مفرغ في الإنجاء
بحسب الصورة وفي النفي بحسب المعنى والحقيقة قوله أي يرفعها إشارة
إلى أن الباء للتعدية تقول ربنا فلان أي ارتفع فاذا عدتيه قلت ربنا فلان

بفلان اي رفعه قوله ويجنح بها الباء للتقديره ايضا تقول جنح
فلان اي مال فان عدتيه قلت جنح فلان بفلان اي كذا اي اماله
اليه وفي قوله يرتابها عن سفساف الامور ويجنح الي معاليها اشارة
الي ان التحلي بالاخلاق المحمودة بعد التخلي عن الاخلاق المذمومة والاول
بالجاء المهمة والثاني بالحاء المعجمة والاشارة من حيث ذكر الاول بعد الثاني
وان كانت الواو لا تقتضي ترتيباً قوله كالتواضع مقابل الكبر والصبر
مقابل الغضب وسلامة الباطن مقابل الحق والزهد مقابل الحسد قوله
بما يعرفه به من صفاته اشارة الى ان معرفة تعالى بكنه ذاته لا تمكن كما مر
الاشارة الى ذلك قوله بعد اللام مقوية وقوله باضلاله متعلق بتبعيده
وفيه اشارة الى انه ليس المراد الابعاد الحسي وكذا القول في قوله بهدائه اشارة
الى انه ليس المراد التقريب الحسي لاستحالة المسئلة قريباً وبعداً عليه تعالى
بل المراد بالتبديد خلق الضلال وهو الكفر في القلب وبالتقريب خلق الاهتداء
وهو الايمان فيه والمراد بالتصور في قوله تصور المعرفة المقرونة بالاذعان
والقول بالعملة فالمراد به التصديق قوله فخاف عقابه اي سب تصور
التبديد ورجاء ثوابه بسبب تصور التقريب قوله فارترك ما مور
واجتب منتهيه مفرع على الاصفاة المذكور قوله فكان سمعه وبصر
اي مقولي هذه الاعضاء كلها فرعايته تعالى فيصرفها الي ما يرضي به فلا

يسمع

تصور

يسمع الا ما يرضي به وهكذا قوله واتخذنه ولياً بمعنى انه تعالى تولاه في
جميع امور وفتر ذلك بقوله ان سأل اعطاه وان استعاض به اعاده
قوله في الحديث ورجله الذي يمشي بها لم يجسر الصم على ذكر هذه اللفظة
لكونه لم يسبق الحديث على وجه الرواية بل اشار اليه بذكر ما يقرب من معناه قوله
على الكلام السابق واما صاحب السنة فلا يتكلم الا بالوحي وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى واذا قصر النقل عن ادراك شئ من كلامه وجب تأويله
او تفويض معناه اليه تعالى مع التزويه عن ظاهره باتفاق المؤول والنوحي كما
تقدمت الاشارة الى ذلك في تقرير هذه المسئلة عن السلف والخلف فخر كاته
وسكناته به اي بحفظه تعالى ورعايته قوله اللهم كلاًة الوليد الكلاًة
بكسر الكاف والمدة كما في الصحاح وغيره الحراسة والحفظ والوليد بفتح الواو
الطفل الصغير ابي حرسني واحفظني كما يحفظ الولد ابواه من الهالك والكلام
على التنزل تقريباً للمعقول والا فحفظ الله يقصر دونه حفظ الابوين وغيرها
كما ذكر ذلك بعض المحققين وهو ان كان معلوماً لئى نبه عليه من قد يغفل
عنه من القاصرين قوله لا يباي ما خوذ من حيث اذا لم تتج فاصنع ما
ثبتت قوله فيجبل الخ مستب من لا يباي ومفرع عليه وقوله فيجبل فوق
جبل الجاهلين اي فيصير اهل الجاهلين قوله ويدخل تحت ربة
الممارقين اي الخارجين من الدين قوله اي عروهم المتقطعة

تفريفاً

اذلا اساس لها قوله ايها الخاطب اشارة الى ان الكاف كناية عن يصلح
 للخطاب قوله بعد ان عرفت الخ اشارة الى ان معنى الفا التعقيبية في ذلك
 قوله بالنسبة الى الصلاح وما يناسبه اي من اول كل متزاوجين ما ذكرنا
 افادة دونك للاغتر بالنسبة الى الصلاح وما يناسبه وللتحذير بالنسبة الى
 الفساد وما يناسبه لانه مشترك استعمل في معنيين قوله ولا يخلوها
 بالنسبة اليك اذا وزن بالشرع وقوله بالنسبة لا الى غيرك من ارباب المقام
 لانه قد يعلم غيره الامور والنهي من غير شك قوله من حيث الطلب يعني
 ان حاله انما ينحصر في الامور الثلاثة بعد السبر بالنسبة الى الطلب لا الى مطلق
 الحاكم القادر بمطلق الجواز قوله وحكم اشارة الى ستر سنده الى الرحمن
 قوله فان خشيت وقوعه اي لا ايقاعه الخ يعني انك اذا قصدت ايقاع
 الفعل على وجه الاخلاص ثم خشيت ان يعرض لك حال ايقاعه منية كالربا
 والعجب فلا اثم عليك ولا هرج في وقوعه عليها من غير قصد لها بخلاف ما اذا وقع
 على تلك الصفة المنية قاصدا لها فعليك اثم وفي قوله فعليك اثم وقوله
 فاستغفرت منه توطية لقول المص واحتياج استغفارنا قوله ورابعة
 العدوية منهم جواب عما يقال ان رابعة قد قالت ذلك مع انها من الخواص و
 الجواب ان صدور ذلك القول عنها من باب الهضم لنفسها رضي الله تعالى عنها
 قوله اي من هنا اشارة الى ان ثم هنا للمكان القريب وان كانت في اصل وضعها

للمكان

للمكان البعيد قوله وهو ان احتياج الى استغفار الخ اشارة الى انها
 ظرف مجازي فيها يجوز منه وجهين قوله من اجل ذلك اشارة الى من
 للتعليل ويصح ان تكون لابتداء الفاية اي ان قول الامام السهروردي ناشئ من
 هنا وهكذا القول في قوله ومن ثم في جميع الكتاب كانهنا على ذلك او ائيل الكتاب في مع
 ايضا ولكن الشئ فسر ذلك في جميع الكتاب قصد للايضاح وبياناً للمكان المجازي
 في كل محل بما يناسبه كما ذكر ذلك في او ائيل الكتاب والله اعلم قوله صاحب عوارف
 المعارف جميع المعارف وهي النعمة يقال فلان عارف فلان عارفة اي يد ونعمة والمراد
 هنا نعم التعليم وفي التسمية بذلك اشارة الى ان الله تعالى انعم عليه بنعم عظيمة و
 هي عوارف المعارف والله تعالى اعلم قوله اشل مع خوف العجب الخ حكاية
 لصورة السؤال فانه المراد به الاستفهام وقوله حذراً علة النفي قوله
 اعمل مقول قال قوله مستغفراً حال مقارنة من ضمير اعمل قوله اي اذا
 وقع الخ اشارة الى انه لا يلزم من خوف العجب وقوعه وعبر باذا التي من شأنها
 ان تدخل على المحقق الوقوع دون التي من شأنها ان تدخل على المشكوك للاشارة
 الى ان الاستغفار عن العجب انما يجب عند تحقق وجود العجب قوله
 فايك ان تعلمه اشارة الى ان النهي عنه هو الفعل بمقتضى الخاطر لا نفس الخاطر
 لكونه غير مقدور الدفع قوله فاته اي امضاؤه قوله فان ملت في
 فعله اي بعد النهي والتحذير فاستغفر الله تعالى من هذا الميل فانه معصية

قوله وحديث النفس هو السمت في اصول الدين بالكلام النفسي في حق
الخالق قوله والهم عطف على حديث النفس له تعلق بالافعال التي هي
معاصي على خمس مراتب الاولى الهاجس وهو ما يلقي فيها والثانية الخاطر و
هو ما يجول في النفس بعد القائه فيها والثالثة حديث النفس وهو التردد
اي فعل او لا يفعل والرابعة الهم وهو قصد الفعل وهذه المراتب الاربعة لا
مواخذة بها والخامسة الغرم اي الجرم بقصد الفعل وهو مواخذة عند
المحققين لحديث التصحيحين اذا التقى السلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول
في النار قالوا يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه كان حريصا على
قتل صاحبه انتهى وقد اكتمى الشئ بذكر المرتبة الثالثة والرابعة لان كلامها
كما قال ابن ابي شريف يستلزم الاول والثانية اذ لا تردد في الشئ ولا
وهم به الا بعد القائه وجر يانه فيها بعدم المواخذة بل كل منهما يتضمن
عدم المواخذة بالاول والثانية قوله ما لم تفعل وتكلم به اي بحديث النفس
المذكور فهو تحت الشبهة ان شاء الله عاقب عليه مع الكلام والعمل كما هو
قضيت الحديث ونبه عليه الشئ وان شاء الله تعالى عفى عنه وقوله انفسها فاعل او
مفعول قوله انضم الى المواخذة بذلك اي الكلام والفعل قوله وان لم
تطعمك النفس اشارة الى انه حذف الموصوف واقام صفة وهو الامارة مقامه
قوله على اجتناب الخاطر المذكور اي المنهي عنه وتقديره تطعمك بعلي لتضمنه

معني

معني توافك وقوله لجهالة علة تطعمك والضمير للنفس الامارة بالسوء
واللام في قوله للنهي عنه للتقوية ومن في قوله من الشهوات اي المشتبهات
للتبعض او للبيان وقوله فلا تبد ولها شهوة الخ مستب عن حجبها لذلك
بالطبع قوله لانها علة اعظم والباء في بل لا لصاق قوله فيما يؤدي
الى ذلك اي الهلاك الابدي والمؤدي اليه هو الكفر اعادنا الله منه ومن هنا
قالوا المعاصي يريد الكفر ويشهد لذلك حديث السنن واللفظ للترمذي وصححه
ان المؤمن اذا اذنب ذنباً كانت نكتة سوداء في قلبه فذلك الران فان تاب ونزع
واستغتب صقل قلبه وان زاد زادت حتى نفل قلبه فذلك الران الذي قال
الله تعالى كلاب ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون انتهى وقد اشهر فيما بين القوم
ان جهاد النفس هو الجهاد الاكبر كما اشار الى ذلك الشئ بقوله بل اعظم قوله
على الفور وجوباً اخذه من الفاء المبيدة للتقريب ومن الامر الذي هو حقيقة
في الوجوب قوله الذي وعد الله تعالى بقبولها فضلاً منه من هنا ذهب
بعض الائمة الى ان توبة المؤمن العاصي مقطوع بقبولها كتوبة الكافر لان
الله تعالى وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فضلاً منه لا وجوباً عليه وهذا ظاهر
لكن المصحح عند ائمتنا الشافعية ان بقبولها ظني لا قطعي بخلاف توبة الكافر
فان قبولها قطعي كقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف قوله
وما تتحقق بفتح الثاني اي التوبة به الاقلاع عن المعصية لكونه احداً كانها

قوله أي تذكر الموت تفسير لهادم الذات وقوله وفجأته تفسير لفجأة
الفوات وقوله الموتة للتوبة وغيرها بيان لوجه إضافتها إلى الفوات قوله
فإن تذكر ذلك أي ما ذكر من هادم الذات وفجأة الفوات قوله فإن ما ذكره
في ضيق أي من الدنيا الأوسع ولا ذكر في سعة أي من الأمل والدنيا الأضيقها
عليه قوله وعفوه تفسير لرحمة الله قوله شدته علة للقنوط أي لشدة
ما فعلت من الذنوب والمخالفات قوله حيث تقلل لمقت أي حققت
ربك لكونك أضفت إلى الذنب ما هو أعظم منه وهو اليأس من العفو عنه قوله
وقد قال تعالى إنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون وظاهر الآية أن
اليأس كفر فإن أريد باليأس انكار سعة رحمة الله تعالى للذنوب فلا يخفى أنه
كفر وإن أريد به استبعاد حصول الرحمة لكثرة المخالفات والمعاصي مع
الادعاء لسعة رحمة الله تعالى لكل شيء فهو كبيرة لا كفر وقد تقدم تقرير ذلك
في نقد الكليات قوله أي استحضرها إشارة إلى أن المراد الذكر القلبي قوله
وكيف تقنط توينخي أي وكيف تقنط مع هذا النص الموجب لعدم خلود أهل
المعاصي في النار ما عدا الشرك للآية الأخرى المخصصة له قوله في الحديث
لو لم تذنبوا لقوي للرجاء ومبالغة في كرم الله عز وجل لا تخفيض على الذنب
قوله أي ما يتحقق به أي التوبة من الأركان والشروط وهي المراد بالمحاسب
قوله وهي أي التوبة الندم هذا التفسير يشعر بأن حقيقة التوبة الندم

لكن

لكن تتحقق بالاقلاع وما بعده والشهوات الندم جز من التوبة لكن الركن
الأعظم قوله من الحق من التبعية أي حال كون ما يمكن تداركه بعض الحق
الناشي عن التوبة قوله لتكن مستحقة من إضافة المصدر إلى فاعله أي
تلك القاذف مستحق القذف وهو المقذوف فقوله من المقذوف بيان لمستحقة
قوله فإن لم يمكن تدارك الحق مفهوم قوله ممكن التدارك قوله
كان لم يكن مستحقة موجود أي لا المقذوف مثلاً ولا الوارد قوله وكذا يسقط
شرط الاقلاع الإضافية بآية قوله فالمراد تتحقق التوبة بهذه الأمور قال
بعضهم هذا ظاهر في الاقلاع أن أريد به الاقلاع بالفعل أما أن أريد الاقلاع
بالقلب فلا تتحقق توبة بدونه إذ لا يلزم من الاقلاع بالفعل الاقلاع بالقلب
انتهى والجواب أن عدم الاقلاع بالقلب لا يتصور مع الندم فكل ما هو الظاهر
قوله عن ذنب متعلق بنقضها أي فإذا عاود الذنب لم تبطل توبته السابقة
بل هي محكوم لها بالصحة فهو مواخذ بالذنب الثاني دون الأول فإذا تاب
من الثاني صحته توبته منه أيضاً وهلم جرا لأن التوبة كما قال بعض المحققين
مأمور بها في عبادة وإذا وقع بعد فعل العبادة ما يوجب الاتيان بمثلها
لم يكن ذلك مبطلاً بل هو ذنب يوجب توبة أخرى انتهى قوله وقيل لا
تصح بعد نقضها هو ما نقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني وفي قول الشافعي وقيل
لا تصح الإشارة إلى أن هاهنا ثلاثة مذاهب الأول هل تصح التوبة

بعد نقصها الثاني هل تفتح التوبة عن ذنب صغير مع الاصرار على الكبر
منه الثالث هل تفتح التوبة عن ذنب كبير مع الاصرار قوله أي فعله
الذي هو كاسبه تنبيه كما قال بعضهم على أن المراد بالفعل ^{اختياري} الفعل
لأنه محل النزاع دون الفعل الاضطرابي كحركة المرتعش وإن المراد
بالكسب المكسوب وهو الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقوله لا خالقه
إشارة إلى خلاف المعتزلة في قولهم البعد خالق لفعله كما صرح به فيها
بعد انتهى قوله بخلاف قدرة الله تعالى فانها للابداع أي التأثير
والايجاد فافعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها
وليس لقدرة تهم فيها تأثير بل سبحانه وتعالى اجراء عاداته بأن يوجد في
العبد قدرة واختياراً فان لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور متقارناً
لها فيكون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى ابداعاً واحداثاً ومكسوباً للعبد ومفوضاً
كسبه اياه مقارنته لقدرة وادارته من غير أن يكون هناك منه تأثير او
مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له هكذا اوضحه العلامة الكمال ابن أبي
شريف تبعاً لبعض المحققين كالمتنازلي وغيره هذا مذهب الأشعر
ولحقني اتباعه مذهب آخر يطلب منه الكتب الكلامية قوله فيثاب و
يعاقب على مكتسبه مفرغ على كونه مكتسباً غير خالق وقوله الذي يخلقه
الله عقب قصده جواب عما يقال اذا لم يكن الفعل بخلق العبد ولا
باجاده

باجاده فماعتابه عليه وتقرير الجواب ان الله تعالى جعل في العبد قدرة
وادارة الى الفعل خلق الله فيه ذلك عقب ذلك الصرف فكان هو المضيع
لفعل الخير حيث تسبب في وجود فعل الشريف قدرته وادارته اليه
قوله ان لا فعل للعبد اصلاً أي لا خلقاً ولا كسباً اذ لم تتوجه قدرته
اليه بزعمهم ورد ذلك باننا نفرق بالضرورة بين حركتي الشئ والارتعاش و
نعلم ان الاول باختياره دون الثانية قوله كالتسكين في يد القاطع
أي فلا ينسب اليها القطع الامجازاً وانما يسند حقيقة الي القاطع قوله
لكون قدرته للكسب أي كسب الافعال بمعنى مقارنته لقدرة وادارته
الي اخر ما مر قوله فلا توجد الا مع الفعل اذ القدرة الحادثة عرض
والعرض لا يبقى زمانين كما مر قوله أي للتعلق بهما إشارة الى حذف
مضاف أي فالقدرة المروفة للفعل المقارنة له كالقيام مثلاً لا تفتح
للتعود قال بعضهم وفيه من جهة المعنى نظر اذ عدم كونها مقارنة للضد
لا تبقي صلاحيتها له على سبيل البديل فلو فرض ان هذا الفعل لم يوجد
ولم تتعلق به قدرة ووجد ضده صلح تتعلق القدرة به وان اريد عدم
صلاحيتها له حال تعلقها بالضد فالخضم لا ينافي في ذلك انتهى قوله
في وجودها قبل الفعل وصلاحيتها للتعلق بالضدين فيه نظر على مذهب
المعتزلة لانهم يعترفون بعدم بقاء الاعراض قوله يقابل القدرة



اي التي هي وصف وجودي يقابل الضدين لكونهما وجوديتين
قوله عما من شأنه القدرة له لما نسبوا الى العباد خلق افعالهم
فسروا العجز بانه عدم القدرة عما من شأنه القدرة لئلا يرد عليهم
انهم المربوط قوله فعلى الاول اي وهوات العجز صفة وجودية
في الزمن معنى لا يوجد في المنوع من الفعل فيتصف هو اي الزمن
بالعجز دون المربوط وعلى الثاني هوات العجز صفة عدمية لا اي لا يفرق
بينهما بما ذكر بل الفرق ان الزمن ليس بقادر والمربوط قادر اذ من شأنه
القدرة بطريق جري العادة والربط عارض قوله اي الكف عن الاكساب
والامراض بالجر عطفًا على الكف فسر التوكيد بذلك لتناهي مقابله بالآ
كتساب والمفاضلة بينه وبين تقاطي الاسباب من غير توقف معها
واعتماد عليها بل مع مشاهدة بالقلب والاعتماد عليه دونها قوله
بجلاف ما ذكر اي من عدم التسنخ وعدم الاستشراق قوله
قول مقبول دفع لما توهمه صيغة قيل من التمريض والقول لسيد
الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله في كتاب الحكم وعبارته ارادتك التجريد
مع اقامة الله اياك في الاسباب من الشهوة الخفية وارادتك الاسباب
مع اقامة الله اياك في التجريد انحطاط عن الهمة العلية قوله
مع داعية الاسباب اي الوصف الداعي اليها والثاء للبالغة وذلك
الوصف

الوصف هو الرغبة بان علو الله تعالى في العبد المريد للتجريد عن
الاسباب الشاغلة له عن الله تعالى الرغبة في الاسباب ويهيئها
له كما اشار الي ذلك الشارح بقوله من الله في مريد ذلك اي التجريد
وانما كانت ارادته للتجريد مع ما ذكر من الشهوة الخفية لعدم
وقوفه في الادب مع الله سبحانه وتعالى حيث اراد غير ما اقامه الله
تعالى فيه وانما كانت خفية لانه لم يقصد بذلك نيل حظ عاجل وانما
قصد بذلك التقرب الى الله تعالى بان يكون على حال هي اعلا برزعه لكن فاته
الادب بعدم وقوفه مع مراد الله تعالى قالوا ومن علامة اقامة الله تعالى
له في الاسباب ان يدوم له ذلك وان يحصل له ثمرته ونتيجته وذلك
بان يجد عند تشاغله بالاسباب سلامة في دينه وقطعا ^{لطمه} لطمه ما في
ايدى الخلق وحسن نية في فعل الخيرات كصلة رحم واعانة فقير معدم
الى غير ذلك وعلامة الاقامة له في التجريد ان يصفو قلبه ويشرق له النور
ويقوي توكله على الله بترك ^{عن جمل} الاسباب وياقته من الله ما يكفيه ويقطع طمعه
عن الخلق ولو بالقناعة التي هي كنز لا يفني فاذا وجد الكسرة اليابسة
كان بمنزلة من حيزت له الدنيا بهذا فيرها لقوة ثقة بالله عز وجل واذا
اشتغل بالاسباب لا تنهي له ولا يجد عنده داعية لها ولا يجد بها سلامة
في دينه على العكس من اقامة اقامه تعالى في الاسباب قوله من الله

حال من داعية وقوله في مسالك ذلك اي التجريد قوله فالاصح لمن
قد ر الله اي خلق الله داعية الاسباب اي الرغبة فيها قوله باطراح
اي الوسوسة باطراح اي طرح وعدل عنه الى الاطراح للمبالغة وكفي بجناب
الله تعالى عن التجريد لانه يوصل الى الله تعالى قوله او بالكل والتمه
المراد بالتمه المذلة والخضوع للخلق مع الوقوف معهم اما اذا لم يقف معهم
بان كان قلبه معتمدا على الله تعالى وراى الخلق اسبابا في وصول الرزق كالتمه
التي يجري فيها الماء فلا خرج عليه في طلب حوائجه منهم لانه في الحقيقة انما طلب
حوائجه من الله تعالى لو ثوقه بربه دونهم وشهوده ان لا نفع بايديهم ولا
صردون الله تعالى ومن هنا قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ما راعى احد هؤلاء
الخلق ووقف معهم الا وسقط من عين رعاية الله عز وجل قوله ويقول
لسالك الاسباب اي وكان يقول لسالك الاسباب قوله فتوكل على الله يصح
نصبه على جواب لو بنا على انها للتمني قوله بجريه الباء زائدة الا ان يضمن
بجر معنى يفيض قوله الذي هو غير اصح له اي لكون نفسه من شأنها التشتت
وسؤال الناس عند ضيق العيش والحاصل ان الغرض الاصلي للشيطان اطراح
جانب الله لكن ابرزه في صورة الاسباب والكل والتمه لانه ابرزه في صورة
التوكل قوله والموقف يبحث عن هذين الامرين اي الشئيين قوله
اي وجوده اشارة الى مفعول يريد محذوف للعلم به اي الا ما يريد كونه

والي ان

١٩٤
والي ان هذا القول مصدر كان التامة قوله بذلك المعلوم الذي ضمنه
لم يجعل الاشارة في قوله بذلك الى ما قبله فقط من العلم بانه لا يكون الا ما يريد
تعالى بل الى جميع ما تضمنه الكتاب لان الفائدة في ذلك اتم لكن قال بعض المحققين
الا ليق ببلاغة الكلام ان يكون ذلك اشارة الى انه الا ما يريد يظهر بالذوق
السليم انتهى اي لكونه المناسب للمقام وكثيرا ما يرتكب صاحب الكشاف و
البيضاوي مثل ذلك رعاية للمقام مع احتمال اللفظ قوله بان يوفقنا
متعلق بينفع اي بان يخلق فينا القدرة على افادة هذه المعلومات على وجه
الاخلاص والداعية الى ذلك قوله اي المسائل المقصود جمعها فيه اشارة
الى ان المراد بالعلم المعلوم لا الادراك لان الكتاب انما يتضمن المسائل كما هو معلوم
قوله وفيه ما فيه لان جميع الجوامع صار علما واخرج عن اصله وقوله لا
فائدة فيه ممنوع اذ جهات التمام كثيرة فيحتمل ان تمامه من حيث التشويد لا
التحرير قوله الا في صفة ثانية لجميع الجوامع وقوله ما احاسن الحسن
اي احسنها قوله لعدوثة لفظه القليل وحسن معناه الكثير وصف كلامه
اللفظ والمعنى بوصفين القلة مع العدوثة في اللفظ والفرارة مع الحسن
في المعنى وناهيك بحسن ذلك قوله فكانه يسمعه اي مبالغة في التيقن
قوله وفي ذكر الاسماع عطفًا على قوله في ذكر السمع اي ونبه ايضا على
مخالفة لابي الطيب في ذكر الاسماع للاذان حيث قال المسمع كلامه اذ انا

صًا وحاصله ان المص خالف ابا الطيب في امرين لنكتة في كل منهما وهو
التاسي بالقران في الاول والعدول الى الجاز الابلغ من الحقيقة في الثاني
قوله مجموعاً مجموعاً فيه ايها الطباق وهو الجمع بين معنيين متضادين
في الجملة وانما كان مجموعاً لكثرة جمعه من زها مائة مصنف كما مر قوله
اي كثير للجمع اخذه من صيغة ففول المحولة عن صيغة فاعل اي جامع
قوله وهما حال الافراد بالنظر الى الحسن والافهما في الحقيقة حالان
قوله وكذا قوله وموضوعاً اي فانه حال من ضمير الايت اذ المعطوف على
الحال حال في المعنى قوله ذا فضل اخذ هذا التقدير من قوله لامقطوعاً
فضله ولا ممنوعاً قوله ممن يقصده تنازعه كل من قوله لامقطوعاً
ولا ممنوعاً والاحسن تعلقه بالثاني قوله فلا ياتي احد من اهل زمانه
بمثله اشارة الى ان المراد بالزمان زمان المص قوله لاسيما اي لا مثل
العبارات التي خالف فيها الخ قوله واياك ان تبادر الخ اي باعد
نفسك ونمها عن البادرة قوله او ان تظن العطف بالواو احسن
لان النهي عن كل واحد من الامرين لا عن الجمع بينهما الا ان يراد بالاحد النهي
عن الاحد الدائر الصادق بكل منهما قوله اي فائدة نفيسة كالجوهر
اشارة الى ان في الكلام استعارة تصريحية والمعني ففي كل ذرة منها
فائدة نفيسة كالذرة اي الجوهر ثم اطلق اسم المشبه به واريد المشبه

مبالغة

مبالغة قوله على وجه لا يبين الخ اي فقر زناها على وجه يبين ويظهر
ولا وجه لا غرابة فيه الخ قوله اي القوي فان هذه المادة تفيد
القوة ويسمى الظهر متناً لقوته قوله كبتيان المدرك مثال لغير ذلك
وقوله الحق اي على غير من بينه واستخرجه كما هو معلوم قوله كما مر في
قوله في محض الخبر الخ فان في قولهم تعتبر مطابقة الخبر للخارج دون
الذهن خفاء، نوضحه بذكر علته حيث قال — والالم يكن شيء من الخبر
واللازم منتف فالملزوم مثله قوله كما في قوله في عدم التأثير اذ
الفرض بالفرض اشبه يعني ان تقليل المفروض خال عن الغرابة بخلاف تقليل
المفروض بالوجود قوله فربما لم يكن القول مشهوراً عن ذكرنا اي
فلو لم ينسبه الى قائله لم يدرك انه قوله قوله المشهور ذلك عنه
مزجه لنسبته اليهما عدم اشتهاره عنهما قوله بان اختصار
هذا الكتاب اي استيفاء ما فيه من المعاني والمقاصد بلفظ اوجز
قوله وروم اي طلب قوله فانه لا يتعسر عليه روم النقصان
منه متعسرون ما قبله قوله فدونك تأكيد للمدح السابق قوله
مختصراً اخذه من قرينة المقام قوله بانواع المحامد حقيقة اي
حقيقاً بانواع المحامد وخليقاً اي جديراً اي حقيقاً باصناف المحاسن
وقدم الجار والمجرور فيها رعاية للسجع والتعبير بخليقاً في الثاني

دون حقيقاً وان كانا بمعنى للتفنن في العبارة والخروج عن التكرار صورة
قوله لما لغتهم في الصدق اي في انفسهم والتصديق في غيرهم
تمت والحمد لله رب العالمين امين هذا

آخر ما وقع على شرح جمع الجوامع

من الفراغ منه في يوم الاربعاء ثامن

شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٥ من

الهجرة النبوية على صاحبها

الصلوة والسلام

م
م
م
م

